

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٢)

التكامل الصناعي السوري - اللبناني

الإمكانيات والفرص

الدكتورة نهاد خليل دمشقية

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٢)

التكامل الصناعي السوري - اللبناني

الإمكانيات والفرص

الدكتورة نهاد خليل دمشقية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

دمشقية، نهاد خليل

التكامل الصناعي السوري - اللبناني: الإمكانيات والفرص/ نهاد خليل دمشقية.

٤٤٨ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٢)

ببليوغرافية: ص ٤٢٩ - ٤٤٠.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-431-14-0

١. سوريا - العلاقات الصناعية - لبنان. ٢. الصناعة - سوريا. ٣. الصناعة - لبنان. ٤. الاقتصاد - سوريا. ٥. الاقتصاد - لبنان. ٦. التكامل الاقتصادي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

337.569105692

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٢

المحتويات

قائمة الجداول

قائمـــة الأشكـــال

مقدمة

دخلت دول العالم القرن الحادي والعشرين بأنماط ومناهج وسياسات اقتصادية ذات مصطلحات وتحليلات وآليات تختلف عن تلك المتعارف عليها حتى عقد التسعينيات من القرن الماضي. مصطلحات ذات دلالات تناولها العديد من الباحثين والمتخصصين وتبلور عنها مفاهيم تتوافق والأنماط المستجدة على الساحات الإقليمية والدولية. عولمة، خصخصة، أسواق ناشئة، تحرر اقتصادي، معلوماتية، شبكات اتصال... وما إلى ذلك، لائحة طويلة من المسميات طرحت خلال عقد التسعينيات، ودخلت بدورها القاموس الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين.

عملياً، بدأ عقد التسعينيات بتوقعات قائمة على قاعدة أن آليات السوق وما يرافقها من مفاهيم (خصخصة، تحرر اقتصادي) هي الطريق الذي يقود إلى الرخاء الاقتصادي، وانتهى العقد مع قسط كبير من الضياع وخيبة الأمل، إذ توضحت الرؤية بأن بلوغ الرخاء ليس بالسهولة وبالسرعة المرجوة التي تطرحها منهجية آليات السوق. بالتالي توجه البحث عن منهجية تحظى بإجماع جديد من قبل أصحاب القرار.

في واقع الأمر، هناك إجماع شامل لجهة الأهداف العامة المتمثلة في التوجه نحو مجتمع يتمتع بالرخاء والرفاه والازدهار، إلا أنه من الثابت والواضح حتى الآن أنه لم يتحقق إجماع حول اعتماد آليات محددة تمكن من الوصول إلى هذه الأهداف العامة. ويعود ذلك وبشكل كبير إلى حقيقة واضحة بدخول مختلف الدول، وبالأخص النامية منها، القرن الحادي والعشرين مزودة بهامش واسع من المجالات، إن لم تكن إشكالات، والتي يتوجب التعامل معها، وقد تم حصرها في خمس مجموعات: اختلال التوازن الاقتصادي العالمي (International Economic Instability)، والاستثمار (Investment)، وعدم المساواة (Inequality)، والمؤسسات (Institutions) والمنهجية الاقتصادية أو العقدية (Ideology). هذا، وتتفاوت أهمية المجالات المذكورة ودرجة التعامل معها تبعاً لتفاوت الدول في هذا العالم. من هذا

المنطلق غاب الإجماع حول اعتماد آلية يمكن تطبيقها على غير دولة أو مجموعة بهدف الوصول إلى درجات عليا من الرفاه والازدهار.

أولاً: بالنسبة إلى اختلال التوازن العالمي لا تزال الصدمات العالمية تؤثر في قطاع واسع من الدول في العالم، وفي المقابل لم يعد من الممكن العودة إلى سياسات الانعزال وفرض الحماية على التجارة والتدفقات الاستثمارية التي قد توفر قدراً من الحماية للاقتصادات من الهزات الخارجية، الأمر الذي يفرض ضرورة استنباط سياسات اقتصادية تتجنب الآثار المدمرة الناجمة عن مثل هذه الاختلالات (أزمة جنوب شرق آسيا، تقلبات أسعار النفط...).

ثانياً: بالنسبة إلى تفاوت الدخول، وانعدام المساواة المتمثل بالفقر وسوء توزيع الدخل، فقد أصبح محور الاهتمام السياسي بالإضافة إلى الاهتمام الاقتصادي. فانتشار الديمقراطية المترافقة مع حرية الإعلام رفع من وتيرة النقاش والصراع حول هذه القضايا، وجعل منها مشكلة جادة ومتفاقمة تجبر الحكومات على اتخاذ اجراءات تتجاوب والضغوطات العامة لتجنب الآثار السياسية الناجمة عن اتساع رقعة الفقر وازدياد الهوة في الدخول نتيجة غياب التوزيع العادل للثروة.

ثالثاً: إن جملة ما ذكر أعلاه يعظم من الإشكالية الرابعة المتمثلة في دور المؤسسات بمعنى أنه أصبح التحدي الحقيقي أو الإشكالية الكبرى هو تأمين مؤسسات ذات خبرات رفيعة المستوى على الصعيد الإداري والتقني، إضافة إلى تقوية مجموعة المؤسسات القائمة أصلاً، وإصلاحها ودعمها، وتحييدها قدر الإمكان من الاهتزازات والتوترات السياسية.

رابعاً: يطرح السؤال في ظل أي منهجية اقتصادية يجب أن تعالج وتنسق الأمور والإشكالات المطروحة؟ إذ أثبتت تجارب عقد التسعينيات للقرن الماضي ضعف أداء السياسات المعتمدة، وبالتالي هناك بحث عن نموذج سوق حرة يعترف بدور مهمّ للدولة. وبمعنى آخر، لا يزال البحث جارياً عن معادلة مشتركة لكل من دور الدولة والقطاع الخاص قابلة للتغيير والتعديل بحسب معطيات كل دولة أو مجموعة من الدول تحافظ من خلالها على إطار الالتزام بمعادلات السوق مع تجنب الاعتماد المتزايد على الدولة.

بدوره، دخل الوطن العربي القرن الحادي والعشرين حاملاً معه جملة من القضايا والمسائل والمعضلات التي لم يتم حلها أو تجاوزها في القرن الماضي. وقد تنوعت هذه القضايا والمعضلات وتوزعت على مختلف الصعد السياسية منها والاقتصادية والعلمية والاجتماعية... في المقابل، تكثفت الجهود والطروحات للعديد من المفكرين وأصحاب القرار في بلورة حلول واعتماد آليات التعامل وهذه

المعضلات، لكن سلاسل المعضلات والمصاعب لم تنته، بل أخذت بالتفاقم أكثر فأكثر مع مرور الوقت، بحيث ما يكاد بلد عربي يتقدم ليقطع شوطاً في تجاوز معضلة حتى تبدأ ضغوط أخرى تتضاعف وتتطلب مساعي جديدة لتناولها ومن ثم تجاوزها.

في المحور الاقتصادي، تتمحور النقطة الجوهرية أو المعضلة الأساسية، لجميع البلدان العربية دون استثناء، حول مسألة التنمية وما تتضمنه هذه المسألة من متطلبات وآليات وأبعاد (رفاه وتقدم وازدهار). فمنذ أن نالت البلدان العربية استقلالها كان الهدف الخلاص من التخلف والتحرر من التبعية بشتى صورها وأشكالها. وعلى الرغم من اختلاف الآليات والأطر والمنهجية الاقتصادية المعتمدة (تخطيطاً أم آليات السوق) لتحقيق التنمية والرفاه والازدهار، تواجه هذه المسألة معضلات وقضايا تتمحور في ثلاثة مجالات رئيسية:

المجال الأول: شروط التعامل مع العالم الخارجي وبالأخص الدول المتقدمة. هذه الشروط غير متكافئة لجهة العالم لكونها معقدة وصعبة وقاسية وتزداد قسوة يوماً بعد يوم.

المجال الثاني: القصور الذاتي في الأداء المحلي مع تفاوت درجة تفاقمه من بلد عربي لآخر، مما دعا العديد من الدول إلى اعتماد برامج إصلاح اقتصادي منذ عقد التسعينيات.

المجال الثالث: تواضع وهزالة نتائج الجهود المتعددة المبذولة من جانب جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية وغيرها في تحقيق تكتل عربي اقتصادي من أي نوع، وفي هذا المجال يتزايد الوعي بضرورة تحقيق صيغة تكاملية لمواكبة التغيرات العالمية التي تحيط بالوطن العربي.

وحقيقة الأمر أن القضايا ومجالات العمل التي يتوجب على البلدان العربية استدراكها ليست بمعزل عن العناوين الخمسة المطروحة سابقاً، بل تدخل في صلب تلك القضايا، فدول الوطن العربي تعاني وبنسب مختلفة انعكاسات أو اختلالاً في توازن الاقتصادات العالمية نظراً إلى حجم المديونية الخارجية لبعض منها أو لضخامة حجم رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج أو لتزايد حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي مقارنة بالتبادل التجاري مع دول العالم. هذه الأمور مجتمعة تجعل من الوطن العربي رهينة أداء الاقتصادات العالمية المرتبطة بها.

أيضاً، تدخل معضلة جذب الاستثمار وتحقيق المساواة وتفعيل المؤسسات في صلب مجالات البحث عن أسباب القصور الذاتي الذي تعانيه اقتصادات البلدان

العربية بشكل أو بآخر.

أخيراً، تطرح مسألة التكامل الاقتصادي العربي قاعدة أساسية وأرضية متينة وإطاراً موضوعياً سليماً لتناول القضايا وطرح الحلول وتجاوز المعضلات التي تواجه مختلف البلدان العربية.

فإلى جانب ما يقدم التكامل الاقتصادي من مزايا إيجابية في علاقة البلدان العربية والعالم الخارجي، فإنه يشكل القاعدة الصحيحة لعمليات التنمية في البلدان العربية. هذه المزايا تطرح واقعيتها وموضوعيتها انطلاقاً من الأخطار المستجدة منذ أواخر القرن العشرين والتي لا تزال تؤثر سلباً في المسارات التنموية للبلدان العربية مع دخولها القرن الحادي والعشرين متجاوزة العواطف والانفعالات التي حكمت المسارات السابقة للمحاولات الوحدوية في القرن العشرين.

لقد دخلت سوريا ولبنان القرن الحادي والعشرين مثقلين بجملة من القضايا والمسائل والمعضلات التي لم يتم حلها أو تجاوزها في القرن الماضي. وتنوعت هذه القضايا والمعضلات وتوزعت على مختلف الصعد السياسية منها والاقتصادية والعلمية والاجتماعية.

في المحور الاقتصادي، تمحورت النقطة الجوهرية والهدف المنشود حول مسألة التنمية. في سوريا ولبنان كالعديد من الدول النامية، تواجه هذه المسألة معضلات وقضايا تتمحور حول مجالين رئيسين ليسا بمعزل عن العناوين الخمسة المطروحة.

المجال الأول: يتمركز حول الأداء الاقتصادي المحلي وما يستدعي ذلك من:

- منهجية أو سياسات اقتصادية تحقق معادلة صحيحة ومتوازنة لدور كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية.

- استثمار الادخارات المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالشكل الأمثل بحيث تساهم في تحقيق التنمية مع الحفاظ على التوازن الاقتصادي المحلي.

- توزيع الثروات الوطنية بالقنوات الأكثر جدوى التي ترفع من مستوى المعيشة وتضيق رقعة الفقر.

المجال الثاني: التعامل مع العالم الخارجي بمعطياته الجديدة وشروطه.

وهناك إجماع على أن دخول هذا العالم أصبح مسألة حتمية من الممكن تأجيلها، ولكن من غير الممكن التهرب منها. والمعضلة الرئيسية في ذلك تتمحور حول الشروط غير المتكافئة لجهة العالم الخارجي وبالأخص الدول المتقدمة.

تطرح آلية التكامل الاقتصادي السوري اللبناني أرضية متينة وإطاراً موضوعياً سليماً وآلية ناجحة لتناول جزء من هذه القضايا وطرح الحلول وتجاوز المعضلات

على الصعيدين المحلي والخارجي.

وعلى الصعيد المحلي يأخذ التكامل الاقتصادي السوري ـ اللبناني بعداً يتجاوز مسألة تحرير التبادل التجاري للسلع المنتجة محلياً كونه يتطرق إلى صلب عملية التنمية. ويساهم التكامل الاقتصادي بصورة عامة في ما يلي:

ـ إحداث تغيير للهيكلية الاقتصادية تتوزع فيها الأدوار بين مختلف القطاعات: العام والخاص والمشترك.

ـ تحسين مناخ الاستثمار وما يحمل ذلك من مضمون واسع ينعكس في إطار تحقيق توزيع أمثل للدخول واستثمار الثروات ورفع مستوى المعيشة.

أما على صعيد علاقة سوريا ولبنان بالعالم الخارجي فيساهم التكامل في:

ـ خلق وحدة اقتصادية موسعة ومتماسكة تتمتع بميزات التكتل وتحميه نسبياً من الاستغلال السلبي من قبل الدول المتقدمة.

ـ خلق عامل جذب واستقطاب لاستثمار رؤوس الأموال وتقديم الخبرات والتقنيات في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية المتطورة.

ـ تحضير اقتصادات البلدين بشكل أو بآخر للدخول في النظام العالمي الجديد واستقبال ظاهرة العولمة ضمن قواعد وأسس قادرة على المنافسة.

ولم تكن فكرة التكامل بمختلف درجاته غائبة عن أصحاب القرار في سوريا ولبنان، فمنذ الخمسينيات سعت الحكومتان السورية واللبنانية إلى تحقيق درجات عليا من التعاون والتنسيق، وكان ذلك من خلال مجموعة من الاتفاقات الموقعة بين البلدين، أبرزها:

ـ الاتفاق التجاري بين سوريا ولبنان عام ١٩٥٣ والمعدل في عام ١٩٦٨.

ـ الاتفاق الأول للوحدة الاقتصادية اللبنانية ـ السورية عام ١٩٥٥.

ـ بروتوكول ١٩٧٠.

ـ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١.

وانبثق عن هذه المعاهدة اتفاق إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ بين سوريا ولبنان.

وقد هدف الاتفاق الأخير وبشكل أساسي إلى خلق فرص تجارية بينية جديدة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وما تحمل من تكنولوجيا حديثة تصب جميعها

في دفع عملية النمو في البلدين. إلا أن التكامل الصناعي موضوع دراستنا يأخذ بعداً أكثر من ذلك ألا وهو وضع الاستثمارات في المكان الأكثر جدوى، وخلق نسيج داخل النشاط الصناعي للبلدين قادر على جذب أحدث التقنيات الإنتاجية واستيعابها وتشغيل طاقاتها الإنتاجية بمستوى أقرب إلى الطاقة الإنتاجية القصوى. بمعنى آخر، يضع التكامل الصناعي الإطار الصحيح والأمثل لتوزيع الاستثمارات والتدفقات المالية ويخلق شبكة ترابط في النشاط الصناعي تحسن من مستوى الأداء والكفاءة مما ينعكس بمجمله في زيادة مستوى الرفاه المحقق للمستهلك. في هذا الإطار تقوم الدراسة المعدة بتحليل موضوعي لعملية التكامل الصناعي بمختلف جوانبها وبالتفصيل، تبعاً للمعلومات والإحصاءات التي أمكن الحصول عليها.

جهدت الدراسة في تحري إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني وجدواه (Feasibility). تم ذلك من خلال تحليل واقع الأداء الاقتصادي والنشاط الصناعي في كل من سوريا ولبنان، وأبرز مؤشرات وأوجه التكامل والتنافر للنشاط الصناعي في كل من البلدين. من ثم تمت معالجة متطلبات ومراحل التكامل الصناعي وتوضيح آثاره الإيجابية وانعكاساته السلبية.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة تم من خلالها معالجة النقاط التالية:

أولاً: دراسة السمات العامة لكل من الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني لجهة السياسات الاقتصادية المعتمدة في البلدين، وتطور نسب النمو والمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: دراسة أهم القطاعات الاقتصادية المرتبطة (وذات التأثير المباشر بشكل موجز) بالنشاط الصناعي سواء في سوريا أو لبنان، وقد شمل ذلك قطاع الزراعة، والتجارة الخارجية، والمصارف والكهرباء. أما قطاع الصناعة في كل من سوريا ولبنان فقد تم التطرق له بالتفصيل في الفصل الثاني.

ثالثاً: دراسة السياسات الصناعية في كل من سوريا ولبنان لجهة التشريعات الناظمة والسياسات الجمركية المعتمدة وسياسات التدريب المهني.

رابعاً: تحليل آليات ومعوقات التنمية الصناعية ودراسة هيكلية قطاع الصناعة لجهة حجم المؤسسات الصناعية وتوزيعها والعاملين فيها وإنتاجيتها.

خامساً: تحديد أوجه التكامل والتنافر في القطاع الصناعي السوري واللبناني من خلال مراجعة تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية والاتفاقات الاقتصادية المبرمة وتحليل الخطوات التكاملية المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق

الخاصة بقطاع الصناعة، ودراسة أهم ما تم من مشاريع مشتركة بين سوريا ولبنان.

ـ استخلاص مؤشرات توضح أوجه التكامل والتنافر في النشاط الصناعي في كل من سوريا ولبنان. اعتمد المؤشر الأول على الأداء الصناعي من قبل قطاع الصناعة في البلدين، واستخدم المؤشر الثاني لوائح لعمليات التبادل التجاري البيني. وقام المؤشر الثالث على مبدأ مقارنة القيمة المضافة المحققة من قبل قطاع الصناعة في البلدين.

سادساً: طرح متطلبات تكامل القطاع الصناعي السوري ـ اللبناني، وقد توزعت المتطلبات بين متطلبات على صعيد الأداء الاقتصادي المحلي في كل من سوريا ولبنان وأخرى على صعيد العلاقات الاقتصادية الثنائية.

سابعاً: طرح مداخل لتكامل القطاع الصناعي السوري اللبناني شملت:

ـ مدخل تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين.

ـ مدخل تفعيل نشاط اللجان المختصة وتعزيز دورها في عملية توزيع النشاط الصناعي في البلدين.

ـ مدخل المشاريع المشتركة في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الداعمة.

ـ مدخل الترخيص التأشيري للمشاريع التي ترى فيها المؤسسات المختصة جدوى اقتصادية وحاجة محلية أو إقليمية.

ـ إدراج لوائح بأهم المشاريع وأبرز النشاطات التي يمكن أن يختص فيها البلدان.

ثامناً: في الختام، تم إبراز أهم آثار التكامل الصناعي الإيجابية وأهم الانعكاسات السلبية، وتم الوصول إلى نتيجة نهائية: إن حصيلة التكامل الصناعي هي إيجابية بالنسبة إلى كل من سوريا ولبنان على المدى المتوسط والطويل سواء على صعيد الأداء المحلي في البلدين أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فالتكامل الصناعي يعني سوقاً متنامية الحجم تسمح بدخول صناعات جديدة متطورة تخلق فرص استثمار وفرص عمل جديدة تعمل على غربلة الصناعات غير المنافسة وغير المرنة استجابة للمتغيرات المتسارعة في العالم... وأهم من ذلك كله، تحث على إتمام الخطوات المطلوبة في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدين.

أما على الصعيد الإقليمي والعالمي فإن التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني يعد من أبرز الخطوات السليمة في طريق تأهيل اقتصادات البلدين للدخول في الأسواق العربية والإقليمية.

الفصـــل الأول

سمات كل من الاقتصادين السوري واللبناني

أولاً: معالم الاقتصادين السوري واللبناني وسماتهما

١ ـ معالم الاقتصاد السوري وسماته

تعتبر سوريا إحدى أهم دول منطقة المشرق العربي. وتنبع أهميتها من عدة خصائص جغرافية ومعطيات طبيعية وبشرية جعلت من عاصمتها دمشق أقدم مدينة مأهولة في التاريخ.

جغرافياً تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط عند ملتقى القارات الثلاث (آسيا ـ أوروبا ـ أفريقيا) مشكّلة حدوداً مع كل من تركيا والعراق والأردن وفلسطين ولبنان، وعلى مساحة ١٨٥,١٨٠ كلم^{٢}. ويقطن سوريا ١٧ مليون نسمة حسب تقديرات عام ١٩٩٨، بمعدل نمو سنوي حوالى ٣,٣ بالمئة وأصبح حالياً ٢,٦ بالمئة.

تعد سوريا من الدول النامية ذات ثروات مادية وبشرية متنوعة ووفيرة نسبياً قياساً إلى معظم البلدان العربية والنامية أيضاً. فهناك ٦٠ ألف كلم مربع صالحة للزراعة إضافة إلى وجود ثروات طبيعية كالنفط والفوسفات والغاز بكميات جيدة. أيضاً، يساعد مناخ سوريا المتنوع على إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية من حمضيات وزيتون وخضروات على ساحل المتوسط، وحبوب وقطن في السهول الغربية والشمالية، كما تتمتع بمساحات واسعة من المراعي. وتملك سوريا إرثاً ثقافياً وحضارياً يعود تاريخه إلى أكثر من خمسة آلاف عام مشكلاً بذلك أحد أهم الثروات السياحية في دول الشرق. وإضافة إلى ذلك تملك سوريا كماً لا يستهان به من القوى العاملة والخبرات المتنوعة التي شكلت قاعدة لمختلف النشاطات الاقتصادية وبالأخص الزراعية والصناعية. وبغض النظر عن الآثار السلبية لمعدل النمو السكاني، فإن هذا التكاثر البشري شكّل سوقاً كبيرة نسبياً ونامية بسرعة وغير مشبعة

على صعيد الكثير من السلع الصناعية مقدمة بذلك أفضل فرص للاستثمار.

وعلى الرغم من هذه الثروات الطبيعية والبشرية لا تزال سوريا تصنف في عداد الدول ذات الدخل المتوسط تبعاً لما جاء في تقرير البنك الدولي للتنمية *(World Development Report)* لعام ١٩٩٨، إذ جاء تصنيفها في المرتبة الـ ٧٥ بين بلدان العالم الـ ١٣٢ الواردة في التقرير. وينعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ١٠٢٠ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف أداء الاقتصاد السوري ونفقات الدفاع الكبيرة التي يتحملها.

٢ ـ معالم الاقتصاد اللبناني وسماته

استأثر لبنان منذ استقلاله بسمة خاصة فريدة تمثلت في موقعه الجغرافي وطبيعة نظامه الاجتماعي والثقافي، جعلت منه بوابة المشرق العربي إلى الغرب. وقد أطلق على لبنان عدة ألقاب ومسميات يمكن إيجازها بلقب «سويسرا الشرق» لما تتضمنه هذه التسمية من معانٍ اقتصادية واجتماعية وثقافية، عاكسة بذلك صورة لبنان كبوتقة ذوبان الحضارات العربية والأوروبية.

الجمهورية اللبنانية دولة صغيرة كثيفة السكان تمتد على طول ٢١٢ كيلومتراً على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وبعرض يبلغ حده الأقصى ٨٥ كيلومتراً، ليشكل بذلك مساحة ١٠٤٥٢ كلم^{2}.

وتجاور الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية من الشمال والشرق، وتشكل فلسطين الحدود الجنوبية للجمهورية.

يقطن لبنان ما يقارب ٣,١ مليون إضافة إلى ٢٣٠ ألف لاجئ فلسطيني. عملياً انعكست الحرب الأهلية على التركيبة البشرية والنمو السكاني وتوزيعه في لبنان، إذ يعد الشعب اللبناني من الشعوب الفتية، نظراً إلى ما تشكله فئة صغار السن (ما دون ١٥ سنة) من نسبة مرتفعة تبلغ ٢٩,٢ بالمئة من تعداد السكان[(١)].

أيضاً، اختلفت نسبة النمو السكاني مع اختلاف الظروف الأمنية والمعيشية في الجمهورية اللبنانية. ففي المدة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٢ كان معدل النمو السكاني منخفضاً (١,٤ بالمئة) مقارنة بدول المنطقة، نظراً لما سببته الحرب الأهلية من مقتل ما يقارب ١٧٠ ألف شخص[(٢)]. وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٢,٥ بالمئة في عامي ١٩٩٢

(١) *Oxford Business Group* (Lebanon) (1997-1998), p. 7.

(٢) **إيكوشيفر** (بيروت: مركز ميرنا شالوحي؛ البنك اللبناني الفرنسي، ١٩٩٣)، ص ٧.

و١٩٩٣. ومن المتوقع أن يصل إلى ٣ بالمئة في النصف الثاني من التسعينيات نظراً إلى عودة المهاجرين إلى الوطن الأم. وأخيراً سببت الحرب الأهلية هجرة داخلية قسرية لأكثر من ٨٠٠ ألف شخص، نتج من ذلك اختلال في التوزيع السكاني. فمنذ بداية الحرب الأهلية تراوحت نسبة سكان المدن ما بين ٨٠ و٨٥ بالمئة من مجمل التعداد السكاني مشكلة بذلك انعكاسات سلبية على القوى العاملة في القطاع الزراعي (١٩ بالمئة) وداعمة للقوى العاملة في قطاع الخدمات (٥٦ بالمئة). في المقابل استطاع الاقتصاد اللبناني منذ أوائل التسعينيات أن يحقق تقدماً ملحوظاً قياساً لما جرى من تدمير أثناء الحرب الأهلية. فعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهته، ولا تزال، بدأ يستعيد مكانته المهمة على صعيد المنطقة العربية والعالم. فقد شهد الاقتصاد اللبناني تطورات كبيرة ومهمة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فورشة الإعمار الضخمة ما زالت سائرة بخطى حثيثة، رغم التباطؤ الذي تشهده حالياً، بسبب الصعوبات الداخلية المتعددة التي تعمل الجهات الرسمية والحكومات المتتالية على تذليلها. إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة الهادفة إلى تدمير العديد من المرافق الاقتصادية بشكل أو بآخر. إلا أن تصميم الحكومات المتتالية (منذ بداية التسعينيات) الحازم والحاسم على متابعة ورشة الإعمار وتخطي الاختناقات والأزمات والمشاكل الكبيرة أظهرت مقدرة استثنائية على النهوض والتقدم.

٣ ـ السياسة الاقتصادية في سوريا

كان اقتصاد سوريا بعد الاستقلال يعاني الضعف بمعايير مختلفة. هذا، وقد اعتمدت الحكومات المتتالية في النصف الثاني من الأربعينيات وفي الخمسينيات النظام الاقتصادي الحر وآلياته، ولدى تولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عام ١٩٦٣ وتبنيه النظام الاشتراكي اعتمد نظاماً اقتصادياً جديداً يندرج في إطار النهج الاشتراكي. ولما كانت دراسة العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال سوف تذهب بعيداً عن الإطار العام للموضوع فضلنا التركيز على حقبة ربع القرن الماضي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥) وعلى الأخص دراسة الأداء الاقتصادي السوري. عملياً تميز الأداء الاقتصادي باستمرارية انتهاج الطريق الاشتراكي ونظام التخطيط، إلا أنه جرى توسيع المشاركة السياسية والاقتصادية، فاعتمد منهج التعددية السياسية والاقتصادية. وقد اتخذت إجراءات اقتصادية متعددة تعمل على فتح مختلف المجالات أمام الأفراد للمشاركة في النشاطات الاقتصادية المتعددة إضافة إلى ما تقوم به الدولة من المشروعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية.

ويمكن تقسيم ربع القرن الماضي إلى ثلاث مراحل مختلفة بحسب اختلاف نمو

الاقتصاد السوري وأدائه بشكل عام وما يتطلبه من اعتماد سياسات اقتصادية لتفعيل النشاطات المختلفة. تغطي المرحلة **الأولى** عقد السبعينيات حتى منتصف عقد الثمانينيات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥). وقد شهدت هذه المرحلة تنفيذ الخطط الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة. أما المرحلة **الثانية** فتشغل النصف الثاني من عقد الثمانينيات، إذ كان للأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٦ التي تولدت نتيجة عدد غير قليل من المشاكل والصعوبات في المرحلة السابقة، أثر كبير في الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو بشكل عام. وتمتد المرحلة **الثالثة** من نهاية الثمانينيات حتى يومنا هذا. وقد تميزت المرحلتان الأخيرتان بغياب الخطط الخمسية. واقتصرت السياسة الاقتصادية في سوريا على اعتماد قرارات واتخاذ تدابير وإجراءات في سبيل مواجهة الصعوبات ومختلف المشاكل الاقتصادية المتولدة عن المراحل السابقة وما تقتضيه الظروف مع غياب خطط مقررة.

ـ **المرحلة الأولى**: شهدت هذه المرحلة تنفيذ الخطط الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة، وقد تم التركيز في الخطتين الثالثة والرابعة على القطاع الصناعي، إذ شكّلت الاستثمارات الفعلية لذلك القطاع في الخطتين المذكورتين ٣٩ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي من مجمل الاستثمارات الفعلية في القطاعات الاقتصادية. أما في الخطة الخامسة فقد تزايد التركيز على قطاع الخدمات والزراعة وارتفعت نسبة الإنفاق على الاستثمارات في هذين القطاعين ٥٤ بالمئة و٩,٣ بالمئة على التوالي مقارنة بـ ٤١,١ بالمئة و٥,٨ بالمئة في الخطة الرابعة. بينما انخفضت النسبة في الاستثمارات الصناعية إلى ٢٣,٨ بالمئة[٣].

لخص منير الحمش الأهداف العامة للخطط الثلاث بعشر نقاط:

ـ ترسيخ القواعد المادية للتطور الاقتصادي الشامل للطاقات الإنتاجية كافة وذلك بالدمج بين اقتصادات التنمية وتحرير الأرض المحتلة.

ـ تعديل بنية الاقتصاد الوطني باتجاه إقامة اقتصاد زراعي ـ صناعي متطور.

ـ حدد للقطاع الخاص استثمارات معينة، إلا أن العبء الأساسي في تنفيذ الخطة بقي على عاتق القطاع العام.

ـ التأكيد على السير في عمليات التحويل الاشتراكي.

ـ تحقيق أكبر قدر من فرص العمل المنتجة توصلاً للتشغيل الكامل.

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [اليونيدو]، «الصناعة السورية والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: ندوة الصناعة السورية، دمشق، ١٩٩٧، ص ٢.

ـ رفع مستوى الخدمات التعليمية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسكنية، وتطوير طرق الإدارة، واعتماد المبادئ العلمية وتوفير الضمانات الاجتماعية لأفراد الشعب كافة.

ـ رفع المستوى الغذائي للمواطن.

ـ العمل على إنتاج جميع وسائل الإنتاج الزراعي محلياً، والاتجاه نحو التصنيع المحلي لوسائل الإنتاج الأخرى.

ـ تطوير شبكة النقل والمواصلات.

ـ كبح جماح التضخم[٤].

حددت الخطة الخامسة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) أهداف التنمية الاقتصادية ضمن إطار وحدة الأمة والتكامل الاقتصادي العربي بتحريك إمكانات القطاع الخاص ودفعه لخوض المعركة الاقتصادية ورفد الاقتصاد الوطني مع الإبقاء على الخط التقدمي والاشتراكي ضمن خطة تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمواطن.

أيضاً حددت استراتيجيات لمختلف القطاعات أبرزها تسريع عملية التوسع في قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية وتصنيع المواد الأولية المتاحة بدلاً من تصديرها مواد خاماً، كذلك تطوير الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق التوسع الرأسي والأفقي ضمن استخدام الوسائل العلمية والتكنيكية من ناحية، وتعميم تجميع الحيازات الصغيرة والمشتقة إلى حيازات كبيرة ضمن إطار التعاونيات الزراعية. أيضاً وضع التجارة الخارجية وتجارة الجملة بيد القطاع العام بهدف بناء قطاع تجاري متطور يعمل على خدمة باقي القطاعات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، ثم تأمين مياه شرب نظيفة وإقامة محطات كهربائية من مصادر التوليد المائية وترشيد الطاقة، وتسخير قطاع البناء والتشييد لخدمة وتنفيذ الاستراتيجية العامة للتنمية. هذا وقد حاولت الخطط الخمسية استكمال النشاطات ومعالجة مختلف الاجراءات المتبعة للخطة الخمسية التي سبقتها.

من حيث نتائج تنفيذ الخطط الثلاث فقد اختلفت نسبة التنفيذ وتحقيق درجات من النمو في القطاعات تبعاً للظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية، إذ شهدت هذه المرحلة حرب تشرين ١٩٧٣ التي تطلبت عملية إعادة بناء وتشغيل المنشآت الاقتصادية التي دمرت كلياً أو جزئياً، التي ولا شك كان لها الأثر السلبي في النمو

(٤) منير الحمش، **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها** (دمشق: دار الجليل، ١٩٩٢)، ص ٧٧ ـ ٨١.

الاقتصادي في سوريا. في المقابل كان لكل من ارتفاع أسعار النفط في المنطقة، والمساعدات المقدمة من بعض البلدان العربية المصدرة للنفط، وتحويلات السوريين العاملين في البلدان النفطية الخليجية آثار إيجابية في الأداء الاقتصادي. وبالتالي سجل الاقتصاد السوري خلال عقد السبعينيات وحتى عام ١٩٨١ معدلات نمو ملحوظة بلغت نسبتها ١٠ بالمئة سنوياً.

ومع انخفاض أسعار النفط الحقيقية، وتراجع المعونات والدعم العربي، والجفاف الذي حصل في قطاع الزراعة عام ١٩٨٢، وتدهور ميزان المدفوعات (علماً أنه حافظ على مستوى منخفض نسبياً من المديونية الخارجية في عقد السبعينيات)، انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٥ بالمئة في عام ١٩٨١ إلى ٣ بالمئة عام ١٩٨٢، ومعدل نمو وسطي قدره ٠,٤ بالمئة ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ بالأسعار الثابتة.

ومع عام ١٩٨٤ بدأ الاقتصاد السوري يبدي علائم أزمة اقتصادية عميقة أخذت بالتفاقم منذ ذلك الحين، وتمثلت بارتفاع الأسعار المحلية، ونقص في احتياطي القطع الأجنبي، وانخفاض المستوى الحقيقي للأجور، وانخفاض سعر صرف الليرة السورية وبخاصة في الأسواق غير النظامية والأسواق المجاورة. ويعزو نبيل سكر هذا التراجع في الأداء الاقتصادي إلى النتائج السلبية للسياسة التنموية المتبعة في المرحلة السابقة، وبالأخص عملية الجمع بين هدفين متناقضين في الوقت نفسه، هدف الاستعداد للدفاع والمواجهة مع العدو الإسرائيلي، وهدف تحقيق الرفاهية دون العمل على زيادة الادخار الخاص منه والعام(٥).

- **المرحلة الثانية** (تفاقم الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٦ والاجراءات المتخذة لحلها): تمثلت الأزمة بانخفاض الناتج القومي المحلي بنسبة ٥ بالمئة بالأسعار الثابتة في النصف الأول من الثمانينيات (كما أشرنا في الفقرة السابقة) ومعدل نمو وسطي قدره ٠,٤ بالمئة ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مع نمو سنوي لتعداد السكان بنسبة سنوية مقدارها ٣,٣ بالمئة، أيضاً انخفاض موارد واحتياطي سوريا من القطع الأجنبي، إذ مع نهاية عام ١٩٨٦ وجدت الدولة نفسها غير قادرة على الإيفاء بعدد من الالتزامات في موعدها المحدد أو المستحق.

وقد شخص نبيل سكر الأزمة بعدة نقاط:

---

(٥) نبيل سكر، **نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري** (دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٠.

- انخفاض احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي (الميزانية الموحدة للمصارف) إذ أصبح يغطي حوالى ٥٠ بالمئة من احتياجات الاستيراد.

- الضرائب المحلية والعائدات غير الضريبية تغطي حوالى ٦٠ بالمئة من النفقات العامة، أما العجز وقدره ٤٠ بالمئة فكان يغطى من الأرصدة الخارجية والاستدانة من البنك المركزي. وبالتالي فإن الدين العام والكلفة النقدية كانت بارتفاع أسرع من الإنتاج.

- ارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص والعام إلى حوالى ٨٧ ـ ٩٠ بالمئة من الناتج القومي المحلي.

- معاناة مؤسسات القطاع العام من سوء الإدارة أو إدارة غير كفوءة، وانخفاض في الإنتاجية وارتفاع التكاليف، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق فائض لإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي[٦].

ومن الطبيعي أن يكون لتلك الأسباب الأثر الواضح في معدلات النمو في مختلف القطاعات، إضافة إلى ظهور تباين واضح في نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية.

عملياً عانى القطاع الصناعي تدنياً في معدل الطاقات الإنتاجية، وعدم قدرة المشاريع الجديدة على تحقيق الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها، وقد أدى ذلك إلى انخفاض موارد سوريا من القطع الأجنبي، وتوقف عدد غير قليل من المنشآت الصناعية عن العمل كلياً أو جزئياً، وبالأخص تلك المنشآت المستوردة للمواد الأولية أو التي بحاجة إلى قطع تبديلية. أيضاً حصل تأخير في تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وقد كان لذلك أثر في خلق أزمة الكهرباء التي عانتها سوريا كثيراً حتى مرحلة قريبة.

وفي المقابل اتخذت الحكومة السورية عدداً من الخطوات لمعالجة الأزمة، كان أهمها إصدار القانون رقم ٢٤ في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ سعياً للتخفيف من انخفاض قيمة الليرة السورية وحمايتها والمحافظة على سعر الصرف، وإصدار قوانين للاستثمار الزراعي والسياحي، إضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى كالحد من الاستيراد وتشجيع التصدير، وإدخال تعديلات على أسعار الصرف، وزيادة الرسوم وتحسين جباية الضرائب، ولأول مرة وعلى نحو رسمي انضم ممثلون عن القطاع

(٦) «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform,» in: Eberhard Kienle, ed., *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, preface by Patrick Seale (London: British Academic Press, 1994), p. 29.

الخاص إلى لجنة ترشيد الاستهلاك والاستيراد (المشكّلة منذ عام ١٩٨١) بهدف دراسة القرارات المتعلقة بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد.

ـ **المرحلة الثالثة**: بدأت هذه المرحلة في أواخر الثمانينيات وتمتد حتى الآن، شهد فيها الاقتصاد السوري تحولاً كبيراً في أدائه نتيجة تشريعات وقرارات اتخذتها الحكومة بهدف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة الصعوبات والمشاكل التي برزت في السنوات السابقة، كان ذلك ضمن منهج اقتصادي قائم على مبدأ ترسيخ وتدعيم التعددية الاقتصادية يفتح الأبواب أمام القطاعات العام والخاص والمشترك لدفع عملية التنمية الاقتصادية، والتحرر التدريجي المنظم والمخطط للحد من التضخم، والتعويض التدريجي لأسعار الصرف بالوصول إلى مرحلة من التوازن في الميزان التجاري.

وقد هدفت الدولة في أواخر الثمانينيات إلى تشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بمختلف أنواعها، وبخاصة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة. فصدرت سلسلة من التشريعات والإجراءات تناولت دفع حركة التصدير في مجال التجارة الخارجية، وتنشيط الزراعة لدعم القطاع الزراعي، كما أجازت منح استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة وللحرفيين. وأيضاً في مجال السياحة تم تأسيس عدد من الشركات السياحية المشتركة على طريق تشجيع الاستثمار السياحي وإعطاء الفرصة للقطاعين المشترك والخاص للمساهمة في هذا النشاط. في ١٩٩١/٥/٤ صدر القانون رقم (١٠) الخاص بتشجيع الاستثمار محدداً مجالات الاستثمار المستفيدة من تسهيلاته بالمشروعات الصناعية والزراعية والنقل وما يراه المجلس الأعلى للاستثمار. وقد أعطى هذا القانون، لجميع المستثمرين وبغض النظر عن جنسياتهم، الحق في إقامة المشاريع الاستثمارية دون اشتراط مشاركة المواطنين السوريين بأية نسبة من رأس المال، بهدف جذب رؤوس الأموال العربية والمحلية والأجنبية إلى سوريا وتوظيفها فيها[7].

---

(٧) **تشريعات وأنظمة الاستثمار في القطاع الصناعي**، إعداد وزارة الصناعة والغرفة الصناعية بدمشق وعبد الحميد ملكاني ([دمشق]: الوزارة، الغرفة، ١٩٩٣)، ص ١٤١ ـ ١٥٩.
تضمن القانون رقم (١٠) الكثير من الضمانات والمزايا والتسهيلات للمستثمرين:

إعفاء المشاريع من ضريبة الدخل وضريبة ريع العقارات لمدة تبلغ سبع سنوات من تاريخ بدء الاستثمار للمشاريع التي تساهم الدولة برأسمالها بنسبة ٢٥ بالمئة ولمدة خمس سنوات للمشاريع التي يقوم بتأسيسها الأفراد أو الشركات غير المشتركة، ويضاف إليها مدة سنتين إذا ما شكلت صادرات المشروع السلعية الخدمية بالنقد الأجنبي ٥٠ بالمئة من مجموع إنتاجه خلال مدة الإعفاء الأصلية.

إعفاء مستوردات المشاريع الأساسية اللازمة لإقامة المشروع من آلات وتجهيزات وأدوات ومعدات وسيارات عمل من الرسوم الجمركية.

السماح بفتح حساب خاص للمشروع بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري تودع فيه حصيلة رأس المال بالنقد الأجنبي والقروض التي يحصل عليها من الخارج إضافة إلى حصيلة الصادرات، =

وقد صدر أيضاً القانون رقم (٢٠) بتاريخ ١٩٩١/٧/٦ المتضمن تعديل نسب وشرائح الضريبة على دخول الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية المنصوص عليها في القوانين السابقة[٨].

عملياً، تميز عام ١٩٩١ بجملة من الوقائع، فإضافة إلى كل من القانون رقم (١٠) والقانون رقم (٢٠) الهادفين إلى زيادة الإنتاج وتشجيع الادخار، وقّعت الجمهورية العربية السورية مع الجمهورية اللبنانية ـ اتفاقية الأخوة والتنسيق والتعاون (٢٣/ ٥/ ١٩٩١)، وصدر «إعلان دمشق» (٦/ ٣/ ١٩٩١) من قبل سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وشاركت سوريا في مفاوضات السلام المنعقدة في واشنطن. وقد كان لمجمل هذه النشاطات الأثر في الأداء الاقتصادي بشكل عام وخلق مناخ مناسب للاستثمار وتشجيع المستثمرين سواء أكانوا سوريين أم عرباً أم أجانب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوريا حققت ولأول مرة منذ سنوات طويلة فائضاً في الحساب الجاري لتقديرات ميزان المدفوعات لعام ١٩٩١ يزيد على مليار دولار، بعد أن عانى عجزاً مزمناً أثّر سلباً في سعر الليرة السورية. وخلال عام ١٩٩٢ ولأول مرة منذ بداية الثمانينيات انخفض معدل التضخم إلى أقل من ١٠ بالمئة في حين بلغ عام ١٩٨١، ٥٩ بالمئة، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو وسطياً قدره ٧ بالمئة خلال السنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥.

وتتواصل الجهود في هذه المرحلة في تطوير التشريعات والقوانين الناظمة

= ويستخدم هذا الحساب في تغطية كامل احتياجات وأعباء المشروع الخارجية بما في ذلك تحويل أرباح المساهمين المغتربين العرب والأجانب الذين دفعوا قيمة مشاركتهم بالقطع الأجنبي.

فتح باب التأمين للمستثمرين لتأمين مشروعاتهم ضد الأخطار غير التجارية، العرب منهم لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والأجانب لدى مؤسسات التأمين الأخرى.

(٨) رئاسة مجلس الوزراء: القرار رقم ٤٨٣٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩١.

في ما يلي بعض المزايا التي تضمنها القانون:

تخفيض معدلات ضريبة الدخل على الأرباح بحيث يصبح سقف الضريبة بما في ذلك المجهود الحربي وإضافات على الإدارة المحلية ٦٠,٣ بالمئة بدلاً من ٨٨,٤٤ بالمئة.

توسيع شرائح الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة بحيث أصبح ٦٠٠,٠٠٠ ليرة سورية بدلاً من ٦٠,٠٠٠ ليرة سورية.

منح رعاية ضريبية متميزة للدخل الناتج عن الجهد الفكري.

منح رعاية ضريبية متميزة للعمل الجماعي عن العمل الفردي بهدف زيادة الإنتاج وتشجيع الادخار وزجها في نشاطات استثمارية.

التمييز في المعاملة الضريبية بين الأرباح الناتجة من المبيعات الداخلية والأرباح الناتجة من عمليات التصدير إلى دول القطع الحر.

معالجة بعض الثغرات القانونية في التشريع الضريبي النافذ.

لعلاقات العمل والإنتاج عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي وتعميق تجربة التعددية عبر تفعيل الأدوات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق، واتخاذ المزيد من خطوات التصحيح والإصلاح الاقتصادي لدعم قدرة الاقتصاد السوري على ولوج القرن الحادي والعشرين بكفاءة أكبر تتناسب مع حجم التحديات الاقتصادية الاقليمية والدولية. كان ذلك من خلال تطوير البرامج نحو آفاق أكثر استيعاباً لطاقات المواطنين وأكثر تركيزاً على التوجهات الاستثمارية في الميادين الإنتاجية والخدمية. ومن جهة أخرى تم تكثيف الجهود لتشجيع الاستثمار بالترويج لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية سواء عن طريق الإعلان أو عن طريق إقامة الندوات بين القطاعات السورية المنتجة في سوريا والفعاليات الاقتصادية الأجنبية والمغتربة. ولا تزال الجهود مستمرة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، والاستيراد والتصدير، والإنتاج والاستهلاك. وقام مصرف سوريا المركزي أيضاً بضبط معدلات نمو الكتلة النقدية في البلاد دون الإخلال بمتطلبات النمو الاقتصادي. وقد اتخذت الحكومة عدة قرارات أهمها فتح حسابات بالعملة الأجنبية في المصارف السورية للمواطنين ودفع فائدة على الودائع لأجل محدد دون السؤال عن مصدرها مع إمكانية استعادة قيمة حساباتهم بالعملة الأجنبية. كما اعتمدت سعر صرف جديد (٤٥,٥ ليرة سورية للدولار الأمريكي للشراء و٤٦,٥ ليرة سورية للبيع)، في محاولة منها لتوحيد أسعار الصرف المختلفة وتقاربها مع الأسعار السائدة في الأسواق المجاورة، وتقليص الفارق بين السعر التشجيعي والسعر السائد في السوق المجاورة الذي يتراوح بين ٥٠ و٥٢ ليرة سورية للدولار. وأخيراً صدر قرار آخر بتعديل سعر صرف العملة الأجنبية لإيرادات النفط وللمبالغ المخصصة من إيرادات النفط لبعض العمليات. وبموجب هذا القرار يقوم مصرف سوريا المركزي أو المصرف التجاري السوري بشراء العملة الأجنبية المخصصة من إيرادات النفط بسعر الصرف الحسابي للدولار، واستخدامها في صرف مختلف الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة. في المقابل، فإن معدل النمو للاقتصاد السوري منذ عام ١٩٩٥ أخذ بالتباطؤ إذ سجل عام ١٩٩٥ معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره ٦,٥ بالمئة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، في حين تشير التقديرات الأولية لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى تباطؤ في معدل النمو (٢,٢ بالمئة و١,٣ بالمئة على التوالي بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة) (انظر الجدولين رقمي (١ ـ ٣) و(١ ـ ٤)). وعلى رغم الإنجازات الجيدة التي حققها الإنتاج الزراعي عام ١٩٩٦[٩]، إلا أن قطاعات

(٩) تحقق أكبر كمية من إنتاج القطن ٧٠٠ ألف طن محتلة بذلك المرتبة الأولى عالمياً بإنتاج وحدة المساحة، إضافة لتحقيق فوائض جيدة في إنتاج الحبوب والبقول، كما حققت سوريا اكتفاء ذاتياً في الشعير والعدس.

التصدير والتصنيع كانت عاجزة عن تصريف الإنتاج الزراعي وبالأخص الفوائض من الفواكه. وشهدت الصادرات الصناعية السورية أيضاً تراجعاً بسبب عدم قدرتها على المنافسة العالمية نظراً لانفتاح الأسواق الإقليمية والعالمية وارتفاع تكلفة المنتجات السورية إضافة إلى بعض الممارسات السيئة من بعض المصدرين الذين أساءوا لسمعة الصناعة السورية.

وخلاصة القول إنه منذ منتصف التسعينيات بدأ الاقتصاد السوري يعاني حالة ركود ترافقت مع معدلات من التضخم كانت في معظمها نتيجة ارتفاع تكاليف السلع والخدمات محلياً وعالمياً.

وقد أوضح التقرير السنوي لغرفة تجارة دمشق العوامل التي يعود إليها الجزء الأكبر للركود:

أ ـ **امتصاص جزء كبير من السيولة لتمويل عمليات الاستثمار** التي تسارعت بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) عام ١٩٩١، وسجل فيها إجمالي عدد المشاريع المشمولة حتى نهاية ١٩٩٦ (١٤٩٤) مشروعاً، بلغت تكاليفها ٣٦٦,٧ مليار ليرة سورية. علماً أن قيمة المشاريع التي تم تنفيذها حتى نهاية عام ١٩٩٥ في المجالين الصناعي والزراعي هي حوالى ٧٨,٨ مليار ليرة سورية، وحوالى ٢٦,٨ مليار ليرة سورية في مجال النقل.

ب ـ **ازدياد حجم المستوردات السورية** بشكل سريع منذ عام ١٩٩٢، وبخاصة في وسائط النقل والتجهيزات على أثر صدور قرارات متعاقبة خلال مدة قصيرة رفعت من خلالها قيمة المستوردات من ٢٦,٩ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى ٥٢,٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٥ (٦٠,٤ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٦) (الجدول رقم (١ ـ ١٨)).

ج ـ **تراجع عائدات التصدير نتيجة صعوبات المنافسة الخارجية** وارتفاع تكلفة الصادرات السورية لأسباب عديدة، فبعدما سجلت هذه الصادرات ما قيمته ٤٧,٣ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ تراجعت إلى ٤٤,٩ مليار عام ١٩٩٦، وقد بلغ أدنى مستوى لها ٣٤,٧ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٢ (الجدول رقم (١ ـ ١٧)).

د ـ **الأثر السلبي الذي نتج من قيام بعض المواطنين بجمع الأموال والتصرف بها بشكل غير اقتصادي** وغير صحيح وما سببه ذلك من خسائر للمودعين.

هـ ـ **تراجع حجم التسليفات المصرفية** وعدم مواكبتها لحاجات السوق الداخلية، إذ لم تتجاوز نسبة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص ٢٤,٨ بالمئة من إجمالي التسليفات الممنوحة لمختلف القطاعات. بينما سجل حجم ودائع القطاع الخاص ما نسبته ٤١,٨ بالمئة، مما ساهم في انخفاض إمكانية استثمار القطاع

الخاص. إضافة إلى تجميد معدلات القانون منذ عام ١٩٨١ دون معدل التضخم الذي بدوره ساهم في انخفاض نسبة النقد المتداول إلى الكتلة النقدية من ٦٣,٣ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٥٦,٩ بالمئة عام ١٩٩٥.

و ـ **تدني معدلات الرواتب والأجور الحقيقية وعدم مواكبتها لارتفاع الأسعار** مما جعلها غير قادرة على خلق حركة طلب جديدة تكون قادرة على امتصاص فائض العرض السلعي المتنامي. شكل ذلك حالة من الكساد أدت بدورها بعملية دوران لولبية إلى تنامي حالة الركود.

وعلى رغم تلك الظروف يمكن النظر، وفقاً لكل النظريات الاقتصادية، إلى أن أزمات الركود تعد دورة اقتصادية مؤقتة تلي حالات الرخاء التي شهدها الاقتصاد السوري منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

٤ ـ السياسة الاقتصادية في لبنان

منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ وعلى مدى ثلاثين سنة عاش لبنان عصراً ذهبياً لما تمتع به من استقرار وأمن نسبي لم يشبه إلا بعض التوترات عامي ١٩٥٨ و١٩٧٣ جرى تجاوزها دون أن تشكل انعكاسات سلبية جسيمة على أداء الاقتصاد اللبناني ونموه. إلا أن ذلك العصر انتهى مع تفجر الحرب الأهلية (في نيسان/أبريل ١٩٧٥) التي استمرت متقطعة ومتنقلة بين منطقة وأخرى لخمس عشرة سنة، مخلفة الخراب والدمار في مختلف المناطق اللبنانية والانهيار لمعظم مؤسسات الدولة مع تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، بذلت الجهود الحثيثة والمتواصلة للخروج من هذه الأزمة أو على الأقل الوصول إلى الوفاق الوطني بين مختلف الأطراف المتنازعة، وأثمرت في النهاية إبرام اتفاق الطائف (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) الذي شكّل الخطوة الأولى في طريق إنهاء حالة الحرب ووضع أسس الإصلاح السياسي، من ثم جرى توثيق هذا الاتفاق من قبل المجلس النيابي اللبناني تحت مسمى «وثيقة الوفاق الوطني» (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩). عملياً مهدت «وثيقة الوفاق الوطني» الخطوات اللازمة لاتخاذ التدابير الدستورية القاضية بإدخال تعديلات جذرية على طبيعة النظام الدستوري وماهيته، والدعوة إلى اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً. وفي هذا الإطار أولي «مجلس الإنماء والإعمار» دوراً موسعاً في عملية إعادة تأهيل البنية التحتية المنهارة وخلق الدعم اللازم لمختلف القطاعات الإنتاجية ضمن خطة للنهوض الاقتصادي سُميت «بخطة ٢٠٠٠».

وتبعاً لتطور الوضع الأمني في لبنان تباينت السياسات الاقتصادية المعتمدة من

قبل الحكومات المتعاقبة وتباينت بدورها درجات النمو والتطور المحققة من مجمل الأداء الاقتصادي. عملياً يمكن التمييز بين ثلاث مراحل للأداء الاقتصادي، مرحلة العصر الذهبي، ومرحلة الحرب الأهلية ومرحلة إعادة الإعمار والتأهيل. علماً أن كلاً من هذه المراحل تتضمن أيضاً مراحل جزئية شكلت نقاط تحول في الأداء الاقتصادي اللبناني. إلا أنه وقبل البدء بدراسة هذه المراحل، تجدر الإشارة إلى مجموعة من الثوابت الاقتصادية اعتمدتها في سياستها الاقتصادية مختلف الحكومات التي توالت على الحكم في لبنان، ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:

ـ اعتماد النظام الاقتصادي الحر وبشكله الليبرالي القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها وذلك استناداً إلى المادة رقم (١٥) من الدستور. أيضاً التزام الدولة بهذا النظام لدى إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية.

ـ اعتماد قانون سرية المصارف والالتزام به منذ عام ١٩٥٦ نظراً لما حقق هذا القانون ويحققه من انعكاسات إيجابية في جذب رؤوس الأموال واستثمارها في لبنان، وتطوير القطاع المصرفي وجعله مركزاً إقليمياً ودولياً مهماً.

ـ اعتماد مبدأ حرية الصرف، وحرية تحويل النقد وتحرك الرساميل وضمان الودائع والاستثمارات، وعدم التعرض للذهب الاحتياطي في المصرف المركزي اللبناني على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مر بها لبنان.

ـ اعتماد مبدأ العمل على تحقيق وتيرة نمو مرتفعة ومستمرة ومتوازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، ومختلف المناطق اللبنانية وفئات المجتمع اللبناني من جهة أخرى.

ـ السعي دوماً نحو انفتاح الاقتصاد اللبناني على الاقتصادات العربية والعالمية بغية تمكينه من مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي والسير في خطوات التكامل الاقتصادي العربي.

ـ دعم وتوسيع دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي وذلك بوضع جميع النشاطات الإنتاجية تحت هيمنته، مع تحديد دور القطاع العام في توفير البنية التحتية اللازمة الداعمة والمشجعة للقطاع الخاص.

وعليه ضمن هذه المجموعة من الثوابت المعتمدة للنظام الاقتصادي اللبناني على ما يقارب نصف القرن تذبذب الأداء الاقتصادي من حالة نمو وتطور إلى انهيار ودمار تبعاً للأوضاع الأمنية التي شهدها لبنان في نصف القرن الماضي.

ـ **مرحلة ما قبل ١٩٧٥**: وصف د. إيلي يشوعي الاقتصاد اللبناني في هذه

المرحلة باقتصاد «الاستسلام والإغضاء بسبب ليبراليته المفرطة وضعف تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي»[١٠].

منذ أوائل الخمسينيات شرع لبنان بوضع أسس وبرامج لعملية التنمية وإنشاء المؤسسات المختصة لتفعيل ذلك. جاءت المبادرة الأولى في هذا الصعيد عام ١٩٥١ إذ تم إبرام اتفاقية للتعاون الفني وتبادل الخبرات بين حكومتي الجمهورية اللبنانية والولايات المتحدة. من ثم استحدثت «وزارة التصميم العام» عام ١٩٥٥ وقد خولت صلاحيات استشارية مهمة في مجالات إعداد المخططات الإنمائية ومشروعاتها وتنسيق برامج المساعدات الفنية والاقتصادية المقدمة للبنان. عملياً لم تمارس وزارة التصميم نشاطها إلا في منتصف الستينيات نظراً لتدهور الأوضاع السياسية عام ١٩٥٦ ومن ثم تعاقدت الدولة عام ١٩٥٩ مع الشركة الفرنسية (مؤسسة الأبحاث للتنمية والتطوير «ايرفد» (Institut de recherches et de formation en vue du développement «IRFED») لإعداد خطط متوسطة المدى للتنمية خصوصاً في المناطق المتأخرة والفئات المغبونة. وركّزت الخطط على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والكهرباء وصيد الأسماك، كما وسعت من دور الدولة دون جعلها منافساً للقطاع الخاص فتوزعت المهام بين الطرفين. وقد استأنفت عام ١٩٦٢ وزارة التصميم العام عملها في وضع الدراسات المطلوبة في نطاق المشروعات الإنمائية أو الاستثمارية، إلا أنه لم يتم وضع أي مخطط إنمائي شامل، واقتصر دور الدولة على بعض المشاريع الإنمائية كوسائل النقل وعدد من الخدمات العامة الحيوية.

منذ أوائل السبعينيات طرأ تطور مهم في السياسة الاقتصادية اللبنانية إذ قامت الحكومة اللبنانية[١١] بإعداد خطة سداسية للسنوات المالية (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) بمشاريع إنمائية تدعم وتوسع البنى التحتية للاقتصاد اللبناني. عملياً لم تتمكن الدولة من تنفيذ مجمل المشروعات المدرجة نتيجة نشوب الاضطرابات الأمنية وتفاقمها إضافة إلى أن الأجهزة الإدارية والتنفيذية لم تكن قادرة على استيعابها والقيام بتنفيذها لقصور في الكفاءات والمتطلبات المادية. وفي إطار هذا الموجز عن سياسة الدولة في توجيه وإدارة النشاط الاقتصادي اللبناني يمكن تلخيص سمات الأداء الاقتصادي لتلك المرحلة بعدة نقاط أهمها[١٢]:

ـ ضعف دور الدولة الاقتصادي، ولا سيما بشأن الخيارات الاقتصادية

---

(١٠) إيلي يشوعي، **اقتصاد لبنان** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥)، ص ٩.

(١١) لقبت «بحكومة التكنوقراط» لكونها من الشباب المتخصص.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١، و... **دليل المستثمر: لبنان** (بيروت: دراسات واستشارات اقتصادية، ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

الأساسية. وفي المقابل، منح القطاع الخاص أولوية المبادرة وأعطي مطلق الحرية في تنمية مختلف النشاطات الاقتصادية ضمن نظام آلية السوق وعملية العرض والطلب. عملياً كان هناك امتناع رسمي عن التدخل المباشر في مسارات الاقتصاد وتفويض القطاع الخاص بإدارة الشأن الاقتصادي الذي بدوره تركز في أيدي مجموعة من رجال الأعمال النشيطين.

- افتقار الدولة للتخطيط الاقتصادي وعدم جديتها في تحديد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات الضرورية لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية العامة، باستثناء أزمة انهيار بنك انترا عام ١٩٦٦، إذ أُجبرت الدولة على التدخل مباشرة في شؤون القطاع المصرفي بفرض رقابة صارمة على عمليات المصارف وضمان الودائع المصرفية.

- انفتاح الاقتصاد اللبناني على الخارج وتركيزه على قطاعي التجارة والخدمات مع انطلاقة صناعية مرتجلة غير مبنية على أسس علمية وتقنيات فعالة.

- تفاوت واضح بين سرعة النمو الاقتصادي وبطء النمو الاجتماعي وتفاوت نسبته بتفاوت المدن والمحافظات.

- سوء توزيع الثروة الوطنية وعدم مقدرة النظام الضريبي على إعادة توزيعها نظراً إلى ما مارسه رجال الأعمال من ضغوطات وأساليب في تخفيضها إلى أدنى درجات ممكنة وعدم الالتزام بتسديدها.

- استقرار مالي ونقدي نظراً لما شهده لبنان من استقرار سياسي (مقارنة مع العديد من البلدان العربية الأخرى)، وفوائض سنوية في ميزان المدفوعات ناتجة من نظام حر لحركة الرساميل مع الخارج ومن حوافز للإيداع وللتوظيف في الداخل ولدتها سرية المصارف وحرية القطع.

- ولادة عجز الموازنة المترافق مع بداية تنفيذ المشاريع الإنمائية عام ١٩٦٢. من ثم أقفلت كل موازنات الدولة اللبنانية بعجز بلغ حده الأقصى عام ١٩٧٣ (لتلك الحقبة) وباستثناء السنوات ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٤.

- **مرحلة الحرب الأهلية ١٩٧٥ - ١٩٩٠**: يمكن توزيع هذه المرحلة إلى حقبتين: **الأولى** حقبة التفتّت والتمرد امتدت من عام ١٩٧٥ حتى منتصف عام ١٩٨٢، **والثانية** حقبة الأزمة اللبنانية (اقتصادية، سياسية، أمنية، اجتماعية) امتدت من منتصف عام ١٩٨٢ حتى أواخر عام ١٩٩٠.

الحقبة الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٢): شهدت هذه الحقبة (السنوات السبع الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية) أحداثاً عسكرية رُسمت على أثرها حدود متنامية داخل

جغرافية الجمهورية اللبنانية ووُضعت حواجز مصطنعة قطعت مختلف المناطق والمحافظات. أسفرت هذه الأحداث عن خسائر نحو ٢٠٠ مليار دولار في القطاعين العام والخاص و٨ مليارات دولار كنقص في الربح، وتدهور في مستوى الإنتاج والناتج المحلي وارتفاع معدل التضخم إلى ٢٥ بالمئة، وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، إذ لم يتجاوز ١ بالمئة. أيضاً، تراجع انتقال الأشخاص والسلع وعوامل الإنتاج في الداخل واتسعت هجرة الأدمغة والرساميل كما غادر نصف الشركات الأجنبية العاملة في لبنان.

ومن ناحية أخرى حصل تفتّت للمؤسسات الإدارية والقضائية، وفقدت الدولة السيطرة على معظم مؤسساتها (وبالأخص في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦)، وأصبحت عاجزة عن تحصيل إيراداتها، وعملاً على تسديد الالتزامات الجارية من مرتبات وديون لجأت الدولة إلى الاستدانة مشكّلة بذلك عجزاً متواصلاً في الموازنة العامة، وتزايداً في الكتلة النقدية أكثر من الإنتاج الداخلي، وانخفاضاً في قيمة الليرة بنسبة ١٠٠ بالمئة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ بالنسبة لستّ عملات أجنبية رئيسية على الرغم من الدعم الوهمي لسعر صرف الليرة الناتج من التحويلات من الخارج وتمويل الحرب[(١٣)].

وفي مقابل ذلك، قامت الحكومة في عام ١٩٧٥ بتكليف لجنة من كبار موظفي الدولة لإعداد مشروع إنشاء هيئة مركزية للإعمار والإنماء بدلاً من «وزارة التصميم العام». وبالتالي تم إنشاء «مجلس الإنماء والإعمار» بموجب مرسوم اشتراعي رقم (٥) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧[(١٤)]. وقد خوّل «مجلس الإنماء والإعمار» صلاحيات استشارية وتنفيذية واسعة تشمل عدة مجالات أهمها: التخطيط للإنماء والإعمار، تعبئة التمويل داخلياً وخارجياً لأهداف إنمائية إعمارية، تنفيذ المشاريع والبرامج التي يحيلها عليه مجلس الوزراء، تقديم المشورة للحكومة، التنسيق بين الإدارات العامة وفقاً للصلاحيات.

وبدوره، وبعد مدة وجيزة من تأسيسه، أعد «مجلس الإنماء والإعمار» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ «مشروع الإعمار». جاء المشروع عملياً كتقرير أولي لاحتياجات لبنان الإعمارية، علماً أن الظروف والإمكانات آنذاك لم تكن تسمح بتقديم مشروع دقيق ومفصل قابل للتنفيذ. غطى المشروع القطاعات المتضررة

---

(١٣) المصدران نفسهما، ص ١٢ ـ ١٣، وص ٢٧ على التوالي.

(١٤) اسكندر بشير، **التنمية في لبنان: الفرصة الثانية للنهوض الاقتصادي والإداري** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)، الملحق (ب)، «إنشاء مجلس الإنماء والإعمار،» ص ١٥٦ ـ ١٧٥.

(الإسكان، مطار بيزوت الدولي، مرفأ بيروت، الطرق والأوتوسترادات، الكهرباء، الماء، الاتصالات والوسط التجاري) والكلفة الإجمالية والمدة ونوعية التمويل.

كما ركّز على دور القطاع الخاص ودعمه من خلال توفير التمويل اللازم لاستئناف نشاطه في الصناعة والزراعة والتجارة.

وفي إطار السياسة الاقتصادية الهادفة إلى ترميم أضرار الأحداث العسكرية أنشأت الحكومة اللبنانية «مكتب التنسيق الاقتصادي والمالي» بهدف تنسيق عملية التمويل والإعمار بين كل من البنك المركزي ووزير المالية ومجلس الإنماء والإعمار. إلا أن استمرار الأزمة الأمنية المنتشرة في أكثر المناطق اللبنانية أثّر سلباً في مسيرة الإعمار والإنماء ومن ثم في الدور المنتظر من مجلس الإنماء والإعمار.

ومع نهاية هذه الحقبة وفي حزيران/يونيو ١٩٨٢ بدأت الحرب الأهلية الحقيقية وظهرت الأزمة اللبنانية نتيجة الاجتياح الإسرائيلي وما أعقبها من حروب أهلية وتهجير للسكان وتأسيس مناطق طائفية «نظيفة».

الحقبة الثانية (١٩٨٣ ـ ١٩٩٠): تغطي هذه الحقبة سنوات الحرب الحقيقية وما خلفته من أزمات أمنية وسياسية، انعكست بدورها وبشكل سلبي على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مخلفة أزمة اقتصادية حادة. ونتيجة الأحداث الدراماتيكية التي عاشها لبنان من منتصف عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ فقدت بيروت دورها كمركز إقليمي وتجاري، وغادر ما تبقّى من شركات ومؤسسات أجنبية، كما نزحت الرساميل الأجنبية ومبالغ ضخمة من الرساميل المحلية إلى الخارج. في المقابل، انحسر الإنتاج ومجمل النشاط الاقتصادي كما تفاوت النمو بتفاوت المناطق والمحافظات. أيضاً تأثرت المالية العامة بالأحداث الجسيمة ودخلت بدورها في أزمة حقيقية وجدية، إذ تراجعت إيرادات الدولة مقابل تزايد النفقات الاستهلاكية وانخفاض النفقات الاستثمارية أو انعدامها أحياناً.

ما إن خفت حدة التوتر الأمني في أواخر عام ١٩٨٥ حتى بدأت أزمة سياسية تعد من أسوأ الأزمات التي عرفها لبنان الكبير. فمع رفض رئيس الجمهورية أمين الجميل ورئيس أركان القوات اللبنانية سمير جعجع «للاتفاق الثلاثي»[(١٥)] تأزمت العلاقات السياسية الداخلية في لبنان وقاطع رئيس الحكومة وبعض أركان وزارته رئيس الجمهورية قرابة ثلاث سنوات، وقد عطّل ذلك انعقاد مجلس الوزراء

---

(١٥) تم الاتفاق بين القوى الرئيسية المتحاربة: «القوات اللبنانية» ويرأسها إيلي حبيقة، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» ويرأسه وليد جنبلاط، و«حركة أمل» ويرأسها نبيه بري.

طوال هذه المدة، وحدث خلل لا سابق له في أداء السلطة التنفيذية. ومع نهاية حكم الرئيس أمين الجميل وتعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية دخل لبنان حقبة فراغ دستوري ضمن حكومتين تتنافسان على الشرعية (حكومة الرئيس سليم الحص، وحكومة الجنرال ميشال عون) وفي عهد الحكومتين انهار الوضع الأمني من جديد وشهد لبنان أقصى أشكال العنف والاقتتال تمثلت بحربي «التحرير» و«الإلغاء»[١٦]. وانتهت الأزمة السياسية مع «اتفاق الطائف» ومن ثم بدأت الأوضاع الأمنية تعود إلى الاستقرار ضمن أوضاع اقتصادية واجتماعية هي الأسوأ في تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبح لبنان بعد عام ١٩٨٥ نتيجة سوء العلاقات السياسية الداخلية والمقاطعة التي حصلت بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بدون موازنة نظراً لتوقف الحكومة عن إرسال مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي (وفقاً لما ينص عليه الدستور)، واستمرارها في الإنفاق على أساس «القاعدة الاثني عشرية» من بداية عام ١٩٨٦ حتى آب/أغسطس ١٩٩٠[١٧].

مع حلول عام ١٩٩٠ عادت الدولة تستلم سلطاتها تدريجياً، وأخذت توحد مؤسساتها في ظل «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» المصدقة من المجلس النيابي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

وفي ظل هذه الأزمات الأمنية والسياسية التي استمرت حوالى ثماني سنوات توقفت الدولة عن أي تخطيط للإنماء والإعمار مقابل تركيز الجهود في تأمين الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين. عملياً سارت السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة ضمن نطاق تنسيق الأمور والنشاطات التالية:

ـ محافظة الدولة على دورها في تأمين الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين ودفع مرتبات موظفيها واحترام التزاماتها المالية على الرغم من واقع التفتيت لمختلف مؤسساتها، وذلك بهدف الحفاظ على حد أدنى لوحدة الدولة واستمراريتها ومعايشة الأحداث والإلمام بتشعباتها ومحاولة إدارتها بأقل الأضرار.

ـ محافظة الخزينة في أصعب الأوقات على صدقية الدولة المالية والثقة بها، وتحملها لجزء من الفوائد على قروض المؤسسات الصناعية والاجتماعية ودعم بعض السلع والخدمات الضرورية كالقمح والمشتقات النفطية وبدلات الكهرباء والماء والهاتف.

---

(١٦) حرب «التحرير» عام ١٩٨٩ قام بها الجنرال عون بهدف إخراج القوات السورية من لبنان، وحرب «الإلغاء» عام ١٩٩٠ جرت بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني.

(١٧) غسان العياش، **أزمة المالية العامة في لبنان: قصة الانهيار النقدي، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٥٥.

ـ تحول الدولة إلى «أفضل زبون» منتظم وقادر على وفاء الدين للقطاع المصرفي، وتحول الخزينة إلى مركز تسليف لعدد من المؤسسات (الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية).

ـ حولت الدولة المصارف عن دورها الطبيعي في إقراض القطاعات الاقتصادية والإنتاجية إلى دور مقرض كثيف لها. فقد عمدت الدولة إلى توجيه الادخار الوطني نحو خزينتها المفرغة عن طريق إصدار سندات خزينة للمصارف، وبالتالي تحول مصرف لبنان عن دوره الطبيعي في حماية الليرة وتأمين التوازن الاقتصادي بين شتى القطاعات إلى موجه للادخار والقروض.

ـ اعتماد الدولة سياسة نقدية تعمل على امتصاص فائض السيولة في النظام المصرفي للحد من عمليات المضاربة الواسعة ضد العملة الوطنية، وذلك برفع الفوائد على سندات الخزينة وفتحها للمواطنين إضافة إلى المصارف، بهدف تمويل القطاع العام وتشجيع المواطنين على اقتناء العملة المحلية وعدم التخلي عنها.

أخيراً فإن هذه الأزمات الأمنية السياسية المقترنة مع سياسة اقتصادية محايدة (إن لم تكن سلبية) خلقت أزمة اقتصادية حادة تمثلت أهم معالمها بعجز في الموازنة، وتزايد في حجم الكتلة النقدية، وارتفاع معدل التضخم، وهبوط متسارع في سعر صرف العملة وانخفاض الحد الأدنى للأجور.

ـ تفاقم عجز الموازنة خلال السنوات الثماني ما يقارب المئة ضعف إذ ارتفع من ٦,٦ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢إلى ٦٥١,٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة ٨٠ بالمئة سنوياً. يعود هذا التفاقم إلى انخفاض الواردات وزيادة النفقات وخصوصاً الاستهلاكية. أما انخفاض الواردات فكان بفعل انخفاض الإنتاج الإجمالي إضافة إلى تقليص المساحة التي تسيطر عليها الدولة وعدم قدرتها على تحصيل الضرائب لعدة سنوات من المؤسسات (الكهرباء، الماء، الاتصالات)، أو التوقف عن فرض ضرائب جديدة نظراً إلى الأوضاع الصعبة.

أما بالنسبة إلى النفقات فقد ازدادت وبشكل متسارع من ٩,٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ إلى ٧٧٨,٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٠، بنسبة زيادة تقارب ٧٥ بالمئة سنوياً. مع الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق قد تركزت على الإنفاق الاستهلاكي علماً أن نسبة الإنفاق الاستثماري قد انخفضت من ١٣,٧ بالمئة إلى ٤,٣ بالمئة للأعوام نفسها. وقد تركزت الزيادة في تسديد خدمة الدين الداخلي التي تزايدت بشكل متسارع وتجاوزت قيمته إجمالي الإيرادات خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠. أيضاً تفاقم الإنفاق نتيجة مساهمة الدولة في تسليف المؤسسات العامة والبلديات العاجزة عن تحصيل الجباية واستمرار دعم الدولة للمحروقات. وأخيراً شكلت الرواتب

والأجور في القطاع العام عملية استنزاف للموازنة، فقد تضاعفت ١٠٠ مرة خلال الأعوام الثمانية من ٢,١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ إلى ٢١٠,٠ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٠. في المقابل لم تتخذ الدولة أي تدبير للحد من هذا النزف علماً أن العديد من الموظفين غادروا لبنان للعمل في الخارج واستمروا في الوقت نفسه في قبض رواتبهم.

ـ تزايد **حجم الكتلة النقدية** منذ عام ١٩٨٣: فحسب إحصاءات المصرف المركزي ازداد حجم الكتلة النقدية من ٦١,١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٣ إلى ٣٢٤,٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٦ بمعدل نمو ٧٥ بالمئة سنوياً. وفي عام (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) ازداد حجم الكتلة النقدية بمعدل نمو سنوي ٢٠٠ بالمئة علماً أن الكتلة النقدية بلغت ١٥٩٠ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٧. وقد انعكس هذا التزايد على جملة من المعطيات الاقتصادية بشكل عام والعمليات والمعاملات النقدية بشكل خاص، إذ ازداد الطلب الكبير على العملات الأجنبية والمتاجرة بها على حساب الليرة. ترافق ذلك مع عدم امتصاص فائض السيولة بواسطة الجباية الضريبية، واقتراض كثيف للقطاع العام على المدى القصير وتمويل الإنفاق بواسطة دين جديد مما خلق نقداً جديداً ورفع حجم الكتلة النقدية.

ـ ترافق تزايد حجم الكتلة النقدية مع **معدل تضخم سنوي** قُدِّر بـ ٦٥ بالمئة، ويعود التضخم لعدة أسباب أهمها: استعمال نسبة محدودة لا تتعدى ٦٠ بالمئة من طاقة الإنتاج الداخلية بسبب صعوبة التمويل ومشاكل التصريف والتسويق الداخلي مما شكل نقصاً في عرض السلع والخدمات. بالمقابل إن وجود فائض في السيولة وتزايد الكتلة النقدية غذّى الطلب الداخلي وتزايد حجم الطلب على العرض الداخلي وشكّل حالة تضخم متزايدة[١٨]. وقد غذّى هذه الحالة من التضخم سوء استعمال الطاقة التمويلية للقطاع المصرفي، فقروض الدولة ارتفعت (زيادة مقدرة ٤٥ بالمئة) أكثر بكثير من قروض القطاع الخاص (نسبة زيادة مقدرة ١٨ بالمئة)، علماً أن القروض الممنوحة للدولة وجهت للإنفاق الاستهلاكي، كما أن ٦٠ بالمئة من قروض القطاع الخاص وجهت للقطاع التجاري. وبالتالي شكّل غياب الدعم للإنفاق الاستثماري أساس التضخم وتدهور قيمة الليرة اللبنانية. بالمقابل إن تراجع قيمة النقد والليرة أوجد تفاوتاً كبيراً بين القيمة الجارية والقيمة الثابتة لجميع الحجوم الاقتصادية فتعززت حالة التضخم مرة أخرى.

---

(١٨) بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال السنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، ٤٠ بالمئة مقابل ٧٥ بالمئة للكتلة النقدية، وارتفع بالتالي مؤشر الأسعار بمعدل نمو ٧٠ بالمئة خلال السنوات المذكورة.

ـ **هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية** أكثر من ٢٢١ مرة خلال هذه الحقبة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠)، فقد انخفض سعر الصرف في نهاية عام ١٩٨٢ من ٣,٨١ ليرة لبنانية/ دولار أمريكي إلى ٨٤٢ ليرة لبنانية/ دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٩٠. بالتالي أدت المضاربة ضد الليرة اللبنانية إلى تحقيق الأرباح بطرق غير مشروعة وإلى تدهور في قيمة العملة، علماً أن عدداً من القروض والتسليفات المصرفية كانت بهدف المضاربة بالعملات وتحقيق ربح سريع بدلاً من الاستثمار في قطاعات إنتاجية.

ـ أخيراً، إزاء غياب أي خطة شاملة لاستيعاب عجز الموازنة وتزايد الكتلة النقدية، ولحجم التضخم وانهيار الليرة اللبنانية، هبط الحد الأدنى للأجور ووصل إلى ١٩ دولاراً أمريكياً كحد أدنى عام ١٩٨٧ مسبباً بذلك تفاقماً في الأزمة الاجتماعية إلى حدها الأقصى.

عملياً بُذلت الجهود الحثيثة للخروج من الأزمة سياسياً واقتصادياً وبالتالي جاء اتفاق الطائف «محدداً» لمبادئ أساسية في السياسة الإنمائية إضافة إلى الإصلاحات السياسية. وبدورها جاءت وثيقة الوفاق الوطني محددة التوجيه الاقتصادي العام في إقامة «دولة المؤسسات» التي يجب دعمها وتعزيز دورها ضمن المبادئ العامة التالية:

ـ اعتماد النظام الاقتصادي الحر بما يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ـ اعتماد الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي[(١٩)].

ـ أيضاً وضمن بند الإصلاحات الأخرى أقرت «وثيقة الوفاق الوطني» إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية بهدف تأمين مشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

وأخيراً حددت الوثيقة العلاقات اللبنانية ـ السورية كونها علاقات أخوية صادقة مميزة ترتكز على التنسيق والتعاون بين البلدين.

ـ **مرحلة التأهيل والنهوض (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)**: منذ أوائل التسعينيات، وعقب

---

(١٩) بشير، المصدر نفسه، الملحق أ، «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني،» ص ١٤٥ ـ ١٥٢.

إقرار «اتفاق الطائف» ركّزت السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة على عمليتي التأهيل وإعادة الإعمار في مختلف القطاعات المتضررة من أحداث الحرب الأهلية. لقد تباينت أهداف الحكومات المتعاقبة في هذه المرحلة، إذ عملت الحكومات الثلاث الأولى[٢٠] على إجراء تقييم للأضرار وتأهيل القطاعات، أما الحكومة الرابعة[٢١] فقد ركّزت على عملية النهوض الاقتصادي والخروج من العزلة المحلية إلى الساحة العربية والدولية. والحكومة الخامسة ركزت على عملية إصلاح الخلل المالي والاقتصادي وتقليص عجز المالية العامة المتفاقم نتيجة عملية إعادة الإعمار. تبعاً لذلك توزعت هذه المرحلة إلى حقب ثلاث: الأولى حقبة التأهيل وعودة الاستقرار الأمني، والثانية حقبة النهوض والثالثة حقبة الركود.

حقبة التأهيل (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢): جاءت أولى خطوات هذه المرحلة بإجراء مسح شامل للدمار الحاصل على الأراضي اللبنانية. وفي هذا الإطار تم التعاقد مع عدة شركات محلية وأجنبية لتقييم الأضرار الحاصلة ووضع تصورات للاحتياجات التمويلية للتنفيذ والتأهيل وبذلك:

ـ تم التعاقد في أوائل عام ١٩٩١ مع شركتي «بكتل الأمريكية» و«دار الهندسة اللبنانية» لإجراء مسح للدمار الحاصل على الأراضي اللبنانية.

ـ كلفت دار الهندسة بإعداد مخطط توجيهي لإعمار وسط بيروت التجاري.

ـ كلفت «مؤسسة كهرباء فرنسا» بإعداد مخطط توجيهي لقطاع الكهرباء في خريف عام ١٩٩١.

ـ كلفت مجموعة من المكاتب المتخصصة اللبنانية والأوروبية عام ١٩٩٢ بمسح أضرار الحرب في قطاع الكهرباء والهاتف والمياه والمواصلات والصرف الصحي والنفايات الصلبة.

وتبعاً للتقارير المقدمة من تلك الشركات اعتمدت الحكومات منهجية في اختيار المشاريع لمرحلة التأهيل وفق النقاط التالية:

ـ ترميم القدرة الأساسية للبنية التحتية للخدمات في القطاع العام.

ـ تأمين المستوى المناسب من الخدمات بما يؤمن استمراريتها.

ـ التوسع في نطاق المشاريع في حال لا يكون فيه التأهيل مؤمناً المستوى

(٢٠) حكومة الرئيس سليم الحص، وحكومة الرئيس عمر كرامي، وحكومة الرئيس رشيد الصلح.
(٢١) حكومة الرئيس رفيق الحريري.

المطلوب للتخفيف من المعاناة وتأمين التوازن المناطقي.

- تأمين المساعدة التقنية لزيادة فعالية أداء الخدمات وتحضير الأرضية المناسبة للمراحل اللاحقة في النهوض الاقتصادي.

- الجاهزية في التنفيذ.

في المقابل، ونظراً إلى استمرار موجات التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة وعجز الموازنة (الناجم عن الأزمة الاقتصادية في المرحلة السابقة) تم إنشاء لجنة عليا للتنسيق الاقتصادي[٢٢] بهدف تنسيق السياسات المالية والنقدية ومتطلبات عملية الإعمار وإعادة التأهيل. إلا أنه عملياً جرى التنسيق بشكل نظري، . . . «ان السلطات الحكومية لم تتجه بعزم نحو تنفيذ الإجراءات المطلوبة»[٢٣]. بالتالي عين مجلس الوزراء في آذار/مارس ١٩٩٢ لجنة من خبراء اقتصاديين للقيام بإعداد تقرير يعالج أسباب الضغوطات الاقتصادية مع تقديم اقتراحات للمساعدة على الاستقرار والنهوض الاقتصادي. خلصت اللجنة بتقرير بعنوان «مرتكزات أساسية للسياسة الاقتصادية في لبنان»[٢٤]. تضمن التقرير ثلاثة محاور: (١) التضخم والسياسة المالية والنقدية، (٢) الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الإنتاج، (٣) البعد الاجتماعي للمعالجات الاقتصادية والمالية. عملياً، استمرت الحالة الاقتصادية على حالها تشهد مزيداً من التراجع والتدهور في الأوضاع الاقتصادية، إذ إن عودة الهدوء في نهاية عام ١٩٩٠ لم تحقق الانتعاش بالسرعة المنتظرة التي تنبأت بها حكومة الرئيس سليم الحص، فتجاوز الأزمة لم يتحقق بحصر الجهود في عملية التأهيل والإعمار ضمن الإمكانيات المادية الممنوحة للدولة. إن عمق جذور الأزمة المالية والنقدية، المترافقة مع قطاعات إنتاجية شبه مدمرة لم تسمح للسياستين المالية والنقدية المنتهجتين بتجاوز الأزمة. ولدى مراجعة العديد من المتغيرات الاقتصادية الإجمالية يتوضح العديد من الصعوبات التي ساهمت في تفاقم الأزمة. فقد استمر التزايد في عجز الموازنة بنسبة ٤٦ بالمئة خلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٢ نتيجة زيادة النفقات علماً أن الدولة حققت خطوات واسعة في تحصيل إيراداتها من رسوم جمركية وضرائب مباشرة وغير مباشرة تعذر تحصيلها في السنوات السابقة، محققة بذلك زيادة تفوق الثمانية أضعاف من ١٢٦,٤ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٠ إلى

---

(٢٢) يرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء وتضم الوزراء المختصين إضافة إلى رئيس «مجلس الإنماء والإعمار» وحاكم مصرف لبنان وبعض المسؤولين في الشؤون المالية.

(٢٣) سمير المقدسي، «في خلفيات توجهات السياسة الاقتصادية في لبنان،» **الزميل** (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٨.

(٢٤) بشير، المصدر نفسه، ص ١٧٦ - ١٩٢، ويشوعي، **اقتصاد لبنان**، ص ٥٥ - ٧٧.

١٠٣٠,٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢.

وفي المقابل، تضاعف كل من خدمة الدين العام والنفقات الاستثمارية والرواتب والأجور عام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٩١ كما تزايدت خدمة الدين الخارجي ٣٢ ضعفاً (من ٢,٠ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩١ إلى ٦٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢). وقد تزايد دعم المحروقات ما يقارب أربعة أضعاف، وبذلك استمر العجز ولم تغطِّ الإيرادات سوى ٤٢,٣ بالمئة من إجمالي النفقات. واستمر أيضاً سعر صرف الليرة اللبنانية بالانخفاض بشكل متسارع إذ بلغ سعر الصرف ١٨٣٨ ليرة لبنانية/دولار أمريكي مع ارتفاع نسبة التضخم عام ١٩٩٢ إلى ١٣ بالمئة عاكسة بذلك حالة ضعف الدولة وفقدانها للأدوات الضرورية للسيطرة على أسباب الأزمة الاقتصادية ووهن أجهزتها وموظفيها في اتخاذ القرار المناسب المستند إلى الدراسات الموضوعية الكاملة التي قامت بها اللجان المختصة.

حقبة النهوض (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦): منذ أواخر عام ١٩٩٢ دخل لبنان مرحلة جديدة في تاريخه الحديث تميزت معالمها بعدة نقاط أهمها:

ـ استقرار أمني مدعوم باستعادة الجيش اللبناني دوره كقوة ضابطة لمختلف الميليشيات المتحاربة. وخرق هذا الاستقرار الأمني مرتين نتيجة عمليات هجوم عسكرية إسرائيلية في صيف ١٩٩٣ ونيسان/أبريل ١٩٩٦.

ـ استعادة الدولة سلطاتها على كل الأراضي المعاد توحيدها، وتأمين خطوات واسعة من الاستقرار السياسي، وبذل الجهود لتجاوز الانقسامات الطائفية، وترميم صدقية الدولة لدى المواطن اللبناني من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى.

ـ عودة النمو نتيجة جملة من التدابير الاقتصادية والإدارية التي اتخذتها الدولة الجديدة.

ـ عودة ضمانات مؤسسات التأمين الدولية على العمليات الحاصلة في لبنان[٢٥].

ـ تحسن واضح في ترتيب لبنان بالنسبة إلى «البلدان ذات المخاطر» تبعاً لتقديرات مجلة **يوروماني** *(Euromoney)*.

ـ بروز، وبشكل خاص، دور «مجلس الإنماء والإعمار» في عملية وضع

---

(٢٥) أهم شركات التأمين التي عادت تغطي من جديد شركات دولها الملتزمة بمشاريع مع الدولة اللبنانية: الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، ومؤسسة ضمان صادرات بريطانية (EGCD)، ومؤسسة هرمس الألمانية (HERMES).

برامج الإعمار وتنفيذها، وذلك بحكم الاختصاص الذي يخوله إعداد الدراسات ووضع الخطط الإنمائية إضافة إلى وضعه القانوني كمؤسسة عامة تتمتع بالاستقلالية وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء.

- اعتماد برنامج استثماري للقطاع العام لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٥) سمي البرنامج الوطني العاجل للإعمار (NERP) شمل سلسلة من المشاريع لإعادة تأهيل البنى التحتية والاجتماعية.

- إلحاق البرنامج الوطني العاجل للإعمار (NERP) «بخطة النهوض الاقتصادي لعام ٢٠٠٢» أقرها مجلس الوزراء في شباط/فبراير ١٩٩٣ تحت اسم خطة ٢٠٠٠ وعدلت عام ١٩٩٤. بدورها اعتمدت «الخطة ٢٠٠٠» منهجية جديدة قائمة على مبدأ التخطيط التأشيري (Indicative Planning)[٢٦].

عملياً وفي إطار «الخطة ٢٠٠٠» رسمت سياسة اقتصادية جديدة. وقضت الخطة بتحول جذري لدور الدولة في عملية النهوض والإنماء ومجمل النشاط الاقتصادي. وجاء في التقرير الأساسي للخطة «أنه على الدولة أن تعمل لكي تتم عملية النهوض والإنماء في مناخ من الاستقرار الاقتصادي الشامل وأن تضطلع أيضاً بدور أساسي لضمان توزيع التضحيات المطلوبة لمواجهة تحديات عصر السلام وكذلك منافع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، توزيعاً عادلاً ومتوازناً على شرائح المجتمع كافة... سيكون دور الدولة دور الحافز في عملية النهوض والخدمات العامة الأساسية وتعزيز البيئة الاقتصادية الملائمة ليتمكن القطاع الخاص وكل اللبنانيين من التقدم والتطور»[٢٧]. إن تركيز الخطة على دور الدولة بأخذ المبادرة وتوفير البيئة المؤاتية اقتصادياً ومالياً جاء بهدف تهيئة القاعدة الأساسية للقطاع الخاص وحثه على معاودة نشاطه، وتعبئته للمشاركة الفعالة في عملية النهوض الاقتصادي، لأن الاقتصاد اللبناني قائم أصلاً على المبادرة الفردية ومشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالأخص في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى ذلك أن ورشة الإعمار لن تدوم طويلاً.

وبالتالي تضمنت «الخطة ٢٠٠٠» عدة إجراءات على الدولة أن تقوم بها لتفعيل

---

(٢٦) التخطيط الدلالي كما عرف في التقرير الأساسي «للخطة ٢٠٠٠»: طرح إطار اقتصادي شامل يتضمن برنامج نهوض للقطاع العام واضح المعالم، ويفسح في المجال في الوقت نفسه لنشاطات القطاع الخاص واستثماراته للتطور بشكل طبيعي.

(٢٧) الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: التقرير الأساسي،» ص ١ - ٢.

عملية النهوض. ويرتكز الإجراء **الأول** على اعتماد سياسة تصحيح على مستوى الاقتصاد الكلي تقوم بمعالجة أسباب الأزمة الاقتصادية وتقويم ما ألحقته من اختلالات في الأوضاع المالية العامة، وقيمة النقد ومعدلات نمو الإنتاج، ومعدلات الفوائد الفعلية.

ويركز الإجراء **الثاني** على إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والمادية والاجتماعية ضمن خطة تمتد على مدى ثلاث عشرة سنة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧، على أن يستكمل ما لم يتم إنجازه في البرنامج الوطني العاجل للإعمار الداعم لعملية النهوض على المدى المتوسط. كما يشدد الإجراء **الثالث** على توطيد ثقة المواطن بالدولة وبمستقبل لبنان، وذلك من خلال الإصلاح الإداري الشامل وتحديث النصوص القانونية والإدارية لتفعيل عمل الحكومة والإدارة وتسهيل معاملات المواطنين والقطاعات الإنتاجية. وأخيراً يرتكز الإجراء **الرابع** على أهمية توفير التمويل الخارجي عبر قروض ميسرة أو هبات بهدف تخفيف العبء على الدولة والاقتصاد. أما بقية النفقات العامة المطلوبة لتحقيق وإنجاز عملية الإنماء والإعمار فستموَّل بواسطة قروض محلية وأجنبية يؤمّنها المصرف المركزي والمصارف التجارية، ويتم الحصول عليها عبر إصدار لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالدولار وإصدارات المصارف الخاصة على شكل شهادات إيداع دولية «يورو بوندس» (Eurobonds)، علماً أن خطة إعادة التأهيل تقتضي تخصيص ١٨ مليار دولار لمدة ١٣ سنة، تتركز في مجملها من أجل تجديد البنية التحتية الأساسية وتطويرها وإنشاء بنية اجتماعية ملائمة وتجديد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. هذا ومن أصل الـ ١٨ مليار دولار المطلوبة لإعادة الإعمار رصدت ١٢ ملياراً حتى عام ١٩٩٧، خصص ٥٩ بالمئة منها للبنية التحتية المادية و٢٩ بالمئة للبنية التحتية الاجتماعية و١٢ بالمئة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

عملياً هدفت السياسات الاقتصادية المعتمدة في حقبة النهوض إلى خلق وإحداث مناخ استثمار مناسب لرؤوس الأموال، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية علماً منها أن الاستثمارات المحققة في القطاع العام سوف تؤدي وبأثر مضاعف إلى تشجيع الاستثمار الخاص، وبالتالي تحقيق النمو المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي والمحدد ضمن خطة النهوض بمعدل ٨ بالمئة، وأيضاً زيادة في دخل الفرد المحددة بنسبة ٥ بالمئة سنوياً كي يستعيد لبنان وضعه إلى جانب البلدان المتوسطة الدخل في العالم. وعمدت الدولة أيضاً من أجل تحقيق الاستقرار النقدي إلى تثبيت نسبي لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي عملاً على تحجيم مخاطر التضخم والمضاربات وتوجيه الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

وفي إطار خطة النهوض، أفاد التقرير الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أن مدة التركيز للبنى وإعادة التأهيل التحتية مادياً قد شارفت على الاكتمال وأعطت نتائج مهمة(٢٨)، كما أن خطة الاهتمام بالبنية الاجتماعية أصبحت قيد التنفيذ وخطت خطوات واسعة في قطاعات التعليم والصحة والمياه والنفايات. . . وأوضح التقرير أن لبنان قد نجح باستقطاب مصادر تمويل محلية وخارجية من مؤسسات إقراض عالمية ومصارف تجارية دولية، علماً أن القسم الأكبر من التمويل الخارجي كان من الدول العربية، وأوروبا والبنك الدولي واليابان.

وبقيت هناك خطط وأهداف نهائية دون الآمال والتوقعات وذلك لأسباب داخلية وخارجية، فداخلياً تفاقم العجز في ميزان الدولة (إذ تزايدت نسبته إلى ٥١,٧ بالمئة و٥٩,٣ بالمئة و٤٣ بالمئة للسنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي)، كما ارتفعت أرقام الدين العام مخترقة الخط الأحمر (تجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ٩٠ بالمئة) وبالتالي ارتفعت أرقام خدمة الدين التي قاربت أن تعادل مجمل إيرادات الدولة(٢٩). وقد عملت الدولة على زيادة الإيرادات من خلال تحصيل الضرائب القديمة (وذلك بوضع حسومات معينة في حال دفعت ضمن مدة محددة) وفرض ضرائب جديدة. وقد انعكس ذلك بدوره أزمة معيشية نظراً إلى اتساع الفجوة بين مستويات الأجور ومتطلبات المعيشة. أما خارجياً فقد حصل تردد وحذر من بعض مصادر التمويل العربية والدولية، نظراً لأوضاع الميزانيات العربية عموماً والخليجية خصوصاً بعد حرب الخليج، وكذلك لعدم اكتمال عملية السلام في الشرق الأوسط وتصاعد وتوسع الاعتداءات الإسرائيلية في مراحل معينة.

هذه الأمور مجتمعة انعكست على مجمل النشاط الاقتصادي مشكّلة بذلك حالة من الركود والانكماش منذ عام ١٩٩٥، وقد دعم هذه الحالة ارتفاع نسبة الفائدة المحققة من سندات الخزينة مع ثبات نسبي لسعر صرف الليرة، وبالتالي توجه رؤوس الأموال المحلية إلى الاستثمار المصرفي بدلاً من الاستثمار الإنتاجي. وفي المقابل،

---

(٢٨) تأمين الطاقة الكهربائية ٢٤ ساعة لمعظم المستهلكين، تحسن أداء أنظمة المواصلات السلكية واللاسلكية، إعادة تأهيل ١٢٠٠ مدرسة رسمية، إصلاح الكثير من أنظمة إمداد مياه الشفة في مختلف المناطق، تنفيذ برنامج جمع النفايات، تأهيل الطرق والخدمات الأساسية لضاحيتي بيروت الشمالية والجنوبية، بناء مستشفى بيروت الجامعي، تأهيل مطار بيروت الدولي، تأهيل مرفأ بيروت. . .

(٢٩) بحسب التقرير الاقتصادي اللبناني (١٩٩٧) لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، بلغت نسبة التغير في خدمة الدين لعام ١٩٩٧ (٢٨,٦١ بالمئة) إذ ارتفع حجم خدمة الدين من ٢٦٣٢ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩٦ إلى ٣٣٨٥ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩٧.

فإن السياسة الائتمانية بقيت متشددة إزاء الائتمان للقطاع الخاص في حين استأثر القطاع العام بالجزء الأكبر من الموارد المالية، عاكسة بذلك نسبة تسليف متدنية قياساً إلى حاجات القطاع الخاص الاستثمارية إضافة إلى كلفة مالية مرتفعة متمثلة بنسبة فوائد عالية.

حقبة الركود (١٩٩٧ ـ ....): دخل الاقتصاد اللبناني حالة من الركود الفعلي مع بداية عام ١٩٩٧، إذ بدأ النمو المتحقق خلال السنوات (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) بالتراجع. وقد قدرت بعض المؤسسات معدل النمو الحقيقي لعام ١٩٩٩ بحدود الصفر. بالمقابل تنبّهت الحكومة لحالة الركود والانكماش الاقتصادي، وتدهور المستوى المعيشي، وبدوره صدّق مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٩٧ على «الورقة الإصلاحية» بعنوان «إجراءات مالية وإدارية لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والإداري ولتعزيز النمو»[(٣٠)].

وجاءت آلية التطبيق ضمن أربعة أبواب:

ـ المعالجة الإدارية على أن تتم في اختصار حجم الهيكلية العامة للدولة من خلال: دمج الوزارات بدءاً من أول حكومة تؤلف بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، ودمج مؤسسات عامة تتقاطع مهامها، ووضع «خطة سداسية» لتخفيف عدد الموظفين والعاملين في جميع مؤسسات الدولة، وبالتالي بعد ست سنوات سيتم تخفيض عدد الموظفين والعاملين بحوالى ٦٠ ألف موظف وعامل.

ـ عصر النفقات بهدف تخفيض النفقات على الموازنة عام ١٩٩٨، وبخاصة فيما يتعلق بنفقات السفر والتطبيب في الخارج، وتعويضات مستشاري الوزراء وتقاعد الرؤساء والنواب.

ـ زيادة الواردات من خلال إنشاء بطاقة ضريبية لجميع المواطنين، واعتماد ضريبة مبيعات بنسبة ١ بالمئة على جميع المبيعات تودع في حساب خاص في مصرف لبنان لتسديد أقساط الدين العام بالعملات الأجنبية.

ـ الإجازة للحكومة بمعالجة الدين العام عن طريق تحويل ما يعادل ملياري دولار أمريكي بالليرة اللبنانية إلى العملات الأجنبية بإصدار سندات خزينة أو اقتراض مبالغ بالعملات الأجنبية لآجال طويلة.

وقد تركز النقاش وتكثفت التحليلات الاقتصادية حول أبعاد ضريبة المبيعات

---

(٣٠) نبيل هيثم، «تفاصيل الإجراءات المالية والإدارية «لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والإداري ولتعزيز النمو»،» **السفير**، ٢٦/١١/١٩٩٧، ص ٣.

وحول عجز الموازنة والورقة الإصلاحية بشكل عام[٣١]. وخلصت الدراسات إلى نتائج وتوصيات عدة أهمها أن لضريبة المبيعات آثاراً تضخمية في السلع تؤثر بشكل سلبي في كل من الاستهلاك ومعدلات النمو، إضافة إلى أنها لا تسمح بالتخصص ولا تشكل حافزاً لدمج عمودي (Vertical Integration) من أجل تخفيف الأعباء على السلعة الذي بدوره يخفف من الإنتاجية. وبالتالي، فإن ضريبة المبيعات كفيلة بتعطيل محركي النمو الاقتصادي من ناحية الاستثمار والاستهلاك، ولا بد من اعتماد ضريبة مشخصة، بمعنى ما يستطيع الفرد تحمله وليس ما يفترض أن يتحمله، وخصوصاً لذوي الدخل المحدود. أما بالنسبة إلى خفض العجز في موازنة الدولة، فقد جاءت دعوات إلى تخفيض نسبة الفائدة، ودعم وتشجيع التمويل للقطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية، وتجميد الدين وفق حجمه الحالي، وتمويل الإنفاق الجديد على المشاريع عبر سندات داخلية وخارجية باستحقاقات طويلة الأجل بدلاً من قصيرة ومتوسطة الأجل كما جرى في فترة السنوات الخمس (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧). وأخيراً وجهت دعوة إلى تفعيل دور المغتربين اللبنانيين نظراً إلى ما يشكلون من أداة داعمة وناشطة للاقتصاد اللبناني سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي.

ومؤخراً في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٩، أنجزت اللجنة الوزارية للحكومة الخامسة خطة خمسية للإصلاح المالي والاقتصادي (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣). تتألف الخطة من ثلاثة أجزاء حددت الأهداف الأساسية لها بشقين: **الأول** مالي يتعلق بتدابير فورية وملحة، **والثاني** اقتصادي يركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والتكافل الاجتماعي. وقد سميت مرحلة العامين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ فترة التأسيس ومرحلة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣) فترة التطوير.

أما بالنسبة إلى الأهداف المالية الملحة فقد جاءت في تصحيح الخلل المالي واستعادة الدولة لهامش حركتها الضروري واجتناب الأزمة في دائرة المالية العامة وفي دائرة المالية الخاصة عن طريق إجراءات فورية من خلال تقليص عجز المالية العامة كنسبة من النفقات ومن الناتج المحلي بحيث يصل خلال السنوات الخمس إلى ٦ بالمئة و٢ بالمئة على التوالي. وجرى أيضاً تخفيض نسبة خدمة الدين من الإيرادات ومن الناتج لتصل إلى ٣٥ بالمئة و١٢ بالمئة تباعاً، وبذلك إدخال المالية العامة بـ

---

(٣١) انظر الحوار الاقتصادي مع رجا مزهر، في: **الديار**، ١٩٩٨/٣/٢٣، والمناقشة الاقتصادية مع جو وديع عيسى الخوري، في: **النهار**، ١٩٩٨/١/١، ص ١١، الورقة الاقتصادية. انظر أيضاً: سعيد حتي، «إطار لخفض العجز في موازنة الدولة: المركز اللبناني للدراسات،» **النهار**، ١٩٩٧/١١/١٣؛ إيلي يشوعي، «المساواة أمام الضريبة والمساواة بواسطتها،» **النهار**، ١٩٩٨/٣/٢٥، ص ١ و١١، وناصر السعيدي، «البعد الاجتماعي لإعادة الإعمار،» **السفير**، ١٩٩٧/١٢/٢٩، ص ٧.

«الحلقة الصالحة». بمعنى: تصويب إدارة المال العام وتأمين شروط أكثر احترافاً للخزينة العامة، علماً أن هذه المهمة كانت موكولة إلى مصرف لبنان مما يعني وقف التشابك بين وزارة المالية ومصرف لبنان.

أما الأهداف الاقتصادية فتسعى لإعادة التوازن في الطلب الاستهلاكي الداخلي، وكسر الحلقة المفرغة للاستدانة وتحويل التثبيت النقدي العالي الكلفة إلى استقرار نقدي طبيعي لاستعادة القطاع المالي دوره الضروري وإرساء أسس تنمية واقعية ومتوازنة. وتُدرج الخطة الإصلاح المالي تحت عنوانين رئيسيين هما إصلاح النظام الضريبي، وإصلاح المالية العامة للدولة.

يتناول الإصلاح الضريبي أربعة مواضيع: موجز للوضع القائم، وتوضيح أطر الإصلاح الضريبي، وتحديد ميادين الورش الضريبية الرئيسية للمستقبل، وأخيراً وضع إجراءات فورية للبدء بالإصلاح الضريبي. أما إصلاح المالية العامة فيتناول تحديث قانون المحاسبة العمومية وأطر عمل المالية العامة الإجرائية ومفاهيمها وتحديد مسؤوليات أجهزة الإدارة المالية.

وقبل منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وضعت موازنة عام ٢٠٠٠ آخذة بعين الاعتبار ما حدد في الخطة الخمسية للإصلاح المالي والاقتصادي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣. أي ما تضمنت الفذلكة، وهي النقاط التالية:

ـ عرض تفصيلي للوضع الاقتصادي بمختلف جوانبه، بما في ذلك تباطؤ النمو والركود الذي طاول كل القطاعات الاقتصادية.

ـ الحسابات الموحدة للقطاع العام الإداري.

ـ عرض توجهات الحكومة في برنامج الإصلاح المالي مع التركيز على ثلاثة مشاريع رئيسية هي: الضريبة على القيمة المضافة، الخصخصة وإدارة الدين العام.

ـ عكست فذلكة ٢٠٠٠ تصميم الحكومة على إصلاح المالية العامة كمدخل أساسي لتفعيل النمو الاقتصادي، إذ أكدت أدوار الدولة وحجمها في الاقتصاد لجهة تأمين الخدمات العامة الرئيسية بأقل تكلفة وبالمستوى التقني الذي تمليه التطورات الحديثة، وإشراك القطاع الخاص في ظل تنظيم تشريعي ومراقبة فاعلة.

ـ أخيراً، وفي إطار تفعيل عملية الإصلاح الاقتصادي أنشئ «المجلس الاقتصادي الاجتماعي» وهو مجلس استشاري تتمثل فيه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، ليلعب كـ«وسيط» بين القطاع الخاص والقطاع العام. بمعنى آخر، يتلخص الهدف من إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي في تصويب الخلل وإيجاد المعادلة الاقتصادية الفضلى لمساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في النشاط الاقتصادي اللبناني.

٥ ـ النمو الاقتصادي في سوريا

شهد الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٧٠ مراحل نمو مختلفة وغير منتظمة، وارتبط ذلك بمدى النجاح الذي حققته السياسات الاقتصادية المتبعة ومدى تأثير العوامل الخارجية. والاقتصاد السوري كباقي اقتصادات الدول النامية التي تعيش مرحلة النمو والتطور واللحاق بمجمل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، وتتطلب المتغيرات الاقتصادية العالمية سرعة وكفاءة في استيعابها والتكيف معها، عملاً على الحد من سلبياتها وتعظيم المنافع قدر الإمكان. إلا أن ذلك يتطلب بدوره معالجة الأمور والمصاعب الداخلية للحاق والتكيف مع مختلف المتغيرات الخارجية.

يشكل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادي[٣٢]. وقبل دراسة تطورات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من الإشارة إلى أهم النقاط التي شكلت، ولا تزال تشكل، صعوبات في عملية النمو والتقدم.

أ ـ **نسبة النمو السكاني المرتفعة:** قدرت معدلات النمو السكاني في سوريا حتى عام ١٩٩٧ بـ ٣,٣ بالمئة سنوياً ومن ثم انخفضت إلى ٢,٧ بالمئة. حسب تقرير المكتب المركزي للإحصاء، تعد هذه المعدلات من المعدلات المرتفعة في العالم. وتبعاً للتعداد السكاني والنسبة المقدرة فإن التقديرات تشير إلى زيادة بمعدل ما يقارب ٤٥٠ ألف نسمة سنوياً. وفي المقابل، يتطلب ذلك زيادة في النفقات المادية من مأكل وملبس ومسكن...، وخدمية من تعليم، وصحة، وخدمات عامة...، وحتى الآن لا توجد استراتيجية سكانية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، قادرة على تحقيق التوازن بين موارد الدولة وإمكاناتها. هذا النمو السكاني يخلق سنوياً ما يقارب ٢٠٠ ألف وافد جديد إلى سوق العمل بدرجات مختلفة من التعليم والمهارات، وفي غياب إيجاد فرص تشغيل لجميع الوافدين فإن ذلك يفاقم من مشكلة البطالة ويضعف من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبعاً لتقرير البنك الدولي للتنمية انخفض تصنيف سوريا من مرتبة ٥٦ بين ١٢٧ دولة لعام ١٩٩٣ إلى ٨٨ بين ١٣٢ لعام ١٩٩٤. وتشكل البطالة وضعف القدرة على الإنتاج (خصوصاً بعد تضاؤل فرص العمل في الخليج التي كانت بدورها تستغل جزءاً من العمالة) أحد عناصر انخفاض الدخل وضعف المقدرة على النمو.

---

(٣٢) يمثل الناتج الإجمالي القيم المالية المضافة للاقتصاد الوطني في القطاعات جميعها، ينتجها مقيمون وغير مقيمين وبغض النظر عن تخصصها للمستهلكين محليين أو أجانب. ويتم احتسابه بدون استقطاع خصومات الاستهلاك وبأسعار السوق وباستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.

ب ـ **الهدر**: تعاني سوريا مشكلة هدر الطاقات المختلفة: الطبيعية، والبشرية، والإنتاجية. ويأخذ الهدر صوراً وأشكالاً متنوعة، ولكن يمكن توزيعه بين هدر مادي وهدر زمني. عملياً يشكل الهدر بشقيه فرصاً ضائعة تعيق النمو والتقدم الاقتصادي. ويتشكل الهدر المادي بشكل عام نتيجة تدني نسبة الاستفادة من مختلف الطاقات الطبيعية والإنتاجية القائمة، علماً أن معظم المنشآت الإنتاجية لا تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية، ولا يقتصر ذلك على منشآت القطاع العام بل تشمل العديد من منشآت القطاع الخاص. وهناك عملية توعية مستمرة وخطوات جادة للتخفيف من الهدر المادي في نطاق حسن استعمال الماء في مختلف القطاعات الخدمية والزراعية والصناعية، والمحافظة على البيئة لما لها من انعكاسات مباشرة على الزراعة والصحة والسياحة، وغير مباشرة على الصناعة ومختلف النشاطات الاقتصادية، ومحاربة التصحر من خلال عمليات التشجير المستمرة وزيادة المساحات الخضراء وتطوير المعلومات والبيانات الخاصة بطبيعة الأراضي وكيفية حسن استخدامها، علماً أن لمجمل ذلك انعكاسات إيجابية متنوعة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

أما الهدر الزمني في سوريا فيتشكل من عنصرين: **الأول** تباطؤ عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع ما يشهده العالم من تغييرات وفعاليات علمية وتكنولوجية، علماً أن عامل الزمن متغير مهم في معادلة النمو الاقتصادي. إن مجرد التوقف عند مستوى معين من الإنتاج والعلم والمعرفة يعني في عالم اليوم نمواً سلبياً، وبالتالي فإن أي تباطؤ في عملية التنمية يسبب هدراً وخسارة على مستوى الأداء الاقتصادي. أما عنصر الهدر الزمني **الثاني** فتشكّل نتيجة البيروقراطية والبطء في اتخاذ القرار في حل المشكلات، والمركزية المفرطة، وتعقيد المعاملات إضافة إلى الروتين ودورات لولبية تسبب هدراً في الوقت والطاقة. ويوجز ذلك رزق الله هيلان في قوله: «كل ما يدخل في ما سُمي بمشكلة الإدارة الاقتصادية وتخلفها... حتى ان المستثمرين في ظل قانون الاستثمار يشكون منها»[٣٣]. وقد كان الروتين في المعاملات ولا يزال عنصراً سلبياً في استقطاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار لما يشكل من هدر زمني وضغوط نفسية تحول دون تحسين مناخ الاستثمار.

ج ـ **تدني الكفاءة الإنتاجية** للمنشآت الصناعية بصورة عامة وعدد غير قليل من الحيازات الزراعية. عملياً هناك انخفاض في القيمة المضافة المتحققة في الصناعات التحويلية وضعف في القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية نتيجة

---

(٣٣) تشرين، ١٨/٥/١٩٩٧، ص ٨.

انخفاض مستوى التقانة المستخدمة. أما من حيث الجودة أو السعر فهناك سعي من قبل بعض المؤسسات إلى رفع مستوى الجودة وتحسينها من خلال تأمين الشروط المطلوبة والمواصفات المعتمدة التي تؤهل الصناعات للحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٠ عملاً على ضمان تحقيق المنافسة. إضافة إلى ذلك هناك جهود تبذل من أجل تحسين ظروف عمل القطاع العام كان أهمها إصدار المرسوم رقم (٢٠) عام ١٩٩٤، ولكن هذا القطاع لا يزال مثقلاً بعدد ليس بقليل من المعوقات من ناحية الصيانة والتقنية المتبعة والإدارة والتدريب والتأهيل وما إلى ذلك من أمور تحول دون العمل بكفاءة. وتشكل الأجور المنخفضة التي يقدمها القطاع العام عاملاً يحد من الرغبة والإمكانية على العطاء والإبداع. أما في قطاع الزراعة فالأمر ليس مختلفاً جداً عن المنشآت الصناعية، إذ لا تزال الحيازات الزراعية الصغيرة تعتمد على أساليب تقليدية مكلفة إضافة إلى ما تشكله العوامل الجوية من انتكاسات كما حصل عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣. إن مجمل هذه الأمور يؤثر بشكل سلبي ومباشر في الأداء الاقتصادي ودرجات النمو.

د ـ **الموقف الدفاعي المستمر**: وما يتطلب من إمكانات وقدرات مادية وبشرية. في تقديرات البنك الدولي للتنمية بلغت نسبة الإنفاق الدفاعي ٣٥,٨ بالمئة من مجمل الإنفاق لعام ١٩٨٠، وقد ازدادت هذه النسبة إلى ٤٢,٣ بالمئة عام ١٩٩٢. هذه النسب المرتفعة تُضعف من إمكانات الإنفاق الاستثماري ومعدلات النمو. أيضاً إن مناخ الاستثمار ذو حساسية مطردة مع مباحثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وحالياً فإن جمود عملية السلام بين العرب وإسرائيل أثّر بشكل سلبي في مناخ الاستثمار في سوريا ودول منطقة الشرق الأوسط الأخرى.

وعلى الرغم من هذه التحديات والعديد من الصعوبات المختلفة والمتنوعة التي واجهت مختلف النشاطات الاقتصادية، فإن الناتج المحلي الإجمالي السوري حقق معدل نمو حقيقياً بلغ ٦,٠ بالمئة سنوياً في المتوسط خلال السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) توزعت حسب تقديرات تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩٤ بين ٩,٩ بالمئة خلال عقد السبعينيات و٢,٢ بالمئة خلال عقد الثمانينيات، علماً أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) قد ارتفع من ٢٧,٩٥٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى ٧٢,٠٧٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٨٩,٤٨٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠.

أما خلال السنوات الخمس من عقد التسعينيات فقد ارتفع متوسط معدل النمو السنوي إلى ٧,١ بالمئة، إذ قُدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥ بـ ١٢٦,١٠٦ مليون ليرة سورية.

وبالأسعار الجارية فقط تطورت أرقام الناتج المحلي من ٦٨٠٠ مليون ليرة

سورية في عام ١٩٧٠ إلى ٥١,٢٧٠ مليون عام ١٩٨٠، ثم ٢٦٨,٣٢٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٠ محققة بذلك معدل نمو وسطياً قدره ٢٠,٢ بالمئة سنوياً خلال العقدين الماضيين. وقد انخفض هذا المعدل إلى ١٥,٥ بالمئة سنوياً خلال السنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) علماً أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥ وصل إلى ٥٥١,٧٤٤ مليون ليرة سورية بالأسعار الجارية أيضاً بينما اتجه معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الانخفاض للسنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧) إذ تم تقديره بـ ١٣,١ بالمئة سنوياً (الجدول رقم (١ ـ ١)).

وتعقيباً على حالة الركود والتضخم التي أشرنا إليها، فقد جاء في **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٦**[٣٤] أن الاقتصاد السوري شهد تراجعاً في نسبة النمو بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦. وبحسب تقديرات المؤسسات الألمانية المختصة فقد انخفضت نسبة النمو من ٨ بالمئة في المتوسط بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ إلى ٦ بالمئة في المتوسط بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦. ويشير التقرير إلى أن التباطؤ يعود بشكل أساسي إلى عدم متابعة خطوات الإصلاح الاقتصادي بشكل جريء وسريع بما فيه الكفاية، إذ إن اتخاذ الإجراءات المكملة لتلك التي اتبعت حتى عام ١٩٩١ تسير بوتيرة أقل وأبطأ من قبل. ولا تزال المعوقات في الإصلاح الإداري وتحديث القطاع المالي والمصرفي وتوحيد أسعار العملة السورية وغياب سوق مالية، تؤثر بشكل سلبي في الأداء العام للاقتصاد السوري ونموه.

٦ ـ النمو الاقتصادي في لبنان

تميزت دراسة وتحليل النمو الاقتصادي اللبناني خلال ربع القرن الماضي بظاهرتين: **الأولى** الاختلاف الشائع في معدلات النمو الاقتصادي التي تراوحت بين معدلات نمو موجبة وسالبة. كان ذلك تبعاً لاختلاف الأوضاع الأمنية والسياسية وما رافقها من جهود في السياسات الاقتصادية للحفاظ على ما تبقى من البنية الاقتصادية. **والثانية** غياب الإحصاءات الرسمية للسنوات الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩١ نتيجة عدم تمكن مديرية الإحصاء المركزي من القيام بأي دور، وبالتالي غياب سنة أساس تمكن من قياس معدلات النمو ومقارنتها بدقة لمختلف السنوات، وبذلك فإن معظم الأرقام التي طرحت للاستدلال على واقع أو تبيان تطور منحى محدد في مختلف النشاطات الاقتصادية جاءت كأرقام تقديرية خضعت إلى تنبؤات بالاتجاه الذي سلكته أو ستسلكه أهم المؤشرات في مختلف القطاعات.

---

(٣٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٦** (الكويت: المؤسسة، ١٩٩٦)، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

لقد أعد المصرف المركزي مؤشراً تلخيصياً عاماً، نظراً إلى تعذر إعداد مؤشر واقعي عن الناتج المحلي الإجمالي **يعبر عن النشاط الاقتصادي الفعلي**. جاء هذا المؤشر التلخيصي عاكساً للتقلبات الشهرية التي يشهدها المسار العام للنشاط الاقتصادي مشكلاً بدوره «أحد المؤشرات» لتطور النشاط الاقتصادي وليس مقياساً له.

وقام برنامج الأمم المتحدة بإجراء تقديرات اقتصادية إجمالية (ماكرو ـ اقتصادية) للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، وبدوره استند إلى مؤشرات كالناتج الصناعي وإنتاج الطاقة الكهربائية والصادرات بهدف تقييم مجمل الأداء الاقتصادي اللبناني للعامين المذكورين. وثمة جهود أخرى بذلها مجلس الإنماء والإعمار للقيام بتقديرات وتوقعات اقتصادية إجمالية في إطار «الخطة ٢٠٠٠»، وقد استندت التقديرات في هذه المقارنة أيضاً إلى الأعمال المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة وإلى أعمال بعثة البنك الدولي. أخيراً ضمن الإحصاءات الاقتصادية الإجمالية تبرز إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي التي تجمعها وتعالجها خلية التحليل الاقتصادي في بنك عودة، وتعد النماذج المقدمة من تلك الخلية موثوقة، وقد استندت إليها منشورات لبنانية وأجنبية مرموقة كبرنامج الأمم المتحدة للإنماء والتقرير الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وتقارير المصارف اللبنانية والأجنبية وغيرها. أما أول إحصاءات رسمية قدمت بعد انتهاء الحرب الأهلية فكانت تقديرات وزارة المالية، وقد غطت النصف الأول من التسعينيات، معتمدة بذلك على الجهود المشتركة للمصرف المركزي ومجلس الإنماء والإعمار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، علماً أن النماذج المقدمة من تلك المؤسسات قد تختلف في تقدير الناتج الإجمالي وعناصره الكبرى إلا أنها تتلاقى بشكل ما في ما يتعلق بالمنحى المحتمل الطويل الأجل الذي ستخضع له المتغيرات الإجمالية[٣٥].

وقبل دراسة أو تحليل تطورات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من الإشارة إلى أهم المشاكل الأساسية التي لا تزال تواجه النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من تجاوز مرحلة الحرب الأهلية (ذات التأثير السلبي في مجمل الأداء الاقتصادي) لا تزال التجاذبات السياسية الداخلية تنعكس سلباً على مناخ الاستثمار بشكل عام وعلى عملية استقطاب رؤوس الأموال الخارجية بشكل خاص. عملياً، بنتيجة الحرب الأهلية يشكل الاستقرار السياسي الداخلي عاملاً مهماً في مجمل الأداء الاقتصادي اللبناني بغض النظر عما تحقق من إنجاز للبنى التحتية وما تطور من تشريعات وقوانين لبعث التفاؤل.

وقد واجهت عملية إعادة الإعمار ولا تزال تواجه صعوبات في التمويل

---

(٣٥) **إيكوشيفر** (١٩٩٥)، ص ١٧٠ ـ ١٧٢، **وإيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

وبالأخص في الحصول على قروض وهبات عربية ودولية نتيجة سوء أوضاع الميزانيات العربية عموماً والخليجية خصوصاً بعد حرب الخليج، إضافةً إلى مشكلة الاعتداءات الإسرائيلية من تردد وحذر بعض مصادر التمويل الإقليمية والدولية في التعامل مع لبنان وإقراضه.

وشكّلت مسألة عدم إنجاز الإصلاح الإداري في القطاع العام معوقاً مهماً في مجمل عملية النمو. لقد ركّزت «الورقة الإصلاحية» على ضرورة الإصلاح الإداري في البندين الأول والثاني بهدف تحسين الأداء الاقتصادي نظراً إلى ما يعانيه الوضع الاقتصادي من هدر في الإنفاق العام وبطالة مقنعة، كما طرحت الخطة الخمسية للإصلاح الإداري (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣) موضوع التخصيص (Privatization) كجزء أساسي لا يتجزأ من الإصلاحات التي تنوي الحكومة القيام بها على صعيد المالية العامة وإعادة هيكلة القطاع العام.

وبحسب الإحصاءات المتوفرة للسنوات (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) سجل لبنان نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي قدره ٩,٨ بالمئة ومتوسط نمو للفرد الواحد ١٠ بالمئة، مع تحسن في سعر صرف الليرة اللبنانية بمعدل ٢,٧ بالمئة[٣٦] محققاً بذلك موقعاً متقدماً بالمقارنة مع معظم الدول النامية.

وعلى الرغم من انعدام النمو السكاني أثناء الحرب الأهلية وتحديداً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ بسبب الهجرة والوفيات، وعلى الرغم من انتشار النشاط اللبناني على مستوى الأفراد والمؤسسات في الخارج وبالأخص في بلدان الخليج النفطية، فإن الاقتصاد اللبناني شهد نمواً حقيقياً سلبياً، فمتوسط معدل التضخم (١٩ بالمئة) لتلك المرحلة كان أعلى من متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥,٦ بالمئة).

أخيراً وعلى الرغم من الاستقرار الأمني في مرحلة التأهيل والنهوض لم يشهد الاقتصاد اللبناني معدلات نمو سنوية إيجابية إلا بعد عام ١٩٩٢ (٤,٥ بالمئة) ومن ثم ٧ بالمئة عام ١٩٩٣، إذ إن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، حسب التقديرات الرسمية لوزارة المالية اللبنانية، استمر سالباً في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ (-١٣,٤ بالمئة و-٣٨,٢ بالمئة) على التوالي. وفي المقابل، جاءت تقديرات البنك الدولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر تفاؤلاً وبالأخص للعامين ١٩٩١ و١٩٩٢ وكان ذلك نتيجة الإصرار الداخلي والخارجي على تقدير الناتج المحلي الإجمالي بمستوى عالٍ جداً بهدف إظهار مقدرة الاقتصاد اللبناني على تحمل نسب

---

(٣٦) **إيكوشيفر** (١٩٩٣)، ص ١٢٥.

استدانة (داخلية وخارجية) معينة، وللدلالة على طاقة استيعابية واسعة للمساعدات والاستثمارات المطلوبة من قبل المخططين، إضافة إلى استتباع ذلك بتصنيف لبنان بواسطة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بين الدول ذات الدخل المتوسط، وتبرير شروط الدين الخارجي الذي منح له، مما يشير إلى مخالفة واعية ومعتمدة حيال إحصاءات البنك الدولي للسنوات الثلاث الأولى لعقد التسعينيات[٣٧].

وقد بلغ أعلى معدل للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ ٨ بالمئة ليعود وينخفض إلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٥ و٤ بالمئة في كل من العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧، ثم انخفض إلى ٣ بالمئة عام ١٩٩٨ (الشكل رقم (١ ـ ١))[٣٨]. ويعود هذا الانخفاض الأخير في معدلات النمو في النصف الثاني من عقد التسعينيات إلى الركود الناجم بصورة أساسية عن تطورات على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية معاً. فعلى الصعيد الدولي، أثرت الأزمة الآسيوية في الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وبشكل محدود؛ على الصعيد الإقليمي، شهد عام ١٩٩٨ هبوطاً حاداً في أسعار النفط مما أثر سلباً في توافر الاستثمارات الأجنبية المتاحة في لبنان. أخيراً وعلى الصعيد المحلي خيّم الجمود في قطاع البناء والعقارات مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وتصاعدها، إضافة إلى عجز الموازنة (الذي بلغ ٥١,٧ بالمئة و٥٩,٣ بالمئة و٤٣ بالمئة للسنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي) وعدم إنجاز الإصلاح الإداري وتأخير بعض مراحل إعادة البنية التحتية.

٧ ـ المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا

تباين التركيب البنيوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة السياسات والتوجهات الاقتصادية الأساسية في توزيع الاستثمارات وتنويعها تبعاً لما جاء في توجهات الخطط الخمسية، أو تبعاً لما تقتضيه وتفرضه المعطيات الاقتصادية المحلية، والطلب في الأسواق الخارجية.

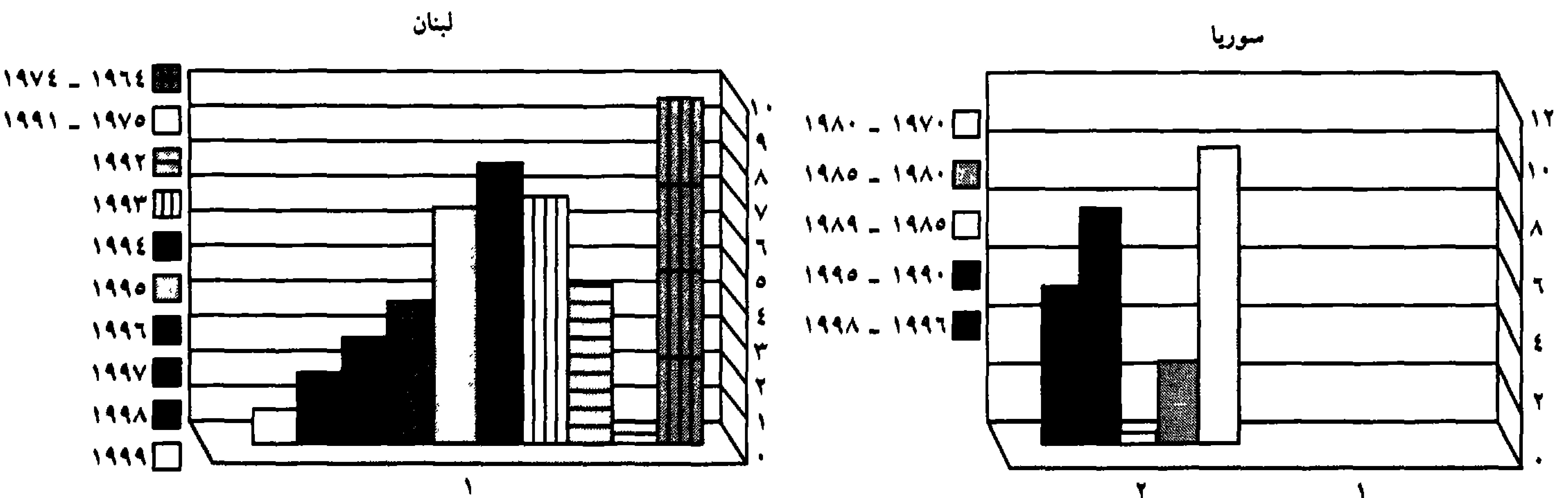
وكما يبدو من الجدول رقم (١ ـ ١) فإن البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٩٧)، تعكس بشكل ملحوظ توجهات التنمية. فخلال عقد السبعينيات طغى النمو في القطاعات الخدمية (١٠,١) على نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، علماً أن كلاً من قطاعي الزراعة (٨,٢) والصناعة وبالأخص الاستخراجية (٩,٧) حقق معدلات نمو ملحوظة، إلا أن الزيادات الكبيرة في الإنتاج على المستوى العام أضعف من المساهمة النسبية الظاهرة للإنتاج السلعي بشقيه

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣٨) مصرف لبنان، **التقرير السنوي، ١٩٩٨**، ص ١٣.

الشكل رقم (١ ـ ١)
معدل النمو السنوي



في مجمل الإنتاج. وقد كثفت الجهود وأعمال التنقيب عن الثروة النفطية والفوسفات والإسفلت والرخام والجص وغيرها، كما أنشئت صناعات تحويلية، إلا أن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وما أعقبها من تدمير لعدد من المنشآت خفّض من المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في عقد السبعينيات.

وفي النصف الأول من عقد الثمانينيات انخفضت نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو في هذا القطاع نتيجة الجفاف الحاصل في تلك المرحلة، وخصوصاً في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، كما انخفضت نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. يعود ذلك لعدة أسباب أهمها: تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، وانخفاض الادخار المحلي والاعتماد على التمويل الخارجي نظراً لانخفاض تدفق المساعدات العربية في النصف الأول من عقد الثمانينيات الذي بدأ بدوره ينخفض تدريجياً مع انخفاض أسعار النفط. وحصل أيضاً انخفاض في معدل النمو المتوسط لقطاع الصناعة نتيجة تزايد الإنفاق وتقلص الادخار المحلي، إذ زادت نسبة النفقات العادية من ٥٠ بالمئة إلى ٥٧ بالمئة وانخفضت نسبة النفقات الإنمائية من ٥٠ بالمئة إلى ٤٣ بالمئة للسنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) على التوالي. وقد رافق ذلك غلبة إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية وضآلة نسبة الإنتاج لكل من سلع الاستهلاك الوسيط وسلع التكوين الرأسمالي. في النصف الثاني من عقد الثمانينيات انعكس الوضع بأزمة اقتصادية في ١٩٨٦/١٩٨٧ إذ واجهت سوريا مشكلة معدلات نمو سالبة في كل من الناتج المحلي الإجمالي (-١,٦ لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٨)، أمّا نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد فتراوحت أيضاً صعوداً وهبوطاً لتحقق أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ (٥,٨ بالمئة) ومن ثم انخفضت إلى ٤,٨ بالمئة للسنوات الثلاث (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). هذا وقد حدثت أقصى مساهمة للقطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعة والبناء) عام ١٩٨٨، إذ ساهمت بحصة تزيد على ٤١,١ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢١,٧ للسنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). وأخيراً تضاعفت نسبة مساهمة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية خلال المدة ما بين ١٩٧٤ (٣,٨ بالمئة) حتى ١٩٩٠ (٨,٧ بالمئة)، إلا أن هذه النسبة انخفضت في التسعينيات إذ بلغت ٦,٢ بالمئة. إشارة إلى ضرورة تطوير القطاع الزراعي ودعمه لتحقيق الأمن الغذائي لمد القطاع الزراعي باليد العاملة والقوة الشرائية لاستهلاك المنتجات الصناعية من جهة أخرى.

الجدول رقم (١ ـ ١)
الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بسعر السوق بحسب القطاعات، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨ (بالأسعار الجارية) (مليون ليرة سورية)

القطاعات / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
الزراعة	١,٥٢٤	٣,٩١٦	١٠,٧٠٩	١٧,١٧٩	٢٣,٨١٦	٣٢,٤٧٩	٧٥,٨٩٧	٩٥,٥٧٥	١١٧,٨٥٣	١٢٠,٠٢٤	١٤٠,٩٠٤	١٦١,٠٢٤	١٩١,٤٨٧	١٩٢,١٦٩	٢٣٢,٣٨٨
الصناعة والتعدين	١,٣٥٢	٣,٨٠٢	٨,٠٤٠	١٢,٨١٢	١٥,٥٥٤	١٨,٠٩٤	٥٤,٦٧٤	٥٥,٦٥٩	٥٠,٨٥٧	٥٧,٢٣٤	٦٨,٨٣٦	٧٨,٨٦٤	١٤٩,٠٣٢	١٨٤,٩٣٨	١٧٧,٧٠٨
البناء والتشييد	٢٠٢	٩٦٣	٣,٥٧٤	٥,٦٩٣	٦,٦٩٢	٦,٦٩٢	١٠,١٢٨	١٢,١٦٩	١٣,٦٣٣	١٧,٦٥٨	٢١,٩٣٧	٢٤,٥١٨	٢٧,٤٥٤	٢٨,١٠٢	٢٩,٤٢٧
تجارة الجملة والمفرق	١,٣٩٦	٤,٦٠٤	١٢,٦٩٣	١٨,٥٠٩	٢٠,٠٤٥	٣١,٧١٦	٦٠,٨٧٥	٦٧,٠٠٣	٩٥,٣٧٢	١٠٨,٩٣٦	١٣٦,١٣٨	١٤٦,٦٥٠	١٥١,٩٠٠	١٤٩,٠٥٤	١٥٢,٤٢٦
النقل والمواصلات والتخزين	٧٣٢	٢,٤٠٧	٣,٠٥٥	٨,١٩٦	٩,٨٨٣	١١,٧٧٠	٢٥,٥٤٢	٣٠,٦٩٦	٣٤,٤٣٦	٤٢,٦٨٤	٥٦,٢٩٦	٦٦,٣٥٧	٧٢,٧٠٧	٨٦,٤٠٩	٩٥,٠٠٥
المال والتأمين والعقارات	٧٣١	١,٤٨٠	٣,٢٦٦	٤,١٨٠	٤,٨٨٣	٥,٩١٢	٩,٩٩٦	١٠,٩٨٤	١٤,١٨٤	١٨,٦٤١	٢٤,٤١٧	٢٧,٣٩٣	٢٧,١٤١	٢٩,٤٥٩	٢٩,٨٠٦
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	١١٦	٢٧٩	٩٢٦	٢,١٩٥	٢,٧٣٤	٣,١٦٨	٤,٩٨٦	٦,٠٢٦	٧,١٥٤	٨,٠٠٩	٩,٦٦٧	١٠,٨٧٤	١٣,٧١١	١٥,١٣٦	١٥,٩٩١
الخدمات الحكومية	٧٢٩	٣,١٢٧	٨,٤٨٠	١٤,٤٠٨	١٦,٢٦٠	١٧,٨٠٨	٢٦,١٢٧	٣٣,٣٣٤	٣٨,٠٠٦	٤٠,٤١٤	٤٧,٧٣٢	٥٣,٠٩٧	٥٧,١٩٥	٦٠,٠٥٦	٦٢,٧٩٢
الهيئات التي لا تهدف الربح	١٨	١٩	٣٤	٦٠	٦٦	٧٣	١٠٣	١١٨	١٣٥	١٥٥	١٧٤	٢٠٠	٢٣٠	٢٥٣	٣٠٣
المجموع	٦,٨٠٠	٢٠,٥٩٧	٥١,٢٧٧	٨٣,٢٣٢	٩٩,٩٣٣	١٢٧,٧١٢	٢٦٨,٣٢٨	٣١١,٥٦٤	٣٧١,٦٣٠	٤١٣,٧٥٥	٥٠٦,١٠١	٥٧٠,٩٧٥	٦٩٠,٨٥٧	٧٤٥,٥٦٩	٧٩٥,٧٢٦

ملاحظة: اعتمدت الحسابات القومية في مركز الإحصاء القومي منذ عام ١٩٩٦ إدخال نشاط حلج القطن ضمن قطاع الزراعة واعتباره نشاطاً زراعياً بدلاً من كونه نشاطاً صناعياً يدخل في قطاع الصناعة كما في السنوات السابقة.

(*) أرقام مبدئية.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (١٩٩٨ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (٢٨ ـ ١٦).

الجدول رقم (١ ـ ٢)
الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بسعر السوق بحسب القطاعات،
١٩٧٠ ـ ١٩٩٨ (بأسعار ١٩٩٥ الثابتة) (مليون ليرة سورية)

القطاعات / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
الزراعة	٤٧,٨٠٣	٨٠,٤١٥	١٢٠,١٥٢	١١٢,٥٠٨	١٣٥,٥٧٨	٩٥,٧٣٠	١١٥,٩٧٤	١٢٣,٨١٩	١٤٦,٠٠٣	١٤٥,٧٨٠	١٥٤,٦٨٩	١٦١,٠٢٤	١٨٤,٥٣٥	١٧٩,٢٠٠	٢١٩,١٧٠
الصناعة والتعدين	١٣,٦٦٠	٢٢,٢٠٧	٢٥,٦٠٨	٣٣,٦٣٩	٤٧,٩٥٤	٥٠,٥١٦	٥٠,٠٣٥	٥٣,٣٩٢	٥٩,٩٥٢	٦٦,٦٢٤	٦٩,٤٥٥	٧٨,٨٦٤	٩٦,٢٦٩	١١١,٤٤٨	١١٤,٢١٢
البناء والتشييد	٦,٧٨٠	١٣,٠٥٧	٢٩,٣٢٠	٣٩,٨٨٤	١٨,٧٧٢	١٥,٤٣٠	١٥,٧٠٦	١٧,٢٩٩	١٧,٧٨٧	١٩,٩٤٧	٢١,١٣٧	٢٤,٥١٨	٢٦,٩٢٠	٢٨,٣٠٩	٢٨,٣٨٣
تجارة الجملة والمفرق	٣٧,٦٤١	٧٠,٤٦٤	٩٧,٨١٦	١١١,٣٢٠	١٣٨,٨٤٠	١٠٢,١٥٩	٩٥,٣٣١	١٠٤,١١٥	١٢٧,٠٦٥	١٣٠,٤٥٥	١٤٥,٠٩٦	١٤٨,٦٥٠	١٤٢,١٧١	١٣٤,٨٧٩	١٣٦,٤١١
النقل والمواصلات والتخزين	١٣,٣٥٩	٢١,٤٤٨	٢٥,٥٢٣	٣٤,٩٤٠	٣٨,٨٤٦	٣٩,٤٣١	٤٠,٤٨٥	٤١,١١٣	٤٢,٤٠٨	٤٨,٢٨٨	٥٩,٢٥٠	٦٦,٣٥٧	٧١,١٥٠	٧٨,٧٢٠	٨١,٢٨٩
المال والتأمين والعقارات	٧,٥٢٢	١٤,٧٢٣	٢٠,٥٨٣	١٧,٢٠١	١٧,٣٩٣	١٤,٦٩٠	١٦,٥٢٣	١٧,٣٦٩	٢١,٣٦٩	٢٥,١٨٣	٢٦,٥٤٨	٢٧,٣٩٣	٢٥,٩٩٥	٢٧,٩٥٨	٢٨,٣٧٩
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٤,٠١١	٥,٣٦١	١٠,٨٢٢	١٣,٧٧٨	٨,٣٣٦	٧,٢٥٠	٨,٢٥٤	٩,٤٩١	١٠,٢٥١	١٠,٩١٠	١١,٦٠٦	١٠,٨٧٢	١٠,٨٦٨	١٢,٩٤٩	١٤,٠٤٨
الخدمات الحكومية	١٢,٢٨٠	٣٢,٢٥٦	٤٣,١٠٥	٥٦,١٦٩	٤٢,٩٤٥	٤٧,٠٥٤	٤٧,٠٢٧	٥٣,٤٩٩	٥١,٨٥٧	٥٤,١٨٥	٥١,٩٦٦	٥٣,٠٩٧	٥٤,٧٦٨	٥٤,٤٤٤	٥٥,٠٠٤
الهيئات التي لا تهدف الربح	٥٠	٤٠	٦٣	٩٧	١١٥	١٢٧	١٣٤	١٤٥	١٥٨	١٧٤	١٨٢	٢٠٠	٢٢٠	٢٤١	٢٧٧
المجموع	١٤٣,١٠٦	٢٥٩,٩٧١	٣٧٢,٩٩٢	٤١٩,٥٣٦	٤٤٨,٧٧٩	٣٧٢,٣٨٧	٣٨٩,٤٦٩	٤٢٠,٢٤٢	٤٧٦,٨٥٠	٥٠١,٥٤٦	٥٣٩,٩٢٩	٥٧٠,٩٧٥	٦١٢,٨٩٦	٦٢٨,١٤٨	٦٧٧,١٧٣

ملاحظة: اعتمدت صناعة حلج القطن ضمن النشاط الزراعي بدلاً من شملها ضمن النشاط الصناعي.
(*) أرقام مبدئية.
المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٩ ـ ١٦).

٨ ـ المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان

يبين الجدولان رقما (١ ـ ٦) و(١ ـ ٧) بنية الناتج المحلي الإجمالي خلال ربع الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٩٨) ونسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوينه. لم يطرأ أي تباين خلال ربع القرن الماضي على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة حافظ على النسبة الأعلى بين كل القطاعات الإنتاجية والخدمية بمعدل وسطي يقارب ٢٨ بالمئة. وقد فاقت نسبة مساهمة هذا القطاع مجمل مساهمة القطاعات الإنتاجية في معظم السنوات.

وفي المقابل تراوحت مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة، فهناك انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (على الرغم من اختلاف المصادر الإحصائية: ٩,٢ بالمئة لعام ١٩٧٤ مقابل ٧,٨ بالمئة لعام ١٩٩٨). أما مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فتتقلب صعوداً وهبوطاً حسب المراحل وحسب صدقية الإحصاءات، وقد قدرت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ (٢٠,٥ بالمئة) وذلك لانتعاش هذا القطاع في منتصف الثمانينيات. ومنذ أوائل التسعينيات انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي إلى ٩,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨)، أما نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد فتراوحت أيضاً صعوداً وهبوطاً لتحقق أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ (٥,٨ بالمئة) ومن ثم انخفضت إلى ٤,٨ بالمئة للسنوات الثلاث (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، هذا وقد بلغت أقصى مساهمة للقطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعة والبناء) عام ١٩٨٨، إذ ساهمت في حصة تزيد على ٤١,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢١,٧ للسنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). أخيراً تضاعفت نسبة مساهمة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية خلال المدة ما بين عامي ١٩٧٤ (٣,٨ بالمئة) و١٩٩٠ (٨,٧ بالمئة)، إلا أن هذه النسبة انخفضت في التسعينيات إذ بلغت ٦,٢ بالمئة، إشارة إلى ضرورة تطوير القطاع الزراعي ودعمه لتحقيق الأمن الغذائي لمد القطاع الزراعي باليد العاملة والقوة الشرائية لاستهلاك المنتجات الصناعية من جهة أخرى.

ثانياً: قطاع الزراعة

١ ـ قطاع الزراعة في سوريا

تعد الزراعة أحد الأعمدة المهمة للاقتصاد السوري، إذ تمثل ما بين ٣١ بالمئة و٢٧ بالمئة من الناتج المحلي بسعر السوق، وتستخدم ما يقارب ٣٥ بالمئة من القوى العاملة.

الشكل رقم (١ - ٢)

الناتج المحلي بسعر السوق بحسب القطاعات، ١٩٩٨



وتمثل الأرض الصالحة للزراعة ما نسبته ٣٢ بالمئة من إجمالي المساحة السورية، أي ما يعادل ٦ ملايين هكتار، يزرع منها فعلياً ما نسبته ٩٣ بالمئة. كما تشكل المراعي والحراج ٤٧ بالمئة من إجمالي مساحة سوريا، أي ما يعادل ٨,٨ مليون هكتار مشكلة قاعدة للإنتاج الحيواني.

تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة بشكل غير منتظم عبر إقليم الدولة، فهي تمتد في شريط يبدأ من الجولان جنوب دمشق وحتى الحدود التركية شمال مدينة حلب، كما تغطي الشريط الساحلي في محافظتي اللاذقية وطرطوس. ثم تمتد عبر وادي نهر الفرات شرقاً لتضم حقول القمح في محافظة الحسكة. ونظراً إلى أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد السوري فقد تم التركيز من قبل الدولة على زيادة مساحة الأراضي المستصلحة والمروية من شبكات الري الحكومية منذ عام ١٩٦٣، وبذلك تم تقسيم الأراضي السورية إلى سبعة أحواض مائية يشرف على كل منها مديرية عامة تعمل على دراسة وتنفيذ وصيانة المشاريع المشادة من سدود، واستصلاح أراضٍ، وشبكات ري. . . وتتفاوت هذه الأحواض بالمساحة والمنتجات بحسب الظروف الطبيعية، تبعاً لكميات الأمطار ونوعية التربة، وتشمل: حوض الفرات، وحوض دجلة والخابور، وحوض الساحل، وحوض العاصي، وحوض البادية، وحوض بردى والأعوج، وحوض اليرموك. ويتمتع حوض الساحل بمعدلات كافية من الأمطار جعلت الزراعة معتمدة عليها كلياً. ويقل الهطول المطري في الأحواض الأخرى، وبذلك أنشأت السدود وقنوات الري من الأنهار لتأمين المياه الزراعية.

وقد شكلت نسبة الأراضي المروية ٢٤,٣ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة عام ١٩٩٧، وارتفعت مقارنة مع السنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٥ إذ شكلت ١٨,٢ بالمئة و١٠,٦ بالمئة و١١,٣ بالمئة على التوالي. وتبذل الجهود في توسيع الأراضي المروية والاستفادة من مياه الأنهار والآبار الجوفية نظراً إلى تذبذب الإنتاج الزراعي في عقد الثمانينيات وتأثره بشكل شديد بالأحوال الطبيعية وما يشكل من انعكاسات على الأداء الكلي للاقتصاد السوري.

لقد سجلت سوريا منذ أوائل التسعينيات قفزات هائلة على الصعيد الزراعي، واستطاعت أن تحقق فائضاً من إنتاج بعض أنواع المزروعات مثل القطن والبطاطا والحبوب وفي مقدمتها القمح، وأمنت بعض الاكتفاء الذاتي في الخضار والحمضيات والأشجار المثمرة، كما استطاعت أن تكون مُصدرة للغراس الحرجية وغراس الأشجار المثمرة، وكذلك البيض والفروج، وسهّلت القوانين السارية لتصدير هذه المنتجات فيما تشددت في تصدير المواشي، محققة بذلك ارتفاعاً في القيمة المضافة المحققة من ٢,٦٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥,١٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٢

حسب تقديرات تقرير البنك الدولي للتنمية عام ١٩٩٤.

الجدول رقم (١ ـ ٣)
معدلات النمو السنوية في سوريا، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٧
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ والعملة المحلية (نسب مئوية)

القطاعات / المدة	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٨٥ ـ ١٩٨٧	١٩٨٨ ـ ١٩٩٠	١٩٩١ ـ ١٩٩٧
الزراعة	٨,٢	-٠,٦	-٤,٤	٠,٥	٧,٨
الصناعة	٨,٨	٥,٣	-٣,٦	٩,٥	٦,٥
الخدمية	١٠,١	-٠,٩	١	-٢,٠	٧,١
معدل النمو العام	٩,٩	٢,٩	-١,٦	١,٥	٧,١

الجدول رقم (١ ـ ٤)
معدلات النمو السنوية في سوريا، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ والعملة المحلية (نسب مئوية)

القطاعات / المدة	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ١٩٩٨
الزراعة	٩,٦	-١,٣	-٤,٢	٦,٨	٩,٠
الصناعة	٦,٦	٥,٦	١٠,٨	٩,٥	٩,٠
الخدمية	١٠,٢	٣,٣	١,٨	٣,٤	٢,٣
معدل النمو العام	١٠,١	٢,٤	-٣,٠	٨,٠	٥,١

المصدر: احتسبت من: الجدول رقم (١ ـ ٢)، ص ٦٧ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (١ ـ ٥ (أ))
الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧

	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار ليرة لبنانية)	٦,٦٥	١٠,٢	١٤,٧٤	٢١,٧٨	١٢,٢	٢٣	٥٢,٣	٨٨,٧٥	٥٧٥,١١
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار دولار)	٢,٨٥	٢,٩٧	٣,٤٢	٤,٦١	٤,٦٨	٣,٥٣	٣,١٨	٢,٣١	٢,٥٥
دخل الفرد السنوي (دولار)	١٨٠٠	١٧٥٠	١٧٣٠	١٧٠٠	١٨٠٠	١٤٣٠	٩٣٣	٤٣٣	٣٧٥

المصدر: إيلي يشوعي، **اقتصاد لبنان** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥)، ص ٤١.

الجدول رقم (١ ـ ٥ (ب))
مقاربة وزارة المالية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار ليرة لبنانية)	١٩٧٣	٤١٣٢	٩٤٩٩	١٣١٢٢	١٥٣٤٧	١٨٠٧٨
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليون دولار)	٢٨٣٨	٤٤٥٢	٥٥٤٥	٧٥٣٧	٩١٣٥	١١١٤٢
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	-١٣,٤	-٣٨,٢	٤,٥	٧,٠	٨,٠	٦,٥

المصدر: **إيكوشيفر** (بيروت: مركز ميرنا شالوحي؛ البنك اللبناني الفرنسي، ١٩٩٦)، ص ١٦٠.

الجدول رقم (١ ـ ٥ (ج))
مقاربة التقرير العربي الموحد ـ الناتج المحلي الإجمالي
بأسعار السوق الجارية (مليار ليرة لبنانية)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مليار ليرة لبنانية	١٤,٠	٣٥,٦	١٩٩١,٩	٤١٣٢,١	٩٤٩٨,٠	١٣١٢٤,٤	١٥٣٨٨,٦	١٨٠٢٨,٠	٢٠٥٥٢,٠	٢٢٠٩٣,٠	٢٤٠٢٥,٦
مليار دولار	٤٠٧٤	٢١٦٨	٢٨٦٦	٤٤٥٢	٥٥٤٥	٧٥٣٥	٩١١٢	١١١٢٢	١٣٠٨٢	١٤٨٦٥	١٦١٦٨

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥**، ص ٢٠٥؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، ص ٢٣١؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧**، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨**، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

الجدول رقم (١ ـ ٥ (د))
معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

١٩٦٤ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٩,٨	سلبي	٤,٥	٧	٨	٦,٥	٤	٣	٢	١

الجدول رقم (١ ـ ٦)
المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في لبنان
(مليون دولار)

القطاع / السنوات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة والصيد والغابات	١٠٢٠	١١٦١	١٢٦٢
الصناعات التحويلية	١١٨٩	١٣٥١	١٤٦٩
التشييد	٦٢٧	٧١٦	٧٧٧
الكهرباء والغاز والماء	٦٩٩	٧٩٤	٨٦٤
مجموع الإنتاج السلعي	٣٥٣٥	٤٠٢٢	٤٣٧٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٧٦٧	٤٢٨٠	٤٦٥٦
النقل والمواصلات والتخزين	٤٠١	٤٥٦	٤٩٦
التمويل والتأمين والمصارف	٨١٥	٩٢٥	١,٠٠٧
مجموع الخدمات الإنتاجية	٤٩٨٣	٥٦٦١	٦١٥٩
الخدمات الحكومية	٢٧٥١	٣١٢٧	٣٤٠١
الخدمات الأخرى	١٨١٣	٢٠٥٥	٢٢٣٦
مجموع الخدمات الاجتماعية	٤٥٦٤	٥١٨٢	٥٦٣٧
الناتج بسعر التكلفة	١٣٠٨٢	١٤٨٦٥	١٦١٦٨
صافي الضرائب غير المباشرة	ـ	ـ	ـ
الناتج المحلي الإجمالي	١٣٠٨٢	١٤٨٦٥	١٦١٦٨

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨**، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩**، الملحق رقم (٢ ـ ٣).

الجدول رقم (١ ـ ٧)
المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في لبنان (نسبة مئوية)

القطاع / السنوات	١٩٧٤	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١ ـ زراعة	٩,٢	١٠,٦	٧,٢	٨,٨	٧,٦	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
٢ ـ صناعة	١٦,٦	٢٠,٥	١٤,٣	١٢,٦	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣ ـ بناء	٤	١٠	٧,١	٣,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
مجموع ١ + ٢ + ٣	٢٩,٨	٤١,١	٢٨,٦	٢٤,٧	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٧	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٧
٤ ـ تجارة	٣٠,٦	٢٨,١	٢٨,٣	٢٨,٤	٢٩,١	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨
٥ ـ التمويل والتأمين	٣,٨	٨	٨,٧	٧,٧	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٦ ـ القطاعات الأخرى	٣٥,٨	٢٢,٨	٣٤,٤	٣٩,٢	٤٣	٣٤,١	٤٢,٧	٤٢,٣	٤٣,٣	٤٣,٣	٤٣,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: بيانات عام ١٩٧٤ أخذت من: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، مديرية الإحصاء، وبيانات عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ أخذت من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبيانات العائدة للأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٧ أخذت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤**، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧**، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨**.

٢ ـ قطاع الزراعة في لبنان

تحتل الزراعة اللبنانية مكانة مرموقة في النشاط الاقتصادي اللبناني، إذ تلعب دوراً أساسياً على مختلف الصُعد، سواء على صعيد المجتمع اللبناني أو الاقتصاد الوطني أو الأمن الغذائي أو البيئة. وعلى الرغم من المد المدني الشرس والفوضوي الذي يشهده لبنان ما زالت الزراعة أهم الركائز الأساسية للاقتصاد اللبناني، والرئة الحية التي يتنفس من خلالها في حال تدهور أو توقف القطاعات الأخرى وبالأخص خلال سنوات الحرب.

لا يمكن أن يقوم تكامل إلا بدعم من قطاع الزراعة، فالقطاع الزراعي المعافى من ضرورات التكامل الصناعي ومتطلباته.

ويستقطب قطاع الزراعة ما بين ١٩ بالمئة و٣٥ بالمئة من اليد العاملة اللبنانية بحسب الفصول والمواسم الزراعية، وهناك أكثر من ٤٠ بالمئة من الشعب اللبناني يعتمد على الدخل الزراعي. وقد تفاوتت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي ما بين ٩,٢ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ١٠,٦ عام ١٩٨٨ لتنخفض إلى ما يقارب ٧,٨ بالمئة عام ١٩٩٧. ثانياً، هناك نشاطات صناعية وخدمية تدين بوجودها أو تقوم على النشاط الزراعي. بينما تشكل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (بحسب تقديرات مركز البحوث والدراسات الزراعية في لبنان) ما يزيد على ٢٠ بالمئة، مؤكدة بذلك مدى الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وضرورة توفير فرص أفضل لتحقيق مستوى أعلى من درجات التنمية.

يتميز قطاع الزراعة اللبناني بأمرين: **الأول** تنوع مذهل في المناخ مقارنة بضيق الرقعة الأرضية، إذ يتراوح بين مناخ شبه استوائي على الساحل إلى متوسطي معتدل في الجبال وشبه قاري في البقاع وصولاً إلى مناخ صحراوي في الشمال الشرقي. وبالطبع تختلف نوعية الإنتاج الزراعي باختلاف المناخ محققة بذلك سلة من المنتجات الزراعية المتنوعة على مدار السنة. وفي المقابل، تقوم الزراعة اللبنانية على مساحات زراعية قليلة تبعاً لطبوغرافية لبنان (٣٦٠ ألف هكتار) وهناك ٢٠٠ ألف هكتار مستغلة، نصفها يقع على منحدرات الجبال (على شكل مصاطب) مما يحد من إمكانيات اعتماد تقنيات زراعية حديثة. وعلى الرغم من ذلك وبحسب ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٨[٣٩]، فإن قيمة الاستهلاك الغذائي في لبنان عام ١٩٩٦ قدرت بنحو ٣ مليارات دولار، أكثر من

---

(٣٩) «التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦،» ([القاهرة]، جامعة الدول العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٠٤ ـ ٧٠٥.

١,٥ مليار منها مستورد، بسبب الخلل الكبير بين تدني قدرة الإنتاج وارتفاع معدل الاستهلاك. وهناك توقعات لتوسع الفجوة الغذائية للسلع الأساسية نظراً إلى الأنماط الاستهلاكية السائدة، التي من المتوقع استمرارها مستقبلاً، وإلى زيادة عدد السكان.

٣ ـ سياسة التنمية الزراعية في سوريا

حظي قطاع الزراعة بأهمية خاصة ضمن برامج الخطط الخمسية والسياسة الاقتصادية خلال ربع القرن الماضي. كان ذلك انطلاقاً من حقيقة ثابتة تقوم على الدور الكبير الذي يلعبه توفير الغذاء في دعم الأمن القومي والوطني، والأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تشكلها تنمية الإنتاج الزراعي والاستفادة من الموارد الزراعية المتاحة. وقد اعتمدت سوريا منهجاً للتخطيط الاقتصادي، وفيما يخص القطاع الزراعي هناك خطة إنتاجية للموسم الزراعي تعتمد سنوياً. ويتم ذلك من خلال المجلس الزراعي الأعلى برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ويشارك فيه الوزراء المختصون وجهات أخرى تمثل الفلاحين.

وقد اتسمت سياسة التنمية الزراعية في المرحلة الممتدة من أوائل السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات (ضمن ما جاء بالخطط الخمسية) بالتركيز على استصلاح مساحات واسعة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وإقامة السدود الكبيرة والصغيرة وتأمين مستلزمات الإنتاج من الآلات والأسمدة والبذار والقروض الزراعية... ونصت جميع الخطط الخمسية على أهداف مشتركة في مجال زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية وتحسين الميزان التجاري. وكان ذلك ضمن التركيز على تكثيف استخدام الأراضي الزراعية واستغلال الموارد المائية ورفع الإنتاجية ضمن تطوير الهياكل الأساسية في مجالات الإرشاد والبحوث والتسويق والتوسع بالمكننة ودعم النشاط التعاوني الزراعي.

وركّزت كل من الخطتين الثالثة والخامسة على الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والحد من البطالة المقنّعة والموسمية، في حين جاء التركيز في الخطتين الثانية والرابعة على زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الغذائية وتحسين المستوى الغذائي للمواطن. وأهم المشاريع الزراعية في تلك المرحلة مشروع إنشاء سد على نهر الفرات ومشروع استصلاح أراضي حوضه. وقد حدد هدفان أساسيان لهذا المشروع: توليد طاقة كهربائية كافية لسد حاجة البلاد، واستصلاح وإرواء ٦٤٠ ألف هكتار إضافية من الأراضي في منطقة حوض الفرات. عملياً، ومع انتهاء أعمال بناء السد عام ١٩٧٨ ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية بشكل جوهري، غير أن ذلك لم يستمر نظراً إلى انخفاض منسوب مياه بحيرة الأسد خلف السد بسبب حجز مياه النهر خلف السدود التركية، كما أن عملية استصلاح وإرواء الأراضي اقتصرت على ٨٢ ألف

هكتار نظراً إلى تعقيد عملية استصلاح الأراضي بسبب الملوحة العالية وما يتبع ذلك من كلفة باهظة.

وفي المقابل لم تعتمد في تلك المرحلة سياسة سعرية مشجعة أو محفزة على مزيد من الإنتاج، علماً أن أسعار المنتجات كانت تحدد من قبل الجهات الحكومية، إضافة إلى تحديد الكميات التي ينبغي إنتاجها لبعض المحاصيل الزراعية كالحبوب والقطن والشمندر السكري، وحصر التسويق بالمؤسسات الحكومية المتخصصة، كما أن القروض والسلف الزراعية بقيت محدودة ومختصرة على عدد ضئيل من المزارعين.

أما على صعيد الملكية الزراعية فقد صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (١٦١) بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٧ وقانون أملاك الدولة رقم (٢٥٢) بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٩، ثم التعديلات التقدمية على قانون الإصلاح الزراعي بالمرسوم رقم (٨٨) لعام ١٩٦٣ والقانون رقم (١٤٥) لعام ١٩٦٦ والمرسوم رقم (٣١) لعام ١٩٨٠، وقد حدد بموجب المرسوم الأخير سقف الملكية بـ ١٨٠ هكتاراً في المناطق الزراعية البعلية وبـ ٢٥ هكتاراً في مناطق الزراعة المروية. إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى تغيير يذكر على صعيد الملكيات الزراعية وما يمكن أن يعقب ذلك من تحسن في الأداء والإنتاج الزراعي. ولم تشكل خطط القطاع الزراعي استراتيجية موحدة وشاملة للتنمية الزراعية، بل جاءت كمجموعة من الأهداف والبرامج الاستثمارية والمؤشرات الرقمية البعيدة عن مضمون التنمية الاجتماعية وما يترتب على ذلك من انعكاسات على العمال والفلاحين والمالكين، وبذلك شهد قطاع الزراعة ضمن برامج الخطط الخمسية عملية نمو فقط وليس عملية تنمية[٤٠]، نظراً إلى ما عكسته أهم المؤشرات الزراعية في تلك المرحلة. ولقد لخص ذلك مهيب صالحة بعدة نقاط أهمها:

ـ عدم تبلور التنمية الزراعية كاستراتيجية واضحة المعالم في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتأثر القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الاقتصادية بالنتائج السلبية الناجمة عن البنيوية الحادة التي وسمت الاقتصاد الوطني.

ـ تراجع أهم المؤشرات ذات الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي من حيث تأثر معدلات نموه ومكانته في تركيب الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي، وتخلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج في القطاعات الأخرى لدرجة جعلت التنمية الاقتصادية غير متوازنة عموماً.

---

(٤٠) مهيب صالحة، **التراكم والتنمية الزراعية في سورية** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٥)، ص ٢٣.

- تراجع وتخلف أهم المؤشرات الكمية والنوعية للتنمية الزراعية، وبشكل خاص تدني مستوى الإنتاجية الزراعية بالنسبة إلى المشتغل وبالنسبة إلى وحدة المساحة، وتخلف إنتاج أهم السلع الزراعية النباتية والحيوانية عن مواكبة التطور السكاني وتطور أنماط الاستهلاك وظهور المشكلة الغذائية[٤١].

ومع بداية النصف الثاني من عقد الثمانينيات واعتماد سياسة اقتصادية جديدة قائمة على اعتماد إجراءات تشجع القطاع الخاص في الزراعة صدر قانون الاستثمار الزراعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦، سمح بموجبه تأسيس شركات مساهمة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعيين تشكل مساهمة الدولة بـ ٢٥ بالمئة من رأسمالها كحد أدنى، وأعطيت هذه الشركات تسهيلات متعددة. من أهم هذه التسهيلات، إعفاء المستوردات الخاصة للاستخدام الذاتي من الآلات والتجهيزات ووسائط النقل من الرسوم الجمركية. كما سمح لتلك الشركات بحرية تسويق منتجاتها ونقل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج. إضافة إلى ذلك أعطيت إعفاءات ضريبية لمدة سبع سنوات اعتباراً من أول سنة يتم فيها تحقيق أرباح. وقد اقتصرت مساهمة الدولة الفعلية في هذه الشركات حتى الآن على ٢٥ بالمئة كحد أدنى، وكانت على شكل أرض قامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتخصيصها لهذه الشركات بحيث تعادل ربع قيمة أسهم كل شركة على حدة.

وجرى أيضاً تعديل على سياسة التسعير وسياسة الائتمان عملاً على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. فعلى صعيد سياسة التسعير جرى عدد من التعديلات أهمها إعفاء السلع الزراعية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ومنذ عام ١٩٩٤ توقف تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية باستثناء المحاصيل الأساسية التي يحدد سعرها المجلس الزراعي الأعلى مسبقاً. وفي المقابل، يتولى القطاع الخاص عملية تحديد أسعار المنتجات الزراعية من الخضر والفاكهة تبعاً لآليات السوق عن طريق العرض والطلب. أما في ما يخص عمليات التسويق فيتم تسويق المنتجات الرئيسية التي تشمل الحبوب والقطن والتبغ والشمندر السكري وشرانق الحرير والذرة الصفراء من قبل القطاع العام، بينما يتولى القطاع الخاص عملية تسويق الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية. وتساعد الدولة في التخزين المبرد عبر شركة الخزن والتبريد لتنظيم العرض والطلب. كما ترك الخيار للمنتجين بتسليم إنتاجهم من الحمص والعدس للدولة أو للسوق الحرة. من ناحية أخرى اتخذت تدابير للتقليل التدريجي من دعم الدولة لمستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة ومبيدات،

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

وحالياً توقف الدعم لعدد كبير من هذه المستلزمات، ولكن تم في المقابل تحرير الأسعار ومنح أسعار مجزية للمحاصيل التي تسوقها الدولة.

أما على صعيد سياسة الائتمان، فيضع المصرف الزراعي التعاوني الخطة التمويلية بناء على خطط وقرارات مجلس التخطيط الأعلى الذي يقر الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تطور حجم الإقراض (الجدولان رقما (١ ـ ٢٧ (أ)) و(١ ـ ٢٧ (ب))، وتضاعفت المبالغ المخصصة للقروض الزراعية بنسبة ١٣ ضعفاً خلال السنوات العشر (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) واستمرت في الارتفاع في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ لتبلغ ٢٣٤,٣١ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧، كما أن نسبة هذه القروض من مجمل تسليفات المصارف المختصة قد ارتفعت من ٧ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٩٥ لتعود وتنخفض في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى ١٠ بالمئة، هذا وكانت قد وصلت إلى ١٢ و١٣ بالمئة في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ على التوالي.

في المقابل، استقر معدل الفائدة قياساً بالقطاعات الأخرى على ٥ بالمئة مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض، وإعطاء الأولوية لقروض تحسين تقنيات الري واستخدام التكنولوجيا في الزراعة. هذا ويتم متابعة القروض والتأكد من استخدامها للأغراض التي منحت من أجلها.

وتوزعت هذه القروض بين قروض عينية وقروض نقدية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل). وتعد القروض العينية قروضاً موسمية قصيرة الأجل، إذ لا تتجاوز مدتها العام، وحالياً تشكل هذه القروض القسم الأكبر من مجمل القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني[٤٢].

أما القروض النقدية، فتوزعت بين قصيرة الأجل (تمويل شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج)، ومتوسطة الأجل (مصاريف تأسيس المشروعات وتوسيعها) وطويلة الأجل (لأغراض التحسينات العقارية ذات المردود في الأمد الطويل). وتتجه سياسة التمويل إلى زيادة نصيب القروض المتوسطة الأجل على حساب القروض القصيرة الأجل. فقد كان نصيب هذه الأخيرة ٨٩,٥ بالمئة من حجم التمويل الزراعي عام ١٩٧٠ ثم انخفض إلى ٦٨,٨ بالمئة عام ١٩٩١. وبقيت هذه النسبة ثابتة تقريباً بعد ذلك، في حين ارتفعت نسبة القروض المتوسطة خلال المدة نفسها من ١٠,٣ بالمئة إلى ٢٩,٤ بالمئة[٤٣]. وعلى الرغم من اعتماد سياسة الائتمان وازدياد

---

(٤٢) ابراهيم محمد، في: **الحياة**، ١٩/٩/١٩٩٧، ص ١٢.

(٤٣) مطانيوس حبيب، «المسألة الزراعية في سورية: واقعها وآفاق تطويرها،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ١٤، العدد ٢ (١٩٩٨)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

حجم القروض فإن الدولة ما تزال غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتنامية للقطاع الزراعي من السلف والقروض (وبالأخص القروض الطويلة الأجل)، ويعود ذلك إلى سببين: **الأول** عدم توافر الإمكانات المالية، وبذلك تعطى الأولوية لتمويل الإنتاج الموسمي؛ **والثاني** تمويل مشروعات التنمية الزراعية على حساب الدولة مباشرةً. والأمر اللافت للنظر أن نصيب الزراعة من القروض التي تمنحها المصارف إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة قياساً بنسبة هذه القروض إلى الناتج المحلي الصافي من كل هذه الأنشطة متدن جداً، ويؤكد أن الزراعة لا تزال مغبونة جداً بنصيبها من القروض[٤٤].

الجدول رقم (١ ـ ٨)

قيمة الإنتاج الزراعي السوري بشقيه النباتي والحيواني، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٨
(ملايين الليرات السورية بأسعار ثابتة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢، وبأسعار عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨)

الوحدة / السنوات	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
أ ـ الإنتاج النباتي	١٥,١٧٩	١٦,٩٧٠	١٧,٥٣٥	٢١,٦٨١	١٥٢,٩٩٨	١٥٧,١٠٩	١٦٥,٥٢٧	١٩٤,١٧٥	١٧١,٧٧٢	٢١٦,٨٥٨
حبوب	٤,١٨٣	٤,٩٧٨	٥,٠٩٧	٦,٨١٨	٥٠,٤٨٣	٥١,١٥٧	٥٩,٩٣١	٥٩,٠٢٧	٤٣,٣٠٩	٥٤,٣٣١
محاصيل صناعية	٢,٣٦٨	٢,٢٤٧	٢,٧٧٢	٣,٦٩٩	٢٥,٧٩٥	٢١,٠٩٧	٢٢,٩٧٧	٢٥,٥٣٦	٣٢,٠٢٦	٣٢,١٥٩
فواكه	٣,٤١٩	٤,٨٣٢	٤,٨٥٥	٥,٧٣٦	٣١,١٢٦	٣٦,٧٩٢	٣٣,٧٧٢	٤٩,٤٠٢	٣٦,٥٣٩	٥٧,٠٩٢
خضروات	٤,٠٦١	٣,٠٥٧	٢,٩٣٦	٣,١٥٦	١٧,٧٠٢	١٨,٩٥٣	٢٠,٠٠٨	١٨,٦٥٣	١٥,٧٩٢	٢٠,٥٧٤
بقول جافة	٤٨٢	٥٢٢	٣٣٢	٦٠٣	٣,٦١٩	٣,٤٨٨	٥,٠٩٧	٤٧,٢١٠	٤,٠٠٦	٦,١٧٩
مزروعات أخرى	٦٦٦	١,٣٣٤	١,٥٤٢	١,٦٦٩	٢٤,٢٧٣	٢٥,٦٢٢	٢٣,٧٤٢	٣٦,٨٣٦	٤٠,٠٥٠	٤٦,٥٢٣
ب ـ الإنتاج الحيواني	٦,٩٩٥	١١,٥٥٢	١٢,٢٥٤	١١,٣٣٥	٥٨,٨٧٢	٦٥,٧٤٣	٧٢,٤١٧	٧٨,١٠٣	٨٠,٠٥٧	٨٦,٣٤٣
الحليب ومشتقاته	٣,٠٥٨	٥,٧١١	٥,٩٩٤	٥,٤٠٤	٢٧,٩٥٣	٢٨,٧٥٦	٢٩,٨١٩	٣٢,٢٥٤	٣٤,٤٤١	٣٨,٤١٨
نكاثر الحيوان	٢,٦٤٤	٤,٤٧٤	٤,٧٨٠	٤,٣٢٠	٢٢,٢٧١	٢٧,٧٧٠	٣٣,٤٨٧	٣٦,٣٦٠	٣٧,٥٩٩	٣٩,٤٩٨
البيض	٧٩٣	٧٨٩	٨٣٦	١,٠٢٩	٥,٦٢٨	٥,٨٧٧	٥,٣٢١	٥,٢٧٢	٥,٣٧٦	٥,٢٧٠
الصوف والشعر وشرانق الحرير	٢٨٧	٣٦٨	٣٨٧	٢٧٢	١,٣٥٤	١,٥٤٥	١,٧٩٨	١,٩٥٤	١,٩١١	١,٠٦١
منتجات أخرى	٢١٣	٢١٠	٢٥٧	٣١٠	١,٦٦٦	١,٧٩٥	١,٩٩٢	٢,٢٦٣	٧٣٠	٢,٠٩٦
جـ ـ الإنتاج الزراعي الإجمالي	٢٢,١٧٤	٢٨,٥٢٢	٢٩,٧٩٠	٣٣,٠١٥	٢١١,٨٧٠	٢٢٢,٨٥٢	٢٣٧,٩٤٤	٢٧٢,٢٧٨	٢٥١,٨٢٩	٣٠٣,٢٠١

(*) تقديرات أولية.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧ و١٩٩٨)، الجدول رقم (٤ ـ ٤).

لقد حققت التعديلات في سياسة التنمية الزراعية المتبعة منذ أواسط الثمانينيات

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

زيادة في الإنتاج الزراعي، إذ إن عدداً من المحاصيل الزراعية حقق فوائض، وهذه الزيادة واجهت عدة صعوبات ومشاكل، وبخاصة في مجال التصدير لعدم توافر الأسواق الخارجية الكافية لاستيعابها، ولعدم توفر الخبرات الكافية لدى القطاع الخاص لفتح أسواق جديدة أمام هذه الفوائض. وبالتالي كانت هناك حاجة ماسة لدعم الدولة للأنشطة المتعلقة بالترويج والتسويق للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية وتفعيل هذه العمليات، وخصوصاً مع البلدان العربية.

٤ ـ سياسة التنمية الزراعية في لبنان

قام الإنتاج الزراعي في لبنان على عوامل ثلاثة: الأرض، واليد البشرية العاملة، ورأس المال مع غياب سياسة زراعية أو استراتيجية للنشاط الزراعي. فالإنتاج الزراعي اتسم بشكل عام بالطابع الارتجالي وغاب عنه الطابع الإنمائي المندرج في خطط وبرامج تضمن الفاعلية. فعلى الرغم من قيام مؤسسات الدولة بتقديم الخدمات إلى المنتجين الزراعيين مباشرة عبر مؤسسة الإرشاد الزراعي ومصلحة الأبحاث الزراعية ومكتب الحرير ومكتب الإنتاج الحيواني وغيره، إلا أن هناك إهمالاً للسياسة الإنمائية في الحقل الزراعي بشكل عام ولعملية تسويق المنتجات بشكل خاص، وخصوصاً أن وضع روزنامة زراعية لمصلحة المزارع غالباً ما ينعكس سلباً على المستهلك مما يجعل قطاع الزراعة أحد أكثر القطاعات تعقيداً في لبنان.

وتواجه مسألة وضع سياسة تسويق زراعي جملة من الصعوبات والمشادات المتضاربة التي بدورها تنعكس سلبياً تجاه أي خطة يمكن أن تعتمد من قبل الدولة، إذ يشدد مزارعو الأشجار المثمرة (الكرمة، التفاح، الحمضيات) على ضرورة السعي إلى فتح الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجهم. وفي الوقت نفسه يطالب مزارعون متخصصون (وبخاصة أصحاب البيوت المحمية) بحماية إنتاجهم الزراعي ومنع استيراد المنتجات الزراعية المنافسة، علماً أن إنتاجهم لا يكفي السوق المحلي في غير مواسم الإنتاج الطبيعي. مقابل ذلك لا تقبل أي دولة أن تسهل عمليات استيراد المنتجات اللبنانية إليها من غير أن تسعى هي بدورها لتصدير إنتاج مزارعيها إلى لبنان، وبالتالي فإن اعتماد سياسة الحماية أو فتح الأسواق لا بد من أن تضر مجموعة من المزارعين ومجموعة من الصناعات الغذائية التي تعتمد على استيراد منتجات زراعية من الدول الأخرى. من ناحية أخرى، خرج قطاع الزراعة بخسائر فادحة نتيجة الحرب الأهلية نظراً إلى ما خلفته الحرب من تهدم وتعطل لقسم واسع من البنية التحتية المتمثلة بمنشآت الري والطرقات الزراعية، كما تضاعفت هذه الخسائر إثر الاجتياح الإسرائيلي نظراً إلى مقاطعة بعض الدول العربية الصادرات اللبنانية بحجة تسرب المنتجات الإسرائيلية، وتضرر أكثر من ٢٥,٨٦٠ هكتاراً من المساحات

المزروعة في كل من النبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون في جنوب لبنان عام ١٩٩٣. وكان لحرب الخليج انعكاساتها السلبية لتوقف بلدان الخليج عن استيراد ٩٠ بالمئة من الصادرات اللبنانية بما يقارب ١١٥ مليون دولار. وحالياً يتعرض القطاع الزراعي في الجنوب في ظل الاحتلال الإسرائيلي لضربات أشد وقعاً من الضربات التي أصابته خلال المراحل الأولى للاجتياح، إذ إن جميع المنافذ وبوابات العبور المؤدية إلى الأسواق الداخلية والخارجية العربية والأفريقية مغلقة.

وفي إطار إعادة بناء ودعم قطاع الزراعة مد العديد من الدول والمؤسسات العالمية يد العون من خلال مشاريع مساعدات طارئة. أهمها مساهمة منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) في بعض المشاريع الزراعية من ناحية، وفي المحافظة على الحد الأدنى من النشاطات التي تضطلع بها وزارة الزراعة والإدارات التابعة لها من ناحية ثانية. جاءت مساعدات العربية السعودية للقطاع الزراعي بإرسال أسمدة كيماوية، ولعبت الجمعية اللبنانية للإنماء الزراعي والريفي (ألدار) بالتعاون مع مؤسسة غشا الألمانية ودياكونيا السويدية دوراً ذا أهمية في دعم واستمرارية القطاع الزراعي خلال مدة الحرب.

مع انتهاء الحرب تحولت مشاريع المساعدات الطارئة إلى مساعدات لإعادة الإعمار. وفي ما يخص الزراعة جرى تمويل هذه المساعدات في الغالب من منظمات دولية (IFAD, UNDP, FAO) والبنك الدولي وبعض الدول الأخرى (الكويت KFAED)[٤٥]. وحتى الآن تفتقر هذه المشاريع إلى الترابط والتكامل والتجانس والتنسيق (الجدول (١ ـ ٣٢)). فإدارة الري وتطوير أنظمته تعود إلى وزارة الموارد المائية والكهربائية، أما مسؤولية التسويق فتقع على عاتق وزارة الاقتصاد والتجارة، وتشرف وزارة المال على مكتب التبغ والتنباك، أما التعاونيات الزراعية فتعمل في ظل وزارة الإسكان والتعاونيات. وإن عدم التنسيق بين الوزارات أدى إلى عدم فعالية المؤسسات من جهة، وغياب القدرة على تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية المقدمة من جهة أخرى.

في المقابل جاء الملحق رقم (١٣) من الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء واضعاً بتفصيل برنامج النهوض والإنماء في قطاع الزراعة والري. هذا وترتكز استراتيجية البرنامج المقترح على تدعيم القاعدة الأساسية والمؤسسات الإدارية لمساعدة القطاع الزراعي على النمو، وبخاصة بعد التردي الذي حصل خلال الحرب من خلال إطار ومخطط وطني طويل الأجل للتنمية الزراعية، على أن يتم تنفيذ خطة التنمية الزراعية

---

(٤٥) FAO: منظمة الأغذية العالمية؛ UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ IFAD: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وKFAED: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ضمن شروط سياسة السوق المفتوحة. وتتلخص الاستراتيجية المقترحة بالنقاط التالية:

ـ الحفاظ على الغابات ومصادر المياه والأراضي الزراعية وحمايتها للاستفادة من إمكاناتها في ظروف النمو المستمر.

ـ تشجيع المزارعين لتجميع الأراضي لزيادة الحيازة الاستثمارية حتى يصبح بالإمكان استعمال التقنيات الحديثة والمكننة.

ـ تشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية وفتح باب التمويل الزراعي للمساعدة على خفض كلفة الإنتاج.

ـ نشر مراكز الإرشاد وتوفير الخدمات الزراعية في المناطق الريفية.

ـ تقوية وتأهيل مراكز الأبحاث الزراعية لإيجاد زراعات بديلة ذات فائدة اقتصادية أكبر.

ـ إيجاد الأسواق للمنتجات الزراعية اللبنانية بالتنسيق الكامل والمستمر مع الوزارات المختصة.

ـ تأهيل شبكات الري الموجودة وصيانتها والعمل على توسيعها لإيصالها إلى معظم الأراضي الزراعية، إضافة إلى ترشيد استعمال المياه[٤٦].

وقام مجلس الإنماء والإعمار بإعداد ستة عشر[٤٧] مشروعاً خاصاً بقطاع الزراعة لتحقيق الأهداف المذكورة. وتشمل هذه المشاريع إعادة تنظيم الوزارة وتقوية إدارتها، وتأهيل وإنشاء طرق زراعية، وإعادة تأهيل شبكات الري في مختلف المحافظات اللبنانية، والتحريج وتحسين الغابات، وإعداد البنية التحتية اللازمة لتطوير الإنتاج الحيواني، إضافة إلى مشاريع البحث العلمي والإنشاء وإعادة تأهيل المدارس ومراكز التدريب وإمكانية منح القروض الزراعية.

أخيراً، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اتخذ مجلس الوزراء قراراً يمنع استيراد المنتجات الزراعية ويشجع على إنتاج الصناعات الزراعية بهدف تأمين الاكتفاء الذاتي، وذلك بإلغاء إجازات الاستيراد التي تمنحها وزارة الزراعة في ما يتعلق بمختلف أنواع السلع من نباتية وحيوانية ورفع الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة على بعض أنواع السلع المستوردة مع تخفيضها على مدخلات التصنيع الزراعي. وبدورها بحثت كليات الزراعة في إضافة اختصاصات جديدة إلى برامجها التعليمية بشكل يتناسب مع حاجات سوق العمل في القطاع الزراعي.

---

(٤٦) الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: الزراعة والري،» ص ٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٦٥.

الجدول رقم (١ ـ ٩)

تطور الإنتاج الزراعي الإجمالي في لبنان، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦

(مليون ليرة لبنانية)

السنوات	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الإنتاج الزراعي المحلي الإجمالي بالآلاف (بالقيمة الجارية)	٤٨٠	٣,١٤١	٧,٦٥٠	٣١٧,٨٥٢	٥٠٨,٣٩٨	١,٠٤٠,٣٢٣	١,٣١١,٤٠٩	١,٤٦٧,٤٨٤	١,٦٠٢,٠١٥	١,٨٨٠,٢٣٩
مؤشر أسعار المستهلك سنة الأساس ١٩٦٦ = ١٠٠	١٠٨	٤٦٠	١,١٣٣	٨٩,٥٩٠	١٣٦,٤٤٦	٢٧٢,٦١٨	٣٣,٩٩٠	٣٨٠,٠٦٩	٤٣١,٣١٨	٤٦٩,٥٧٦
الإنتاج الزراعي المحلي الإجمالي (بالقيمة الثابتة) (١٩٦٦ = سنة أساس)	٤٤٥	٦٨٢	٦٧٦	٣٥٥	٣٧٣	٣٨٢	٣٨٦	٣٨٦	٣٧١	٤٠٠

المصادر: للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩١، انظر: **إيكوشيفر** (١٩٩٣)، ص ٥٢، وللسنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦، انظر: مصرف لبنان، **التقرير السنوي**، ١٩٩٧، ص ١٤٢. مصدر المعطيات الأساسية أخذ من: رياض سعادة، «التقرير السنوي الرابع والأربعون عن الإنتاج الزراعي اللبناني،» (١٩٩٧).

الجدول رقم (١ ـ ١٠)

تطور حصة الإنتاج النباتي والحيواني من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي اللبناني

(نسبة مئوية)

السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الإنتاج النباتي	٨٤	٧٨	٧٠	٦٦	٧٠	٦٦	٦٩	٧٠	٦٦	٦٥
الإنتاج الحيواني	١٦	٢٢	٣٠	٣٤	٣٠	٣٤	٣١	٣٠	٣٤	٣٥

المصدر: **إيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ٧٩.

الجدول رقم (١ ـ ١١)
حصة مجموعات الإنتاج النباتية من مجموع قيمة الإنتاج النباتي اللبناني
(نسبة مئوية)

	١٩٩٢	١٩٩٥
الزراعات الواسعة	١١,٣٨	٥٣,٦٦
زراعة الأشجار المثمرة	٤٨,٤٣	٣٤,٦١
الزراعات الصناعية	١٧,٩	٢٤,٠٥
زراعة الخضار ونباتات الزينة	٢١,٠٩	٢٦,٨٧
المنتجات الحرجية	١,٠٦	٠,٨١
الزراعات المحظورة	٠,١٤	٠,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

الجدول رقم (١ ـ ١٢)
حصة مجموعات الإنتاج الحيوانية من مجموع قيمة الإنتاج الحيواني اللبناني
(نسبة مئوية)

	١٩٩٢	١٩٩٥
تربية الطيور والدواجن	٤٥,٧٢	٤٤,٦٨
إنتاج الألبان	٢٦,٠٦	٣٩,٣٧
تربية المواشي وحيوانات القصابة	٢٢,٥٨	٧,٦٢
صيد السمك	٣,٨٤	٥,٥٩
تربية النحل	١,٨	٢,٧٣
تربية دود الحرير	—	٠,٠١
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٩، وإيكوشيفر (١٩٩٣)، ص ٥٢.

٥ ـ معوقات التنمية الزراعية في سوريا

على الرغم من المحاولات الجادة للتنمية الزراعية لسد الفجوة الغذائية المتزايدة بزيادة تعداد السكان[٤٨]، إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تواجه التنمية الحقيقية، وهي تنقسم إلى معوقات طبيعية وأخرى اقتصادية. تتشكل المعوقات

(٤٨) على الرغم من زيادة الأراضي المزروعة فعلاً في العقد الماضي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥) بمقدار ١٠٨ آلاف هكتار، فإن نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة انخفض من ٠,٥٧ هكتار عام ١٩٨٦ إلى ٠,٤٢ هكتار عام ١٩٩٥ بينما استقر نسبياً نصيب الفرد من الأراضي المزروعة على مستوى ٠,٣٥ هكتار.

الطبيعية من الظروف الطبيعية والمناخية ومن طبيعة التربة في سوريا، إذ لا يزال قسم كبير من القطاع الزراعي يرتبط بدرجة كبيرة بالظروف الطبيعية والمناخية التي تتسم بالتقلب وسوء التوزيع مكاناً وزماناً، مما جعل الإنتاج الزراعي يتسم بالموسمية وعدم الاستقرار. إضافة إلى ضعف الاستغلال للموارد الطبيعية فهي مستغلة بشكل جزئي غير كامل، ولا يزال أيضاً قسم كبير في الجزء المستغل ينتهج طرقاً متخلفة تقلل من فاعليته وتزيد من عوامل الهدر للموارد الطبيعية.

من جانب آخر تعاني التربة الزراعية استنزافاً لأغراض البناء وأخطاراً متعددة تتلخص في عدة نقاط أهمها:

أ ـ انجراف التربة نتيجة اتباع عمليات زراعية غير واعية وإزالة الغابات والرعي الجائر، وتآكل التربة الزراعية ونقلها بفعل عوامل المناخ (أمطار، وسيول، ورياح) وبالأخص على المنحدرات.

ب ـ تدهور وانخفاض الخصوبة نتيجة الاختلال في توازن العناصر المعدنية في التربة واستعمال الأسمدة والمبيدات بطريقة عشوائية تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة وتخريب التربة والمياه الجوفية. كما أن عملية حرق بقايا المحاصيل تؤدي إلى تدهور الخصوبة وإفقارها من المادة العضوية.

ج ـ التملح الناتج من عدم نجاح أنظمة الصرف في الأراضي الجبسية المستصلحة في حوض الفرات الأعلى والأسفل، وبالتالي خروج مساحات من الأراضي من الاستثمار جزئياً أو كلياً.

أما المعوقات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه التنمية الزراعية في سوريا فهي عديدة ومتنوعة.

وقد أشار التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[٤٩] إلى بعض منها:

ـ محدودية مصادر وكميات المياه وارتفاع تكاليف الحصول عليها.

ـ تعرض الوارد المائي لنهر الفرات، المقدر بنحو ١١ مليار متر مكعب سنوياً، للتناقص المستمر خلال السنوات الأخيرة نتيجة ازدياد استخدام دولة المنبع للماء.

ـ زيادة نسبة التحضر بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، إذ كانت في منتصف السبعينيات ٤٦ بالمئة وارتفعت عام ١٩٩٥ إلى ٥٣ بالمئة.

ـ انخفاض قيمة الاستثمارات في القطاع الزراعي عن باقي القطاعات

(٤٩) «التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦،» ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣.

الاقتصادية، إذ بلغت ٢٢,٧ بالمئة للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ مقارنة مع ٤٠,٣ بالمئة للصناعة و٢٥ بالمئة للخدمات للمدة نفسها.

ـ استمرار معوقات نقل وتوطين التكنولوجيا وأبرزها المعوقات الطبيعية (الناتجة من تملح الأراضي والتعرية والتعديات على البادية وزحف الصحراء وانخفاض الموارد المائية وتذبذب الهطولات المطرية)، والمعوقات التقنية (الناتجة من التخلف في استخدام المكننة ومستلزمات الإنتاج الأخرى وبالأخص في الري، وانخفاض أعداد الآلات الزراعية والاعتماد على الطرق التقليدية في الإنتاج).

ـ انخفاض الإنتاجية والعائد نتيجة تفتت الحيازات في الزراعة السورية وبعثرة وسائل الإنتاج ونشوء الإنتاج الصغير وغياب رأس المال المكثف.

ـ تعدد الجهات المشرفة على القطاع الزراعي والجهات المشرفة على البحوث العلمية مما أدى إلى تشتت الجهود وإضعافها. عملياً، على الرغم من بعض المحاولات للتوجه باتجاه تكثيف الإنتاج الزراعي، إلا أن رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي بأشكاله المادية المختلفة لا يزال محدوداً ومتفاوتاً من حيث القيمة والنوعية ومن حيث المردود الاقتصادي.

ـ ظهور مشاكل فائض الإنتاج منذ منتصف التسعينيات، ونظراً إلى صعوبة التصدير أو إيجاد أسواق تصريف للمنتجات وبالأخص تلك السريعة التلف كالخضار والفواكه والحليب.

ـ عدم استقرار السياسات الزراعية. فانخفاض أسعار محصول معين يؤدي للإعراض عن زراعته في الموسم التالي مما يشكل ظروفاً غير مؤاتية لتكامل التنمية الزراعية وتواصلها.

ـ أخيراً تتسم قوة العمل هذه بالبطالة الموسمية، وتدني مستوى الخبرة والمعرفة في التقنيات الزراعية الحديثة، إضافة إلى ضعف فعالية الكوادر العلمية والفنية المتخصصة.

هذه الخصائص مجتمعة تشكل عائقاً مهماً أمام التنمية الزراعية.

وفي إطار هذه المعوقات يشكل تراكم رأس المال عاملاً مهماً وضرورياً للتنمية الزراعية، نظراً إلى ما يتطلبه النشاط الزراعي من تجهيز مادي لمستلزمات الإنتاج المتعددة عملاً على تحسين نوعيتها وظروف نشاطها. وتتطلب عملية التنمية الزراعية أيضاً القيام بمجموعة إصلاحات زراعية جذرية، تتركز بشكل رئيسي على توعية المزارعين وحثهم على استخدام طرق زراعية يتم بموجبها الحد من تدهور البيئة وهدر الموارد والحد من الموسمية، لما لها من انعكاسات على استقرار الإنتاج ورفع

مستوى الدخل الزراعي، علماً أن الحكومة تبذل جهوداً في تنمية الموارد المائية وتعطي مسألة الري أولوية كبرى. ويتطلب ذلك جهداً في عملية التسويق والتخزين والتصنيع للمنتجات الزراعية تبعاً لنوعيتها.

٦ ـ معوقات التنمية الزراعية في لبنان

تبعاً للتقرير السنوي الثالث والأربعين (١٩٩٥) لمركز البحوث والدراسات[٥٠] الزراعية في لبنان، شهد مسار التنمية الزراعية ثلاث حقبات رئيسية: حقبة ما قبل الحرب (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) تميزت بنمو بطيء إنما ثابت في مرحلة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٦، ثم انخفض بشكل طفيف بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥. أما حقبة الحرب فقد تميزت بتجدد الاهتمام بالزراعة والعناية بها أكثر من أيام السلم بغية توفير الغذاء للسكان، وساهم أيضاً كل من الحواجز الجغرافية وانعدام الأمن في بقاء الأسعار في مستوى مشجع للمنتجين مما أدى بدوره إلى تحسن ملحوظ في إجمالي الناتج الزراعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انعدام الأمن وذوبان هيبة الدولة في العديد من المناطق ساعد على الانتشار السريع لزراعات محظورة تم إتلافها وانتهت مع عام ١٩٨٩ حين بدأت حقبة إعادة الإعمار والنهوض. وقد قدم التقرير السنوي الرابع والأربعون عن الإنتاج الزراعي اللبناني لعام ١٩٩٧ تقديرات لإجمالي الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة: تزايد الإنتاج من ٣١٧ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩٠ إلى ١٨٨٠ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩٦ بمعدل نمو سنوي ١,٢ بالمئة (احتسبت من الجدول رقم (١ ـ ٩)). عملياً، يواجه قطاع الزراعة جملة من المعوقات والمشاكل التي أعاقت ولا تزال تحول دون تأمين الأمن الغذائي. فلبنان حالياً يستورد أكثر من ٧٠ بالمئة من حاجاته للحبوب والزيوت واللحوم الحمراء، وأكثر من ٧٥ بالمئة من المواد الغذائية عموماً. أما أبرز هذه المعوقات فتتلخص بالنقاط التالية:

ـ **انخفاض مساحة الأرض الزراعية في لبنان**، علماً أن معظم الأراضي اللبنانية كلسية غير خصبة ما عدا أراضي البقاع وعكار، وتبذل جهود فردية في سبيل استصلاحها. كما أن غياب خطة لتنظيم الأراضي الصالحة للزراعة جعلها عرضة للتوسع العمراني الحضري من ناحية، وضاعف من إيجارها نظراً لندرتها النسبية وإمكانية استغلالها في مشاريع استثمارية أخرى من ناحية ثانية.

ـ **تشتت الحيازات الزراعية**، عملياً تشكو الأراضي الصالحة أصلاً للزراعة من التجزئة المفرطة في الحيازات الزراعية، يضاف إلى ذلك مشكلة التشتت داخل الملكية

---

(٥٠) **إيكوشيفر (١٩٩٦)**، ص ٧٩.

الواحدة نتيجة قانون الإرث مما شكل صعوبة في تنظيم الحيازة وإدخال التقنيات الزراعية الحديثة.

ـ **الانعكاسات السلبية للحرب الأهلية** على الأداء الزراعي، فقد تعرضت البنية التحتية الزراعية من طرقات زراعية وأقنية ري والعديد من المشاريع الزراعية إلى أضرار جسيمة نتيجة الحرب، وقد لازم ذلك ضعف في المجهود المبذول للصيانة. وبرزت أيضاً خلال الحرب الأهلية مشكلة التهجير القسري لأصحاب الأراضي مما سبب بور كثير من الأراضي وانخفاض عدد العمال الزراعيين الذي ولا شك انعكس سلباً على الأداء الزراعي وعلى مجمل عملية التنمية الزراعية.

ـ **أزمة التسويق على الصعيدين المحلي والخارجي**، إذ يشكل تسويق المنتجات الزراعية اللبنانية، من خلال بنياته وأنظمته الحالية العائق الأكبر في وجه تنمية الزراعة اللبنانية. فعلى الصعيد المحلي يشكل البيع بالأمانة النظام الوحيد المتبع والمقبول، وهذا الواقع يسبب عمليات غش فاحشة وكبيرة من قبل تجار سوق الخضار يتحملها المزارع دون أية وسيلة دفاعية. ويتلازم ذلك مع غياب لمعايير النوعية وأصول توضيب المنتجات الزراعية التي تسبب بدورها فوضى تامة تخدم مصلحة التاجر دون المزارع. أما على الصعيد الخارجي فيخضع المزارع لشركات تحدد الأسعار بشكل يجعل كل ربح في وضع السوق من نصيب الشركات وكل نتيجة سلبية تعود أو تقع على كاهل المزارع وحده، علماً أن المدفوعات المتوجبة على هذه الشركات تؤخر عمداً. هذا إضافة إلى التفليسات الاحتيالية التي تحرم العديد من المزارعين من قسم مهم من مداخيلهم بينما يختفي المصدرون غالباً من دون عقاب.

ـ **ضعف الإمكانات المالية** التي يملكها القطاع الزراعي، إضافة إلى غياب نظام التسليف الزراعي الملائم وتقلص الموازنة المخصصة للوزارة. وبالتالي فإن المزارعين مجبرون على الخضوع لقانون السوق التجاري ذي الفوائد التسليفية المرتفعة جداً بالنسبة إلى قدرات الإنتاج الزراعي.

ـ **غياب التسليف الزراعي**، فقد بلغت نسبة التسليفات المصرفية الزراعية ٢,٣ بالمئة من إجمالي التسليفات المصرفية عام ١٩٧٤، وقد بلغت حداً أقصى قدره ٢,٨ بالمئة في نهاية عام ١٩٨٢ لتنخفض إلى ١,٢٦ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٢ و١,٤ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٣. وتعود ضآلة هذه الحصة وتراجعها إلى معوقات الاستثمار في القطاع الزراعي وواقع مؤسسات الإنتاج الزراعي إضافة إلى جملة المعوقات المذكورة سابقاً. وفي المقابل أنشئ المصرف الوطني للإنماء الزراعي سنة ١٩٧٧ ولم يباشر العمل به بشكل جدي حتى الآن.

ـ **ضعف وغياب العديد من المؤسسات العلمية** الداعمة لعملية التنمية الزراعية، فقد دمّرت في الأيام الأولى للحرب أنشط مؤسسات البحوث الزراعية وأكثرها إنتاجاً (مصلحة الأبحاث الزراعية). وحالياً لا تزال في الطور الأول لإعادة التكوين. أيضاً، إن غياب الإرشاد الزراعي تماماً منذ الحرب الأهلية أدى إلى تدن مأساوي في المستوى التقني لدى المزارعين اللبنانيين. أخيراً، لا يزال التعليم التقني شبه غائب (حتى عام ١٩٩٦)، أما التعليم الزراعي العالي المتوفر في أربع كليات فلا تزال برامجه تقليدية وإمكاناته محدودة.

ـ **البطء في تطوير التصنيع الزراعي**.

إزاء هذه الجملة من المعوقات فإن قطاع الزراعة اللبناني لم يتمكن من تحقيق زيادة في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينيات (٧,٨ بالمئة) بل على العكس انخفضت نسبة مساهمته المحققة عن كل من العقدين الثمانينيات (١٠ بالمئة) والسبعينيات (٩ بالمئة). وفي مقابل ذلك، تزايدت الدعوات للنهوض بالقطاع الزراعي ومعالجة مجمل المشاكل التي تواجهه علماً أن بعضها أصبح مستعصياً (سواء على صعيد الإنتاج أو على صعيد التسويق) ويتطلب الإسراع في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لإعادة إحياء القطاع الزراعي وإنقاذه من عملية الإفلاس التي يواجهها حالياً وبالتدريج.

٧ ـ هيكلية الإنتاج الزراعي في سوريا

يتوزع الإنتاج الزراعي في سوريا على فرعين رئيسيين: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وفي إطار هذين الفرعين تندرج محاصيل ومنتجات مختلفة ومتنوعة تبعاً لتنوع الطبيعة في سوريا سواء من ناحية المناخ أو نوعية التربة.

أ ـ **الإنتاج النباتي**: شكّل الإنتاج النباتي بالمتوسط نسبة ٧٠ بالمئة من مجمل الإنتاج الزراعي بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٤، وانخفضت هذه النسبة إلى ٦٥ بالمئة في المدة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٢) من ثم عادت إلى ٧٠ بالمئة خلال السنوات الخمس (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨). من أهم المحاصيل التي تندرج ضمن الإنتاج النباتي: الحبوب والمحاصيل الصناعية والفواكه والخضروات والبقول الجافة. وقد شهد الإنتاج النباتي معدل نمو سنوياً خلال السنوات الخمس (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨) مقداره ٧,٢ بالمئة. بينما عانى معدلات نمو سلبية في النصف الأول من الثمانينيات نظراً إلى حالة الجفاف وقلة الأمطار التي عانتها سوريا في تلك المرحلة. وقد شكّلت الحبوب أعلى قيمة ونسبة بين المجموعات السلعية النباتية منذ عام ١٩٨٥، في حين شكّلت الخضروات أعلى نسبة في النصف الأول من الثمانينيات (٣٠ بالمئة في المتوسط)، وكان ذلك

بسبب الجفاف وقلة الأمطار في تلك السنوات وما نتج منهما من انخفاض في إنتاج المحاصيل البعلية، وبخاصة الحبوب.

بذلت الحكومة السورية منذ أوائل التسعينيات جهوداً من أجل التخلص والحد من تأثير الظروف الطبيعية المتمثلة بالجفاف واعتماد الزراعة على الأمطار، وبخاصة بالنسبة إلى محصول القمح. وكانت نتائج هذه الجهود مثمرة، إذ ارتفعت نسبة مساهمة الحبوب في الإنتاج الزراعي من ٢٨ بالمئة لعام ١٩٨٥ إلى ٣٥ بالمئة في أوائل التسعينيات، ووصلت إلى أعلى مستوى ٤٠ بالمئة في عام ١٩٩٥، إلا أنها عادت وانخفضت إلى ٢٦ بالمئة و٢٥ بالمئة لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي. عملياً جاء النمو الذي شهده الإنتاج النباتي منذ أوائل التسعينيات لصالح الإنتاج من محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية، إذ شهد كل منهما متوسط معدلات نمو قدرها ٤,٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، علماً أن قيمة مساهمة المحاصيل الصناعية من الإنتاج النباتي بقيت تتراوح بين ١٥ و١٩ بالمئة على خلاف مساهمة الحبوب. ويعد القمح أهم محاصيل الحبوب يليه الشعير ثم الذرة الصفراء. كما يعد القطن أهم المحاصيل الصناعية يليه الشمندر السكري، والفول السوداني، والتبغ، والسمسم ودوار الشمس... وقد حققت سوريا لأول مرة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح عام ١٩٩٣ حين بلغ الإنتاج ٣,٦ مليون طن، وازداد بعد ذلك إلى ٣,٧ مليون طن لعام ١٩٩٤، وبلغ ٤,٢ مليون طن عام ١٩٩٥ مشكلاً بذلك أكثر من ثلثي إنتاج الحبوب لذلك العام وأعلى مستوى إنتاج لعقد التسعينيات، إذ انخفض بعد ذلك ليصل إلى ٣٠ مليون طن عام ١٩٩٧. وتراوح الإنتاج السنوي من هذا المحصول خلال مرحلة الثمانينيات بين نحو ١,١ مليون طن عام ١٩٨٤ كحد أدنى ونحو ٢,٢ مليون طن عام ١٩٨٠ كحد أعلى. هذا وقد رافق هذه الزيادة المطردة في إنتاج القمح تضاعف في مستوى المردود، إذ ارتفع الأخير من ١,٥ طن للهكتار الواحد في أوائل التسعينيات إلى نحو ٣,٠ أطنان للهكتار في أواسطه، وتعد هذه النسبة من النسب الجيدة قياساً إلى مثيلاتها المتحققة في البلدان الصناعية. في المقابل تتطلب زيادة الإنتاج تأمين وتوفير صوامع للمستودعات اللازمة لتخزين الفائض أو الاحتياطي الاستراتيجي[٥١]، علماً أن قسماً منه يتم تخزينه في العراء ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى هدر وإتلاف جزء من المخزون بسبب الظروف المناخية غير الملائمة

(٥١) قامت الدولة ببناء ١٣ صومعة حبوب جديدة عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥، طاقة كل منها ١٠ آلاف طن موزعة على مناطق الإنتاج، و١٥ مستودعاً أفقياً مسبق الصنع طاقة كل منها ١٥ ألف طن أيضاً لتخزين الحبوب ومستلزمات تسويقها. وهناك خطة حكومية تهدف إلى بناء صوامع ومستودعات جديدة لرفع الطاقة التخزينية من ١,٦٥ مليون طن إلى ٢ مليون طن يجري العمل على تنفيذها.

واستهلاك العصافير والطيور البرية وغير ذلك.

ويأتي الشعير في المرتبة الثانية بعد القمح في إطار إنتاج محاصيل الحبوب. أما أهميته كمادة علفية أساسية للثروة الحيوانية فتأتي في الدرجة الأولى. ومع التحسن المتزايد على صعيد المردود، ازداد إنتاج الشعير من ٠,٨ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ١,٧ مليون طن ١٩٩٥، ومن ثم انخفض تدريجياً إلى ١,٦ مليون طن عام ١٩٩٦ ومليون طن عام ١٩٩٧. إلا أنه تم التمكن من تأمين حاجة السوق المحلية، علماً أن إنتاج الشعير خلال معظم سنوات عقد الثمانينيات قد عانى نسب نمو سلبية.

أما الذرة الصفراء، فعلى الرغم من ازدياد الإنتاج من ١٨٠ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٩٩ ألف طن عام ١٩٩٥ و٣٠٣ آلاف طن عام ١٩٩٧ فإنه لا يغطي سوى نحو ثلثي الكميات المستهلكة محلياً، ويتم تعويض النقص عن طريق الاستيراد.

وعلى صعيد المحاصيل الصناعية يشكل القطن أهم هذه المحاصيل ويليه الشمندر السكري. ويمثل القطن المرتبة الثانية بعد البترول على صعيد الصادرات السورية، علماً أنه لا توجد عقبات تواجه عملية تصديره. ويتميز القطن السوري بأنه أجود أصناف القطن في العالم،وبذلك يشكل أحد أهم الأسس التي تقوم عليها صناعة الغزل والنسيج السورية. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن سوريا حققت رقماً قياسياً في زراعة القطن عام ١٩٩٧، إذ وصل الإنتاج إلى أكثر من ١٠٤٧ ألف طن من القطن الخام وتجاوز عتبة المليون طن في عام ١٩٩٧ وهو أعلى كمية تنتج في سوريا حتى الآن مقارنةً بـ ١٠١٨ ألف طن لعام ١٩٩٨. وتستهلك الصناعات النسيجية المحلية نحو ٥٠ ألف طن من محصول القطن، وبالتالي يصدر القسم الأكبر من الإنتاج كمواد أو كقطن خام. وتعد السوق الأوروبية السوق التقليدية والرئيسية للصادرات السورية من الغزول والقطن. وقد تمكنت سوريا من تحويل كميات من القطن الخام إلى غزول وأنسجة قبل تصديرها.

ويأتي الشمندر السكري في المرتبة الثانية بعد القطن في المحاصيل الصناعية. وتأتي هذه الأهمية كونه يشكل مادة خاماً أساسية لصناعة السكر المحلية، إذ تشكل نحو ٥١ بالمئة من المادة الخام اللازمة لمصانع السكر المحلية، ويتم استيراد المواد الخام الإضافية واللازمة للمصانع على شكل سكر خام. على صعيد الفاكهة والأشجار المثمرة، تزايد الاهتمام بزراعة الفاكهة منذ أواسط الثمانينيات نتيجة تحسن الأسعار وتوفر إمكانات التصدير. وقد حظيت كل من زراعة الحمضيات والزيتون بالدرجة الأولى من هذا الاهتمام والتوسع. وقد تركزت زراعة الحمضيات في أراضي السهل الساحلي نظراً إلى ما يتمتع به من شروط مناخية مناسبة لهذه الزراعة، وبذلك

ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات من ١٢,٤ ألف هكتار عام ١٩٨٥ إلى ٢١,٣ ألف هكتار عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٥,٢ ألف هكتار عام ١٩٩٥ و٢٧ ألف هكتار عام ١٩٩٨، وتشكل الأراضي المزروعة برتقالاً ما يقارب ٥٠ بالمئة منها. ونتيجة التوسع المذكور حقق إنتاج الحمضيات قفزة نوعية منذ عام ١٩٨٥ إذ بلغ معدل الإنتاج خلال السنوات العشر (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) ٢١ بالمئة بالمتوسط، علماً أن إنتاج الحمضيات عام ١٩٨٥ قُدر بـ ٨٣,٥ ألف طن. وارتفع إلى ٥٦٥,٨ ألف طن عام ١٩٩٥ و٧٣٠ ألف طن عام ١٩٩٨ محققاً بذلك الاكتفاء الذاتي من مادة البرتقال وتغطية الحاجات المحلية إلى حد كبير من أنواع الحمضيات الأخرى.

وشهدت زراعة الزيتون أيضاً منذ أواسط الثمانينيات توسعاً قلّ مثيله. يشمل هذا التوسع معظم المناطق السورية باستثناء منطقة السهل الساحلي التي تتوسع فيها زراعة الحمضيات على حساب زراعة الزيتون. ومع بدء الغراس الجديدة بالإنتاج من المتوقع أن تصبح سوريا من أهم الدول المنتجة لمحصول الزيتون. وفي إطار تطور المساحات المزروعة فقد ازدادت هذه المساحات من ٢٩٥,٧ ألف هكتار لعام ١٩٨٥ إلى ٤٢١,٦ ألف هكتار لعام ١٩٩٥ لتصل إلى ٤٥٩,٧ ألف هكتار لعام ١٩٩٨، محققة بذلك نسبة نمو قدرها ٨,٦ بالمئة في المتوسط، إذ ازداد محصول الزيتون من ١٨٥ ألف طن لعام ١٩٨٥ إلى ٤٢٣,٤ ألف طن لعام ١٩٩٥، وإلى ٧٨٥ ألف طن لعام ١٩٩٨. وقد حقق إنتاج معظم أصناف الفاكهة الأخرى كالتفاح والعنب والدراق والخوخ مستويات تزيد على الطلب المحلي، ويتم تصدير القسم الأكبر من الفوائض إلى الأسواق العربية، كما يتم تصنيع جزء من الفوائض محلياً.

على صعيد الخضار فإن إنتاج معظمها أصبح يزيد على حاجة السوق المحلية، وتتأرجح كميات الإنتاج بين زيادة ونقصان من موسم إلى آخر وفقاً للطلب عليها. فمثلاً بلغ إنتاج البندورة لعام ١٩٩٠ (٤٣٠) ألف طن وارتفع إلى ٤٨١ ألف طن عام ١٩٩٢، ومن ثم انخفض إلى ٤٢٧ ألف طن عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٥٦٠,٨ ألف طن عام ١٩٩٨. أما إنتاج البطاطا فيشهد تذبذباً سنوياً منذ التسعينيات، إذ ازداد من ٣٩٨ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى ٤١٣ ألف طن عام ١٩٩٢، ومن ثم انخفض إلى ٣٦٢ ألف طن عام ١٩٩٤ ليرتفع مرة أخرى إلى ٤٧١ ألف طن عام ١٩٩٥، وينخفض انخفاضاً شديداً عام ١٩٩٧ إلى ٢٦٥,٥ ألف طن. ويعود بعد ذلك إلى ٤٩٢,٣ ألف طن عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من تزايد صادرات سوريا من الخضار إلا أن قسماً من الفائض لا يزال يتعرض للتلف في أوج مواسم الإنتاج، علماً أن الصناعات الغذائية لا تزال غير قادرة على تصنيع الفائض، كما أن طاقة مستودعات التبريد لا تزال محدودة. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تنسيق سياسات التصنيع الزراعي بين سوريا ولبنان والاستفادة من فوائض الطاقات التصنيعية في

أحد البلدين لصالح الآخر أو إقامة مشروعات صناعية زراعية مشتركة عند الاقتضاء(٥٢).

وأخيراً على صعيد الثروة الحرجية، تعد سوريا من الدول الفقيرة بها، علماً أن مساحات الغابات والحراج لا تشكل سوى ٣,٢ بالمئة من مساحة سوريا وتنتشر معظمها في سلسلة الجبال الساحلية.

وضمن عمليات استصلاح الأراضي بغرض التشجير الحرجي، يتم سنوياً تحريج مساحة من ٢٠ إلى ٢٥ ألف هكتار، ٥٠ بالمئة منها في المواقع الجديدة والباقي كتعويض عن التالف والمحترق في المواقع القديمة. وقد بدئ أيضاً في السنوات الأخيرة بالتركيز على الأنواع الحرجية ذات الفائدة الاقتصادية، والتي يمكن أن تسهم في المحافظة على البيئة وتثبيت التربة والاستفادة منها كمصدات هوائية للأشجار المثمرة. وعلى الرغم من هذه الجهود لا تزال سوريا تعاني ضعفاً في إنتاج الأخشاب، وبالتالي يتم سد حاجات السوق المحلية المتزايدة عن طريق الاستيراد.

أخيراً في إطار استغلال الموارد المائية المتاحة التي تساعد على استقرار الإنتاج الزراعي، ازداد عدد السدود في سوريا فبلغ ١٣٧ سداً بطاقة تخزينية ١٥,٨٥٠م م^{3}، كما يجري العمل على تنفيذ العديد من السدود، أهمها سد الخابور بطاقة تخزينية ٦٠٥م م^{3} لري ٤٠ ألف هكتار، وسد ٧ نيسان بتخزين ١٩٠٠م م^{3} لري ٣٠ ألف هكتار وتوليد طاقة كهربائية تقدر بـ ٣٠ ميغاواط، وسد تشرين الكهربائي بتخزين ١٩٠٠ م م^{3} وتوليد طاقة كهربائية تقدر بـ ٦٣٠ ميغاواط. وأخيراً سد باسل الأسد بتخزين ١٠٢م م^{3} لري ١٠,١ ألف هكتار.

ب ـ **الإنتاج الحيواني**: تنضوي تحت الإنتاج الحيواني مجموعة من السلع منها اللحوم، والحليب ومشتقاته، والبيض، والعسل، والصوف والشعر وشرانق الحرير، والجلود وغير ذلك. وبالتالي تشكل مجموعة هذه المنتجات أهمية غذائية لما تحتويه من عناصر غذائية غنية ومهمة لحياة الإنسان وبقائه إضافة إلى أهميتها الصناعية.

وقد طرأ تطور سلعي ونمو ملحوظ في الإنتاج الحيواني في السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٨)، إذ تراوحت مساهمته في مجمل الإنتاج الزراعي من ٣٠ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة، وقدر معدل النمو المتوسط ٦,٧ بالمئة سنوياً لتلك المرحلة مقارنة مع نسبة مساهمة قاربت ٣٠ بالمئة في مجمل الإنتاج الزراعي للسنوات ما بين عامي ١٩٧٥

---

(٥٢) حبيب مطانيوس، «تنسيق السياسات الزراعية والتكامل الاقتصادي السوري اللبناني،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية: الواقع والآفاق، ١٨/١١/١٩٩٦، جامعة دمشق** (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧)، ص ١٠٣.

و١٩٨٤، ومعدل نمو في المتوسط قدره ٤,٤ بالمئة لتلك المرحلة. عملياً، إن الإنتاج النباتي قد شهد نمواً قدره ٤,٥ بالمئة في المتوسط وزيادة في الإنتاج في السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، إلا أن التوسع وتكثيف الإنتاج الحيواني كان أسرع وأعلى، ويعود سبب هذه الزيادة في إنتاج أهم المنتجات الحيوانية إلى زيادة أعداد الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية، وبالأخص الأبقار نظراً إلى زيادة عدد الأبقار المستوردة العالية الإنتاجية مقارنة بالأبقار المحلية والشامية.

وبلغ إنتاج الحليب عام ١٩٧٠ نحو ٤٥٠ ألف طن، وازداد حتى أصبح في عام ١٩٩٠ نحو ١٣٣١ ألف طن، وبلغ ١٤١٤ ألف طن عام ١٩٩٥ ليصل إلى ١٧٨١ ألف طن عام ١٩٩٨، وعلى الرغم من ذلك لا يزال الإنتاج المحلي لا يكفي الطلب المحلي، فقد استوردت سوريا الحليب المجفف ومشتقاته من أجبان وزبدة ودهون بما يقارب ١٢,٣ ألف طن، علماً أنه تم تصدير ٢,٨ ألف طن لعام ١٩٩٥. هذا، ويشكل إنتاج الحليب ٤٧ بالمئة في المتوسط من مجمل الإنتاج الحيواني ويليه إنتاج اللحوم الذي يشكل ٣٩ بالمئة في المتوسط من مجمل ذلك الإنتاج. ويتشكل إنتاج اللحوم من اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء. ففي عام ١٩٩٨ كان إنتاج سوريا من اللحوم البيضاء: لحم الدجاج (الفروج والدجاج المنسق) ٩٧,٣ ألف طن، ومجمل إنتاج الأسماك البحرية من القطاع العام والخاص والتعاوني ٢,٤ ألف طن والمزارع النهرية ٧,٨ ألف طن. أما عن إنتاج اللحوم الحمراء، ففي عام ١٩٩٨ كان تعداد الحيوانات المذبوحة التي جرت معاينتها في مراكز المسالخ ٢٣٨٠ ألف رأس غنم و٣١٤ ألف رأس ماعز وجدي و١٠٤ آلاف رأس بقر وعجل و٥٥٧ رأس إبل.

تتراوح مساهمة إنتاج البيض بشقيه مائدة وتفريخ بين ٧ بالمئة و٩ بالمئة من مجمل الإنتاج الحيواني، وقد شهد إنتاج البيض معدل نمو قدره ٣,٨ بالمئة سنوياً في المتوسط خلال السنوات العشر (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥). أما في السنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ فقد تذبذب إنتاج البيض، إذ قاربت قيمة الإنتاج عام ١٩٩٦ (٥٢٧٢ مليون ليرة سورية) بقيمته عام ١٩٩٨ (٥٢٧٠ مليون ليرة سورية) مقابل ٥٢٧٦ مليون ليرة سورية) عام ١٩٩٧. كما انخفضت نسبة مساهمة إنتاج البيض في مجمل الإنتاج الحيواني إلى ٦,٥ بالمئة في السنوات الثلاث (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). عملياً، هناك ازدياد في تعداد مداجن البيض وأمات البيض وتكثيف إنتاجية الوحدات مترافق مع خروج عدد كبير من المداجن التي لا تتمتع بميزات تنافسية أو كفاءة إنتاجية، فإن عدد المداجن المرخصة وغير المرخصة بلغ عام ١٩٨٥ (١١٣٩) مدجنة، وانخفضت إلى أدنى مستوى عام ١٩٩١، إذ بقي فقط ٧٨٩ مدجنة، ومن ثم دخلت مداجن جديدة في الإنتاج ليصل عددها مقارباً لما كانت عليه عام ١٩٨٥ (١١٣٤) في عام

١٩٩٥ مدجنة ومن ثم ارتفع إلى ١٥٧٣ في عام ١٩٩٨، ولكن ضمن مواصفات حديثة وإنتاجية أفضل.

ويتلقى الإنتاج الحيواني عملياً خدمات خاصة مقدمة من الدولة للمساعدة في الإنتاج نظراً إلى أهميته الغذائية وما يشكله من ثروة متجددة، وبذلك أقيمت سبع محطات بحثية متخصصة لتحسين الأبقار الشامية والماعز الشامي وأغنام العواس والإبل. وقد أنشئت أيضاً مراكز الحجر الصحي البيطري ومراكز الرعاية البيطرية، والوحدات البيطرية المتنقلة لإجراء المعالجات والتلقيحات الدورية للثروة الحيوانية.

وأخيراً يجري تأمين المياه لمربي الثروة الحيوانية وقطعانهم عن طريق حفر واستثمار ١٣٦ بئراً في البادية وتثبيت ثلاثة كثبان رملية وإقامة السدود الميكانيكية.

٨ ـ هيكلية الإنتاج الزراعي في لبنان

توزع الإنتاج الزراعي في لبنان على الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني بنسبة تراوحت في المتوسط على ٦٨ بالمئة للإنتاج النباتي و٣٢ بالمئة للإنتاج الحيواني في النصف الأول من عقد التسعينيات (الجدول رقم (١ ـ ١٠)). هذا وقد تزايدت نسبة الإنتاج الحيواني في المدة المذكورة، علماً أن نسبة مساهمته في النصف الثاني من عقد الثمانينيات تراوحت بين ١٦ بالمئة لعام ١٩٨٧ و٣٠ بالمئة لعام ١٩٨٩. في الواقع غابت الإحصاءات الرسمية للإنتاج الزراعي طوال مدة الحرب الأهلية، وحالياً تقدم إدارة الإحصاء المركزي نشرة إحصائية عن الصادرات والواردات الزراعية. بدوره، قام المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية بدراسة اقتصادية كلية خلال عام ١٩٩٥، غطت ٣٣١ موسماً عائداً إلى ١٦٥ نوعاً من الزراعات والإنتاج الحيواني لعام ١٩٩٥. وإن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تركز على أن الناتج المحلي الزراعي في عام ١٩٩٥ قد عاد إلى المستوى الذي كان قد بلغه في عام ١٩٦٢ نظراً إلى الانخفاض في الإنتاج الزراعي الذي شهده هذا القطاع في عقد الثمانينيات. أما مساحة الأراضي المروية فتشكل ٣٩,٥ بالمئة من المساحات المخصصة للزراعة، علماً بأن هذه الأخيرة تشكل بدورها ٢٩ بالمئة من المساحة الإجمالية (إحصاءات وزارة الزراعة لسنة ١٩٩٧).

ويتشكل **الإنتاج النباتي** من مجموعة متنوعة من المنتجات تبعاً لتنوع المناخ من جهة، واختلاف نوعية التربة باختلاف المناطق الزراعية من جهة أخرى. وتغطي زراعة الحبوب، والبطاطا، والبصل، والثوم، والفول السوداني مساحات واسعة من سهل البقاع وسهول عكار والجنوب. وقد شكلت ما يقارب من ٥٣,٧ بالمئة من مجمل الإنتاج النباتي لعام ١٩٩٥ مقارنة مع ١١,٤ بالمئة عام ١٩٩٢.

وتتفاوت المساحات المزروعة حبوباً أو بطاطا بين سنة وأخرى تبعاً لما تشهده الأحوال المناخية وعملية التسويق وكلفة الإنتاج. وقد شهد إنتاج البطاطا عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ أزمة تسويق دفعت العديد من المزارعين إلى زيادة مساحات الزروع (قمح، شعير، ذرة) على حساب البطاطا، إذ ازدادت المساحات المزروعة زروعاً إلى ١٨,٨٥٠ هكتاراً عام ١٩٩٢ مقارنة بـ ١٣,١٣٣ هكتاراً لعام ١٩٩١.

أما إنتاج البصل فيكشف عن عدم انتظام فظيع في المساحات المخصصة لزراعته، ويعود ذلك إلى صعوبة تصريفه الناتجة من المنافسة لكل من البصل السوري والمصري.

ومثلت منتجات **الأشجار المثمرة** جزءاً مهماً من الصادرات الزراعية في لبنان تجاوزت نسبتها ٧٥ بالمئة من إجمالي الصادرات الزراعية لعام ١٩٩٦، علماً أنها قاربت ٥٠ بالمئة في المتوسط لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. ومن أهم هذه المنتجات الحمضيات والتفاح، والإجاص، والكرمة، والموز. وتواجه عملية إنتاج الحمضيات في النصف الأول من التسعينيات مشكلة ارتفاع كلفة الإنتاج وقلة جودة الثمار نتيجة التغيرات المناخية التي حصلت عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، هذا إضافة إلى عدم تنظيم أسواق الحمضيات اللبنانية. أما التفاح فقد احتل في الستينيات مركزاً متقدماً في زراعة الأشجار المثمرة إلا أن شجرة التفاح شهدت انحساراً كبيراً خلال سنوات الحرب لتعود وتسجل بعض التحسن في البقاع وجبل لبنان بسبب إنشاء بساتين جديدة. وشهدت أيضاً زراعة الموز ازدياداً واضحاً في جنوبي لبنان منذ عام ١٩٩٣ على الرغم من المخاوف التي تترافق مع زراعته نظراً لتحسس زراعة الموز للتقلبات المناخية ولما تعانيه عملية التسويق من معوقات ومنافسة من استيراد موز أمريكا الوسطى.

وتشمل **الزراعات الصناعية** في لبنان الزيتون والتبغ والشمندر السكري. وحالياً تشهد زراعة الزيتون منافسة شديدة إثر وصول كميات كبيرة من الإنتاج السوري والتونسي وإنتاج الجماهيرية الليبية. وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على مزارعي الزيتون وبالتالي قاموا بتخزين زيتهم بدلاً من تسويقه بأسعار منخفضة. وفي المقابل اعتمدت الدولة سياسة متكاملة لتشجيع زراعة التبغ من خلال مؤسسة الريجي. وتقوم إدارة الريجي بمنح رخص للمزارعين لزراعة التبغ وتؤمن البذور المنتجة وتشتري الإنتاج بأسعار منخفضة. وعملاً على إدخال زراعته إلى مناطق مختلفة فقد سمحت بزراعته بدون رخصة شرط إعلامها مسبقاً بالمساحات المنوي زرعها. وقد اعتمدت الدولة أيضاً سياسة دعم لزراعة الشمندر السكري كلفت الخزينة اللبنانية ١٢,٦ مليار ليرة لبنانية (٧,٥ مليون دولار) عام ١٩٩٣ بهدف إنقاذ زراعة البقاع من الركود. فتعززت زراعة الشمندر السكري منذ عام ١٩٩٣ وتوسعت المساحات المزروعة وعاود معمل الشمندر السكري نشاطه في مجدل عنجر بعد توقفه

بشكل مؤقت لمدة ٧ سنوات (١٩٨٥ـ ١٩٩١).

وتحاول الدولة من خلال اعتمادها «روزنامة زراعية» سنوية أن تحمي زراعة البقول والخضار، فتحدد المراحل التي يجاز فيها استيراد البقول والخضار وأنواع متعددة من المنتجات الزراعية، إلا أن هذه البادرة ظلت ضئيلة الجدوى، نظراً إلى عدم توافقها دائماً مع حاجات السوق أو لأنها اخترقت عدة مرات. أما بالنسبة إلى الزراعات المحظورة فقد شكلت طوال خمس سنوات تقريباً حصة بارزة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، إلا أنه بقرار سياسي تم استئصالها ابتداءً من عام ١٩٨٩ ولم يبق منها إلا مساحات شبه رمزية. وفي المقابل، تعمل وزارة الزراعة على رفع نسبة مساحة الأراضي الحرجية إلى ٢٢ بالمئة من مساحة لبنان، وذلك وفق خطة خمسية تمول من الموازنة العامة ومن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويعاني **الإنتاج الحيواني** أزمات مستمرة كما الإنتاج النباتي، وفي محاولات لمعالجة مختلف المعوقات التي تواجه الإنتاج الحيواني فقد ازدادت نسبة مساهمة الإنتاج الحيواني في مجمل الإنتاج النباتي من الخمس في أوائل التسعينيات إلى الثلث في منتصف التسعينيات(٥٣)، علماً أن الإحصاءات الدقيقة للمنتجات الحيوانية غائبة. ويشمل الإنتاج الحيواني في لبنان: تربية الدواجن، وإنتاج الحليب، وتربية المواشي المعدة للذبح، وصيد السمك وتربية النحل. وتعاني تربية الدواجن سوء الحالة الصحية، وينعكس ذلك بمعدل وفيات مرتفع نسبياً (١٢بالمئة). هذا ويتم استيراد أكثر من ٣٥ مليون فروج مجمد سنوياً بغية سد النقص في الطلب المحلي. أما الدجاج البياض فيعاني المنافسة السورية وخصوصاً لدى تسويق البيض في أسواق الخليج. وقد تم ذبح ١,٢ مليون دجاجة بياضة عام ١٩٩٣ نظراً لفائض إنتاج البيض من الاستهلاك المحلي وصعوبة التصدير. وفي مقابل ذلك فإن قطيع أبقار الحليب في لبنان لا يزال محدوداً ويقدّر بـ ٦٢,٨٠٠ بقرة حلوب عام ١٩٩٣، ولم يتزايد هذا القطيع بشكل يذكر نتيجة الانخفاض الشديد لأسعار الحليب وارتفاع أسعار البقر المستورد نتيجة التدابير الجديدة التي أقرها الاتحاد الأوروبي. وتشهد أيضاً تربية الغنم والماعز تراجعاً في أعقاب زوال التقاليد المختصة برعاية هذه الماشية وضيق مساحات الرعي، وبخاصة خلال سنوات الجفاف. كذلك لم يحرز صيد السمك أي تقدم يذكر على الرغم من التحسن الواضح للبنية التحتية المرفقة. إلا أن هذا النشاط لا يزال يحتاج إلى أسطول متكامل وتدريب العاملين فيه وخصوصاً الصيادين والمنقذين. وأخيراً تعاني تربية النحل في لبنان أزمة تصريف الإنتاج وخصوصاً لوجود كميات من العسل المستورد الذي يشكل منافسة مستمرة للمنتج المحلي.

---

(٥٣) يشوعي، **اقتصاد لبنان**، ص ١٠٦.

وفي دراسة لإيلي يشوعي لواقع الثروة الحيوانية في لبنان قدّرت مساهمة الثروة الحيوانية اللبنانية بـ ١٥ بالمئة من حاجات لبنان من المنتجات الغذائية من أصل حيواني. بالتالي فإن تنمية الثروة الحيوانية تبقى ضرورة حيوية لتأمين الغذاء ضمن سياسة الأمن الغذائي. ويستدعي ذلك تحسين الصفات الوراثية الإنتاجية للمواشي وخلق سلالات أكثر إنتاجية عملاً على تخفيض الكلفة وزيادة المردود، إضافة إلى إنشاء مختبرات إقليمية وتأمين العلف الأخضر والجاف وتأهيل مراكز جمع الحليب الطازج وفحصه قبل تسليمه إلى معامل الألبان والأجبان. باختصار، يتطلب الإنتاج الحيواني في لبنان جهوداً خاصة من قبل الدولة لدعم الاستثمار في هذا النشاط من ناحية، ودعم عملية تسويق منتجاته المختلفة من ناحية أخرى.

أخيراً، ولدى مراجعة لائحة المنتجات الزراعية والواردات للمنتجات الزراعية في لبنان للسنوات (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) نلاحظ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي في لبنان غير متوفر، فمن الحبوب لا يتجاوز ١٣ بالمئة، ومن البطاطا ٨٥ بالمئة، ومن البقوليات ٧٠ بالمئة، ومن الخضروات ما يقارب ٩٤ بالمئة، في حين يملك لبنان اكتفاءً ذاتياً من الفواكه وقدرات على تصدير الفائض من إنتاجه.

أما الاكتفاء الذاتي اللبناني من السكر فلا يتعدى ٣ بالمئة، ومن الزيوت، وبخاصة زيت الزيتون، ٣٠ بالمئة، ومن اللحوم ٥٥ بالمئة، ومن الدواجن ٩٠ بالمئة، أما بالنسبة إلى البيض فلبنان مكتف ذاتياً، والأمر ينطبق على الأسماك الطازجة. أما قطاع الألبان فإن الاكتفاء الذاتي منها في حدود ٣٥ بالمئة.

وبحسب التقرير السنوي لعام ١٩٩٦، وتبعاً لنسبة الاستيراد إلى التصدير وفق إحصاءات المديرية العامة للجمارك، يبدو أن لبنان ما زال بعيداً عن تحقيق أمنه الغذائي، فهو يستورد ٨٠ بالمئة من حاجاته الغذائية ومنها خصوصاً مواد أساسية، كمنتجات الأغذية الحيوانية على اختلاف أنواعها، والقمح على مدار السنة، والخضار والفاكهة في بعض الفصول.

وفي المقابل، تعتمد وزارة الزراعة سياسة تتكامل مع خطة الأمن الغذائي العالمي، إذ تأخذ بالمعطيات الجديدة التي فرضها قيام منظمة التجارة العالمية التي تحتم تمتع الإنتاج الزراعي بمزايا الجودة المضافة لتعزيز القدرة التنافسية بدون حماية أو دعم. وترتكز هذه السياسة على زيادة الإنتاجية في حدود المساحة، وتكثيف الإنتاج وزيادة المساحة المروية، واستصلاح الأراضي وتعزيز الأبحاث والإرشاد، وإدخال التقنيات الحديثة، وتشجيع التصنيع الزراعي والحيواني، وتسويق الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي برفع مستوى الإنفاق العام في هذا القطاع وخصوصاً في مجال البنية التحتية.

الجدول رقم (١ ـ ١٣)
تبادل المنتجات الزراعية اللبنانية في إطار التجارة الخارجية، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة لبنانية)

	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨	
	القيمة	النسبة (بالمئة)	القيمة	النسبة (بالمئة)	القيمة	النسبة (بالمئة)
إجمالي التصدير الزراعي	٢٥١,٣٥٠	١٠٠	١٩٨,٨٨٢	١٠٠	٢١٤,٧٧٨	١٠٠
ـ منتجات المملكة الحيوانية	٨,٧٤٠	٣,٤٨	٩,٢٤٠	٤,٦٥	٨,١٩٧	٣,٨٢
ـ منتجات المملكة النباتية	١١٨,٧٠٢	٤٧,٢٣	٧٨,٤٠٧	٣٩,٤٢	٩٠,٠٢٥	٤١,٩٢
ـ شحوم ودهون وزيوت	٢٧,٥١٤	١٠,٩٥	١٢,٥٤٩	٦,٣١	٩,٢٨٥	٤,٣٢
ـ منتجات صناعة الأغذية	٩٦,٣٩٤	٣٨,٣٥	٩٨,٦٨٦	٤٩,٦٢	١٠٧,٢٧١	٤٩,٩٤
إجمالي الاستيراد الزراعي	٢,٣٦٠,٣٠٥	١٠٠	٢,٢٩٦,٠٤٢	١٠٠	٢,١٦٦,٧٣٦	١٠٠
ـ منتجات المملكة الحيوانية	٦٠٤,٦١٣	٢٥,٦٢	٦٠٣,٢٦٦	٢٦,٢٧	٥٥٦,٩١٩	٢٥,٧
ـ منتجات المملكة النباتية	٧٦٢,٠٨٠	٣٢,٢٩	٧٢٨,١٥٨	٣١,٧١	٦٢٠,١٦٧	٢٨,٦٢
ـ شحوم ودهون وزيوت	٩٢,٩٧٧	٣,٩٤	٩٣,٨٢٣	٤,٠٩	٩٢,٠٢٤	٤,٢٥
ـ منتجات صناعة الأغذية	٩٠٠,٦٣٥	٣٨,١٦	٨٧٠,٧٩٥	٣٧,٩٣	٨٩٧,٦٢٦	٤١,٤٣
نسبة التصدير إلى الاستيراد		١٠,٦٥		٨,٦٦		٩,٩١
ـ منتجات المملكة الحيوانية		١,٤٥		١,٥٣		١,٤٧
ـ منتجات المملكة النباتية		١٥,٥٨		١٠,٧٧		١٤,٥٢
ـ شحوم ودهون وزيوت		٢٩,٥٩		١٣,٣٨		١٠,٠٩
ـ منتجات صناعة الأغذية		١٠,٧٠		١١,٣٣		١١,٩٥

المصدر: مصرف لبنان: **التقرير السنوي، ١٩٩٧**، ص ١٣٩، و**التقرير السنوي، ١٩٩٨**، ص ٦٩.
مصدر المعطيات الأساسية من المديرية العامة للجمارك اللبنانية.

الجدول رقم (١ ـ ١٤)
المساهمة القطاعية اللبنانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

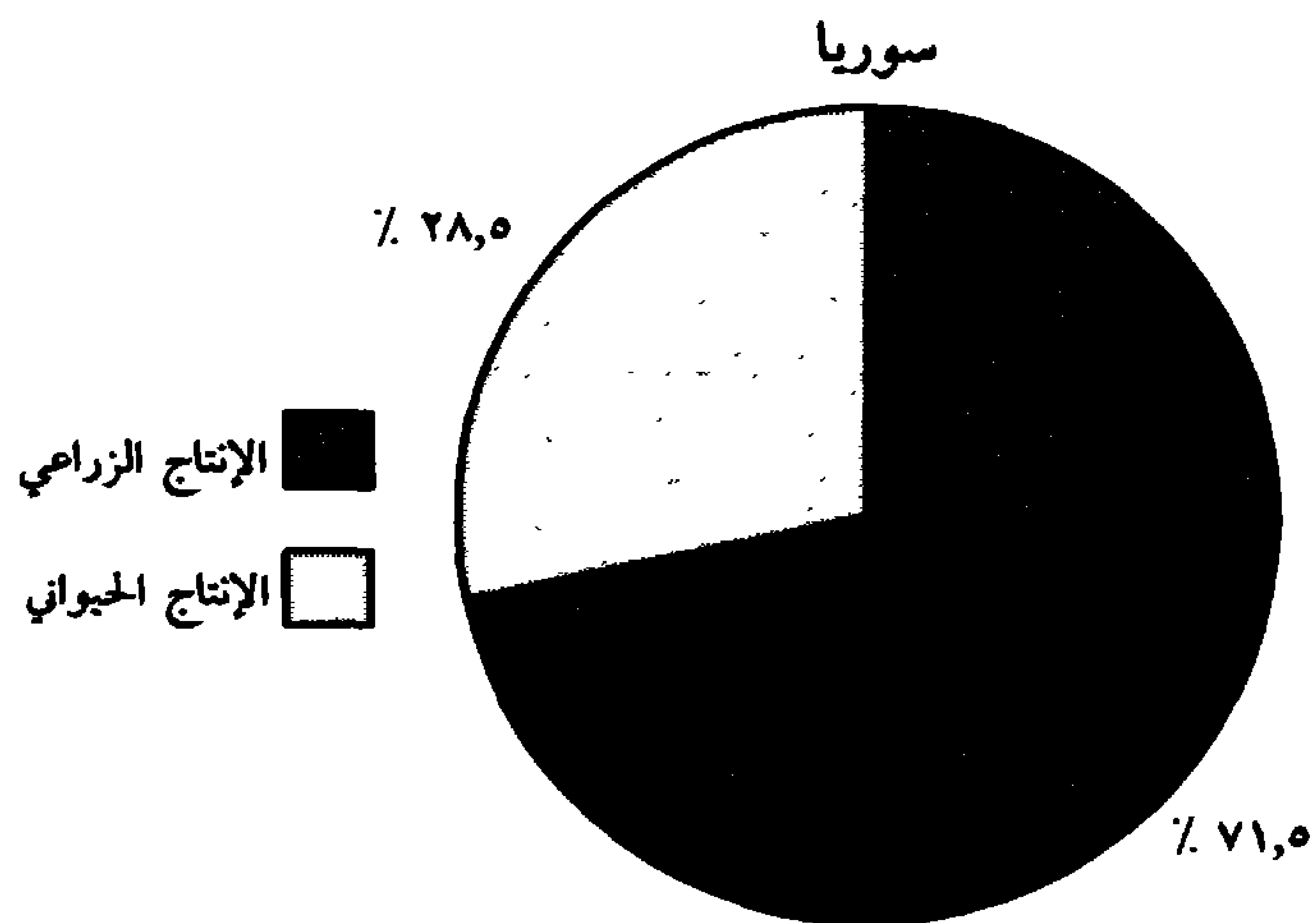
القطاع / السنوات	١٩٧٤	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١ـ زراعة	٩,٢	١٠,٦	٧,٢	٨,٨	٧,٦	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
٢ ـ صناعة	١٦,٦	٢٠,٥	١٤,٣	١٢,٦	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣ ـ بناء	٤	١٠	٧,١	٣,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
مجموع ١ + ٢ + ٣	٢٩,٨	٤١,١	٢٨,٦	٢٤,٧	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٧	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٧
٤ ـ تجارة	٣٠,٦	٢٨,١	٢٨,٣	٢٨,٤	٢٩,١	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨
٥ ـ التمويل والتأمين	٣,٨	٨	٨,٧	٧,٧	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٦ ـ القطاعات الأخرى	٣٥,٨	٢٢,٨	٣٤,٤	٣٩,٢	٤٣	٣٤,١	٤٢,٧	٤٢,٣	٤٣,٣	٤٣,٣	٤٣,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: بيانات عام ١٩٧٤ أخذت من: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، مديرية الإحصاء، وبيانات عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ أخذت من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبيانات العائدة للأعوام

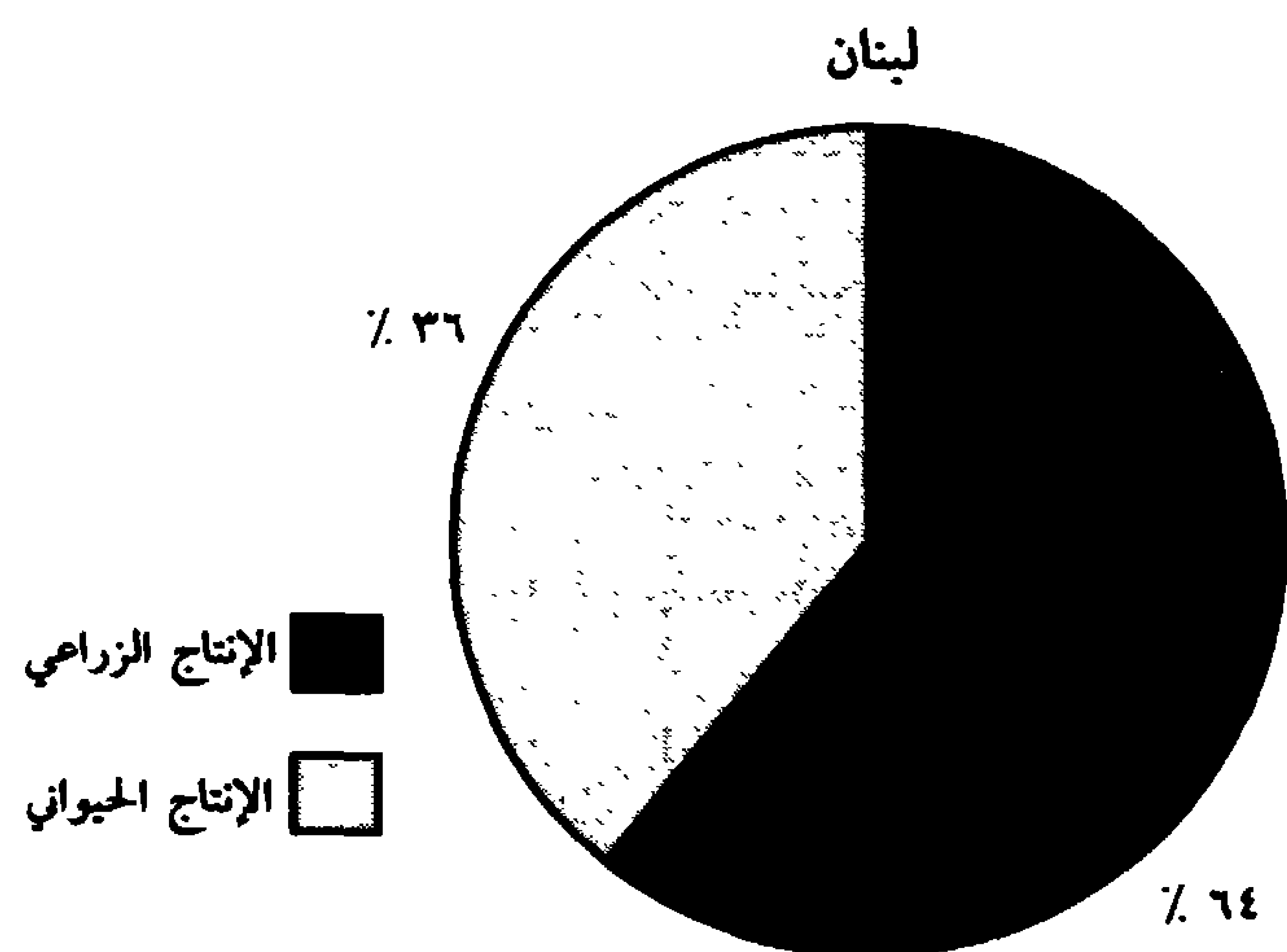
١٩٩١ ـ ١٩٩٧ أخذت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨.**

الشكل رقم (١ ـ ٣)
الإنتاج الزراعي، ١٩٩٨

سوريا



لبنان



ثالثاً: التجارة الخارجية

١ ـ التجارة الخارجية في سوريا

تأخذ التجارة الخارجية دوراً مهماً في مجمل النشاط الاقتصادي السوري والدورة الاقتصادية نظراً إلى فعاليتها في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية. وتساهم التجارة الخارجية وإلى حد كبير في تأمين ما يجب استيراده لسد فجوة الطلب المحلي من مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة وسلع التكوين الرأسمالي، كما أنها تشكل منفذاً لتصريف الفائض من المنتج المحلي، وبخاصة المواد الخام (النفط والقطن) والمصنعة. ففي عقد الثمانينيات تزايدت نسبة السلع المصنعة في مجمل الصادرات، إذ ارتفعت من ٨,١ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٤,٠ بالمئة عام ١٩٨١ لتصل إلى ٣٥,٢ بالمئة عام ١٩٩٠، ثم تراجعت في التسعينيات لتصل إلى أدنى مستوى عام ١٩٩٦، أي حوالى ١٣,٨ بالمئة، ومن ثم ارتفعت إلى ١٥,٨ بالمئة و١٧,١ بالمئة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي، في حين استمر تصدير الفائض من المواد الخام يحتل الجزء الأكبر من مجمل فائض الإنتاج المحلي (٨٠,٣ بالمئة و٧٧,٥ بالمئة للأعوام نفسها (الجدول رقم (١ ـ ١٥)).

ويتضمن الميزان التجاري للتجارة الخارجية لائحتين أساسيتين: السلع المستوردة والسلع المصدرة. ومن الواضح أن الاقتصاد السوري قد عانى ولا يزال عجزاً دائماً، إلا أنه وبسبب زيادة الصادرات أمكن لأول مرة منذ عشرين عاماً تحقيق فائض في الميزان بلغ ١١٩٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٩، وارتفع إلى ٢٣٤٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٠، ثم تراجع هذا الفائض في عام ١٩٩١ إلى ٧٤٣٨ مليون ليرة ليستمر في عجزه في السنوات اللاحقة. وقد تراوحت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات بين ٤١,٣ بالمئة كحد أدنى عام ١٩٨٥ و١٢٣,٩ بالمئة كحد أقصى عام ١٩٩١ في المدة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٧). أما عام ١٩٩٧ فقد بلغت النسبة ٩٧,٢ بالمئة. ويعزى العجز في الميزان التجاري للتجارة الخارجية في سوريا إلى أن معدل النمو السنوي للمستوردات (١١,٣ بالمئة) أكبر من مثيله للصادرات (١١,٠ بالمئة) خلال مرحلة النصف الثاني من الثمانينيات، وإلى تذبذب قيمة الصادرات خلال التسعينيات (الجدول رقم (١ ـ ١٧)). عملياً إن الفائض المحقق في الأعوام الثلاثة يعود إلى ارتفاع حجم الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً، إذ بلغت عام ١٩٨٩ ما يزيد على ١٢ مليار ليرة سورية مشكّلة بذلك ٣٦ بالمئة من مجموع الصادرات لذلك العام. ومع إنهاء العمل باتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفياتي من جهة، وقيام العديد من الشركات الاستثمارية المحدثة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ باستيراد وسائل النقل والآلات والتجهيزات

ومستلزمات الإنتاج التي تطلبتها عملية تنفيذ وتشغيل هذه المشاريع من جهة أخرى، إضافة إلى الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تشجيع استيراد العديد من السلع والمواد من خلال عائدات التصدير، كل هذه الأمور ترافقت مع انخفاض في أسعار النفط عالمياً، وأدت إلى عودة الميزان التجاري إلى العجز من جديد.

هذا وقد تزايدت مساهمة التجارة الخارجية في مجمل النشاط الاقتصادي في النصف الأول للتسعينيات علماً أنها شكّلت في المتوسط ٤٦,٦ بالمئة من الإنتاج المحلي بسعر المنتج للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) مقارنة بـ ٢٥,٣ بالمئة للسنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) لتصل إلى ٤٨,٣ بالمئة عام ١٩٩٧ و٤٥,٣ بالمئة عام ١٩٩٨، ويمثل ذلك ارتفاعاً في درجة الانكشاف الاقتصادي السوري على الخارج، ودرجة الحساسية للعوامل الخارجية وتأثرها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق الصادرات.

عملياً، تشكل الأرقام المدرجة في الجداول من رقم (١ ـ ١٥) إلى رقم (١ ـ ١٨) لكل من الصادرات والواردات، المتخذة من المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، الإحصاءات الرسمية لعمليات التبادل التجاري السوري، علماً أن هناك قسماً كبيراً من التبادل التجاري يتم بطريقة التهريب[٥٤]، وبالتالي لا يدخل في الإحصاءات الرسمية. ويشمل التهريب في التبادل التجاري مجالي الاستيراد والتصدير. ففي مجال الاستيراد يشمل بشكل خاص السلع المحظورة والمواد المغشوشة والممنوع استيرادها بهدف حماية بعض الصناعات الناشئة، أو تلك التي تنتج وتكفي حاجة الأسواق المحلية، إضافة إلى السلع الخاضعة لرسوم وضرائب مرتفعة وبعض السلع المحتكرة أو المقننة. وفي مجال التصدير يشمل التهريب السلع المحلية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة بمثيلاتها في الأسواق المجاورة، وبخاصة تلك ذات الأسعار المدعومة من خزينة الدولة (كالأدوية والمحروقات وبعض المواد التموينية...) والسلع الممنوع تصديرها (كإناث العواس)، والسلع المطلوب إعادة قيمتها بالقطع الأجنبي. يضاف إلى ذلك التصدير الوهمي الذي من شأنه أيضاً أن يضخم أرقام التجارة الخارجية، إذ يتم عبر تصريح التجار عن كميات تزيد على الكمية الحقيقية بهدف الحصول على قطع التصدير الذي يستخدم بدوره لاستيراد بعض السلع المحددة.

(٥٤) رزق الله هيلان، «تطور التجارة الخارجية السورية،» **تشرين**، ١٠/١٢/١٩٩٦.

الجدول رقم (١ ـ ١٥)
توزيع الصادرات السورية بحسب استخدام المواد، ١٩٧١ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة سورية/ نسبة مئوية)

طبيعة المواد / السنوات	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
خام	٦٢٥	٣,٠٥٤	٥,٩٨٤	٣,٩٤٩	٢٣,٩٢٢	٢٣,٤٩٠	٢٧,٧٣١	٢٨,٤٢٦	٢٨,٨٣٨	٣٢,٨١٣	٣٧,٢٣٧	٣٥,٣٧٠	٢٥,١٢٧
بالمئة	٧٩,٢٠	٨٨,٨٠	٧٢,٥٠	٦١,٤٠	٥٠,٦٠	٦١,٠٠	٧٩,٩٠	٨٠,٥٠	٧٢,٤٠	٧٣,٦٠	٨٣,٠٠	٨٠,٥٠	٧٧,٤٥
مصنوعة	٨٥	٢٧٩	١,٩٧٧	٢,٠٧٤	١٦,٦٣٨	٨,٧٨٨	٥,٤٢٠	٥,٦٧٦	٨,٩٩٨	٩,٧٢٤	٦,٢٠٣	٦,٩٣٠	٥,٥٥٩
بالمئة	١٠,٨٠	٨,١٠	٢٤,٠٠	٣٢,٣٠	٣٥,٢٠	٢٢,٨٠	١٥,٦٠	١٦,١٠	٢٢,٦٠	٢١,٨٠	١٣,٨٠	١٥,٨٠	١٧,١٣
نصف مصنوعة	٧٥	١٠٨	٢٩٣	٤٠٤	٦,٧٢٢	٦,٢٢٦	١,٥٦٩	١,٢١٦	١,٩٨٢	٢,٠٢٥	١,٤٤٧	١,٦٥٣	١،٧٥٧
بالمئة	١٠,٠٠	٣,١٠	٣,٥٠	٦,٣٠	١٤,٢٠	١٦,٢٠	٤,٥٠	٣,٤٠	٥,٠٠	٤,٦٠	٣,٢٠	٣,٧٠	٥,٤٢
استهلاكية	١٣٨	٢٤٥	٥٢١	٤٧٣	١٣,٨٤٩	٧,٤٦٤	٤,٨٠١	٦,٤٥٨	١٠,٧٢٠	٩,٤٦٣	٧,٤٥٩	٧,٤٤٣	٦,٩٦١
بالمئة	١٧,٥٠	٧,١٠	٦,٣٠	٧,٤٠	٢٩,٣٠	١٩,٤٠	١٣,٨٠	١٨,٣٠	٢٦,٩٠	٢١,٢٠	١٦,٦٠	١٦,٩٠	٢١,٤٦
وسيطة	٦٤٨	٣,١٥٩	٧,٦٥٢	٥,٨٩٤	٣٣,٣٣٥	٣٠,٩٦٥	٢٩,٨٣٦	٢٨,٧٣٨	٢٨,٨٥٧	٣٤,٧٤٦	٣٧,٣٤٦	٣٦,٤٢٩	٢٥,٣٩٦
بالمئة	٨٢,١٠	٩١,٨٠	٩٢,٧٠	٩١,٧٠	٧٠,٥٠	٨٠,٤٠	٨٥,٩٠	٨١,٤٠	٧٢,٥٠	٧٨,٠٠	٨٣,٢٠	٨٢,٩٠	٧٨,٢٨
رأسمالية	٣	٣٧	٨١	٦٠	٩٨	٧٥	٨٣	١٢٢	٢٤١	٣٥٣	٨٢	٨١	٨٦
بالمئة	٠,٤٠	١,١	١,٠٠	٠,٩٠	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٦٠	٠,٨٠	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٦
المجموع	٧٨٩	٣,٤٤١	٨,٢٥٤	٦,٤٢٧	٤٧,٢٨٢	٣٨,٥٠٤	٣٤,٧٢٠	٣٥,٣١٨	٣٩,٨١٨	٤٤,٥٦٢	٤٤,٨٨٧	٤٣,٩٥٣	٣٢,٤٤٣
بالمئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٥ و١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (٤ ـ ٨).

الجدول رقم (١ ـ ١٦)
توزيع المستوردات السورية بحسب استخدام المواد، ١٩٧١ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة سورية/ نسبة مئوية)

طبيعة المواد / السنوات	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
خام	٣٧٠	٦٩٥	٦,٢٩٢	٥,٨٢٨	٤,٢٥٨	٤,٤٢١	٣,٨٥٣	٤,١٢٠	٦,٠١٤	٤,٦٥٣	٤,٥٣٦	٤,٤٥٧	٤,٢٣٧
بالمئة	٢١,٨٠	١١,٣٠	٣١,٨٠	٣٧,٤٠	١٥,٨٠	١٤,٢٠	٩,٨٠	٨,٩٠	٩,٨٠	٨,٨	٧,٥٠	٩,٩٠	٩,٦٩
مصنوعة	٥٧٨	٢,٩٠٢	٨,٥٥٨	٥,٣٧٥	٩,٥٦٩	١٠,٩٥٥	١٨,٠٩٣	٢٢,٣٠٣	٣٠,٨٢٧	٢٤,٣٢٤	٢٦,٩٣٢	١٩,٠٣٣	٨,٤٨٩
بالمئة	٣٤,٠٠	٤٧,٠٠	٤٣,٣٠	٣٤,٥٠	٣٥,٥٠	٣٥,٣٠	٤٦,٢٠	٤٨,٠٠	٥٠,٢٠	٤٦,٠٠	٤٤,٦٠	٤٢,١٠	٤٢,٢٨
نصف مصنوعة	٧٥٣	٢,٥٧٦	٤,٩٣١	٤,٣٦٧	١٣,١٠٩	١٥,٦٩٠	١٧,٢٣٢	٢٠,٠٤٦	٢٤,٥٣٣	٢٣,٨٧٩	٢٨,٩١٧	٢١,٧٢١	٢٠,٩٩٩
بالمئة	٤٤,٢٠	٤١,٧٠	٢٤,٩٠	٢٨,١٠	٤٨,٧٠	٥٠,٥٠	٤٤,٠٠	٤٣,١٠	٤٠,٠٠	٤٥,٢٠	٤٧,٩٠	٤٨,٠٠	٤٨,٠٣
استهلاكية	٣٦٢	١,٠٧٣	٢,٧٩٦	٢,١٨٠	٣,٩٩٦	٣,٦١٨	٣,٨٣٧	٤,٧٨٨	٨,٩٨٥	٧,٨٤٧	٧,٩٤٦	٦,٦١٧	٦,٨٥٣
بالمئة	٢١,٣٠	١٧,٤٠	١٤,١٠	١٤,٠٠	١٤,٨٠	١١,٧٠	٩,٨٠	١٠,٣٠	١٤,٦٠	١٤,٨٠	١٣,٢٠	١٤,٦٠	١٥,٦٧
وسيطة	١,٠٥٢	٣,٣١٠	١٢,٦١٢	١٠,٢٤٢	١٧,٢٨٢	٢٠,١٢٠	٢١,٣١٣	٢٥,٢٩٩	٢٨,٦٠٦	٢٧,٤٣٠	٣٣,١٨٩	٢٧,٠٨٠	٢٥,٧١٣
بالمئة	٦١,٨٠	٥٣,٦٠	٦٣,٨٠	٦٥,٨٠	٦٤,٢٠	٦٤,٨٠	٥٤,٤٠	٥٤,٤٠	٤٦,٦٠	٥١,٩٠	٥٥,٠٠	٥٩,٩٠	٥٨,٨١
رأسمالية	٢٨٧	١,٧٩٠	٤,٣٧٣	٣,١٤٨	٥,٦٥٨	٧,٣٢٨	١٣,٥٢٨	١٦,٣٨٢	٢٣,٧٨٣	١٧,٥٧٩	١٩,٢٥٠	١١,٥١٤	١١,١٥٩
بالمئة	١٦,٩٠	٢٩,٠٠	٢٢,١٠	٢٠,٢٠	٢١,٠٠	٢٣,٥٠	٣٤,٦٠	٣٥,٣٠	٣٨,٨٠	٣٣,٣٠	٣١,٨٠	٢٥,٥٠	٢٥,٥٢
المجموع	١,٧٠١	٦,١٧٣	١٩,٧٨١	١٥,٥٧٠	٢٦,٩٣٦	٣١,٠٦٦	٣٩,١٧٨	٤٦,٤٦٩	٦١,٣٧٤	٥٢,٨٥٦	٦٠,٣٨٥	٤٥,٢١١	٤٣,٧٢٥
بالمئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٥ ـ ٨).

الجدول رقم (١ ـ ١٧)
توزيع الصادرات السورية بحسب الدول، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة سورية/نسبة مئوية)

السنوات / الدول	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول العربية	٦٣٦,١	٣٥٤,٣	٨,٨٢٨,٥	٨,٨٣٨,٤	٨,٦١٥,٨	٨,٣٥٢,٩	١٠,٤٢٢,٧	١٠,٤٣٦,٩	٨,٩٦٩,٤	١١,٤٥٦,٢	٩,٠٣٦,٥
بالمئة	٧,٧	٥,٥	١٨,٧	٢٣,٠	٢٤,٨	٢٣,٧	٢٦,٢	٢٣,٤	٢٠,٠	٢٦,١	٢٧,٩
الدول الاشتراكية سابقاً + الصين وكوريا	١,٧٢٦,٠	٢,٨٩٠,٨	١٦,١٦٠,٢	٩,٢٥٢,٢	٢,١٦٦,٠	١,٨٨٨,٨	٣,٥١٦,٨	٣,٢١٨,٤	٢,٤٨٨,٧	١,٥٤٥,٧	١,٠٢١,٥
بالمئة	٢٠,٩	٤٥,٠	٣٤,٢	٢٤,٠	٦,٢	٥,٣	٨,٨	٧,٢	٥,٥	٣,٥	٣,٢
دول السوق الأوروبية المشتركة	٥,٠٧١,٦	٢,٧٥٥,٧	١٩,٦١٥,٩	١٨,٤٣٢,٢	٢١,٨١٤,٧	٢١,٤٤٩,٢	٢٢,١٩٩,٤	٢٥,٢٧٧,٣	٢٧,٨٤٢,٤	٢٣,٩٧٢,٢	١٦,٢٨٢,٤
بالمئة	٦١,٣	٤٢,٩	٤١,٥	٤٧,٩	٦٢,٨	٦٠,٧	٥٥,٨	٥٦,٧	٦٢,٠	٥٤,٥	٥٠,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥٤,٥	٠,٧	٤٠٥,٣	٢٠٨,٥	٢٧٣,٦	٦٧٤,٦	٤٧٨,٥	٤٠٠,٤	١٧٢,٩	١٥١,٦	١٨٠,٦
بالمئة	٤,٣	–	٠,٩	٠,٥	٠,٧	١,٩	١,٢	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٦
اليابان	٥,٩	٧,١	٣٢,٠	٢٨,٥	١٠٢,٧	١٠٦,٤	١٢٦,٢	٢٢,٦	٥٠,٧	٦٠,٤	١٠٢,٧
بالمئة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣
تركيا	٢٠,٧	٤٥,٥	١,٢٧٤,٦	١,٠٣٦,٤	٤٨٢,٠	٧٦١,٨	٩٨٢,٠	٢,٥٨٢,٩	٣,٢٢٠,٨	٤,٤٠٩,٧	٣,٣٤٨,٢
بالمئة	٠,٣	٠,٧	٢,٧	٢,٧	١,٤	٢,٢	٢,٥	٥,٨	٧,٢	١٠,٠	١٠,٣
الدول الأخرى	٤٥٧,٨	٣٧٢,٤	٩٦٥,١	٧٠٧,٦	١٢٦,٥	٢,٠٨٤,٣	٢,٠٩٢,٩	٢,٦٢٣,٣	٢,١٤٢,١	٢,٣٥٧,٣	٢,٤٧٠,٦
بالمئة	٥,٤	٥,٨	١,٩	١,٨	٣,٦	٥,٩	٥,٢	٥,٩	٤,٨	٥,٥	٧,٥
المجموع	٨,٢٧٢,٦	٦,٤٢٦,٦	٤٧,٢٨١,٦	٣٨,٥٠٣,٩	٣٤,٧١٩,٨	٣٥,٣١٨,٠	٣٩,٨١٨,٥	٤٤,٥٦١,٨	٤٤,٨٨٧,٠	٤٣,٩٥٣,١	٣٢,٤٤٢,٥
بالمئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

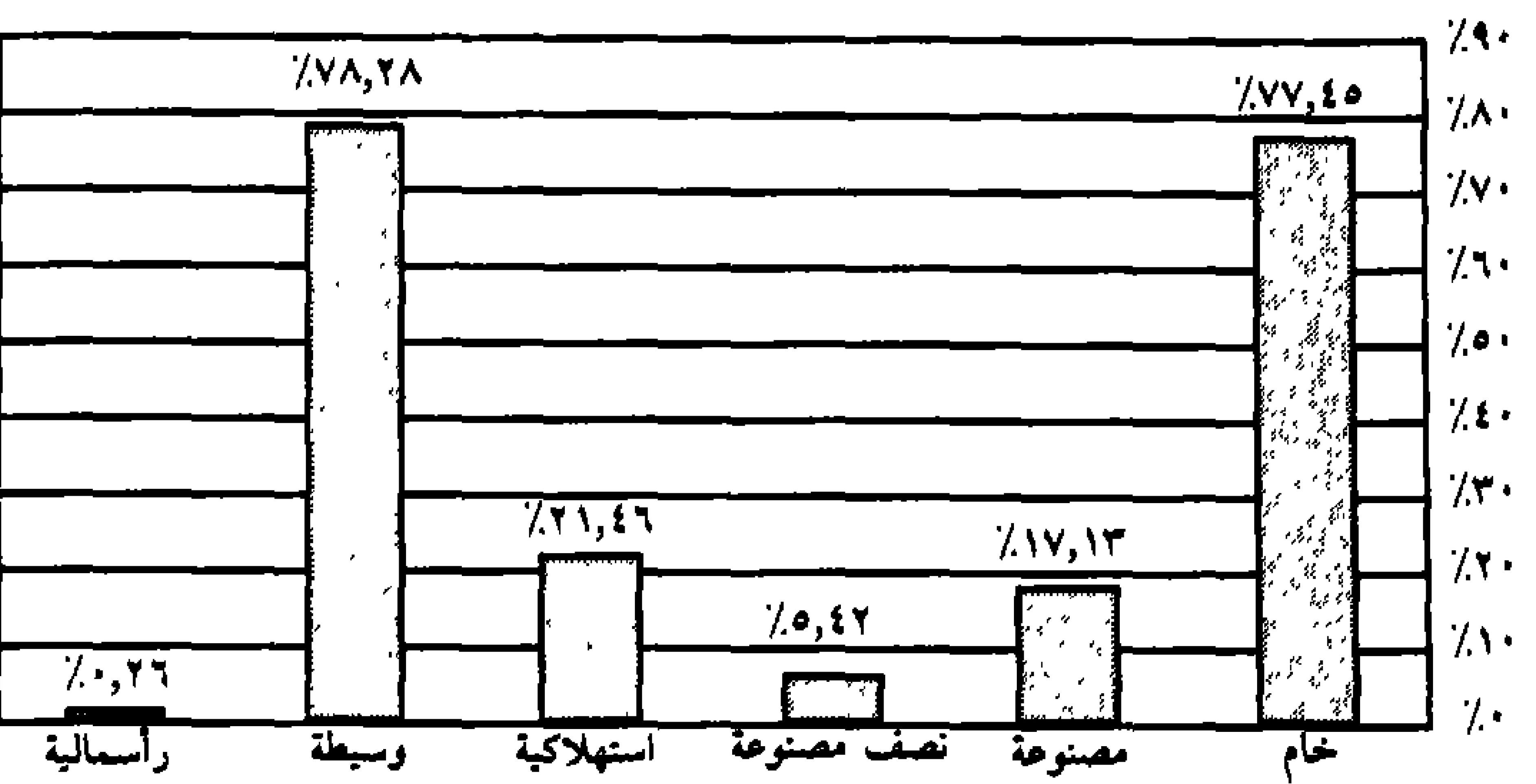
المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨٦ و١٩٩١ ـ ١٩٩٨)، الجدول رقم (٧ ـ ٨).

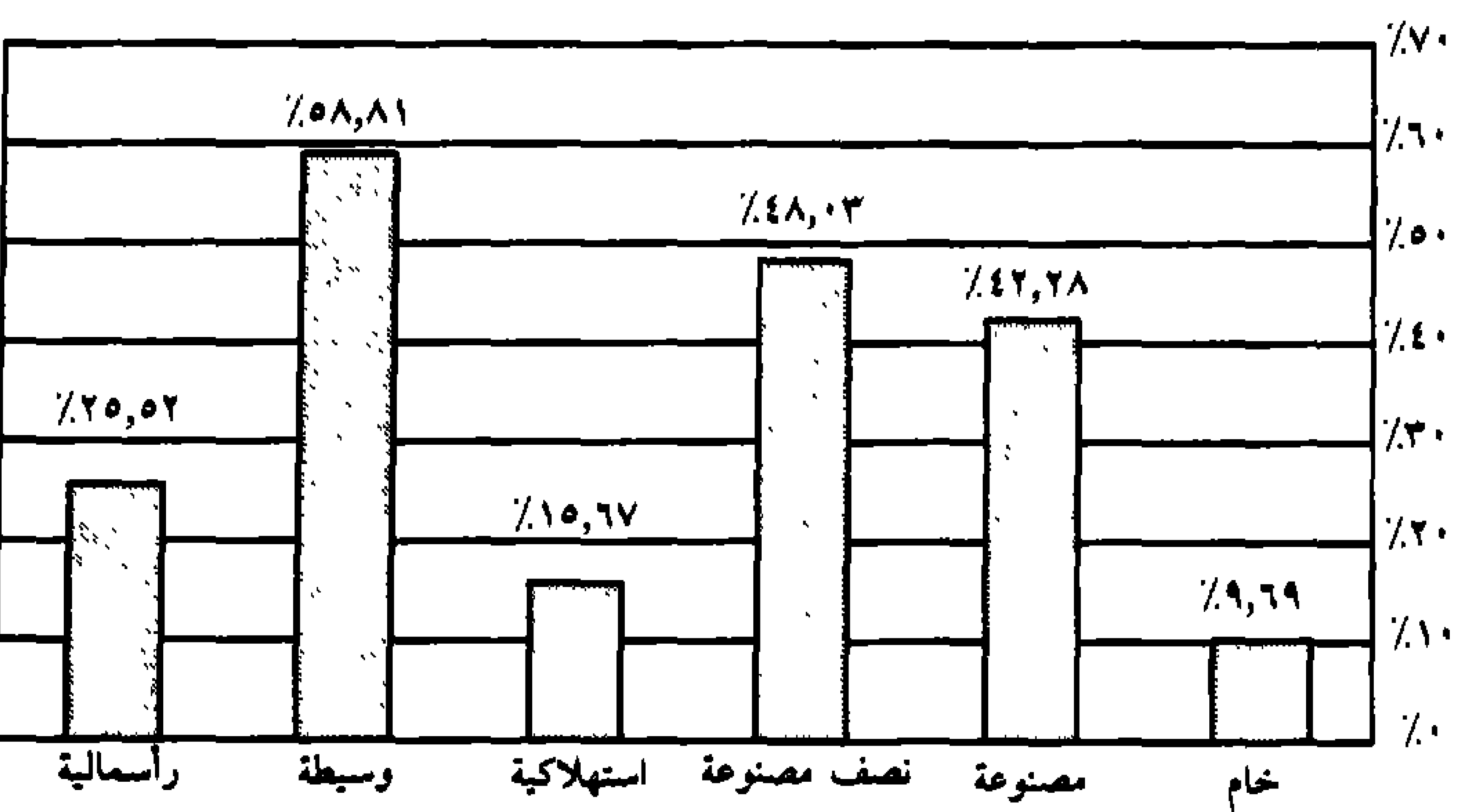
الجدول رقم (١ ـ ١٨)
توزيع المستوردات السورية بحسب الدول، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ (مليون ليرة سورية/نسبة مئوية)

الدول / السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول العربية	٣,٩٨٧,٤	١,٧١٧,٤	١,٦٨٥,٠	١,٥٨٣,١	٢,٢٢٤,٩	٢,٨٩٠,١	٣,٨٤٢,٤	٤,١٢٩,١	٤,٦٥٥,٨	٣,٨٢٥,١	٣,٤٤١,١
بالمئة	٠,٢٤٦	٠,١١	٦,٣	٥,١	٥,٧	٦,٢	٦,٣	٧,٨	٧,٧	٨,٥	٧,٩
الدول الاشتراكية سابقاً + الصين وكوريا	٢,٣٢٠,٦	٢,٢٧٩,٣	٣,٥٦٥,١	٤,٨١٤,١	٦,٩٩٣,٠	٨,٠٧٩,٨	٩,٠٥١,٨	١٠,٩١٤,٤	١١,٢٩٣,٩	٨,٠٧١,٢	٧,٠٨١,٨
بالمئة	١٤,٣	١٤,٦	١٣,٢	١٥,٥	١٧,٨	١٧,٤	١٤,٨	٢٠,٧	١٨,٧	١٧,٩	١٦,٢
دول السوق الأوروبية المشتركة	٤,٨١٢,٥	٤,٦٤٨,٢	١٠,٨٠١,٠	١١,٤٣٧,٤	١٤,١٨٦,٣	١٧,١٠٥,٩	٢٠,٢٩٠,٣	١٦,٧٤٩,٧	١٨,٤٧٨,٠	١٣,٧٤٧,٨	١٣,٤٢٢,٧
بالمئة	٢٩,٧	٢٩,٩	٤٠,١	٣٦,٨	٣٦,٢	٣٦,٨	٣٣,١	٣١,٧	٣٠,٦	٣٠,٤	٣٠,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠٥٨,٦	٩٥٧,٢	٣,٥٠٦,٥	٢,٩٠٧,٨	٢,٣٩٧,١	٢,٩٩٢,٧	٣,٥٣٤,١	٣,٥٧٨,٢	٤,٣٧٣,٩	٢,٩٢٦,٧	٢,٠٨٥,٨
بالمئة	٦,٥	٦,٢	١٣,٠	٩,٤	٦,١	٦,٤	٥,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٥	٤,٨
اليابان	٦٢٤,٨	٤٣٦,٩	٨٩٠,٨	١,٤٠٣,٨	٣,٨٩٩,٦	٣,٧٩٨,٤	٦,٢٠٥,٨	٢,٣٠٨,٢	٢,٩٦٢,٧	١,٦٦٦,٦	١,٧٤٤,٢
بالمئة	٣,٩	٢,٨	٣,٣	٤,٥	٩,٩	٨,٣	١٠,١	٤,٤	٤,٩	٣,٧	٤,٠
تركيا	٢٨٦,٣	٢٢٧,١	٢,٠٧٣,٢	٢,٨٥١,٧	٢,٤٣١,٨	٢,٥١٩,٤	٢,٩١٧,٧	٢,٩٦١,٦	٣,٤٩١,٢	٢,٤١٤,٨	٢,٠٩٨,٤
بالمئة	١,٨	١,٥	٧,٧	٩,٢	٦,٢	٥,٤	٤,٨	٥,٥	٥,٨	٥,٣	٤,٨
الدول الأخرى	٣,٠٩٧,٩	٥,٣٠٤,٤	٤,٤١٤,٥	٦,٠٦٨,٥	٧,٠٤٥,٥	٩,٠٨٢,٦	١٥,٥٣١,٩	١٢,٢١٤,٨	١٥,٢٣٠,٩	١٢,٥٥٨,٥	١٣,٨٥١,٠
بالمئة	١٩,٢	٣٤,٠	١٦,٤	١٩,٥	١٨,١	١٩,٥	٢٥,٣	٢٣,١	٢٥,١	٢٧,٧	٣١,٦
المجموع	١٦,١٨٨,١	١٥,٥٧٠,٥	٢٦,٩٣٦,١	٣١,٠٦٦,٤	٣٩,١٧٨,٢	٤٦,٤٦٨,٩	٦١,٣٧٤,٠	٥٢,٨٥٦,٠	٦٠,٣٨٥,٤	٤٥,٢١٠,٧	٤٣,٧٢٥,٠
بالمئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨١، ١٩٨٦ و١٩٩١ ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (٧ ـ ٨).

الشكل رقم (١ ـ ٤)
توزيع الصادرات والواردات السورية لعام ١٩٩٨





٢ ـ التجارة الخارجية في لبنان

إن هيكلة التجارة الخارجية واعتماد لبنان على الاستيراد بشكل كبير، وخصوصاً المنتجات نصف المصنعة وذات التكوين الرأسمالي، يشير إلى ضعف القيمة المضافة المحققة في التصنيع المحلي. والتكامل الصناعي يعمل على تغيير هيكلية التجارة الخارجية ويساعد على دعم التصنيع المحلي من خلال خلق تجارة، وبالتالي تحقيق مستويات أعلى من القيمة المضافة.

تطور التجارة الخارجية: شكّلت التجارة النشاط الأساسي في لبنان، ويشير الجدول رقم (١ ـ ١٤) إلى استمرارية مساهمة هذا النشاط بأكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بمعدل متوسط للنصف الأول من عقد التسعينيات ما يقارب ٢٨,٧ بالمئة). لقد تجاوزت هذه النسبة أيضاً في معظم الأحيان مجموع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة (الزراعة والصناعة والبناء). عملياً هناك عدة مؤشرات تدل على أهمية التجارة في الاقتصاد اللبناني يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أولاً: تقديرات قيمة المستوردات (الجدول رقم (١ ـ ٢٠)) وتزايدها بمعدل نمو سنوي يتقارب ٦ بالمئة للسنوات (١٩٨٢ ـ ١٩٩٨)، كما أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت بصورة مستمرة ٦٥ بالمئة حتى عام ١٩٩٤ لتنخفض إلى أقل من ٥٠ بالمئة عام ١٩٩٧. أما أقصى حد بلغته فكان عام ١٩٩٠ بما يقارب ٩١ بالمئة (الجدول رقم (١ ـ ٢٠)).

ثانياً: تدخل التجارة على الأقل في ٥٠ بالمئة من المعاملات وتشكل المصدر الأساسي للربح في القطاع المصرفي.

ثالثاً: توسع النشاط التجاري من مجرد استيراد وتصدير للبنان ليشمل العديد من المناطق الاقليمية والعالمية. علماً أن إدارة هذا النشاط التجاري تنطلق من مكاتب قائمة في لبنان ومن خلال المصارف اللبنانية، وقد تراوحت قيمة العمليات المحققة بين ٤ إلى ٥ مليارات دولار أمريكي عام ١٩٩٥.

رابعاً: أهمية موقع المرافئ اللبنانية وتعدد وظائفها، كبوابات لنقل الأفراد والبضائع وضخ النفط (سابقاً)، إضافة إلى ارتباطها بشبكة مواصلات واتصالات تؤمن خدمات عديدة، وبالأخص المتعلقة بعمليات الترانزيت.

هذا وقد ساهمت عدة مؤسسات في وضع تقديرات لتحديد مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، فجاءت تقديرات صندوق النقد الدولي لعشرة أعوام (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) في نشرة «مديرية الإحصاءات التجارية» انطلاقاً من بيانات شركاء لبنان التجاريين المرسلة مباشرة إلى صندوق النقد الدولي. وغاب عن هذه الأرقام

قيمة الصادرات والواردات لعدة سنوات إلى كل من العراق وليبيا نظراً إلى الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة. ووضعت أيضاً تقديرات من قبل غرفة التجارة والصناعة في بيروت ومصرف لبنان. ومنذ عام ١٩٩٣ بدأت مصلحة الجمارك تصدر إحصاءات رسمية سنوية. وقد جاءت إصدارات عام ١٩٩٣ الأولى منذ ٢١ عاماً، أي منذ عام ١٩٧٣، إلا أن المحللين والإحصائيين لا تزال لديهم بعض الملاحظات على الأرقام المعلنة أهمها[٥٥]:

أولاً: إن قيمة الواردات هي القيمة المعلنة بواسطة البيانات على أساس سعر الدولار الجمركي ٨٠٠ ليرة لبنانية، علماً أن سعر الدولار الوسطي للسنوات المحسوبة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) كان قد ساوى أكثر من ضعفي الدولار الجمركي.

ثانياً: غابت عن الأرقام المقدرة من مصلحة الجمارك قيمة البضائع التي تدخل لبنان بطريقة غير مشروعة، وخصوصاً من الشريط الحدودي.

ثالثاً: قدرت قيمة الصادرات على أساس السعر الحقيقي للدولار الأمريكي، لكنها بقيت غير دقيقة تماماً بسبب عدم ضبط الأسعار المصرح بها.

رابعاً: غياب الدقة في تقديرات الاستيراد والتصدير المؤقت.

وفي مراجعة لتطورات التجارة الخارجية من قبل مروان اسكندر، وضعت تقديرات لكل من الصادرات والواردات منذ بدء الحرب في لبنان.

عملياً إن الخسائر التي شهدها قطاعا الزراعة والصناعة، وبخاصة في السنوات الأولى للحرب الأهلية، وما رافق ذلك من تبعثر في المنشآت الاقتصادية نتيجة غياب الاستقرار الأمني في العديد من المناطق، أدت إلى انخفاض حاد في مجمل الصادرات اللبنانية. فقد انخفضت الصادرات اللبنانية بمعدل سنوي يقارب ٥٦ بالمئة في المرحلة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦). وانخفضت أيضاً المستوردات بمعدل سنوي قدره ٥٤ بالمئة بنتيجة انخفاض الطلب وعدم رغبة التجار في إعادة تموين مستودعاتهم في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة، وخصوصاً أولئك الذين لحقت بهم خسائر كثيرة وضخمة بنتيجة تهدم المستودعات والمحالّ التجارية. زد على ذلك إغلاق مرفأ بيروت لمعظم عام ١٩٧٦. ومع عودة الهدوء عام ١٩٧٧ تحسن نشاط التجارة الخارجية، فازدادت الصادرات والواردات بما يقارب ١٩٦ بالمئة و١٢٦ بالمئة على التوالي.

---

(٥٥) **إيكوشيفر** (١٩٩٤)، ص ٤٨، و**إيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ٥٤.

الجدول رقم (١ ـ ١٩)
مؤشرات التجارة الخارجية اللبنانية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ (مليار ليرة لبنانية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
ـ الصادرات	١,٧٤	١,٤٣	٠,٨	٢,٤	٢	٢,٧	٤,١٦	٥,٤٥	٥,٢٦
ـ معدل النمو (بالمئة)	ـ	٢١-	٧٥-	١٦٩	١٨-	٤٠	٥٠	٣١	٣,٥-
ـ الواردات	٥,٦	ـ	٢,٦	٥,٩	٦,٦	٧,٥	١٠	١٢	١٣,٥
ـ معدل النمو (بالمئة)	ـ	ـ	٥٤-	١٢٦	١٢	١٣,٥٠	٣٣	٢٠	١٢,٥٠
ـ العجز	٣,٨٦-	ـ	١,٨-	٣,٥-	٤,٦-	١٠,٨-	٥,٨٤-	٦,٥٥-	٧,٢٤-
إعادة التصدير (تجارة الترانزيت)	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١,٣	١,٦	١,٧

المصدر: مصدر المعطيات الأساسية غرفة التجارة والصناعة في بيروت. انظر أيضاً: Marwan Iskandar and Elias Baroudi, eds., *The Lebanese Economy, 1982-1983* (Beirut: Middle East Economic Consultants, 1984), pp. 291-295.

الجدول رقم (١ ـ ٢٠)
مؤشرات التجارة الخارجية اللبنانية، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٨ (مليون دولار)

	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(*)	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)	١٩٩٨
١ ـ الاستيراد	٣,٤٠٩	٢,٠٦٨	١,٨٣٤	٢,٢٦٣	٢,٥٧٨	٣,٧٤٨	٤,٢١٥	٤,٩٤٠	٥,٩٩٠	٦,٧٦٠	٦,٩٩٢	٦,٨٩٧	٦,٥٣١
٢ ـ التصدير	٧٢٥	٤٠٠	٤٩٩	٤٨٥	٤٩٦	٤٩٠	٥٥١	٤٥٨	٥٧٢	٧٧٦	٧٨٣	٦٤٩	٧٢٣
٣ ـ العجز	٢,٦٨٤	١,٦٦٨	١,٣٣٥	١,٧٧٨	٢,٠٨٢	٣,٢٥٨	٣,٦٦٤	٤,٤٨٢	٥,٤١٨	٥,٩٨٤	٦,٢٠٩	٦,٢٤٨	٥,٨٢٩
نسبة التغطية (٢)÷(١) (نسبة مئوية)	٢١	١٩	٢٧	٢١	١٩	١٣	١٣	٩	١٠	١٢	١١	٩	١١
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	٧٤	٦٥	٧٢	ـ	٩١	٨٤	٧٦	٦٦	٦٦	٦١	٥٣	٤٨	٥٢

(*) أرقام السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧ (فوب).

المصادر: مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨: المديرية العامة للجمارك اللبنانية.

مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٩١: صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي** (واشنطن: الصندوق، ١٩٩٢).

مصدر المعطيات الأساسية لسنة ١٩٩٢: صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الدولية** (واشنطن: الصندوق، ١٩٩٣).

مصدر البيانات العائدة للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٩٤: **إيكوشيفر** (١٩٩٣)، ص ٢٢، **وإيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ٥٤.

عملياً شهدت المرحلة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) نمواً في كل من الصادرات والواردات مع انخفاض في قيمة العجز، إلا أن الصادرات اللبنانية شهدت انتكاسة كبيرة مع منتصف عام ١٩٨٢ نتيجة الاجتياح الإسرائيلي، إضافة إلى فقدان عدد من فرص ومنافذ التصدير، فقد قاطعت بعض البلدان العربية الصادرات اللبنانية نتيجة تسرب بضائع إسرائيلية إلى لبنان وإعادة تصديرها كمنتجات لبنانية. في المقابل، ونتيجة تدهور قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية انخفضت الواردات، وبالأخص في النصف الثاني من الثمانينيات. وتبين الإحصاءات حركة التجارة الخارجية منذ الثمانينيات حتى عام ١٩٩٧ مقومة بالدولار الأمريكي نظراً إلى تباين أسعار الصرف للعملة المحلية، وخصوصاً للسنوات العشر (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢).

٣ ـ سياسة التجارة الخارجية في سوريا

مرت التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي بمراحل عدة وطرأ على سياستها عدد من التعديلات عملت على تجاوز الصعوبات وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي والتبادل مع العالم الخارجي.

وخضعت التجارة الخارجية، كباقي القطاعات، للتخطيط في الخطط الخمسية المتعاقبة، وحددت في هذه الخطط أهداف القطاع والمؤشرات والسياسات الواجب اتباعها ضمن إطار القطاع العام، بحيث لم يترك للقطاع الخاص أن يمارس دوراً أساسياً أو رئيسياً في هذا المجال. ففي الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) حددت أهداف التجارة الخارجية بما يلي:

ـ تغيير التركيب الهيكلي للصادرات والواردات، بحيث يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، وبخاصة الزراعية منها، وتصنيع ما أمكن من هذه المواد ثم تصديرها.

ـ العمل على زيادة الصادرات من السلع المصنوعة.

ـ الحد ما أمكن من المستوردات غير الضرورية، بهدف تقليص العجز التجاري.

ـ تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي على أساس تنمية التعامل

التجاري مع البلدان العربية الشقيقة، والسعي بخطى عملية لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، وغير ذلك من أشكال التعاون الاقتصادي وإقامة علاقة اقتصادية جديدة مع شعوب العالم الثالث(٥٦).

ويرى منير الحمش أنه على صعيد الواقع كانت نتائج تنفيذ خطة التجارة مغايرة لما تم التخطيط له نظراً إلى ارتفاع أرقام العجز التجاري نتيجة ضعف أدوات التخطيط وأساليبها، وإلى ارتفاع الأسعار العالمية، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، وما أعقبها أيضاً من تعديل لخطة الاستثمار وفتح الاستيراد لعدد كبير من المواد والسلع التي كان استيرادها موقوفاً.

في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وضعت أهداف لكل من المستوردات والصادرات. وقد حددت أهداف المستوردات بـ:

- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية لإحلالها بدل السلع المستوردة للاستهلاك النهائي.

- الحد ما أمكن من استيراد الحاجات غير الضرورية.

- إعطاء الأفضلية الأولى في المستوردات السلعية لتأمين المواد الأولية اللازمة للإنتاج المحلي، وكذلك لتأمين التجهيزات والمعدات اللازمة لإقامة المنشآت الإنتاجية.

- التركيز على الاستيراد المباشر من بلد المنشأ سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص، وذلك بهدف إلغاء الأعباء التي ترتبها العمولات بالقطع الأجنبي.

- التخفيف ما أمكن من استيراد الخدمات غير الضرورية عن طريق زيادة العناية بالمرافق السياحية الداخلية وافتتاح الفروع الدراسية المناسبة في الجامعات.

وقد حددت أهداف التصدير بـ:

- الإقلال من تصدير المواد الخام، وزيادة تصدير المواد المصنوعة ونصف المصنوعة.

- توسيع التعامل التجاري مع البلدان العربية بهدف تدعيم السوق العربية المشتركة.

- العمل على إيجاد أسواق جديدة في الخارج لتصريف منتجاتنا في آسيا

---

(٥٦) منير الحمش، **الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين** (دمشق: دار مشرق مغرب، ١٩٩٧)، ص ٥٣.

وأفريقيا التي تعد سوقاً استهلاكية واسعة.

ـ تشجيع صادراتنا عن طريق دعم صندوق الصادرات وإعادة النظر بالوضع الحالي لهذا الصندوق بهدف توفير المناخ الملائم له.

ـ الاهتمام بأسواق الدول الاشتراكية نظراً إلى تقارب أذواق المستهلكين في هذه البلدان مع السلع التي تنتج محلياً.

ـ تخفيف الأعباء المالية على المنتجات الوطنية التي تلاقي صعوبة في تصريفها في السوق الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها.

ـ تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في مجالات السياحة والنقل والإسكان وسواها حسبما تسمح به الأنظمة القائمة.

ـ التركيز على تشجيع المناطق الحرة(٥٧).

على الصعيد العملي لم تتمكن السياسة المعتمدة من ضبط العجز في الميزان التجاري، إذ زادت نسبة العجز ٢٣,٥ بالمئة للسنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)، كما أن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات انخفضت من ٥٥,٢ بالمئة لعام ١٩٧٥ إلى ٥١ بالمئة لعام ١٩٨٠. ويعزو منير الحمش هذا التفاقم في عجز الميزان التجاري إلى الخلل الحاصل في التوازنات الاقتصادية منذ أعوام الخطة الخمسية الثالثة، وإلى بداية ظهور بوادر أولية لسياسة الانفتاح(٥٨).

وجاءت الخطة الخمسية الخامسة استمراراً لتوجهات الخطتين السابقتين من ناحية التقييد والحماية، فانخفضت قيمة وكميات كل من المستوردات والصادرات وزاد العجز في الميزان التجاري ٣٠ بالمئة في المتوسط للسنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، كما أن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات انخفضت إلى ٤١,٣ بالمئة عام ١٩٨٥. كذلك ومع تزايد العجز وعبء المديونية الخارجية وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج والاستهلاك المستوردة وضعف القدرة على التصدير، صدر المرسوم التشريعي رقم (١٩) لعام ١٩٨٦ القاضي بإحداث لجنة عليا للتصدير برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية تعمل على توجيه عملية التصدير العائدة لجهات القطاع العام. وقد اتخذت هذه اللجنة العديد من القرارات الاقتصادية المهمة(٥٩) التي

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٥٩) أهم هذه القرارات: ـ إعفاء الخضار والفواكه الطازجة أو المجففة أو المعلبة أو المصنعة من ضريبة الإنتاج الزراعي.

ـ إعفاء الغزول القطنية من ضريبة الإنتاج الزراعي وإتاحة تصديرها وفق الأسعار العالمية. =

انعكست بشكل إيجابي على عمليات التصدير وتوفير المناخ الملائم لتحفيز المصدرين من جميع القطاعات الاقتصادية على زيادة فعالياتهم في مجال التصدير. عملياً جاءت توجهات سياسة التجارة الخارجية في النصف الثاني للثمانينيات وأوائل التسعينيات ضمن محاور:

- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاستثمار مستقلة عن القطاع العام.

- تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية ضمن تأمين المواد الأولية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة، والاستمرار في بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين.

- إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود، وتغيير مفهوم «المتاح تصديره» من فائض الاستهلاك إلى مفهوم «الممكن تصديره» والتعاون في عمليات التصدير بين القطاعين العام والخاص.

- إلزامية إعداد خطط التصدير لدى مؤسسات القطاع العام وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص واسعة دون اللجوء إلى تحديد كميات، ما عدا لدول اتفاق المدفوعات التي كانت سارية المفعول حتى غاية عام ١٩٩٠.

- تشجيع التصدير عن طريق عمليات المقايضة عند اللزوم وفتح إمكانية المقايضة في تسديد بعض الالتزامات الخارجية.

- تطوير السياسات المالية والنقدية بما يتلاءم مع أهداف السياسة الاستيرادية والتصديرية. فسمح بالتصدير بالسعر الرائج عالمياً دون النظر إلى التكاليف المحلية، واستخدم لهذا الشأن أسعار صرف تشجيعية لمدة معينة، ثم استخدم السعر الذي يغطي التكاليف على أن يكون سقفه ٤٠ ليرة سورية. وأعطيت أيضاً المؤسسات

= - إقرار مبدأ البيع بالعمولة في الخارج لمؤسسات القطاع العام التصديرية.

- اعتماد نظام الرقابة على الصادرات السورية، وتكليف مركز التجارة الخارجية بهذه المهمة والتركيز على المواصفات القياسية المطلوبة من المنتجات المصدرة.

- تشكيل لجنة لبحث معوقات تصدير الخضار والفواكه وتفويضها بالصلاحيات اللازمة لمعالجة تلك المعوقات.

- إقرار مبدأ تحفيز العاملين في مجال التصدير في المؤسسات العامة والخاصة.

- منح الحق بالاستفادة من كامل حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن عمليات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.

- إعفاء عدد من المنتجات الزراعية والغذائية من شرط الحصول على موافقات جهات عامة عند التصدير.

المصدرة حق الاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناجم عن التصدير ١٠٠ بالمئة للقطاع العام و٧٥ بالمئة للقطاع الخاص.

- إعادة النظر بالتعرفة الجمركية بغرض جعلها متلائمة مع حماية الإنتاج الوطني.

- إدخال أو الحرص على وجود ممثلين عن القطاع الخاص في لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك لتحقيق التعاون بين مختلف القطاعات العام والخاص والمشترك، وحرصاً على إصدار قرارات متوافقة مع الوقائع المطلوب معالجتها.

- السماح للمصدر من القطاع الخاص أن يمول بالقطع الذي يحتفظ به مستورداته من عدد من المواد التي لا يسمح باستيرادها إلا عن طريق قطع التصدير.

- تخصيص خطوط إنتاجية في مؤسسات القطاع العام لأعمال التصدير بحيث تتوافق مع الأذواق في الأسواق المصدرة إليها، وعدم بيعها في الداخل بهدف قيام تخصص تصديري وصناعة قائمة على التصدير فقط.

وقد نتج من تطبيق هذه التوجهات انعكاسات إيجابية وسلبية أيضاً. فعلى الرغم من إفساح المجال للقطاع الخاص لمشاركة أكبر في النشاط التجاري وتحميله أعباء منشآته في تأمين مستلزمات الإنتاج وتمويلها بصورة مستقلة عن القطاع العام، إلا أن ذلك خلق سوقاً غير نظامية للقطع ابتلعت قطع التصدير وموارد السياحة، نظراً إلى احتياج بعض المستوردين الذين لا يستطيعون التصدير لقطع التصدير. أيضاً ونتيجة سياسة «الممكن تصديره» ارتفعت أسعار بعض المنتجات المحلية نظراً إلى انخفاض العرض في الأسواق المحلية وأفضلية تصديرها من قبل التجار، إضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً، ظهرت حالات تلاعب من قبل بعض المصدرين في تضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على قطع التصدير، وتصدير كميات كبيرة من الموارد والسلع المخالفة للمواصفات أو الرديئة التي كانت تسيء إلى سمعة المنتجات السورية.

وفي السنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٨)، كان التذبذب في الميزان التجاري السوري يتراوح بين الفائض والعجز، وما ذلك إلا مؤشر على وجود عدد من الصعوبات والعوائق التي تواجه التجارة الخارجية على الرغم من دخول العديد من المنتجات السورية في الأسواق الخارجية.

٤ ـ سياسة التجارة الخارجية في لبنان

قامت سياسة الدولة للتجارة الخارجية على مبدأ حرية التجارة في المواد المسموح بها المحددة ضمن قوائم ولوائح معدة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة

الخارجية. في المقابل، تقوم الدولة بإجراء مفاوضات دولية وعقد اتفاقيات تجارية بهدف تفعيل النشاط التجاري وحماية العاملين فيه. وفي هذا النطاق أنشأت الدولة ضمن المرسوم الاشتراعي رقم ٨ في ٢٥/١/١٩٨٣ هيئة العلاقات الاقتصادية الخارجية، ووضعت ضمانات للتصدير، ولأول مرة، ضمن المرسوم الاشتراعي رقم (٨٤) في تشرين الثاني/نوفمبر. تتلخص مهمة هيئة العلاقات الاقتصادية الخارجية بالتالي:

- إصدار قرارات متعلقة بحقل التجارة الخارجية ونشاطات المستثمرين اللبنانيين والعاملين في الخارج.
- وضع اقتراحات جديدة لمجلس الوزراء بشأن وضع قوانين جديدة أو عقد اتفاقيات.
- إعطاء توصيات إلى مجلس الوزراء بشأن السياسة الاقتصادية الخارجية.
- إعداد الدراسات الضرورية والتوصيات التي تهدف إلى رسم سياسة عامة للتجارة الخارجية.
- الترويج للمنتجات اللبنانية في الأسواق الخارجية ومنح المصدرين اللبنانيين التسهيلات اللازمة لذلك.
- المشاركة في المباحثات وتوقيع العقود المختلفة المتعلقة بالاستثمار والتعاون الاقتصادي واتفاقيات النقل مع الدول الأخرى.

وجاء المرسوم التشريعي لضمان التصدير واضعاً التدابير التالية للدول المستوردة:

- ضمان تسديد المبالغ للمصدرين، وذلك بالتأميم وتنفيذ عقوبات المصادرة والحجز.
- ضمان عدم تأخير التحويلات للعملات المتفق عليها، وذلك في حالة وجود قوانين خاصة للعملات الأجنبية في البلد المستورد.
- ضمان عدم التأخر أو التهرب من دفع المبالغ المستحقة للمصدرين بسبب الحروب أو حصول اضطرابات محلية أو كوارث طبيعية.
- في أي من الأحوال السابقة تعمل السلطات على تعويض الخسائر الناجمة، إضافة إلى ١٥ بالمئة من قيمة التأمين.

وضمن سياسة الدولة الهادفة لتشجيع التصدير أصدرت المرسوم الاشتراعي رقم (٤٨) تموز/يوليو ١٩٨٣ لإنشاء منطقة صناعية حرة للصناعات التصديرية، على أن تقوم جهات القطاع العام باستثمار الأرض وتخديمها بما يستلزم من البنية التحتية. في المقابل فإن الصناعات التي ستقام ستكون معفاة من الرسوم والضرائب

على الآلات والمعدات والمواد الخام المستوردة.

أما بالنسبة إلى الاتفاقات التجارية، فإن السياسة المعتمدة لدى الدولة اللبنانية تتوجه في ترسيخ الجهود لتجديد بعض الاتفاقيات التجارية المبرمة، إضافة إلى السعي لتضمين الاتفاقيات أحكاماً تتعلق بتجارة الترانزيت نظراً إلى الأهمية التي شكلتها منذ الخمسينيات، إذ فتحت مجالاً واسعاً لنشاط معظم الشركات التجارية اللبنانية. وتم تجديد العديد من الاتفاقيات التجارية مع العربية السعودية، والكويت، ومصر، والأردن، وسوريا (ضمن اتفاقية التنسيق والتعاون التي سنورد تفاصيلها في الفصل الثالث). أيضاً، لبنان عضو في «اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية» التي أقرت في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من قبل ثماني عشرة دولة عربية[٦٠]، إلا أنه حالياً ضمن الدول الست الأعضاء التي لم تبلغ منافذها الحدودية بعد ببدء سريان نسبة التخفيض المقررة بدءاً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما تمت المصادقة على البروتوكول التجاري بين لبنان ودول المجموعة الأوروبية في بروكسل (٢٥/٦/ ١٩٨٧)، علماً أن هناك اتفاق تعاون عام موقعاً بين لبنان ودول المجموعة سنة ١٩٧٧، وحالياً تجري مناقشة اتفاقات جديدة تشمل جوانب عدة: إقامة حوار سياسي بين الاتحاد ولبنان، وضع برنامج لتحرير التبادلات تدريجياً، إقامة تعاون مالي وتعاون في ميادين أكثر تخصصاً كالبيئة. وأخيراً، أبرمت الحكومة اللبنانية عدداً من الاتفاقيات مع دول أجنبية لتسهيل التجارة الخارجية، فجاء الاتفاق اللبناني ـ التشيكي، واللبناني ـ الصيني، واللبناني ـ البولوني ليحل مكان اتفاقية «المدفوعات» المعقودة منذ الستينيات بين الدولتين ـ الذي يقضي ببعض الإعفاءات الجمركية الجزئية والكلية لبعض المواد والمنتجات المنوي تبادلها، وخصوصاً المواد والسلع الزراعية، كما ينص على تطوير التعاون التقني والفني وإقامة المعارض وعقد الصفقات التجارية بالعملات القابلة للتحويل.

٥ ـ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في سوريا

احتلت دول السوق الأوروبية المشتركة المرتبة الأولى بالنسبة إلى الصادرات والمستوردات السورية منذ الثمانينيات (الجدول رقم (١ ـ ١٧))، إذ شكّلت الصادرات السورية إلى هذه الدول ما يعادل ٥٤,٥ بالمئة من مجموع الصادرات السورية لعام ١٩٩٧ و٥٠,٢ بالمئة لعام ١٩٩٨، وكانت هذه النسبة في المتوسط

(٦٠) الدول العربية الأعضاء في الاتفاق: سوريا، ولبنان، والكويت، والعراق، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسعودية، وعمان، وقطر، ومصر، والمغرب، والسودان، وليبيا، واليمن، وفلسطين.

للسنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥) حوالى ٥٠,٦ بالمئة. أما المستوردات السورية من دول السوق الأوروبية المشتركة فقد شكّلت ما يعادل ٣٠,٧ بالمئة من مجموع المستوردات السورية خلال عام ١٩٩٨، وشكّلت ما يقارب ٣٢ بالمئة في المتوسط للفترة نفسها. هذا وقد ازدادت مستوردات سوريا من الدول الاشتراكية سابقاً والصين وكوبا، إذ ارتفعت نسبة المستوردات من ١٤,٣ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ١٧,٩ بالمئة عام ١٩٩٧ و١٦,٢ بالمئة عام ١٩٩٨، علماً أنها بلغت أعلى نسبة لها عام ١٩٩٥ (٢٠,٧ بالمئة). وبالمقابل انخفضت نسبة الصادرات إلى تلك الدول (٣٤,٢ بالمئة لعام ١٩٩٠) إلى ٣,٢ بالمئة لعام ١٩٩٨ نتيجة توقف اتفاقيات التبادل التجاري، ويظهر ذلك واضحاً عام ١٩٩٢، إذ انخفضت النسبة من ٢٣,٠ بالمئة لعام ١٩٩١ إلى ٦,٢ بالمئة لعام ١٩٩٢ (الجدول رقم (١ ـ ١٧))، وقد احتلت الدول العربية الترتيب الثاني منذ عام ١٩٩٢ من حيث المجموعات الجغرافية بالنسبة للصادرات السورية، إلا أنها تأتي في المراتب الأخيرة بالنسبة للواردات (٧,٩ بالمئة) في عام ١٩٩٨.

وشكّلت التجارة البينية بين سوريا والدول العربية حوالى ١٥ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية السورية. هذا وتحتل سوريا المرتبة الرابعة من حيث المساهمة في حجم الصادرات العربية البينية، وذلك بعد العربية السعودية وعمان ودولة الإمارات، فيما تأتي في مرتبة متأخرة في حجم الواردات العربية البينية، إذ تأتي الرابعة قبل الأخيرة، أي قبل العراق وموريتانيا والصومال[٦١]. عملياً، إن إزالة المعوقات التي تؤثر في التجارة العربية البينية المتمثلة بإقامة منطقة تجارة حرة والتي بدئ العمل على تنفيذها منذ ١/١/١٩٩٨ ستساهم في زيادة التجارة العربية البينية بشكل عام، والتجارة السورية مع مختلف الدول العربية أيضاً.

أما بالنسبة للتبادل التجاري السوري ـ اللبناني، فيوضح الجدول رقم (١ ـ ٢٥) تطور العلاقات والتبادل التجاري بين الدولتين، وخصوصاً منذ أوائل التسعينيات. فمنذ عام ١٩٩١ يحتل لبنان المرتبة الأولى في صادرات سوريا بالنسبة إلى باقي الدول العربية، وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٩٥. أيضاً وعلى مدى عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ احتل لبنان المرتبة الأولى بين الدول العربية بالنسبة إلى المستوردات السورية، وحالياً يأتي في المرتبة الثالثة بعد العربية السعودية والأردن. وبالتالي شكّل عام ١٩٩٢ قمة التبادل التجاري السوري ـ اللبناني، إذ بلغت نسبة التبادل ٤٦ بالمئة من مجمل التبادل التجاري السوري مع الدول العربية، ويعود ذلك لجملة من المتغيرات التي طرأت في عام ١٩٩١ المتمثلة بإصدار قانون رقم (١٠) واتفاقية

(٦١) احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٦، ص ٣٢٤.

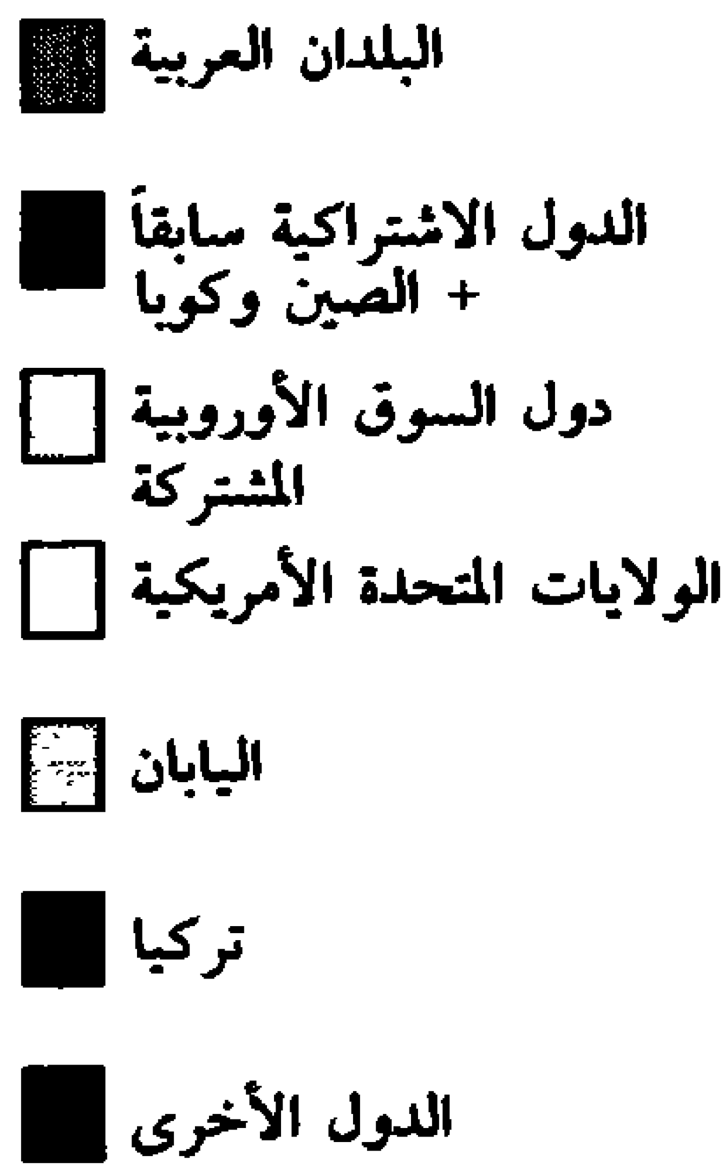
الأخوة والتنسيق والتعاون بين سوريا ولبنان.

وحالياً تعمل كل من سوريا ولبنان على تنشيط الحركة البينية من خلال إطلاق حرية التبادل للمنتجات المحلية واتخاذ إجراءات تسهيل وإزالة القيود وفتح الأسواق المحلية. وستتناول ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث.

الشكل رقم (١ ـ ٥)

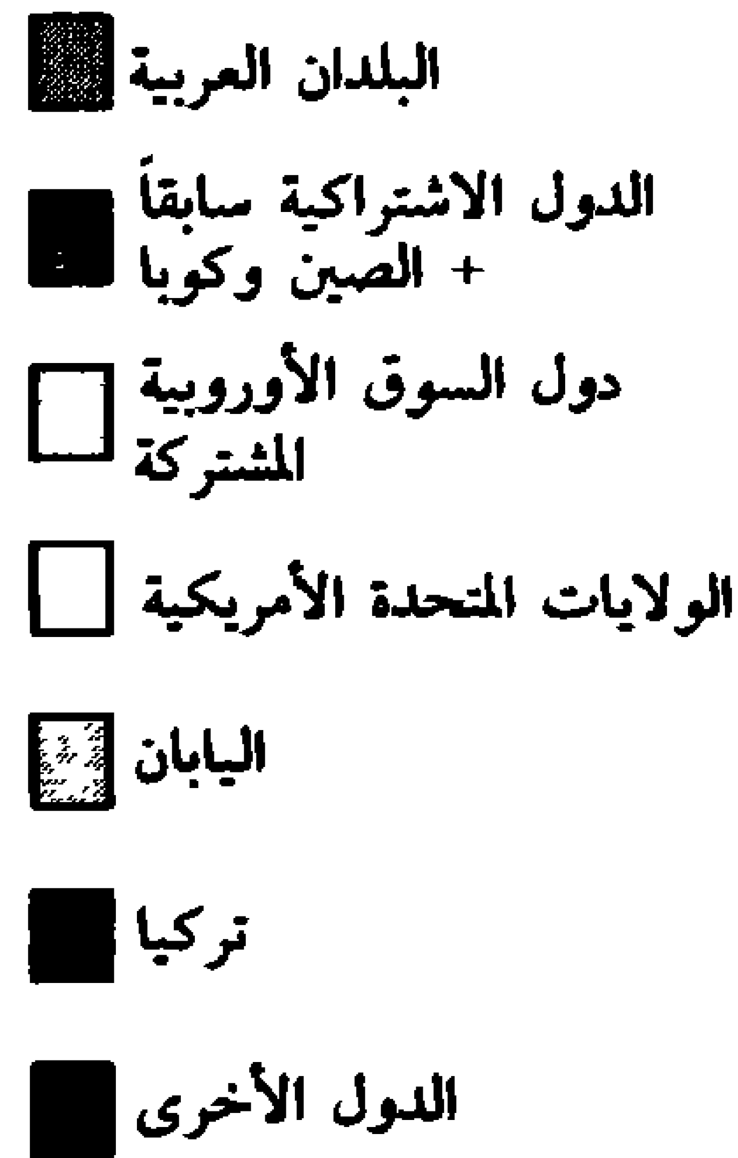
التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السورية، ١٩٩٨

الصادرات



٧,٥٪ — ١٠,٣٪ — ٠,٣٪ — ٠,٦٪ — ٢٧,٩٪ — ٣,٢٪ — ٥٠,٢٪

الواردات



٧,٩٪ — ١٦,٢٪ — ٣١,٦٪ — ٤,٨٪ — ٤,٠٪ — ٤,٨٪ — ٣٠,٧٪

٦ ـ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في لبنان

خضع التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لعدد من التأثيرات أهمها أن الصادرات اللبنانية تتأثر بالتقلبات الداخلية والاقليمية. فتردّي الأحوال الأمنية المحلية انعكس سلباً على الأسواق الإقليمية، مما أدى إلى البحث عن أسواق جديدة في الدول الأوروبية (وبخاصة سويسرا وفرنسا) والدول الأفريقية النامية. وفي المقابل، تأثر التوزيع الجغرافي للمستوردات إلى لبنان بسعر الصرف لليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية، وبالدخل القومي اللبناني. وتشكل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (وبالأخص إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا) الشريك التجاري الأول للبنان، ومن ثم تأتي الولايات المتحدة. وبالمقابل شكلت سوريا الشريك الأول للواردات اللبنانية بين مجموعة الدول العربية منذ عام ١٩٨٩. ويعود ذلك لتزايد الصادرات النفطية تدريجياً بدلاً من دول الخليج العربي وبفضل اتفاقية الأخوة والتنسيق والتعاون التي دعمت التجارة البينية بين الدولتين، وما أعقبها مؤخراً من اتفاق على إطلاق حرية التجارة للمنتجات الصناعية.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات اللبنانية، فيوضح الجدول رقم (١ ـ ٢٢) أهم أسواق المنتجات اللبنانية. ويوضح هذا الجدول أن التوزيع الجغرافي للصادرات على عكس التوزيع الجغرافي للواردات، إذ تتجه معظم المنتجات اللبنانية إلى الدول النامية، وبخاصة بلدان الخليج. علماً أن هناك محاولات جادة لتنويع الأسواق نظراً إلى تذبذب الطلب في الدول النامية وتعرضه إلى اهتزازات أمنية تحول دون استمراره. بالمقابل إن تنويع أسواق تصريف المنتجات اللبنانية باتجاه الولايات المتحدة وأوروبا يتطلب توفر معايير دولية من حيث الجودة والعرض ومواعيد التسليم والتكاليف. وتبعاً للإحصاءات المعتمدة من «صندوق النقد الدولي» ففي الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) كانت الدول الخمس الأكثر استيراداً من لبنان، سويسرا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا. أما في المرحلة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨) فبحسب إحصاءات المديرية العامة للجمارك تأتي فرنسا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا بين الدول الأولى المستوردة للمنتجات اللبنانية. وتصدّرت أسواق العربية السعودية المرتبة الأولى في استيعاب المنتجات اللبنانية، تليها أسواق الإمارات العربية المتحدة، ثم سوريا. وقد شكل مجموع الصادرات إلى الدول العربية عام ١٩٩٧ ما يقارب ٤١ بالمئة و٣٩ بالمئة من إجمالي الصادرات اللبنانية لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي، مقابل ٥٣ بالمئة لعام ١٩٨٧ و٤٤ بالمئة لعام ١٩٩٠ و٤١ بالمئة لعام ١٩٩١.

الجدول رقم (١ ـ ٢١)

توزيع الواردات اللبنانية بحسب الدول، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨ (مليون دولار/نسبة مئوية)

الدول / السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مليون دولار	١,٨٣٤	٢,٤٠٧	٢,٢٦٣	٢,٥٧٨	٣,٧٤٨	٤,٢١٥	٤,٩٤٠	٥,٩٩٠	٧,٣٠٤	٧,٥٥٩	٧,٤٥٧	٧,٠٦١
نسبة مئوية												
الولايات المتحدة	٦	٦	٥	٤	٥		١	٩	١٠,٦	١٠,٩	٩,٢	٩,٣
اليابان		٤		٤				٤	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٢
فرنسا	٩	٨	٨,٨	٨	٩		٩	٩	٧,٦	٧,٨	٩,٥	٩,٧
ألمانيا	٦	٧	٨	٦	٧		٩	١	٨,٤	٨,٥	٨,٧	٨,٧
إيطاليا	١	١٤	١	١	١٤		١	١	١٣,٠	١٢,١	١٣,٢	١١,٥
سويسرا	٤	٤		٤	٤		٣,٣	٤	٤,٦	٣,٤	٦,٦	٦,٣
بريطانيا	٤	٥	٤	٤	٥		٤,٤	٤	٣,٩	٤,٠	٤,٤	٤,٥
تركيا	٩	٤	٤	٢,٢				٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٥
السعودية	١	١	١	١	١		١	١	١,٧	١,٥	١,٦	١,٧
سوريا	١		٧	١	١		٥	٤,٤	٣,٢	٤,١	٤,٤	٣,٧
دول أخرى	٤٧	٤٦	٤٥	٤	٤		٤	٩	٤١,٠	٤١,٥	٣٦,٣	٣٧,٩

المصادر: مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩١: صندوق النقد الدولي، مديرية الإحصاءات التجارية، **الكتاب السنوي، ١٩٩٢**.

مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨: المديرية العامة للجمارك، المركز الآلي.

مصادر السنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤: **إيكوشيفر (١٩٩٣)**، ص ٢٤؛ **إيكوشيفر (١٩٩٤)**، ص ٥٩، ومصرف لبنان: **التقرير السنوي، ١٩٩٧**، ص ٩٠، و**التقرير السنوي، ١٩٩٨**، ص ٥٨.

الجدول رقم (١ ـ ٢٢)

توزيع الصادرات اللبنانية بحسب الدول، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨ (مليون دولار/نسبة مئوية)

الدول / السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(*)	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)	١٩٩٨(*)
مليون دولار	٤٩٩	٦٢٨	٤٨٥	٤٩٦	٤٩٠	٥٥١	٤٥٨	٥٧٢	٦٥٥	٧٣٥	٦٤٢	٧١٦
نسبة مئوية												
الولايات المتحدة	٦,٢	٦,١	٥,٩	٤,٥	٥,٣		٤,٤	٣,٧	٤,٧	٥,٢	٥,٩	٦,٦
فرنسا	٤,٥	٥,١	٤,٩	٥,٠	٥,٩		٦,١	٤,٦	٧,٦	٦,٤	٧,٢	٨,٧
ألمانيا	١,٩	١,٨	٢,٧	٣,٤	٢,٨		١,٥	١,٨	٢,٧	٣,١	٢,٢	٣,٣
إيطاليا	٥,٧	٥,٨	٦,٩	٩,٠	٥,٧		٠,٩	١,٩	١,٨	٥,٣	٣,٣	٢,٦
سويسرا	٩,٢	١٠,٤	١٠,٢	١٠,٤	١٢,٢		٠,٤	٢,٣	١,٥	٢,٠	٢,٥	٣,٤
بريطانيا	٢,٨	٣,٧	٣,٤	٢,١	٢,٨		٣,٧	١,٩	١,٨	٢,٢	٣,١	٣
مصر	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٥		٢,٦	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٤
الأردن	٧,٤	٣,٧	٢,٢	٣,٠	٥,٦		٥,٢	٤,٠	٤,٣	٤,٤	٣,٩	٣,٦
الكويت	١٤,٢	١٢,٩	١٢,٤	٨,٨	ـ		٥,٧	٥,٦	٤,٧	٤,٢	٤,٥	٤,٢
السعودية	١٥,٤	٢٠,٢	١٨,٦	١٦,٧	١٥,٢		١٣,٣	١٥,٢	١٣,١	١٢,٧	١٥,١	١٢,١
سوريا	٢,٦	٣,٣	١,٢	٣,١	٥,٢		١٢,٢	١٠,٨	١٠,٧	٩,٥	٥,٩	٦,٥
الإمارات العربية المتحدة	١١,٢	١٠,٠	١٠,٣	٩,٩	٩,٠		٩,٠	١٨,٠	١١,٩	١٥,٠	٩,٠	٩,٩
دول أخرى	١٦,٦	١٤,٥	١٨,٨	٢١,٤	٢٦,٨		٣٥,٠	٢٨,١	٣٢,٨	٢٧,٧	٣٤,٩	٣٣,٧

(*) تم تعديل أرقام الصادرات بحيث لم تعد تتضمن القيم الاسمية لأوراق النقد والشيكات السياحية المصدرة من لبنان.

المصادر: مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢: صندوق النقد الدولي، مديرية الإحصاء التجارية، المصدر نفسه.

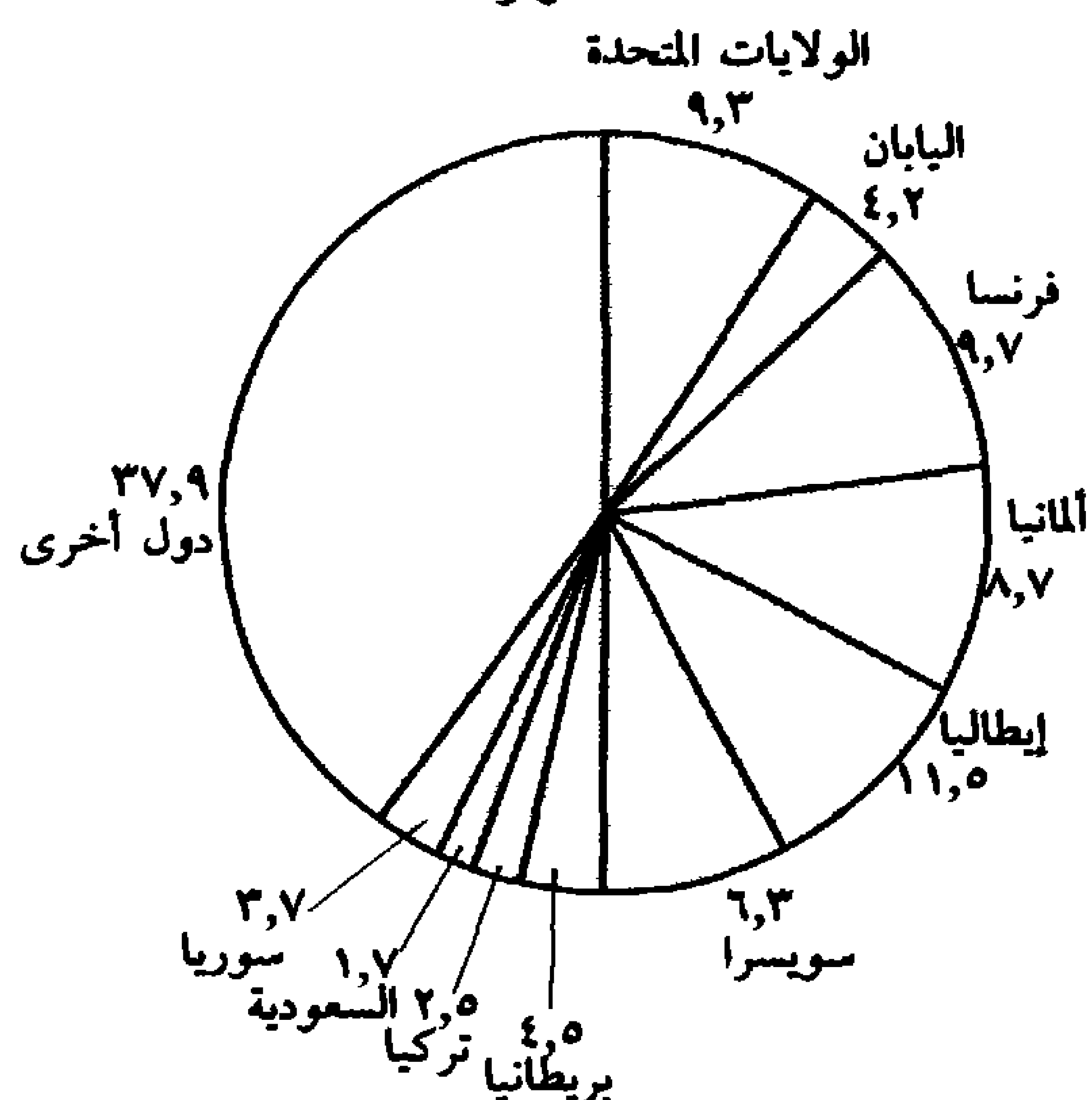
مصدر المعطيات الأساسية للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧: المديرية العامة للجمارك، المركز الآلي الجمركي.

مصدر السنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤: **إيكوشيفر** (١٩٩٣)، ص ٢٦؛ **إيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ٦٠، ومصرف لبنان: المصدران نفسهما، ص ٩٠ و٥٧ على التوالي.

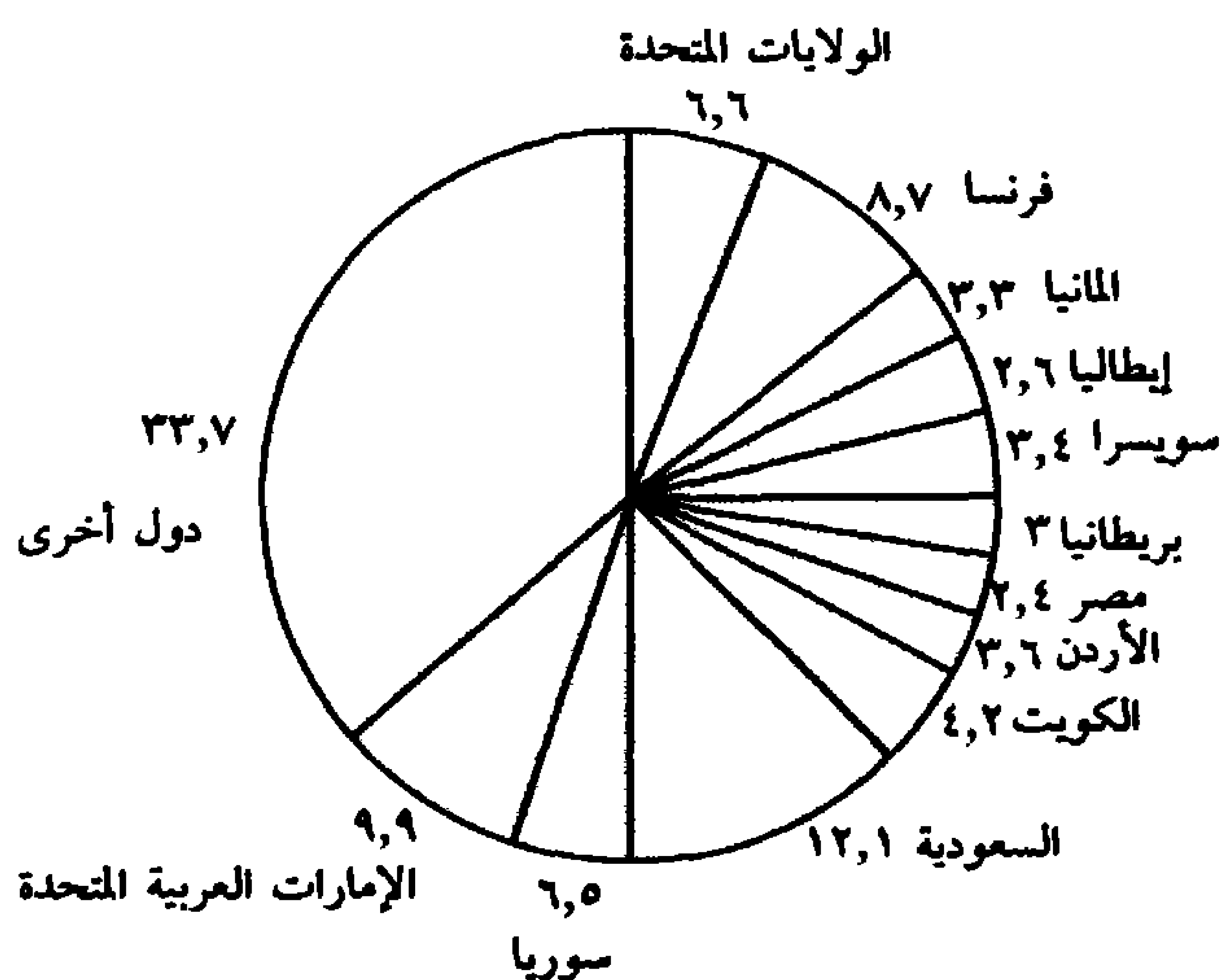
الشكل رقم (١ ـ ٦)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات اللبنانية، ١٩٩٨

واردات



صادرات



٧ ـ هيكلية الصادرات والواردات السورية

أ ـ **الصادرات**: منذ منتصف الثمانينيات اعتمدت سوريا سياسة دعم وتشجيع عمليات التصدير من خلال إعطاء الأولوية في استخدام المتاح من السلع، ومن ثم تغيير مفهوم «المتاح للتصدير» من فائض الاستهلاك إلى مفهوم «الممكن تصديره»، إضافة إلى عدد من الخطوات الأخرى القائمة على إشراك القطاع الخاص والعمل على تشجيعه للمساهمة في دور أكبر في عملية التصدير، وقد نتج من ذلك زيادة في الصادرات السورية بلغت أوجها عام ١٩٩٠، كما تزايد دور القطاع الخاص في عملية التصدير، وبخاصة في السنوات الثلاث: ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١، إذ ازدادت نسبة مشاركة القطاع الخاص في الصادرات من ٧,٦ بالمئة لعام ١٩٨٥ إلى ٤٤,٧ بالمئة عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، ومن ثم انخفضت إلى ٣٥,٤ بالمئة عام ١٩٩١ لتصل إلى ٢٨,٥ بالمئة عام ١٩٩٥ و٢٢,٦ بالمئة عام ١٩٩٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفائض المحقق في الميزان التجاري خلال السنوات (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) كان طفرة في مجمل أداء التبادل التجاري السوري، وليس كظاهرة تقوم على أساس انخفاض في الطلب المحلي للواردات أو زيادة في الطلب الخارجي للصادرات. عملياً وقعت الدولة السورية في تلك المرحلة عدة اتفاقات للتبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وتبعاً لذلك قام القطاع الخاص بإنشاء عدة مؤسسات للإنتاج الخاص بالتصدير. بالتالي، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي فقدت هذه المؤسسات أسواقها وانخفضت الصادرات السورية ليعود العجز في الميزان التجاري السوري من جديد.

وتوزعت نوعية الصادرات السورية بين مواد خام، مصنعة ونصف مصنعة، وقد شكّلت المواد الخام أعلى نسبة في تشكيلة المواد المصدرة (الجدول رقم (١ ـ ١٥)) وتراوحت بين حد أدنى ٥٠,٦ بالمئة عام ١٩٩٠ وحد أقصى ٨٣,٠ بالمئة عام ١٩٩٦ لتعود وتشكل ٨٠,٥ بالمئة عام ١٩٩٧ و٧٧,٥ بالمئة عام ١٩٩٨، ويعد النفط والقطن أهم الصادرات السورية من المواد الخام. كما تفاوتت نسبة المشاركة للمنتجات المصنعة ونصف المصنعة، علماً أن الجهود قد بذلت لزيادة التصدير في المواد المصنعة لتبلغ حداً أقصى يقدر بـ ٣٥,٢ بالمئة من مجمل الصادرات عام ١٩٩٠ وحداً أدنى قدره ١٣,٨ بالمئة عام ١٩٩٦ لتعود وترتفع نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات السورية إلى ١٧,١ بالمئة عام ١٩٩٨. هذا، وقد شكّلت الصناعات النسيجية والغذائية أهم الصادرات المصنعة.

وتوزعت الصادرات السورية أيضاً من حيث استخدامها بين مواد استهلاكية ووسيطة وسلع التكوين الرأسمالي (أو الأصول الثابتة). وتتشكل معظم الصادرات

السورية من مواد وسيطة في حين لم تشكل مواد التكوين الرأسمالي إلا نسبة ضئيلة (الجدول رقم (١ ـ ١٥)) انخفضت من ١,١ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٠,٢ بالمئة عام ١٩٩٠، ولم تتمكن من الوصول إلى ١ بالمئة بعد ذلك، إذ بلغت أعلى نسبة من مساهمتها ٠,٨ بالمئة عام ١٩٩٥ لتعود وتنخفض إلى ٠,٢ بالمئة في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ وقدرت بـ ٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٨.

عملياً، إن أرقام الصادرات السورية ونسبة توزيعها من حيث النوعية والاستخدام تُظهر مدى الانخفاض درجة التصنيع، وبالتالي الإنخفاض في القيمة المضافة المحققة من المنتجات السورية قبل تصديرها. فالمواد الخام تطغى على نوعية الصادرات. أيضاً إن إلغاء العمل باتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفياتي سابقاً شكل انخفاضاً في الصادرات الصناعية التحويلية غير النفطية، علماً أن الصناعات التحويلية السورية لم تتمكن من التكيف بسرعة مع هذه المستجدات وإيجاد أسواق جديدة نظراً إلى ضعف قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الأسواق الأخرى سواء من حيث السعر أو الجودة، كما أشرنا سابقاً.

وقد أوضحت دراسة لليونيدو[٦٢] أن صادرات الصناعة التحويلية السورية قد تراجعت في النصف الأول من التسعينيات، وقد انعكس ذلك في تراجع نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات من ٦٣ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٢٩ بالمئة عام ١٩٩٥. علماً أن ربع الصادرات التحويلية تضمنت مشتقات نفطية للسنوات ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥، الأمر الذي يشير إلى ضعف هذه الصادرات وعدم قدرتها كمرحلة أولى على الحفاظ على مستوياتها السابقة. وتراجعت أيضاً نسبة الصادرات إلى المستوردات من الصناعات التحويلية بدرجة كبيرة، إذ انخفضت من ١٠٨ بالمئة و١٠٩ بالمئة عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ على التوالي إلى ٢٧ بالمئة عام ١٩٩٥ لتعود وترتفع إلى ٩٧,٢ بالمئة عام ١٩٩٧، مما يعكس انخفاضاً في القيمة المضافة المحققة (أي استيراد منتجات مصنعة وتصدير منتجات غير مصنعة).

ب ـ **الواردات**: اعتمدت سياسة التجارة الخارجية بالنسبة إلى المستوردات منذ السبعينيات مبدأ إحلال المستوردات من خلال إعطاء الأفضلية لتأمين المواد الأولية اللازمة للإنتاج المحلي وتأمين التجهيزات والمعدات اللازمة لإقامة المنشآت الإنتاجية. ومنذ أواخر الثمانينيات ونتيجة تخفيف القيود على عمليات الاستيراد بغية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تأمين متطلباته الإنتاجية، ازدادت نسبة مشاركة القطاع الخاص في مجمل المستوردات، إذ ارتفعت من ١٥,٧ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٦٥,٤

(٦٢) اليونيدو، «الصناعة السورية والمستقبل،» ص ٣٠ ـ ٣٣.

بالمئة عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٧٣,٣ بالمئة عام ١٩٩٨.

وتوزعت المستوردات السورية بين مواد خام ومصنعة ونصف مصنعة. وقد احتلت المنتجات المصنعة ونصف المصنعة القسم الأكبر في المستوردات، وقد تفاوتت النسب (كما هو مدرج في الجدول رقم (١ ـ ١٦))، إلا أنه من الواضح أن السلع المصنعة شكّلت النسبة الأكبر من المستوردات السورية منذ عام ١٩٩٢. أما المواد الخام فقد شهدت أعلى نسبة لها عام ١٩٨٥ (٣٧,٤ بالمئة)، ومن ثم انخفضت إلى أدنى مستوى (٧,٥ بالمئة) عام ١٩٩٦ في معدل تناقص سنوي وسطي (١١,٢ بالمئة للمرحلة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) لتعود وترتفع إلى ٩,٩ بالمئة عام ١٩٩٧ و٩,٧ بالمئة عام ١٩٩٨.

أما نوعية المستوردات فقد تراوحت بين استهلاكية ووسيطة وسلع تكوين رأس مالي، وقد استحوذَت المنتجات الوسيطة على النسبة الأكبر في مجمل المستوردات، وتراوحت بين ٦١,٨ بالمئة عام ١٩٧١ إلى ٦٥,٨ بالمئة عام ١٩٨٥، وحافظت على هذه النسبة تقريباً (٦٤,٢ بالمئة و٦٤,٨ بالمئة لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي) لتنخفض تدريجياً وتصل إلى حد أدنى قدره ٤٦,٦ بالمئة عام ١٩٩٤ لتعود وترتفع من جديد منذ عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٥٨,٨ بالمئة عام ١٩٩٨ (الجدول رقم (١ ـ ١٦)).

وفي المقابل، تزايدت نسبة المستوردات من سلع التكوين الرأسمالي أو الأصول الثابتة، وبخاصة منذ أوائل التسعينيات وبلغت حداً أقصى قدره ٣٨,٨ بالمئة عام ١٩٩٤. أما المستوردات الاستهلاكية فقد تراوحت نسبتها بين حد أدنى ٩,٨ بالمئة عام ١٩٩٢ وحد أقصى ٢١,٣ بالمئة عام ١٩٧١. علماً أن المستوردات من السلع الاستهلاكية في تزايد مستمر للمرحلة (١٩٧١ ـ ١٩٩٥) (الجدول رقم (١ ـ ١٦))، إلا أن نسب النمو من استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية كانت أكبر من مثيلها من السلع الاستهلاكية.

من ذلك يتبين أن المستوردات السورية تتركز على المواد المصنعة ونصف المصنعة في مقابل نسبة بسيطة من استيراد المواد الخام، كما تتركز على المنتجات الوسيطة، مما يشير إلى ضعف القيمة المضافة المحققة من الاستيراد، وخصوصاً نتيجة استيراد المواد نصف المصنعة التي يمكن تصنيعها محلياً واستيرادها كمواد خام.

٨ ـ هيكلية الصادرات والواردات اللبنانية

جهدت كل من وزارة الصناعة وغرفة التجارة والصناعة في بيروت إلى وضع جداول إحصائية توضح بنية الواردات والبضائع المعاد تصديرها والصادرات الإجمالية، إلا أن الأرقام المقدمة تباينت مع الأرقام الإجمالية للإحصاءات المقدمة من

صندوق النقد الدولي. ويعود ذلك إلى وجود عدد من الموانئ غير الشرعية لمدة طويلة من عقد الثمانينيات وعدم تسجيل البضائع عند دخولها وخروجها. عملياً، يمكن اعتماد جداول وزارة الصناعة وغرفة التجارة والصناعة في بيروت كمؤشر لإبراز هيكلية الصادرات والواردات الصناعية خلال المرحلة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٨).

أ ـ **الصادرات**: توضح الإحصاءات توزيع الصادرات اللبنانية تبعاً لنوعية المنتجات زراعية أو صناعية للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، وتبين أن المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني قد ساهمت بعشر الصادرات اللبنانية تبعاً للإحصاءات الرسمية المقدمة من جمعية المصارف. وتراوحت هذه النسبة بين ١٢ بالمئة ـ ٢٠ بالمئة للسنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) تبعاً لإحصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت، علماً أنها انخفضت منذ بداية التسعينيات فقاربت ١٦ بالمئة عام ١٩٩١ و١٣ بالمئة عام ١٩٩٢.

أما بالنسبة إلى الصادرات الصناعية، فإن الإحصاءات توضح البنية المتنوعة للصادرات اللبنانية، خلافاً لما هي عليه الحال في كثير من الدول النامية القائمة على المنتج الواحد، مما يشير إلى أن سياسة إحلال الواردات قد خلقت مجموعة من الصناعات المحلية التي بدورها أدّت دور الوساطة الصناعية بين الدول المتقدمة والدول العربية، وبخاصة الخليجية. واكتسبت هذه الصناعات أيضاً دوراً مهماً في مجال التصدير، نظراً إلى افتقار لبنان للثروات الطبيعية الممكن تصديرها. حالياً تواجه هذه الاستراتيجية منافسة في أسواقها الخليجية، علماً أن دول الخليج قد بدأت بعملية التصنيع واستبدال الواردات، كما أن منتجات دول جنوب شرق آسيا (النمور الأربعة: هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، وسنغافورة) تعمل على غزو أسواق الخليج لتوفر اليد العاملة الرخيصة والمتعلمة والمنضبطة.

وساهمت الصادرات الصناعية بما يقارب ٩٠ بالمئة من إجمالي الصادرات اللبنانية خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨). وبدورها توزعت هذه الصادرات الصناعية عام ١٩٩٨ بين ٣٦ بالمئة سلع وسيطة وسلع تكوين رأس مال ومنتجات منجمية وخشبية وجلود، و٦٤ بالمئة سلع نهائية محققة بذلك قيمة مضافة مرتفعة.

ب ـ **الواردات**: تغطي الواردات جزءاً مهماً من الطلب الاستهلاكي المحلي والمستلزمات الاستثمارية لمختلف القطاعات، ما سبب عجزاً في الميزان اللبناني في ما عدا سنتي ١٩٨٣ و١٩٧٨، وفي المقابل تعمل التحويلات المالية على تغطية هذا العجز.

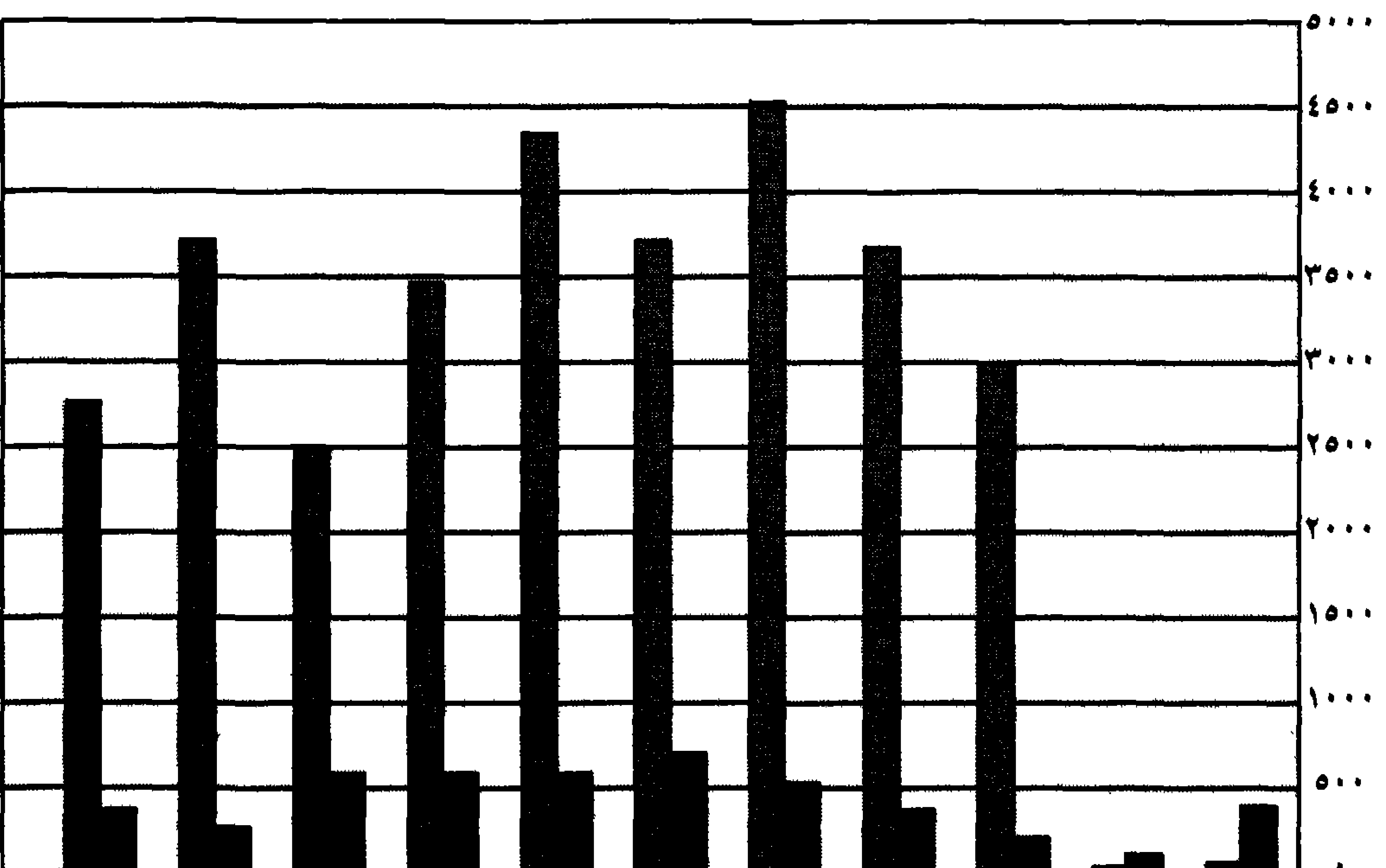
وقد تراوحت نسبة الميل الحدي للاستيراد[٦٣] من ٥٧ بالمئة للنصف الأول من عقد الثمانينيات، ثم ارتفعت إلى ٦٨ بالمئة للنصف الثاني من ذلك العقد لتعود وتنخفض إلى ٦٥ بالمئة في النصف الأول من التسعينيات. وتعد هذه النسبة مرتفعة ومضرة لقطاع الصناعة المحلية، إلا أن الاتجاه الاستهلاكي منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات نحو البضائع المصنعة محلياً تزايد نظراً إلى التقدم في الجودة والتقنية التصنيعية وارتفاع أسعار البضائع المستوردة مقارنة بالأسعار المحلية.

وتعد السيارات أهم مستوردات القطاع الخاص، يلي ذلك زيت الفيول، علماً أن الفيول المستخدم لتوليد الطاقة يؤمن عن طريق القطاع العام، أما السلع الاستثمارية فقد ازدادت نسبة استيرادها منذ عام ١٩٩٢، نظراً إلى إعادة الانتعاش والاستقرار الأمني واستقرار سعر الصرف الذي انعكس بشكل إيجابي على الصناعة وتحديثها، وبالتالي مستلزماتها الاستثمارية. ويوضح الجدولان رقما (١ ـ ٢٣) و(١ ـ ٢٤) بنية الواردات اللبنانية ونسبة توزيعها بين المنتجات الزراعية وهي ١٢ بالمئة في المتوسط للسنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨ و٨٨ بالمئة للمنتجات الصناعية للمدة المذكورة، علماً أن الصناعات المعدنية والتجهيزات الصناعية قد شكلتا النسبة الأعلى (٥٧ بالمئة) بين مختلف الواردات الصناعية. أخيراً، من الصعب إبراز نسبة السلع الوسيطة بين مجموعة المنتجات الصناعية المستوردة، إلا أن الإحصاءات المدرجة تشير إلى أنها تفوق ٣٠ بالمئة من مجمل المستوردات الصناعية.

(٦٣) الميل الحدي للاستيراد هو نسبة التغير في الاستيراد تبعاً للتغير في الدخل القومي.

الشكل رقم (١ ـ ٧)

تطور التجارة البينية لسوريا ولبنان، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨



الجدول رقم (١ ـ ٢٣)
بنية الواردات اللبنانية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨
(مليون دولار/نسبة مئوية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ـ المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية	٦٣٩	٧٠٤	٨٢٨	٩٣٤	٩٢٤	٨٣٦
نسبة مئوية	١٢,٩	١١,٨	١١,٣	١٢,٤	١٢,٤	١١,٩
ـ الصناعات التحويلية	٤,٣٠١	٥,٢٨٦	٦,٤٧٩	٦,٦٢٥	٦,٥٣٣	٦,٢٢٥
نسبة مئوية	٨٧,١	٨٨,٣	٨٨,٧	٨٧,٦	٨٧,٦	٨٨,١
ـ إجمالي الواردات	٤,٩٤٠	٥,٩٩٠	٧,٣٠٧	٧,٥٥٩	٧,٤٥٧	٧,٠٦١

المصادر: مصدر المعطيات الأساسية: **النشرة الشهرية** (جمعية مصارف لبنان).

مصادر السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤: إيكوشيفر (١٩٩٦)، ص ٥٨، ومصرف لبنان: المصدران نفسهما، ص ٨٩ و٥٦ على التوالي.

الجدول رقم (١ ـ ٢٤)
بنية الواردات الصناعية اللبنانية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨ (نسبة مئوية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١) الصناعات الغذائية والتبغ	٩	٩,٢	٨,٩	٨,٧	٨,٧	٩,٥
٢) النسيج والألبسة والجلد	١٢,٢	١٠,٥	٩,٤	٨,٦	٨,٩	٩,٤
٣) الخشب والأثاث		٢,١	١,٨	١,٦	١,٦	٢,٠
٤) الورق والمنتجات الورقية	٣,٤		٣,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٢
٥) الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	١١,٢	١١,٥	١١,٥	١١,٧	١٢,٣	١٣,٢
٦) الصناعات المنجمية غير المعدنية		٣,١	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦
٧) الصناعات المعدنية	٢٧,٥	٢٥,٤	٢٦,٧	٢٥,٧	٢٩,١	٢٦,٠
٨) التجهيزات الصناعية	٢٧,٣	٣٠,٦	٣٠,٤	٣٥,٦	٣١,٣	٣١,٤
٩) الصناعات التحويلية الأخرى	٤,٥	٤,٩	٤,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٦
إجمالي الصناعات التحويلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (١ ـ ٢٥)

تطور التجارة البينية لسوريا ولبنان، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨

(مليون ليرة سورية)

السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مستوردات سوريا من لبنان	٣٤٨,٠	١٣٧,٧	١٨٨,٣	٣٣٠,٤	٥١٩,٤	٧٣٣,٤	٦١٨,٢	٦٣٥,٦	٦٣٤,٨	٢٩١,٨	٤١٠,٧
صادرات سوريا إلى لبنان	٤٩,٧	١٥,٤	٢,٩٨٧,٠	٣,٦٩٥,٢	٤,٥١٦,٤	٣,٧١٧,٨	٤,٣٧٦,١	٣,٤٦٩,٤	٢,٤٨٧,٩	٣,٧٠٢,٤	٢,٧٧٨,٦
مجمل التجارة البينية للدولتين	٣٩٧,٧	١٥٣,١	٣,١٧٥,٣	٤,٠٢٥,٦	٥,٠٣٥,٨	٤,٤٥١,٢	٤,٩٩٤,٣	٤,١٠٥,٠	٣,١٢٢,٧	٣,٩٩٤,٢	٣,١٨٩,٣
مجمل التجارة الخارجية السورية البينية مع الدول العربية	٤,٦٢٣,٥	٢,٠٧١,٧	١٠,٥١٣,٥	١٠,٤٢١,٥	١٠,٨٤٠,٧	١١,٢٤٣,٠	١٤,٢٦٥,١	١٤,٥٦٦,٠	١٣,٦٢٥,٢	١٥,٢٨١,٣	١٢,٤٧٧,٥
نسبة التجارة البينية للدولتين لمجمل التجارة الخارجية السورية مع الدول العربية (بالمئة)	٨,٦	٧,٤	٣٠,٢	٣٨,٦	٤٦,٥	٣٩,٦	٣٥,٠	٢٨,٢	٢٢,٩	٢٦,١	٢٥,٦

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨١، ١٩٨٦ و١٩٩١ ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (٧ ـ ٨).

رابعاً: القطاع المصرفي

١ ـ القطاع المصرفي السوري

يتكون القطاع المصرفي في سوريا من المصرف المركزي السوري وخمسة مصارف متخصصة، إضافة إلى مؤسستين ماليتين هما: المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد، والمؤسسة العامة السورية للتأمين. وتمتلك الدولة جميع المصارف في سوريا ولا توجد مكاتب لمصارف أجنبية في ما عدا مكتبين لتمثيل مصرف لبناني تمتلكه بالكامل ثلاث مؤسسات مالية سورية. وتتركز عمليات تأهيل أنظمة المصارف القائمة على تطوير الطاقات البشرية العاملة في هذا القطاع وعلى إدخال التقنيات الجديدة في إنجاز العمليات المصرفية المتفرقة في إطار الحاسوب الإلكتروني ومد شبكات الاتصال الإلكترونية بين مختلف الفروع. أيضاً، هناك نية جادة في إصدار مرسوم لإحداث مصرف خاص بتنمية الصادرات «المصرف السوري لتنمية الصادرات»، على أن يكون مؤسسة عامة مصرفية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون ليرة سورية ومقرها دمشق[٦٤].

لقد تم إحداث المصرف المركزي السوري عام ١٩٥٣، ومنذ منتصف الستينيات وضمن التخطيط المعتمد، يقوم المصرف المركزي السوري برسم السياسة النقدية والإشراف على تطبيقها وإصدار العملة، والمشاركة في إدارة احتياطي سوريا من العملات الأجنبية، إضافة إلى كونه المُقرِض الأخير للنظام المصرفي. هذا وضمن خطوات تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبالأخص في نطاق سياسة تحرير المعاملات المالية، من المتوقع أن تزداد أهمية دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية وضبطها. أما بالنسبة إلى المصارف المتخصصة الخمسة، فقد تم تخصصها على أساس قطاعي ضمن قرارات متتابعة صدرت ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٦:

- المصرف التجاري السوري يقوم بتمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية.
- المصرف الزراعي يقوم بتمويل عمليات في قطاع الزراعة.
- المصرف الصناعي يقوم بتمويل النشاط الصناعي.

---

(٦٤) حددت أهداف المصرف الجديد «بتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة الأجل والضمانات المصرفية لتمويل عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية مباشرة، أو بطريق إعادة التمويل من خلال المصارف والمؤسسات الأخرى، وكذلك تمويل عمليات استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج من المواد الأولية».

ـ المصرف العقاري يقوم بتمويل قطاعي السكن والسياحة.

ـ مصرف التسليف الشعبي يقوم بتقديم الخدمات المصرفية للتجار والحرفيين والمهنيين من ذوي الدخل المحدود.

ولكل من المصارف المتخصصة فروع تنتشر في مختلف المحافظات، وقد بلغ مجمل عدد الفروع ٢٣٧،وقد قدمت وزارتا المالية والاقتصاد مذكرة تتضمن المطالبة بزيادة عدد فروع المصارف المتخصصة في المحافظات لتتناسب مع عدد السكان وعدد المتعاملين، وبالتالي يتسنى للمصارف تقديم خدماتها بصورة أفضل.

أما بالنسبة إلى العملات الأجنبية، فعملياً تحكم الاقتصاد السوري قوانين وأنظمة تقيم رقابة شديدة على التعامل بالنقد الأجنبي. وقد تم حصر التعامل بها بالمصرف التجاري السوري، إلا أن الحكومة السورية قد قررت مؤخراً (بموجب القرار رقم ١٥٣٥ ـ ١٩٩٦/٩/٢٣) السماح للمواطنين فتح حسابات بالعملة الأجنبية وتقاضي فائدة على ودائع الأجل المحدد بالعملات الأجنبية، من دون السؤال عن مصدرها ومن دون الحصول على موافقة مكتب القطع، كما يمكن لأصحاب هذه الحسابات التصرف بأرصدتها جزئياً أو كلياً من دون السؤال عن أسباب ذلك ومن دون موافقة مسبقة من مكتب القطع. وجاء ذلك ضمن الإجراءات والسياسات الاقتصادية الهادفة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وخلق الظروف والمناخات المناسبة. لذلك، يتطلب هذا القرار دعمه بإجراءات وقرارات أخرى لاستكمال الخطوات اللازمة لتشجيع وتفعيل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبخاصة إقامة سوق الأسهم، علماً أن موضوع إقامة سوق للأوراق المالية في سوريا لا يزال قيد الدرس ضمن سياسة الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي.

٢ ـ القطاع المصرفي في لبنان

استطاع النظام المصرفي اللبناني أن يصمد طوال سنوات الحرب، وتمكن من استيعاب الصدمات الناجمة من حالة عدم الاستقرار الأمني وانعكاساته على العملة المحلية وما أعقب ذلك من تآكل لرؤوس الأموال، وبخاصة المصرفية منها.

عملياً شكلت المصارف، وإلى حد كبير، الجامع الوحيد للودائع في السوق والموزع للتسليفات، وفي المقابل اعتمدت المصارف استراتيجيات متعددة في سنوات الحرب تركزت على الاستثمار العقاري مع المحافظة على السيولة المطلوبة. هذه

العوامل مجتمعة مكنتها من تجاوز الأزمة النقدية (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)[٦٥]، أما خلال المدة الأخيرة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩) فقد تم تفعيل قدرات القطاع المصرفي بخطوات كبيرة ومتلاحقة كان أهمها توسيع قاعدة رؤوس الأموال، وتعبئة الموارد وزيادة حجم النشاط، وتنويع الخدمات الموجهة إلى الأفراد، واستخدام التقنيات الحديثة في مجالات الاستثمار، إضافة إلى دخول بعض المصارف البورصة، ودمج عدة مؤسسات مصرفية وإصدار السندات في الأسواق الدولية. وبذلت الجهود الكبيرة أيضاً في بعض المصارف في إطار تدريب وتأهيل الموظفين بهدف تأهيل القدرات البشرية، علماً منها أن هذه القدرات أصبحت شرطاً ضرورياً وأساسياً لزيادة إنتاجها وتعزيز قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية والاقليمية. وبدورها، حرصت جمعية المصارف على تلبية حاجات المصارف وتوفير مجموعة من البرامج المشتركة لأي مصرف للاستفادة منها. كما تم الاتفاق بين الجمعية ومركز تأهيل المهنة المصرفية التابع لجمعية المصارف الفرنسية على وضع خطة شاملة لتحديث البرامج ومواد التدريس في كل من مديرية التدريب ومركز الدراسات التابعين لجمعية المصارف. حالياً، وبفضل الجهود المكثفة والجدية المبذولة بانتظام من قبل السلطات واعتماد معايير احترازية بات القطاع المصرفي يتمتع ببنية مؤسساتية متميزة تجعله في مقدمة سائر مؤسسات القطاع الخاص في لبنان.

محلياً، يشكل القطاع المصرفي الممول الأكبر للاقتصاد الوطني[٦٦]، أما دولياً فيعمل هذا القطاع على زيادة صدقيته وتحسين شروط تعامله في الأسواق المالية والعالمية. بالتالي، ونظراً إلى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق هذا القطاع وعلى، وخصوصاً المصارف التجارية، فإنه يواجه جملة من الاستحقاقات يتوجب إتمامها وتحقيقها لتأمين فعالية واستمرارية الدور الإيجابي الذي يقوم به. وتتلخص هذه الاستحقاقات بالجهوزية والكفاءة وحسن المنافسة وحسن التعامل مع تقلبات الأسواق

(٦٥) تمخضت الأزمة عن تعسر ١٣ مؤسسة بنتيجة تقلص هامش الربح الناجم عن تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية. عملياً حدّ هذا التقلص من قدرة المصارف على تمويل أعبائها المتزايدة باستمرار نتيجة التضخم، وعلى تأمين مؤونات لمخاطر متعاظمة بفعل تطور الأوضاع العامة في البلاد.

(٦٦) منذ عام ١٩٨٨، منح القطاع المصرفي تسليفات للدولة بمتوسط سنوي قدره ١,٣ مليار دولار، وتسليفات للاقتصاد بمتوسط سنوي قدره ٢,٤ مليار دولار. مؤخراً، بلغ حجم التمويل الإضافي الذي وفرته المصارف خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ (٦١٠٦ مليار ليرة لبنانية) ما يقارب ٣٢,٧ مليار دولار أمريكي. إذ ارتفع حجم التمويل الإجمالي من ٢١٦٥١ مليار ليرة لبنانية إلى ٢٧٧٥٧ مليار ليرة لبنانية. هذا وقد توزع هذا التمويل الإضافي بنسبة ٣٨,٦ بالمئة للقطاع الخاص و٦١,٤ بالمئة للقطاع العام بحجم إجمالي قدره ٣٧٥٢ مليار ليرة لبنانية أي ما يفوق حجم إيرادات الدولة البالغة ٣٥٣٢ مليار ليرة لبنانية، لسنة كاملة.

المالية العالمية والمحلية. وتتركز الجهود المكثفة المبذولة لتحقيق هذه الاستحقاقات في ثلاثة اتجاهات أو ميادين، تشكل عملية تطوير الخدمات للعملاء بكلفة مقبولة وبالسرعة والكفاءة المطلوبتين، وهذا هو الاتجاه **الأول**. أما الاتجاه **الثاني** فيشمل الجهوزية والاستيعاب الفعلي لأنظمة وتقنيات العمل والإدارة الحديثة، وإدخال أجهزة وأنظمة المعلوماتية. ويتضمن الاتجاه **الثالث** عملية تطوير أنظمة المدفوعات ما بين المصارف والأسواق المالية الخارجية وبين المصرف المركزي الذي يقوم بدور المنظم والمراقب للقطاع المصرفي، من خلال إصدار التعاميم اللازمة لتأمين الشفافية المطلوبة على المستوى المحلي بين المصارف، وعلى المستوى الخارجي نتيجة انفتاح السوق. إضافة إلى ذلك، يعمل مصرف لبنان بواسطة التعاميم التي يصدرها على تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وعلى إصلاح وتطوير القطاع المصرفي، والمحافظة على التوازن النقدي، وتفعيل دور الليرة اللبنانية كأداة أساسية للتسليف وتأمين قاعدة متينة للنمو الاقتصادي. مؤخراً، عمل المصرف المركزي على تشجيع سياسة الاندماج بين المصارف، وتطوير التقنيات المصرفية، وتوسيع النشاط المصرفي، كما اتخذت تدابير لمنع تبييض الأموال في الأسواق اللبنانية.

٣ ـ آلية النشاط المصرفي في سوريا

اتسم النشاط المصرفي في سوريا بعدما اكتملت عملية دمج وتخصص المصارف على أساس قطاعي بسمة الخدمة العامة أكثر من كونه نشاطاً يعمل بقصد الربح، وبالتالي افتقد الكثير من الخصائص المصرفية التقليدية من تعبئة الموارد الادخارية، أو توجيه التسليف نحو القطاعات الإنتاجية، أو استخدام أسس وأساليب التسليف المصرفية المتطورة، أو تقديم الخدمات المصرفية الأساسية والمتطورة. عملياً ساهم مبدأ الحصر أو التخصص الإلزامي القانوني في التمويل في سحب عامل المنافسة في النشاط المصرفي، وبالتالي فقدان الكثير من الحيوية[٦٧]. وقد استحوذ المصرف التجاري السوري على أكبر نسبة من الودائع (٦٤,٣ بالمئة عام ١٩٩٧ و٦٣,٢ بالمئة عام ١٩٩٨) بمعدل وسطي ٦٣,٥ بالمئة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨)، وبالتالي هيمن على أكبر نسبة من القروض الممنوحة لمختلف القطاعات (٧٠ بالمئة عام ١٩٩٥ و٧٦,٤ بالمئة عام ١٩٩٨). وتشكل قروض القطاع العام حوالى ٦٩ بالمئة من مجمل القروض المصرفية عام ١٩٩٨ (الجدول رقم (١ ـ ٢٦)) بمعدل وسطي ٧١,٨ بالمئة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) أمّا نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص عام ١٩٩٨ فكانت ٢٥,٢ بالمئة

---

(٦٧) نبيل سكر، **النظام المصرفي والمالي السوري أمام الانفتاح على الأسواق الدولية** (دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٩٧)، ص ٤.

من مجمل القروض المصرفية، وبلغت كمعدل وسطي ٢٠,٨ بالمئة للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨). وفي المقابل، شكلت نسبة القروض الممنوحة لكل من القطاع المشترك ٠,٣ بالمئة والقطاع التعاوني ٦,٨ بالمئة كمعدل وسطي للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨).

لقد تزايدت حصة القروض للقطاع الخاص منذ أوائل التسعينيات فبلغت ٢٥,٢ بالمئة منذ عام ١٩٩٦ واستمرت حتى عام ١٩٩٨، علماً أنها لم تتجاوز ١١بالمئة عام ١٩٨٠، وذلك نظراً إلى اجراءات تشجيع الاستثمار، ولكن لا تزال هذه النسبة منخفضة مقارنة مع نشاط القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار. توزعت باقي القروض على القطاعين التعاوني والمشترك علماً أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع المشترك لم تتجاوز ٠,٥ بالمئة كحد أقصى للسنوات ١٩٩٠ و١٩٩١ (الجدول رقم (١ ـ ٢٦)). ويحظى النشاط التجاري على أعلى نسبة من توظيفات المصارف المتخصصة (٧٠ بالمئة) عام ١٩٩٨، بمعدل وسطي ٧١,٨ بالمئة للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، وتتوزع باقي التوظيفات بنسبة تقارب ١٠ بالمئة للنشاطين الزراعي والإنشاء العقاري و٢ بالمئة للنشاط الصناعي عام ١٩٩٨ (الجدول رقم ١ ـ ٢٧ (ب)). عملياً لم يستحوذ النشاط الصناعي على نصيب وافر من توظيفات المصارف، وقد بلغ حداً أقصى قدره ٣٨,٨ بالمئة عام ١٩٨٠، ومن ثم انخفض ليصل إلى ٢,٣ بالمئة عام ١٩٩٥.

وتختلف مدة القروض بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل باختلاف المصارف المتخصصة. في المصرف الصناعي تطغى القروض القصيرة الأجل على نوعية القروض الممنوحة (٥٣,٣ بالمئة عام ١٩٩٧ و٦٠ بالمئة عام ١٩٩٨ مقابل ٤٥,٥ بالمئة للقروض المتوسطة الأجل عام ١٩٩٧ و٣٩ بالمئة لعام ١٩٩٨)، وهكذا، فإن حصة القروض الطويلة الأجل الممنوحة من المصرف الصناعي لا تتجاوز ١ بالمئة للعامين المذكورين. وتطغى القروض الطويلة الأجل على مجمل القروض الممنوحة من قبل المصرف العقاري (٥٩,٧ بالمئة لعام ١٩٩٧ و٦٠,٨ بالمئة لعام ١٩٩٨)[٦٨]. وأخيراً يهيمن التسليف القصير الأجل على توظيفات المصرف التجاري[٦٩].

أما الفوائد فتحدد من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتختلف باختلاف آجالها وباختلاف المودع والمستلف، علماً أنها بقيت على معدلات ثابتة ولمراحل طويلة

(٦٨) احتسبت من: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (١٩٩٩)، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٦٩) سكر، المصدر نفسه، ص ٤.

(مطبقة اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٨)[٧٠]. وتتراوح أسعار الفائدة لدى المصرف التجاري بين ٧,٥ بالمئة للقطاع الخاص و٧,٥ بالمئة و٢,٢ بالمئة للقطاع العام بحسب عمليات القروض والسلف. أما معدلات الفائدة لدى المصرف الصناعي فتتراوح بين ٩ بالمئة و١١ بالمئة للقطاع الخاص و٧,٥ بالمئة و٩ بالمئة للقطاع العام و٧ بالمئة و١٠ بالمئة للتعاونيات الإنتاجية، وذلك بحسب عمليات القروض والسلف. أما معدلات الفائدة لدى المصرف المركزي المطبقة على المصارف فتتراوح بين ٥ بالمئة للمصرف التجاري على سندات الصفقات التجارية و٤,٥ بالمئة لسندات التمويل الصناعي و٣,٥ بالمئة لسندات التمويل الزراعي و٢ بالمئة على تمويل عمليات تصدير وتخزين القمح والشعير. ويطبق على عمليات المصرف الصناعي التي لا تتجاوز مدتها ٣٠٠ يوم معدلات الفائدة المطبقة على العمليات المماثلة للمصرف التجاري السوري مع تخفيض ١,٥ بالمئة، علماً أن معدلات الفائدة على القروض المتوسطة الأجل (حد أقصى ٥ سنوات) فهي ٣ بالمئة في المصرف الصناعي، باستثناء العمليات العائدة للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية الإنتاجية والجمعيات الحرفية في محافظات دير الزور والحسكة والرقة ودرعا والسويداء ومناطق وريف المحافظات الأخرى فهي ٢,٥ بالمئة. ومن الملاحظ أن الفوائد على القروض التجارية لدى البنك المركزي أعلى من القروض الصناعية والزراعية، بينما هذه المصارف تتقاضى فوائد أكبر على قروضها.

ويطبق أيضاً على عمليات المصرف الزراعي التعاوني معدلات الفائدة المطبقة على العمليات المماثلة للمصرف التجاري السوري مع تخفيض ٠,٧٥ بالمئة. أما العمليات التابعة للجمعيات التعاونية فيطبق عليها معدلات الفائدة المطبقة على العمليات المماثلة للمصرف التجاري مع تخفيض ٠,٥ بالمئة. وأخيراً تتراوح نسب الفائدة في كل من المصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي بين ٤,٥ بالمئة كحد أقصى في المصرف العقاري للقروض الممنوحة بهدف التجارة في البناء وإلى شركات البناء، وحد أدنى ٢,٧٥ بالمئة في مصرف التسليف الشعبي لسندات التمويل لصغار التجار وأرباب المهن والجمعيات التعاونية والاستهلاكية التي لا تتجاوز ١٢٠ يوماً[٧١]. أما من ناحية تعديل أسعار الفائدة فعلى الرغم من أن وزارة الاقتصاد عدّت في نهاية عام ١٩٩٦ أن معدلات الفوائد المصرفية النافذة حالياً متوازنة، إلا أنها وفي أواخر عام ١٩٩٧ طلبت إعادة النظر بأسعار الفائدة وإعطائها المرونة اللازمة بغية استخدامها أداة من أدوات السياسة النقدية.

---

(٧٠) احتسبت من: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المصدر نفسه، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٧.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

الجدول رقم (١ ـ ٢٦)
توزيع تسليفات المصارف السورية المتخصصة بحسب القطاعات، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة سورية/نسبة مئوية)

القطاعات / السنوات	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
القطاع العام	١٤,١٧٥,٩	٥٩,١٣٣,٥	٧٢,٣٨٣,٤	٨٩,٥٣٩,٦	١١٩,٢٢٤,٣	١١٩,٩٨٠,٣	١٣٨,٤٤١,٨	١٤٧,٥٤٥,٧	١٦٤,٥٧٩,٥	١٦٠,٤٤٥,١
نسبة مئوية	٨٢,٨	٧٤,٧	٧٣,٠	٧١,٦	٧٢,٨	٦٩,٩	٦٨,٨	٦٨,٧	٦٨,٩	٦٨,٨
القطاع المشترك	٣٨,٨	٤٢٥,٧	٥١٧,٢	٤٩٦,٢	٤٧٠,٨	٥٤٣,٣	٤٨٩,٦	٤٣٢,٩	٤٠٤,٢	٣٢٤,٩
نسبة مئوية	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
القطاع التعاوني	١,٠٩٠,٤	٦,٣٤٤,١	٧,٨٣٦,٩	٩,٤٦٣,٩	١٠,١١٩,٢	١١,٢٧٦,٥	١٢,٣٥٩,٢	١٢,٦٨٢,٨	١٣,٥٨٢,٤	١٣,٤٩٤,٩
نسبة مئوية	٦,٤٠	٨,١	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٦,٦	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٨
القطاع الخاص	١,٨١٤,٣	١٣,٢٣٩,٦	١٨,٤٣٣,٣	٢٥,٥٩٦,٣	٣٣,٧٩١,٥	٣٩,٨٧٤,٧	٤٩,٨٣٨,٩	٥٣,٩٨٣,٠	٦٠,٢٥٢,٠	٥٨,٨٢٢,٥
نسبة مئوية	١٠,٦	١٦,٧	١٨,٦	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٣,٣	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢
المجموع	١٧,١١٩,٤	٧٩,١٤٢,٩	٩٩,١٧٠,٨	١٢٥,٠٩٦,٠	١٦٣,٦٠٥,٩	١٧١,٦٧٤,٨	٢٠١,١٢٩,٥	٢١٤,٦٤٤,٤	٢٣٨,٨١٨,١	٢٣٣,٠٨٧,٤
نسبة مئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) أرقام مبدئية.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (١١ ـ ١٥).

الجدول رقم (١ ـ ٢٧ (أ))

تسليف المصارف السورية المختصة بحسب نوع النشاط الاقتصادي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨

(مليون ليرة سورية)

القطاعات / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة	٢٧٨	٤٠٨	٨٥٢	١,٥٥٧	٨,٩٢٤	١٢,١٠٦	١٥,٦٢٨	١٧,٤٦٣	١٩,٦٦٧	٢١,٢٢٦	٢١,٩٦٧	٢٣,٤٣١	٢٣,٤٩٣
الصناعة	١١٣	٢٩٩	٦,٦٤٠	٣,٦٤٥	٥,٣٤٨	٥,٩١٦	٦,٨٢٨	١٦,٦٧٠	٤,٨٥٠	٤,٦٤٣	٤,٩١٧	٥,٩٠٩	٤,٩٤٩
التجارة	٩٣٩	٤,٥٥٨	٧,٨٠٤	١٣,٢١٧	٥٧,٨٠٢	٧١,٤٧٩	٩٠,٢٨٢	١١٤,١٢٥	١٢٤,٧٧٨	١٤٢,٦٦٨	١٥٢,٥٩٤	١٦٩,١٩٠	١٦٣,٢٣٥
العقارات	٤٧	٢٣٩	١,٦٣٤	٤,٢٠١	٥,١٣٣	٦,٨٩٣	٨,٦٩٤	١١,٣٠٨	١٥,٤٣٦	١٨,٥٧٩	٢٠,٤٢٩	٢٢,٨٠٣	٢٤,١٥٦
بقية القطاعات	١٤	٢٦	١٨٩	٤٨٤	١,٩٣٦	٢,٧٧٧	٣,٦٦٤	٤,٠٤٠	٦,٩٤٤	١٤,٠١٤	١٤,٧٣٧	١٧,٤٨٥	١٧,٢٥٤
المجموع	١,٣٩١	٥,٥٣٠	١٧,١١٩	٢٣,١٠٩	٧٩,١٤٣	٩٩,١٧١	١٢٥,٠٩٦	١٦٣,٦٠٦	١٧١,٦٧٥	٢٠١,١٣٠	٢١٤,٦٤٤	٢٣٨,٨١٨	٢٣٣,٠٨٧

الجدول رقم (١ ـ ٢٧ (ب))

تسليف المصارف السورية المختصة بحسب نوع النشاط الاقتصادي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨ (نسبة مئوية)

القطاعات / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة	٢٠	٧	٥	٧	١١	١٢	١٣	١١	١٢	١١	١٠	١٠	١٠
الصناعة	٨	٥	٣٩	١٦	٧	٦	٦	١٠	٣	٢	٢	٣	٢
التجارة	٦٨	٨٢	٤٦	٦٩	٧٣	٧٢	٧٢	٧٠	٧٣	٧١	٧١	٧١	٧٠
العقارات	٣	٤	١٠	١٨	٦	٧	٧	٧	٩	٩	١٠	١٠	١٠
بقية القطاعات	١	٠(*)	١	٢	٢	٣	٢	٢	٣	٧	٧	٦	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) أقل من ١ بالمئة.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨١ و١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)، الجدول رقم (٩ ـ ١٥).

إن الحكومة السورية قد اعتمدت أسعار فائدة منخفضة عملاً على تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب على القروض المصرفية بهدف الاستثمار. لكن العادات المصرفية وصعوبة الحصول على القرض حالت دون زيادة إقراض المصارف للقطاع الخاص، واعتمد التمويل الذاتي في الاستثمار. في مقابل ذلك، توجهت سياسة التسليف لإقراض مؤسسات القطاع العام، إذ إن ٧٠ بالمئة تقريباً من تمويل المصارف المتخصصة يعود إلى ذلك القطاع (الجدول رقم (١ ـ ٢٦)). ويعزو علي كنعان هذا التوجه في إقراض القطاع العام إلى «خضوع خطة التسليف العامة في البلاد للجنة الاقتصادية أو المجالس التخطيطية العليا مثل المجلس السياحي الأعلى والمجلس الزراعي الأعلى»[٧٢]. وهذا بدوره قد يؤثر في تطوير أنظمة التسليف ويلغي دور أسعار الفائدة المنخفضة في تشجيع الاستثمار (إذن لا بد من الإصلاح المصرفي).

٤ ـ تطور نشاط القطاع المصرفي في لبنان

تعتبر سنوات التسعينيات التي مضت فترة نهوض حقيقية لقدرات القطاع المصرفي الذي خطا خطوات كبيرة في مواكبة العمل المصرفي الحديث. وكان للتشريعات والتعاميم المختلفة التي أوصى بها المصرف المركزي الأثر الكبير في رفع مستوى المبادرة داخل هذا القطاع.

وقد توسّع النشاط المصرفي في التسعينيات ليتعدى مستواه التقليدي ويشمل عمليات لم تكن موجودة سابقاً كالعمليات الائتمانية، والتمويل المتوسط الأجل الذي شجعته الحكومة بواسطة قانون موازنة ١٩٩٧، إذ تقرر دعم الفوائد التي تتقاضاها المصارف على تسليفاتها للقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية بنسبة ٥ بالمئة. وبدوره وضع مصرف لبنان آلية هذا الدعم في تعميمه رقم ١٥١٢ بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٩٧. أيضاً وبهدف تشجيع التسليف بالعملة المحلية الوطنية وتعزيز النشاط المصرفي أعفيت المصارف منذ عام ١٩٩٧ من الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة العادية، إلا أن فرق الفائدة الكبير بين الليرة والدولار بقي عائقاً أساسياً منع تحقيق هذا الهدف (تشجيع التسليف).

وتشكل الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية[٧٣] أحد أهم المعايير لقياس نشاط

(٧٢) علي كنعان، «آثار سعر الفائدة على قرار المستثمر،» **تشرين**، ٩/ ٢/ ١٩٩٨.

(٧٣) بحسب **التقرير السنوي** لمصرف لبنان عام ١٩٩٧، تتشكل الميزانية المجمعة للمصارف من مجموع ميزانية المصارف من موجودات (أو مطلوبات وحقوق المساهمين) وخارج الميزانية من مختلف التعهدات المعطاة.

الموجودات هي مجموع: موجودات الخزينة، تسليفات وحسومات، موجودات مالية أخرى وقيم ثابتة.

المطلوبات وحقوق المساهمين هي مجموع: ودائع المصارف، وودائع الزبائن، ومطلوبات مالية أخرى ورساميل دائمة.

القطاع المصرفي، علماً أن حركة الودائع والتسليفات ومعدلات نموها والعمليات المصرفية الناتجة منها تشكل قياساً آخر تبعاً لما تعكسه من أموال مودعة للائتمان وأخرى لتمويل الاستثمار والقطاعات الاقتصادية المتعددة. وسجل نشاط القطاع المصرفي قياساً إلى الميزانية المجمعة للمصارف نمواً بمعدل ٢٠ بالمئة للسنوات (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧) مقومّة بالقيمة المطلقة (الجدول رقم (١ ـ ٢٨))، كما ازدادت الميزانية المجمعة للمصارف من ٢٤,٢٨٥ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٤ إلى ٤٥,٦٣٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ و٥٥,٠٣١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٨ (الجدول رقم (١ ـ ٢٨)). هذا وقد شكلت الميزانية المجمعة عام ١٩٩٧ ٢٠٦,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٦٠,٢ بالمئة عام ١٩٩٥ و١٤٦ بالمئة عام ١٩٩٣.

أما نصيب قطاع التمويل والتأمين في الناتج المحلي فقد قارب عام ١٩٩٧ ٢,٦ بالمئة، خالقاً بذلك ما يقارب ٥٠٠ وظيفة جديدة ليصبح عدد العاملين في القطاع المصرفي ١٤٠ ألفاً مع نهاية عام ١٩٩٧. ولدى تقويم إنجازات النشاط المصرفي في مرحلة التسعينيات، وبخاصة منذ عام ١٩٩٢، التزمت المصارف بدعم الاقتصاد الوطني وتمويل قطاعات التجارة الداخلية والخارجية وعملية الإعمار والبناء إلى جانب المحافظة على نسب سيولة وملاءة بالمعدلات المطلوبة من قبل المصرف المركزي، وقد حققت معدلات ربحية ساهمت في زيادة حجم المصارف واستمرارية الفعالية المحققة من هذا النشاط. ولدى تحليل الموارد والاستعمالات المصرفية خلال السنوات (١٩٩١ ـ ١٩٩٨) يتبين أن هناك ازدياداً للودائع بالعملات الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السنوات، وزيادة مستمرة للودائع بالليرة اللبنانية (الجدول رقم (١ ـ ٢٩)).

وفي المقابل، زادت التسليفات سواء بالليرة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية بحيث بلغ مجموعها ١١,٤١٩,٢ مليون دولار نهاية عام ١٩٩٨ و٢٠٧٣,٥ مليار ليرة لبنانية.

الجدول رقم (١ ـ ٢٨)
الوضعية المجمعة للمصارف التجارية في لبنان ـ الميزانية الموجزة في نهاية العام، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨
(مليون ليرة لبنانية/نسبة مئوية)

	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨	
١ ـ الموفورات	١,٤٣٤,٨٦٥	٧,٦	٢,٧٨٦,٣٥٧	١١,٥	٣,٥٤١,٤٧٨	١٢,٢	٤,٣٧٧,٩٠٨	١١,٨	٦,٢٢٤,٦١٣	١٣,٦	٦,٥١٣,٣٧٠	١١,٨
٢ ـ ديون على القطاع الخاص المقيم	٥,٨٩٧,٨٩٤	٣١,٤	٧,٧٩٩,٨١٠	٣٢,١	١٠,٣١٩,٩٩٠	٣٥,٥	١٢,٦٨٧,٠١٦	٣٤,١	١٥,٤٥١,٢٥٤	٣٣,٩	١٨,٦٨١,٥٢٠	٣٤,٠
ـ منها بالعملات الأجنبية(*)	٣,٠٧٨		٤,١١٨		٥,٦٦٥		٧,١٢٩		٨,٨١٧		١١,٠١٠	
٣ ـ ديون على القطاع العام	٤,٠١٣,٢٧٦	٢١,٣	٦,٩٠٨,٥٨٤	٢٨,٤	٧,٩٤٨,٨٥٢	٢٧,٤	١٢,٠٦٠,٢٩٧	٣٢,٤	١٣,٢٣٤,١٧٤	٢٩,٠	١٧,٩٤٢,٠٨٠	٣٢,٦
ـ منها سندات خزينة	٤,٠١٠,٠١١		٦,٩٠٤,٥٣٤		٧,٨٩٢,٣٨٧		١١,٩٥٤,١٧٣		١٣,١٢٥,٣٣١		١٧,٧٩٦,١٦٠	
٤ ـ ديون على الخارج	٧,٠٤٠,٥٧٩	٣٧,٤	٦,٢٦٩,٣٢٤	٢٥,٨	٦,٣٣٧,٢٩٨	٢١,٨	٦,٧١٨,٨٧٦	١٨,١	٩,١٨٤,٠٠٥	٢٠,١	٩,٩٨٤,١٨٠	١٨,١
ما يوازيها بالدولار	٤,١١٥		٣,٨٠٧		٣,٩٧١		٤,٣٢٩		٦,٠١٤		٦,٦٢٠	
ـ منها ديون على غير المقيمين	٣١٩,١٢٣	١,٧	٣٦٩,٤٧٢	١,٥	٣٧٤,٧٠٥	١,٣	٦٠٢,٥٢٢	١,٦	٥٧٠,٦٨٩	١,٣	٦١٧,٦٥٠	١,١
ما يوازيها بالدولار	١٨٧		٢٢٤		٢٣٥		٣٨٨		٣٧٤		٤١٠	
ـ منها موجودات لدى مصارف غير مقيمة	٦,٦٠٥,٠٨٢	٣٥,١	٥,٧٧٩,٦٧١	٢٣,٨	٥,٨٢٠,٢٢٨	٢٠,٠	٥,٨٥٤,١٣٩	١٥,٧	٨,١٢٧,١٣٢	١٧,٨	٨,٥٠٧,٦٦٠	١٥,٥
ما يوازيها بالدولار	٣,٨٦٠		٣,٥٠٩		٣,٦٤٧		٣,٧٧٢		٥,٣٢٢		٥,٦٤٠	
٥ ـ قيم ثابتة في لبنان	٢٥٨,٧٢٢	١,٤	٤٠٥,٦٧٨	١,٧	٧٣٨,٥١٢	٢,٥	١,١٥٠,٥٣٨	٣,١	١,٢٧١,٥٨٨	٢,٨	١,٦٣٧,٩٣٠	٣,٠
٦ ـ موجودات غير مصنفة	١٦٣,٥٣١	٠,٩	١١٥,٢٤٨	٠,٥	١٦٨,٧٩٩	٠,٦	١٨٨,٤٢٩	٠,٥	٢٦٧,٠٨٦	٠,٦	٢٧١,٦٧٠	٠,٥
مجموع الموجودات	١٨,٨٠٨,٨٦٧	١٠٠	٢٤,٢٨٥,٠٠١	١٠٠	٢٩,٠٥٤,٩٢٩	١٠٠	٣٧,١٨٣,٠٦٤	١٠٠	٤٥,٦٣٢,٧٢٠	١٠٠	٥٥,٠٣٠,٧٥٠	١٠٠
ما يوازيها بالدولار	١٠,٩٩٣		١٤,٧٤٥		١٨,٢٠٥		٢٣,٩٥٨		٢٩,٨٨٤		٣٦,٤٩٠	
١ ـ ودائع القطاع الخاص	١٤,٤٠٩,١٦١	٧٦,٦	١٨,٦٨٦,٤٠٥	٧٦,٩	٢١,٨٠٥,٨٠٥	٧٥,١	٢٧,٥٠٤,٦٤٣	٧٤,٠	٣٣,٣٠٦,٩١٩	٧٣,٠	٣٨,٨٢٥,٤٠٠	٧١,٠

يتبع

تابع

ـ منها بالعملات الأجنبية	٥,٧٤٠		٦,٧٠٦		٨,٢٧٤		٩,٤٦٥		١٣,١١٧		١٥,٦٣٠	
٢ ـ ودائع القطاع العام	١٥١,٧٤٨	٠,٨	٢٥٥,٣٥٨	١,١	٢٦٠,٩٨١	٠,٩	٢٨٥,٠٨٤	٠,٨	٢١٦,٦٣٣	٠,٥	٣٤٦,١٣٠	٠,٦
٣ ـ ودائع غير المقيمين	١,٣٩٢,٥٨٣	٧,٤	١,٦٦٣,٣٤٨	٦,٨	٢,٠٧٨,٢٥٦	٧,٢	٣,١٨٠,١٢٣	٨,٦	٥,٢٦٢,٤٤٣	١١,٥	٧,٢٨٧,٦١٠	١٣,٣
ـ منها بالعملات الأجنبية	٧٢٢		٨٨٨		١,٠٥٦		١,٧٠٤		٣,٠١٦		٤,٤٠٠	
٤ ـ التزامات تجاه مصارف غير مقيمة	٦٥٨,٢٨٢	٣,٥	٩٣٨,٣٩٧	٣,٩	١,٢١٤,٨٨٦	٤,٢	١,٤٥٩,٦٥٠	٣,٩	١,١٣٤,٦٨١	٢,٥	١,٦٢١,٩٥٠	٣,٠
ـ منها بالعملات الأجنبية	٣٨٥		٥٧٠		٧٦١		٩٤٠		٧٤٣		١,٠٨٠	
٥ ـ سنوات دين	—		—		—		٣٢٥,٩٢٠	٠,٩	٣٢٧,٨٧٤	٠,٧	٣٧٠,٦١٠	٠,٧
٦ ـ أموال خاصة	٤٤٤,٠٧٢	٢,٤	٦٧٥,٨٤٤	٢,٨	١,١٤٥,٨٩١	٣,٩	١,٩٤٣,٤٨٦	٥,٢	٢,٩٩٠,٠٤٧	٦,٦	٣,٦١٩,٩٣٠	٦,٦
ـ منها أموال خاصة أساسية	٣٦٣,١٣٩		٦١٠,٥٧١		١,٠٩١,٢٨٧		١,٧٢٤,٠٨٩		٢,٥٢١,٢٨٧	٥,٥	٣,١٦٦,٧٤٠	٥,٨
٧ ـ مطلوبات غير مصنفة	١,٧٥٣,٠٢١	٩,٣	٢,٠٦٥,٦٤٩	٨,٥	٢,٥٤٩,١١٠	٨,٨	٢,٤٨٤,١٥٨	٦,٨	٢,٣٩٤,١٢٧	٥,٢	٢,٩٥٩,١٣٠	٥,٤
مجموع المطلوبات	١٨,٨٠٨,٨٦٧	١٠٠	٢٤,٢٨٥,٠٠١	١٠٠	٢٩,٠٥٤,٩٢٩	١٠٠	٣٧,١٨٣,٠٦٤	١٠٠	٤٥,٦٣٢,٧٢٠	١٠٠	٥٥,٠٣٠,٧٥٠	١٠٠

(*) العملات الأجنبية مقيمة بملايين الدولارات الأمريكية.

المصدر: مصرف لبنان: **التقرير السنوي، ١٩٩٧**، ص ٤١ ـ ٤٢، **والتقرير السنوي، ١٩٩٨**، ص ٣١.

إن تحليل أهم الموارد المصرفية للسنوات (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨) يظهر ازدياد ودائع الزبائن بنسبة ٢٥ بالمئة، وزيادة في الرساميل الدائمة بنسبة ٥١ بالمئة وزيادة في ودائع المصارف بنسبة ١٧ بالمئة. هذا وقد توزعت ودائع الزبائن بالعملة المحلية والعملات الأجنبية على النحو المبين في الجدول رقم (١ ـ ٢٩). ومن الواضح أن الدولرة قد طغت على ودائع الزبائن طوال هذه المدة.

لقد زادت التسليفات بمعدل نمو سنوي قدره ٤٩ بالمئة في النصف الأول من عقد التسعينيات (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) و١٣,٢ بالمئة للأعوام من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨. وقد توزعت ٨٩ بالمئة تسليفات بالعملات الأجنبية و١١ بالمئة بالعملة المحلية لعام ١٩٩٨. وقد شكلت هذه التسليفات ٤٨,١ بالمئة من مجموع الموجودات المحتسبة في مجموع الميزانية عام ١٩٩٨ مقابل ٤١,٥ بالمئة لعام ١٩٩٧. وفي النصف الأول من عقد التسعينيات توجهت التسليفات إلى القطاع العام عن طريق الاكتتاب الإلزامي في سندات الخزينة، في حين حدّت الفائدة المرتفعة من عملية اقتراض القطاع الخاص بشكل واضح. حالياً، تهدف السياسة النقدية إلى تشجيع الاستثمار، فقد أعفيت المصارف من الاكتتاب الإلزامي في سندات الخزينة، وهناك خطوات معتمدة لدعم المصرف المركزي للقروض السياحية والزراعية والصناعية بتخفيض سعر الفائدة لها بمقدار ٥ بالمئة من سعر الفائدة الإجمالي. وبهدف خلق فرص جديدة للعمل وتشجيع المؤسسات الصغيرة على التوسع، اتخذ لبنان خطوات جديدة لتسليف أصحاب المشاريع العاجزين عن تأمين ضمانة (بحد أقصى ١٠٠ مليون ليرة لبنانية) إذا كان المشروع مقنعاً. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعة قد انخفضت حصته من ١٣,١ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ١٢,٤ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٧ و٧,٣ بالمئة لعام ١٩٩٨، أما حصة الزراعة على الرغم من ضآلتها، فقد ارتفعت من ١,٠ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى حد أقصى في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٨ الذي بلغ ١,٨ بالمئة. في المقابل، فإن عدد المستفيدين من التسليفات بلغ ١١٩,٢١٢ مستفيداً عام ١٩٩٨ مقابل ٦٨,٦٣٠ في نهاية عام ١٩٩٦. وقد استحوذ قطاع الأفراد على أكبر حصة من مجموع عدد المستفيدين ٤٩,٩٢ بالمئة عام ١٩٩٨ مقابل ٣٣,٧٩ بالمئة عام ١٩٩٦.

وقد تمحور النشاط المصرفي في النصف الأول من عقد التسعينيات (وبعد طيّ صفحة الحرب وبدء عملية الإعمار والبناء) حول دور جديد لهذا القطاع. عملياً، أخذ هذا الدور بعداً آخر في تمويل حاجة الاقتصاد اللبناني وما يتوجب ويترتب عليه من مساعدة مختلف المؤسسات المشاركة في مناقصات إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية سواء من ناحية الإحصاء أو من ناحية الخدمات المالية التقليدية[(٧٤)]، فضلاً

(٧٤) تتفاوت الخدمات المالية التقليدية من إصدار كفالات حسن التنفيذ إلى فتح اعتمادات مثبتة لاستيراد المواد والمعدات، وصولاً إلى التسليف الانتقالي.

عن المساعدة الهندسية والمالية لمشاريع الاستثمار لدى القطاع الخاص المحلي أو الخارجي أفراداً ومؤسسات، والتمويل الجزئي لعجز الموازنة ضمن نطاق تحدده التدابير القانونية، إضافة إلى التمويل التقليدي للاقتصاد المقدر أن ينمو حتى عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠ بالمئة سنوياً. وبذلك توسع دور المصارف من دور الوسيط التقليدي إلى دور السمسار والاستشاري والمتدخل لحسابه الخاص في بعض الأحيان[٧٥]. هذه الأدوار مجتمعة ألزمت القطاع المصرفي والسلطات المختصة العمل على تكييف الأموال ضمن سياسة نقدية مرنة وواعية عملاً على تجاوز مختلف العقبات التي يمكن أن تمنع المصارف من لعب الدور الجديد المحدد لها. هذا وقد باشرت المصارف عملية التكيف مع التطورات الجديدة، وذلك بتحديد الاستراتيجيات المتطابقة مع الأدوار المتعددة التي يتوجب القيام بها. في المقابل، ومع اتساع الأسواق المالية وشتى أنواع النشاطات خارج الميزانية، واجهت المصارف جملة جديدة من التحديات استوجبت التكييف السريع والحماية القانونية من السلطات المختصة. وتمحورت هذه التحديات على صعيد المنافسة والملاءة وحجم النشاط والمخاطر والربحية. فمع انفتاح الأسواق المالية ودخول أشكال جديدة من الوساطة، إضافة إلى دخول متدخلين جدد، تشكلت أنواع جديدة من المنافسة الداخلية والخارجية، إذ إضافة إلى المنافسة المحلية في محاولة كسب أكبر حصة من السوق المحلية، أدخل انفتاح الأسواق المالية منافسة خارجية عائدة إلى العولمة وتوسيع السوق اللبنانية إلى خارج الحدود، والمنافسة غير المصرفية التي لا تخضع للرقابة ولا للأعباء ولا للنسب الاحترازية المفروضة على المصارف، وبالتالي خلقت منافسة غير متكافئة في القطاع المصرفي، وشكلت البورصة أيضاً نوعاً من المنافسة من خلال التأرجح بين الأصول النقدية والأصول المالية التي تولدها.

أما على صعيد الربحية فتواجه المصارف نوعين من التحديات: **الأول** الفروقات الكبيرة لدى المصارف الوطنية والمصارف الخاضعة لرقابة أجنبية، علماً أن الأخيرة تسجل تفوقاً كبيراً في شروط الاستثمار، وبالتالي ضعفاً أو انخفاضاً في النفقات العامة والتكاليف النقدية مقارنة مع المصارف الوطنية، هذا إضافة إلى الدعم التقني الكبير من مؤسساتها الأم والمصارف التابعة لها. وبالتالي، فإن الجهود التي تبذلها المصارف اللبنانية لتعزيز الاحتياطيات والملاءة وتأمين المؤونات هي أصعب وأشد. هذه الأمور مجتمعة تضعف وبصورة طبيعية من ربحية المصارف الوطنية. أما التحدي **الثاني** الذي يواجه الربحية المصرفية فيتلخص في حقيقة ازدياد التكاليف نتيجة تحديث النشاطات (استثمارات في المعلوماتية والإلكترونيات المالية) واستخدام موظفين

---

(٧٥) **إيكوشيفر** (١٩٩٤)، ص ١٢٣.

مؤهلين مقابل هامش ربحية على المنتجات الجديدة للقطاع المصرفي أقل بكثير منه على الوساطة التقليدية. هذا وقد باشرت المصارف عملية التكيف مع التطورات الجديدة للدور المطلوب تأديته، وذلك بالاستمرار في البحث والتطوير التكنولوجي والتدريب.

الجدول رقم (١ ـ ٢٩)
توزيع الودائع والتسليفات اللبنانية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٨
(مليار ليرة لبنانية/مليون دولار)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ودائع الزبائن الإجمالية	٥,٤٨٠,٢	١٢,٠٦٨,٣	١٥,٨٠١,٨	٢٠,٣٤٩,٧	٢٣,٨٨٤,١	٣٠,٦٨٤,٧	٣٨,٥٦٩,٤	٤٠,١٠٥,٣
ـ بالليرة اللبنانية	١,٧٣٩,٢	٣,٦٩٦,٩	٤,٧٤٥,١	٧,٨٤٣,٧	٨,٩٩٣,٧	١٣,٣٥٠,٩	١٣,٩٣٤,٩	١٥,٨٩٦,٧
ـ نسبة مئوية	٣٢	٣١	٣٠	٢٢	٣٨	٤٤	٣٦	٣٤
ـ بالعملات الأجنبية (مليون دولار)	٤,٢٥٦,٠	٤,٥٥٤,٦	٦,٤٦٢,١	٧,٥٩٣,٣	٩,٣٢٩,٨	١١,١٦٨,٧	١٦,١٣٢,٦	٢٠,٠٣٢,٢
ـ ما يوازيها بمليارات الليرات	٣٧,٤١٠,٢	٨,٣٧١,٤	١١٠,٥٦٧,٠	١٢,٥٠٦,٠	١٤,٨٩٠,٤	١٧,٣٣٣,٨	٢٤,٦٣٤,٥	٣٠,٢٠٨,٦
ـ نسبة مئوية	٦٨	٦٨	٧٠	٧٨	٦٢	٥٦	٦٤	٦٦
التسليفات الإجمالية للزبائن	٢,١٧٢,٦	٥,١٢٩,٦	٦,٢١٦,٢	٨,١٦٩,٣	١٠,٦٩٤,٧	١٣,٢٨٩,٥	١٦,٠٢٢,٢	١٩,٢٩٣,٧
ـ بالليرة اللبنانية	٣٤٤,٠	٤٣٦,٥	٦٣١,٧	١,٠١٨,٠	١,٢٧٨,٣	١,٦٢٢,٦	١,٩٨٧,٢	٢,٠٧٣,٥
ـ نسبة مئوية	١٦	٩	١٠	١٣	١٢	١٢	١٢	١١
ـ بالعملات الأجنبية (مليون دولار)	٢,٠٨٠,٣	٢,٥٥٣,٤	٣,٢٦٣,٩	٤,٣٤٢,٠	٥,٩٠٠,٠	٧,٥١٧,٣	٩١٩,٢	١١,٤١٩,٢
ـ ما يوازيها بمليارات الليرات	١,٨٢٨,٦	٤,٦٩٣,١	٥,٥٨٤,٥	٧,١٥١,٣	٩,٤١٦,٤	١١,٦٦٦,٩	١٤,٠٣٥,٠	١٧,٢٢٠,٢
ـ نسبة مئوية	٨٤	٩١	٩٠	٨٧	٨٨	٨٨	٨٨	٨٩
فائض الاستثمار	٣,٣٠٧,٦	٦,٩٣٨,٧	٩,٥٨٥,٦	١٢,١٨٠,٤	١٣,١٨٩,٤	١٧,٣٩٥,٢	٢٢,٥٤٧,٢	٢٠,٨١١,٦
ـ بالليرة اللبنانية	١,٣٩٥,٢	٣,٢٦٠,٤	٦,٨٢٥,٧	٦,٨٢٥,٧	٧,٧١٥,٤	١١,٧٢٨,٣	١١,٩٤٧,٧	١٣,٨٢٣,٢
ـ بالعملات الأجنبية (مليون دولار)	٢,١٧٥,٧	٢,٠٠١,٢	٣,٢٥١,٣	٣,٢٥١,٣	٨,٠٥١,٥	٣,٦٥١,٤	٦,٩٤١,٤	٨,٦١٣,٠

المصدر: المصدران نفسهما، ص ٤٤ و٣٣ على التوالي، ومصرف لبنان، **التقرير السنوي، ١٩٩٦**، ص ٤٣.

أما بالنسبة إلى الربحية المحققة، فلا بد من منح مُهل لازمة فعلاً قبل أن تتمكن المصارف من جني أرباح استثماراتها في رأس المال والموارد البشرية. وفي المقابل، فإن السلطات العامة، وخصوصاً المصرف المركزي قد منح، ولا يزال يمنح، المصارف الوقت والدعم اللازمين لتمكينها من التكيف بسرعة مع الجو التنافسي.

ولا بد من الإشارة إلى المناعة التي تميزت بها المصارف العاملة في لبنان تجاه الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي حصلت في جنوب شرق آسيا، إذ لم يتكبد القطاع المصرفي اللبناني أي خسائر نظراً إلى ما تميزت به هذه المصارف من وجود نسب

مرتفعة من السيولة والملاءة ووفورات بمختلف العملات في الميزانية المجمعة للمصارف. من جهة أخرى يتبع القطاع المصرفي بشكل عام سياسات تسليف منطقية ومتحفظة ومحفظة تسليفات قليلة المخاطر، إضافةً إلى توازن بين توظيفات وموارد القطاع من حيث العملات. فمن نتائج الدولرة أن القطاع المصرفي يملك بالدولار وبالعملات الأجنبية الأخرى موارد كافية تفوق توظيفاته، وبالتالي انخفضت المخاطر المتحصلة بتقلبات أسعار العملات إلى حد أدنى. أخيراً، تحفظت السياسة المصرفية إزاء توظيفات مؤسسات غير مقيمة واعتماد نظام «البروراتا» (Prorata)، بمعنى عدم السماح لهذه المؤسسات بالاستثمار في حصص كبيرة في السوق اللبنانية وتحديد دخول هذه المؤسسات وخروجها. تبعاً لذلك، ومن جملة التدابير الأخرى من قبل المصرف المركزي كان التأثير للأزمة الآسيوية مقبولاً بعد انسحاب مستثمرين عقب أزمة آسيا.

٥ ـ سمات النشاط المصرفي القائم في سوريا

تطغى على النشاط المصرفي السوري مجموعة من السمات التي ولا شك كان لها الأثر في الأداء العام للمصرف المركزي والمصارف المتخصصة:

ـ **تمركز النشاط المصرفي في مصرف واحد هو المصرف التجاري السوري من حيث الودائع والتسليفات**، وتمييز التسليف المصرفي لصالح القطاع العام واستئثاره بالجزء الأكبر من التسليف. أما من ناحية التوظيف، فهناك تركيز على النشاط التجاري، وبالتالي منح قروض قصيرة الأجل تبعاً لطبيعة العمل في النشاط التجاري. وقد تركز الإقراض المصرفي للقطاع العام بهدف تمويل الاستثمارات الضخمة ومده بالأموال المطلوبة. وهناك تخوف من إقراض القطاع الخاص نظراً إلى توظيفه الأموال خارج البلد.

ـ **في المقابل شكّل تدني حصة التوظيفات المخصصة للقطاع الخاص عدم تناسب بين حجم هذه التوظيفات وحجم ودائع القطاع الخاص**، وبين حجم هذه التوظيفات ومساهمة القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي السوري. وقد انعكس ذلك سلباً على إنتاج القطاع الخاص وإمكانية توسيع منشآته أو إقامة منشآت جديدة نظراً إلى اعتماده على إمكانياته المحدودة والتمويل الذاتي، وبالتالي تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة نظراً إلى ما يتطلب ذلك من قروض ضخمة ولمراحل متوسطة أو طويلة الأجل.

ـ **قدم التقنيات المستخدمة وضعف الكفاءات الإدارية والفنية**[٧٦]، ويؤكد ذلك

---

(٧٦) نبيل سكر، «قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف المالية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الثلاثاء الاقتصادي** (دمشق: [د.ن.]، ١٩٩٥)، ص ١٧٥.

عدد من المستشارين في الحقل المصرفي القلقين على الوضع، علماً منهم أن الحل ليس فقط في إدخال تقنيات حديثة، بل إن الحل الجذري يكمن في تغيير وتطوير التنظيم الإداري، إذ إن التقنية ليست إلا وسيلة لمعالجة العمل بشكل أفضل وتنفيذه وليست جوهر العمل. ويتطلب ذلك حملة تدريب للكوادر على العمليات المصرفية والتقنيات الحديثة في الإدارة. وتوجد حالياً توجد برامج لتحديث التقنيات بدعم تمويلي وفني من الاتحاد الأوروبي، وبذلك تم الربط الشبكي للمصرف العقاري بين الإدارة وجميع فروع المصرف بالمحافظات عبر شبكة من الحواسيب الحديثة.

- **ثبات معدلات الفوائد المصرفية بشكل عام، ولمدة طويلة**، أي توحيد معدلات الفائدة الدائنة لدى جميع المصارف، وتوحيد معدلات الفائدة على القروض للعمليات المماثلة لدى جميع المصارف. عملياً، كان لسياسة الفوائد انعكاسات عديدة على أداء النشاط المصرفي، نظراً إلى غياب عامل المنافسة والسعي لتحقيق الربح، نظراً إلى توحيد معدلات الفائدة الدائنة وتحديدها ولفترة طويلة (شباط/فبراير ١٩٨١)[٧٧].

والواقع هناك دعوات متعددة إلى تفعيل دور النشاط المصرفي وزيادة مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال إعادة النظر في الأساليب المصرفية المعتمدة وتطويرها لمواكبة سرعة العصر وتطوره. وتأتي هذه الدعوات ضمن إطار إعادة التنظيم الهيكلي والإداري للمصارف السورية وتفعيل دور الفائدة في عملية الاستثمار والادخار، واستخدامها كأداة في السياسة المالية، إضافة إلى إحياء مجلس النقد ومنح المصرف المركزي نوعاً من الاستقلالية.

٦ ـ بنية المصارف والمؤسسات المالية في لبنان

كان القطاع المصرفي في لبنان في بداية عام ١٩٩٩ يتكون من ٧٩ مصرفاً مسجلاً على لائحة المصارف، و٢٣ مؤسسة مالية مسجلة. وقد مثلت المصارف التجارية ٨٨,٦ بالمئة من مجموع المصارف المسجلة (٧٠ مصرفاً) مقابل ١١,٤ بالمئة مصارف تسليف متوسط وطويل الأجل (٩ مصارف). عملياً، وبهدف تنشيط عمليات الاستثمار المحلي، تضاعف عدد مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل من ٤ مصارف مع نهاية عام ١٩٩٢ إلى ٩ مصارف مع نهاية عام ١٩٩٨.

وتميز القطاع المصرفي في لبنان بدرجة عالية من التركز في نشاطه، وتمثل هذا التركز في خمسة جوانب: الحجم، والجنسية، والتوزيع الجغرافي، والتوزيع القطاعي، وحجم الشرائح.

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

فمن حيث **الحجم**: عرضت مجموعة **إيكوشيفر** العاملة تحت رعاية البنك الفرنسي تقسيماً لحجم المصارف المعتمد في الدليل الإحصائي (Bilan banques) حيث تقسم المصارف العاملة في لبنان إلى أربع فئات: الفئة الأولى هي فئة **ألفا** التي تضم المصارف التي يزيد حجم الودائع في كل منها على ٢٥٠ مليون دولار، تليها فئة **بيتا** التي يتراوح حجم ودائعها بين ٧٥ و٢٥٠ مليون دولار، ثم فئة **غاما** التي تتراوح ودائعها بين ٣٠ و٧٥ مليون دولار. وأخيراً فئة **دلتا** التي تقل ودائعها عن ٣٠ مليون دولار. عملياً، إن هذا التوزيع يجعل من القطاع المصرفي قطاعاً تنافسياً، إذ يسيطر ٢٢,٢ بالمئة من المصارف العاملة على ٧٦ بالمئة من النشاط (٧٨,٢ بالمئة من ودائع الزبائن و٧٣,٩ بالمئة من مجموع التسليفات والحسومات). في حين أن ٧٧,٨ بالمئة من المصارف تعمل على ٢٤ بالمئة فقط من النشاط المصرفي، مما يخلق حالة من الضغوط المتزايدة والمتواصلة على هوامش أرباح المصارف الصغيرة، العاجزة عن الإفادة من وفورات الحجم.

أما من حيث **جنسية المصارف**، فمع نهاية عام ١٩٩٨ تمثل المصارف اللبنانية ٦٨,٣ بالمئة من مجمل المصارف التجارية العاملة (٥٤ مصرفاً) وتشكل فروع المصارف العربية ٩ بالمئة (٥ فروع)، بينما ارتفعت نسبة فروع المصارف الأجنبية من ٧ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٢ إلى ١١ بالمئة في نهاية عام ١٩٩٨. عملياً، تحظى المصارف اللبنانية بالنصيب الأكبر والمهم من النشاط المصرفي في لبنان، ويظهر ذلك من خلال حصتها من مجموع النشاط المصرفي (الميزانية + خارج الميزانية)، أو من خلال حصتها من ودائع الزبائن والتسليفات والحسومات، وأيضاً من خلال التمويل المباشر والمتواصل للاقتصاد الوطني. فالمصارف اللبنانية تحتكر ما يقارب ٦٤,٤ بالمئة من مجموع ودائع الزبائن. وقد منحت ٦٧,٦ بالمئة من إجمالي التسليفات والحسومات التي أعطتها المصارف العاملة في لبنان[٧٨].

ويظهر التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية العاملة في لبنان (مع نهاية عام ١٩٩٨) تركّز النشاط المصرفي في بيروت والضواحي، إذ تحتل هذه المنطقة ٥٧,٣ بالمئة من مجمل الفروع، تليها منطقة جبل لبنان ١٦,٩ بالمئة، ثم منطقة لبنان الشمالي ١٠ بالمئة، فمنطقة لبنان الجنوبي ٩ بالمئة، ومنطقة البقاع ٦,٨ بالمئة (الجدول رقم (١ ـ ٣٠)). فبين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨ تركّزت الودائع المصرفية في منطقة بيروت وضواحيها بنسبة ٧١,٨ بالمئة لعام ١٩٩٨، وساهمت منطقة جبل لبنان بنسبة ١٠,٩ بالمئة. كما ساهمت كل من منطقة لبنان الشمالي بنسبة ٦,٢ بالمئة، أما لبنان الجنوبي

(٧٨) **إيكوشيفر** (١٩٩٦)، ص ١٣٦.

والبقاع فبنسبة تقارب الـ ٥ بالمئة. (الجدول رقم (١ ـ ٣١)) للعام نفسه.

وفي المقابل، جاء التركيز الجغرافي للتسليفات المصرفية مطابقاً لتركيز الودائع، إذ حظيت منطقة بيروت وضواحيها بنسبة ٨١ بالمئة من التسليفات خلال الأعوام (١٩٩٢ـ ١٩٩٦)، تلتها منطقة جبل لبنان بنسبة ٨ بالمئة، ثم كل من منطقتي لبنان الشمالي والجنوبي بنسبة ٤ بالمئة و٣,٤ بالمئة على التوالي، ولم تحظ منطقة البقاع بأكثر من ٢,٥ بالمئة.

أما تطور توزيع التسليفات المصرفية بحسب القطاعات، فيشير إلى درجة عالية من تركز التسليفات في القطاعات الاستهلاكية والخدماتية وضعف حصة القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاع الزراعة، إذ لم تتجاوز حصتها من مجمل التسليفات ١,٨ بالمئة عام ١٩٩٨ (الجدول رقم (١ ـ ٣٢)). وكان هناك توجه نحو تشجيع قطاعي الصناعة والبناء، وبذلك فإن حصة هذين القطاعين من إجمالي التسليفات قد ارتفعت: حصة قطاع الصناعة من ١١,١ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ١٣,٨ بالمئة عام ١٩٩٤، ومن ثم انخفضت إلى ١٢,٤ بالمئة عام ١٩٩٧ و٧,٣ بالمئة عام ١٩٩٨. وبدوره، ارتفع نصيب قطاع البناء من إجمالي التسليفات من ٨,٣ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٢٠,٩ بالمئة عام ١٩٩٥، ومن ثم انخفض إلى أدنى درجة وهي ٦,١ بالمئة عام ١٩٩٨، علماً أن معظم هذه التسليفات متوسطة وطويلة الأجل.

أخيراً، حدد المصرف المركزي حدوداً قصوى لحجم التسليفات تبعاً لرساميل المصارف، فتركز حجم التسليفات على الشريحة الخامسة[٧٩] (من مليار إلى خمسة مليارات ليرة لبنانية) بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤، ثم احتلت الشريحة السابعة (١٠ مليارات فما فوق) النسبة الأعلى في حجم التسليفات بنتيجة الارتفاع الملحوظ في رساميل أكثر من عشرة بنوك.

(٧٩) تتوزع شرائح التسليفات بحسب الأحجام إلى سبع شرائح: الأولى ما دون ٢٥ مليون ليرة لبنانية، والثانية بين ٢٥ و١٠٠ مليون ليرة لبنانية، والثالثة بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، والرابعة بين ٥٠٠ مليون ومليار ليرة لبنانية، والخامسة بين مليار و٥ مليارات ليرة لبنانية، والسادسة بين ٥ مليارات و١٠ مليارات ليرة لبنانية، والسابعة ١٠ مليارات ليرة لبنانية وما فوق.

الجدول رقم (١ ـ ٣٠)

الفروع المصرفية العاملة في لبنان بحسب توزيعها الجغرافي، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨

المنطقة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
بيروت والضواحي	٢٨٨	٣٠٩	٣٢٧	٣٤٤	٣٥٨	٣٦٩	٣٨٣
جبل لبنان	٨٥	٩٢	٩٩	١٠٣	١٠٧	١١٣	١١٣
البقاع	٤٢	٤٣	٤٣	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
لبنان الجنوبي	٤٣	٤٧	٤٨	٥٢	٥٥	٦٠	٦٠
لبنان الشمالي	٥٤	٥٨	٦٢	٦٦	٦٧	٦٩	٦٧
المجموع	٥١٢	٥٤٩	٥٧٩	٦٠٨	٦٣١	٦٥٦	٦٦٩

الجدول رقم (١ ـ ٣١)

تطور التركز الجغرافي للودائع المصرفية اللبنانية، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨

(نسبة مئوية)

المنطقة	٣١/١٢/١٩٩٢	٣١/١٢/١٩٩٣	٣١/١٢/١٩٩٤	٣١/١٢/١٩٩٥	٣١/١٢/١٩٩٦	٣١/١٢/١٩٩٧	٣١/١٢/١٩٩٨
بيروت وضواحيها	٧١,١	٧	٧١,١	٧١,٥	٧٠,٩	٧١,٨	٧١,٨
جبل لبنان	١٠,٢	١٠,٨	١١,٣	١١,٢	١١,٣	١١,١	١٠,٩
لبنان الشمالي	٦,٨	٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٦	٦,٣	٦,٢
لبنان الجنوبي	٦,٣	٦	٦	٥,٨	٥,٨	٥,٦	٥,٦
البقاع	٥,٦	٥,١	٥,٣	٥,٢	٥,٤	٥,٢	٥,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مصرف لبنان، المصدران نفسهما، ص ٣٧، و٣١ ـ ٣٢ على التوالي.

الجدول رقم (١ ـ ٣٢)

توزيع التسليفات المصرفية اللبنانية بحسب القطاعات الاقتصادية

(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة	١,٣	١,٠	١,٤	١,٣	١,٣	١,٨	١,٧	١,٦	١,٥	١,٨
الصناعة	١١,١	٩,٠	٩,٣	٨,٧	٨,٩	١٣,٨	١٣,٢	١٣,١	١٢,٤	٧,٣
مقاولات وبناء	٨,٣	٨,٦	٩,٥	٨,٣	٩,١	١٨,٩	٢٠,٩	٢١,٦	٢٠,٦	٦,١
تجارة وخدمات	٥١,٦	٥٥,٦	٥٤,٦	٥٤,٣	٥٤,٥	٤٩,١	٤٧,٦	٤٥,٤	٤٥,١	٣٠,٩
تسليفات مختلفة	٢٧,٧	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٧,٤	٢٦,٢	١٦,٤	١٦,٦	١٨,٣	٢٠,٤	٥٣,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصادر نفسها، ص ٤٦، ٣٤ و٤٥ على التوالي، والنشرة التفصيلية (مصرف لبنان): الفصل الثاني (١٩٩٤)، والفصل الثالث (١٩٩٥).

٧ ـ سياسة سعر الصرف في سوريا

تعد سياسة سعر الصرف جزءاً مهماً في السياسات النقدية للحكومة السورية، إذ تحرص الحكومة على معالجة هذا الموضوع منذ عام ١٩٨٦ عن طريق توحيد أسعار الصرف المختلفة في سعر واحد، وجعل هذا السعر أقرب ما يكون إلى الأسعار الفعلية السائدة في الأسواق المجاورة. وعلى هذا فقد أصبح السعر المعتمد لشراء الدولار ٤٥,٥ ليرة بدلاً من ٤٣,٥ ليرة سورية، في حين ارتفع سعر البيع إلى ٤٦,٥ ليرة بدلاً من ٤٤ ليرة سورية. وفي إطار التعديل هناك ثلاثة أسعار أساسية معتمدة لاحتساب الرسوم الجمركية في سوريا: السعر الرسمي ويساوي ١١,٢٥ ليرة سورية للبيع و١١,٢٠ ليرة سورية للشراء، وسعر الدولار الجمركي ويساوي ٢٣,٠ ليرة سورية والسعر المعتمد المذكور سابقاً. أما بالنسبة إلى أسعار صرف الدولار، فهناك ثلاثة أسعار أساسية أيضاً: السعر الرسمي ١١,٢٥ ليرة سورية، والسعر المعتمد من الحكومة ٤٦,٥ ليرة سورية. أما السعر الفعلي للصرف حسب السعر في الدول المجاورة (السوق السوداء) فيبلغ بشكل عام ٥٠ ليرة سورية مع هامش زيادة أو نقصان بحدود ليرتين سوريتين وحسب العرض والطلب.

من الاختراقات التي أحدثت تقدماً سريعاً في سياسة العملات الأجنبية ما يلي:

ـ تنظيم سوق العملات الأجنبية للقطاعين الخاص والمشترك ضمن إطار المصرف التجاري السوري، وذلك بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ بـ ٧٥ بالمئة من حصيلة صادراتهم بالعملات الأجنبية، وتمكينهم من استخدام مثل تلك العائدات في الواردات النظامية أو بيعها لمستوردين آخرين وتحويلها إلى الخارج لتسديد ثمن مستورداتهم.

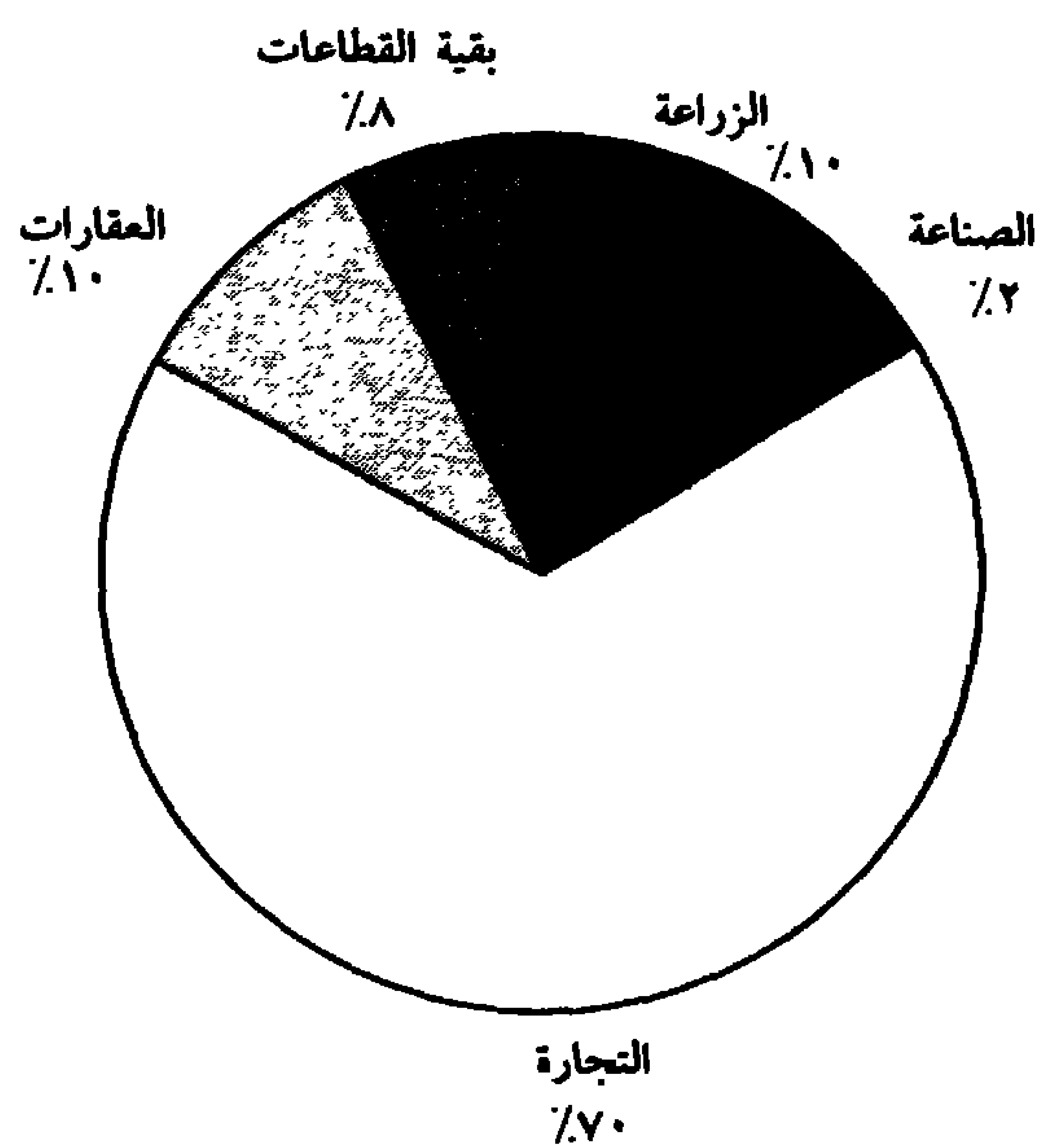
ـ السماح للسوريين والمقيمين في سوريا بجلب عملات أجنبية بلا حدود، وبإمكانهم أخذ ألفي دولار في كل رحلة إلى الخارج، بينما يستطيع الأجانب أن يأخذوا خمسة آلاف دولار أو أي مبلغ معلن.

ـ السماح للمستثمرين بإخراج أموالهم التي أحضروها إلى سوريا مع عوائدها وأرباحها، من دون أي عوائق، من الحسابات التي فتحوها بالقطع الأجنبي، كما أن أي مواطن سوري يسمح له بفتح حساب بالقطع الأجنبي، وأن يودع فيه العملات الأجنبية التي يأتي بها من بلد لا توجب قوانينه ولوائح تعليماته تسليمها للدولة. وأدت هذه التدابير إلى خلق مرونة، وإيجاد سيولة، وتعويم معدلات أسعار الصرف في المعاملات والصفقات بين مالكي الحسابات بالقطع الأجنبي، وإلى تخفيف أعباء مهمة كانت على كاهل الحكومة في الماضي.

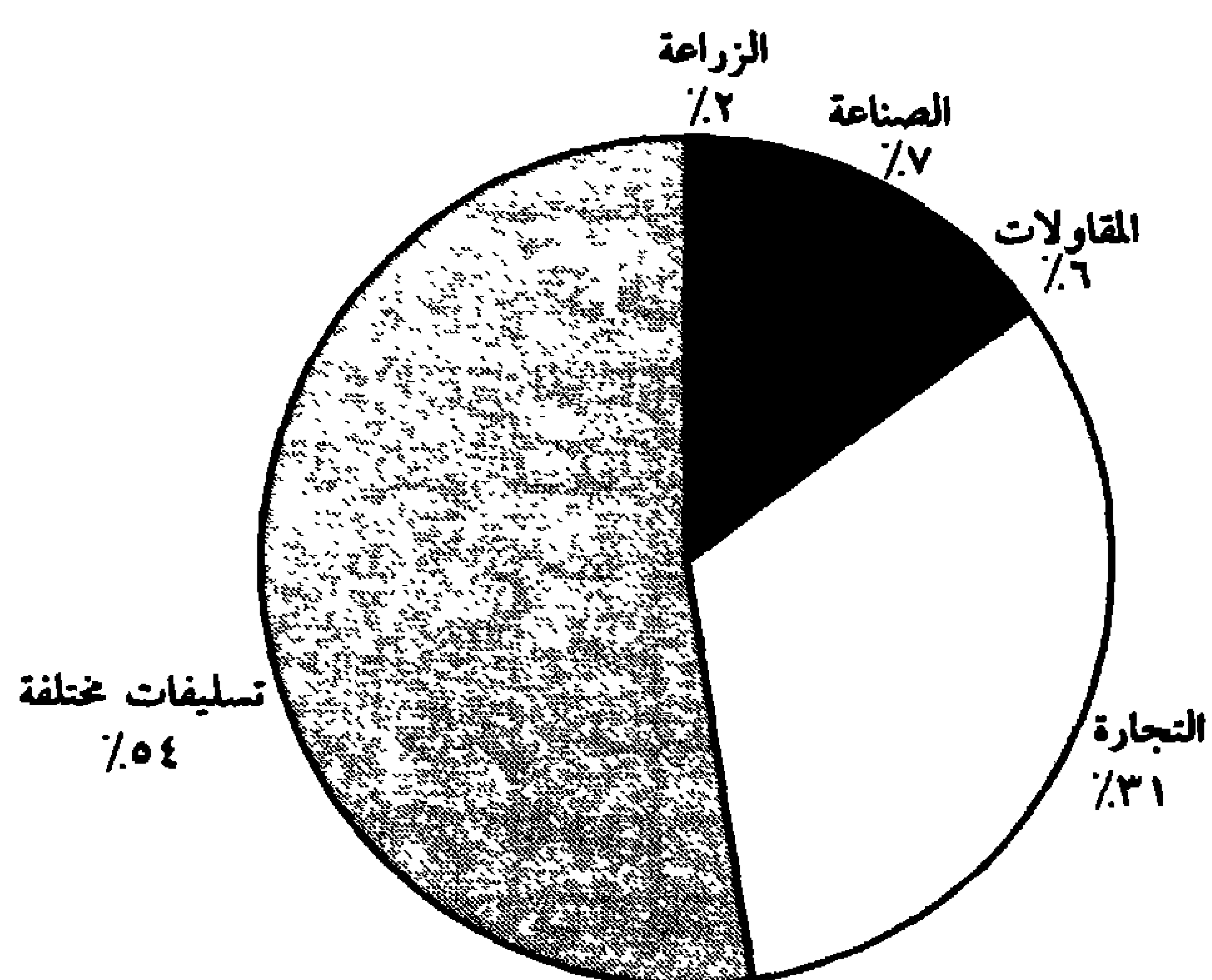
أما بالنسبة لمعدلات سعر الصرف، فقد نجحت سياسة الحكومة بتوحيد معظم المعدلات بمعدلين رسميين، عملاً على التوصل إلى معدل سعر صرف موحد في أقرب وقت ممكن.

الشكل رقم (١ ـ ٨)
تسليف المصارف المختصة بحسب نوع النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٨

سوريا



لبنان



٨ ـ تدابير مصرف لبنان في الإصلاح النقدي

عمل مصرف لبنان على بلورة الخطوط العريضة لسياسته النقدية الهادفة إلى: ضبط التضخم في مسار معتدل، واستقرار سعر صرف الليرة، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية واستعماله عند الحاجة للدفاع عن سعر الصرف، والتباطؤ في نمو الكتلة النقدية وتعقيم الفائض في السيولة اللبنانية الذي قد يتكون نتيجة لزيادة احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية[٨٠]، والتخفيض التدريجي لمعدلات الفائدة، وتشجيع التسليف بالعملة الوطنية، وتضييق الهامش بين معدلات الفوائد على الليرة والدولار عملاً على تخفيض نسبة الدولرة وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة، والتوعية بأهمية السوق المالية ودورها في تنشيط الدورة الاقتصادية ومراقبتها وضبطها نظراً إلى ما قد تخلق من منافسة في القطاع المصرفي. ومع بداية عقد التسعينيات (وتحديداً منذ عام ١٩٩٢) جهد مصرف لبنان في العمل ضمن إطار هذه الخطوط العريضة بهدف حماية النقد الوطني والليرة اللبنانية، وإصلاح القطاع المصرفي، وتأمين متطلبات مسيرة الإعمار وما يترتب عليها من أعباء نقدية كبيرة. وتم ذلك باتخاذ مجموعة من التدابير النقدية والمصرفية واعتماد مجموعات من التعاميم الصادرة تبعاً لما يتطلبه الوضع النقدي والتطورات الاقتصادية[٨١]. وقد اعتمد مصرف لبنان في ذلك على المقاييس والمبادئ الدولية المتعلقة بالنظم والقيود والتدابير الاحترازية، بعد أن قام بتكييفها وتعديلها وفقاً لما يتناسب مع القطاعين المصرفي والمالي اللبنانيين.

وفي إطار السياسة التي اعتمدها مصرف لبنان أطلق اعتباراً من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الـ«بيروت دولار ماركت» الذي سمح بواسطته للمصارف والمؤسسات المالية في الداخل والخارج، بفتح حسابات لدى مصرف لبنان، بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى، بفوائد مجزية بالنسبة إلى الأسواق العالمية (٦ بالمئة) بغية إقراضها للخزينة أو لأية جهة أخرى بنسب معقولة (٨ بالمئة). وأنشأ مصرف لبنان أيضاً عام ١٩٩٤ شبكة مركزية (ميدكلير) لحفظ الأوراق المالية للبورصة وإجراء عمليات المقاصة على الليرة اللبنانية والدولار بإدارته وليس بإدارة أحد المصارف أو شركة لبنان المالية. وتطبق شبكة ميدكلير التوصيات الصادرة عن مجموعة البلدان الثلاثين (G-30). والمعلوم أنه لا يوجد في الشرق الأوسط نظام لتسوية ومقايضة الأوراق

---

(٨٠) تمثلت آليات التعقيم في زيادة ودائع المصارف بالليرة لدى مصرف لبنان، أو إصدارات لسندات الخزينة لامتصاص السيولة.

(٨١) تنشر هذه التعاميم في النشرات الفصلية لمصرف لبنان وعلى شبكة الإنترنت الدولية تحت العنوان: <http://www.bdl.gov.lb>.

المالية وفق توصيات مجموعة «G-30» إلا في بلدين: لبنان والعربية السعودية.

أما في تحديد سعر الفائدة، فترك مصرف لبنان آلية تحديدها لعوامل السوق عن طريق تشجيع تحديد سعر الفائدة على سندات الخزينة للفئات الثلاث الأولى (٣ أشهر، و٦ أشهر، وسنة) بالمناقصة أسبوعياً. حققت هذه التجربة نجاحاً على صعيد تراجع نسبي في الفوائد نتيجة المنافسة بين المصارف. وعززت هذه التجربة أيضاً السوق الثانوية لسندات الخزينة من الفئات الثلاث الأولى، علماً أن المصارف التي لا ترسو عليها المناقصة، والتي هي في حاجة إليها صارت تتجه إلى السوق الثانوية ولا سيما منها مصرف لبنان. وتأتي أهمية السوق الثانوية كونها تلعب دوراً في جذب اهتمام المستثمر في الداخل والخارج عبر النشرة اليومية الصادرة عن أسعار السندات وحسمها. كما طبق مصرف لبنان عمليات المقايضة في السندات «السواب». تقضي هذه العملية بفسح المجال أمام المستثمرين لبيع الفوائض لديهم من السندات ذات الاستحقاقات المعينة مقابل شراء سندات بديلة ذات استحقاقات مختلفة. وقد جاء هذا التدبير بهدف إدارة سيولة المصرف بحسب التدفق النقدي المرتقب وتوزيع استحقاقات السندات بما يتناسب مع السياسة النقدية.

ويقوم مصرف لبنان أيضاً بعملية «تعقيم» مؤقت للرساميل الداخلة وبشكل انتقائي، وذلك بهدف عدم تعطيل مفعول السياسة النقدية وبلبلة الأسواق النقدية والمالية، وخصوصاً في حالات دخول بعض الرساميل لأغراض المضاربة.

وقد شجّع المصرف المركزي عمليات «الدمج»[(٨٢)] والحيازة، خصوصاً ما بين المصارف اللبنانية[(٨٣)] بهدف تعزيز وزيادة رؤوس أموال المصارف. علماً أن هدف هذه العملية كان حماية بعض المصارف الصغيرة والمتعثرة من الانهيار والسماح لها مع إعادة فتح بورصة بيروت (٢٢/ ١/ ١٩٩٦) بالقيام بفعاليات أفضل للمصارف المستحدثة، سواء من حيث الملاءة والسيولة ومنح التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل، وبهدف زيادة رؤوس أموال المصارف ووضع حجر أساس في تعزيز رسملة القطاع المصرفي وتمكينه من الإسهام في تطوير السوق النقدية والمالية، أُصدر قانون يسمح للمصارف التجارية بإدراج ٣٠ بالمئة من أسهمها في بورصة بيروت. علماً أن

(٨٢) وضع القانون رقم ١٩٢/ ٩٣ لتسهيل دمج المصارف.

(٨٣) جرت عمليتا دمج: صفقة اندماج بنك بيبلوس ومصرف بيروت للتجارة قيمتها ١٢٠ مليون دولار وأسفرت عن قيام مصرف جديد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ ويعتبر أكبر بنك لبناني من حيث الرأسمال وعدد الفروع. وفي تموز/ يوليو ١٩٩٧ أيضاً جرت صفقة تملك قام بها بنك عودة اللبناني لبنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط قيمتها ١٥٠ مليون دولار وقد جاءت ضمن سياسة بنك عودة لتملك عدد من البنوك الصغيرة بهدف التوسع والانتشار.

هذا القانون سيعمل على مساعدة المصارف على زيادة استثماراتها ويمكنها من الدخول في التقنيات الحديثة ومواكبة عملية إعادة الإعمار والتنمية وزيادة الموارد الذاتية وتعزيز السيولة ونسب الملاءة، إضافة إلى تنشيط الأسواق المالية.

وفي إطار توفير مناخ اقتصادي أفضل يتيح التشجيع على مزيد من الاستثمار في لبنان، اتخذ مصرف لبنان بالاتفاق مع الحكومة وجمعية المصارف في ١/١٠/١٩٩٧ قراراً بإلغاء إلزامية اكتتاب المصارف بأربعين في المئة من الودائع في سندات الخزينة، وقراراً بخفض الفائدة من ١٨ بالمئة إلى ١٦ بالمئة، علماً أن الوضع النقدي في تلك المرحلة تمثل بطلب متزايد على سندات الخزينة أكثر مما هو متوقع. بالتالي فإن هذا القرار جاء بهدف تحرير كمية ضخمة من الليرات اللبنانية ليعود توظيفها في القطاعات الاستثمارية.

لقد لعب مصرف لبنان، ولا يزال، دوراً في تثبيت السياسة المالية وذلك في إطار تدخله لتطويل آجال الدين الداخلي في بعض الأحيان (كان آخرها سنة ١٩٩٨) وتخفيض السيولة المتاحة تجنباً لمخاطر المضاربة التي يمكن أن تنشأ في سوق النقد الأجنبي بسبب بعض التغيرات السياسية (انتخابات بلدية، نيابية، رئاسية).

وفي إطار الحد من طابع الدولرة، فقد حدد مصرف لبنان وعلى مراحل متعاقبة سقفاً لحجم التسليفات التي يمكن لأي مصرف أن يقدمها بعملة أجنبية. وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٨ حدد هذا السقف بـ ٥٥ بالمئة من إجمالي التسليفات، علماً أنها كانت ٧٠ بالمئة.

أخيراً، وبفضل هذه الجهود المكثفة والجدية، بات القطاع المصرفي يتمتع ببنية مؤسساتية متميزة في مقدمة سائر مؤسسات القطاع الخاص في لبنان، وبات في وضع يخوّله الاستمرار داخلياً في تمويل الاقتصاد الوطني بكفاءة أفضل، ودولياً في زيادة صدقيته وتحسين شروط تعامله مع الأسواق المالية العالمية.

الفصـــل الثانـــي

الصناعة في سوريا ولبنان

أولاً: سمات قطاع الصناعة

١ ـ لمحة تاريخية موجزة للصناعة في سوريا

تضم الصناعة السورية تبعاً لنشاط قطاعاتها الإنتاجية (ووفق نظام التصنيف العالمي للنشاط الاقتصادي المحدد من قبل هيئة الأمم المتحدة والمعمول به في الجمهورية العربية السورية) ثلاثة قطاعات رئيسية:

أ ـ **الصناعات الاستخراجية**: وتضم الصناعات المتعلقة بالتعدين واستغلال المحاجر واستخراج النفط والغاز الطبيعي.

ب ـ **صناعة المياه والكهرباء**: وتشمل النشاطات الصناعية كلها المتعلقة بتخزين المياه وتوزيعها، وكذلك النشاطات المتعلقة بتوليد ونقل وتوزيع القدرة الكهربائية.

ج ـ **الصناعات التحويلية**: وتضم النشاطات الصناعية كلها غير المشمولة بالصناعات الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء، وبالتالي فهي تضم عدداً كبيراً من الأنشطة الصناعية.

يستحوذ قطاع الصناعة في سوريا على أهمية بالغة من قبل كل من القطاعين العام والخاص مع تباين في نسبة مساهمة كل منهما خلال نصف القرن. وقد شهد هذا القطاع معدلات نمو إيجابية: ٨,٨ بالمئة سنوياً في المتوسط لعقد السبعينيات و٦,٥ للنصف الأول من عقد التسعينيات، وسلبية في الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) (ـ ٣,٦ بالمئة) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥. وتباينت أيضاً نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ بالمئة (عام ١٩٦٣) و٢٢ بالمئة (عام ١٩٧٠) إلى ١٤ بالمئة في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ لتعود وتساهم في ٢٢ بالمئة عام ١٩٩٨. يعمل هذا القطاع على تشغيل ما يقارب ١٧,٥ بالمئة من القوى العاملة، ويساهم بـ ٩٤,٦ بالمئة من إجمالي الصادرات السورية.

إن المراجعة التاريخية للصناعة في سوريا توضح مدى ارتباط هذا النشاط بالعوامل الخارجية والظروف السياسية المحلية والخارجية. فقد عرف عن سوريا إنتاج السيوف الجيدة عندما كانت أداة الحرب المتقدمة، كما عرف عنها إنتاج الأقمشة الجيدة كالدمسكو والحرائر عندما كانت الأقمشة من أهم البضائع في التعامل بين الدول، وعرف عنها غزل حرير الشرانق عندما كان الرأسمال الفرنسي بحاجة إلى مادة الحرير الطبيعي لتشغيل مصانعه في ليون... هذا ولم تكن صناعة النسيج القطني الحديثة موجودة على نطاق واسع في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى بسبب منافسة الصناعة الإنكليزية. أما في سنوات الحرب العالمية الثانية وتحت ظروف هذه الحرب وحاجة جيوش الحلفاء الموجودة في سوريا، اتجهت هذه الجيوش إلى تشجيع بعض الصناعات المحلية لتأمين احتياجاتها. وبشكل عام احتلت المؤسسات الصناعية الصغيرة ذات الرساميل المحدودة والإنتاجية الضعيفة المكان الأول في الإنتاج الصناعي في سوريا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما اتسمت هذه المؤسسات بضعف التقنية وغياب أي تنظيم للعمل، بالإضافة إلى التبعثر والتشتت، وبذلك كانت هذه الصناعة عاجزة تماماً عن التطور ومنافسة الصناعة الأجنبية، وبالأخصّ في فترة الانتداب الفرنسي[١].

بعد الاستقلال (عام ١٩٤٦) ونظراً إلى حاجة الأسواق الداخلية وتوافر المواد الأولية المحلية الرخيصة، تهيأت الظروف للرأسمال الوطني (نتيجة الأرباح التجارية التي جمعها السوريون داخل البلاد وخارجها في سنوات الحرب) لإقامة بعض الصناعات الحديثة. كما اتجهت الحكومات الوطنية المتعاقبة في مرحلة الاستقلال الأولى إلى تقديم كل عون وتشجيع لرجال الصناعة. فصدر في العام ١٩٥٢ المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لتشجيع الاستثمار الصناعي[٢]. وقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين ١٣ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٥٤، وحقق هذا القطاع نمواً ملحوظاً بلغ نحو ١٢ بالمئة سنوياً خلال الفترة (١٩٥٠ و١٩٥٦)[٣]. أما في

(١) منير الحمش، **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها** (دمشق: دار الجليل، ١٩٩٢)، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

(٢) أعفيت المشروعات الصناعية بموجبه من الرسوم الجمركية على الآلات ومواد البناء كما أعفيت من الضرائب لمدة ست سنوات وأعفيت من دفع ضريبة الدخل على ١٠ بالمئة من الأرباح المعاد استثمارها ومن ضريبة التمتع. وقد حقق النشاط الصناعي بنتيجة هذا المرسوم خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ نجاحات ملحوظة من حيث استخدام الموارد الطبيعية المحلية (وبخاصة الزراعية) ومساهمتها في تغطية جزئية للطلب المحلي.

(٣) محمد توفيق سماق، **سياسات التصنيع في سورية: تجارب الماضي وضرورات المستقبل** (دمشق: المؤلف، ١٩٩٦)، ص ٢١.

الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٩، فقد كان معدل النمو السنوي لا يتجاوز ٤,٨ بالمئة وسطياً[٤]. أما الفرع الأساسي في الصناعة السورية في منتصف الخمسينيات فهو فرع الغزل والنسيج سواء من حيث تمركز الرساميل أو اليد العاملة أو عدد المؤسسات أو الإنتاج، ثم يليه في ذلك فرع إنتاج الزيوت، فحلج القطن والاسمنت، فالسكر، فصناعة الصابون، فالبناء، فالزجاج، فالتريكو، ثم معلبات الكونسروة. هذا وبقيت المؤسسات الصناعية إذا قيست بالمؤسسات الحديثة في أوروبا وأمريكا لتلك الفترة صغيرة ذات مردود ضعيف وإنتاجية ضئيلة وسعر كلفة عال[٥].

أما في عهد الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) فقد شهدت سوريا في البداية انطلاقة جديدة للنشاط الصناعي، وذلك بإحداث وزارة الصناعة بموجب المرسوم رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٩ وحركة تصنيع واسعة تمثلت في زيادة رساميل بعض الشركات القائمة وتأسيس شركات جديدة ودخول سوريا صناعة تكرير النفط عام ١٩٥٩ (حين دخلت مصفاة حمص مرحلة الإنتاج مستخدمة النفط العراقي)، ووضع الخطة الخمسية الأولى في سوريا إلى أن صدرت قرارات التأميم الجزئي والكلي في (١٩٦١/٧/٢٠) لجميع المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية. وقد بلغ نمو الناتج الصناعي خلال تلك الفترة ٧,٤ بالمئة سنوياً، كما بلغت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين ١٧,٤ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي[٦].

ويرى العديد من المؤرخين أن عمليات التأميم كانت من بين الأسباب التي أدت إلى قيام انقلاب ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حيث تم فصل أول وحدة بين دولتين عربيتين في تاريخ العرب الحديث. وشهد الاقتصاد السوري مرحلة الانفصال التي كان لها انعكاسات مهمة على النشاط الصناعي، إذ جاءت التوجهات الاقتصادية لأول حكومة سورية بعد الانفصال برجوازية. وأصدر البرلمان المنتخب عدداً من التشريعات استهدفت بشكل أساسي التراجع عن قرارات التأميم التي صدرت خلال زمن الوحدة، وبذلك أعيد بعض المنشآت المؤممة إلى مالكيها القدامى وطرح ٦٠ بالمئة من أسهم الشركات الكبرى للإكتتاب العام. أما أبرز سمات التطور الصناعي في تلك الفترة فكان الانخفاض في معدل الناتج الصناعي إلى ٦,٢ بالمئة سنوياً وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة والتعدين المحلي الإجمالي إلى ١٧ بالمئة عام ١٩٦٣. وكان ذلك بسبب التباطؤ العام الذي شهدته مختلف قطاعات الاقتصاد

---

(٤) منير الحمش، **تطور الاقتصاد السوري الحديث** (دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٢٧٧.

(٥) بدر الدين السباعي، **أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨** (دمشق: دار الجماهير، [١٩٦٧])، ص ٤٠٢.

(٦) سماق، **سياسات التصنيع في سورية: تجارب الماضي وضرورات المستقبل**، ص ٢٣.

الوطني نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تميزت بها السنوات (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)[٧].

لقد انتهت مرحلة الانفصال بقيام ثورة الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣، وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة ، ومارس دوراً مميزاً اتسم بالتدخل الواسع والمكثف في النشاط الاقتصادي السوري. تبعاً لذلك، شهد النشاط الصناعي في سوريا منذ عام ١٩٦٣ تطورات عدة من منظور تخصص في الصناعة التحويلية، واستخراج المواد الأولية ودور كل من القطاع العام والخاص في النشاط الصناعي. وقد قسم العديد من المحللين الاقتصاديين الفترة الممتدة من ثورة ٨ آذار/مارس حتى يومنا هذا إلى مرحلتين: تمتد **الأولى** من ثورة آذار/مارس حتى قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، **والثانية** من الحركة التصحيحية حتى يومنا هذا، نظراً إلى ما جاءت به الحركة التصحيحية من سياسات اقتصادية انعكست على الأداء الاقتصادي بشكل عام والنشاط الصناعي بشكل خاص.

إن أبرز ما ميز الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) هو إدراك القيادة السياسية في سوريا أهمية قطاع الصناعة بشكل مبكر ومنذ الأيام الأولى لثورة الثامن من آذار/مارس. وقد تم في هذه الفترة استكمال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ووضع وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية. أما بالنسبة إلى قطاع الصناعة، فقد تم تأميم ١٠٨ منشآت صناعية بلغ إجمالي رأس مالها المستثمر ٢٣٠ مليون ليرة سورية يعمل فيها ٢٥٦٩ عاملاً وعاملة، وجاء التأميم وفق ثلاثة أنماط: تأميم وبشكل كامل لـ ٣٧ منشأة صناعية، تأميم بنسبة ٩٠ بالمئة لـ ٢٧ منشأة صناعية، تأميم بنسة ٧٥ بالمئة لـ ٤٤ منشأة صناعية[٨]. وبشكل عام كان ذلك بداية لمرحلة جديدة من التنمية في سوريا اتسمت بتحمل الدولة للعبء الأساسي في مجالي الاستثمار والتخطيط. وقد انعكست تلك التوجهات في تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد مع تنام مواز في دور القطاع العام[٩].

وجاءت أهم التحولات في البنية الصناعية مع بداية السبعينيات وفي أعقاب الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تعاظم الاهتمام بالتصنيع في تلك الفترة وتكثفت جهود الدولة في مجال التنقيب عن النفط. وتمثل هذا الاهتمام في عدد من المؤشرات أهمها:

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٩) أبرز المؤشرات التي عبرت عن الوضع الجديد تراجع مساهمة القطاع الخاص في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت للاقتصاد الوطني في سوريا من ٤٦ بالمئة عام ١٩٦٣ إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٧٠ مع تنام مواز لمساهمة القطاع العام في المجال نفسه من ٥٤ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة للسنوات نفسها على التوالي.

ـ تحديد أهداف واضحة للتنمية الصناعية في الخطط الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥) بعد أن كان الأمر يقتصر قبل ذلك على برامج استثمارية ومشروعات صناعية تفتقر إلى التكامل الصناعي المحلي، وإن كانت هذه العملية لم ترق إلى مستوى رسم استراتيجية تنموية واضحة في قطاع الصناعة أو تأطير نموذج تصنيعي محدد ومستقل.

ـ تخصيص مزيد من الاستثمارات للتوظيف في قطاع الصناعة.

ـ إحداث تغيير هيكلي أساسي في بنية القطاع الصناعي لصالح فروع الصناعة الثقيلة (الهندسية والبتروكيميائية والاسمنت) ودخول صناعات جديدة لم تعرفها سوريا سابقاً كالصناعات الإلكترونية والجرارات والحديد والألمنيوم.

ـ دخول سوريا مرحلة استخراج النفط وللمرة الأولى في نهاية ١٩٨٦[١٠].

ـ زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية نتيجة الاهتمام الملحوظ الذي أولته القيادة السياسية لهذا القطاع بمحاولة تحديد دور واضح له في مسيرة التنمية الصناعية.

نتيجة ذلك أمكن تحقيق نتائج مهمة انعكست على الكثير من المؤشرات الصناعية والإجمالية سنقوم بدراستها في الفقرات التالية.

٢ ـ لمحة تاريخية موجزة للصناعة في لبنان

يعود تاريخ الصناعة في لبنان إلى العصر الحجري الأول، إذ تميز سكان ساحله بصناعات يدوية من خزف وغزل ونسيج وصناعة الزجاج والبناء. وكان أصحاب الصنائع في تلك الحقبة ينتظمون في تجمع أبناء الضيعة الواحدة (ما يسمى اليوم بالنقابات). واستمرت الصناعة في لبنان حتى كان العهد العثماني، الذي قضى على كل مقومات النمو الاقتصادي في المنطقة. إلا أن اللبنانيين تمكنوا بفضل مزاياهم الخاصة من فتح علاقات مع دول أوروبية ساهمت في تشجيع الصادرات اللبنانية وتبادل الخبرات الصناعية.

وازداد تقلص النمو الصناعي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية لأسباب متعددة منها الدمار والخراب وتجنيد اليد العاملة وتوقف الاستثمارات. ولم يدم ذلك طويلاً، إذ عادت الصناعة مجدداً لتشهد نمواً مع تمركز القوات الحليفة في المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتركز طلبها للصناعة المحلية اللبنانية.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وفي مطلع الخمسينيات أصاب الصناعة اللبنانية جمود نتيجة عوامل وأسباب عديدة أبرزها القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، وسيطرة المنتجات الصناعية الأوروبية والأمريكية على الأسواق العالمية، وتعاظم هيمنة الاحتكارات الدولية للمواد الأولية، وبالتالي استمرار ارتفاع أسعارها.

وفي النصف الثاني للخمسينيات بدأت الصناعة اللبنانية تشهد نمواً ملحوظاً استمر حتى بداية الحرب الأهلية، ساهمت فيه عوامل عديدة أبرزها: ارتفاع الموارد المالية في المنطقة العربية، وازدياد الطلب على المنتجات الصناعية. وقد شجع حركة تصدير المنتجات اللبنانية إشراف قسم كبير من اللبنانيين على حركة العمران العربي، واعتماد نظام الإيجاز المسبق للاستيراد (وكالات حصرية)، وخفض بعض عناصر كلفة الإنتاج، وبخاصة الطاقة الكهربائية والرسوم المرفئية، ومشاركة الحكومة في إنشاء مصرف التسليف الصناعي والزراعي والعقاري، وعقد اتفاقات تجارية ثنائية عدة مع بعض الدول العربية، وإصدار قانون الإعفاء من ضريبة الدخل، وتعديل قانون تملك الأجانب بغية تسهيل عمل المستثمرين، وتدفق رؤوس أموال عربية خاصة من مصر وسوريا مقرونة بكفاءات صناعية، واهتمام الدولة بالقطاع الصناعي وحمايته من الإغراق السلعي، وأخيراً توقف قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧ عن العمل، مما رفع أجور نقل منتجات الدول الغربية إلى بعض الدول العربية، الأمر الذي جعل لبنان أكثر قدرة على المنافسة.

وسجل القطاع الصناعي في لبنان منذ منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات مجموعة من الإنجازات على مستوى الزيادة في الإنتاج، وتأمين فرص عمل متزايدة وفتح أسواق جديدة للتصدير. وفي مطلع السبعينيات وصلت الصناعة اللبنانية إلى درجة مرتفعة من التقدم والنمو، إذ بلغ مجمل الناتج الصناعي ١,١ مليار ليرة لبنانية، ما يعادل ٠,٥ مليار دولار مساهماً بذلك بـ ١٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم (١ ـ ٧))، وقاربت حصتها من مجموع القوى العاملة نسبة ٢٥ بالمئة فيما كان أكثر من ٩٠ بالمئة من صادراتها يذهب إلى أسواق البلدان العربية[١١].

وجاءت الحرب اللبنانية، فمزقت الاقتصاد انطلاقاً من البنية التحتية وصولاً إلى مختلف المؤسسات العامة والخاصة. وقد نال قطاع الصناعة جزءاً كبيراً من هذا الدمار، إلا أنه استمر في مساهمته في الناتج المحلي بنسب متفاوتة تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية. وقد وصل القطاع الصناعي إلى ذروة هذه المساهمة في النصف

(١١) كمال حمدان، «الاقتصاد اللبناني في خمسين سنة،» في: **خمسون لبنان المستقل: قدر في حال إنجاز**، قضايا لبنانية، المجتمع والدولة؛ ٢ (بيروت: المؤتمر الدائم للحوار اللبناني، ١٩٩٨)، ص ٥٩.

الثاني لعقد الثمانينيات (بمتوسط ٢٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)[١٢]. عملياً، إن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية في تلك المرحلة انعكس على قيمة أجور العمال وعلى تكاليف الإنتاج بشكل عام. انعكس ذلك بانخفاض في أسعار المنتجات في الصناعة وأعطاها ميزة تنافسية مقارنة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية. هذه العوامل مجتمعة زادت من مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج الإجمالي إلى ٢٠ بالمئة إلا أن القيمة الثابتة بأسعار الدولار الأمريكي حافظت على ما كانت عليه عام ١٩٧٤، أي ٠,٥ مليار دولار. لم يدم الانتعاش في القطاع الصناعي طويلاً، فأحداث عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ دمرت جزءاً كبيراً من المصانع المنتشرة في ضواحي بيروت، إضافة إلى جملة من الأضرار التي كانت لها الانعكاسات السلبية على أداء القطاع الصناعي وتطوره. وقد لخص التقرير النهائي للمسح الصناعي في لبنان[١٣] الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية بالنقاط التالية:

ـ بنية تحتية إنتاجية مهملة وموهنة بفعل الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة من النزاعات العسكرية.

ب ـ تهميش الاستثمارات الصناعية تحت تأثير عدم الاستقرار السياسي ـ الاقتصادي وعدم كفاية القدرات التمويلية الداخلية والخارجية.

ج ـ تقلص شديد لهوامش الاستثمار الذي استتبع انخفاضاً كبيراً لقدرات التمويل الذاتي.

د ـ تدني الإنتاجية الذي يعزى بصورة أساسية إلى ندرة اليد العاملة المؤهلة وإلى عدم تحديث وسائل الإنتاج، إضافة إلى النقص في الإعداد المهني وضعف التدريب وغياب الحوافز المشجعة للعاملين في هذا القطاع.

هـ ـ انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية اللبنانية، وخصوصاً من بلدان الخليج العربية. فالأزمة الاقتصادية الإقليمية، وحماية الصناعات الناشئة في هذه البلدان، والتدابير القاسية ضد المنتجات اللبنانية والمضايقة لرجال الأعمال اللبنانيين، شكّلت مجموعة من العوامل التي عملت على خفض الطلب على المنتجات الصناعية اللبنانية.

---

(١٢) البيانات مأخوذة من المديرية العامة للصناعة.

(١٣) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، **المسح الصناعي الشامل في لبنان، ١٩٩٥** (بيروت: المديرية، [د.ت.])، التقرير النهائي للمرحلة الأولى، ص ٤٢٥.

و ـ غياب سياسة تصديرية عامة من ضمان ضد الأخطار وتمويل وترويج وضبط الجودة والتنظيم... وبذلك خرج القطاع الصناعي بعد خمس عشرة سنة من الاضطراب السياسي والأمني بأضرار بالغة مباشرة وغير مباشرة.

مرّ القطاع الصناعي بمرحلة مخاض في النصف الأول من عقد التسعينيات، وحالياً لا يزال يشهد عملية إعادة النهوض من خلال وضع سياسة جديدة شاملة بالتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، علماً أن الوضع في عقد التسعينيات اختلف تماماً عما كان عليه منذ عقدين من الزمن، ذلك أن المزايا التي أعطت لبنان الكثير من التفوق في السابق أصبحت اليوم عرضة للمنافسة الشرسة من القطاعات المختلفة في بلدان المنطقة التي تطورت لسد حاجات أسواقها الداخلية وتوسعت للتصدير في الأسواق الخارجية، في حين غابت المنتجات الصناعية اللبنانية وفقدت جزءاً من قدراتها التنافسية.

وعملياً، يشهد القطاع الصناعي منذ مطلع التسعينيات تحولات أساسية فيما يتعلق بإعادة هيكلته، وهي تحولات يزداد طابعها الجذري بدخول القرن الحادي والعشرين وما يحمله من تحولات إقليمية وعالمية بدءاً بتحرير التجارة العالمية والدخول في اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، الأمر الذي يفترض بدوره إلغاء الحماية الجمركية وفتح أبواب المنافسة على مصراعيها.

وقد تمكنت الصناعة اللبنانية من تحقيق جملة من الأهداف منذ أوائل التسعينيات كان أبرزها: منع استعمال الغازات الكربونية (C F C) المضرة بطبقة الأوزون وبالصناعة اللبنانية، إذ تم استبدال المعدات الصناعية التي تستعمل فيها هذه الغازات. وقد بدأ العمل بتجهيز معهد البحوث الصناعية الذي يصدر شهادات التقيد بالمواصفات إضافة إلى تنفيذ دراسات الجدوى الصناعية والاقتصادية وإدارة الأعمال القانونية.

حالياً، وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي يواجهها القطاع الصناعي في لبنان، فإنه يعد أكبر قطاع مستوعب للعمالة حيث يؤمن العمل لأكثر من ١٤٤ ألف عامل في عام ١٩٩٤ وسنوياً يساهم في إضافة ما يقارب ٣٥٠٠ فرصة عمل فقط، ويساهم بنسبة ٩ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم (١ ـ ٧)) بنتيجة الاستثمارات القائمة المقدرة بـ ١٩٦ مليون دولار أمريكي حتى عام ١٩٩٤، إضافة إلى الاستثمارات المحققة خلال السنوات (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨) التي قدر مجموعها بـ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي، ويحقق وفراً من العملات الصعبة عبر إنتاج ما يحل محل بعض السلع المستوردة وما يدخل من عملات صعبة عبر تصدير الإنتاج الصناعي الوطني، إذ شكلّت قيمة الصادرات الصناعية ما يقارب ٩٠ بالمئة من إجمالي قيمة

الصادرات اللبنانية. وقد بلغت الصادرات الصناعية أعلى مستوى لها (٥٥٦ مليار ليرة لبنانية) عام ١٩٩٥، ومن ثم انخفضت لتصل إلى ٣٩٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٨ (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١٥))، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع كلفة إنتاج السلع اللبنانية وأسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية.

أخيراً، يكاد يكون القطاع الصناعي بالكامل (باستثناء مصافي النفط وإدارة حصر التبغ والتنباك) من نشاط القطاع الخاص. وبدورها، تميزت مؤسسات إنتاج القطاع الخاص بسيطرة المؤسسات الفردية وشركات الأفراد ذات الطابع العائلي. أما بالنسبة إلى وزارة الصناعة، فتعد مسؤولة عن تنظيم هذا القطاع والإشراف عليه «وتنميته وتنشيطه واتخاذ التدابير اللازمة من إعداد وتنسيق وتنفيذ، لتعزيز الصناعة الوطنية وإنمائها وحمايتها وتطويرها ومعالجة شؤونها من خلال سياسة عامة تحفظ التوازن الاقتصادي»[١٤]. حالياً ومنذ عام ١٩٩٧ فإن النفط والغاز وما يشمل ذلك من الاستيراد والتخزين قد أصبحت من اختصاص وزارة النفط بعد أن انفصل قطاع النفط عن قطاع الصناعة، وأصبح للصناعة وزارة مخصصة بموجب قانون إحداث وزارة الصناعة برقم ٦٤٢ الصادر في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

٣ ـ السياسة الصناعية في سوريا

أ ـ التشريعات الناظمة لقطاع الصناعة

في الخمسينيات تمت إقامة الشركات من قبل القطاع الخاص على شكل شركات أشخاص كالشركات التضامنية والمحاصة وشركات الأموال، بالإضافة إلى الحرف الصغيرة التي غلب عليها الطابع اليدوي. أما القطاع العام الصناعي فلم يتم التعرض له حتى الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) نظراً إلى صدور المراسيم التشريعية للتأميم في الفترة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى.

وتم تنظيم هذا النشاط الصناعي ضمن جملة من التشريعات والقوانين الناظمة فيما تركز دور وزارة الصناعة على تنظيم وترشيد عملية التصنيع.

وقد أحدثت وزارة الصناعة في سوريا بموجب القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ بدلاً من مديرية الصناعة التي كانت تتبع لوزارة الاقتصاد. وأعقب ذلك القانون رقم

---

(١٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، **قانون رقم ٦٤٢، إحداث وزارة الصناعة** (بيروت: [المديرية]، ١٩٩٧).

٢١٢ لعام ١٩٥٨[١٥] بشأن تنظيم وزارة الصناعة وإلحاق بعض الإدارات فيها. وكلفت وزارة الصناعة بموجب هذا القانون بمراقبة الصناعات المختلفة والعمل على رفع مستواها من حيث الكفاية الإنتاجية وجودة الإنتاج وتخفيض كلفته وتوجيه الصناعات لما يتفق مع برامج التنمية الصناعية واقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التوجيه إما عن طريق التشريع أو التشجيع أو الحماية أو غير ذلك من الوسائل، والاهتمام بكل ما يتعلق باحتياجات الصناعة، إضافة إلى الإسهام في وضع برنامج التعليم المهني الصناعي والقيام بأعمال الدعاية للإنتاج الصناعي والإشراف والسهر على تطبيق أحكام المراسيم التشريعية المتعلقة بالصناعة التي لا يزال معمولاً بها حتى اليوم. أما أهم المراسيم التشريعية الناظمة للنشاط الصناعي فهي:

ـ المرسوم التشريعي رقم (٤٧) تاريخ ١٩٥٢/٨/٧ الخاص بتنظيم الصناعات السورية وتعديله بالقانون رقم (٢١) لعام ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، والذي تسري أحكامه على القطر العربي السوري بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٢) لعام ١٩٥٩.

ـ المرسوم التشريعي رقم (١٠٣) تاريخ ١٩٥٢/٩/٢٧ الخاص بمنح المؤسسات الصناعية بعض الإعفاءات والامتيازات.

ـ المرسوم التشريعي رقم (٤٧) تاريخ ١٩٤٦/١٠/٩ والمعدل بالقانون رقم (٢٨) لعام ١٩٨٠ المتضمن تنظيم حماية الملكية التجارية والصناعية.

ـ المرسوم التشريعي رقم (١٣٨) تاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ بشأن مكافحة الغش في صنع المنتجات، وقد عدل بالقانون رقم (١٥٨) لعام ١٩٦٠ في شأن قمع الغش والتدليس.

ـ المرسوم التشريعي رقم (٢٤٥) تاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦ بشأن وضع علامة فارقة إجبارية للمنتجات الوطنية والأجنبية.

ـ المرسوم التشريعي رقم (٧١) لعام ١٩٦٥ المتعلق باختصاصات مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية حول تطبيق نظم ضبط الجودة في المنشآت الصناعية.

ـ المرسوم التشريعي رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٩ الذي أناط بهيئة المواصفات والمقاييس السورية وضع المواصفات الوطنية للسلع.

---

(١٥) **تشريعات وأنظمة الاستثمار في القطاع الصناعي**، إعداد وزارة الصناعة والغرفة الصناعية بدمشق وعبد الحميد ملكاني ([دمشق]: الوزارة، الغرفة، ١٩٩٣)، ص ١٣ ـ ١٨.

- المرسوم التشريعي رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٩ المتعلق بتنظيم الحرفيين في جمعيات تهدف إلى تنظيم الإنتاج وتقديم الخدمات ورعاية مصالح الحرفيين وتقديم المساعدة اللازمة في تأمين المواد الأولية وتسهيل عمليات التمويل والتسويق ورفع كفاءة الحرفيين وزيادة إنتاجهم من خلال هذه الجمعيات.

- المرسوم التشريعي رقم (١٥١) المتضمن إصدار قانون الشركات والمحالّ التجارية المؤسسة خارج أراضي سوريا والتي لها فرع أو وكالة في سوريا.

- القرار رقم (٧م. و.) الخاص بالتعليمات لقانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء.

- القرار رقم (٣٥) على نشاطات القطاع العام الصناعي الخاص والمشترك لعام ١٩٨٥ الصادر عن وزير الصناعة.

- القرار رقم (٥٧.٣) على نشاطات القطاع العام الصناعي لعام ١٩٧٩ الصادر عن وزير الصناعة .

أما بالنسبة إلى المراسيم التشريعية الخاصة بالتأميم، فقد صدر خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٦) ما يقارب ١٤ مرسوماً[١٦] تناولت مجموعة واسعة من المؤسسات الصناعية أنيط أمر الإشراف عليها بالمؤسسة العامة الاقتصادية لحين إحداث الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي. وقامت هذه الهيئة بإدارة المنشآت المؤممة والإشراف عليها وإعادة النظر في تنظيمها ودمج بعض منها إلى أن حلت وتم إحداث الاتحادات الصناعية النوعية بالمرسوم التشريعي (٢١) لعام ١٩٦٧. وفي النصف الثاني من عام ١٩٧٥ جرى تكييف أوضاع الاتحادات الصناعية مع أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤، وتم اعتماد نظام المؤسسات العامة في الدولة، وصدرت مجموعة من المراسيم أحدثت بموجبها المؤسسات الصناعية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن مراسيم التأميم تناولت مؤسسات الكهرباء ومحالج القطن، وبذلك تكونت قاعدة اقتصادية كبيرة للقطاع العام ستظهر أهميتها من خلال استعراض سياسات الخطط الخمسية الثانية حتى الخامسة.

---

(١٦) عبد المهيمن الخطيب، **الصناعة وتطورها في سورية** (دمشق: وزارة الإعلام، ١٩٧٧)، ص ١٢ ـ ١٥.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
الإنتاج وصافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة السورية وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٧ (مليون ليرة سورية/نسبة مئوية)

السنوات	الإنتاج الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج	الإنتاج الصناعي في القطاع العام	الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص	صافي الناتج الصناعي المحلي	صافي الناتج المحلي في القطاع العام	صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص
١٩٨٠	٢٣٦١٦	١٦٨٣١	٦٧٨٦	٩٤٤٨	٦٩٦٤	٢٤٨٤
نسبة مئوية	١٠٠	٧١,٣٠	٢٨,٧٠	١٠٠	٧٣,٧٠	٢٦,٣٠
١٩٨٥	٣٩٧٩٣	٣٠٩٨٤	٨٨٠٩	١٠٧٠٠	٧٤٧٤	٣٢٢٩
نسبة مئوية	١٠٠	٧٧,٩٠	٢٢,١٠	١٠٠	٦٩,٨٠	٣٠,٢٠
١٩٩٠	١٤٦٩٧٧	١١٩٢٣٠	٤٠٣٧٥	٥٩١٣٢	٥٣٥٥٥	٩٧٩٠
نسبة مئوية	١٠٠	٧٢,٥٠	٢٧,٥٠	١٠٠	٨٣,٤٠	١٦,٦٠
١٩٩١	١٥٩١١٧	١١٤٢٨٢	٤٤٨٣٥	٥٧٣٦٠	٤٦٤٥١	١٠٩١١
نسبة مئوية	١٠٠	٧١,٨٠	٢٨,٢٠	١٠٠	٨١	١٩
١٩٩٢	١٨٤٤٣٦	١٢٥٥٦١	٥٨٨٧٥	٥٩٦١٩	٤٦٠٠٤	١٣٦١٥
نسبة مئوية	١٠٠	٦٨,١٠	٣١,٩٠	١٠٠	٧٧,٢٠	٢٢,٨٠
١٩٩٣	١٨٩٠٩٣	١١٨٧٣٣	٧٠٣٦٠	٦٣٦٤١	٤٧٥٧٩	١٦٠٦٢
نسبة مئوية	١٠٠	٦٢,٨٠	٣٧,٢٠	١٠٠	٧٤,٨٠	٢٥,٢٠
١٩٩٤	٢٢٥٣٩٨	١٤١٣٥٢	٨٤٠٤٦	٧٢٤٣٢	٥٢١٥٨	٢٠٢٧١
نسبة مئوية	١٠٠	٦٢,٧٠	٣٧,٣٠	١٠٠	٧١,٢٠	٢٨,٨٠
١٩٩٥	٢٦٦٥٢٤	١٦٣٦٥٤	١٠٢٨٧٠	٨٤٦٦٤	٦٠٢٠٦	٢٤٤٥٨
نسبة مئوية	١٠٠	N	٣٨,٦٠	١٠٠	٧١,١٠	٢٨,٩٠
١٩٩٦	٤٠٥٣٧٧	٢٥١٣٥٣	١٥٤٠٢٤	١٥٣٠٩٦	١١٣٥١٧	٣٩٥٧٩
نسبة مئوية	١٠٠	٦	٠,٤	١٠٠	٧٤,١٠	٢٥,٩٠
١٩٩٧	٢٩٦٢٠٨	٣٠٨٩٤١	١٨٧٢٦٧	١٨٩٠٥١	١٤٠٩٣٣	٤٨١١٨
نسبة مئوية	١٠٠	٦٢,٣٠	٣٧,٧٠	١٠٠	٧٤,٥٠	٢٥,٥٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٥ و١٩٩٩)، الجدول رقم (١٣ ـ ٥)، والجدول رقم (١٥ ـ ٥).

ب ـ السياسة الصناعية في إطار الخطط الخمسية

لقد وضع الإطار العشري العام لخطة التنمية عام ١٩٥٩، ثم قسمت فترة السنوات العشر إلى مرحلتين (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) فترة الخطة الخمسية الأولى و(١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) فترة الخطة الخمسية الثانية.

وكما ذكرنا سابقاً صدرت مجموعة من مراسيم التأميم خلال فترة الخطة الخمسية الأولى وبنيت قاعدة للقطاع العام. في الخطتين الثانية والثالثة لم تتبلور أو تحدد استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية إنما كانت هناك جملة من الأهداف القطاعية

للصناعة والتعدين. وتضمنت أهداف الخطة الخمسية الثانية الأمور التالية[١٧]:

إعادة التنظيم الصناعي على أساس اشتراكي، العناية بالمسح الجيولوجي والبدء بإقامة صناعات منجمية، إقامة صناعات نفطية، دعم الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والقطاع العام الصناعي، وصناعة الكهرباء ودعم الهيكل الصناعي بإقامة مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ومركز تطوير الإدارة والإنتاجية ومراكز التدريب.

أما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)، فقد استهدفت تحويل القطر إلى بلد زراعي صناعي متطور وجعل نسبة الاستثمارات في الفروع الاقتصادية قائمة على أفضلية تطوير القطاع الصناعي فالزراعي، ثم بقية القطاعات بحيث تتساوى مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي مع القطاع الزراعي. وتعد فترة الخطة الخمسية الثالثة فترة مميزة في تاريخ الصناعة في سوريا، إذ شهدت هذه الفترة تطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤ بإحداث المؤسسات الصناعية النوعية وإلغاء الاتحادات الصناعية، وذلك بسبب سياسة الدولة في توحيد الأنظمة السائدة في القطاعات ذات الطابع الاقتصادي، فأحدثت مؤسسات صناعية عامة هي: المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، المؤسسة العامة للسكر، المؤسسة العامة للاسمنت، المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية، المؤسسة العامة لتنفيذ المشاريع الصناعية.

وفي إطار توفير الكوادر الفنية المدربة، أحدثت المعاهد المتوسطة للصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية وللصناعات النسيجية، ومعهد لصناعة الآليات الزراعية، بالإضافة إلى عشر مدارس فنية. في المقابل، في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) تم تبني عدد من استراتيجيات التصنيع في آن واحد، إذ جمعت بين استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الصناعات التصديرية واستراتيجية استثمار الثروات المحلية.

ـ جاءت استراتيجية بدائل الواردات ضمن مجموعة من أهداف الخطة أهمها: تحقيق الانسجام مع خطة الإنتاج في القطاع الزراعي وتأمين مستلزمات الزراعة في الأسمدة المختلفة ومعظم الآلات الزراعية الملائمة، وأيضاً تصنيع المواد الخام التي يمكن إنتاجها بصورة اقتصادية من أجل تأمين المواد اللازمة للاستهلاك المحلي،

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٠.

وحاجات السوق المحلية من مواد الاستهلاك النهائي الأساسية، لتحل بصورة اقتصادية محل السلع والمنتجات المستوردة. أما استراتيجية الصناعات التصديرية فتشكلت من خلال الهدف القائم على مبدأ تغيير نسبة الصادرات السلعية عن طريق زيادة الصادرات الصناعية التي تتلاءم مع الأسواق العربية والأسواق الخارجية من حيث الجودة والمواصفات والنوعية، إضافة إلى تصدير الفائض المصنع من منتجات الاستهلاك المحلي.

وتوضحت أيضاً استراتيجية استثمار الثروات المحلية من خلال اعتماد سياسة تصنيع المواد الأولية والخام والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، وخصوصاً اليد العاملة والطاقة.

وفي الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) شهدت السياسة الصناعية تحولاً أساسياً وعميقاً كان أبرزها: حث دور القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الجهود التنموية وفتح بعض المجالات أمامه للنشاطات التي كانت حكراً على القطاع العام، فازدادت مساهمة القطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت من ٣٥ بالمئة في السبعينيات إلى ٤٧ بالمئة مع منتصف الثمانينيات والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات سلبية في ما يتعلق بنشاطه الاقتصادي (تأميم مصادره أو ما شابه).

وجرى أيضاً تعزيز لسياسة إحلال الواردات وتوسيع لمجالاتها، وذلك انسجاماً مع الاعتقاد الذي ساد في حينه لدى الكثير من الدول النامية بأنه سيؤدي إلى تخفيف الاعتماد على السوق الخارجية بقيودها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان. وفي هذا الإطار تضمنت استراتيجية قطاعات الصناعات التحويلية ما يلي(١٨):

ـ إعادة بناء القطاع من خلال إقامة وتنشيط الصناعات التي تتسم بقدرتها على تحفيز التنمية الصناعية، بحيث تحتل مكاناً رئيسياً في القطاع، وذلك بما ينسجم مع منطلقاته.

ـ الانتفاع الأمثل من الطاقات الإنتاجية بما يكفل رفع إنتاجية وزيادة الإنتاج وذلك بأقل التكاليف.

ـ إقامة المشاريع المكملة للصناعات القائمة في الاتجاهين الخلفي والأمامي.

ـ إقامة القاعدة المادية والبشرية للتطور الصناعي.

ـ تصنيع المواد الخام المحلية في حال ثبوت الجدوى الاقتصادية بما يلبي

(١٨) هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الخامسة، ص ٨.

احتياجات الاستهلاك النهائي وزيادة الصادرات وتنويعها والحد من إقامة الصناعات التي تعتمد على استيراد مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية الوسيطة إلا في حالات تقرر كل منها على حدة.

ـ رسم إطار لدور القطاع الخاص في التنمية الصناعية وتشجيعه ليرافق ويكمل القطاع العام في أداء رسالته التنموية.

ـ إرساء قواعد نمط منتجات مستقل يرسم أساساً بدلالة الاحتياجات الأساسية وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية.

ـ تطويع تقنيات الإنتاج المستوردة وإجراء البحوث والاختبارات لابتكار التقنيات التي تتسم بملاءمتها للتوافر النسبي لعوامل الإنتاج.

أخيراً، لم يتم إصدار الخطة الخمسية السادسة للسنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) على رغم إعدادها من قبل الجهات المختصة. وقد جرى اعتماد خطط سنوية وفق استراتيجية عامة تضمنت مجموعة من النقاط أهمها في ما يختص بقطاع الصناعة[١٩]:

ـ الاستمرار في دعم مسيرة القطاع العام الاقتصادي في سوريا وتأمين مستلزمات نموه المادية والبشرية والمالية، ومراجعة قوانينه وأنظمته حيثما تدعو الحاجة ليضطلع بدوره القيادي والريادي على الوجه الأكمل.

ـ إقامة صناعات تصديرية وصناعات بديلة للمستوردات، وذلك كلما توفرت في سوريا الميزة المطلقة أو النسبية لعوامل الإنتاج.

ـ التنسيق بين مساهمات كل من القطاعات العام والتعاوني والمشترك والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تكاملي وغير تنافسي.

وبالنسبة إلى الصناعات التحويلية للنصف الثاني من عقد الثمانينيات جاء التركيز على دعم وتسريع نمو هذا القطاع وبالأخص الصناعات الغذائية (التي تعتمد على المواد الزراعية المحلية) والكيميائية بشكل خاص، وتصنيع المواد الأولية المحلية واستغلال الطاقات المتاحة ورفع نسبة الاستفادة منها بشكل عام. على أن يتم ذلك من خلال تعميق دور القطاع العام الصناعي ودعم استمراره في قيادة النشاط الصناعي مترافقاً مع تشجيع عمل القطاع المشترك والتعاوني الخاص في المجالات الإنتاجية وضمن إطار خطة الاقتصاد الوطني (أي على أساس تكاملي وليس تنافسياً).

---

(١٩) الحمش، **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها**، ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

لقد جمعت السياسة الصناعية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات بين سياسة إحلال الواردات والتصنيع للتصدير مع توسيع لدور القطاع الخاص والمشترك. ويشير منير الحمش إلى أن هذه الاستراتيجيات لم تدرس الدراسة الكافية في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة، ولم تأت نتيجة لهذه الدراسة، بل جاء بعضها بشكل أدى إلى نتائج لا تنسجم على الإطلاق مع ما كان يؤمل منها أو يعلق عليها. وأشار بشكل خاص إلى استراتيجية بدائل الواردات التي كان من نتائجها إقامة مشاريع تعتمد كلياً على الموارد الأولية المستوردة التي تتحكم في معظمها الشركات التي تنتج المنتجات النهائية وتتلاعب بأسعارها كما تريد، وكانت النتيجة استمرار الحاجة المتزايدة للقطع الأجنبي وشراء المستلزمات بأسعار تفوق أسعار المنتج النهائي في العديد من الحالات[٢٠]. وبذلك رأى المخططون والمنظمون الاقتصاديون في سوريا أن المسألة الأساسية لا تتوقف فقط على اختيار استراتيجية معينة واعتمادها كمحور أساسي، إنما الأهم هو نتائج تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع ومدى انسجامها وملاءمتها مع المعطيات المحلية والخارجية. ومن هذا المنطلق جرى تحول مهم في السياسة الصناعية مع بداية عقد التسعينيات.

أخيراً، ينص كل من القرار رقم (٣٥) الصادر عن وزير الصناعة عام ١٩٨٥، والقرار رقم (٥٧٠٣) الصادر عن وزير الصناعة عام ١٩٧٩ على الصناعات المدرجة ضمن نشاطات القطاع الصناعي الخاص والمشترك المسموح بالترخيص بها في سوريا والصناعات المدرجة ضمن نشاطات القطاع العام الصناعي في سوريا على التوالي.

ج ـ السياسة الصناعية في سوريا خلال عقد التسعينيات

شهدت السياسة الصناعية منذ أوائل عقد التسعينيات خطوة نوعية مميزة في تطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية إثر صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ وتعليماته التنفيذية رقم ٧/م.و.، حيث أفسح مجالاً أوسع أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من أجل الاستثمار في سوريا، إذ أعطى هذا القانون مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات للمشاريع المشمولة به. وقبل عرض بعض تفاصيل هذا القانون لا بد من الإشارة والتركيز على أن أطروحة التعددية الاقتصادية في قطاع الصناعة جاءت تعبيراً عن رغبة الدولة بالاستمرار فيما بدأت به منذ عام ١٩٧٠ من ترشيد لدورها وعقلنة لتوجهاتها، لكن بتواتر أسرع وبشمولية أكبر مما عهدته السياسة الصناعية في سوريا. وفي هذا الإطار فتحت للقطاع الخاص

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

مجالات كانت محتكرة من قبل القطاع العام، وفي المقابل حافظت الحكومة السورية على مبدأ تمسكها بالقطاع العام، وأكدت أهمية دوره ضمن مفهوم التعددية الاقتصادية، بالتالي فإن الخصخصة غير واردة على الأقل في عقد التسعينيات. ضمن هذا المفهوم يمكن تلخيص السياسة الصناعية بالنقاط التالية:

- تبني منهج التعددية الاقتصادية كخيار تنموي استراتيجي يهدف إلى إشراك القطاعات الثلاثة (عام، خاص، مشترك) وتوظيف إمكانياتها وقدراتها في بناء القاعدة المادية للصناعة.

- توسيع قاعدة الاستثمار الصناعي بإتاحة الفرص للقطاع الخاص باستثمار مدخراته وفوائضه النقدية ضمن أقنية الإنتاج الصناعي المختلفة التي تحقق الجدوى الاقتصادية الكاملة.

- تحديث الصناعات القائمة بإعادة تأهيل المؤسسات والشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص وتقوية القدرات التنافسية وتحسين مستوى الأداء الصناعي والانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة.

- تبني الأسلوب الانتقائي في ترخيص المشروعات الصناعية بهدف ترشيد نشاط القطاع الخاص وتوجيه هذا النشاط نحو المشاريع التي تلبي حاجات الاقتصاد الوطني وإدخال التقنيات الحديثة والخبرات التكنولوجية المتطورة التي تساعد على استغلال الموارد بشكل أمثل.

- تقوية وتدعيم عرى النسيج الصناعي وتوثيق وتعزيز علاقات التكامل والتعاون بين قطاعات الإنتاج العام والخاص والمشترك ضمن إطار تنافسي، والإقلال من معدلات الهدر.

- مراعاة مسألة حماية البيئة في اختيار التقنيات الحديثة التي تحقق إنتاجاً نظيفاً دون إلحاق الضرر بالبيئة مع ضمان شروط الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بتنمية الأنشطة الصناعية عن طريق اختصار الحلقات الإدارية وتقديم جميع التسهيلات التي توفر الوقت والجهد على الصناعيين والمستثمرين، وذلك عن طريق لامركزية العمل وتفويض المديريات والجهات التابعة بالصلاحيات والاختصاصات المنوطة بالإدارة المركزية، بدءاً من الترخيص ومتابعة التنفيذ حتى ظهور المشروع إلى حيز الوجود، وتقديم كل المساعدة الممكنة من تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

- تطوير صيغة العمل المشترك في غرف الصناعة واتحاد الحرفيين في كل ما يتعلق بتنمية الصناعة ورسم السياسات التنموية والخطط والبرامج لتطبيق معايير الجودة.

ـ تفعيل دور المؤسسات الداعمة للصناعة في ما يتعلق بالتدريب والتأهيل المهني والتصميم والاستشارات الفنية والهندسية وتطوير نظم المعلوماتية ومراكز التحليل والاختبار.

ـ دعم نشاط المعلوماتية عن طريق إعداد بنك معلومات صناعية بالتعاون مع الجهات المعنية وغرف الصناعة، وتوفير قاعدة من المعلومات والبيانات للصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال لاختبار المشاريع التي تحقق الجدوى الاقتصادية.

وقد تابعت الدولة منح مزايا وتسهيلات وصلاحيات للجهات الإدارية ومجالس الإدارة في جهات القطاع العام أوسع مما كانت تفعل في السابق، من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم (٢٠) تاريخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ليحل محل المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤.

عملياً، بدأت سياسة الانفتاح التدريجي والتأكيد على التعددية الاقتصادية بصدور القوانين الخاصة بالاستثمار في الثمانينيات في مجال السياحة وإنشاء المجلس الأعلى للسياحة، ثم صدرت تشريعات خاصة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص والمشترك في تنمية القطاع الزراعي. وفي أوائل التسعينيات (عام ١٩٩١) صدر القانون رقم (١٠) الخاص بتشجيع الاستثمار (مكملاً لما جاء في الثمانينيات) ضمن المبادئ والأسس القانونية (الخاصة باستثمار القطاع الخاص) التالية:

ـ تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار على أساس المساواة بين المستثمر المقيم والمغترب والعربي والأجنبي.

ـ حق المشروعات في الاستيراد والاستثناء من حظر وتقييد الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع الأجنبي، وذلك بالنسبة إلى الاحتياجات من آلات وأجهزة وتجهيزات ومعدات وسيارات عمل لخدمة المشروعات القائمة، أو التي يتم توسيعها أو تطويرها مع إعفاء تلك الاحتياجات من جميع الرسوم والضرائب المالية والجمركية وغيرها.

ـ الإعفاء من جميع الضرائب المفروضة على الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو بدء الاستثمار وفقاً لطبيعة المشروع، وفي حالة تجاوز صادرات المشروع ٥٠ بالمئة من مجموع الإنتاج خلال مدة الإعفاء منح القانون إعفاء إضافياً لمدة سنتين. كما أن الإعفاء الضريبي يمتد إلى سبع سنوات في حالة الشركات المشتركة والتي تساهم فيها الدولة برأسمال لا يقل عن ٢٥ بالمئة من رأسمالها الإجمالي. وتضاف زيادة سنتين أيضاً في حالة زيادة الصادرات على ٥٠ بالمئة من الإنتاج.

ـ ميزات ضريبية أخرى وفقاً لشكل الشركة.

ـ حق فتح حساب بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري بهدف حصول المستثمر على النقد الأجنبي والتصرف به لصالح المشروع، التزام المستثمر بتأمين احتياجات المشروع ومتطلباته من النقد الأجنبي، توفير النقد الأجنبي للعاملين الأجانب.

ـ السماح للمستثمرين السوريين والعرب والأجانب الذين قدموا مساهمتهم في المشاريع بالعملة الأجنبية بإعادة تحويل قيمة الحصة الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع، كما أجاز القانون إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد ستة شهور من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره ظروف قهرية، ويسمح بتحويل الأرباح التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج وفقاً لأحكام القانون.

وكان الرئيس الراحل حافظ الأسد قد أصدر المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ القاضي بتعديل عشر مواد من قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، وتتلخص التعديلات المدرجة في المرسوم بالنقاط التالية[٢١]:

ـ الترخيص للمستثمر العربي والأجنبي بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها وتجاوز سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة. وفي المقابل، عند إلغاء أو تصفية المشروع بشكل نهائي، يترتب على المستثمر التخلي للغير عن الملكية الزائدة عن السقف المحدد قانوناً.

ـ منح إعفاءات ضريبية جديدة إضافة إلى الإعفاءات الممنوحة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠)، ومنها:

ـ إعفاء ضريبي على مدة التأسيس بحيث لا تتجاوز خمس سنوات.

ـ إعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح للأشخاص الطبيعيين الاعتباريين الذين يتعاطون النقل البحري.

ـ إعفاء ضريبي لمدة سنتين إضافيتين لمشاريع ذات أهمية أساسية خاصة للاقتصاد الوطني.

---

(٢١) **البعث**، ٢٠٠٠/٥/١٤، ص ١ و١١.

ـ إعفاء ضريبي لمدة سنتين إضافيتين للمشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية التي تنشأ في إحدى المحافظات النامية (الرقة، الحسكة، دير الزور).

ـ إعفاء الشركات المرخصة وفق أحكام القانون (١٠) من رسم الطابع المترتب على إصدار أسهمها وفق أحكام القانون رقم ١٥ لعام ١٩٩٣.

ـ إعفاء الشركات المغفلة غير المشتركة الجديدة في رسم الطابع شرط أن لا تطرح أكثر من ٥٠ بالمئة من أسهمها للاكتتاب.

إضافة إلى مجموعة كبيرة من التسهيلات لجهة: تحويل قيمة حصص المساهمين الأجانب وبالنقد الأجنبي مع انتهاء المشروع إلى الخارج وبالقيمة الفعلية للمشروع بتاريخ التخلي.

كما سمح بالاحتفاظ بنسبة من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة من عائدات التصدير وفتح حسابات مصرفية خارجية، وأيضاً، منح التعديل مجموعة من النقاط المتعلقة بإنشاء شركات قابضة لجهة وضع النظام الأساسي للشركة المشتركة بما يتفق وطبيعة عملها وصيغة تكوينها وتحديد جنسية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعددهم وأعمارهم ومكافآتهم وتعويضاتهم.

ويهدف المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ عملياً إلى تعزيز مناخ الاستثمار في سوريا من خلال منح مزايا إضافية للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب سواء من ناحية: الإعفاء الضريبي، وتحويل عائدات الصادرات، وتحويل رأس المال المستثمر مع انتهاء المشروع، وإعداد النظام الداخلي للشركات القابضة، واستملاك أراضي المشروع، وتسوية النزاعات بين المستثمرين سواء كانوا محليين أو عرباً أو أجانب والتأمين على الأموال.

وأخيراً، تشكل هذه التعديلات خطوة إيجابية لجهة إنشاء الشركة السورية اللبنانية للاستثمار والتمويل (شركة قابضة) كونها تغطي العديد من النقاط المطروحة في النظام الداخلي المعد لتأسيس هذه الشركة.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري العام، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ (مليون ليرة سورية/عامل)

المؤشر	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإنتاج الصناعي في القطاع العام	١٦٨٣١	٣٠٩٨٤	٥٣٨٨٨	١١٤٢٨٢	١٢٥٥٦١	١١٨٧٣٣	١٤١٣٥٢	١٦٣٦٥٤	٢٥١٣٥٣	٣٠٨٩٤١	
إنتاج الصناعات التحويلية في القطاع العام	٩٠٠٢	٢٢٧٦٧	١٢٠٩٤	٦٨٦٦٢	٧٧١١٨	٧٢٣٧٤	٨٦٩١٢	٩٧٩٠٩	١٢٤٥٩٢	١٤٢٣٥١	
إنتاج الصناعات الاستخراجية في القطاع العام	٧٢٢٨	٦٢٤٠	٣٧٧٧٥	٣٦٢٠٠	٣٩٣٥٣	٣٨٩٤٤	٣٩٠٩٠	٤٣٤٦٥	١٠١٠٣٨	١٣٨٥٥٣	
صناعة الماء والكهرباء	٦٠١	١٩٧٧	٤٠١٩	٩٤٢٠	٩٠٩٠	٧٤١٥	١٥٣٥٠	٢٢٢٨٠	٢٥٧٢٣	٢٨٠٣٧	
صافي الإنتاج في القطاع العام الصناعي	٦٩٦٤	٧٤٧١	٥٣٨٨٨	٥٦٤٥١	٤٦٠٠٤	٤٧٥٧٩	٥٢١٥٨	٦٠٢٠٦	١١٣٥١٧	١٤٠٩٣٣	
العاملون في القطاع الصناعي	١١٠٥٧٥	١٤٠٧١٠	١٤١٤١١	١٤٤٦٩٥	١٤٩٨٥٩	١٤٨٤٣٨	١٥٢٢٧٤	١٥١٣٦٢	١٥٥٣١٣	١٦١٤٣٧	١٦٥٦٦٥
العاملون في الصناعة التحويلية	٨٠٧٠٠	١٠٣٦٤٤	١٠٠٦٨٩	١٠٢٧٨٤	١٠٥٨٦٦	١٠٣٣٢٦	١٠٣٩٠٤	١٠٠٢١٣	١٠٢٠٦٦	١٠٤٢٢٤	١٠٤٣٩٩
الأجور في القطاع العام الصناعي	١٦٣٥	٣٣١٩	٧٤٩٤	٨٠٣٠	١٠٣٤٤	١٠٤١٢	١٢٣٩٨	١٣٩٢٢	١٤٧٥٧	١٥٣٨٩	١٦٥٥٢
الأجور في الصناعات التحويلية	١٠٨٢	٢٣٠٦	٥٠٤٥	٥٣٨٠	٦٩٨٢	٧٠٤٣	٨٥١٤	٩٤٧٨	١٠٠٥٢	١٠٢٥٥	١٠٨٤٦
المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام	٢٠٥٦٧	٦٠٢١٠	٥٦١٣٤	٧٤٩٥٩	٧١٧٩٣	٩٤١٣١	١١٧٤٧٧	١٢٣٦٨٧	١٣٢٨٧٩	١٦٤٠١١	١٣٣٤٣٥
الانفاق الإنمائي الفعلي في القطاع العام الصناعي (الرأسمال المستثمر)	٢٧٣٠	١٧٥٦	٤٥٠٧	٣٩٠٦	٥٧٥٤	١٠٠٤٠	٣٣٨٠٨	٣٠٩٦٨	٣١٢٤٨	٣٤٣٧٤	٣٧٣٩٦

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية** (لمختلف السنوات)، الجداول أرقام (٥ ـ ١٠)، (٥ ـ ١١)، (٥ ـ ١٤)، (٥ ـ ١٦) و(٥ ـ ١٧).

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الصناعي السوري العام، ١٩٩٨ (ألف ليرة سورية)

النشاط الاقتصادي	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإضافية	الاهتلاك المقدر	الناتج الصافي	الضرائب والرسوم	الإعانات	الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر تراكمياً	عدد العمال الوسطي	الرواتب والأجور	الفائض أو العجز	عائد رأس المال المستثمر ـ الفائض أو العجز (بالمئة)
الصناعات الاستخراجية	٧٨,٨٩٧,٨٠٥	٥,١٢٣,٦٥٣	٧٣,٧٧٤,١٥٢	٢,٣٥٤,١٩٤	٧١,٤١٩,٩٥٨	٤٥٢,٦٥٦	-	٧٠,٩٦٧,٣٠٢	٨٣,٨٦٢,٨٠٠		١,٧٥٠,٨٩٨	٦٩,٢١٦,٤٠٤	٨٣
تكرير النفط	٥٩,٤٥٥,٣٠٢	٦١,٢٨٣,٧٦٦	١,٨٢٨,٤٦٤	٣٨٨,٣٦٢	٢٢١٦٨٢٦-	٥٣,٢٥٠	-	٢٢٧٠٠٧٦-	٤٧٥٠٨-		١,٠٧٩,٢٧٧	٣٣٤٩٣٥٣-	
مجموع الصناعات الاستخراجية	١٣٨,٣٥٣,١٠٧	٦,٤٠٧,٤١٩	٧١,٩٤٥,٦٨٨	٢,٤٧٢,٥٥٦	٦٩,٢٠٣,١٣٢	٥٠٥,٩٠٦	-	٦٨,٦٩٧,٢٢٦	٨٣,٨١٥,٢٩٢		٢,٨٣٠,١٧٥	٦٥,٨٦٧,٠٥١	٧٩
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	٥,١٢٥,٥٣٧	٤,١٧٩,٦١١	٩٤٥,٩٢٦	٨٠,٦٢٢	٨٦٥,٣٠٤	١٤٩,٢٣٤	١٠٠٠/	٧١٧,٠٧٠	٣٠,١٢٢,٨٢٢		٤٦٩,٥٥٣	٢٤٦,٥١٧	١
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	١٤,٤٥١,٨٤٥	١٠,٩٢٧,٦٥٥	٣,٥٢٤,١٩٠	٦٦٠,٥٤٧	٢,٨٦٣,٦٤٣	٥٩٧,٨٤٣	١١٥,٣٠٧	٢,٣٨١,١٠٧	٩,٧١٦,٠٠٠		٢,٦٤٥,٣٨٥	٣٧٩٥٨٥-	٤
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	٩,١٢٦,٥٨٠	٥,٢٥٢,٣٠٣	٣,٨٧٤,٢٧٧	٥٦٨,٣١٤	٣,٣٠٥,٩٦٣	١٢,٠٣٥	-	٣,٢٩٣,٩٢٨	٧,٥٩٠,٧٣٢		١,٣٨٣,٣١٨	١,٩١٠,٦١٠	٢٥
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	٨,٥٨٩,٨٩٠	٥,٩٤٧,٦٨٧	٢,٦٤٢,٢٠٣	١٢١,٠٦٦	٢,٥٢١,١٣٧	-	-	٢,٥٢١,١٣٧	٤,٨٨٣,١٣٩		٧٧٩,٤٢٤	١,٧٤١,٧١٣	٣
المؤسسة العامة للإسمنت	٥,٩٣٧,٣٦٣	٤,٤٤٥,٧٢٤	١,٤٩١,٦٣٩	٢١٤,٨٢٧	١,٢٧٦,٨١٢	١٠٢,٢١٤	-	١,١٧٤,٥٩٨	٣٢٣,٥٠٨		١,٣٧٠,٤١٢	١٩٥٨١٤-	٦١-
المؤسسة العامة للسكر	٤,٣٩٠,٢٦٤	٣,٧٧٨,٧٩٩	٦٥٦,٤٦٥	١٣١,٤٤٨	٥٢٥,٠١٧	٢٨,٦٣٨	٩٤,١٤٦	٥٩٠,٥٩٥	٢,٩٤٤,٤٣٩		٤٣٤,٣١٨	٦٢,٠٦١	٢
الشركة العامة للمطاحن	١٣,٢٣٤,١٦٥	٣٧,٩٧٨,٨٧٣	٢٤,٧٤٤,٧٠٨-	٢٨٨,٠٠٠	٢٥٠٣٢٧٠٨-	٨,٠٠٠	-	٢٥٠٤٠٧٠٨-	٤,٩١١,٦٢٠		٤٢٢,٢٤٠	٢٥٤٦٢٩٤٨-	٥١٨-
لجنة المخابز الاحتياطية	١,٠٢٠,٩٦٠	٩١٦,٥٨٤	١٠٤,٣٧٦	١٨,٢٨٥	٨٦,٠٩١	-	-	٨٦,٠٩١	٨٢,٤٣٦		١٨,٢٥٧	٦٧,٨٣٤	٨٢
الشركة العامة للمخابز	٤,٦٤٥,١١٦	٤,٠٩١,١٨٣	٥٥٣,٩٣٣	٧٦,٨٨٠	٣٧٧,٠٥٣	-	-	٤٧٧,٠٥٣	٢,١٥٠,٠٥٣		٦١٧,٩٥٠	١٤٠٨٩٧-	٧-
المؤسسة العامة للتبغ والتنباك	٨,٦٥٣,٢٠٤	٣,٠٤٩,٥٢٣	٥,٦٠٣,٦٨١	٩٧,٧٤٧	٥,٥٠٥,٩٣٤	٤,٠٩٨,٠١٣	-	١,٤٠٧,٩٢١	١,٩٦١,٥٢٤		٧٨٨,٦٧٨	٦١٩,٢٤٣	٣٢
شركة الفرات للجرارات	٨٠٥,٩٢٢	٥٠٠,١٥٥	٣٠٥,٧٦٧	١٨,٥٨٣	٢٨١,٧٨٤	٣٠,٠٢٨	٥,٠٤١	٢٦٢,١٩٧	٦٧٧,٠٨٩		١٦١,٦٦١	٩٥,٤٩٥	١٤
مؤسسة الإسكان العسكرية	٢٢٠,٩٩٠	١,٤٦٩,٦٨٧	٧٤٠,٣٠٣	١٠٨,٦٢٣	٦٣١,٦٨٠	٨,٦٤٤	-	٦٢٣,٠٣٦	-		٦٢٢,٤٩٤	٥٤٢	-

يتبع

تابع

المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية	٣١٠,٤٩٢	٨٣,٦٦٣	٢٢٦,٨٢٩	٢,٠٠٠	٢٢٤,٨٢٩	-	-	٢٢٤,٨٢٩	-		٢٨,٩٣٨	١٩٥,٩٨١	-
مجموع الصناعات التحويلية	٧٨,٥٠٦,٣٢٨	٨٢,٥٨١,٤٤٧	٤٠٧,٥١١,٩-	٢,٣٨٦,٩٤٢	٦٤٦٢٠٦١-	٥٠٣٤٦٤٩	٢١٥,٤٩٤	١١٢,٨١٢,١٦-	٦٥,٣٦٣,٣٦٢		٩,٧٤٢,٦٢٨	٢١,٢٣٩٣,٣٨-	-
مؤسسات الكهرباء	٢٧,٩٣٢,٣٣٢	٢٠,٥٧٩,٣٥٥	٧,٣٥٢,٩٧٧	٣,٠٢٧,٢٨٦	٣,٨٢٥,٦٩١	٢,١٣٠,٤٩٠	-	١,٦٩٠,١٩٦	٧٧,٥٢٩		٢,٩٣٨,١٤٣	١,٢٤٢,٩٤٧	١٦٠٣-
مؤسسات المياه	٢,٧٩٧,٢٦٨	١,١٨٤,٢٨٣	١,٦١٢,٩٨٥	٤٨٩,٠٥٨	١,١٢٣,٩٢٧	٣,٩٤٠	٢٢٢,٠٨٢	١,٣٤٢,٠٦٩	-		١٠,١١٢,٧٨٧	١٠٧,٢٠٠	-
المجموع العام في القطاع العام الصناعي	٢٤٧,٥٨٩,٠٣٥	١٧٠,٧٥٢,٥٠٤	٧٦,٨٣٦,٥٣١	٩,١٤٥,٨٤٢	٦٧,٦٩٠,٦٨٩	٧,٦٧٤,٩٩٠	٤٣٧,٥٧٦	٦٠,٤٥٣,٢٧٥	١٤٩,٢٥٦,١٨٣		١٦,٥٢٣,٧٣٣	٤٣,٤٩١,٩٦٦	-

المصدر: تم تجميع البيانات من: **الإنتاج والناتج والتكاليف والفائض أو العجز في القطاع العام الصناعي، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٨).

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الصناعي السوري العام، ١٩٩٧ (ألف ليرة سورية)

النشاط الاقتصادي	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإضافية	الاهتلاك المقدر	الناتج الصافي	الضرائب والرسوم	الإعانات	الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر تراكمياً	عدد العمال الوسطي	الرواتب والأجور	الفائض أو العجز	عائد رأس المال المستثمر ـ الفائض أو العجز (بالمئة)
الصناعات الاستخراجية	٨٤,٢٢٣,٢٨٥	٤,٣٢٢,٨٢١	٧٩,٩٠٠,٤٦٤	١,٧٩٨,٥٠٤	٧٨,١٠١,٩٦٠	٥١٤,٦٦٢	-	٧٧,٥٨٧,٢٩٨	٥٣,١٦٩,٣٥٥		١,٦٠٧,٦٢٦	٧٥,٩٧٩,٦٧٢	١٤٢,٩
تكرير النفط	٦٦٠,٥٤٤,٤٥٠	٥٧,٦٨٩,٢٥٦	٢,٨٥٥,١٩٤	٣٨٦,٦٨٨	٢,٤٦٨,٥٠٦	٦٥,٠٠٤	٢,٠٠٠	٢,٤٠٥,٥٠٢	١,٤٨٦,٩٧٣		٩٩٩,١١٦	١,٤٠٤,٣٨٦	٩٤,٤
مجموع الصناعات الاستخراجية	١٤٤,٧٦٧,٧٣٥	٦٢,٠١٢,٠٧٧	٨٢,٧٥٥,٦٥٨	٢,١٨٥,١٩٢	٨٠,٥٧٠,٤٦٦	٥٩٧,٦٦٦	٢,٠٠٠	٧٩,٩٩٢,٨٠٠	٥٤,٦٥٦,٣٢٨		٢,٦٠٦,٧٤٢	٧٧,٣٨٤,٠٥٨	١٤١,٦
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	٥,٢٦٥,١٥٧	٤,١٨٨,٤٧٣	١,٠٧٦,٦٨٤	٧٦,٦٥٤	١,٠٠٠,٠٣٠	٢٦٦,٢٦٧	-	٧٣٣,٧٦٣	٤,٢٦١,٣٠٠		٤٥٩,٧٦٢	٢٧٤,٠٠١	٦,٤
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	١٣,٧٨٣,٢٧٩	١٠,١٠٠,٠٥٨	٣,٦٨٣,٢٢١	٣٧٠,٦٠٠	٣,٣١٢,٦٢١	٤٩٥,٠١٢	٨٣٤	٢,٨١٨,٤٤٣	٩,٥٢١,٢٠٠		٢,٤٦٤,٠٥٢	٣٥٣,٥٥٧	٣,٧
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	٨,١٨٦,٧٨٩	٥,٢٣٤,٩٦٨	٢,٩٥١,٨٢١	٦٦٢,٦٥٢	٢,٢٨٩,١٦٩	٩٨,٢٠٥	-	٢,١٩٠,٩٦٤	٦,٩٤٦,٣٦٣		١,٢٥١,٤٤٥	٩٣٩,٥١٩	١٣,٥
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	٨,٠٦٦,٧٩١	٥,٧٢٧,٩٩٤	٢,٣٣٨,٧٩٧	١٠٠,٤٤٢	٢,٢٣٨,٣٥٥	١٩,٨٣٤	-	٢,٢١٨,٥٢١	٤,٤١٨,٦٧٩		٧٦٦,٤٧٢	١,٤٥٢,٠٤٩	٣٢,٩
المؤسسة العامة للإسمنت	٦,٠٣٢,٥٥٣	٤,٣٠٢,٦٩٩	١,٧٢٩,٨٥٤	٢١٠,٧٣١	١,٥١٩,١٢٣	٩٩,٠٧٨	-	١,٤٢٠,٠٤٥	٣,٨٣٠,٥٠٥		١,٢٧٦,٢٠١	١٤٣,٨٤٤	٣,٨
المؤسسة العامة للسكر	٥,٥٩٧,٦٠٤	٤,٨٥١,٦٢٦	٧٤٥,٩٧٨	١٢٤,٧٣٧	٦٢١,٢٤١	٣٦,٣٥٦	٧٤,٠٢٨	٦٥٨,٩١٣	٢,٨٧٣,٢٣٤		٤٢٥,٩٩٥	١٥٨,٨٩٠	٥,٥
الشركة العامة للمطاحن	١٣,٧٢٩,٩٥٢	٣٦,٦٨٤,٦٦٧	-٢٢,٩٥٤,٧١٥	١٦٢,٤٠٠	-٢٣,١١٧,١١٥	١١,٧٢٥	-	-٢٣,١٢٨,٨٤٠	١,٢٥٣,٥٣٧		٣٦١,٦٥١	-٢٣,٤٩٠,٤٩١	-١,٨٧٣,٩
لجنة المخابز الاحتياطية	٩٩٧,٤٦٦	٩٠٥,٨٠٠	٩١,٦٦٦	١٤,٣٩٨	٧٧,٢٦٨	-	-	٧٧,٢٦٨	٢١٤,٣٠٤		١٧,٣٣٨	٥٩,٩٣٠	٢٨
الشركة العامة للمخابز	٥,٠٦٢,٥٦٨	٤,٣٩٣,٢٧١	٦٦٩,١٩٧	٧٦,٦٣٦	٥٩٢,٥٦١	-	-	٥٩٢,٥٦١	٢,١٥٠,٠٥٣		٥٩٥,٤٨٠	٢,٩١٩	-٠,١
المؤسسة العامة للتبغ والتنباك	٨,٨٥٩,٢٠٧	٣,٧٣١,٣٣٤	٥,١٢٧,٨٧٣	٣٤,٠٠٠	٥,٠٩٣,٨٧٣	٣,٨٦٢,٩١٥	-	١,٢٣٠,٩٥٨	١,٢٨٦,٠٥٥		٨٥٠,٠٠٠	٣٨٠,٩٥٨	٢٩,٦
شركة الفرات للجرارات	٧١٠,٩٨٩	٤٥٦,٤٧٧	٢٥٤,٥١٢	١٧,٠٤٦	٢٣٧,٤٦٦	-	-٣١	٢٣٧,٤٩٧	٣٨٧,٩٤٠		١٤٨,٨٢٦	٨٨,٦٤٠	٢٢,٨
مؤسسة الإسكان العسكرية	٢,٣١٩,٩٥٠	١,٥١٧,٣٠٩	٨٠٢,٦٤١	١٥٥,٢٣٦	٦٤٧,٤٠٥	٨,٥٢٢	-	٦٣٨,٨٨٣	-		٦١٢,٧٠٠	٢٦,١٨٣	-

يتبع

تابع

المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية	٤٥٠,٣٨٩	١٨٣,٠٠٠	٢٦٧,٣٨٩	٢,٠٠٠	٢٦٥,٣٨٩	-	-	٢٦٥,٣٨٩	-		٢٦,٥٠٠	٢٣٨,٨٨٩	-
مجموع الصناعات التحويلية	٧٩,٠٦٢,٥٩٤	٨٢,٢٧٧,٦٧٦	-٣,٢١٥,٠٨٢	٢,٠٠٧,٥٣٢	٥,٢٢٢,٦١٤-	٤,٨٩٧,٩١٤	٧٤,٨٩٣	١٠,٠٤٥,٦٣٥-	٣٧,١٤٣,١٧٠		٩,٢٥٦,٤٢٢	١٩,٣٧٦,٩٥٠-	-
مؤسسات الكهرباء	٢٤,٩٠٢,٥٢١	١٨,٩٤٥,٠٦٢	٥,٩٥٧,٤٥٩	٢,٨٧٠,٥٧١	٣,٠٨٦,٨٨٨	١,٨٢٢,٩٤٦	-	١,٢٦٣,٩٤٢	٧٢,٢١١,٥٨١		٢٧,٠٣٦,٥٠٠	-١,٤٣٩,٧١٣	٢,٠-
مؤسسات المياه	٢,١٦٠,٢٩٣	٨١٤,٧٦٤	١,٣٤٥,٥٢٩	٢٩٠,٦٨١	١,٠٥٤,٨٤٨	١,٩٧٤	٢٥٣,٦٨٨	١,٣٠٦,٥٦٢	-		٧٤٢,٨٢٤	٣١٠,٠٥٠	-
المجموع العام في القطاع العام الصناعي	٢٥٠,٨٩٣,١٤٣	١٦٤,٠٤٩,٥٧٩	٨٦,٨٤٣,٥٦٤	٧,٣٢٣,٩٧٦	٧٩,٤٨٩,٥٨٨	٧,٣٠٢,٥٠٠	٣٣٠,٥٨١	٧٢,٥١٧,٦٦٩	-		١٥,٣٠٩,٦٤٣	٥٦,٨٧٧,٤٤٥	-

المصدر: تم تجميع البيانات من: **الإنتاج والناتج والتكاليف والفائض أو العجز في القطاع العام الصناعي، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٩).

د ـ السياسة الجمركية

تقوم السلطة التشريعية في سوريا بإصدار القوانين التي تفرض التكاليف المالية، أو تعدّلها أو تعفي منها. إلا أن طبيعة الرسوم الجمركية، من حيث إنها تعالج مواضيع عاجلة، ومن حيث إنها يجب أن تكون سريعة حرصاً على حسن سير المعاملات التجارية واستقرار التعامل التجاري وعدم الاستغلال، ومن حيث إن تعديل التعرفة أمر يرتبط بمصالح الدولة كلها وبقوامها الاقتصادي أو الصناعي، وحتى يتم التنسيق بين جميع هذه الاعتبارات، فقد فوضت أكثر التشريعات السلطة التنفيذية بفرض الرسوم الجمركية وتعديلها أو إلغائها. وهذا ما أخذ به قانون الجمارك السوري حيث تضمن أن الرسوم الجمركية تفرض وتلغى وتعدل بمرسوم بناء على اقتراح مجلس التعريفة الذي يؤلف من الوزراء ذوي العلاقة، والمختصين في إدارة الجمارك ممّن لهم رأي في الرسوم المفروضة على كل سلعة، وذلك بغية دراسة تعديلات التعرفة على أعلى مستوى من الدراسة والاختصاص[٢٢].

وتقوم السياسة الجمركية في سوريا على مبدأ حماية الصناعة المحلية وترشيد التصدير. لذلك يجب إدراج قوائم البضائع المستوردة أو المصدرة لدى دائرة الجمارك بغرض الكشف عليها وتأدية الرسوم إن توجبت. ويتم ذلك بهدف:

ـ تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير.

ـ تهيئة الإحصاءات اللازمة.

ـ استيفاء الرسوم المتوجبة وتطبيق القيود الاقتصادية التي قد تفرضها السياسة الاقتصادية للدولة. بدورها، أكدت مقررات وتوصيات المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في عام ١٩٨٤ «ضرورة ربط التعرفة الجمركية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة مسح شامل للتعرفة الجمركية تساهم في تحقيق أهداف الخطة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات». ويتم ذلك من خلال:

ـ إعادة النظر بمعدلات التعرفة الجمركية لحماية الصناعات الجديدة.

ـ التفريق بين تعريفة الرسوم الجمركية للمواد الأولية الداخلة في الصناعة والتعريفة للرسوم على المواد نصف المصنعة أو المنتجات النهائية.

ـ اختصار نسب الرسوم المطبقة إلى عشر نسب بدلاً من خمس وعشرين نسبة بهدف تبسيط وتسهيل حساب الرسوم والحد من إساءة الاستعمال وأوجه التهرب.

---

(٢٢) غرفة تجارة دمشق، **المدخل إلى النظام الجمركي** (دمشق: الغرفة، ١٩٩٣)، ص ٥٧.

- استبدال الرسوم النوعية (المقطوعة) برسوم نسبية في التعريفة الجديدة المقترحة باعتبارها تتماشى مع تطور الأسعار والتشريعات المالية والاقتصادية الحديثة.

- توحيد معدلات الرسوم النسبية للقطع التبديلية.

- رفع الرسوم الجمركية على المواد الكمالية ضمن أولويات الاستيراد والتوجهات الاقتصادية بشكل يحقق رسوماً إضافية من هذه السلع الكمالية لتغطية النقص المقابل من السلع الضرورية والأساسية للصناعة والمواد الغذائية والحياتية.

- المحافظة على تحقيق التوازن المالي ما أمكن حفاظاً على موارد الموازنة العامة للدولة، بحيث يكون التعديل والتطوير إنجازاً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية دون ترتيب أعباء إضافية على الدولة أو المواطنين.

- تبعاً لذلك تم إعداد مشروع مرسوم تمت دراسته بعدد من الجلسات في اللجنة الاقتصادية وأقر من مجلس التعريفة [الذي يضم وزراء المالية والاقتصاد والصناعة والتموين والمدير العام للجمارك] في جلستين بتاريخ ١٩٨٨/١/٦ و١٤/ ١٩٨٨/٥.

وقد راعى المرسوم المبادئ والأسس التالية:

- تخفيض الرسوم على المواد الأولية اللازمة لغايات زراعية أو صناعية، وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي من جهة، وتشجيع التصدير من جهة أخرى.

- تخفيض الرسوم على المواد الغذائية الأساسية تخفيفاً لأعباء الموازنة العامة للدولة، ولا سيما المواد المدعومة تموينياً.

- رفع معدلات الرسوم على المواد الكمالية، وذلك للحد من استيراد هذه السلع وفق التوجهات الاقتصادية للقطر وأولويات الاستيراد.

- رفع بعض معدلات الرسوم الجمركية بهدف حماية الصناعات القائمة في القطر، ومراعاة المستجدات في الإنتاج المحلي منذ عام ١٩٦٢ تاريخ صدور التعريفة النافذة.

- توحيد معدلات الرسوم بإجراء تغييرات طفيفة تخفيفاً لحسابات التكلفة، وبخاصة بالنسبة إلى القطع التبديلية للسيارات والآليات المختلفة.

- اختصار نسب الرسوم المطبقة في التعريفة الجمركية وجعلها عشر نسب بدلاً من خمس وعشرين نسبة للرسوم كما هو نافذ حالياً، علماً بأن هذا الاقتصار في التصنيف يهدف إلى تبسيط وتسهيل حساب الرسوم من جهة، ويحد من إساءة

الاستعمال والتهرب عند تخليص البضائع والمواد لدى الدوائر الجمركية من جهة ثانية.

ـ إلغاء الإعفاءات في بنود التعرفة النافذة، وإبقاؤها على المواد التالية: الكتب، النقود، ألعاب الأطفال.

ـ استبدال الرسوم النوعية (المقطوعة) برسوم نسبية، استناداً إلى توصية مجلس الوحدة الاقتصادية ، باعتبار أن الرسوم النسبية تتماشى مع تطور الأسعار والتشريعات المالية والاقتصادية الحديثة.

ـ مراعاة التوازن المالي ما أمكن ذلك في التعديلات المقترحة بشكل يحافظ على حصيلة الرسوم الجمركية وتوابعها.

من الواضح أن السياسة الجمركية في سوريا تقوم على مبدأ الحماية والدعم للصناعة المحلية. هذا ولم تقتصر عوامل الدعم على ما أقره مجلس التعرفة في جلستيه عام ١٩٨٨، بل اقترن بمقومات أخرى أهمها:

ـ تطبيق سعر قطع منخفض (١١,٢٥ ليرة سورية أو ٢٣,٠٠ ليرة سورية للدولار) على استيراد بعض المدخلات الصناعية.

ـ فرض موانع كمية على استيراد السلع المماثلة للمنتجات المحلية.

ـ تطبيق إعفاءات من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى حالة الإعفاءات التعريفية التي يتضمنها جدول التعريفة الجمركية. وتتشكل هذه الإعفاءات من:

ـ الإعفاءات القانونية التي تقضي بها نصوص قانون الجمارك أو أي نصوص قانونية أخرى.

ـ والإعفاءات الاتفاقية التي تقضي بها نصوص اتفاقية خاصة ثنائية كانت أو جماعية، مع مراعاة نصوص الاتفاقات، ولا سيما ما يتعلق منها بالثبوتيات الواجب تقديمها لإثبات المنشأ[٢٣].

ـ الإعفاءات الجمركية للإدخال المؤقت بقصد التصنيع (كون الرسوم تشكل عبئاً على البضاعة، ويؤدي ذلك إلى عدم قدرتها على المنافسة لدى التصدير) أو الإدخال المؤقت بقصد الاستخدام (مع مراعاة تصديرها بحالتها لدى دخولها).

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.

- السماح للقطاع الخاص باستيراد المواد الأولية وقطع التبديل ومستلزمات الإنتاج ضمن حدود تقديرات مديريات الصناعة وبتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً.

- أيضاً تعفى هذه المستوردات من الآلات الصناعية من شرط تأدية المؤونة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري السوري.

- السماح للمنشآت الصناعية المرخصة بصناعة الألبسة الجاهزة باستيراد ٥٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية من الأقمشة اللازمة لإنتاجها، وذلك بالتسهيلات الائتمانية ومؤخراً عن طريق القطع الناجم عن التصدير. والعديد من القرارات الأخرى بشأن خردة الحديد والألمنيوم ومادة أكياس الجوت ومواد التعليب والتغليف، والإطارات والمصابيح الكهربائية.

وبدورها تخضع البضائع المصرح عنها للتصدير لرسوم التصدير مع إعفاء الجزء الذي أُديت عنه الرسوم قبل إدخالها الحرم الجمركي بغض النظر عن تاريخ دفع الرسوم لدى دخول البلاد. وحالياً تشكل سياسة دعم وتشجيع التصدير إلغاء أو تخفيض الرسوم على بعض المنتجات بهدف تمكينها من المنافسة الخارجية. وفي إطار دعم وتشجيع التصدير، صدر العديد من القرارات التي هدفت إلى تأمين مورد كافٍ يلبي احتياجات تمويل الاستيراد والوفاء بالالتزامات الخارجية. ومن أهم هذه القرارات السماح للمصدرين من القطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة ٧٥ بالمئة من القطع الناجم عن تصدير عدد من المنتجات السورية المنشأ لاستيراد مواد ومنتجات لازمة للإنتاج الزراعي والصناعي ومواد ومنتجات أخرى ضرورية محددة بالقرار رقم (٢٧٩) لعام ١٩٨٧ وتعديلاته.

وصدرت مجموعة من القرارات أيضاً تناولت السلع المنتجة والمعدة للتصدير، وغيرت بالتالي من مفهوم «المتاح للتصدير» من فائض عن حاجات الاستهلاك والاستخدامات الأخرى إلى مفهوم «الممكن تصديره». بالإضافة إلى التعاون في عمليات التصدير بين القطاعين العام والخاص وزج إمكاناتهما لتحقيق هذه الغاية، وللإشراف على التصدير وتشجيعه، شكلت الحكومة عام ١٩٨٦ لجنة للتصدير برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية هدفها دعم التصدير بكل الوسائل الممكنة، وأعطيت لتحقيق هذه الغاية أوسع الصلاحيات.

هـ - سياسة التدريب المهني

أخذت الدولة على عاتقها معظم عمليات التدريب والتأهيل وإعداد الكوادر المهنية لمد قطاع الصناعة بالقوى العاملة المؤهلة والخبرات والمهارات الضرورية واللازمة.

وتتشكل المؤسسات التعليمية وإعداد الكوادر من الجامعات والمعاهد التعليمية المرتبطة بوزارتي التعليم العالي والتربية. وبدورها أخذت وزارة الصناعة على عاتقها إعداد المزيد من الخبرات بواسطة معاهدها ومدارسها ومراكزها التدريبية التي أحدثتها. إضافة إلى ذلك توخت الوزارة أن تضمن عقود تنفيذ المشاريع الصناعية الجديدة بنوداً خاصة لتدريب العمال الفنيين في الشركات الأجنبية صاحبة العقود في حال تعذر إعداد الفنيين محلياً.

وقد قامت وزارة الصناعة بإنشاء أربع مؤسسات تدريبية وتعليمية:

- **مركز تطوير الإدارة والإنتاجية**: يقوم بعقد دورات لإعداد الكوادر الإدارية في العديد من الاختصاصات أهمها: مدراء الإنتاج، التنظيم الإداري، التخطيط الشبكي، تخطيط الإنتاج، تقييم المشروعات، الإدارة المالية، تنظيم الصيانة.

- **المعاهد المتوسطة**: أحدثت وزارة الصناعة عام ١٩٧٥ ستة معاهد متوسطة لتدريب حاملي الثانوية العلمية لمدة سنتين يتلقون خلالها دروساً نظرية وأخرى عملية في الشركات وداخل المخابر. وقد ازداد عدد المعاهد عام ١٩٨٩ (بموجب القرار ٧٥١٩ الصادر عن وزارة الصناعة) إلى تسعة شملت أربعة معاهد متوسطة بدمشق للصناعات الهندسية ـ المعدنية، الكيميائية، الغذائية والنسيجية؛ وثلاثة معاهد بحلب للصناعات الهندسية ـ المعدنية، والنسيجية، وللآليات الزراعية، ومعهدين بحمص للصناعات الكيميائية والغذائية.

- **المدارس الفنية في الشركات**: أحدثت هذه المدارس عام ١٩٧٥ ضمن الشركات وبتمويل مباشر من الشركات نفسها، ويدخلها حاملو الإعدادية لمدة سنتين ليعينوا بعدها في الشركات التي تم التدريب على صناعاتها. ويتم التدريب في هذه المدارس على الصناعات الخشبية وأقلام الرصاص، الإلكترونيات، الألمنيوم، المحركات الكهربائية، الصناعات المطاطية، الكابلات، الصناعات المعدنية، الأسمدة الآزوتية، الدباغة، البورسلان، الاترنيت، الخزف، الزجاج والمصابيح الكهربائية والبطاريات.

- **مراكز التدريب المهني**: أربعة مراكز في دمشق وحلب يضم كل مجمع عدداً من المراكز التدريبية المختلفة، وقد باشرت هذه المراكز عملها في عام ١٩٦٥ وتخرج سنوياً أعداداً من العمال نصف المهرة، وتعتمد أسلوبين: التدريب السريع مدته سنة، ونظام التلمذة الصناعية ومدته سنتان، ويتخرج العامل نصف الماهر ليلتحق بالمؤسسات الصناعية لإتمام خبراته.

٤ ـ السياسة الصناعية في لبنان

النقاش الأكبر حالياً الذي تم في منتدى جمعية الصناعيين هو:

أولاً: كيف يمكن النشاط الصناعي اللبناني مواجهة التحديات والمنافسة الخارجية؟

ثانياً: ما دور المؤسسة في كل من القطاع العام والخاص في دفع ودعم الصناعة في تحريك وتطوير القطاع الصناعي؟

وعلى الرغم من عمليات التسويق والترويج المستمرة لا تزال هناك تحديات جمة تواجه الصناعة اللبنانية. ومن خلال طرحنا وتحليلنا لمداخل ومتطلبات القطاع الصناعي للتكامل نقترح حلاً لذلك ما يلي:

أ ـ السياسة الصناعية العامة:

قامت السياسة الصناعية في لبنان منذ السبعينيات على أسس وطرائق وتدابير تشجيعية تناولت الاستثمار والإنتاج والتمويل والترويج بعيداً عما يشكل سياسة صناعية متكاملة تربط بين الإعفاء الضريبي والحماية الجمركية والتسليف الميسر والدعم المحتمل واستقصاء الأسواق الخارجية.

فقد وضعت وزارة الصناعة والنفط (سابقاً) عام ١٩٧٨ سياسة عامة بغية النهوض بالصناعة وتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها بالنقاط التالية: التنسيق والتكامل بين قطاعات الإنتاج الوطني الثلاثة (الصناعة والزراعة والخدمات)، خلق وظائف جديدة، تحسين ميزان المدفوعات، توفير السلعة للمستهلك من صنع لبنان بأسعار وجودة مناسبة، تشجيع توسيع الصناعات في الريف اللبناني، تشجيع إقامة الشركات الصناعية المساهمة الواسعة الانتشار، وتشجيع الصناعات الوطنية على اكتساب أسواق تصديرية في الخارج. وضمن هذه الأهداف جاء الإطار التوجيهي للسياسة الصناعية بمجموعة من التدابير المتخذة لدعم الإنتاج الصناعي اللبناني أهمها:

ـ الحماية الجمركية للمنتجات المصنعة محلياً من ٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة للسلع الضرورية ومن ١٨ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة للسلع الأخرى، وتضاف إلى ذلك الإعفاءات الجمركية على المعدات وقطع الغيار والمواد الأولية. أيضاً أجيز منح إعفاءات جمركية استثنائية ومؤقتة بعد موافقة مجلس الوزراء لسلع جديدة ستنتج محلياً على ألا تتعدى هذه الحماية خمس سنوات تتدنى تدريجياً إلى أن تبلغ التعرفة العادية.

ـ الإعفاء الضريبي لبعض الاستثمارات الصناعية الجديدة تبعاً لنوع الصناعة ولمنطقة التمركز والمبلغ المستثمر، إذ تعفى المصانع الجديدة التي تنشأ في الأماكن

النائية من ضريبة الدخل لغاية ٨ بالمئة من رأس المال ولمدة ٨ سنوات، ويسمح لها بالاستهلاك المسرع لمدة سنتين بدل أربع سنوات بكل موجوداتها الثابتة، القابلة للاستهلاك.

ـ إنشاء مؤسسات تسليف متخصصة يفترض فيها أن تمنح قروضاً بفوائد تفضيلية وبشروط ملائمة، وقد ضمت هذه المؤسسة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي، وبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري.

ـ دعم أسعار الطاقة وبخاصة الفيول أويل والغاز أويل والكهرباء.

ـ إعطاء الأفضلية للصناعة المحلية في صفقات الدولة على أن يلزم المنتجون المحليون بشرطين أساسيين: تأمين جودة تتوفر فيها المواصفات العالمية مع المراقبة المستمرة من معهد البحوث الصناعية، وعدم التواطؤ الضمني أو العلني بين عارضين أو أكثر مشتركين في الصفقة تحت طائلة الملاحقة القضائية.

ـ تطوير التعليم المهني وتفعيل مؤسسة البحوث الصناعية.

ـ حماية الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية عن طريق المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات.

ـ العمل على إبرام اتفاقيات موقعة مع البلدان العربية وبلدان الكتلة الشرقية سابقاً والاتحاد الأوروبي بهدف الترويج للصادرات الصناعية.

ـ تصنيف الصناعات بحسب تلويثها وضررها للبيئة ووضع النصوص اللازمة لحماية البيئة من قبل ممثلين عن مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الصناعة والنفط (سابقاً)، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الصحة العامة، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، وجمعية حماية البيئة.

وقد وضعت أيضاً جملة من القرارات لتشجيع الصناعة أهمها:

ـ إعداد نص تشريعي يبسط القوانين المتعلقة بإنشاء واستثمار الصناعات.

ـ الإسراع بمشروع قانون المجمعات الصناعية.

ـ الإسراع في تمويل إعادة بناء وترميم المؤسسات الصناعية المتضررة خلال الأحداث.

ـ الترويج للصادرات الصناعية عن طريق اتفاقات تجارية جديدة وخصوصاً مع سوريا.

ـ إعادة تنشيط مصارف التمويل الصناعي للاستثمارات الطويلة الأجل ولا سيما تعديل نظام المصرف الوطني للإنماء الصناعي السياحي.

- إعادة تأهيل معهد البحوث الصناعية وتفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات.

أخيراً، نص القانون رقم ٦٤٢ (القاضي بإحداث وزارة الصناعة بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧) على السياسة العامة التي يجب أن تتولاها وزارة الصناعة بصورة خاصة. وقد ركزت هذه السياسة على النقاط التالية(٢٤):

- تنظيم الصناعات الوطنية وتنسيقها وحمايتها وتطويرها وإعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لإنشاء صناعات جديدة، وتطوير الصناعات القائمة تحقيقاً للتنمية الصناعية التي تفيد الاقتصاد الوطني.

- الترخيص بتأسيس المؤسسات الصناعية بما فيها المؤسسات المنشأة داخل المناطق والمدن الصناعية.

- المساعدة على تأسيس صناعات جديدة وعلى تأمين الخدمات العامة التي تؤدي إلى تنمية الصناعة الوطنية وإلى رفع إنتاجيتها وإلى تدني تكاليف الإنتاج.

- اتخاذ التدابير الآيلة لتشجيع الصناعات الوطنية واقتراح المدن والمناطق الصناعية.

- مكافحة الإغراق الذي من شأنه إلحاق الضرر بالصناعة الوطنية.

- مراقبة مدى استمرار توافر شروط الترخيص للمؤسسة الصناعية ومراقبة الجودة.

- الاهتمام بالتشريع الصناعي والاشتراك في تحضير الاتفاقات الدولية المتعلقة بالصناعة أو بالإنتاج الصناعي، وذلك بالتعاون مع الوزارات والإدارات المختصة.

- العناية بقضايا الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المهتمة بشؤون الصناعة والصناعيين.

- التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة في إقامة المعارض الصناعية المحلية والاشتراك بالمعارض الصناعية الدولية والعمل بمختلف الوسائل الإعلانية وبالتعاون مع الإدارات والمؤسسات والهيئات المختصة من أجل تشجيع استهلاك المنتجات الصناعية الوطنية وتصديرها.

- الإسهام في رفع المستوى التقني لليد العامة اللبنانية والتشجيع على توفير

(٢٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، **قانون رقم ٦٤٢، إحداث وزارة الصناعة.**

الكفاءات الفنية الضرورية لنمو القطاع الصناعي، والعمل على التنسيق بين وزارة الصناعة ووزارة التعليم المهني والتقني في الخطط والبرامج المعدة لتعزيز التعليم المهني والتقني وإقامة المدارس والمعاهد الفنية والتقنية والتكنولوجية على مختلف أنواعها ومستوياتها التعليمية.

- وضع الإحصاءات الصناعية وجمع المعلومات والمعطيات اللازمة لدرس مجالات التوظيف في المشاريع الصناعية في لبنان ومجالات تصريف المنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق الداخلية والخارجية.

ب - السياسة الجمركية

تولى المجلس الأعلى للجمارك منذ تأسيسه في عام ١٩٥٠ مهمة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتشجيع وحماية الصناعة المحلية، وقد تباينت هذه الإجراءات من إعفاء المواد الأولية المستخدمة في القطاع الصناعي من الرسوم الجمركية، إلى فرض الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية بهدف حماية الصناعات المحلية ومكافحة الانحراف.

وكان لتلك التدابير الفضل الأكبر في انطلاقة الصناعة واستمراريتها وتطورها وخصوصاً صناعة الموبيليا والغزل والنسيج والألبسة الجاهزة والصناعات الغذائية وصناعات المنتجات الجلدية والبويا والأسمنت وحديد البناء والألمنيوم والورق الصحي والأدوية ومستحضرات الغسيل.

وقد اختلف وضع الحماية حالياً وبعد صدور قرار إنشاء وزارة الصناعة، فبعد أن كانت تدابير الحماية والدعم تصدر عن المجلس الأعلى للجمارك بناء على اقتراح وزارتي الصناعة والزراعة واستناداً إلى دراسة يعدها المجلس الأعلى، وتنفذ فوراً على أن تعرض للتصديق بصورة لاحقة على مجلس الوزراء، أصبحت هذه التدابير تصدر بمراسيم يتخذها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الصناعة والمالية واستناداً إلى دراسة تعدها وزارة الصناعة بالتنسيق مع وزارة المالية وبعد أخذ رأي وزير الاقتصاد والتجارة.

وفي المقابل، فإن صلاحية وزارة الصناعة الجديدة بموضوع الحماية والدعم لا تنفي صلاحيات المجلس الأعلى للجمارك المعطاة له بحكم القانون بإجراء التعديلات التعريفية في المواضيع الأخرى، وتعديلات الرسوم لغير غايات الحماية والدعم كالرسوم المالية على السيارات، وعلى التبغ والبنزين.

وبذلك فإن تدابير الحماية والخطوات المطلوبة لاتخاذ أي إجراء أو قرار يصطدم بمعوقات جمة أهمها ازدواجية المرجعية والتباطؤ في اتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم توافق المصالح، وخصوصاً بين وزارتي المالية والصناعة في حال فرض أو إلغاء الرسوم الجمركية بحسب السياسات المعتمدة والمتطلبات المرجوة من كل منهما، إذ يعد الرسم الجمركي ضريبة دخول مفروضة على البضائع الأجنبية يرفع ثمنها ويحمي بذلك الصناعات المحلية. لكن المغالاة في رفعه (لمكافحة الإغراق مثلاً) من شأنها أن تؤثر في نمو التبادل التجاري الخارجي وفي النمو التكنولوجي، علماً أن المغالاة في الحماية قد تدفع إلى الركود التكنولوجي وإلى الارتهان للخارج في حال إعادة فتح الحدود أو تخفيض الرسوم الجمركية. لذا فإن نمو الصناعات المحلية ودرجة تطورها ترتبط إلى درجة كبيرة بنسبة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة المماثلة من الدول الأجنبية.

وفي المقابل، فإن إعفاء المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إنتاج سلع كاملة التصنيع، إضافة إلى إعفاء الآلات وأجزاء الآلات والأجهزة، التي هي أصلاً أو في كثير من أوجه استعمالها، للاستعمال الصناعي، من الرسوم الجمركية، تدفع وتنشط الصناعات وتعمل على رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي.

عملياً، تتنازع الدولة عوامل مختلفة، منها تحديد الرسوم الجمركية. فهناك اتجاهات واعتبارات عديدة يجب أن تؤخذ بالحسبان، أهمها تأمين أكبر قدر من الجباية المالية لتعزيز مواد الخزينة، ويوازي ذلك الحؤول دون أن تؤدي الرسوم إلى احتكار صناعي، وبالتالي زيادة الأسعار للسلع المحمية، إضافة إلى الحفاظ على الحرية الاقتصادية ومراعاة عدم تقييد حركة التجارة على أن يكون ذلك متوازياً مع تأمين الحماية المعقولة للإنتاج الوطني، علماً أنه يشكل القطاع الأساسي لاستيعاب اليد العاملة وتأمين التطور الاقتصادي أفقياً وعمودياً.

وتتناول معايير التشجيع التي اعتمدها المجلس الأعلى للجمارك[٢٥] وما زال في دراساته لإقرار الرسوم على المواد الأولية، المستعملة في الصناعات الوطنية اللبنانية أو تخفيضها والإعفاء منها النقاط الخمس التالية:

---

(٢٥) انظر ورقة جابر سكر التي قدمت إلى: ندوة الصناعة في لبنان: واقع واستراتيجية للحاضر والمستقبل، الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، غرفة التجارة والصناعة، بيروت، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧. انظر أيضاً: جابر سكر، «دور الرسوم الجمركية في تشجيع وحماية الصناعة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: ندوة دور الجمارك في التنمية الصناعية، جمعية الصناعيين اللبنانيين، بيروت، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٤ ـ ٧.

ـ أن تكون الصناعة الوطنية التي تطلب الإعفاء أو التخفيض عن موادها الأولية هي بحاجة فعلية إلى هذا الإعفاء أو ذلك التخفيض، وهذا الأمر يتطلب معرفة انعكاس أو تأثير الإعفاء أو التخفيض على كلفة الصناعي وعلى ربحه، علماً أنه إذا تبين انتفاء الربحية الفعلية، تنعدم الحاجة لإقرار الإعفاء أو التخفيض بهدف استمرارية أو عدم خسارة الخزينة مورداً من مواردها دون مقابل.

ـ أن لا يكون للمواد الأولية المطلوب إعفاؤها مثيل في الإنتاج الوطني، وعلى أن تتوفر في هذا المثيل شروط الإنتاج السليم لجهة الجودة والسعر.

ـ أن يكون استعمال المادة الأولية محصوراً في الحقل الصناعي، وفي حال تعذر ذلك تفرض شروط خاصة تحددها إدارة الجمارك لتضمن عدم إساءة الاستعمال.

ـ أن تعطي وزارة الصناعة رأياً إيجابياً لجهة الإعفاء أو التخفيض بموجب دراسة تقدمها للمجلس.

ـ بالنسبة إلى الصناعات التي تعتمد على تصدير إنتاجها بصورة كاملة أو شبه كاملة إلى الخارج (كالفوسفات المستورد من سوريا والأردن بهدف تحويله إلى سماد حيث يصدر ٩٠ بالمئة من الإنتاج إلى الخارج) لا بد من النظر في إمكانية استبدال الإعفاء أو التخفيض المطلوب بإفادة الصناعات المعنية من نظام المستودع الصناعي الذي يسمح بتعليق الرسوم المتوجبة عن المواد الأولية المدخلة إليه للتصنيع لحين إنتاج السلعة المقصودة، ومن ثم تصديرها إلى الخارج دون أن يترتب نتيجة ذلك أية رسوم جمركية.

وفي مقابل ذلك، فإن معايير الحماية التي يعتمدها المجلس لحماية الصناعات الوطنية من مزاحمة البضائع الأجنبية المماثلة عن طريق زيادة الرسوم عليها، يمكن إيجازها بالنقاط الخمس التالية:

ـ أن يكون المصنع مصمماً على أساس علمي ووفقاً لجدوى اقتصادية أكيدة.

ـ أن تكون أساليب الإنتاج حديثة حتى يكون الإنتاج سليماً من ناحية النوعية والكلفة والربح.

ـ إن تعريف النوعية السليمة تحددها المختبرات المتخصصة ومستقبلاً مؤسسة المواصفات والمقاييس لدى إعادة تفعيلها.

ـ الكلفة السليمة للسلعة يجب أن تتضمن قيمة مضافة كافية ومبررة، وفقاً للمعايير العلمية لإقرار مبدأ الحماية. الكلفة السليمة يجب أن تكون غير باهظة حتى

لا تقابلها حماية باهظة ترهق المستهلك من جهة، وتعطل المنافسة الحرة من جهة أخرى.

- ربح صناعي بنتيجة الحماية هو الربح المشروع والذي يفترض أن يتجاوز مبدئياً الفائدة المدفوعة إلى المصارف.

- أن يكون الإنتاج الوطني من السلع كافياً لسد حاجة الاستهلاك الداخلي على أقل تقدير.

- أن تكون الصناعة المطلوب حمايتها بحاجة فعلية إلى هذه الحماية.

- أن لا تشكل الحماية الممنوحة لصناعة وحيدة احتكاراً تتعطل معها المنافسة الحرة. وعلى المستفيد من الحماية في هذه الحالة أن يتعهد بعدم زيادة أسعار سلعته إلا ضمن الأصول النظامية المشروعة، وعلى الدولة أن تراقب هذا التعهد باستمرار.

والمجلس لا يضع مهلاً زمنية محددة لهذه الحمايات، تلغى بعدها هذه الحمايات أو تخفض معدلاتها تدريجياً. ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات أهمها: تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعة المحمية، فيطمئن الرأسمال الأجنبي إلى أن مزايا توظيف أمواله في هذه الصناعة غير قابلة للتخفيض أو الإلغاء بعد مدة زمنية معينة، كما يطمئن الرأسمال الوطني إلى الاستقرار الذي تؤمنه له الحماية المستمرة أيضاً، كون الحمايات الجمركية اللبنانية تقترن برسوم جمركية معقولة وذات صفة تنافسية وليست حمايات مانعة. إضافة إلى ذلك جاءت الحماية المستمرة ذات معدلات مقبولة، إذا لا تتجاوز في جدول التعرفة ٢٥ بالمئة أو ٣٠ بالمئة باستثناء الموبيليا التي كان معدل الحماية عليها يبلغ ٣٥ بالمئة، ثم ارتفع إلى ٦٥ بالمئة. وهذا يعطي بالنتيجة مردودين: مردوداً حمائياً، ومردوداً مالياً للخزينة.

أما بالنسبة إلى سياسة مكافحة الإغراق، فقد اعتمد المرسوم الاشتراعي رقم (٣١) بتاريخ ١٩٦٧/٨/٥ ليحدد حالات الإغراق ورسمه وقرارات فرضه أو توجبه. وقد حددت المادة (٢) من المرسوم الاشتراعي رقم (٣١) حالات الإغراق. باختصار، يتطلب ذلك توفر شرطين معاً: الشرط **الأول** أن يكون سعر التصدير تسليم بلد المنشأ للسلعة المستوردة إلى لبنان أقل من سعر الجملة للاستهلاك الداخلي في بلد المنشأ وقت الاستيراد، أو أقل من السعر الذي تصدّر به السلعة إلى بلد ثالث، أو أقل من كلفة إنتاجها المقدرة يضاف إليها ربح ونفقة توزيع معقولان. أما الشرط **الثاني** فيتمثل في ما إذا كان استيراد السلعة إلى لبنان يلحق الضرر بصناعة لبنانية قائمة أو يعيق قيام صناعة هي قيد الإنشاء.

أما المادة رقم (٤) من المرسوم المذكور، فتقضي بأن يجري التحقق من حالات

الإغراق المطروحة بناء على طلب المتضررين منه أو بناء على طلب الجمارك، وتقوم وزارة الاقتصاد بالتحقيق بالتعاون مع إدارة الجمارك ضمن مهلة لا تزيد على شهر واحد.

وتشير المادة رقم (٧) من المرسوم إلى أن قرار توجّب رسم الإغراق يفرض من قبل وزير المالية والاقتصاد. وبذلك فمن الواضح أن هناك تداخلاً في الصلاحيات بين وزارة الصناعة ووزارتي الاقتصاد والمالية، وبالتالي فقد تعذر على المجلس الأعلى للجمارك تطبيقه نظراً إلى صعوبة التحقق من حالات الإغراق وضبط عناصر الكلفة في البلد المصدر وتوافق قرارات كل من الوزارات الثلاث في توجب فرضه، وقد انعكس ذلك سلباً على كثير من الصناعات، وبخاصة صناعة الملابس الجاهزة.

وفي المقابل، من الخطوات الإيجابية في سياسة الرسوم الجمركية إصدار المرسوم رقم (٥٧٧٧) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ لتحديد وضعية إقامة وتشغيل ما يسمى بالمستودعات الصناعية، إذ تشكل المستودعات الصناعية وضعاً جديداً في سلسلة الأوضاع المتعلقة بالرسوم الهادفة إلى تنمية الصناعات القائمة والتشجيع على إنشاء صناعات جديدة. وتقوم القواعد الأساسية بعملية إنشاء المستودعات الصناعية على مجموعة أسس أهمها:

ـ تخفيف الأعباء المالية على المنتجين الصناعيين عن طريق تأجيل تأدية الرسوم على السلع المستوردة بقصد التصنيع، علماً أن عملية التأجيل تكون بمثابة اعتمادات مالية بصورة غير مباشرة سواء أكانت البضائع المصنوعة معدة لإعادة التصدير أم للاستهلاك المحلي.

ـ إجازة إقامة المستودعات الصناعية في مختلف المناطق اللبنانية دون أي تمييز عملاً على إعمار القرى وتشغيل اليد العاملة حيثما وجدت، وتخفيف الضغط على المدن والمناطق التي يرتكز فيها النشاط الصناعي حالياً.

ـ إن وضعية المستودعات الصناعية تختلف عن وضع الإدخال المؤقت نظراً إلى إمكانية وضع المنتجات في الاستهلاك المحلي، كما تختلف عن المناطق الحرة (المحصورة في بيروت وطرابلس وفي حدود رقعة ضيقة) والمستودعات الجمركية (المتلازمة مع وجود مكتب جمركي) نظراً إلى إمكانية إنشائها في مختلف الأراضي اللبنانية.

وتتميز المستودعات الصناعية أيضاً عن المستودعات الحقيقية الأخرى بإمكانية تصنيع السلع الداخلة إليها وإجراء ما يلزم من الشغل والتغيير عليها، في حين لا

يجوز إلحاق أي تحويل بالبضائع المودعة في المستودعات الأخرى.

إن ما يفترض أن يحسم هذه التداخلات المختلفة هو السياسة الاقتصادية الشاملة التي تنطلق من تصور واضح للإمكانات والقدرات الاقتصادية، ويرتكز ذلك بدوره على الوقائع المحلية والدولية، بحيث تأتي السياسة الجمركية داعمة لتوجه النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.

لذلك، وقبل فرض أي رسم حمائي أو توفير دعم لمواد أولية لصناعة ما لا بد من دراسة قدرة هذه الصناعة المراد حمايتها ودعمها على تلبية مجموعة من الشروط والمعايير أهمها: أن تكون هذه الصناعة قابلة للحياة (أن تكون صناعة رابحة وتستطيع أن تنمو وتحقق أرباحاً)، معرفة وقياس نسبة المواد الأولية التي تستهلكها وقياس القيمة المضافة لها (معرفة عدد العمال الذين تستخدمهم والذين يمكنها استخدامهم)، معرفة ودراسة مدى قدرة الصناعة المحمية أو المدعومة على إنتاج سلع ذات نوعية جيدة تعمل على سد حاجات السوق و/أو قادرة على التصدير، إضافة إلى وضع تقدير لمدى توفيرها للنقد الأجنبي من الصادرات، وأخيراً معرفة مدى قدرتها على خلق صناعات جديدة و/أو تأمين عمل في قطاعات أخرى.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن لبنان يطبق معدلات جمارك منخفضة قياساً ببلدان يتبادل معها تجارياً. وفي المقابل، فإن تلك الدول المستوردة لا تعامله بالمثل، بل على العكس فإن أسواقها شبه مقفلة أمام منتجات بعض الصناعات اللبنانية، هذا إضافة إلى أن موقف المصنعين اللبنانيين هو الأضعف كون سقف الجمارك منخفضاً أصلاً أمام السلع المنافسة.

ج ـ سياسة التدريب المهني

بدأ التعليم المهني يستقطب اهتمام المسؤولين في القطاعين العام والخاص، وأخذت المؤسسات الصناعية تشعر بمدى حاجة لبنان إلى الكوادر الفنية المؤهلة، الأمر الذي دفع إلى استحداث وزارة خاصة (وزارة التعليم المهني) تعويضاً مما فات لبنان لسنوات طويلة. وقد بدأت الوزارة بخطوات مدروسة نحو تعليم وتدريب ما يلبي حاجة سوق العمل في المجالات الإنتاجية وفي قطاع الخدمات، معتمدة على الخبرات المحلية والأجنبية وبتمويل عربي وأجنبي بقروض ميسرة، وبروتوكولات من دول أجنبية لها خبرة طويلة في مجال التعليم المهني والتقني. وهدفت الوزارة إلى إيجاد الكوادر المنتجة والكفاءات المهنية العالية ووضعت استراتيجية خاصة للتدريب المهني. وتضمنت الاستراتيجية الجديدة مجموعة من الخطوات الفعلية عملاً على تفعيل السياسة المرجوة، جاء أهمها:

ـ إعادة النظر بالمناهج التعليمية علماً أنها لم تعد تتناسب مع القفزة النوعية في مجال تكنولوجيا الإنتاج والمعلوماتية. وقد ركّزت السياسة التدريبية على الاعتماد على مجموعة واسعة من أساتذة الجامعة اللبنانية وأساتذة التعليم المهني، إضافة إلى مجموعة من الخبراء الأجانب من فرنسا وألمانيا وكندا.

ـ تأليف المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني، على أن يضم أكثر من ثلاثين عضواً من الوزارات المعنية بقطاعات الإنتاج الصناعي والسياحي والصحي. وأنيط بهذا المجلس إبداء الرأي في المناهج والاختصاصات الجديدة ووضع الدراسات الكفيلة بتطوير التعليم المهني والتقني.

ـ تأمين الأساتذة للفروع والاختصاصات كافة، وبكفاءات عالية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل الأساتذة الحاليين وتجهيز المعهد الفني التربوي بأحدث الوسائل التربوية والمناهج العصرية.

ـ خطة لإنشاء ما يقارب مئة مدرسة جديدة، إضافة إلى الـ ٢٥ مدرسة المتوافرة حالياً، على أن تكون موزعة على جميع المناطق اللبنانية، واختيار الاختصاصات فيها بناء على قاعدة حاجة المنطقة، وذلك منعاً للهجرة إلى المدينة.

ـ اعتماد مبدأ المشاريع المشتركة مع المؤسسات غير الحكومية المعنية بتطوير التعليم المهني والتعاون معها بهدف التكامل بين جميع الأطراف لتعزيز التعليم المهني والتقني.

ـ اعتماد مشروع التدريب المهني المسرع ومشروع التدريب المهني المزدوج المتميز بجمعه ما بين مكانين للتأهيل هما: المدرسة المهنية ومكان الإنتاج (المصنع)، مما يفرض تعاوناً وثيقاً بين الطرفين، إذ إن ذلك يوفق بين كفاءة الطالب في ضمان تأمين العمل في المستقبل وتسديد خاجة المصنع من المتخصصين والفنيين.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)
مؤشرات إنتاج القطاع الصناعي السوري الخاص بحسب أبواب النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٥

الباب	عدد المؤسسات	عدد العمال الوسطي السنوي	من المجموع الإجمالي (بالمئة)	الإنتاج الإجمالي	من المجموع الإجمالي (بالمئة)	مستلزمات الإنتاج	من المجموع الإجمالي (بالمئة)	صافي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج	من المجموع الإجمالي (بالمئة)	رأس المال المستثمر	من المجموع الإجمالي (بالمئة)	متوسط الإنتاج في المؤسسة الواحدة	متوسط الاستثمار في المؤسسة الواحدة	متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة	حصة القيمة المضافة إلى الإنتاج (بالمئة)
تعدين الفحم واستخراج الخث		١٠٨	٠,١	٣٧٥	٠,٠	١٥٠	٠,٠	٢٢٢	٠,٠	١٧٠	٠,٠				٥٩,٢
تعدين ركازات الفلزات	٣٦	١٣	٠,٠	٣,١٦١	٠,٠	٢,٣٢٥	٠,٠	٦٧١	٠,٠	٨,٨٧٧	٠,٠	٥٣٣	٧١٣	٥	٢١,٢
أنشطة أخرى للتعدين		٥٨	٠,٠	١٥,٦٦٣	٠,٠	٥,٩٦٤	٠,٠	٨,٩٩٢	٠,٠	١٦,٦٢٤	٠,٠				٥٧,٤
صنع المنتجات الغذائية	٩,١٤٣	٢٩,٥٩٧	١٣,٨	٢٢,٧٨٤,٥١١	٢٣,٠	١٨,٨٢١,٧٥٨	٢٦,١	٣,٣٥٢,٤٠٣	١٣,٧	١٢,٢٥٧,٩٧٨	٢١,٥	٢,٤٩٢	١,٣٤١	٣	١٤,٧
صنع التبغ	٥٠٨	٩,١٢٩	٤,٣	٢٣٨,٣٤٨	٠,٢	١٦٣,٤٩٠	٠,٢	٧٣,٢٣٤	٠,٣	١٥٧,٢٤٩	٠,٣	٤٧٠	٣٠٠	١٨	٣٠,٧
صنع المنسوجات	٧,٣١٤	١٩,٣٣٩	٩,٠	١٣,٥٦٦,٤٨٠	١٣,٧	١٠,٧٠٦,١٠٥	١٤,٨	٢,٤٨٥,١٧٢	١٠,١	٦,٤٣٨,٣٨٢	١١,٣	١,٨٥٥	٨٨٠	٣	١٨,٣
صنع الملابس وتهيئة الفراء	١١,١٦٦	٢٦,٤٠٤	١٢,٣	١٠,٦٧٦,١٩٤	١٠,٨	٧,٤٢٠,٦٨٥	١٠,٣	٣,٠٢٣,٥٤٢	١٢,٣	٦,١٣٣,٦١٥	١٠,٨	٩٥٦	٥٤٩	٣	٢٨,٣
دبغ وتهيئة الجلود، صنع الحقائب، الأمتعة والأحذية	٣,٨٢٩	١١,٠١٧	٥,١	٥,٢٣٨,٠٥٣	٥,٣	٣,٣٣٢,٤٩٣	٤,٦	١,٨٢٧,٣٤٢	٧,٤	٣,٢٠٠,٩٣٤	٥,٦	١,٣٦٨	٨٣٦	٣	٣٤,٩
صنع الخشب والمنتجات الخشبية	٧,٢٩٣	١٥,٧٦٨	٧,٤	٣,٧٧٧,٠١٧	٣,٨	٢,٣٣٣,٥٧٤	٣,٢	١,٣٦٤,٩٧٧	٥,٦	٢,٢٤٩,٣١٩	٣,٩	٥١٨	٣٠٨	٣	٣٦,١
صنع الورق ومنتجات الورق	٢٠٨	١,٠٨٢	٠,٥	٨٣٥,٤٩٠	٠,٨	٦٥٨,٣٣٦	٠,٩	١٣٧,٤٢٥	٠,٦	٥٤٦,٠٤٩	١,٠	٤,٠١٧	٢,٦٢٥	٢	١٦,٥
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	٨٠٤	٢,٦٣٦	١,٢	٦,٢٧٠,١٢٥	٦,٣	٢,٢٢٧,٣٦٩	٣,١	٣٨٨,٤١٨	١,٦	١,١٨٩,٢٥٨	٢,١	٧,٧٩٩	١,٤٧٩	٥	٦,٢
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٣٢	١٥٧	٠,١	٨٣,٣٤٢	٠,١	٥٣,٢٨٦	٠,١	٢٥,٩٤١	٠,١	١٠٩,٤٠٠	٠,٢	٢,٦٠٤	٣,٤١٩	٦	٣١,١
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٦٤٩	٤,٠٧٥	١,٩	٥,٠٣١,٧٨٨	٥,١	٣,٧٥٢,٧٩٨	٥,٢	١,٠٦٥,٤٤٥	٤,٣	٣,٤٨٧,٢٧٨	٦,١	٧,٧٥٣	٥,٣٧٣	٢	٢١,١
منتجات اللدائن	٣,٦٥٢	٥,٢٧٣	٢,٥	٣,٠٣٦,١٢٩	٣,١	٢٢,٤٢٢,٤٤٦	٣١,١	٦٤٦,١٩٠	٢,٦	٢,١٦٨,٦١٠	٣,٨	٨٣١	٥٩٤	٣	٢١,٣

يتبع

تابع

منتجات المعادن اللافلزية	٩,٠٤٤	٢٦,٨٢١	١٢,٥	٨,٢٣٩,١٣٢	٨,٣	٤,٤٩٥,٧٠٥	٦,٢	٣,٥٥١,٢٣٣	١٤,٥	٥,٠٧٨,٩١٧	٨,٩	٩١١	٥٦٢	٣	٤٣,١
الفلزات القاعدية الأساسية	٨١٩	٢,١١٩	١,٠	١,٦٨٥,٣٤٨	١,٧	١,٢٤٧,٣٧٢	١,٧	٣٠٤,٩٨٣	١,٢	١,٨٦٤,٨٨١	٣,٣	٢,٠٥٨	٢,٢٧٧	٢	١٨,١
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	١٥,٢٩٤	٣٠,٥٧٨	١٤,٣	٨,٣٧١,٩١٩	٨,٤	٥,٤٦٧,٤٠٧	٧,٦	٢,٧٠٣,٢٣١	١١,٠	٥,٥١٤,٠٤٥	٩,٧	٥٤٧	٣٦٠	٤	٣٢,٣
الآلات والمعدات غير المصنعة	٧٨٧	٣,٠١٤	١,٤	٢,١٥٢,٨٥٧	٢,٢	١,٥٠٨,٦٣١	٢,١	٥٩٢,١٢٩	٢,٤	١,١٤٦,٨٢٨	٢,٠	٢,٧٣٦	١,٤٥٧	٢	٢٧,٥
الآلات والأجهزة الكهربائية	٢٤٤	٥٤٩	٠,٣	٣٩٧,٣٦٨	٠,٤	٣١١,٤٣٨	٠,٤	٧٧,٢٠١	٠,٣	٣٣٥,٩١٨	٠,٦	١,٦٢٩	١,٣٧٧	٢	١٩,٤
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون	٢٨	٦٠	٠,٠	٦٢,٥٩٢	٠,١	٥٢,٥٣١	٠,١	٨,٨٩٨	٠,٠	١١,٩٨٠	٠,٠	٢,٢٣٥	٤٢٨	١	١٤,٢
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات	٤٥٢	٦٠٦	٠,٣	٢٣٦,٣٧٩	٠,٢	١٤٥,١٤٧	٠,٢	٧٥,٦٥٠	٠,٣	٣٩٢,٠٣٢	٠,٧	٥٢٣	٨٦٧	٢	٣٢,٠
صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة	٣٦١	٨٠٨	٠,٤	٢٦٨,١٩٦	٠,٣	١٧١,٠٣٢	٠,٢	٨٥,٩٨٥	٠,٤	٣٨٢,٥٧٣	٠,٧	٧٤٣	١,٠٦٠	٢	٣٢,١
معدات النقل الأخرى	٢٩	٤٣	٠,٠	١٥,٣٦٥	٠,٠	١٠,٠٥٦	٠,٠	٤,٧٦٦	٠,٠	١٢,٣٤٣	٠,٠	٥٣٠	٤٢٦	٢	٣١,٠
صنع منتجات الأثاث غير المصنفة	١٣,٦٥٠	٢٤,٣٨٢	١١,٤	٩,٦١٦,٤٧٤	٩,٧	٦,٨١٥,٦٥٨	٩,٤	٢,٦٥٥,٨٩٩	١٠,٨	٤,٠٢٢,٤٧٧	٧,١	٧٠٥	٢٩٥	٣	٢٧,٦
إعادة الدوران	٢٤٤	٧٧٧	٠,٤	٢٦٣,٥٧٣	٠,٣	١٨٢,٨٨٥	٠,٣	٦٨,٠٣٦	٠,٣	٢٢٣,٦٨٧	٠,٤	١,٠٨٠	٩١٧	٢	٢٥,٨
جمع وتنقية وتوزيع المياه	٦	١٢	٠,٠	١,٠٣١	٠,٠	٤٢١	٠,٠	٤١٨	٠,٠	٢,٧٥٠	٠,٠	١٧٢	٤٥٨	٣	٤٠,٥
المجموع	٨٥,٥٩٢	٢١٤,٤٢٥	١٠٠	٩٩,٢٦٦,٩١١	١٠٠	٧٢,١٢٩,٠٦٣	١٠٠	٢٤,٥٢٨,٤٠٨	١٠٠	٥٦,٩٤٧,١٧٢	١٠٠	١,١٦٠	٦٦٥	٣	٢٤,٧

المصدر: نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٨).

ثانياً: التنمية الصناعية

١ ـ التنمية الصناعية في سوريا

حققت سوريا منذ بداية عهد الاستقلال إنجازات تنموية كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمجالات الاجتماعية وبدرجات متفاوتة، وكان للصناعة نصيب كبير في ذلك. وقد تفاوتت أدوار كل من القطاعين العام والخاص باختلاف العقود والسياسات الاقتصادية المعتمدة. ففي الخمسينيات لعب القطاع الخاص الدور الأكبر في عملية التنمية الصناعية، ومنذ منتصف الستينيات[٢٦] بدأ دور القطاع العام ينمو ليلعب دوراً ريادياً بإقامة عدد من الصناعات الثقيلة المعدنية والكيميائية، إضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية. وفي أوائل السبعينيات كانت هناك دعوة إلى تكامل القطاعين العام والخاص وربط إيجابياتهما وقدراتهما انطلاقاً من مبدأ التعددية الاقتصادية، واكتسبت اهتماماً متزايداً في الثمانينيات والتسعينيات إثر صدور عدد من القرارات والتشريعات الخاصة بقطاع الصناعة وعملية الاستثمار الصناعي.

وقد حققت الصناعة السورية معدلات نمو سنوية متفاوتة منذ السبعينيات. ففي عقد السبعينيات كان معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة ٨,٨ بالمئة، وهو أدنى من معدل النمو العام (٩,٩ بالمئة) مساهماً بذلك بدور أقل من باقي القطاعات في التنمية الاقتصادية. أما في النصف الأول من عقد الثمانينيات فقد كان لقطاع الصناعة الدور الريادي في التنمية الاقتصادية، فقد حقق معدل نمو سنوياً (٥,٣ بالمئة) مقارنة مع معدلات نمو سلبية لكل من قطاعي الزراعة (ـ ٠,٦ بالمئة) والخدمات (ـ ٠,٩ بالمئة) الذي حقق معدل نمو ٢,٩ بالمئة سنوياً فقط بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥. وفي المقابل، في النصف الثاني من عقد الثمانينيات شهد قطاع الصناعة نمواً سلبياً (ـ ٣٦ بالمئة) للفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) نتيجة انخفاض الاستثمار الصناعي والأزمة الاقتصادية في تلك الفترة، إلا أنه عاود وأخذ دوره الريادي في التنمية الاقتصادية محققاً بذلك أعلى معدل نمو سنوي للسنوات (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)

---

(٢٦) عبدو الحمصي، «الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري،» **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ١٤ (١٩٩٨)، الجدول رقم ٢. ويتبين أن إجمالي رأس المال المستثمر في أواخر الستينيات في الصناعة السورية بين القطاعين العام والخاص قد بلغ ٥٤١ مليون ليرة سورية متوزعة بين ٧٠ بالمئة نسبة رأس مال القطاع العام و٣٠ بالمئة نسبة رأس مال القطاع الخاص. وقد تركزت مساهمة القطاع الخاص في قطاعات الغزل والنسيج بنسبة ٥٢,٥ بالمئة والصناعات الهندسية بنسبة ٤١,٥ بالمئة فيما تركزت مساهمة القطاع العام في الصناعات الغذائية بنسبة ٨٤ بالمئة وصناعة تكرير النفط بنسبة ١٠٠ بالمئة.

(٩,٥ بالمئة). وفي النصف الأول من عقد التسعينيات حققت الصناعة معدل نمو سنوياً (ما يقارب ٦,٥ بالمئة) أقل من معدلات النمو السنوية لقطاعي الزراعة (٧,٨ بالمئة) والخدمات (٧,١ بالمئة)، ومن معدل النمو العام (٧,١ بالمئة) على الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، وذلك لوجود العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه الصناعيين والمستثمرين والتي سنقوم بدراستها في ما بعد.

ومن الواضح أن هناك اهتماماً متزايداً بالتصنيع في سوريا خلال ربع القرن الماضي. ويمكن قراءة ذلك من أهداف الخطط الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة وما أعقبها من برامج استثمارية ومشروعات صناعية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وقد تمثل هذا الاهتمام في جملة من المؤشرات.

ـ بلغ حجم الاستثمار الفعلي في قطاع الصناعة للخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ٤٩٥٥ مليون ليرة سورية أربعة أضعاف ونصف مثيله للخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) (١١٠٤ ملايين ليرة سورية)، وبدوره بلغ حجم الاستثمار الفعلي في قطاع الصناعة للخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ٢٠١٤٧ مليون ليرة سورية أربعة أضعاف مثيله للخطة الخمسية الثالثة.

ـ بلغت حصة الإنفاق الفعلي في القطاع الصناعي ما يقارب ٤٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق الفعلي في القطاعات الاقتصادية خلال عقد السبعينيات، مقارنة بـ ٢٨,٢ بالمئة للنصف الثاني من عقد الستينيات.

ـ تضاعفت حصة الإنفاق على قطاع الصناعة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات لتصل إلى ٤٧٥٧٦ مليون ليرة سورية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) مقارنة بحجم الإنفاق في الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٦٠٦ مليون ليرة سورية). وتضاعف أيضاً حجم الإنفاق في النصف الأول من عقد التسعينيات ليصل إلى ٩١٠٢٣ مليون ليرة سورية، ويحصل على أكثر من ٤٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق الفعلي في القطاعات الاقتصادية.

ـ إدخال صناعات جديدة وإحداث تغيير هيكلي في بنية القطاع الصناعي لجهة الصناعات الثقيلة (هندسية وبتروكيماوية) ومؤخراً الصناعات الإلكترونية.

ـ منح القطاع الخاص دوراً أكبر في عملية التنمية الصناعية عن طريق توسع هامش النشاطات الصناعية، والتي يمكن أن يستثمر بها، وإصدار القانون رقم (١٠) عام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠، إضافة إلى جملة من القرارات والاتفاقيات الاقتصادية التي تخدم في خلق وتفعيل مناخ الاستثمار في النشاط الصناعي.

في المقابل، على صعيد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في سوريا، ساهمت الاستثمارات الصناعية في عقد السبعينيات بما يقارب ١٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وانخفضت إلى ١٥ بالمئة في الثمانينيات. وفي النصف الأول من عقد التسعينيات تراوحت بين ٣٠ بالمئة و٢٨ بالمئة (على أساس الأسعار الثابتة عام ١٩٨٥). أما إذا استثنينا مساهمة فرعي الصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء، فإن دور الصناعة التحويلية يصبح أقل أهمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن الدولة اتبعت منذ الستينيات برنامج تصنيع طموحاً، خصصت له جزءاً كبيراً من الاستثمارات الوطنية الإجمالية، إلا أن حصة الصناعة التحويلية كانت متذبذبة ومنخفضة، إذ انخفضت من ١٠,٦ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٤,٢ بالمئة عام ١٩٩١ لتعود وترفع من نسبة مساهمتها إلى ٨ بالمئة عام ١٩٩٧.

وقد قامت مسيرة التنمية الصناعية في سوريا على مجموعة من المقومات والمزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السوري. وقد ساعدت هذه إلى حد بعيد على نمو العديد من فروع الصناعة الاستخراجية والتحويلية. وتشكلت هذه المزايا على مدى ربع القرن الماضي في عدة محاور أهمها:

- توفر قاعدة مهمة من الخامات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني القابلين للتصنيع والتي يأتي القطن في طليعتها، إضافة إلى خامات أخرى مهمة كالشمندر السكري والبذور والثمار الزيتية وفوائض جيدة من الحبوب والفواكه والخضار، إضافة إلى منتجات الألبان وغيرها.

- توفر مكامن جيدة من الخامات كالفوسفات وخامات صناعة الاسمنت.

- توفر مصادر طاقة مهمة كالكهرباء والنفط والغاز.

- توفر قاعدة مهمة من الخبرات المتوارثة من السلف إلى الخلف في مجال بعض الصناعات القديمة والعريقة كصناعة الغزل والنسيج التي عرفت بها سوريا منذ القدم.

- توفر مؤسسات تعليمية ومهنية تمد الصناعة باحتياجاتها من الكوادر العلمية والفنية، حيث توجد أربع جامعات تضم ٥١ كلية، كما يبلغ عدد المعاهد العليا والمتوسطة ١٣٥ معهداً. أما عدد مدارس ومراكز التدريب فيبلغ ١٥٢ إضافة إلى ٥٢٨ مدرسة مهنية.

- وجود عدد مهم من الهيئات والمراكز الداعمة للصناعة، كمركز تطوير الإدارة والإنتاجية، ومراكز البحوث والاختبار، وهيئة المواصفات والمقاييس لضبط جودة الإنتاج والارتقاء به إلى المعايير الدولية.

ـ وجود شبكة مواصلات واتصالات موسعة تتمثل بشبكات الطرق الحديثة وشبكة الخطوط الحديدية، بالإضافة إلى توفر مطارات ومرافئ جيدة، وشبكة مهمة من المواصلات السلكية واللاسلكية.

ـ تمتع سوريا بموقع جغرافي مهم بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وبشبكة مهمة من العلاقات العربية والدولية.

وهذه المقومات مجتمعة لعبت دوراً مهماً في تطور قطاع الصناعة وإدراجه كأحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد السوري العامل على تأمين الاحتياجات السلعية الضرورية منها للاستهلاك المحلي أو للتصدير. إلا أنه في المقابل لا يزال يعاني ضعفاً في الأداء نتيجة جملة من المعوقات والتحديات الخارجية والداخلية.

تعود التحديات الخارجية إلى المنهجية الجديدة للسياسة الاقتصادية العالمية وإلى البدء بالتجارة الحرة والحدود المفتوحة. وفي المقابل، فإن المنتجات الصناعية السورية تعاني[٢٧] ضعف القدرة على الصمود أمام المنافسة الخارجية. فقد قامت الصناعة السورية أصلاً في جو غير تنافسي وفي ظل جدار من الحماية يتشكل من القيود الكمية المفروضة على استيراد السلع المماثلة والرسوم الجمركية المرتفعة. وقد أتاح قانون الاستثمار رقم (١٠) المجال لدخول شركات صناعية جديدة، مما خفض من الاحتكار السابق لكن الدولة لم تخفف من قوانين الحماية.

ولم تتجه الصناعة السورية نحو التصدير إلا مؤخراً، وما كان يصدر من منتجاتها كان يذهب معظمه إلى أسواق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والوسطى بموجب بروتوكولات تجارية واتفاقات مدفوعات، ولم تكن هذه الدول تهتم كثيراً بالجودة. أضف إلى ذلك ضعف المعرفة بالأسواق الخارجية وبأصول التصدير، وخصوصاً في الأسواق العالمية.

محلياً، تعاني الصناعة السورية عدة معوقات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ورقة عمل في ندوة الصناعة السورية عام ١٩٩٧ «الصناعة السورية والمستقبل» تحليلاً لأهم المعوقات التي تواجه الصناعة السورية[٢٨]، ألا وهو انخفاض القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. وقد عزت أسباب هذا الانخفاض إلى النقاط التالية:

---

(٢٧) نبيل سكر، **دخول سورية في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية والبديل العربي والإصلاح الاقتصادي الشامل** (دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٩٨)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٢٨) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [اليونيدو]، «الصناعة السورية والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: ندوة الصناعة السورية، دمشق، ١٩٩٧، ص ٢١ ـ ٢٣.

- انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة، إذ إن معظم منشآت القطاع العام وعدد غير قليل من منشآت القطاع الخاص تعمل دون طاقتها لأسباب عديدة أهمها[٢٩]:

● مشاكل فنية في تصميم وتنفيذ عدد من المعامل، حيث لم تستطع هذه المعامل الوصول إلى طاقاتها العقدية بسبب أخطاء في التصميم والتنفيذ.

● قدم الخطوط الإنتاجية القائمة والتي مضى على معظمها أكثر من عشرين عاماً مع ضعف الصيانة والصيانة الوقائية، الأمر الذي أدى، ويؤدي، إلى تدني إنتاجية هذه الآلات والخطوط بسبب توقفها المتكرر نتيجة الأعطال.

● نقص المواد الأولية وقطع الغيار المستوردة نتيجة صعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم والحصول على الموافقات اللازمة.

● عدم كفاية المواد الأولية اللازمة محلياً للإنتاج في بعض المواسم مثل الفواكه والخضار، إما بسبب نوعية المواسم الزراعية أو بسبب عدم توافر المرونة اللازمة لمنشآت القطاع الصناعي من أجل تأمين مستلزمات إنتاجها من السوق المحلية (الجلود والخضار والفواكه).

● صغر حجم السوق الداخلية وقدرتها المحدودة على استيعاب إنتاج المنشآت سواء بالنسبة إلى القطاع العام أو الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تشغيل هذه المنشآت بما يتناسب مع قدرة السوق الداخلية على استيعاب إنتاجها، إضافة إلى ما ذكرناه من ضعف قدرة المنتجات الصناعية السورية على المنافسة في الأسواق الخارجية التي بدورها تحد من إمكانية المنشآت الصناعية على التصدير.

● سرعة دوران اليد العاملة وتسربها من القطاع العام إلى الخاص بسبب ضعف الرواتب والأجور في القطاع العام مع وجود نقص واضح في العمال الفنيين. كما تعاني المنشآت الصناعية في المناطق والمدن الزراعية غياب العمال في المواسم الزراعية، حيث يعتبر العمل في المنشآت بمثابة فرصة بين المواسم الزراعية.

---

(٢٩) لم تتجاوز نسبة الاستفادة من الطاقات القائمة عام ١٩٩٥ ما يلي: ٨ بالمئة في الورق، و٢٢ بالمئة في الأسمدة، و٢٧,٨ بالمئة في الأحذية، و٢٨ و٣٠ بالمئة في الغزول الصوفية والممزوجة، و٣٦ بالمئة في المصابيح الزجاجية، و٣٨ بالمئة في القضبان الحديدية، و٣٩ بالمئة في الألبسة الجاهزة، و٤٠ بالمئة في البطاريات، و٤٢ بالمئة في البيليت والبصل المجفف، و٤٣ بالمئة في صفائح الاترنيت، و٤٨ بالمئة في الإطارات، و٥٠ بالمئة في الصابون، و٥٣ بالمئة في رب البندورة، و٤٥ بالمئة في الأقمشة القطنية، و٥٦ بالمئة في المعكرونة والشعيرية، و٧١ بالمئة في الغزول القطنية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وتسعير بعضها إدارياً بأسعار تزيد على تكلفة الحصول عليها من المصادر الخارجية. يضاف إلى ذلك التضخم الإداري والبطالة المقنعة في منشآت القطاع العام وانخفاض إنتاجية العاملين فيه بسبب ضعف الرواتب والأجور.

- تسعير إنتاج عدد من المنشآت إدارياً وبأسعار تقل عن كلفة عوامل الإنتاج. ويعود ذلك إلى سياسة الدعم التي تتبعها الدولة تجاه بعض السلع مثل السكر والدقيق والأسمدة، والأسعار التشجيعية التي تمنحها للمزارعين الذين ينتجون القطن والشمندر والقمح. وعلى الرغم من الخطوات التي قطعتها الحكومة في مجال تسعير عدد من المدخلات والمخرجات الصناعية بشكل يعكس التكاليف الحقيقية لإنتاجها، إلا أن التسعير الإداري ما زال قائماً، وهو ما يؤدي إلى وجود قيمة مضافة سالبة في تلك المنشآت.

- غياب تقديم الخدمات الاستشارية للصناعة، حيث ما يزال الاعتماد في تقديم هذه الخدمات على بيوت الخبرة الأجنبية في معظم مراحل المشروع الصناعي سواء في مرحلة الاستثمار، أو مرحلة الإنتاج، أو مرحلة تطوير الإنتاج والتسويق والترويج والتوضيب، والتي تشكل في الاقتصادات المتطورة أكثر من ٥٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج.

يضيف د. يحيى الهندي رئيس الغرفة الصناعية بدمشق إلى جملة المعوقات التي تضعف من القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة عدة عقبات تواجه المستثمرين في القطاع. المشكلة الأساسية تكمن في القوانين التي تحتاج إلى إعادة قراءة وتحديث بعد مضي وقت عليها ضمن جملة المتغيرات المحلية. عملياً، يتم تنظيم عمل المؤسسات الصناعية في إطار المرسوم رقم (١٠٣) عام ١٩٥٢ والقانون رقم (٢١) لعام ١٩٥٨. أما قانون الاستثمار رقم (١٠) الصادر عام ١٩٩١، فإنه يتطلب جملة من الشروط التي يتوجب على المؤسسات الصناعية تحقيقها لكي يتم شملها بأحكامه، لذلك لا يزال محدود الفعالية. أضف إلى ذلك أن هذا القانون لم يترافق مع قوانين متطورة أخرى في التجارة الخارجية والداخلية والمالية والنظام الضريبي والنظام الجمركي. أخيراً شكل القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦ عائقاً مستمراً أمام المستثمرين على رغم الإعفاءات وميزات قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

بشكل عام، على الرغم من صدور تشريعات تشجيع الاستثمار، وبخاصة بدءاً من عام ١٩٨٥، فإن الكثير من أحكام هذه التشريعات تتعارض مع تشريعات أخرى قائمة، مما يتطلب إعادة نظر شاملة بالتشريعات لتحقيق الانسجام وإزالة التناقضات.

(ملاحظة: لقد تم إلغاء القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦ بموجب المرسوم التشريعي المتعلق بحيازة وتبادل العملات الأجنبية والمعادن الثمينة).

أ ـ آلية التنمية الصناعية في سوريا خلال عقد التسعينيات

تنوعت الجهود المبذولة من قبل القطاعين العام والخاص في دفع عملية التنمية الصناعية ووضعها في المسلك الصحيح. كان أبرزها:

(١) **تبني منهج التعددية الاقتصادية كخيار استراتيجي تنموي**، وإشراك جميع الجهود الوطنية في القطاعات الثلاثة، العام والخاص والمشترك، وتوظيف إمكانياتها وقدراتها في التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعة بشكل خاص. ضمن هذه الآلية وضع العديد من التشريعات واتخذ العديد من الإجراءات التنظيمية في عدة مجالات لدفع التنمية الصناعية.

التشريعات: إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ المتضمن جملة من الحوافز بهدف خلق مناخ جيد للاستثمار وجذب وتشجيع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب. لقد حرك (فعلياً) هذا القانون عملية الاستثمار في قطاعي الصناعة والنقل منذ السنوات الأولى لصدوره. وفي المقابل، طرح من خلال تطبيقه مستلزمات أخرى لتحسين مناخ الاستثمار على نحو أفضل، كان أبرزها تطوير النظام المصرفي في سوريا، وتطوير النظام الإداري والتخفيف من البيروقراطية واعتماد آليات أكثر مرونة. إلا أن ذلك لم يقلل من نجاح هذا القانون في جذب الاستثمارات وإقامة المشاريع الصناعية خلال عقد التسعينيات.

وقد عمل البعض على جمع الأموال من الجمهور بهدف توظيفها أو الاستثمار بها، وقد عرفوا بجامعي الأموال. وقصر البعض في دفع الأرباح الشهرية المعتادة، وامتنع البعض الآخر عن إعادة الأموال إلى المودعين. وبالتالي صدر قانون رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠ منع جمع الأموال من الجمهور بغية توظيفها أو استثمارها أو الاتجار بها. عملياً، كان الهدف من القانون الحفاظ على مدخرات الجمهور وتوجيهها في القنوات السليمة للادخار والاستثمار.

ومؤخراً، صدر المرسوم التشريعي رقم (٤) تاريخ ١٩٩٨/٧/٢٥ في ما يتعلق بالتركات متضمناً العديد من المزايا والإيجابيات التي تهم المواطنين السوريين من جهة، وتدعم النشاط الاستثماري والادخاري كونه يشجع على إيداع وتوظيف الأموال النقدية لدى المصارف السورية من جهة أخرى. عملياً، وفر هذا المرسوم الطمأنينة للمواطنين السوريين بأن مدخراتهم وودائعهم المصرفية لن تتأثر بأعباء ضريبية لقاء رسم الانتقال على التركات في حال وفاة المورّث، إضافة إلى مزايا مهمة أخرى. وبالتالي، شكل هذا المرسوم أداة مهمة في تشجيع الادخار وزيادة التعامل المصرفي.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

توزيع منشآت القطاع الصناعي السوري الخاص بحسب النشاط وبحسب حجم المؤسسات عام ١٩٩٥

النشاط الاقتصادي	رمز النشاط	١ ـ ٥ عمال	٦ ـ ٩ عمال	١٠ ـ ٥٠ عامل	٥١ ـ ١٠٠ عامل	١٠٠ فما فوق	المجموع
مقالع ومناجم وصناعات استخراجية أخرى	١٤،١٣،١١،١٠	٣٦	-	-	-	-	٣٦
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٥	٧,١١٤	١,٢٤١	٧٧١	٩	٨	٩,١٤٣
صنع منتجات التبغ	١٦	٣٧٥	١١٩	١٤	-	-	٥٠٨
صنع المنسوجات	١٧	٦,٣٧٤	٦١٣	٣٠٥	١٣	٩	٧,٣١٤
صنع الملابس وتهيئة الفراء	١٨	٩,٨٤٥	٩٣١	٣٧٥	٩	٦	١١,١٦٦
دبغ وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأحذية	١٩	٣,٣٤٢	٣٦٨	١١٥	٤	-	٣,٨٢٩
صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	٢٠	٧,١١٥	١١٦	٦١	١	-	٧,٢٩٣
صنع الورق ومنتجات الورق	٢١	١٦٢	٢٢	٢١	٢	١	٢٠٨
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	٢٢	٦٧٢	٩١	٣٨	١	٢	٨٠٤
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٢٣	٢١	٧	٤	-	-	٣٢
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٢٤	٤٤٧	٩٤	٩٩	٦	٣	٦٤٩
صنع منتجات المطاط واللدائن	٢٥	٣,٣٩٩	١٤٩	١٠١	٢	١	٣,٦٥٢
صنع منتجات المعادن اللافلزية	٢٦	٨,٤٢٨	٤٥١	١٦٣	١	١	٩,٠٤٤
صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	٢٧	٧٢٦	٦٦	٢٥	١	١	٨١٩
صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	٢٨	١٤,٨٢٣	٣١٧	١٥٣	١	-	١٥,٢٩٤
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	٢٩	٦٦٠	٧٣	٥١	١	٢	٧٨٧
صنع آلات المكاتب والمحاسبة وآلات الحاسب الإلكتروني	٣٠	-	-	-	-	-	٠
صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	٣١	٢١١	٢١	١٢	-	-	٢٤٤
صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصال	٣٢	٢٤	٢	٢	-	-	٢٨

يتبع

تابع

صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات	٣٣	٤٣٩	١٠	٣	-	-	٤٥٢
صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٣٤	٣٢٢	٣١	٨	-	-	٣٦١
صنع معدات النقل الأخرى	٣٥	٢٥	٢	٢	-	-	٢٩
صنع الأثاث، صنع منتجات غير مصنفة في مكان آخر	٣٦	١٣,٢٣٩	٢٩٢	١١٨	١	-	١٣,٦٥٠
إعادة الدوران	٣٧	١٩٣	٣٨	١٣	-	-	٢٤٤
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة	٤٠	٧	-	-	-	-	٧
جمع وتنقية وتوزيع المياه	٤١	٦	-	-	-	-	٦
المجموع		٧٨,٠٠٥	٥,٠٥٤	٢,٤٥٤	٥٢	٣٤	٨٥,٥٩٩
النسبة المئوية		٩١,١٣	٥,٩٠	٢,٨٧	٠,٠٦	٠,٠٤	١٠٠

المصدر: تم تجميع البيانات من: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

بعض المؤشرات الاقتصادية في القطاع الصناعي السوري الخاص عام ١٩٩٥ بحسب حجم المنشآت (ألف ليرة سورية)

حجم المنشأة الصناعية	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	نسبة مئوية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	نسبة مئوية	الضرائب	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائد رأس المال المستثمر	معامل رأس المال
١ ـ ٥ عمال	٦٢,٦٣٣,٩٢٨	٤٤,٥٩٤,٧٨٩	١٨,٠٣٩,١٣٩	٦٦,٥	١,٠٧٣,١٢٠	١٦,٩٦٦,٠١٦	٦٨,٢	١٢٧,٧٥٦	١٦,٨٣٨,٦٩٠	٣١,٨٦٩,٧٨٢	١٦٠,٨٧٥	٣,٠٣٦,٨٢٩	٣٨٩	٣	٠,٥
٦ ـ ٩ عمال	١٤,٢٤١,٩٣٦	١٠,٦٨٥,٢٨٧	٣,٥٥٦,٦٤٩	١٣,١	٢٧٣,٥٤٥	٣,٢٨٣,١٠٤	١٣,٢	٣٣,٤٧١	٣,٢٤٩,٦٣٣	٧,١٦٨,٤٤٣	٢٦,٦٣١	٨٦٠	٥٣٥	٢	٠,٥
١٠ ـ ٥٠ عامل	١٦,٦٤٥,٩٢٦	١٢,٦٧٠,٤٥٨	٣,٩٧٥,٤٦٨	١٤,٦	٥٤٧,٦٨٣	٣,٤٢٧,٧٨٥	١٣,٨	١٣٣,٣٠٣	٣,٢٩٩,٦١٢	١٢,٤٣٥,٣٦١	٢٠,٧٩٧	١,٠٠٩,٥٨٢	٨٠٠	١,٣	٠,٧
٥١ ـ ١٠٠ عامل	٢,٢٧٠,٥٣٤	١,٥٨٠,١٠١	٦٩٠,٤٣٣	٢,٥	٧٧,٢٥٥	٦١٣,١٧٨	٢,٥	١٤,٣٠٣	٥٩٨,٨٧٥	١,١٧٢,١٧٣	٢,٣٩٣	١١٩	٩٤٩	١,٩	٠,٥
١٠١ عامل فما فوق	٣,٤٧٤,٥٨٧	٢,٥٩٨,٤٢٨	٨٧٦,١٥٩	٣,٢	٢٨٧,٣٣٣	٥٨٨,٨٢٦	٢,٤	٤٧,٤١٧	٥٤١,٥٩٨	٤,٣٠١,٤١٤	٣,٧٣٠	٢٢٥	٩٣٢	٠,٨	١,٢
المجموع	٩٩,٢٦٦,٩١١	٧٢,١٢٩,٠٦٣	٢٧,١٣٧,٨٤٨	١٠٠	٢,٢٥٨,٩٣٦	٢٤,٨٧٨,٩٠٩	١٠٠	٣٥٦,٢٥٠	٢٤,٥٢٨,٤٠٨	٥٦,٩٤٧,١٧٣	٢١٤,٤٢٦	٤,٠٤٧,٦١٥	٤٦٣	١,٧	٠,٦

المصدر: المصدر نفسه.

ومؤخراً صدر المرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ المتضمن تعديلات لبعض مواد قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

لقد توخت التشريعات المتخذة توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة فرص أوسع للقطاع الخاص باستثمار مدخراته وفوائضه النقدية ضمن أقنية الإنتاج الصناعي المختلفة. وبذلك منح قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ في النصف الأول من عقد التسعينيات إعفاءات متساوية لجميع المشاريع التي تجتاز بوابة القانون وتشمل بقرار المجلس الأعلى الاستثمار. وساوى بين المنشآت التي تقام في المدن الرئيسية وباقي مناطق سوريا الأخرى. إضافة إلى ذلك اعتمد القانون الإعفاءات الضريبية كمحفّز رئيسي لجذب الاستثمارات ومنحها للجميع دون تمييز. ولكن لم تول التشريعات اهتماماً مناسباً لعناصر مناخ الاستثمار الأخرى، مما أدى إلى اتجاه المستثمرين نحو المشاريع الصغيرة والصناعات ذات اللمسات الأخيرة السريعة المردود وعزوفهم عن المشاريع الاستثمارية الحقيقية التي تتطلب توظيفات كبرى وموجودات ثابتة كبيرة، وتعطي مردودها في زمن أطول. تبعاً لهذه الانعكاسات اتخذت الدولة حالياً الأسلوب الانتقائي بهدف ترشيد نشاط القطاع الخاص الصناعي وتوجيهه نحو المشاريع التي تلبي حاجات الاقتصاد الوطني وتحقق الجدوى الاقتصادية الكاملة. ويعتمد هذا الأسلوب على جملة من المعايير أهمها:

ـ إدخال التقنيات الحديثة والخبرات التكنولوجية المتطورة التي تساعد على استغلال الموارد المادية والبشرية أفضل استغلال وتحقق زيادة ملموسة في الإنتاج الصناعي وتنويعه وتكيفه مع التكنولوجيا الحديثة في إطار معايير جودة المنتج ومواصفاته بما لا يقل عن أمثاله في الأسواق العالمية.

ـ اعتماد وترخيص الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية التي توفر فرص عمل جيدة مع تحقيق قيمة مضافة عالية.

ـ مراعاة مسألة حماية البيئة في اختيار التقنيات الحديثة والحؤول دون إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية مع ضمان شروط الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

الإجراءات التنظيمية: تم اعتماد آلية تنظيمية قانونية تضمن تنمية القطاع الخاص وترشيده في دخول الصناعات المهمة والأساسية. وتتلخص هذه الإجراءات بالنقاط التالية:

ـ تبسيط الإجراءات واختصار الحلقات الإدارية وتقديم جميع التسهيلات الإدارية الممكنة التي توفر الوقت والجهد على الصناعيين والحرفيين، إضافةً إلى تفويض مديريات الصناعة والجهات التابعة بالصلاحيات والاختصاصات المنوطة

بالإدارة المركزية بدءاً بالترخيص ومتابعة التنفيذ حتى ظهور المشروع إلى حيز الوجود. أيضاً، تقديم كل المساعدة الممكنة في تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتوريد الآلات والمعدات ووسائل النقل، أو الحصول على التراخيص من الجهات ذات العلاقة.

ـ تحديد الشروط والمعايير الفنية لتطوير الأنشطة الصناعية القائمة.

ـ تعميم الإشراف الهندسي بهدف تحسين المهارات والخبرات والاعتماد عليها في نظم الإنتاج ولتحسين مستوى الأداء في المنشآت الصناعية.

ـ السماح باستيراد بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمنشآت الصناعية التي لا تنتج محلياً بهدف توفيرها للصناعيين والحرفيين.

ـ تعميم دليل تصنيف النشاط الاقتصادي الصادر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (٣٧٨) تاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥.

ـ إصدار التعليمات اللازمة لإلغاء نظام المخصصات الصناعية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بهدف اختصار الوقت والجهد على الصناعيين في مراجعة مديريات الصناعة لكل أمر يتعلق بالحصول على المخصصات الصناعية وما تتحمله هذه المديريات من جهد نتيجة المتابعة المستمرة بهذا الشأن ومنح هذه المخصصات مباشرة من مديريات الاقتصاد دون العودة إلى مديريات الصناعة.

ـ إعداد الدراسات الاستكشافية التحليلية للمرحلة المقبلة التي ترصد المتغيرات والمنعكسات في إطار تحرير التبادل التجاري مع الجمهورية اللبنانية، والدخول في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية، والشراكة السورية ـ الأوروبية. عملت هذه الدراسات على إبراز الآثار السلبية والإيجابية في سياق تحرير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي ضمن إطار المتغيرات الجديدة، والنتائج المترتبة على الصناعة السورية ومتطلبات المرحلة المقبلة في شتى المجالات.

ـ البدء بإعداد بنك معلومات صناعية. وبدورها قامت وزارة الصناعة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة تخطيط الدولة، والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وغرف الصناعة في دمشق وحلب وحمص، والاتحاد العام للحرفيين، وبالتنسيق مع مركز الأعمال السوري الأوروبي والجايكا اليابانية (Japan International Cooperation Agency)، بإجراء مسح صناعي شامل للمنشآت الصناعية القائمة. ويحظى إعداد البنك الوطني للمعلومات الصناعية بأهمية كبيرة نظراً إلى الأهداف المهمة التي سيحققها في إعادة تأهيل الصناعة الوطنية. وتتلخص أهداف البنك الوطني للمعلومات الصناعية بتوفير المعلومات التالية وحفظها:

• عدد المنشآت وتوزعها الجغرافي واستشفاف الآفاق لتطوير صناعات تحتاج إليها الأقاليم النائية وإيجاد الحلول المثلى لتنمية متوازية تنهي مسألة التمركز الصناعي في المحافظتين الكبيرتين دمشق وحلب.

• واقع الاستثمار في الأنشطة الصناعية القائمة ورأس المال الموظف في الصناعات الوطنية.

• الإنتاج الصناعي والطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى الاستفادة من هذه الطاقات.

• العمالة الصناعية ومستوى تأهيلها وتدريبها.

• الاحتياجات من المواد والمستلزمات التي تحتاجها الصناعة (المحلي أو المستورد منها).

• التعرف على مستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج وإمكانية إعادة تأهيلها.

• المساعدة في تصميم الخطط والبرامج ووضع السياسات الملائمة لتشجيع الصناعات التي تحتاجها الصناعات القائمة وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

• الترويج للاستثمار عن طريق تهيئة وإعداد المعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال واختيار المشروعات التي تحقق الجدوى الاقتصادية التي تساعد على التكامل والترابط مع الصناعات القائمة.

• التعريف بالأهمية والحاجة إلى دخول شبكة المعلومات الاقليمية والدولية بالنسبة إلى المؤسسات المنتجة لمواكبة المتغيرات العالمية ولتمكينها من التعرف على شروط الإنتاج ومستلزماته والأسواق والتطورات الطارئة على التكنولوجيا ونظم الإنتاج الحديث ومعايير الجودة والتصاميم والموديلات وأساليب الترويج... الخ.

• الصادرات والمستوردات وإمكانية زيادة حجم الصادرات والعمل على تطوير الأنشطة الصناعية ذات الفعالية التصديرية.

• الوقوف على حجم الأنشطة الملوثة للبيئة واتخاذ الاجراءات لتخفيف الآثار الضارة بها وإيجاد الحلول والوسائل الضرورية لمكافحة التلوث عن طريق محطات المعالجة أو غيرها.

• معاينة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطور الصناعة الوطنية وتنميتها ومعالجة المشاكل المتعلقة بضعف استغلال الموارد المادية والبشرية على الشكل الأمثل.

• إعداد دليل صناعي يلبي احتياجات الصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال

الراغبين في الاستثمار في مجالات الصناعة، ولتعريف هؤلاء بأهم الصناعات القائمة وحجم الإنتاج والطاقات والأسواق. . . الخ.

(٢) **آلية التمويل الصناعي في سوريا**: اعتمدت الدولة المصرف الصناعي كمصرف أساسي لتمويل ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف الإنتاجية في إطار القرار رقم (٢٦٨) لعام ١٩٨٦ الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي حدّد نظام عمليات المصرف الصناعي(٣٠). لكن هذا لا يعني أنه ليس للمصارف الأخرى دور في هذا التمويل. فللمصرف العقاري المساهمة الفعلية في تمويل إقامة وتوسيع الأبنية الصناعية وبشكل أساسي، كما أن مصرف التسليف الشعبي يمول حالياً الصناعيين والحرفيين الإنتاجيين الذين يرغبون في التعامل معه في المدن والمناطق التي ليس للمصرف الصناعي فرع فيها. ويقدم المصرف التجاري السوري لتلك الصناعات (الصغيرة والمتوسطة والحرف) جميع التسهيلات والخدمات التي تتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير والقطع الأجنبي. ويقوم المصرف الصناعي بتقديم التسهيلات إلى القطاعين الخاص والحرفي أهمها:

ـ القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج.

ـ القروض المتوسطة الأجل التي تزيد مدتها على سنة ولا تتجاوز خمس سنوات من أجل تمويل تأسيس الصناعات والحرف إن كان بشراء الآلات والتجهيزات أو إنشاء أو شراء الأبنية لأغراض الصناعة أو الحرفة.

ـ القروض الطويلة الأجل التي تزيد مدتها على خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات من أجل تمويل تأسيس الصناعات أو الحرف إن كان بشراء الآلات والتجهيزات أو إنشاء أو شراء الأبنية لأغراض الصناعة أو الحرفة. وقد نص نظام عمليات المصرف الصادر عام ١٩٩٥ على تمويل القطاع العام الصناعي وفق حاجته إلى التمويل. ويتم ذلك بأسس وأحكام خاصة بالتمويل الصناعي في القطاعين الخاص والمشترك إضافة إلى القطاعين الحرفي والتعاوني اللذين يكونان في مرحلة التأسيس أو مرحلة التوسيع. وأهم ما جاء في نص نظام العمليات ما يلي:

● بالنسبة إلى تمويل تأسيس المشاريع، فقد حدد نسبة التمويل للصناعيين ٥٠ بالمئة وللحرفيين والتعاونيين الإنتاجيين ٦٠ بالمئة من تكاليف المشروع كحد أقصى.

● بالنسبة إلى تمويل توسيع المشاريع القائمة، فقد حدد التمويل للصناعيين بما

(٣٠) **تشريعات وأنظمة الاستثمار في القطاع الصناعي**، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٤.

لا يتجاوز ٤٠ بالمئة وللحرفيين والتعاونيين بما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من تكاليف مشروع التوسيع.

● تمنح القروض القصيرة الأجل للقطاعات المذكورة في حدود العجز في رأس المال العامل بالاستناد إلى الطاقة الإنتاجية وعدد دورات رأس المال العامل بما لا يتجاوز ٧٥ بالمئة من الإمكانيات المالية الصافية الموظفة في المنشأة المراد تمويلها.

أخيراً، لقد تطور المصرف الصناعي تطوراً كبيراً ليواكب التطور الحاصل في القطاع الصناعي. فقد بلغ التمويل المتوسط والطويل الأجل ٧٨٨,٣ مليون ليرة سورية في نهاية عام ١٩٩٨ بعد أن كان يقارب ٢٥,١ مليون ليرة سورية فقط في نهاية عام ١٩٨٠. كما بلغ التمويل القصير الأجل ١١٩٣,٥ مليون ليرة سورية نهاية عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١١٦,٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ و١٤٥ مليون ليرة سورية نهاية عام ١٩٨٥.

(٣) **آلية التسويق والترويج**: تبذل الدولة السورية باستمرار الجهود في تفعيل آلية للتسويق والترويج الصناعي. فمنذ الاستقلال وقعت سوريا على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية[٣١] في نطاق الجامعة العربية كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ووقعت أيضاً اتفاقات اقتصادية وتجارية مع مختلف الدول العربية أبرزها اتفاقية الأخوة والتنسيق والتعاون مع لبنان عام ١٩٩١، واتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري مع كل من الكويت وقطر والعربية السعودية ومصر والسودان، واتفاقيات اقتصادية وتجارية مع كل من الأردن والعراق وتونس والجزائر والصومال، واتفاقية تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع المغرب، واتفاقية تعاون اقتصادي وتبادل تجاري مع ليبيا.

أقامت سوريا منذ الستينيات أيضاً علاقات تجارية مع الدول الأجنبية بهدف تسويق المنتجات السورية الصناعية والزراعية والمواد الخام، فأبرمت عام ١٩٦٥ اتفاق تجارة مع روسيا الاتحادية واتفاقاً مماثلاً مع فييتنام الديمقراطية عام ١٩٦٩، إضافة إلى اتفاقيات تجارية مع مجموعة من الدول الأجنبية خلال العقود الثلاثة الماضية. أخيراً، وقعت سوريا مع المجموعة الأوروبية اتفاقاً تجارياً واقتصادياً منذ عام ١٩٧٧ منحت من خلاله سوريا جملة من المميزات التجارية أهمها الإعفاء من نظام الحصص لصادراتها من المنتجات النسيجية والملبوسات.

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: يحيى عرودكي، **عمليات التصدير والصادرات والمصدرون** (دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩٦)، ص ٢٢٧ ـ ٢٤٠.

في إطار **الترويج** يقام في سوريا سنوياً معرض دمشق الدولي ويخصص فيه جناح خاص لترويج المنتجات الصناعية لمختلف القطاعات وتسويقها بأسعار مخفضة، وتحرص غرفتا الصناعة في دمشق وحلب على الاشتراك في المعارض، وقد عينت لجنة خاصة لذلك تدعى «لجنة المعارض» مهمتها نشر أسماء ومواعيد المعارض في مجلة خاصة بهدف المشاركة والترويج وخلق فرص للتسويق.

وتقام في سوريا أيضاً باستمرار ندوات ولقاءات لرجال الأعمال العرب والأجانب، وتتركز الجهود باستمرار على توسيع نطاق التعاون والتنسيق لمختلف القدرات المحلية والأجنبية ودراسة العقبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية بشكل عام مع الدخول إلى العديد من التفاصيل تبعاً للمواضيع المطروحة.

(٤) **آلية الإشراف والرقابة والمواصفة**: فقد حدد القانون (٢١) لعام ١٩٥٨ صلاحيات وزارة الصناعة في الرقابة على السلع والمنتجات داخل المنشآت الصناعية وتحديد المواصفات والمعايير. بدورها وزعت وزارة الصناعة مهام الإشراف والرقابة والمواصفة على المراكز والهيئات المختصة، وهي:

(أ) **مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية** المحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم (٧) عام ١٩٦٥ وحدد له ممارسة المهام التالية:

ـ توفير الدراسات الفنية للشركات الصناعية وتقويم الدراسات الخاصة بالمواصفات الفنية والمعايير والمقاييس وإجراء الفحوص والتحاليل على المواد الأولية والمصنوعة والأبحاث التطبيقية العملية في مختلف المجالات الصناعية.

ـ القيام بالأبحاث التي يقتضيها تطوير برامج المؤسسات الإنمائية الصناعية وتنسيقها وتقويم الاستشارات الصناعية الفنية والاقتصادية.

ـ إجراء الاختبارات والتحاليل.

ـ إجراء الأبحاث والدراسات الصناعية.

ـ إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمواد الأولية وغيرها بقصد التعرف عليها وتعريفها وتحديد ما تصلح له وإرساء قواعد استثمارها.

ـ توفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لأرباب الصناعات القائمة والمنوي إنشاؤها.

ـ توفير خدمات موثوق بها دولياً في الفحص والقياس والتحليل للمواد والمنتجات وإصدار شهادات الجودة ومطابقة المواصفات وشهادات التحليل.

(ب) **مركز تطوير الإدارة الإنتاجية**: أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧٩ عام ١٩٦٧، وقد أوكلت إليه المهام التالية:

- العمل على تطوير الخبرات الإدارية والفنية العاملة وتدريبها على الطرق والوسائل العملية الحديثة في تنظيم الأعمال الإدارية والفنية بغية تحسين إنتاجية الشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها، وتأمين الإداريين والفنيين للمشروعات الجديدة وتقويم الدراسات الفنية التي تطلبها الشركات لمعالجة مشاكلها وإيجاد الحلول بغية العمل على تخفيض التكاليف.

- إجراء الأبحاث والدراسات الإدارية والفنية المتعلقة بالمشاكل التي تواجه المديرين والمشرفين.

- تحديد حاجة المؤسسات والشركات إلى التدريب على الإدارة ورفع مستوى الإنتاجية.

- إقامة دورات تدريبية وحلقات دراسية دورية لجميع طبقات الإدارة العليا والوسطى والدنيا لكل طبقة حسب مستواها في مجال الهندسة الصناعية، والإدارة المالية، وإدارة المحاسبة والتكاليف الصناعية، والتسويق والمبيع، والإدارة العامة وإدارة المكاتب.

- تقديم المساعدات الإدارية والفنية إلى المؤسسات والشركات لتوضيح مشاكلها الخاصة واقتراح الحلول لها.

- تقديم إرشادات ومساعدات إدارية وفنية بعد أن يقوم المركز بدراسة طلبات إنشاء مشاريع صناعية جديدة أو توسيع القائم منها.

- نشر المعلومات والأبحاث العلمية على أسس علم الإدارة وطرق الإنتاج والإشراف.

(ج) **هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية** أحدثت بالمرسوم التشريعي رقم (٢٤٨) عام ١٩٦٩ وتمارس المهام التالية:

- وضع المواصفات والمقاييس الوطنية ونشرها وتعديلها ومنح حق استعمال إشارة مطابقتها.

- إصدار مواصفات قياس للخامات والمنتجات وإصدار التصنيفات والاصطلاحات الفنية والتعاريف والرموز.

- تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق جودة الإنتاج ومطابقة الخامات والسلع

للمواصفات القياسية المعتمدة، وكذلك معايرة وضبط أجهزة ومعدات القياس.

ـ وقد عملت هذه المؤسسات الثلاث على دعم التنمية الصناعية من خلال رفع الأداء الإداري لجميع جهات القطاع العام والاهتمام بمواصفات المنتجات الوطنية والمستوردة ووضع مقاييس ومواصفات دقيقة من أجل الارتقاء إلى المواصفات العالمية والمحافظة على مستوى من الجودة والكشف عن مجالات الغش والاحتيال عن طريق الاختبارات والبحوث والدراسات الفنية.

في إطار آلية الإشراف والرقابة والمواصفة يتلخص دور وزارة الصناعة بالنقاط التالية:

ـ ضبط المنشآت المخالفة غير المرخصة عن طريق التحري عن هذه المنشآت بالتعاون مع مديريات التموين والصحة والجهات الإدارية واتخاذ الإجراءات القانونية لوضع حد لانتشار هذه المنشآت التي تطرح منتجات متدنية الجودة.

ـ إلزام المنشآت الصناعية التي تستخدم مواد تضر بالبيئة كالتي تستخدم الأصبغة وصناعة تلبيس المعادن والدباغة والبطاريات وتكرير الزيوت المعدنية... الخ بإحداث وحدات لمعالجة المياه الصناعية.

ـ إيجاد نظام للرقابة الذاتية داخل المنشآت الصناعية:

(أ) عن طريق إلزام المنشآت الصناعية الكبيرة باقتناء أجهزة الاختبار والتحليل وضبط الجودة والمواصفة سواء للمواد الأولية والسلع الوسطية المستخدمة في الإنتاج أو للمنتجات النهائية وإجراء مختلف الاختبارات والتحاليل التي تضمن التحقق من المواصفة القياسية المعتمدة والمطلوبة.

(ب) التنسيق مع مديريات التموين وغرف الصناعة واتحاد الحرفيين في إطار كل محافظة لحث المؤسسات الصناعية الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة على إقامة مخابر مشتركة في إطار غرف الصناعة أو الجمعيات الحرفية تكون قادرة على تقديم خدماتها في مجالات التحليل والاختبار للمواد والمنتجات ومنح هذه المخابر المزايا التي تتمتع بها المنشآت الصناعية الحديثة.

(ج) إلزام أصحاب المنشآت الغذائية بفتح دفاتر مختومة من مديريات التموين لتدوين نتائج التحاليل المخبرية التي تقوم بها المنشآت أو الجهات الرقابية الأخرى.

ـ تشديد الرقابة على السلع الغذائية المنتجة محلياً لضمان سلامة المنتجات والمواد المستخدمة في الإنتاج والتقيد بالشروط الصحية وسلامة المياه ومستوى التقنيات المستخدمة وتوفير الفنيين للإشراف على عملية التصنيع بهدف تطبيق المعايير والمواصفات القياسية.

ـ برمجة العمل الرقابي على المنشآت الصناعية وفق خطة معممة على مديريات الصناعة تتعلق بإنتاج المواد الغذائية والكيميائية والدوائية ومتابعة العمل الرقابي على المواد المستخدمة والمواصفات المعتمدة والتحليل والاختبار والشروط الفنية المتعلقة بالموقع والشروط الصحية في المكان والمنتج والعاملين، وكذلك ظروف التشغيل وأمن المنشآت والأفراد والشروط البيئية والسلامة المهنية.

ـ التعاون مع وزارة التموين لتنظيم العمل الرقابي تنفيذاً لكتاب رئاسة الوزراء رقم (٦٦/١) تاريخ ١٩٩٦/١/١٦ من خلال لجنة مشتركة تمثل الجهات الرقابية لإعداد دراسة شاملة تتضمن النصوص النافذة لأعمال الرقابة والمهام المنوطة بكل جهة وواقع وفاعلية أداء المهام من قبل كل هذه الجهات بهدف عدم ازدواجية العمل الرقابي.

ـ تشديد الرقابة على المنتجات المعدة للتصدير واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول بالمنتج الوطني إلى مستوى تنافسي وعالي الجودة مع التقيد بالشروط المتعلقة بمواد التعبئة والتغليف.

أخيراً تقوم غرفة الصناعة بدمشق بتعريف أصحاب المصانع على نظام الجودة الإيزو ٩٠٠٠ وفوائده من خلال تدريب ما يزيد على ٥٠٠ متدرب على نظام الإيزو، وما يقارب ١٠٠ شخص في دورة «رئيس مدققين» (Lead Assesser) للايزو ٩٠٠٠. وتبعاً لإحصاءات غرفة صناعة دمشق لنهاية عام ١٩٩٨، فقد حصل ١٣ معملاً على الشهادة الدولية للايزو ٩٠٠١ و٩٠٠٢، إضافة إلى ذلك هناك ما يقرب من ١٠٠ مؤسسة تعد نفسها للحصول على هذه الشهادة.

وقد أعدت غرفة الصناعة بدمشق أيضاً أجهزة متطورة وبرنامجاً مدروساً للقيام بعمل جديد ومهم في هذا المجال وهو «حافلة الإيزو المتنقلة». ستقوم هذه الحافلة بزيارة المعامل وتشرح لأصحابها وموظفيها وعمالها فوائد الحصول على شهادة الإيزو وإرشاد ومساعدة كل من يطلب المساعدة العلمية والإرشادية للحصول على شهادة الإيزو، وقد بدأ التنفيذ منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٨.

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

المشاريع المنفذة وفق أحكام قانون الاستثمار السوري رقم (١٠) لعام ١٩٩١

(منشأة/ مليون ليرة سورية/ عامل)

النشاط	البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	الإجمالي
غذائية	عدد المنشآت	٦	١٤	٢١	٣٦	٣٦	٦٠	٦٤	٢٣٧
	رأس المال	١,١٨٠	١,٧٢٤	٢,٧٣٤	٤,٠٥٩	٥,٨١١	٨٣,٨٢٣	٩,٧٣٨	١٠٩,٠٦٩
	القطع الأجنبي	-	-	-	-	-	-	-	-
	عدد العمال	٢٢١	٣٧٣	٦٤٤	١,٥٢٢	١,٧٥٥	٢,٠٨٣	٢,٦٤٦	٩,٢٤٤
كيميائية	عدد المنشآت	٨	١٤	٢٨	٣٤	٣٨	٥٢	٦١	٢٣٥
	رأس المال	١,٤٥٦	١,٧٧٢	٢,٣٨٠	٣,٠١٨	٣,١٠٥	٥,٢٥١	٥,٩٤٥	٢٢,٩٢٧
	القطع الأجنبي	-	-	-	-	-	-	-	-
	عدد العمال	٢٢٧	٣٤٧	٤٨٢	٧٢٣	٧٦٧	٩١٦	١,٠٣٦	٤,٤٩٨
هندسية	عدد المنشآت	٥	٧	١١	٢٠	٢٥	٣٥	٤٠	١٤٣
	رأس المال	٣٤٠	٦٤٤	١,٢٤٢	٢,٨٥٣	٣,٧٩٨	٤,٣٠٥	٥,٠٦٩	١٨,٢٥١
	القطع الأجنبي	-	-	-	-	-	-	-	-
	عدد العمال	٢٥٠	٣٣٤	٤٦٨	١,٢٤٠	١,٤٩٢	١,٦٢٩	١,٨٩٩	٧,٣١٢
نسيجية	عدد المنشآت	٢	٦	٨	٢١	٢٧	٢٩	٣١	١٢٤
	رأس المال	١٦٥	٧٧٨	٨٥٩	٢,١٩٣	٢,٦٠٠	٢,٩٩٥	٣,٥٥٦	١٣,١٤٦
	القطع الأجنبي	-	-	-	-	-	-	-	-
	عدد العمال	٨٠	١,٠١٢	١,٠٤٦	٢,٠٥٢	٢,١٦٧	٢,٤٤٩	٢,٦٠٤	١١,٤١٠
المجموع العام	عدد المنشآت	٢١	٤١	٦٨	١١١	١٢٦	١٧٦	١٩٦	٧٣٩
	رأس المال	٣,١٤١	٤,٩١٨	٧,٢١٥	١٢,١٢٣	١٥,٣١٤	٩٦,٣٧٤	٢٤,٣٠٨	١٦٣,٣٩٣
	القطع الأجنبي	-	-	-	-	-	-	-	-
	عدد العمال	٧٧٨	٢,٠٦٦	٢,٦٤٠	٥,٥٣٧	٦,١٨١	٧,٠٧٧	٨,١٨٥	٣٢,٤٦٤

ملاحظة: المشاريع المنفذة: المشاريع التي تم استكمال تنفيذها بعد أن حصلت على ترخيص وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الصناعة.

ب ـ المناطق الصناعية والمناطق الحرة

اقتصرت المناطق الصناعية في سوريا على أراض خاضعة للمخطط التنظيمي للمحافظات ومحددة من قبل التنظيم المقدم للبلديات في كل منطقة. تضم هذه المناطق ورشات بمختلف الاختصاصات من حدادة ونجارة وأعمال ميكانيك وصب وسحب و. . . أما المؤسسات الصناعية الكبيرة فقليلة جداً نظراً إلى نفاد الأراضي المخصصة في هذه المناطق أو إلى ارتفاع ثمنها، إضافة إلى شروط أخرى غير متوفرة في هذه المناطق الصناعية باستثناء منطقة ابن عساكر في دمشق إذ تستوعب ٣ بالمئة

من المؤسسات الصناعية السورية القائمة. أما باقي المؤسسات الصناعية، فتنتشر بشكل عشوائي دون أي اعتبار للتلوث البيئي الذي يمكن أن تسببه، أو التوزع السكاني والزراعي.

حالياً، خصص في كل محافظة من محافظات سوريا مناطق صناعية صغيرة ومتوزعة لتلبية الحاجات المحلية للمنطقة أو المحافظة. ففي محافظة ريف دمشق ١٦ منطقة صناعية في مدينة النبك، حرستا، قطنا، دوما، الشيفونية، الدوير، التل، جيرود، يبرود، الزبداني، داريا، القطيفة، معضمية الشام، أشرفية صحنايا، حوش بلاس.

في محافظة حماة ست مناطق خصصت لإقامة المؤسسات الصناعية، وهي حي الصناعة في مدينة حماة، السلمية، مصياف، محردة، السقيلبية، كفرزيتا.

في محافظة حمص خمس مناطق لإقامة المؤسسات الصناعية، في مدينة تدمر، القصير، المخرم، تلكلخ، الرستن.

في محافظة حلب ست مناطق صناعية متوزعة على مدينة السفيرة، مدينة منبج، مدينة عفرين، مدينة عين العرب، مدينة جرابلس، مدينة تادف.

في محافظة اللاذقية منطقة الشير الصناعية وأربع مناطق خصصت لإقامة المؤسسات الصناعية متوزعة على منطقة الشير الصناعية، مدينة جبلة، مدينة القرداحة، مدينة الحفة.

في محافظة درعا أربع مناطق صناعية، في مدينة درعا ومدينة نوى ومناطق خصصت لإقامة المؤسسات الصناعية في مدينة الصمتين وإزرع.

في محافظة السويداء المدينة الصناعية في مدينة السويداء ومنطقتان خصصتا لإقامة المنشآت الصناعية في مدينة شهبا ومدينة صلخد.

في مدينة الحسكة، المناطق الصناعية في مدينة الحسكة.

في مدينة القامشلي ومدينة إدلب ومدينة سلقين، مناطق خصصت لإقامة المنشآت الصناعية في مدينة المالكية، مدينة رأس العين، مدينة عامودا، ومدينة أريحا ومدينة خان شيخون.

في محافظة طرطوس المناطق الصناعية في مدينة طرطوس، مدينة صافيتا، مدينة الشيخ بدر، مدينة الدريكيش، مدينة بانياس.

في محافظة دير الزور المنطقة الصناعية في مدينة دير الزور للصناعات الثقيلة

والخفيفة، المنطقة الصناعية في مدينة الميادين ومناطق خصصت لإقامة المنشآت الصناعية في مدينة البوكمال، الرقة، الطبقة، ومدينة تل أبيض.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها عملية إنشاء مناطق صناعية في المدن الثلاث: دمشق وحلب وحمص بموجب قرار صدر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٨٥٨) عام ١٩٨٦. تضمن القرار نظام إحداث واستثمار المناطق الصناعية الخاص بالوحدات الإدارية والبلديات، وعليه سيتم إنشاء مناطق صناعية (بالمفهوم الكامل الذي تتطلبه هذه المناطق) على مساحة ١٤ ألف هكتار موزعة كالتالي: ١٢ ألف هكتار في محافظة ريف دمشق، وأربعة آلاف هكتار في محافظة حلب الشيخ نجار، وثلاثة آلاف هكتار في محافظة حمص. عملياً، يجري إعداد دراسات لجميع ما تتطلبه إقامة وتجهيز وتأهيل هذه المناطق الصناعية بهدف البدء بتنفيذها على أسس سليمة تبعاً لما تتطلبه عملية إنشاء المناطق الصناعية في الدول المتقدمة.

إما بالنسبة إلى المناطق الحرة في سوريا، فقد أحدثت مؤسسة عامة للمناطق الحرة بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧١ وأنيطت بها المهام التالية:

- إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن اللازمة لها وتطويرها بما يؤدي إلى نمو هذه المناطق وازدهارها.

- اقتراح إنشاء المناطق الحرة أو إلغائها.

- تنظيم أعمال المناطق الحرة وتنسيق فعاليتها بما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد وتنمية المبادلات التجارية الدولية.

- وضع نظام للاستثمار في المناطق الحرة أيضاً بموجب المرسوم رقم (٨٤) عام ١٩٧٢ حدد آليته في ٥٦ مادة أهمها في ما يتعلق بالاستثمار الصناعي المواد التالية(٣٢):

- السماح بإدخال البضائع الأجنبية من أي نوع كانت وأياً كان منشؤها أو مصدرها إلى المناطق والأسواق الحرة وإخراجها منها إلى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لأحكام التجارة الخارجية والرسوم الجمركية والضرائب.

- السماح بأن تقام وتجري في المناطق الحرة بمطلق الحرية وبناء على ترخيص مسبق من المؤسسة لمختلف الصناعات والمعامل وجميع عمليات التحويل، وهي على

---

(٣٢) **دليل الاستثمار في القطر العربي السوري** (دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩٦)، ص ١٨٥ - ١٨٨.

سبيل المثال لا الحصر عمليات التقسيم والفرز والتشكيل والتصنيف والتغليف والتعبئة والمزج والتنقية والتنظيف والتشحيم والتقطير والتحميض والدق والتكسير والسحق والترقيم ووضع علامات تجارية وتبديلها.

ـ يجب أن يتوجه الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة بشكل رئيسي نحو التصدير ويجوز السماح بإدخال نسبة مئوية من صادرات هذه الصناعات إلى الأسواق السورية تبعاً لاستثناء وموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ـ يجب أن يراعى في الصناعات المقامة في المناطق الحرة مبدأ عدم التقليد ومزاحمة الصناعات القائمة إلا في حالات المشاركة في الصناعات المحلية، وتمنح الأفضلية للصناعات التالية:

- صناعات تتوفر لها المواد الأولية المحلية أو الأجزاء المصنعة محلياً.
- صناعات تتكامل مع الصناعات القائمة محلياً.
- صناعات جديدة غير قائمة محلياً وتعتمد على إنتاج تقني حديث.
- صناعات تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي وتساعد على الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.
- صناعات تساعد على تشغيل المزيد من اليد العاملة.

إضافة إلى ذلك جاء قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٨١٧) عام ١٩٨٧ ليعطي تسهيلات إضافية للمستثمرين في المناطق الحرة[٣٣]. وقد شملت هذه التسهيلات: إقامة وتوسيع المنشآت والصناعات وتعديلها، ومنح شهادة منشأ سورية للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة، والسماح لجهات القطاع العام ولجهات القطاع الخاص بالاستيراد من المنشآت الصناعية المقامة في المناطق الحرة السورية وفق أنظمة التجارة الخارجية والقطع النافذة، والسماح للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية بإدخال وسائط النقل اللازمة لمشاريعهم الصناعية (ما عدا السيارات السياحية) إدخالاً مؤقتاً، والسماح بإدخال النفايات والفضلات الناتجة من عمليات التصنيع من المناطق الحرة في سوريا وفق شروط محددة.

إضافة إلى هذه التسهيلات وضعت جملة من المزايا والحوافز للاستثمار في المناطق الحرة أهمها: حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناشئة عنه إلى خارج سوريا مستثناة من قيود الرقابة على القطع، والإعفاء من الضرائب والرسوم على

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٩٥.

اختلافها بما في ذلك الضرائب على الأرباح والرواتب والأجور، وعدم التقيد بأنظمة التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير، وإدخال مؤقت لبعض المنتجات التي يتم تصنيعها في المناطق الحرة إلى داخل سوريا لإكمال تصنيعها بإجازة استيراد حكمية ومن دون الحاجة لتحويل القيمة، والسماح بالاستيراد من الخارج لجميع المواد الأولية اللازمة للبناء (من حديد وأسمنت ومواد أخرى ضمن شروط محددة ويستخدمها في البناء)، والآلات وجميع التجهيزات وقطع التبديل والمواد الأولية اللازمة للإنتاج معفاة من الرسوم والضرائب وبأبسط الإجراءات الجمركية.

وتوجد في سوريا خمس مناطق حرة:

(١) **المنطقة الحرة في عدرا،** تبعد ٢٥ كلم عن قلب مدينة دمشق وهي المنطقة الحرة الرئيسية لمدينة دمشق، وترتبط بشبكة الطرق العامة الحديثة تتصل عبرها بمرفأي طرطوس واللاذقية، وكذلك بالبلدان الأوروبية عن طريق تركيا، وبالبلدان العربية المجاورة. وترتبط المنطقة الحرة في عدرا أيضاً بشبكة السكك الحديد في سوريا التي تلعب دوراً في عمليات التفريغ والتحميل. وقد بلغت المساحة المخصصة لهذه المنطقة ٤٨٠ هكتاراً، وتم إنجاز المرحلة الأولى منها بمساحة مليون متر مربع وتجهيزها بجميع المرافق والخدمات اللازمة من كهرباء وماء وهاتف وطرقات ومجارٍ.

(٢) **المنطقة الحرة في مطار دمشق الدولي** الذي يربط دمشق بعواصم العالم، وتبلغ مساحتها ٢٥ ألف متر مربع تم تجهيزها بجميع المرافق والخدمات اللازمة وهي صالحة لإقامة المصانع الصغيرة.

(٣) **المنطقة الحرة في حلب،** تقع على بعد ١٨ كم إلى الشمال من حلب قرب السلمية مساحتها الإجمالية ١٥٠ هكتاراً، وقد تم تجهيز ٣٠ هكتاراً بجميع المرافق والخدمات اللازمة وتتصل عن طريق البر بالبلدان الأوروبية وبلدان الشرق الأوسط العربي وتمر فيها سكة الحديد السورية.

(٤) **المنطقة الحرة في طرطوس،** هذه المنطقة ملاصقة لمرفأ طرطوس الكبير مساحتها الإجمالية ٤٣ هكتاراً تم تجهيز ٣٠ هكتاراً بجميع الخدمات اللازمة. ترتبط بجميع المدن السورية إضافة إلى أن الخط الحديدي يمر ضمن المرفأ.

(٥) **المنطقة الحرة في اللاذقية،** تقع على بعد ٧ كم عن أرصفة مرفأ اللاذقية وتبلغ مساحتها الإجمالية ٧٦٫٥ هكتاراً تم تجهيز ٣٠ هكتاراً بالخدمات والمرافق.

أما أهم المصانع الموجودة في المناطق الحرة السورية: المواسير البلاستيكية ووصلاتها، البراغي الفولاذية بجميع القياسات، المواد التجميلية، الأدوية، الألبسة الجاهزة الرجالية والنسائية والولادية، الألبسة القطنية الداخلية، الهنغارات والأبنية

المسبقة الصنع، رادياتورات السيارات، طباعة الكتب والخرائط، مضخات كهربائية وميكانيكية، منظفات ومواد كيماوية، سجاد، النسيج بأنواعه، الدانتيل، نسيج شعر الماعز، الحقن الطبية البلاستيكية بقياسات مختلفة، مواد ديكور.

إضافة إلى المناطق الحرة الخمس هنالك **المنطقة الحرة الصناعية السورية ـ الأردنية**. تعتبر شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية ـ الأردنية شركة مساهمة محدودة المسؤولية تتمتع بالشخصية القانونية والاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري، ومركزها مدينة درعا.

تقع المنطقة الحرة على الحدود السورية الأردنية، نصفها في الأراضي السورية والنصف الآخر في الأراضي الأردنية في الجانب الجنوبي الشرقي لمدينة درعا، وتربطها خطوط مواصلات من طرق وسكة حديد بالموانئ السورية والموانئ اللبنانية على البحر المتوسط وميناء العقبة على البحر الأحمر.

أما الامتيازات الممنوحة لها فهي:

ـ السماح بالاستثمار الصناعي والتخريني والتجاري والاستثمارات الزراعية والسياحية.

ـ لا تخضع عقود الإشغال الصناعي لأحكام الإيجار.

ـ لا يجوز حجز أو رهن المباني العائدة للمشروع في المنطقة الحرة ولا تدخل بموجودات المستثمر الثابتة.

ـ يجوز للمستثمر وفق الشروط التي يقررها مجلس الإدارة، التنازل للغير عن حق إشغال الأرض والمباني القائمة عليها ومتمماتها.

ـ الحد الأقصى لعقد إشغال الأرض ٢٥ سنة، وبعدها تعود ملكية المباني لشركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الأردنية.

ـ كما تستفيد المنطقة الحرة من جميع المميزات والتسهيلات الإضافية الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (١٨١٧) لعام ١٩٨٧.

أما بالنسبة إلى حوافز الاستثمار فهي:

ـ تعفى البضائع التي تدخل إلى المنطقة الحرة سواء لأغراض التصنيع أو لبناء المنشآت من أحكام الاستيراد، وكذلك من الرسوم الجمركية أو أية رسوم أو ضرائب أخرى.

ـ تعفى المواد المصنعة في المنطقة الحرة والخارجة منها إلى غير سوريا والأردن،

من جميع الرسوم الجمركية وغيرها، وكذلك من أحكام الاستيراد والتصدير في البلدين.

ـ تعفى منتجات المشاريع الصناعية القائمة في المنطقة الحرة عند السماح باستيرادها إلى أحد البلدين (سوريا والأردن) من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف المحلية الداخلة في صنعها والمحدودة بجداول في أنظمة المنطقة الحرة.

ـ تعفى جميع العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة وعقودها ووثائقها بين المستثمرين أنفسهم، من رسم الطابع وتوابعه.

ـ تعفى المشاريع القائمة في المنطقة الحرة من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ١٥ سنة من تاريخ توقيع عقد الإشغال.

ـ لا تخضع المباني والمنشآت والآلات العائدة للمشاريع لجميع الضرائب والرسوم المترتبة على الملكية العقارية.

ـ تستثنى المشاريع الصناعية في المنطقة الحرة من الأحكام المقيدة لحرية الاستخدام والتسريح والعمل الإضافي، وتخضع لأحكام العقود التابعة لها.

ـ يحق للمستثمر استخدام عمال من خارج سوريا والأردن في حدود ٢٥ بالمئة من عدد عماله.

ـ يعفى المستثمرون العشرة الأوائل من بدلات الإيجار لمدة ١٠ سنوات.

ـ يسمح بإدخال نسبة لا تزيد على ٢٥ بالمئة من صادرات الصناعات المقامة في المنطقة الحرة والممنوع استيرادها إلى السوق المحلية (سوريا والأردن).

ـ يسمح بإقامة المؤسسات المصرفية العربية والأجنبية أو المشتركة أو فروع لها ضمن أراضي المنطقة الحرة، وفي شروط محدودة في نظام الاستثمار.

ـ لا يخضع إدخال وإخراج العملات الأجنبية أو التعامل بها داخل المنطقة الحرة إلى أي قيد أو شرط.

ـ يسمح للمتعاملين في المنطقة الحرة بفتح حسابات في هذه المصارف تغذى بعملات واردة من الخارج بأية وسيلة من وسائل الدفع، ويمكنهم التصرف بها وإعادة تحويلها إلى الخارج دون قيد أو شرط.

حالياً، ومع بداية عام ٢٠٠٠ أخذت كل من سوريا والأردن خطوات جادة في تفعيل العمل في المنطقة الحرة الصناعية السورية ـ اللبنانية.

ج ـ توصيات جمعية الصناعيين لوزارة الصناعة

(١) **إجراءات عاجلة**: زيادة رأس مال المصرف الصناعي للاستفادة من مدخرات المصارف السورية العاملة على منح القروض للصناعيين، توحيد الصرف بحيث لا يؤدي إلى رفع الأسعار وطي القانون (٢٤)، إلغاء الرسوم عن المواد الأولية المستوردة لصالح المنتجات المصدرة، وكذلك رفع الرسوم عن الصادرات، إعادة النظر في نسب الضرائب المفروضة على القطاع الصناعي وتخفيضها إلى النسب نفسها بالدول المجاورة، تنشيط ودعم المعارض الخارجية، تشجيع شركات نقل البضائع للقطاع الخاص، مساواة الآلات المتممة بالآلات الأساسية من حيث الرسوم الجمركية.

(٢) **إجراءات مستقبلية**: زيادة الرواتب والأجور وإعادة النظر في الملاكات، توفير فرص جديدة للادخار والاستثمار المجدي، السماح بإحداث سوق للأسهم، إعادة النظر بقانون التجارة الخارجية من أجل تحديثه، إعادة النظر بالسياسة المالية المعتمدة للدولة، توفير المدن والمجمعات الصناعية مع كامل مستلزماتها الخدمية، توفير مركز للمعلومات الصناعية، إحداث مراكز تخصصية، إعادة النظر بقانون الإيجارات، إبرام اتفاقيات تجارية وثنائية مع الدول العربية والأجنبية لتشجيع التبادل الحر، دراسة أسعار المواد الأولية المحصورة بالدولة ومساواتها بالأسعار في الأسواق العالمية.

د ـ مقترحات اليونيدو لوسائل زيادة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية

إن زيادة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية تتطلب تطبيق سياسة شاملة يأتي في مقدمتها رفع الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية القائمة ونسبة الاستفادة من طاقاتها الإنتاجية. ويتجسد تطبيق السياسة الشاملة في ما يلي:

(١) إجراء دراسة تشجيعية للمنشآت الصناعية ذات نسبة الانتفاع المتدنية من طاقاتها القائمة لتحديد الأسباب الرئيسة لهذه المشكلة وإمكانيات تجاوزها وكلفتها والجدوى منها تمهيداً للوصول إلى القرار المناسب سواء بتنفيذ الاستبدال والتجديد المطلوب أو دمج هذه المنشآت مع غيرها أو إلغائها ووضع برنامج زمني محدد لتنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك.

(٢) التأكيد على إعطاء صفة التاجر للمنشآت الصناعية في تعاملها مع الغير وبشكل خاص ما يتعلق بنوعية أسعار المدخلات المحلية، وكذلك الإنتاج النهائي، وإعطاء المنافسة بين المشاريع العامة وبينها وبين المشاريع الخاصة الاهتمام المطلوب

بعد توفير البيئة المناسبة لضمان الجوانب الإيجابية لهذه المنافسة، وأن يكون دعم أسعار المدخلات والمخرجات الصناعية في حلقة التوزيع وليس في حلقة الإنتاج.

(٣) العمل على زيادة المكوّن المحلي من مستلزمات الإنتاج قدر الإمكان مع مراعاة أن تكون نوعية وأسعار هذه المدخلات المنتجة محلياً ذات قدرة تنافسية مع المستلزمات المستوردة من حيث الجودة والسعر.

(٤) تطوير إمكانيات التكنولوجيا الوطنية للمساهمة في زيادة استخدام الخبرات المحلية في خدمات الإنتاج سواء في مراحل ما قبل الدراسات والتصميم الهندسي وتأمين التجهيزات والإشراف على الإنشاء والتشغيل، أو في مرحلة الإنتاج من خلال الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة والتشغيل والصيانة والمعلومات والتدريب، أو في مرحلة ما بعد الإنتاج من خلال التصميم والتسويق والتوضيب والترويج. ويشكل توفر الأعداد المتزايدة من خريجي كليات الهندسة والاقتصاد والعاطلة عن العمل حالياً عنصراً مساعداً في هذا الاتجاه.

(٥) تنمية وتطوير قدرات الصيانة الصناعية من خلال وضع قواعد وقوانين للصيانة وتقديم الحوافز والإعفاءات من الضرائب على القطع التبديلية المستوردة وتقديم الإعانة والدعم لتطوير وتنمية الإنتاج المحلي من القطع التبديلية قدر المستطاع من خلال ورشات الصيانة وبيوت الخبرة.

يرى خبراء اليونيدو أن مكونات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير وتنمية قدرات إدارة الصيانة تتشكل على النحو التالي:

إحداث المركز الوطني للصيانة الوطنية، تأسيس ودعم البنية المؤسساتية للصيانة الصناعية، تعميم برامج ومعلومات الصيانة المبرمجة على مستوى المنشآت، تطوير وتنمية الخدمات المحلية للصيانة بإنتاج القطع التبديلية محلياً وإقامة ورشات للصيانة، وضع برامج تدريبية لإجراء المنشأة وللمدراء وللموظفين المختصين بالصيانة ووضع برنامج تدريب خاص ومحدد للمدربين.

(٦) اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من ظاهرة التضخم الإداري والبطالة المقنعة في القطاع العام وتحويل العناصر الزائدة إلى المنشآت والفعاليات الجديدة بعد تأهيلها.

(٧) إعادة النظر في سياسة الرواتب والأجور والحوافز بما يتناسب مع الأسعار وزيادة الإنتاجية.

٢ ـ التنمية الصناعية في لبنان

شهد قطاع الصناعة في لبنان نمواً وتطوراً ملحوظاً منذ الستينيات، إذ استفاد لبنان من جملة التحولات التي جرت على الصعيد العالمي والإقليمي خلال ذلك العقد، كان أهمها بروز اتجاهات لإعادة تركيز بعض الصناعات، خصوصاً الخفيفة منها والتجميعية والملوثة في بلدان العالم الثالث. وجاء أيضاً إقفال قناة السويس نتيجة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ لينشط دور لبنان كوسيط صناعي بين السوق العالمية والوطن العربي مضيفاً بذلك دور الوساطة الصناعية على دور الوساطة التجارية التي كان يمارسها منذ الخمسينيات.

لقد نمت الصناعة اللبنانية تاريخياً ومن الأساس بالخيار القائم على تأمين بدائل المستوردات المترافق مع حماية جمركية معينة، فقد دعت بعثة الشركة الفرنسية ايرفد (١٩٦٠ ـ ١٩٦١) إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، وبالتالي جاء خيار بدائل المستوردات كجزء من عملية التنمية.

أما خلال مرحلة الحرب فقد اختلط الازدهار بالدمار والتراجع، وقد انعكس ذلك على القطاع الصناعي سواء على صعيد الإنتاج الصناعي أو على توزيعه الجغرافي والهدف الإنتاجي. ويوضح الجدول رقم (١ ـ ٧) تباين نسب النمو للإنتاج الصناعي خلال مرحلة (١٩٧٤ ـ ١٩٩٥). فقد شهد الإنتاج الصناعي نمواً خلال السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٧) بمعدل ١,٨ بالمئة، وارتفع هذا المعدل إلى ٢٢ بالمئة خلال العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠، وكان ذلك نتيجة استفادة القطاع الصناعي من تدهور قيمة العملة الوطنية وتدهور حصة الأجور من القيمة المضافة في السلع اللبنانية، مما منحها قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، مدعوماً بزيادة في الطلب الخارجي، وبخاصة في دول الخليج بنتيجة الطفرة النفطية في تلك المرحلة. بذلك نشط خيار التصنيع للتصدير وازدادت مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الناتج المحلي من ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ٢٠,٥ بالمئة لعام ١٩٨٨. وقد تم ذلك على الرغم من انحسار الأسس البنيوية للاقتصاد اللبناني في تلك المرحلة وتدمير جزء كبير من البنية التحتية اللازمة لدعم القطاع الصناعي. وطغت أيضاً تأثيرات الحرب الأهلية في تلك المرحلة على بنية القطاع الصناعي وخريطة انتشاره. فقد تعززت نسبة الوحدات الصغيرة والحرفية التحويلية (أقل من ١٠ عمال) فزادت حصتها من ٦٧ بالمئة عام ١٩٧١ إلى ٧١ بالمئة عام ١٩٨٥[٣٤]. كما برزت التنمية الصناعية في

---

(٣٤) أحمد البعلبكي، **محاولات في دراسة التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤)، ص ٦٨.

المناطق الريفية وأطراف المدن. كان ذلك في سياق التكيف مع ظروف الحرب الأهلية بعد تدمير المدن الصناعية والأسواق المركزية فيها وانقطاع المناطق بعضها عن بعض، وعودة قسم من المهارات لضرورات أمنية إلى الأرياف، ما أوجب التحول نحو الاكتفاء بإقامة أسواق مناطقية. وتوضح الاحصاءات ذلك، إذ إن نسبة الزيادة الإجمالية والسنوية في المؤسسات الصناعة (التي توظف أكثر من سبعة عمال) كانت مركّزة في جبل لبنان والبقاع والجنوب والشمال دون بيروت وضواحيها.

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

مقارنة للإنتاج الصناعي اللبناني، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٥ (مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٤	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الإنتاج الصناعي	٤٧٣	٦٠٩	٤٠٦	٥٦١	٥٠٥	٦٨٦	٨٣١	١,٠١٢
معدل النمو السنوي (بالمئة)		١,٨	٢٢,٠	١٧,٤	١١,١	١٦,٥	١٠,٠	١٠,٣

المصدر: احتسبت من الجداول أرقام (١ ـ ٥ (أ)) ـ (١ ـ ٥ (د)) و(١ ـ ٦) من هذا الكتاب.

إن مقومات هذه التنمية سرعان ما وجدت نفسها أمام الطبيعة المؤقتة الناتجة من مبررات نشوئها، فقد تأثر الطلب الخارجي بشكل سلبي نتيجة انحسار الطفرة النفطية ومباشرة العديد من الدول النفطية في بناء قواعد إنتاج لمجموعة من الصناعات التحويلية، إضافة إلى الاستخراجية والبتروكيميائية. وقد انخفضت نسبة البضائع المصدرة إلى كل من السعودية والكويت والإمارات للسنوات (١٩٨٨ ـ ١٩٩٥) من ٤٣,١ بالمئة لعام ١٩٨١ لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٣ (١٩,٩ بالمئة)، علماً أن المنتجات الصناعية المصدرة تشكل ما يقارب ٩٠ بالمئة من إجمالي الصادرات اللبنانية.

وشكلت أيضاً عودة «النيوليبرالية» والتحرر الاقتصادي (وما نشأ عن ذلك من اتفاقات «الغات» و«الغاتس»[(٣٥)] وفتح الأسواق وإزالة الحماية) مجموعة من الظروف الجديدة التي أبرزت شروطاً تصديرية معقدة يفترض توافرها في السلع المصدرة، علماً أن قسماً كبيراً من هذه الشروط لم تكن متوفرة في منتجات الصناعة التصديرية.

إضافةً إلى ذلك، فإن آخر فصول الحرب الأهلية التي دارت خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ خلّفت خسائر هائلة مباشرة وغير مباشرة في القطاع الصناعي، فقد دمرت عدداً كبيراً من المؤسسات الصناعية التي كانت ضمن ساحة المعارك في المنطقة

---

(٣٥) «الغات»: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، و«الغاتس»: الاتفاقية العامة للتعريفات والخدمات (General Agreement for Trade, Tariffs and Services).

الشرقية من بيروت. وقد ضمت عدداً كبيراً من المؤسسات الصناعية، بلغ إنتاجها نصف الإنتاج الصناعي اللبناني العام في تلك المرحلة، ومساهمتها في التصدير وصلت إلى ٦٠ بالمئة من إجمالي الصادرات(٣٦). كما توقف العديد من المؤسسات الأخرى عن العمل، وبالتالي تكبدت خسائر وأضراراً فادحة. وقد قدر عدد المؤسسات الصناعية التي توقفت عن الإنتاج بحدود ١٥٠٠ مؤسسة. بالنتيجة، ومع نهاية الثمانينيات اختلط التقدم الصناعي بالدمار واضعاً هذا القطاع، مع بداية التسعينيات، أمام جملة من التحديات والمعوقات الخارجية والداخلية. وتمثلت التحديات الخارجية في المنهجية الجديدة للسياسة الاقتصادية العالمية وبداية تطبيق معاهدة التجارة الحرة والحدود المفتوحة والتكتلات الاقتصادية في دول أمريكا الشمالية ودول السوق الأوروبية المشتركة، إضافة إلى ما توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي العربي في شمالي أفريقيا من تنسيق بينها. هذه التكتلات والتسهيلات مجتمعة وضعت لبنان مع بداية التسعينيات أمام تحدي العزلة الاقتصادية. وفي المقابل، فإن مواجهة هذا التحدي لا تتطلب سياسة وبرامج تسويقية حديثة فقط، بل اتخاذ الخطوات الضرورية واللازمة لرفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وتخفيض مستوى الحماية لتأهيلها في الدخول إلى الأسواق العالمية.

كان للتقلبات الأمنية والسياسية في بعض مناطق العالم أيضاً انعكاس سلبي على الصادرات الصناعية وعلى النشاطات الاستثمارية والتوسعية في القطاع الصناعي. وقد شكلت حرب الخليج (وانعكاسها السلبي على طلب الصادرات اللبنانية) أبرز هذه التقلبات، إضافة إلى الجمود الذي كان يطرأ بين حين وآخر قبل أي انتخابات رئاسية في الدول الأوروبية وأمريكا.

أخيراً، كان للثقافة العامة والثقافة الاقتصادية انعكاس على اختيار الجودة والمواصفات. فإن انخفاض الثقة بالعديد من المنتجات الوطنية وانعدامها في بعض الأحيان، أديا إلى مزيد من الضغوط على القطاع الصناعي ووضعاه أمام تحدٍ كبيرٍ ومنافسة شديدة للمستوردات الأجنبية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد واجهت التنمية الصناعية اللبنانية مع انتهاء الحرب الأهلية وبداية عقد التسعينيات جملة من التحديات والمعوقات، أبرزتها بعض الدراسات(٣٧) والندوات التي تناولت القطاع الصناعي في لبنان، إضافة إلى نشاط

---

(٣٦) «ورقة عن الوضع الحالي للصناعة اللبنانية،» (بيروت، وزارة الصناعة، ١٩٩٨)، ص ١ ـ ٣.

(٣٧) الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: الصناعة والنفط والغاز،» الملحق رقم (١٤)، ص ١٤ ـ ١ ـ ١٤ ـ ٣. انظر أيضاً تقرير عام ١٩٩٣، في: **الاقتصاد اللبناني والعربي** (غرفة التجارة والصناعة، بيروت) (١٩٩٦)، ص ٣٠ ـ ٣٢، و United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], «Country Support Strategy, Lebanon,» (Vienna, 1997), pp. 21-23.

جمعية الصناعيين اللبنانيين المستمر في عرض مطالب الصناعيين وإبراز أهم المعوقات المحلية التي تعترض الصناعيين بشكل خاص، والتنمية الصناعية بشكل عام.

جاءت مجموعة من التحديات والصعوبات نتيجة حتمية للآثار التدميرية للحرب الأهلية المباشرة التي أدت إلى انهيار البنية التحتية اللازمة والداعمة لقطاع الصناعة من: كهرباء ومواصلات واتصالات، وتشييد وبناء وتأهيل المدن الصناعية، ومرافئ. . .

وقد تشكلت أيضاً معوقات وتحديات عدة كنتائج غير مباشرة للحرب الأهلية كان أهمها غياب أو عدم وجود سياسة صناعية واضحة المعالم وما يشمل ذلك من: تخطيط اقتصادي/صناعي يرسم نهجاً واضحاً ويضع المعايير الثابتة في التعامل والترابط بين الجهات المختلفة. وغياب الحماية الفعلية للصناعة المحلية أو دعمها وغياب فعالية مؤسسة المواصفات والمقاييس، إضافة إلى نشاط التهريب خلال سنوات الحرب، وبالتالي فقدان عدد من الصناعات القدرة على المنافسة ومواجهتها لصعوبات جمة في ضمان استمراريتها. وتمثل أيضاً الركود الاقتصادي المحلي خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات بأزمة تصريف الإنتاج، إذ كانت هناك إمكانية إقفال عدد من المصانع أو تخفيض الإنتاج، وبالتالي التشغيل لجزء من اليد العاملة.

يضاف إلى ذلك النقص الشديد في التمويل المتوسط والطويل الأجل الذي من نتائجه عدم تجديد مخزون رأس المال التجهيزي، وما يتناول ذلك من تحديث الآلات الصناعية وتطوير نوعية الإنتاج والنقص في اليد العاملة الماهرة والمدربة.

إن ضعف حجم التمويل الميسر، فضلاً على صعوبة الحصول عليه (نظراً إلى عدم وضع المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي موضع التنفيذ) انعكس سلباً أيضاً على الاستثمار وعلى كلفة الإنتاج.

ولا يزال عدد من المؤسسات الداعمة لقطاع الصناعة في طور إعادة التأهيل أو ذا فعالية ضعيفة كمعهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات «ليبنور» (LIBNOR) والمركز الوطني للتدريب المهني والمجلس الوطني للبحوث العلمية والباحثين الجامعيين، علماً أن لهذه المؤسسات الدور الأعظم في التقدم والتنمية الصناعية.

أخيراً لا يزال عدد من المنتجات الوطنية يعاني التهديد غير الشرعي لعملية إغراق السلع الأجنبية الرديئة وبأسعار رخيصة، مما يضعف من قدرتها التنافسية ويعيق نمو الصناعة اللبنانية.

وبدورها وضعت بعض المؤسسات المختصة أهدافاً واستراتيجيات للتنمية

الصناعية، لكن فعالية تنفيذها بطيئة ودون المستوى المطلوب للنهوض بعملية التنمية الصناعية بالسرعة والنسب المطلوبة. عملياً، رسمت وزارة الصناعة استراتيجية تنموية عُرضت على مجلس الوزراء ضمن مذكرة قدمها وزير الصناعة السابق نديم سالم. وتناولت المذكرة النقاط التسع التالية:

- وضع سياسة صناعية واضحة وخطة ممرحلة، وذلك بالتفاهم مع الوزارات المعنية.

- دعم الصناعات المحلية بالتمويل.

- تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات.

- التشجيع على عقد اتفاقات ثنائية والعمل على تطبيقها.

- تفعيل سياسة المعارض.

- اعتماد سياسة المعاملة بالمثل.

- تسهيل المعاملات الجمركية وتخفيض المصاريف.

- فرض رسم نوعي على البضائع الإغراقية.

- فرض رسم جمركي مقداره ٢ بالمئة على المواد الأولية.

كما أن برنامج اليونيدو[٣٨] لدعم الصناعة اللبنانية قد حدد مجموعة من الأولويات للتنمية الصناعية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- بناء المؤسسات للتوصل إلى اقتصاد شامل وموحد من خلال تعزيز المؤسسات الإدارية وعقد المؤتمرات حول الصناعة والاقتصاد مع وضع أنظمة لصوغ سياسات صناعية.

- تعزيز الدور التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- تجديد وابتكار وتحسين لنوعية الإنتاج.

- تعزيز المعلومات والاستثمارات والتقنيات.

- تنمية صناعية ريفية وإيجاد حلقة وصل بين الزراعة والصناعة.

على أن يتم ذلك ضمن إطار تعزيز وسائل الدعم والخدمات اللامركزية، إضافة إلى إيجاد شبكة اتصالات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات

---

(٣٨) UNIDO, Ibid., pp. 25-44.

الحكومية الداعمة، والتنسيق والاتصال ببرامج المنظمات الأخرى، واعتماد المشورة والتدريب والأبحاث الفعالة والابتكار والإنتاج بنوعية تدخل في التنافس العالمي، وإيجاد فاعلية للنظام التقني المعتمد عن طريق مراقبة نوعية الإنتاج، والليونة في التصنيع، والفاعلية في استعمال الطاقة وحماية البيئة.

عملياً يلخص برنامج اليونيدو الأهداف الرئيسية للعمل المشترك لكل من الحكومة اللبنانية وغرف التجارة والصناعة وسائر المعنيين بتطوير القطاع الصناعي وتوفير الإمكانات اللازمة له. ويتركز ذلك في إطار تمكين القطاع الصناعي من الاستجابة لحاجات السوق الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات اللبنانية، عملاً على كسب مواقع مناسبة للصادرات الصناعية في كل من السوق الاقليمية والعالمية.

أ ـ آلية التنمية الصناعية اللبنانية خلال عقد التسعينيات

تنوعت الجهود المبذولة من قبل مختلف المؤسسات العامة والخاصة في إعادة النهوض بالقطاع الصناعي والعمل على تنميته ووضعه في المسلك الصحيح آخذين في الاعتبار جملة التحديات والمعوقات. ففي النصف الأول من عقد التسعينيات جرى تنفيذ جملة من النشاطات في المجالات التالية:

ـ وضعت تقنيات جديدة لتحسين الأداء الإداري لوزارة الصناعة والنفط (سابقاً) وأقيمت دورات تدريبية في الإدارة وإعادة تأهيل وتجهيز مبنى الوزارة.

ـ جرى مسح للقطاع الصناعي عام ١٩٩٥ بالتعاون مع مؤسسة ألمانية «G. T. Z.». وتجري حالياً متابعة تحديث وتوسيع هذا المسح بإدخال معطيات وإحصاءات أكثر تفعيلاً لخصائص المؤسسات الصناعية اللبنانية.

ـ جرى (بالتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)) تحضير مخطط لإنشاء واستحداث مناطق صناعية.

لكن الخطوات الأهم في تلك المرحلة الرامية إلى التنمية الصناعية جاءت في:

(١) إعادة تأهيل العديد من القطاعات اللازمة والداعمة للقطاع الصناعي أبرزها: الكهرباء والماء، الاتصالات والمواصلات من طرق وأوتوسترادات، إعادة تأهيل وتجهيز المدارس المهنية والتقنية، وإعادة تأهيل كلية الهندسية وكلية العلوم في منطقتي الفنار والحدث التابعتين للجامعة اللبنانية (لمد القطاع الصناعي بالخبرات الضرورية المطلوبة).

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)
مؤشرات النشاط الصناعي اللبناني بحسب حجم المؤسسات (مسح عام ١٩٩٥)

حسب عدد الأجراء	عدد المؤسسات (مؤسسة)	مجموع العاملين	الإنتاج (بالدولار الأمريكي)	الاستهلاك الوسيط (بالدولار)	القيمة المضافة (بالدولار)	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت (بالدولار)	مجموعة الأعباء الأجرية في الصناعة (بالدولار)	متوسط الإنتاج في المؤسسة الواحدة (بالدولار)	متوسط الاستثمار في المؤسسة (بالدولار)	حصة الأعباء الأجرية الإجمالية من القيمة المضافة (بالمئة)	متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة	حصة القيمة المضافة من الإنتاج (بالمئة)
من ١ إلى ٤	١٥,٤٤٦	٥٥,٣٠٤	٨٣٩,٦١٥,٧٥٤	٣٦٢,٥٢٨,٨٢٠	٤٧٧,٠٨٦,٩٣٤	٣٦,٣٧٠,٨٦٥	١٢٢,٧٣٠,٩١٦	٥٤٠,٣٥٩	٢,٣٥٥	٢٥,٧٣	٣,٥٨	٥٦,٨٢
النسبة من المجموع (بالمئة)	٦٩,٨٧	٣٨,٣٦	٢٢,٥٧	١٩,١٢	٢٦,١٧	١٨,٥١	٢٤,١٠					
من ٥ إلى ٩	٣,٩٧٠	٢٤,٤٠٣	٥٣٦,٨٠٢,٣٥٨	٢٨٠,٦٥٥,٤٩١	٢٥٦,١٤٦,٨٩٩	٣٣,٠٦٠,٧٦٦	٨٠,٧٤٩,٤٧٠	١٣٥,٢١٥	٨,٣٢٨	٣١,٥٢	٦,١٥	٤٧,٧٢
النسبة من المجموع (بالمئة)	١٧,٩٦	١٦,٩٣	١٤,٤٣	١٤,٨٠	١٤,٠٥	١٦,٨٢	١٥,٨٥					
من ١٠ إلى ١٩	١,٣٢٦	١٥,٧٨٤	٤٦٩,٨٨٨,٦١٩	٢٣٧,٠٢٣,١١٨	٢٣٢,٨٦٥,٥٠٨	٢٣,٩٢٥,٥٤٤	٥٥,٤٩٢,٩٦٦	٣٥٤,٣٦٥	١٨,٠٤٣	٢٣,٨٣	١١,٩٠	٤٩,٥٦
النسبة من المجموع (بالمئة)	٦,٠٠	١٠,٩٥	١٢,٦٣	١٢,٥٠	١٢,٧٧	١٢,١٧	١٠,٩٠					
من ٢٠ إلى ٣٤	٤٤٦	١٠,٥٣٧	٣٦٨,٩٥٥,٨٥٨	١٨٨,٠٣٥,٠٦٤	١٨٠,٩٢٠,٧٩٥	١٥,٠١٦,١١١	٤٢,١٩٥,٤٢٨	٨٢٧,٢٥٥	٣٣,٦٦٨	٢٣,٣٢	٢٣,٦٢	٤٩,٠٤
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٠٢	١,٣١	٩,٩٢	٩,٩٢	٩,٩٢	٧,٦٤	٨,٢٨					
من ٣٥ إلى ٤٩	١٣٢	٥,١١٦	٢٥٤,٤٣٦,١٠٤	١٥٥,٠٦٨,٨٦٧	٩٩,٣٦٨,٢٢٨	٤,٨٤٤,١٣٨	٢٢,٨٧٢,١٩٠	١,٩٢٧,٥٤٦	٣٦,٦٩٨	٢٣,٠٢	٣٨,٧٦	٣٩,٠٥
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,٦٠	٣,٥٥	٦,٨٤	٨,١٨	٥,٤٥	٢,٤٦	٤,٤٩					
من ٥٠ إلى ٩٩	١١٦	٧,٤٦٩	٣٩٢,٣٩٧,٩٤٩	١٩٩,٨٥١,٤٣٠	١٩٢,٥٤٦,٥٢١	١٩,٤١٣,١٦٨	٣٦,٤٠١,٢٣٤	٣,٣٨٢,٧٤١	١٦٧,٣٥٥	١٨,٩١	٦٤,٣٨	٤٩,٠٧
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,٥٢	٥,١٨	١٠,٥٥	١٠,٥٤	١٠,٥٦	٩,٨٨	٧,١٥					
من ١٠٠ إلى ٢٥٠	٤٣	٥,٩١٨	٢١١,١٢٣,٢٨١	١٢٨,٥٥٤,٠٨٤	٨٢,٥٦٩,١٩٦	٢٤,٨١٣,٤٢٥	٣٧,١٢٦,٨٠٠	٤,٩٠٩,٨٤٤	٥٧٧,٠٥٦	٤٤,٩٦	١٣٧,٦٣	٣٩,١١

يتبع

تابع

النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,١٩	٤,١٠	٥,٦٨	٦,٧٨	٤,٥٣	١٢,٦٣	٧,٢٩					
وما فوق ٢٥٠	٣٥	١٥,٧٧٨	٥٤٦,٢٣٦,١٥٨	٢٩٣,٧٩٥,١٠٢	٢٥٢,٤٤٤,٠٥٦	٣٣,٨٠٠,١١٥	٩٨,٠٦٩,١٥٧	١٥,٦٠٦,٧٤٧	٩٦٥,٧١٨	٣٨,٨٦	٤٥٠,٨١	٤٦,٢٢
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,١٦	١٠,٩٤	١٤,٦٩	١٥,٤٩	١٣,٨٥	١٧,٢٠	١٩,٢٦					
بدون جواب	٥٩٣	٣,٨٦٨	٩٩,٨٤٦,٣٩٧	٥٠,٩١٣,٢٧١	٤٨,٩٣٣,١٢٧	٥,٢٧٦,٠٣٦	١٣,٦٦١,٨٠٢	١٦٨,٣٧٥	٨,٨٩٧	٢٧,٩٢	٦,٥٢	٤٩,٠١
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨					
المجموع العام	٢٢,١٠٧	١٤٤,١٧٧	٣,٧١٩,٣٠٢,٤٧٨	١,٨٩٦,٤٢٥,٢٧٨	١,٨٢٢,٨٨١,٢٦٤	١٩٦,٥٢٠,١٦٤	٥٠٩,٢٩٩,٩٦٣	١٦٨,٢٤١	٨,٨٨٩	٢٧,٩٤	٦,٥٢	٤٩,٠١
النسبة من المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠						

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، **تقرير عن المسح الصناعي: النتائج النهائية** ([بيروت]: المديرية، ١٩٩٥).

(٢) ركّز البرنامج الإنمائي المعد ضمن الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء للسنوات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧ على النقاط التالية[٣٩]:

ـ تطوير فعالية الإنتاج الصناعي ودرجة مساهمته في عملية إعادة البناء.

ـ رفع مساهمة القطاع في تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر تنشيط الصادرات الصناعية والاستغناء عن بعض السلع المستوردة.

ـ المساهمة في تحقيق الإنماء المتوازن عبر إنشاء المشاريع الصناعية القابلة للحياة في المناطق الريفية عملاً على الحد من النزوح السكاني نحو المدن، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق.

ـ تحسين نوعية الإنتاج وضبط مواصفاته ومقاييسه لحماية المستهلك وتعزيز الطلب الداخلي والخارجي عليه.

ـ تسهيل جميع المعاملات الجمركية والمالية والاستحصال على الرخص القانونية وغيرها ضمن إطار استثماري وتشريعي.

ـ تشجيع قيام صناعات ذات تقنيات متطورة وتوفير فرص عمل للمزيد من المهارات في المناطق كافة. وتبعاً لذلك وضعت ثمانية مشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة في البرنامج الإنمائي، ثلاثة منها تدخل في قطاع النفط بقيمة ٣٥ مليون دولار تناولت عمليات التنقيب والنقل، علماً أن قطاعي الصناعة والنفط شكّلا وزارة واحدة. أما في ما يختص بقطاع الصناعة التحويلية فقد خصص لها ثلاثة مشاريع بميزانية ٢٣٣ مليون دولار تناولت استصلاح المناطق الصناعية وتجهيز معهد البحوث ووضع دراسات مختلفة في التخطيط والتنظيم. وقد خصص مشروعان للمساعدة التقنية للوزارة وللاستملاك بقيمة ١٠٢ مليون دولار.

هذا وقد تمت الموافقة عام ١٩٩٧ على عقد يتناول تجهيز مختبرات معهد البحوث الصناعية بتمويل ميسر قدمته الحكومة البلجيكية. كما تم التوصل إلى ما يسمى «التعاقد من الباطن وتبادل الشراكة في لبنان» بهدف تشجيع العلاقات الصناعية مع الشركات الأجنبية على أن يتم إنشاء وحدة التعاقد من الباطن وتبادل الشراكة في معهد البحوث الصناعية. ووضعت أيضاً صيغ نهائية لأربع عشرة

(٣٩) الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، المصدر نفسه، ملحق تفصيل برنامج النهوض والإنماء، ص ١٤ ـ ٨ و١٤ ـ ٩.

مواصفة قياسية، ويجري العمل على إعداد صيغ نهائية لستٍ وعشرين مواصفة قياسية إضافية.

أخيراً، تمت إعادة إحياء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) وتهتم هذه المؤسسة بإصدار وتطبيق المواصفات القياسية في مختلف القطاعات الاقتصادية في لبنان[٤٠]. عملياً، تركّزت جهود مجلس الإنماء والإعمار بشكل واسع على تحسين الإنتاج ورفع المستوى التقني للمنتجات الصناعية.

وبدورها، فإن الدولة تعمل باستمرار على دعم عملية التنمية الصناعية في عدة اتجاهات أبرزها:

ـ إنشاء وتأسيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) في الربع الأخير من عام ١٩٩٤ بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. وقد بدأت بممارسة مهامها اعتباراً من عام ١٩٩٥. أما مهمتها فهي جذب الاستثمارات من مختلف المصادر، فكانت لدعم حركة الإنماء والإعمار في لبنان. أما في ما يخص قطاع الصناعة بشكل مباشر فتعمل المؤسسة على توفير المعلومات كافة حول المشاريع العامة المطروحة للاستثمار وتقديم الدعم التقني في اختيار المواقع للمشاريع الصناعية، وتأمين المعلومات للمستثمرين، حول الحوافز والمستلزمات القانونية والإجراءات الإدارية وغيرها، وأخيراً إدارة المناطق التجارية والصناعية الحرة[٤١].

ـ فصل قطاع النفط عن الصناعة وإحداث وزارة الصناعة كوزارة مستقلة بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧ للإسهام في تنمية وتنشيط القطاع الصناعي والعمل على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون والقضايا الصناعية على مختلف أنواعها، واتخاذ التدابير اللازمة من إعداد وتنسيق وتنفيذ لتعزيز الصناعة الوطنية وإنمائها وحمايتها وتطويرها ومعالجة شؤونها.

---

(٤٠) الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار: «تحديث تقرير تقدم العمل،» (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ١٣، و«تقرير تقدم العمل،» (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٤١) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]، **لبنان الإعمار فرصة للاستثمار** (بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨)، ص ١.

الجدول رقم (٢ ـ ١١)
مؤشرات النشاط الصناعي اللبناني بحسب فرع النشاط (مسح عام ١٩٩٥)

القطاع / الوصف	عدد المؤسسات (مؤسسة)	مجموع العاملين	الإنتاج (بالدولار الأمريكي)	الاستهلاك الوسيط (بالدولار)	القيمة المضافة (بالدولار)	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت (بالدولار)	مجموع الأجور الأجرية في الصناعة (بالدولار)	متوسط الإنتاج في المؤسسة الواحدة (بالدولار)	متوسط الاستثمار في المؤسسة (بالدولار)	حصة الأجور الأجرية الإجمالية من القيمة المضافة (بالمئة)	متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة
المناجم والمقالع الأخرى	٢٥٠	١,٩٠٥	٤٧,٤٨١,٤٥٧	٢٢,٩٦٥,٧٥٨	٢٤,٥١٥,٧٠٠	١,٩٥١,٧٢٤	٦,٥٠١,١٦٨	١٨٩,٩٢٦	٧,٨٠٩	٢٦,٥٢	٧,٦٢
النسبة من المجموع (بالمئة)	٦٩,٨٧	٠,٣٢	١,٢٨	١,٢١	١,٣٤	٠,٩٩	١,٢٨				
تصنيع المواد الغذائية والمشروبات	٤,٤٥٦	٣٠,٦٧٠	٩٦٦,٩٩٩,١٦٠	٤٤٤,٦٦٩,٣٥٠	٤٢٢,٣٢٩,٨٠٩	٤٠,٣٦٩,٨٨٦	١٠٧,٨٨٧,٩٠٦	١٩٤,٥٦٩	٩,٠٦٠	٢٥,٥٥	٦,٨٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	١٧,٩٦	٢١,٢٧	٢٣,٣١	٢٣,٤٥	٢٣,١٧	٢٠,٥٤	٢١,١٨				
صناعة منتوجات التبغ	١٠	٢,٠٠٧	٦٩,٠٨٢,٦٥٢	٣٧,٢٨٢,٣٣٨	٣١,٨٠٠,٣١٣	٧,٠٦٤	١٢,٠٧٦,٢٥٧	٦,٩٠٨,٢٦٣	٧٠٦	٣٧,٩٨	٢٠٠,٦٧
النسبة من المجموع (بالمئة)	٦,٠٠	١,٣٩	١,٨٦	١,٩٧	١,٧٤	٠,٠٠	٢,٣٧				
صناعة النسيج	٦٠٤	٤,٦١٨	١١١,٧٦٩,٩٨٦	٥٦,٠٢٤,٤٧٣	٥٥,٧٤٥,٥٢٠	٧,٥٠٦,٥١٢	١٦,٦٠٧,٤٠٩	١٨٥,٠٥٠	١٢,٤٢٨	٢٩,٧٩	٧,٦٥
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٠٢	٣,٢٠	٣,٠١	٢,٩٥	٣,٠٦	٣,٨٢	٣,٢٦				
صناعة الملابس، صبغ ودبغ الفرو	٣,٠٠٤	١٧,٨٢٠	٣١٥,٥٤٢,٩٠٧	١٥٣,٦١١,٤٢٨	١٦١,٩٣١,٤٧٩	١٤,١٥٧,٨٤٩	٥٦,٩٧١,٦٧٧	١٠٥,٠٤١	٤,٧١٣	٣٥,١٨	٥,٩٣
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,٦٠	١٢,٣٦	٨,٤٨	٨,١٠	٨,٨٨	٧,٢٠	١١,١٨				
صباغة ودباغة الجلد، صناعة الحقائب، الشنط، الأسرجة، العدة والأحذية	٨٤٣	٦,٠٤٤	١٠٥,١٨٢,٧٢٧	٥٤,٤٩٢,٢٥١	٥٠,٦٩٠,٤٧٦	٦,٠٥٥,١٧٢	٢١,٦١٤,١٤٦	١٢٤,٧٧٢	٧,١٨٣	٤٢,٦٤	٧,١٧
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,٥٢	٤,١٩	٢,٨٣	٢,٨٧	٢,٧٨	٣,٠٨	٤,٢٤				
صناعة الخشب ومشتقاته والفلين باستثناء الأثاث، صناعة القش ومواد التجميل	١,٤٥٣	٦,٢٦٨	١٢٢,٩٢٣,٩٢٢	٦٦,٣٧١,٩٨٢	٥٦,٥٥١,٩٤٠	٥,٩٤٥,٦٧٧	١٧,٢٣٦,٧٢٢	٨٤,٦٠٠	٤,٠٩٢	٣٠,٤٨	٤,٣١

يتبع

تابع

النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,١٩	٤,٣٥	٣,٣١	٣,٥٠	٣,١٠	٣,٠٣	٣,٣٨				
صناعة الورق ومشتقاته	٢١٣	٣,٨٤١	١٠٩,١٥٨,٠٥٦	٦٩,٥٥٩,٤٧٢	٣٩,٥٩٨,٥٨٤	٦,٤٠٤,٧٥٢	١٥,٥٨٦,٧٧٨	٥١٢,٤٧٩	٣٠,٠٦٩	٣٨,٣٦	١٨,٠٣
النسبة من المجموع (بالمئة)	٠,١٦	٢,٧٣	٢,٩٣	٣,٦٧	٢,١٧	٣,٢٦	٣,٠٦				
النشر والطباعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة	٤٠٨	٣,٩٣١	٨٥,٤٧٧,٧٨٨	٤٥,٩٨٨,٣٧٦	٣٩,٤٨٩,٤١٤	٩,٣٧٦,٧٤٠	١٥,٤٤٦,٢١٠	٢٠٩,٥٠٤	٢٢,٩٨٢	٣٩,١١	٩,٦٤
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٢,٧٣	٢,٣٠	٢,٤٣	٢,١٧	٤,٧٧	٣,٠٣				
تصنيع الفحم ومشتقات النفط المكرر والوقود النووي	٢٠	٩٠٦	٧١,٩٦٩,٠٣١	٤٥,٥٥٠,٩٥٢	٢٦,٤١٨,٠٧٩	٢٢٢,٣٠٩	٥,٠٣٠,٣٧٦	٣,٥٩٨,٤٥٢	١١,١١٥	١٩,٠٤	٤٥,٢٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٠,٦٣	١,٩٤	٢,٤٠	١,٤٥	٠,١١	٠,٩٩				
صناعة المواد الكيميائية ومشتقاتها	٢٤٥	٢,٩٨٤	٨٧,٤٦١,٦٨٣	٤٦,٥٦٩,٧٢٧	٤٠,٨٩١,٩٥٧	١,٣٥٠,١٥٤	١٣,٤٦٨,٤٥٥	٣٥٦,٩٨٦	٥,٥١١	٣٢,٩٤	١٢,١٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٢,٠٧	٢,٣٥	٢,٤٦	٢,٢٤	٠,٦٩	٢,٦٤				
صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية	٣٩٩	٣,١٩٢	١١٨,٣٩٢,٠٣٠	٦٤,٦٣٤,٧٢٣	٥٣,٧٥٧,٣١١	٢١,٤٧٣,٦٢٦	١١,٨٢٢,٢٩٥	٢٩٦,٧٢٢	٥٣,٨١٩	٢١,٩٩	٨,٠٠
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٢,٢١	٣,١٨	٣,٤١	٢,٩٥	١٠,٩٣	٢,٣٢				
مواد استخراجية أخرى غير معدنية	١,٦٨٦	١٣,٧٦٧	٣٩٩,٠٧٠,٣٥٦	١٩٦,٩٨٢,٨٣٧	٢٠٢,٠٨٧,٥١٧	٤٣,٦٢١,٣٦٣	٦٨,٧٦٧,٧٥٢	٢٣,٦٩٧	٢٥,٨٧٣	٣٤,٠٣	٨,١٧
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٩,٥٥	١٠,٧٣	١٠,٣٩	١١,٠٩	٢٢,٢٠	١٣,٥٠				
صناعة المعادن الأساسية	٢٥٣	٢,٥٩١	١٩٦,٧١٥,٧٦١	١١٤,٦٧٤,٤٤٤	٨٢,٠٤١,٣١٤	٢,٢٦٧,٣٨٥	١١,٢٢٢,٦٨١	٧٧٧,٥٣٢	٨,٩٦٢	١٣,٦٨	١٠,٢٤
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	١,٨٠	٥,٢٩	٦,٠٥	٤,٥٠	١,١٥	٢,٢٠				
الآلات والمعدات	٣,٠٧٠	١٣,١٢٥	٢٧١,١٨٤,١٦٣	١٢١,٢٦٩,٩٣٢	١٤٩,٩١٤,٢٣٤	١٣,٤٨٨,٠٤٦	٣٣,١٥٧,٣٩٤	٨٨,٣٣٤	٤,٣٩٤	٢٢,١٢	٤,٢٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٩,١٠	٧,٢٩	٦,٣٩	٨,٢٢	٦,٨٦	٦,٥١				
صناعة الآلات والمعدات	٣٧١	٣,٢٤١	٨٦,٤٢٧,١٤٣	٤٩,٥٠١,٣٨٦	٣٦,٩٢٥,٧٥٨	٤,٦١٣,١٩٠	١٣,٠٨٣,٢٩٩	٢٣٢,٩٥٧	١٢,٤٣٤	٣٥,٤٣	٨,٧٤
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٢,٢٥	٢,٣٢	٢,٦١	٢,٠٣	٢,٣٥	٢,٥٧				
صناعة الآلات، والمعدات الكهربائية	٢٨٥	٢,٣٦٩	٦٦,٦٢١,٣٧١	٣٢,٣٣٣,٦٠٣	٣٤,٢٨٧,٧٧٠	٣,٦٠٦,٨٠٩	١١,١٨٨,٤٢٩	٢٣٣,٧٥٩	١٢,٦٤٤	٣٢,٦٣	٨,٣١
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	١,٦٤	١,٧٩	١,٧٠	١,٨٨	١,٨٤	٢,٢٠				

يتبع

تابع

صناعة الأجهزة التلفزيونية والإذاعية وأجهزة الاتصالات والمعدات	١٧	٩٢	٢,٣٤٤,٧٦٨	١,٠٤٥,٧١٠	١,٢٩٩,٠٥٨	٧٠,٢٥٣	٢٦٤,٤٦٠	١٣٧,٩٢٨	٤,١٣٣	٢٠,٣٦	٥,٤٠
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٥				
صناعة المعدات الطبية الدقيقة والبصرية والساعات	١٥	٨١	١,٠٧٦,٦٥٦	٤٥٤,٧١٩	٦٢١,٩٣٦	٣٠,٦١١	٢٩٧,٢٤٩	٧١,٧٧٧	٢,٠٤١	٤٧,٧٩	٥,٣٧
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٢,٠٢	٠,٠٦				
صناعة السيارات والمقطورات والأكسسوار التابع لها	٣٣٣	١,٤٧٧	٤٧,٦٠٧,٣٢٠	٣١,٦٣٣,٣٥٢	١٥,٩٧٣,٩٦٨	٤٢٥,٩٢٤	٤,٦٥٧,٣٠٨	١٤٢,٩٦٥	١,٢٧٩	٢٩,١٦	٤,٤٤
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	١,٠٢	١,٢٨	١,٦٧	٠,٨٨	٠,٢٢	٠,٩١				
صناعة معدات النقل الأخرى	١٩	١٢٥	٣,٣٣٠,٥١٦	٢,٦١٢,٨٠٣	٧١٧,٧١٣	٤٧,٠٩٠	٥٦٥,٩٦٦	١٧٥,٢٩٠	٢,٤٧٨	٧٨,٨٦	٦,٥٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,١١				
صناعة الأثاث وصناعات غير مصنفة في مكان آخر	٣,٦٥٥	١٨,٠١٨	٣٥٨,١٣٢,٣٧٩	١٨٢,٢١٥,٤٠٠	١٧٥,٩١٦,٩٨٢	٩,١٩٣,٤٢٨	٤٩,٣٣٢,٦٣٧	٩٧,٩٨٤	٢,٥١٥	٢٨,٠٤	٤,٩٣
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	١٢,٥٠	٩,٦٣	٩,٦١	٩,٦٥	٤,٦٨	٩,٦٨				
البناء	٤٩٨	٥,١٠٤	١٧٥,٣٥٠,٦٧٣	٥٥,٩٧٦,٢٤٠	١١٩,٣٧٤,٤٣١	٤,٣٣٤,٥٩٩	١٦,٦٦٤,٥٣٤	٣٥٢,١١٠	٨,٧٠٤	١٣,٩٦	١٠,٢٥
النسبة من المجموع (بالمئة)	٢,٦٨	٣,٥٤	٤,٧١	٢,٩٥	٦,٥٥	٢,٢١	٣,٢٧				
المجموع العام	٢٢,١٠٧	١٤٤,١٧٦	٣,٨١٩,٣٠٢,٥٠٥	١,٨٩٦,٤٢١,٢٥٦	١,٨٢٢,٨٨١,٢٦٣	١٩٦,٥٢٠,١٦٣	٥٠٩,٤٥١,١٠٨	١٦٨,٢٤١	٨,٨٨٩	٢٧,٩٥	٦,٥٢
النسبة من المجموع (بالمئة)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠				

المصدر: المصدر نفسه.

(٣) تبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات أو توسيعها، وفي هذا الإطار، وضعت آلية للتنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات علاقة إدارية في الحصول على ترخيص وإقامة المشاريع. وتتوزع هذه المؤسسات على المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان ووزارة البيئة والمديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة الصناعة. وتتمثل هذه الآلية بلجنة مشكلة من المؤسسات الأربع وبرئاسة وزارة الصناعة لتشكل مرجعاً إدارياً واحداً بدلاً من أربعة. عملياً، تهتم هذه اللجنة بتسهيل إجراءات منح الرخص الضرورية (إجازات صناعية، رخص بناء... الخ) وإجابة كل الطلبات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصنعة أو إقامة مصانع وتوسيعها. هذا، وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في مهلة ثلاثين يوماً من تقديم الطلب كي يتم إصدار الرخصة خلال الخمسة عشر يوماً التالية.

(٤) التركيز على آلية الحوافز الضريبية للتشجيع على الاستثمار الصناعي[٤٢] من خلال:

ـ وضع رسوم جمركية مخفضة (٢ بالمئة) على المواد الأولية أو شبه الأولية الداخلة في صنع منتجات تستخدم في الصناعة.

ـ رسوم مخفضة (٢ بالمئة) على استيراد الآلات وقطع الغيار المستخدمة لإقامة المصانع في لبنان.

ـ إعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج ويشمل أرباح بعض المنشآت الصناعية التي تأسست في لبنان ابتداءً من عام ١٩٨٠[٤٣].

ـ إعفاء ضريبي بنسبة ٥ بالمئة من الأرباح للمنشآت الصناعية التي تخصص جزءاً محدداً من أرباحها السنوية الصافية لتوظيفات تحققها في لبنان وترفع هذه النسبة إلى ٧٥ بالمئة إذا ما تم التوظيف في مناطق ترغب الدولة في مساعدتها وتنميتها. وللإفادة من هذا الإعفاء الضريبي ينبغي أن تستخدم الأموال الموظفة لشراء تجهيزات صناعية من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ولإقامة هذه التجهيزات أو لبناء مساكن لأجزاء المؤسسة ومستخدميها.

---

(٤٢) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]، **المناطق الصناعية في لبنان** (بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤٣) يشمل الإعفاء المؤسسات التي تقوم بصنع سلع ومنتجات جديدة، كما يشترط إقامة هذه المؤسسات في المناطق التي قررت الحكومة تنميتها، وأن تملك من الأموال الثابتة ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، وعلى ألا يتجاوز مجموع الأرباح المعفاة من ضريبة الدخل قيمة الأصول الثابتة قبل الاستهلاك.

ـ وفي إطار الرسوم الجمركية نصت قوانين جمركية ترمي إلى تعليق الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة كإدخال مؤقت، وتلك المستوردة إلى المستودع الصناعي والمناطق الحرة بهدف خلق آلية رفع القدرة التنافسية للصناعات التصديرية.

(٥) اعتماد آلية الحوافز المالية واستخدامها في تفعيل التنمية الصناعية. وتمثل ذلك في:

(أ) إعادة تنشيط مصرف التمويل الصناعي ولا سيما إصلاح نظامه الداخلي بهدف تقديم الاعتمادات بمعدلات تفضيلية وشروط تيسيرية. جاء ذلك في نص القانون رقم ٣٨٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤، المتضمن ملكية القطاع الخاص ورفع مساهمته من ٤٩ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة مقابل ٢٠ بالمئة للدولة عوضاً من ٥١ بالمئة. كما أجري مشروع قانون جديد ينص على بعض التعديلات لقانون (٣٨٥) لمعالجة تحفظات القطاع الخاص، أهمها:

ـ إلغاء تحديد سقف قيمة القروض، علماً أنها في السابق لم تتجاوز ٥ بالمئة من رأسمال المصرف[٤٤].

ـ إعطاء المصرف مهلة إعفاء من ضريبة الدخل على أرباحه لمدة ١٠ سنوات تبدأ بتاريخ انتهاء مفعول الإعفاء المقرر أصلاً من قانون إنشائه وتعديلاته، علماً أن المدة المتبقية من الإعفاء غير كافية لتحفيز القطاع الخاص.

ـ تتحمل الدولة صافي الخسائر التي مني بها المصرف ومتطلباته لغاية تطبيق أحكام القانون الجديد، وتعد سلفات الخزينة الممنوحة للمصرف جزءاً من هذه التغطية. جاء ذلك بهدف عدم تحمل المساهمين الجدد مسؤولية خسائر أو أعباء سابقة لمساهمتهم، وبالتالي تحفيز القطاع الخاص على الاكتتاب بالرأسمال الجديد للمصرف.

ـ إعطاء المصرف حرية إنشاء فروع له في جميع المناطق اللبنانية حسب ضرورات العمل. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه التعديلات على النظام الداخلي للمصرف فإنه لم ينشط، وحالياً متوقف عن أي نشاط وفعالية. يعود ذلك إلى حجب تفضيل القطاع الخاص الائتمان في سندات الخزينة أو مصارف تجارية أخرى نظراً إلى الفارق في أسعار الفوائد، وبالتالي الفارق في المردود أو العائد المادي.

(ب) كما ذكرنا في الفصل السابق فإن مصرف لبنان يدعم القروض الممنوحة إلى القطاع الصناعي بنسبة ٥ بالمئة.

---

(٤٤) حدد رأسمال المصرف بـ ٣٠ مليار ليرة لبنانية.

(ج) دعم أسعار الطاقة المستخدمة في القطاع الصناعي، وذلك بوضع تعريفات تفضيلية على استهلاك الطاقة، وخفض أسعار الوقود مثل الفيول أويل والغاز أويل وأسعار الكهرباء.

(د) إنشاء شركة للتأجير الصناعي (أو الاعتماد التأجيري) عملاً على تأمين التمويل الصناعي. وتضم هذه الشركة فرنسبنك (٣٠ بالمئة)، واللكويدي أغريكول (٢٥ بالمئة)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) (١٥ بالمئة) وبعض رجال الأعمال اللبنانيين. وتغطي الاعتمادات التأجيرية الممنوحة المعدات والآلات فقط، وتتفاوت قيمتها لغاية ٢٥ مليون دولار.

(هـ) ضمان اعتمادات التصدير من قبل هيئات ضمان عربية (IAJGC) وفرنسية (COFACE) وألمانية (HERMES) وبريطانية (ECGP) وأمريكية (MIGA OPIC, ICIEC)، وذلك في إطار تغطيتها للصادرات الموجهة إلى لبنان.

(و) دعم التكوين الرأسمالي من خلال إنشاء صندوق استثمار خاص، يكون الغرض منه حضّ المستثمرين (اللبنانيين والأجانب) على:

- المشاركة في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في البلاد من خلال زيادة الرساميل لتمويل شركات قائمة وإعادة هيكلتها أو من خلال إحياء مشاريع جديدة يتطلب تنفيذها رساميل أيضاً (شرط أن تدرج هذه الشركات أسهمها في بورصة بيروت).

- المساهمة الفاعلة في مشاريع أطلقتها الحكومة اللبنانية تنفذ عبر القطاع الخاص (وفقاً لمبدأ .B.O.T أي بناء، تشغيل، استرداد). وفي هذا الإطار يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بتوفير مبالغ مالية لا تقل عن ثمانية ملايين دولار أمريكي لتمويل مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة. وتتنوع هذه المشاريع من مشاريع جديدة إلى مشاريع إعادة تأهيل وتوسيع بنى تحتية قائمة.

وقد استفادت الصناعة اللبنانية بشكل مباشر من بعض القروض الممنوحة للبنان[٤٥]، فقد مول البروتوكول المالي اللبناني الفرنسي مشروع تحديد المواصفات اللبنانية لقطاع البناء (بواسطة المساعدة المقدمة من المركز الفني للبناء CSTB) ومول بروتوكول مونتريال البالغ ٧٥٥ ألف دولار أمريكي تجهيز خمسة مصانع لبنانية تستعمل مادة غاز كربونية (CFC)، الممنوعة عالمياً والمضرة بالبيئة، وذلك لتبديل معداتها والاستغناء عن هذا الغاز. وقدمت الحكومة البلجيكية أيضاً قرضاً بقيمة ١,٥

(٤٥) مصرف لبنان، **التقرير السنوي، ١٩٩٧**، ص ١١٠.

مليون دولار لتزويد تجهيزات للبحوث الصناعية. كذلك حصلت الصناعة اللبنانية من بعض المصارف التجارية على قروض مباشرة شكلت ١٢,٤٢ بالمئة من إجمالي التسليفات لعام ١٩٩٧. أما المصارف المتخصصة فقد منحت القطاع الصناعي قروضاً بقيمة ٥٨,٦ مليار ليرة لبنانية. أخيراً، ساهم برنامج التمويل التأجيري الذي اتبعته بعض المؤسسات بمقدار ٦٤ مليون دولار تقريباً، وكانت حصة الصناعة ما يقارب ٢٠ بالمئة.

(٦) التسويق والترويج: تعمل الدولة دوماً على إعادة النظر في علاقاتها مع دول عدة. في هذا الإطار تم إبرام اتفاقات عديدة من أحدثها:

ـ الاتفاقات مع الدول العربية: الاتفاق اللبناني ـ المصري بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩٢، لتنظيم التبادل التجاري، والاتفاق اللبناني ـ الأردني بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٢ لتنظيم عمليات التبادل الصناعية، والاتفاق اللبناني ـ السوري عام ١٩٩١ الذي ينص على حرية تبادل البضائع وما لحقه من اتفاقيات وبروتوكولات ستدرس بالتفصيل في الفصل التالي.

ـ الاتفاقات مع الدول الأوروبية: الاتفاق مع جمهورية بولندا الشعبية (أيار/ مايو ١٩٩٣)، الاتفاق مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سابقاً (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، الاتفاق مع رومانيا (تعزيز الاستثمار وحمايته عام ١٩٩٥). كما تحظى منتجات صناعية كثيرة يصدرها لبنان بتخفيضات جمركية مهمة، إذ يرتبط لبنان والمجموعة الأوروبية باتفاقيات تعاون أبرز أهدافها إنشاء منطقة تبادل حر. كذلك سيتم التصديق على اتفاق من شأنه أن يكرس مبدأ حرية انتقال البضائع، ولا سيما بالنسبة إلى المنتجات الصناعية اللبنانية.

أما بالنسبة إلى الترويج، فتقتصر الجهود على إقامة معارض صناعية بين حين وآخر في مختلف المناطق اللبنانية مدعومة من الجهات الرسمية. عملياً، إن القطاع الصناعي بحاجة إلى عملية تسويق خارجي مبرمج ومدروس، إذ إن مؤسسات القطاع الصناعي بمعظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ذات قدرات محدودة تكاد لا تغطي التسويق المحلي. حالياً هناك فكرة مطروحة لدعم عملية الترويج، تتمثل بالحاضنات الصناعية[٤٦] المعتمدة في بلدان العالم الصناعي، وقد جاءت

(٤٦) الحاضنات الصناعية هي عبارة عن تبني ودعم المصانع الصغيرة والأفكار الجديدة صناعياً وهذا من شأنه إيجاد فرص عمل كثيرة وتحسين الدخول وتبني الإبداع. في إسرائيل طورت الحاضنات الصناعية الدخل القومي الإسرائيلي بنسبة ٤٠ بالمئة خلال ٦ سنوات.

الخطوة الأولى في هذا الإطار ضمن عقد مؤتمرات «للبحث العلمي والتنمية الصناعية». فقد ركّز «المؤتمر الثاني للبحث العلمي والتنمية الصناعية» (عقد في بيروت بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٨) على عرض اختراعات ومبتكرات خريجي كليات الهندسة في لبنان عملاً على تبنيها واعتماد ما يمكن تطبيقه في تطوير الصناعات المحلية.

(٧) ضبط الجودة وتحسين آلية مراقبة تطبيق المواصفات الإلزامية: تقوم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور ـ Libnor) بالمشاركة مع أجهزة الرقابة من مختلف الوزارات والإدارات العامة بعملية الرقابة وضبط الجودة. وقد أدى ذلك إلى تضارب في الصلاحيات وازدواجية المهام، مما انعكس سلباً على الأداء الصناعي وتطوره. ومع نهاية عام ١٩٩٨ كانت هناك أربع عشرة مؤسسة صناعية فقط حصلت على شهادات الجودة في الإنتاج والإدارة (٢ ـ ISO ٩٠٠١). وهناك أيضاً دعوات مستمرة لدعم مؤسسة «ليبنور» مادياً وبشرياً وعينياً سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، إضافة إلى تحسين آلية مراقبة تطبيق المواصفات الإلزامية وإعطاء دور أكبر لمؤسسة المقاييس والمواصفات وتوحيد الجهات التي تراقب تحت مظلة واحدة عملاً على التخفيف من عملية الروتين واعتماد مبدأ الرقابة والجودة كآلية للتنمية الصناعية بدلاً من العوائق الروتينية التي تحول دون التطور والمنافسة.

الجدول رقم (٢ ـ ١٢)

أداء المؤسسة اللبنانية الواحدة بحسب التقسيم البنيوي

المؤسسة	عدد المؤسسات	متوسط عدد العاملين	متوسط عدد الأجراء	متوسط الإنتاج (بالدولار الأمريكي)	متوسط القيمة المضافة (بالدولار الأمريكي)
أقل من عشرة عمال	١٩,٤١٦	٤	٢	٧٠,٨٩١	٣٧,٧٦٤
من ١٠ إلى ١٩ عاملاً	١,٣٢٦	١٢	١٠	٣٥٤,٣٦٦	١٧٥,٦١٥
من ٢٠ إلى ٣٤ عاملاً	٤٤٦	٢٤	٢١	٨٢٧,٢٥٥	٤٠٥,٦٥٢
من ٣٥ إلى ٤٩ عاملاً	١٣٢	٣٩	٣٦	١,٩٢٧,٥٤٦	٧٥٢,٧٨٩
من ٥٠ إلى ٩٩ عاملاً	١١٦	٦٤	٦٢	٣,٣٨٢,٧٤١	١,٦٥٩,٨٨٣
من ١٠٠ إلى ٢٥٠ عاملاً	٤٣	١٣٨	١٣٤	٤,٩٠٩,٨٤٤	١,٩٢٠,٢١٤
ما فوق ٢٥٠ عاملاً	٣٥	٤٥٠	٤٤٩	١٥,٦٠٦,٧٤٨	٧,٢١٢,٦٨٩
بدون جواب	٥٩٣	٧	٥	١٦٨,٣٧٥	٨٢,٥١٨
المجموع العام	٢٢,١٠٧	٧	٥	١٦٨,٢٤١	٨٢,٤٥٥

المصدر: مستخلص من: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ١٣)

توزيع منشآت القطاع الصناعي اللبناني الخاص بحسب النشاط وبحسب حجم المؤسسات (المسح الصناعي لعام ١٩٩٥)

الوصف	١ ـ ٤ عمال	٦ ـ ٩ عمال	١٠ ـ ١٩ عاملاً	٢٠ ـ ٣٤ عاملاً	٣٥ ـ ٤٩ عاملاً	٥٠ ـ ٩٩ عاملاً	١٠٠ عامل فما فوق
المناجم والمقالع الأخرى	١١٢	٨١	٣١	٥	٤	٢	
تصنيع المواد الغذائية والمشروبات	٣,١١٧	٨١٩	٢٥٢	٧٦	٢٠	٢٣	
صناعة منتوجات التبغ	٣	٤	٢	٠	٠	٠	
صناعة النسيج	٤٠٤	٩٣	٥٠	٢٧	٧	١١	
صناعة الملابس، صبغ ودبغ الفرو	٢,٢٢٢	٤١٠	١٩٤	٧٦	١٩	٢٠	
صباغة ودباغة الجلد، صناعة الحقائب، الشنط، الأسرجة، العدة والأحذية	٤٢٦	٢١٦	١٣٧	٣٩	٦	٣	
صناعة الخشب ومشتقاته والفلين باستثناء الأثاث، صناعة القش ومواد التجميل	١,١٩٢	١٨٠	٣٥	٨	٠	٢	
صناعة الورق ومشتقاته	١٠٩	٥٤	٢٠	٨	٦	٧	
النشر والطباعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة	١٩٦	١٠٦	٤٨	٢٦	١١	٥	
تصنيع الفحم ومشتقات النفط المكرر والوقود النووي	٥	٥	٢	٢	٣	١	
صناعة المواد الكيميائية ومشتقاتها	١٢٢	٤٦	٣٠	١٥	١٠	١١	
صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية	٢٣٣	١٠٠	٣٣	١١	٧	٤	
مواد استخراجية أخرى غير معدنية	٩٣٢	٤٩٨	١٥٢	٣١	٦	٥	
صناعة المعادن الأساسية	١٦١	٤٨	١٥	٨	١	٦	
صناعة المعادن المصنعة باستثناء الآلات والمعدات	٢,٤٦٥	٤٢٣	٦١	٢٤	٨	٦	
صناعة الآلات والمعدات	٢٢٨	٧٤	٣٠	١٩	٦	١	
صناعة الآلات والمعدات الكهربائية	٢٣٤	٢٦	٨	٦	٣	٢	
صناعة الأجهزة التلفزيونية والإذاعية وأجهزة الاتصالات والمعدات	١٤	١	١	١	٠	٠	
صناعة المعدات الطبية الدقيقة والبصرية والساعات	١٣	٠	١	١	٠	٠	
صناعة السيارات والمقطورات والأكسسوار التابع لها	٢٨٢	٣٦	٣	٢	١	٠	
صناعة معدات النقل الأخرى	١٠	٤	١	١	٠	٠	
صناعة الأثاث وصناعات غير مصنفة في مكان آخر	٢,٧٣٨	٦٠٤	١٤٥	٤٠	١١	٤	
البناء	٢٢٨	١٤٢	٧٥	٢٠	٣	٠	
المجموع العام	١٥,٤٤٦	٣,٩٧٠	١,٣٢٦	٤٤٦	١٣٢	١١٣	٧٨
النسبة من المجموع (بالمئة)	٦٩,٨٧	١٧,٨٥	٦,٠٠	٢,٠٢	٠,٦٠	٠,٥٢	٠,٥٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ١٤)
المؤسسات الصناعية اللبنانية التي أنشئت خلال الأعوام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

	١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧			١٩٩٨		
	عدد الرخص	عدد العمال	الرأسمال المستثمر (مليون دولار)	عدد الرخص	عدد العمال	الرأسمال المستثمر (مليون دولار)	عدد الرخص	عدد العمال	الرأسمال المستثمر (مليون دولار)	عدد الرخص	عدد العمال	الرأسمال المستثمر (مليون دولار)
المواد الغذائية والمشروبات	٨٠	٧٠٦	١١,٤	٩٠	٦٧٨	١١,٩	١٠٦	٧٧٥	١١,٨	١١٨	١,١١٧	٥٢,٨
صناعة النسيج والملبوسات	٢٨	٢٨٣	٢,٥	٣٤	٣٦٠	٣,٨	٤٥	٦٠٧	٥,٧	٢٢	٣٥٢	٢,٨
صناعة الجلود والأحذية	١٥	١٤٠	٠,٩	٩	١٢٣	٢	٦	٦٢	٠,٨	١٢	٩٦	١
صناعة الخشب والأثاث	٨٠	٥٠٨	٥,٢	٦٩	٤٧٦	١٠,٧	٨٠	٥٩٠	٦,٤	٥٦	٣٠٤	٣,٢
صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٣	١٥٩	٢,٩	١٩	١٩٦	٢,٧	٢٠	١٥٥	٥,٣	١٦	١١٠	٣,٤
الصناعات الكيميائية	٣٦	٢٦٦	٥,٩	٤٠	٢٤٦	٦,٦	٥٠	٣٧٥	١٣,٧	٤٣	٢٤٠	١٢,٩
صناعة المواد المنجمية غير المعدنية	١٥	١٥٩	٩,١	٢٠	٢٥٨	١٢,١	٣٥	٣١٥	١٠,٩	٢٣	٢٠١	١٦,٩
صناعة المعادن الأساسية	٩٧	٦٧٧	٨,٥	١٢٦	٧٧٣	٩,٦	١١٣	٥٥٨	٧,٤	٩٨	٥٣٤	٩,٨
صناعة الآلات والتجهيزات	١٠	٧٤	١,٢	١٢	٦٦	٠,٨	٢٤	٢٥٧	٤	٢٥	١٨٩	٢,٧
صناعة المجوهرات	٨	١٣١	١,٦	١٠	٥٤	٠,٦	٩	٥٨	١,٦	١٨	١٤٠	١,٣
صناعات مختلفة	٤٩	٣٤٨	٩,٧	٢٥	١٧٥	٦,١	٢٩	٦٦٢	٨,٨	٢٥	٣٧١	٢٠,٥
المجموع	٤٣١	٣,٤٥١	٥٨,٩	٤٥٤	٣,٤٠٥	٦٦,٩	٥١٧	٤,٤١٤	٧٦,٥	٤٥٦	٣,٦٥٤	١٢٧,٣

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، المديرية العامة للصناعة، مركز المعلوماتية.

الجدول رقم (٢ ـ ١٥)

بنية الصادرات الصناعية اللبنانية بموجب شهادات منشأ (مليون ليرة لبنانية)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ـ أجبان وألبان	٢٢	١٩	١٩	٤٣٤	٣٧١	٦٨	٤	٢	١٦	ـ
ـ معلبات غذائية	٣,٩٢٧	٤,٤٨١	٤,٤٨٢	٢٣,٣١٤	٣١,٠٥١	٢٧,٢٨٥	٢٠,٣٤٩	١٨,٦٧٠	٢١,١٩٨	١٨,٠٠٢
ـ سلع غذائية	٥,٢٢٩	٤,٤٨١	٤,٤٨١	١٤,٣١٦	١٨,٠٥٦	١٦,٩٧٧	٢٦,٣٠١	٢٨,٩٣٤	٢٥,٢٤٤	٢٣,٤٤٦
ـ مياه طبيعية ومعدنية	٨٨٧	٤٣٩	٣,٩٩٢	٨٦٧	١,٧٩٥	٨٢٤	١,٩٢٦	٥١٦	٤٥٧	٣٠٩
ـ المشروبات	١,٢٩١	٩٨٥	٩٨٦	١,٣٤١	١١,٥٠٦	٨,٢٠٦	٩,٣٨٠	٧,٥٨٤	٩,٧٧٤	١٤,٦١٦
ـ ألبسة جاهزة	١٦,٩٨٩	١٥,٤٠٥	١٥,٣٩٦	٧٦,٧٩٩	٦٢,٨٣٢	٧٤,٧٤١	١٢٨,٨٤١	١٠٣,٨٧٧	٥١,٦٣٠	٤٤,٧٨٠
ـ المنسوجات	٢,٦٧٨	٢,٤١٦	٢,٤١٥	٧,٩٢٣	٧,٢٣١	٢,٩٦١	٨,٢٨٢	٥,٩٥٤	٩,٢١٥	١٠,١٩٨
ـ السجاد	٦٣٦	٦٥٥	٦٥٥	٧٣٨	١٩٣	٥٥٣	١,٣٨١	١,٧٦١	١,١٥٤	٤,١٨١
ـ الجلود المدبوغة عدا الأحذية	١,٥٤٨	١,٠٨١	١,٠٨١	٤,١٣٦	٣,٢٣٩	٢,٠١٠	٣,١٧٩	٢,٥٧١	٢,٩٧٠	٤,١٥٥
ـ الأحذية	١,٢٢٥	٢,٩٧٥	٢,٩٧٥	٣,٣٤٦	٩,٦٥٧	١٠,٤٦٤	١٣,٥٠٨	٨,٨٤٦	٧,٢٩٦	٧,٧٥٩
ـ الأخشاب	٨٢٥	١,٤١٠	١,٤١٠	٤,٣٩٥	٧,٢٣٠	٥,٥٠٢	٤,٢٧٦	٢,٢٩٨	٧٧١	٣,٥١٣
ـ المفروشات	٢,٥٤٣	١,٠٨١	٤,٨١٣	١٦,٧٥٨	٨,٩١١	١١,٨٤٢	٥,٨٥٨	٥,٢٦٥	٨,٤٨٠	٥,٩٨١
ـ الدهانات	٦٧٨	٣٨٨	٥٧٦	٢,٢٩٧	٢,٩٥٨	٢,٥٥٨	٣,٠٧٩	٢,٥٨٩	٢,١١٩	٢,٢٨٧
ـ المنظفات السائلة	١٣٠	٣٤١	٢,٠٣٤	٦٣٥	٨٢٤	١,٦١٢	٢,٩١١	١,٥١٥	٢,٣٣٥	٢,٧٩٣
ـ الصناعات الكيميائية الأخرى	١,٧٥٩	١٣,٨٨٣	٦,٥٦٩	٧,٣٦٧	٣,٤٣٢	٣٥,٥٦٣	٨٠,٥٤٠	٦٣,٥٦٧	٥٢,٩٨٧	٥٥,٧٣٢
ـ مستحضرات طبية	٣,٢٩٢	١٥٥	١٢٤	٧٦٠	٨٤٤	٢,٣٣٩	١,٢٠١	١,٣٥١	١,٢٠٩	١,٤٤٠
ـ ورق وأشغال من ورق	٣,٨٢٨	٢,٤٠٤	٥,٣٠٥	١٢,٢٥٥	٩,٧٠٠	٨,٥٦٥	١٨,٥٢٢	٢٤,٠١٢	٢٨,٠٤٨	٣٣,٨١٣
ـ منتجات كرتونية	١,٩١٢	١,٩٩٥	٧,٠٠٦	١٠,٩٤٩	٨,٢٥٦	١١,٠٦٢	٣٣,٢٦١	٥,٦٥٢	٨,٠١١	٧,٣٩٩
ـ بلاط وأدوات صحية	٢,٨٧٤	٤,٠٦٥	٩,١٣٠	٢٢,٨٢٧	٢٤,٦٠٠	٢٢,٨٥٠	٢٦,٣٤٦	١٥,٧٠١	١٢,٠٤١	٨,٥١٥
ـ زجاج وأوانٍ زجاجية	١,٣٣٧	١,٩٠١	٤,٠٥٠	٣,٦٠٤	٤,٩٠٦	٥,٥٤٦	٦,٢٦٦	١٠,٥٠٦	٥,٨٧٣	٧,٩٧٤
ـ الأسمنت الأبيض والأسود	١,٤٧٥	١,١٣٠	٢,٩٧٥	٨,٣٦٨	٦,٥٤٨	٦,٢١٢	٢٥,٢٥٠	٧,٢٣٦	٧,٤٦٦	٦,٧٨١
ـ المصنوعات المعدنية	٤,٣٥١	٥,٧٨٦	١٢,٠٤٢	٤٨,٣١٦	١٨,٥٦٠	١٨,٥٠١	٤١,٢٥٦	١٨,٦٥١	١٨,٦٨١	١٧,٢١٦
ـ مصنوعات من الألمنيوم	٦٥٩	١,٤١٣	٩,٦٣٥	١٥,١٣١	١٤,٨٧٦	١٦,٠٥٥	٢٦,٤٤٨	٢٠,٠٤١	٢١,٣٤٢	٢٤,٤٢٢
ـ الخرضوات	٣٠	١٧٧	٤٨١	٥٣٨	١٦٨	١٠٤	٣٣٧	٩٣	ـ	ـ
ـ الأجهزة الكهربائية	٤,٠١٨	٣,٩٥٢	٨,٣٧٩	٢٩,٣٦٢	١٦,٤٤٢	١٢,٧٦٠	١٧,٦٢٣	٨,١٧٦	٨,٩٧١	١١,٦٢٧
ـ الماكينات الصناعية والجبالات	٤,٦٠٥	٣,٢٩٩	٧,٥٢٤	١٠,٨٢٩	١٩,٧٢٣	٢٣,٥٢٩	١٣,٨٤٥	٢٠,٨٧١	٢٥,٥٣٩	٢٠,٤٣١
ـ الصناعات البلاستيكية	٢,٧٠٣	٢,٥٤٨	٨,٤٤٥	١١,٤٤٢	١٦,٩٠٤	٢١,٨٠٤	١٦,١٥٠	١٨,٣٩٢	٢١,٠٨٣	١٣,٩٦٤
ـ مصوغات ذهبية	١٣,٥٢٥	٦,٣٨٦	١٩,٦٣٣	١٧,٤٩٢	١١,٥٩٤	٩,٢٢٢	١١,٦٠٢	٧,٥٣٧	١٠,٢٨٩	١٠,١٨٨
ـ صناعات مختلفة	١,٧١٤	٢,٦٢٠	٤٤,٨١٤	٣,٧٥٤	٢٢,٥٩٠	١٢,٤٦٠	٧,٦٣٢	٩,٢٩٨	٢٩,٩٤٠	٣٨,٧٩٣
المجموع	٨٦,٩٦٠	٨٧,٨٧١	١٩١,٤٢٧	٣٦٠,٢٩٣	٣٤٤,٩٩٧	٣٧٢,١٧٥	٥٥٥,٥٥٤	٤٢١,٤٦٦	٣٩٤,٠٨٩	٣٩٩,٣١٥

المصدر: الجمهورية اللبنانية، المديرية العامة للصناعة، مركز المعلوماتية، مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية.

(٨) التنمية العلمية والتكنولوجية: فقد شاركت كل من الحكومة اللبنانية والحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ في إنشاء معهد البحوث الصناعية، وانضمت

إليهما فيما بعد جمعية الصناعيين اللبنانيين. وحدد النظام الأساسي للمعهد أهدافه على الشكل التالي:

(أ) إجراء البحوث والدروس المتعلقة بقيام صناعات جديدة.

(ب) إجراء البحوث والدروس المتعلقة بالمواد والأشياء بقصد التعرف إليها وتعريفها وتحديد ما تصلح له وإرساء قواعد استثمارها.

(ج) توفير الاستشارات الاختصاصية من تكنولوجية وإدارية واقتصادية للصناعة القائمة ولقضايا الإنماء الصناعي.

(د) توفير خدمات معترف بها دولياً في الفحص والقياس وتحليل المواد وإصدار شهادات الجودة وشهادات المطابقة.

(و) التعاون الوثيق مع الهيئات الرسمية الوطنية والدولية والأوساط الاقتصادية ومؤسسات الإنماء الاقتصادي.

وتتركز حالياً الخدمات الاختصاصية للمعهد في التالي: بحوث واستشارات صناعية (هندسية وإدارية)، دراسة المشاريع وتقييم جدواها الاقتصادية، تصميم فني للمصانع وإشراف على تنفيذ التصاميم، التحاليل الكيميائية والفحوص الفيزيائية المخبرية والقياس، الفحوص الهندسية والميكانيكية للمنشآت والمواد وأعمال سبر الغور، فحوص المراجل البخارية وأوعية الضغط، مراقبة الإنتاج وشارات الجودة، شهادات مطابقة المواصفات والنوعية.

وفي المقابل، قامت مؤخراً علاقة بين كل من الجامعة اللبنانية، قسم الهندسة، وبعض الصناعيين اللبنانيين بهدف استثمار مشاريع التخرج للطلاب المهندسين في تطوير الصناعات المحلية القائمة، إذ يشترك كل من أصحاب المؤسسات الصناعية (مادياً) والطلاب (علمياً) في تطوير بعض الآلات أو تحسين أدائها... وقد أدى نجاح بعض المشاريع إلى تحقيق فكرة إنشاء معرض سنوي لمشاريع التخرج مترافق مع مؤتمر للبحث العلمي والتنمية الصناعية بهدف تشجيع المتخرجين وترويج مشاريعهم. ولا شك في أن من شأن ذلك أن ينعكس على الأداء الصناعي وتحسينه وتنميته.

ب ـ المناطق الصناعية والمناطق الحرة في لبنان

أجرت لجنة المناطق الصناعية مسحاً شاملاً للواقع الصناعي مترافقاً مع دراسة ميدانية، وقد تكونت بنتيجته المعطيات التالية عن واقع المناطق الصناعية[٤٧]. فهناك

---

(٤٧) انظر تقرير عام ١٩٩٦، في: **الاقتصاد اللبناني والعربي** (١٩٩٧)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

مناطق صناعية نظامية مساحتها ١٣٧٠ هكتاراً (١٣,٧ مليون م٢)، ومناطق صناعية واقعية مساحتها ٤٤٠ هكتاراً (٤,٤ مليون م٢) نشأت بتراخيص مؤقتة من المحافظين تجدد سنوياً دون نص نظامي صدر بإقامتها. نصف هذه المناطق في البقاع والبقية في بيروت والجنوب وجبل لبنان.

أما عن وضع المناطق الصناعية هذه، فتشوبه ثغرات وعيوب منها: تداخل هذه المناطق مع المناطق السكنية والزراعية الحرجية، تردي أوضاع البنية التحتية أو حتى عدم توافرها من طرق ومجاري مياه وغيرها، عدم الالتزام بالمتطلبات البيئية، فوضى هندسية وعمرانية، وافتقار المناطق الصناعية إلى مراكز صحية ومراكز الدفاع المدني. في مقابل ذلك، بقيت المناطق الصناعية النظامية غير مستثمرة بسبب ارتفاع سعر الأراضي فيها، أو لدواع أمنية في الجنوب.

هذه المعطيات جعلت من فكرة إقامة مناطق صناعية جديدة في الشمال والجنوب والبقاع والجبل، مشاريع ذات جدوى اقتصادية بسبب انخفاض سعر الأراضي فيها قياساً على أسعار الأراضي في بيروت وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق الإنماء الاقتصادي المتوازن بين المناطق اللبنانية، وتخفيف الضغط السكاني عن بيروت والمدن الرئيسية. وقد استندت اللجنة في اختيار مواقع إقامة المناطق الصناعية الجديدة إلى معايير عدة أهمها: اختيار أراض غير زراعية وغير حرجية وبعيدة عن المناطق الأثرية والسياحية وعن منابع الأنهر ومجاريها وعن الشواطئ البحرية بهدف حماية البيئة، اختيار أراض منبسطة لا تقل مساحتها على ٢٠٠ ألف م٢ لكل منطقة وإعطاء الأفضلية لأراضي الدولة والمشاعات، تجهيز المناطق الجديدة ببنى تحتية باعتماد مبدأ «التجهيز، التشغيل، والاسترداد .B.O.T» من أجل رفع مستوى الخدمات وتحديد سقف أسعار الأراضي والإيجارات. وبالنتيجة، جاء الهدف من إنشاء هذه المناطق الصناعية تنظيمياً وبيئياً واقتصادياً، استثمارياً.

وتتوزع المناطق الصناعية حالياً، حول عدد من المدن: بيروت وضواحيها، في الشمال طرابلس (ومنطقتا الميناء والبداوي وحلبا والقلمون)، في الجنوب صيدا (الغازية) وصور والنبطية، في البقاع زحلة وبعلبك وتعنايل ومجدل عنجر، وفي جبل لبنان عاليه، ومزرعة يشوع، ونهر ابراهيم وعجلتون وحصرايل. هذا وتشكل منطقة بيروت ومناطق أخرى من جبل لبنان مناطق استقطاب بالنسبة إلى بعض الصناعات على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والعقارات.

وفي المقابل، فإن المناطق اللبنانية الأخرى تتمتع بمزايا متعددة منها تدني أسعار الأراضي قياساً على بيروت، فضلاً عن وجود يد عاملة كثيفة وشبكات طرقات أُنجزت أو هي في طور الإنجاز وزيادة كبيرة في العرض العقاري وإعفاءات ضريبية

خاصة. ضمن هذه المعطيات تقوم الدولة بإنشاء وتجهيز مناطق صناعية[٤٨] في مختلف المحافظات عملاً على تشجيع الاستثمار. أما بالنسبة إلى جنوب لبنان فسيتم إنشاء وتجهيز منطقتين جديدتين كبيرتين (بمساحة نحو ١٠٠ هكتار) في منطقتي البابلية ومزرعة بصافور. ويفترض بهما استقبال كل أنواع الصناعات ما عدا الثقيلة منها. كما يتم توسيع مناطق صناعية قائمة (٣٠ هكتاراً تقريباً) في الضاحية المجاورة لصيدا وصور. ويتم التخطيط للصناعة الحرفية أو صناعات أخرى يفترض فيها أن تكون قريبة من المدينة. كما يتم التخطيط لإنشاء مناطق أصغر مساحة (٢٠ هكتاراً) في الطرف الجنوبي لقضاء صور كي تتمركز فيها الصناعات المتوسطة والخفيفة.

أما منطقة شمال لبنان، فتشكل منطقة توازن بالنسبة إلى بيروت الكبرى، إذ تضم مدينة طرابلس وهي المدينة الثانية في لبنان من حيث عدد السكان والصناعات وتتوافر فيها خدمات مصارف، كما تستفيد من وجود مرفأ يضم منطقة حرة. تقوم أهم التجمعات الصناعية بشكل خاص على مدخلي طرابلس الجنوبي والشمالي. وقد شهدت منطقة شكا على المدخل الجنوبي لمدينة طرابلس توسيعاً بنحو مئة هكتار، وقد باتت المنطقة معدة لكل الصناعات، وخصوصاً الصناعات الثقيلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق تستفيد من توفر يد عاملة كثيفة في البلدات والقرى المحيطة بها، وأسعار الأراضي أقل بكثير من منطقة حلبا (منطقة صناعية في الشمال) والمنطقة المجاورة للمنطقة الحرة. أيضاً، يخطط لإقامة منطقة صناعية جديدة بمساحة ١٠٠ هكتار في بلدة حامات (قضاء البترون)، ومن المقرر أن تضم هذه المنطقة صناعات خفيفة التلوث. كما سيضم سهل عكار منطقتين صناعيتين: الأولى تحاذي المنطقة الصناعية الحرة في القليعات (٢٠ هكتاراً تقريباً) والثانية هي منطقة حلبا (٣٠ هكتاراً تقريباً).

وفي البقاع وجهت هذه المنطقة الزراعية في الأساس قسماً من صناعاتها نحو القطاع الغذائي. ويشهد هذا القطاع تطوراً مستمراً، وتشكل مدينة زحلة المركز الاقتصادي لمنطقة البقاع لغناها بالخدمات، وتركز المصانع حولها في مساحة تبلغ حوالى ٢٠ كم. ويشكل كل من قضاء بعلبك وزحلة موقعاً مهماً لليد العاملة، إضافة إلى انخفاض أسعار الأراضي المتدنية قياساً على بيروت وبعض مناطق جبل لبنان.

أما في البقاع فقد صدر مرسوم خاص بإنشاء عدة مناطق مرتبطة بمحور طريق بيروت ـ دمشق: مكسة والصفراء (جنوب شتورة)، إذ سيتم تجهيز منطقتين صناعيتين جديدتين، ونظراً إلى قرب المنطقتين من بيروت (تستغرق المسافة ما بين ٥٠ دقيقة وساعة) سيتعزز الوضع أكثر إثر شق الأوتوستراد الجديد. والهدف من

(٤٨) إيدال، **المناطق الصناعية في لبنان**، ص ٥ ـ ١٠.

هاتين المنطقتين الحد من تجمع الصناعات في بيروت الكبرى والاستفادة من أسعار العقارات المتدنية. ومن المقرر أيضاً إنشاء منطقة صناعية في تعنايل بمحاذاة أوتوستراد بيروت ـ دمشق الجديد، ومنطقة صناعية في مجدل عنجر محصورة بالصناعات الزراعية.

أخيراً، في جبل لبنان (تشمل بيروت الكبرى المناطق الواقعة على مدار حدود بيروت الإدارية من انطلياس شمالاً حتى الدامور جنوباً)، فقد شهدت المناطق الواقعة شمالي بيروت الكبرى وصولاً إلى البترون، والمناطق الواقعة جنوبي بيروت الكبرى، تطوراً في مجال الصناعة مرده إلى أسعار الأراضي المنخفضة مقارنة بأسعار العقارات في بيروت الكبرى، إضافة إلى مجاورة هذه المناطق الأوتوستراد الساحلي. أما بالنسبة إلى الإمكانات المختلفة لإقامة الصناعات، فقد تم إنشاء مركز مهم تفوق مساحته ٤٠٠ هكتار جنوبي العاصمة في الشويفات وبشامون وكفرشيما بغية استقطاب المصانع الجديدة في بيروت الكبرى، وسيستمد هذا المثلث أهميته من موقعه الوسيطي بين شبكة طرق تتصل بمطار بيروت الدولي والأوتوستراد الدائري المزمع إنشاؤه، إضافة إلى انخفاض أسعار الأراضي مقارنة ببيروت.

وفي منطقة المكلّس (المتن) المتطورة والمتخصصة في صناعة الأثاث، سيضاف إلى مساحتها الصناعية ٦٠ هكتاراً تخصص للصناعات القليلة التلوث.

وفي مناطق عاليه والناعمة ومزرعة يشوع ونهر ابراهيم وحصرايل سيتم إنشاء مساحات جديدة متوسطة ما بين ٣٠ و٥٠ هكتاراً، إضافة إلى مراكز تجمّع صناعية قائمة. أخيراً، تم التخطيط لإنشاء ثلاث مناطق جديدة في الشوف مساحة كل واحدة منها حوالى عشرين هكتاراً.

أخيراً، في لبنان حالياً منطقتان حرتان[٤٩]: المنطقة الحرة في مرفأ بيروت، والمنطقة الحرة في مرفأ طرابلس، ويجري التخطيط حالياً لإقامة مناطق حرة تشمل في خدماتها مستودعات التخزين والوحدات الصناعية المعدة للتصنيع والتجميع. ومن المخطط كمرحلة أولى إنشاء ثلاث مناطق حرة في مطار بيروت، وفي رياق وفي القليعات على أن تكون المنطقتان الأخريان (رياق والقليعات) مجمعاً شاملاً الخدمات[٥٠] للتجارة والصناعة. أما في المراحل اللاحقة فستتم إقامة أربع مناطق

---

(٤٩) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]، **المناطق الحرة في لبنان** (بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨)، ص ٤ ـ ٥.

(٥٠) تشمل الخدمات التسهيلية المقدمة في المناطق الحرة: (١) إعفاء البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة أو المعاد تصديرها إلى الخارج من أية رسوم جمركية (٢) إعفاء لمدة عشر سنوات من الضرائب على المؤسسات وعدم إلزام اليد العاملة الأجنبية بدفع أية ضرائب على الدخل الفردي (٣) مركز خدمات لإنجاز المعاملات الرسمية العائدة للتأسيس والتسجيل (٤) إمكانية تملك المشروع بنسبة ١٠٠ بالمئة للمستثمر الأجنبي=

حرة في صيدا وصور وسلعاتا في الشمال وساحل المتن الشمالي. وتركز الدولة اهتمامها على إنعاش المناطق الحرة القائمة وضرورة التوسع في إقامة المناطق الحرة الجديدة، نظراً إلى ما تقوم به المناطق الحرة من رفع مستوى حركة التبادل الاقتصادي، إضافة إلى تأمينها قاعدة مثالية للصناعات المعدة للتصدير مثل الألبسة، والجلديات، والمجوهرات، والعطور، والمواد الغذائية، والمفروشات، والمطبوعات والمنشورات.

ج ـ مقترحات جمعية الصناعيين اللبنانيين لتنمية وتطوير الصناعة اللبنانية

تقوم جمعية الصناعيين باستمرار برفع سلسلة من التوصيات إلى المراجع الرسمية وإعلام المسؤولين المختصين بمختلف الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعيين بين حين وآخر بهدف إنعاش الصناعة وتنميتها. فمع انتهاء مرحلة الحرب اللبنانية خرجت جمعية الصناعيين بجملة من التوصيات تمحورت حول المسائل التالية[٥١]: تشجيع الاستثمارات عبر سياسات جمركية وضريبية ملائمة، تأمين الطاقة بأسعار مخفضة وإنشاء المناطق الصناعية، والسوق المالية والثانوية، تحقيق التنمية عبر سياسة تمويلية مناسبة، وسياسة لتحسين الإنتاجية بتجديد الأصول الثابتة للصناعات، وسياسة اجتماعية ترضي العامل ولا ترهق رب العمل، وسياسة تأهيل وتدريب بشري، وسياسة تحسين النوعية، وتقوية أسواق التبغ الخارجية.

أما في الندوة الاقتصادية «الصناعة في لبنان: واقع واستراتيجية للحاضر والمستقبل» التي دعا إليها وزير الصناعة بتاريخ ١٣ و١٤ حزيران/يونيو من عام ١٩٩٧، فقد قدمت فيها جمعية الصناعيين جملة من المقترحات والتوصيات لتنمية القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية أهمها:

- إعادة تأهيل المصرف الوطني للإنماء الصناعي وإحيائه بسرعة.
- العمل على إيجاد القنوات المناسبة للتمويل الصناعي المتوسط و/أو الطويل الأجل بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية.
- تطوير السوق المالية بما يساعد على إيجاد مجالات إضافية للتمويل الصناعي.

= (٥) عقود تأجير طويلة الأمد (٦) إيجارات وخدمات ببدلات منخفضة بشكل يجعل المناطق الحرة تنافس مثيلاتها في المنطقة.

(٥١) إيلي يشوعي، **اقتصاد لبنان** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥)، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

الجدول رقم (٢ ـ ١٦)

حركة التبادل التجاري بين سوريا ولبنان عام ١٩٩٦
بحسب أقسام وفصول التعرفة الجمركية ونسبة التبادل مع سوريا من إجمالي كل سلعة
(ألف دولار)

السلع بحسب أقسام وفصول التعرفة الجمركية	المستوردات اللبنانية			الصادرات اللبنانية		
	من جميع البلدان	من سوريا	نسبة مئوية	إلى جميع البلدان	إلى سوريا	نسبة مئوية
أ ـ حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	٣٨٤,٥٨١	٢,٥٥٠	٠,٦٦	٥,٥٤٦	١٢	٠,٢٢
١ ـ حيوانات حية	١٦٠,٥٦٦	٤٨٠		١٠٦	٢	١,٨٩
٢ ـ لحوم وأحشاء وأطراف للأكل	٢٨,٣٤٦	٤		٤٧٠	٦	١٢,٧٧
٣ ـ أسماك وقشريات ورخويات	٢٢,٠٤٥	٣		١١٩	٠	
٤ ـ ألبان ومنتجاتها وبيض	١٦٩,٧٣٦	١,٧٣٩	١,٠٢	١,٩٢٩	٤	
٥ ـ منتجات أخرى حيوانية	٣,٨٨٥	٣٢٥	٨,٣٦	٢,٩٢٠		
ب ـ منتجات المملكة النباتية	٤٨٣,٦٧٥	١٠١,٧٠٦	٢١,٠٣	٧٥,٣٩٠	١٩,٦٧٨	٢٦,١٠
١ ـ أشجار ونباتات أخرى حية	١٥,٤٣٠	٥,٠٣٧	٣٢,٦٤	١٢٩	٢	١,٥٥
٢ ـ خضر ونباتات وجذور ودرنات	٩٦,١٨٥	٤١,٨٨٢	٤٣,٥٤	١٨,٩٩٠	٣٠	
٣ ـ فواكه وثمار صالحة للأكل	٩٣,٠٩٢	٣٧,٨٣٦	٤٠,٦٤	٢٩,٩٠٢	١٣	
٤ ـ بن وشاي	٥٦,٢٤٤	١,٤٢٠	٢,٥٢	٣,٨٧٤	٨	
٥ ـ حبوب	١٧٩,٣٣٩	١٥,٠٥٨	٨,٤٠	١,٥١٨	٥٩٢	٣٩,٠٠
٦ ـ منتجات مطاحن، شعير	٧,٤٥٢	٣٦		١٩,٢٢٨	١٩,٠١١	٩٨,٨٧
٧ ـ حبوب وثمار زيتية وبذور	٣٤,١٢٨	٤٣٥	١,٢٧	١,٦٥٥	١٧	
٨ ـ صمغ اللك، صموغ وراتنجات	٨١٥			١٢	٦	٥٠,٠٠
٩ ـ مواد ضفر نباتية	٩٨٦			٧٨		
ج ـ شحوم ودهون وزيوت	٦٥,٣٦٦	٦,٩٣٣	١٠,٦١	١٧,٤٦١	٢٧٢	١,٥٦
١ ـ شحوم ودهون وزيوت، منتجات	٦٥,٣٦٦	٦,٩٣٣	١٠,٦١	١٧,٤٦١	٢٧٢	١,٥٦
د ـ منتجات صناعة الأغذية	٥٧٢,٥٩١	١٣,٢٠٢	٢,٣٠	٦١,٣٠٧	٦٣٧	١,٠٣
١ ـ محضرات لحوم وأسماك	٤٩,١٥٥			٩٠٩		
٢ ـ سكر ومصنوعات سكرية	٥٨,٤١٨	٢٦٥		٧,٣١٧	٦٦	
٣ ـ كاكاو ومحضراته	٢٣,٨١٦	٥٨		٣,٤٨٦		
٤ ـ محضرات حبوب أو دقيق	٤٩,٦٥٣	١٥١		١,٩١٥	١	
٥ ـ محضرات خضر وثمار وفواكه	٤٢,٦٧٩	١١,١٦٥	٢٦,١٦	١١,٥٦٥	٢٣	
٦ ـ محضرات غذائية متنوعة	٦٠,٢٨٩	٨٤		١١,٨١٢	٣٥	
٧ ـ مشروبات وسوائل كحولية وخل	٢٣,١٥٣	٧		٩,٨٣١	٣٣٨	٣,٤٤
٨ ـ بقايا ونفايات الأغذية	٣٣,٧٩١	١,٤٧١	٤,٣٥	٢٥٤	١٧٠	٦٦,٩٣
٩ ـ تبغ وأبدال تبغ مصنعة	٢٣١,٦٣٣			١٤,٢١٣		
هـ ـ منتجات معدنية	٧٢٦,٠٨٢	١٦١,٨٠٩	٢٢,٢٨	٦,٧٧١	٥,٠٦٣	٧٤,٧٧
١ ـ ملح، كبريت، إسمنت	١٠١,٢٠٧	٩,٦٤٥	٩,٥٣	٦,٠٤٥	٤,٩٥٤	٨١,٩٥
٢ ـ خامات معادن وخبثها	٤,٥٤٩			٦٣		

يتبع

تابع

٣ ـ وقود معدني، زيوت معدنية	٦٢٠,٣٢٦	١٥٢,١٦٤	٢٤,٥٣	٦٦١	١٠٩	١٦,٤٩
و ـ منتجات الصناعة الكيميائية	٥١٩,٠٦٥	٥٥٢	٠,١١	٣٤,٦٧٧	١٥,٣٦٨	٤٤,٣٢
١ ـ منتجات كيميائية غير عضوية	٢٧,٢٦٥	١٣٢		١,٢٦٨	٤٨٧	٣٨,٤١
٢ ـ منتجات كيميائية عضوية	٢٧,٧٤١	٩		٨١٧	١٣٣	١٦,٢٨
٣ ـ منتجات الصيدلة	٢١١,١٨٨	١٥٩		١,٣٦٧	١٦	١,١٧
٤ ـ أسمدة	٢٣,٨٩٥			١٤,٦٦٣	١٣,٤٥٢	٩١,٧٤
٥ ـ خلاصات للدباغة والصباغة	٣٩,٠٩٤	١٧		٣,٣٢٩	٥٢٦	١٥,٨٠
٦ ـ زيوت ومحضرات عطور وتجميل	٧٠,٠٨٨	٢٣		٦,٠٦٩	١٢٨	٢,١١
٧ ـ صابون، عوامل سطح عضوية	٣٤,٧٣١	١٥٠		٢,٣٢٨	٠	
٨ ـ مواد زلالية، منتجات نشاء	٩,٦٢٩	٠		٢١٩	١٩	٨,٦٧
٩ ـ بارود ومتفجرات، ثقاب	٣,٨٣٩	١٤		٨٧	٧٠	٨٠,٦٤
١٠ ـ منتجات تصوير فوتوغرافي	١٨,٨٥٤	٨		١,٦٦٠	٦١	٣,٦٧
١١ ـ منتجات كيميائية متنوعة	٥٢,٧٣٥	٣٨		٢,٨٦٤	٤٧٥	١٦,٥٨
ز ـ راتنجات ولدائن اصطناعية	٢٥٧,٨٢٨	١,٢٢٦	٠,٤٨	٢٧,٩١٧	٥,٨٤٩	٢٠,٩٥
١ ـ لدائن ومصنوعاتها	١٩٦,٣٤٨	١,١٤٦		٢٥,٥٤٤	٥,٨٤٣	٢٢,٨٧
٢ ـ مطاط ومصنوعاته	٦١,٤٧٩	٨٠		٢,٣٧٢	٥	
ح ـ جلود، جلود فراء ومصنوعاتها	٢٦,٧٤٧	١٢٢	٠,٤٦	٧,٩٣٤		
١ ـ جلود خام وجلود مدبوغة	٧,٦٠٢			٤,٦٧٩		
٢ ـ مصنوعات من جلد، لوازم سفر	١٨,٩٥٤	١٢٢	٠,٦٤	٣,٢٥٠		
٣ ـ جلود فراء ومصنوعاتها	١٩٠			٤		
ط ـ خشب ومصنوعاته	١٠٧,٤٣٧	٥١٦	٠,٤٨	١,٩٩٨	٦٣	٣,١٥
١ ـ خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	١٠٥,٧٢٥	٤٧٥	٠,٤٥	١,٩١٣	٦٣	٣,٢٩
٢ ـ فلين ومصنوعاته	٦٧٦			٢٢		
٣ ـ مصنوعات حصر وسلال	١,٠٣٥	٤١	٣,٩٦	٦٢		
ي ـ ورق ومصنوعاته	١٩٢,٣٠٥	٥٤١	٠,٢٨	٣٣١,٢٤٤	١,٩٥٨	٠,٥٩
١ ـ عجائن خشب، نفايا ورق	١١,٦٧٨			١٠٧		
٢ ـ ورق وكرتون ومصنوعاتهما	١٤٠,٤٤٨	٩٣		٢٢,٣٩٤	١,٨٥٠	٨,٢٦
٣ ـ منتجات دور النشر والصحافة	٤٠,١٧٨	٤٤٨	١,١١	٣٠٨,٧٤١	١٠٨	
ك ـ مواد نسيجية ومصنوعاتها	٤٦٨,٤٤٧	٥,٣٥٦	١,١٤	٩١,٧٠٤	١,١٩٦	١,٣٠
١ ـ حرير	٢,٨٧٣			٢٧		
٢ ـ صوف، وبر ناعم أو خشن	١٠,٢٥٥	٦		٦٢٤	٢٨٧	٤٥,٩٩
٣ ـ قطن	٤٩,٢٨٣	١,٣٧٨	٢,٨٠	٢١٩		
٤ ـ ألياف نسيجية نباتية أخرى	٢,٧٤٩	١٣		٧		
٥ ـ شعيرات تركيبية واصطناعية	٣٤,٦١١	٣٢		٣١٥	٤٢	١٣,٣٣
٦ ـ ألياف تركيبية واصطناعية	٧٠,١٤٣	١,٤٩٨	٢,١٣	١,٣٣٩	١	
٧ ـ حشو، لباد ومنسوجات	٥,٩٧٦	٥٧		٣٩٢	٢٢٧	٥٧,٩١
٨ ـ سجاد وأغطية أرضيات أخرى	٢١,١٩١	٨		٧,٤٤٩	١٧	
٩ ـ نسج خاصة، مسننات، مطرزات	١٠,١٤٦	٩٥		٤٧١	٢١٥	٤٥,٦٥

يتبع

١٠ ـ نسج مشربة أو مطلية	١٠,٦٨٨	١٢٤	١,١٦	١٣٨		
١١ ـ أقمشة مصنرة	٢١,١١٧	١٤٣		١,١٧٤	٤٧	٤,٠٠
١٢ ـ ألبسة وتوابع، مصنر	٧١,٠٣٦	٣٢١		٢٢,٥٢١	٠	
١٣ ـ ألبسة غير مصنرة	١٢٣,١٢٠	٢١٥		٤٩,٢٥٢	١	
١٤ ـ أصناف أخرى من مواد	٣٥,٢٥١	١,٤٦٥	٤,١٥	٧,٧٧٠	٣٦٠	٤,٦٣
ل ـ أحذية، أغطية رأس، ريش	٦٧,٢٨٠	٩٩	٠,١٥	١٩,١٥٨	٤٩	٠,٢٥
١ ـ أحذية وأجزاؤها	٥٩,٧٤٦	٩٦		١٨,٧٨٤	٤٨	٠,٢٥
٢ ـ أغطية رأس وأجزاؤها	٢,٣٨٧	٠		٩٥	٠	
٣ ـ مظلات مطر وشمس، عصي وسياط	١,٨٨١	١		٥٦	١	١,٧٨
٤ ـ ريش وزغب، أزهار اصطناعية	٣,٢٦٥	٢		٢٢٢		
م ـ مصنوعات من حجر، جبس، اسمنت	١٨٥,١٥٦	٣,٧٨٩	٢,٠٥	٢٣,٠٤٧	٧,٦٢٤	٣٣,٠٨
١ ـ مصنوعات من حجر أو اسمنت	٤٠,٢٧٩	٣,١٢٧	٧,٧٦	٦,٥٤٧	٥,٤٧٣	٨٣,٥٩
٢ ـ منتجات من خزف	٨٢,٤٧١	٢٧٩		١٠,٣٣٤	١٠٨	١,٠٤
٣ ـ زجاج ومصنوعاته	٦٢,٤٠٥	٣٨٣		٦,١٦٥	٢,٠٤٢	٣٣,١٢
ن ـ لؤلؤ، أحجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة	٣٢٣,٩١٣	١٥٥	٠,٠٥	٨١,٦٧٢	٦٢٩	٠,٧٧
١ ـ لؤلؤ ومعادن ثمينة ونقود	٣٢٣,٩١٣	١٥٥		٨١,٦٧٢	٦٢٩	
س ـ معادن عادية ومصنوعاتها	٦٤٨,٩٧١	٥,١٢٣	٠,٧٩	٦٦,٧٠٥	٤,٧٣١	٧,٠٩
١ ـ حديد صب (زهر) وحديد وصلب	٢٧٠,٧٢٤	١٤		١٨,٠١٣	٨٤٢	٤,٦٧
٢ ـ مصنوعات من حديد صب وصلب	١٩٣,٥٧٨	١,٦٩٦	٠,٨٨	١١,١٣٩	٢,٥٠٤	٢٢,٤٨
٣ ـ نحاس ومصنوعاته	٣٩,٣٩٤	٢٥٢		٦,٨٦٢	٤١	
٤ ـ نيكل ومصنوعاته	٦٠٧			١٠	١	١٠,٠٠
٥ ـ ألمنيوم ومصنوعاته	٦٨,٠٨٨	٢,٨٩٢	٤,٢٥	٢٥,٢٧٣	٩١٦	٣,٦٢
٦ ـ رصاص ومصنوعاته	٣٩٩			٢,٠٩٣	٢٥٩	١٢,٣٧
٧ ـ زنك (توتياء) ومصنوعاته	٩٤١	١٤	١,٤٩	١١٠	١٢	١٠,٩٠
٨ ـ قصدير ومصنوعاته	٢٦٩-			٤		
٩ ـ معادن عادية أخرى، خلائط	١٣٨			٥٣		
١٠ ـ عدد وأدوات من معدن عادي	٣٤,١٤٥	٨		١,٧٦٧	١٣	
١١ ـ أصناف منوعة من معدن عادي	٤٠,٦٨٢	٢٤٨		١,٣٧٧	١٤٣	١٠,٣٨
ع ـ آلات وأجهزة معدات كهربائية	١,٣٣٥,٨١٨	٢,٦٦١	٠,٢٠	٧٧,٧٦٣	٥,٧٣١	٧,٣٧
١ ـ مفاعلات ومراجل وآلات	٧٣٥,٩٥١	٢,٤٩١		٥٢,٩٠٢	٤,١٤٩	٧,٨٤
٢ ـ آلات وأجهزة كهربائية	٥٩٩,٨٦٦	١٧٠		٢٤,٨٦١	١,٥٨٢	٦,٣٦
ف ـ معدات نقل	٨٩١,٧٢٢	١٠٧	٠,٠١	٥٢,٠٤١	٧٠٧	١,٣٦
١ ـ قاطرات وعربات ومعدات طرق	١,٥٧٨	٣		١٨٣	١٥	٨,٢٠
٢ ـ عربات سيارة، جرارات	٨٤١,٤٧٦	٤٠		١٣,٤٠٢	٦٨٣	٥,١٠
٣ ـ ملاحة جوية وفضائية	٢٤,٩٣٨			٢٩,٦٦١		
٤ ـ ملاحة بحرية أو نهرية	٢٣,٧٢٨	٦٣		٨,٧٩٤	٩	

يتبع

تابع

ص ـ أدوات وأجهزة للبصريات	١٣١,٢١٤	٧٨	٠,٠٦	١٩,٦٧٠	٢٠٤	١,٠٤
١ ـ أدوات وأجهزة للبصريات	١٠٥,٠١٦	٣٠		٧,٢٤٦	٤٥	١,٣٠
٢ ـ أصناف صناعة الساعات	٢٣,٢٨٧	٢١		١٢,١٧٦	١٥٩	
٣ ـ أدوات موسيقية وأجزاؤها	٢,٩٠٩	٢٧		٢٤٧		
ق ـ أسلحة وذخائر	٧,٤٣٤	٠		٣١٦		٠,٠٠
١ ـ أسلحة وذخائر وأجزاؤها	٧,٤٣٤	٠		٣١٦		
ر ـ مصنوعات منوعة	١٥٩,٤٢٢	١,٠٤٩	٠,٦٦	١٤,٠١٧	٢٤٧	١,٧٦
١ ـ أثاث، أثاث للطب	٩٢,٣٤٦	٦٧٧		١١,٢٤٩	٢٠٢	١,٧٩
٢ ـ لعب أطفال وألعاب مجتمعات	٤١,٣٢٣	١١١		١,٣٥٧	٤١	٣,٠٢
٣ ـ مصنوعات متنوعة	٢٥,٧٥٢	٢٦١	١,٠١	١,٤١٠	٤	
ش ـ تحف فنية	٤,٠٦٣	٢	٠,٠٥	١,٦٢٧		٠,٠٠
١ ـ تحف فنية، قطع أثرية	٤,٠٦٣	٢		١,٦٢٧		
المجموع	٧,٥٥٩,١١٧	٣٠٧,٥٧٦	٤,٠٧	١,٠١٧,٩٦٥	٧٠,٠١٨	٦,٨٨

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية، إدارة الجمارك، المركز الآلي الجمركي.

ـ إعفاء القروض الصناعية (مع المصارف التجارية) من رسوم التأمين وفك التأمين.

ـ إنشاء مؤسسة ضمان القروض.

ـ إعفاء المواد الأولية من الرسوم.

ـ الحد من المنافسة الإغراقية عن طريق تشريع يكفل سرعة التحرك والتطبيق.

ـ حماية الصناعات الجديدة والصناعات القابلة للتطور عن طريق زيادة الرسوم الجمركية لمدة محدودة يتم تحديدها وفقاً لدراسة خاصة بكل حالة.

ـ خفض تكاليف الإنتاج من نقل وتحميل وتفريغ في المرافئ. . .

ـ تنمية وتفعيل المؤسسات المعنية بالصناعة، مثل معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات.

ـ إنشاء مجلس خاص لتنمية الصادرات اللبنانية يكون من أهدافه الرئيسية تحقيق ما يلي:

● تنسيق أعمال ونشاطات المؤسسات التصديرية في تخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة على صعيد تصريف إنتاج هذه المؤسسات.

- جمع المعلومات التسويقية ووضعها بتصرف الصناعات التصديرية.
- إيجاد مكاتب تمثيل خارجية.
- القيام بمسوحات ميدانية للأسواق غير التقليدية.
- تنظيم الوفود للمؤسسات التصديرية إلى الخارج.
- تنظيم المشاركة في معارض دولية متخصصة أو إقامة أسابيع لبنانية خاصة.
- ضمان الصادرات اللبنانية.
- عقد ندوات متخصصة.
- إعداد وتوزيع نشرة تسويقية متخصصة.

وفي إطار السياسة الاجتماعية، تطرقت جمعية الصناعيين إلى مجموعة من الأولويات التي تتوجب معالجتها من أجل وقف التدهور الحاصل في القدرات الذاتية للمؤسسات وفي الإنتاجية للقوى البشرية. ويأتي ذلك في إطار تأمين ميزات تضع العاملين في قطاع الصناعة في وضع تنافسي اقتصادي يحد من هروب الخبرات والمهارات التي يحتاجها هذا القطاع. أما أهم هذه الأولويات فتندرج في النقاط التالية: تنظيم العلاقة بين فرقاء الإنتاج، ضمانات الأجير، تفعيل القدرة الذاتية للأجير، السياسة الإسكانية، النقل العام، كلفة المعيشة، تأمين المساعدات الاجتماعية، الرعاية الصحية والاستشفائية، تعديل وتحديث قانون العمل، إنشاء بطاقة العمل وتفعيل مكتب الاستخدام.

د ـ توصيات المؤتمر الثاني حول البحث العلمي والتنمية الصناعية (١٥/ ١١/١٩٩٨)

عقد المؤتمر الثاني حول البحث العلمي والتنمية الصناعية انطلاقاً من مبدأ تطوير الصروح العلمية (من جامعات ومعاهد مراكز البحوث وغيرها) ودعمها وتشجيع الأبحاث فيها، علماً أن لهذه المعاهد والجامعات دوراً مهماً في دعم مسيرة التطور الصناعي والازدهار الاقتصادي في لبنان من ناحية إمداد الشركات بما يفيدها لجهة التطور العلمي في شتى المجالات، أو إمدادها بالطاقات العلمية المؤهلة، ودراسة المنتجات والابتكارات الحديثة والعمل على تطويرها مع مراعاة جميع الحقوق لأصحابها...

وضمن هذا السياق جاءت توصيات المؤتمر الثاني حول البحث العلمي والتنمية الصناعية في بيروت في ١٥/١١/١٩٩٨.

(١) في سياسة واستراتيجية البحث العلمي والتطور الصناعي:

- زيادة موازنة البحث العلمي والتطوير الصناعي في القطاعين العام والخاص.

- تعميق العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير.

- اعتماد نظام لتقييم الأبحاث العلمية لمعرفة إمكانية تطبيقها في المؤسسات الإنتاجية.

- حماية الملكية الفكرية.

- اعتبار قطاع إنتاج البرمجيات قطاعاً صناعياً وإعطاؤه كامل الحوافز التشجيعية.

- تعميم إنشاء الحاضنات التكنولوجية في كل الاختصاصات وفي جميع المناطق.

- اعتبار استيراد المواد الداخلة في أية صناعة مواد أولية معفاة من الرسوم الجمركية بما فيها قطاع المعدات والبرمجيات.

- إعطاء الأفضلية للخبراء اللبنانيين في إعداد الدراسات وتنفيذها في مشاريع الدولة.

- اعتماد إدارة الجودة الشاملة والتوصية بالتقيد بالمواصفات المعتمدة.

- إنشاء نظام تصديق لمناهج التعليم في كليات الهندسة والعلوم بإشراف هيئة عليا تضم الجامعات ومجالس البحوث العلمية ونقابة المهندسين وجمعية الصناعيين.

- دعوة كليات الهندسة والتكنولوجيا لتنويع اختصاصاتها وتكاملها بشكل يتلاءم وحاجة القطاعات الإنتاجية المتجددة في لبنان.

- إنشاء قواعد ومعطيات عربية ولبنانية عن البحث والتطوير في ما يتعلق بالموارد البشرية والتجهيزات والمختبرات، وبخاصة في المجالات التطبيقية الصناعية التي تحتاج إلى حل في البحث العلمي.

(٢) التوصية بعقد المؤتمر الثالث والمعرض الثالث خلال عام ١٩٩٩ بمشاركة أوسع من قطاعات أخرى منتجة صناعية في لبنان، وفتح المجال أمام الابتكارات الصناعية لتعريف الدول العربية عليها من خلال دعوة ممثلين للمشاركة في المؤتمر وزيارة المعرض.

(٣) الطلب إلى الوزارات المختصة المساهمة المالية سنوياً دعماً لإقامة المؤتمر والمعرض تسهيلاً للمتابعة.

(٤) نشر جميع محاضرات المؤتمر في كتيب خاص.

(٥) اعتماد معايير متقدمة في إنتاج مشاريع الآلات ومنها: الابتكار (Innovation)، التكامل التكنولوجي (Technology Integration)، المنافسة التجارية (Commercial Competitiveness)، جودة المنتج النهائي (Quality of End Product)، فائدة المجتمع اللبناني من المشروع (Lebanese Community Utility)، درجة الثقة (Reliability)، عناصر السلامة (Safety)، الجمالية في المظهر الخارجي (Finissage)، المتانة (Robust)، تشخيص الأعطال (Error Diagnosis)، براءة الاختراع (Patent Granted)، البراءة النوعية (Registration).

ثالثاً: هيكلية القطاع الصناعي

١ ـ هيكلية القطاع الصناعي في سوريا

تميزت الصناعة السورية منذ السبعينيات بإعطاء الدور الأكبر للقطاع العام وإلقاء مسؤولية التنمية الصناعية على عاتقه من خلال تخصيص وتحديد العديد من الصناعات لتكون حكراً للقطاع العام. ومن هذا المنطلق أولت الدولة القطاع العام الاهتمام الزائد من حيث التنظيم والتمويل والتطور والتوسع. أما القطاع الصناعي الخاص فجاء مكملاً لدور القطاع العام في تقديم السلع الصناعية الاستهلاكية للمواطنين مما لا تنتج في القطاع العام. وقد أعدت وزارة الصناعة قوائم تأشيرية صدقت من رئاسة الوزراء تضمنت تحديد الأنشطة الصناعية المختلفة بين القطاعين العام والخاص، عملاً على رسم حدود لنشاطات كل من القطاعين. وتولى القطاع العام الصناعات الرئيسية والاستراتيجية الاستخراجية والكهرباء والماء، إضافة إلى العديد من الصناعات التحويلية كالسكر والغزل والاسمنت والسجاد الصوفي والأسمدة... الخ، بينما تولى القطاع الخاص الأنشطة الثانوية التي لا تتطلب مزيداً من الاستثمارات والأيدي العاملة، كالمياه الغازية وخراطة المعادن وعصر الزيتون وطحن الحبوب، بطاقات صغيرة. في المقابل، هناك أنشطة صناعية أخرى بقيت مشتركة ينشط فيها كل من القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب كصناعة النسيج الآلي والصابون والبرادات والأحذية والمنتجات البلاستيكية المختلفة.

وقد منحت الدولة أيضاً الحرفيين، وخصوصاً العاملين في الصناعة، دوراً في النشاط الصناعي من خلال المرسوم التشريعي رقم (٢٥٠) لعام ١٩٧٠ الذي نص على تنظيم وإحداث العديد من الجمعيات التعاونية الإنتاجية والحرفية، وتقديم العون والدعم المالي والمادي من مواد أولية ودورات تدريبية داخلية وخارجية... الخ.

عملياً، ومنذ منتصف السبعينيات حدث تغيير هيكلي أساسي في بنية القطاع

الصناعي في سوريا لصالح فروع الصناعات الثقيلة (الهندسية والبتروكيميائية والاسمنت)، إضافة إلى دخول صناعات جديدة لم تعرفها سوريا سابقاً كالصناعات الإلكترونية والجرارات والحديد والألمنيوم. ومؤخراً ومع بداية التسعينيات زادت مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية، إذ منح هامش أوسع في النشاطات الصناعية التي يمكن العمل في إطارها. كان ذلك تماشياً مع الأهداف البعيدة التي تنسجم مع المتغيرات العالمية المتسارعة، علماً أنه من الصعب الاستمرار بالأساليب التقليدية الصناعية.

أ ـ الإحصاءات الصناعية

بدأت سوريا بتنفيذ بحث المسح الصناعي اعتباراً من عام ١٩٥٦ بهدف إعداد تقديرات الدخل القومي في القطاع الصناعي. وقد شمل البحث جميع المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر (أي الحصر الشامل)، واتبع أسلوب العينة في المنشآت التي تستخدم أقل من ١٠ عمال. وقد عملت مديرية الإحصاءات الصناعية في مديرية الإحصاء على تنفيذ هذا العمل سنوياً.

ـ في عام ١٩٥٩ وضعت مديرية الإحصاءات الصناعية ترتيباً لإعادة تنظيم البحث وتطوير الاستمارة، بحيث أصبحت أكثر شمولاً، واتبع أيضاً أسلوب الحصر الشامل بالنسبة إلى المنشآت من فئة ١٠ عمال وأسلوب العينة في المؤسسة دون ١٠ عمال، إلا أن ذلك لم يطبق إلا عام ١٩٦٢.

ـ في عام ١٩٦٦ تم توسيع الاستمارة بحيث أصبحت تتألف من ١٥ صفحة تغطي بياناتها احتياجات جميع المستخدمين، وبخاصة إعداد تقديرات الدخل القومي. وقد شمل هذا البحث المنشآت من فئة ١٠ عمال فأكثر.

ـ في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ وضعت استمارة جديدة مؤلفة من نوعين أحدهما للمنشآت من فئة ١٠ عمال فأكثر، والثانية للمنشآت من فئة دون ١٠ عمال.

ـ في عام ١٩٦٨ تم تأسيس المكتب المركزي للإحصاء، ومنذ ذلك الحين يقوم المكتب سنوياً بإجراء المسح العام سواء بالنسبة إلى منشآت القطاع العام أو بالنسبة إلى منشآت القطاع الخاص. وقد قام المكتب المركزي للإحصاء بإجراء المسوحات الصناعية سنوياً خلال السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) معتمداً على إطار عام ١٩٧٠ مع الأخذ بعين الاعتبار تحديث هذا الإطار بإضافة المنشآت الجديدة واستبعاد المنشآت المغلقة أو المتوقفة عن العمل.

ـ في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨١ قام المكتب المركزي بإجراء التعداد العام للمساكن والسكان وحصر المنشآت، وبذلك أمكن الحصول على إطار حديث

للمنشآت الاقتصادية جميعها ومنها المنشآت الصناعية. وقد صنفت هذه المنشآت الصناعية بحسب الأنشطة، وعدد العاملين في هذه المنشآت وبحسب كل محافظة. وقد استخدم هذه الإطار للمنشآت الصناعية في إجراء المسوحات، حيث ينفذ سنوياً من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

- في عام ١٩٩٤ أجري تجديد في أسلوب وتنفيذ البحث في المسح الصناعي، إذ تم توزيع المنشآت الصناعية على أقسام النشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف النشاط الاقتصادي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٤. وبذلك تم الحصول على نشرة تعتبر الأولى من نوعها من حيث الجداول التفصيلية لمختلف المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، إذ تصف هذه الجداول مختلف جوانب العملية الإنتاجية في القطاع الصناعي الخاص على مستوى النشاط الاقتصادي وضمن فئة العمال الواحدة، وقد شملت جميع المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص حتى عام ١٩٩٤، إضافة إلى المنشآت المنفذة لغاية ١٩٩٥/١٢/٣١. وحالياً تم إصدار المسح الصناعي لعام ١٩٩٨ وغاب المسح الصناعي لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ عن الإصدار.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه عام ١٩٨٣ تم الاتفاق بين سوريا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية على إجراء مسح وتقييم للقطاع الصناعي، وقد قامت شركة «وان كروب» الدانمركية بتنفيذ هذا المسح وأعدت استمارات خاصة لهذه الغاية. وشملت عملية المسح: المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، المؤسسة العامة للاسمنت، المؤسسة العامة للسكر، المؤسسة العامة للتبغ، الهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان، الشركة العامة للمخابز، الشركة العامة للمطاحن، مصفاة حمص، القطاع الخاص (بعض منشآت القطاع الخاص).

ب ـ حجم المؤسسات الصناعية

تباين حجم المؤسسات الصناعية في القطاعين العام والخاص سواء من حيث رأس المال المستثمر أو عدد العاملين في تلك المنشآت. فقد تميز القطاع العام الصناعي بالاستثمار في الصناعات الاستراتيجية وانفرد في الصناعات الاستخراجية والكهرباء والماء. وجميع هذه الصناعات من الحجم المتوسط والكبير، إذ يزيد عدد العاملين فيها على ٢٥٠ عاملاً، اضافة إلى رؤوس الأموال الضخمة المستثمرة التي يتعذر على القطاع الخاص في بعض النشاطات القيام بها. هذا ويتباين وسطي عدد المشتغلين في المنشأة الواحدة في القطاع العام الصناعي باختلاف طبيعة المنشأة. ففي الصناعات الغذائية يبلغ وسطي عدد العاملين في المنشأة ٢٤٦ عاملاً، وفي صناعة السكر ٣٣٠ عاملاً، وصناعة الأسمنت ١١٠٠ عامل، والصناعات النسيجية ١١٥٤

عاملاً و٣٠٠٠ عامل في مصافي تكرير النفط. أما وسطي رأس المال المستثمر تراكمياً في منشآت القطاع العام الصناعي لعام ١٩٩٧ فقد بلغ عند احتسابه ٧٨,٨٩٨ مليون ليرة سورية في الصناعة الاستخراجية، و٥٩,٤٥٥ مليون ليرة سورية في صناعة تكرير النفط. وهناك أيضاً ٨,٥٩٠ مليون ليرة سورية في الصناعات الهندسية، و٥,٩٣٧ مليون ليرة سورية في صناعة الاسمنت، و١٣,٢٣٤ مليون ليرة سورية في المطاحن (الجدول رقم (٢ ـ ٤)).

ومن الواضح أنه حتى عام ١٩٩٥ وتبعاً **لنتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص** كانت ٨,٠٠٥ منشأة (٩١,١ بالمئة) من المنشآت الصناعية للقطاع الخاص هي ورشات حرفية تقوم على خمسة عمال وأقل مع وجود آلة للعمل واحدة على الأقل. وقد تركزت هذه الورشات بشكل رئيسي في الصناعات الغذائية والمشروبات، وصناعة المنسوجات، والصناعات الخشبية وصناعة الأثاث، وصناعة المعادن بمختلف النشاطات. وتبعاً للاستقصاء الصناعي نفسه، فإن عدد المنشآت التي تقوم على ٦ ـ ٩ عمال ٥,٠٥٤ منشأة شكلت ٥,٩ بالمئة من إجمالي المنشآت الصناعية للقطاع الخاص، وقد تركزت بشكل رئيسي في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المنسوجات والملابس وتهيئة الفراء. وبالتالي فإن المنشآت الصناعية للقطاع الخاص التي تقوم على أقل من عشرة عمال قد شكلت ٩٧ بالمئة من إجمالي المنشآت وما يقارب ٨٣ ألف منشأة، مقابل ٢٥٤٠ منشأة تعمل بعشرة عمال فما فوق، وبأكثر من ٢,٤٥٤ منشأة (٢,٩ بالمئة) من فئة ١٠ ـ ٥٠ عاملاً، و٨٦ منشأة (٠,١ بالمئة) تعمل بأكثر من ٥٠ عاملاً، و٥٢ منشأة عدد العمال فيها بين ٥١ و١٠٠ عامل، و٣٤ منشأة يزيد عدد العاملين فيها على ١٠٠ عامل.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن المنشآت المنفذة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) كانت في معظمها منشآت عدد العاملين فيها يتراوح من ٥١ إلى ١٠٠ عامل، مع الإشارة إلى أن المشاريع المنفذة أقل بكثير من المشاريع المرخصة، ويتبع ذلك رؤوس الأموال المستثمرة، وما يمكن من استيعاب للقوى العاملة. ويعود ذلك إلى أن فترة التنفيذ قد تمتد لأكثر من سنة أو أن بعض التراخيص غير جدية.

ج ـ التوزيع القطاعي للصناعة السورية

يتضمن قطاع الصناعة والتعدين في سوريا القطاعات الفرعية الثلاثة: الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، وصناعة الكهرباء والماء.

الجدول رقم (٢ ـ ١٧)
أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب أبواب النشاط (عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	إعانات تصدير الإنتاج	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
تعدين الفحم واللفيت واستخراج الحث	٣٧٥	١٥٠	٢٢٥	٣	٢٢٢	-	-	٢٢٢	١٧٠	١٠٨	٢٢	٣	٢,٢	٠,٥
تعدين ركازات الفلزات	٣,١٦١	٢,٣٢٥	٨٣٦	١٦٥	٦٧١	-	-	٦٧١	٨,٨٧٧	١٣	-	٢٣٤	٠,٤	٢,٨
أنشطة للتعدين واستغلال المحاجر	١٥,٦٦٣	٥,٩٦٤	٩,٦٩٩	٦٥٨	٩,٠٤١	٤٩	-	٨,٩٩٢	١٦,٦٢٤	٥٨	١,٦٤٧	٢٧٠	٠,٩	١,١
المتجات الغذائية والمشروبات	٢٢,٧٨٤,٥١١	١٨,٨٢١,٧٥٨	٣,٩٦٢,٧٥٣	٥٥٣,٦٥٨	٣,٤٠٩,٠٩٥	٦١,٨٢٢	٥,١٣٠	٣,٣٥٢,٤٠٣	١٢,٢٥٧,٩٧٨	٢٩,٥٩٧	٨٤٥,٠٠٥	٧٧٠	١,٩	٠,٥
منتجات التبغ	٢٣٨,٣٤٨	١٦٣,٤٩٠	٧٤,٨٥٨	١,٥٨٢	٧٣,٢٧٦	٤٢	-	٧٣,٢٣٤	١٥٢,٢٤٩	٩,١٢٩	٨,٢٤٢	٢٦	١,٦	٠,٦
صناعة المنسوجات	١٣,٥٦٦,٤٨٠	١٠,٧٠٦,١٠٥	٢,٨٦٠,٣٧٥	٣٢٠,١٩٤	٢,٥٤٠,١٨١	٥٥,٠٢٨	١٩	٢,٤٨٥,١٧٢	٦,٤٣٨,٣٨٢	١٩,٣٣٩	٤٧٦,٤٣٦	٧٠٢	٢,١	٠,٥
الملابس وتهيئة الفراء	١٠,٦٧٦,١٩٤	٧,٤٢٠,٦٨٥	٣,٢٥٥,٥٠٩	١٨٨,٩٩٨	٣,٠٦٦,٥١١	٤٢,٩٦٩	-	٣,٠٢٣,٥٤٢	٦,١٣٣,٦١٥	٢٦,٤٠٤	٧٣٩,٥٣٤	٤٠٤	١,٧	٠,٦
دبغ وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة والأحذية	٥,٢٣٨,٠٥٣	٣,٣٣٢,٤٩٣	١,٩٠٥,٥٦٠	٦٥,٠٢٧	١,٨٤٠,٥٣٣	١٣,١٩١	-	١,٨٢٧,٣٤٢	٣,٢٠٠,٩٣٤	١١,٠١٧	٣٢٤,٨٦٠	٤٧٥	١,٦	٠,٦
صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	٣,٧٧٧,٠١٧	٢,٣٣٣,٥٧٤	١,٤٤٣,٤٤٣	٧١,٠١٥	١,٣٧٢,٤٢٨	٧,٤٥١	-	١,٣٦٤,٩٧٧	٢,٢٤٩,٣١٩	١٥,٧٦٨	٢٢٥,٩٩٦	٢٤٠	١,٧	٠,٦
صنع الورق ومنتجات الورق	٨٣٥,٤٩٠	٦٥٨,٣٣٦	١٧٧,١٥٤	٣٧,٦٦١	١٣٩,٤٩٣	٢,٠٦٨	-	١٣٧,٤٢٥	٥٤٦,٠٤٩	١,٠٨٢	٤٤,٣٣٢	٧٧٢	١,٥	٠,٧
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	٢,٦٧٠,١٢٥	٢,٢٢٧,٣٦٩	٤٤٢,٧٥٦	٥١,٠٩٧	٣٩١,٦٥٩	٣,٢٤١	-	٣٨٨,٤١٨	١,١٨٩,٢٥٨	٢,٦٣٦	٧٤,٦٧١	١,٠١٣	٢,٢	٠,٤
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٨٣,٣٤٢	٥٣,٢٨٦	٣٠,٠٥٦	٣,٨٧٧	٢٦,١٧٩	٢٣٨	-	٢٥,٩٤١	١٠٩,٤٠٠	١٥٧	٤,٣٧٥	٥٣١	٠,٨	١,٣
المواد والمنتجات الكيميائية	٥,٠٣١,٧٨٨	٣,٧٥٢,٧٩٨	١,٢٧٨,٩٩٠	١٤٥,٩٨٥	١,١٣٣,٠٠٥	٦٧,٥٦٠	-	١,٠٦٥,٤٤٥	٣,٤٨٧,٢٧٨	٤,٠٧٥	١٧٤,٥٣٤	١,٢٣٥	١,٤	٠,٧
منتجات المطاط واللدائن	٣,٠٣٦,١٢٩	٢,٢٤٢,٤٤٦	٧٩٣,٦٨٣	١١٨,٦٦٤	٦٧٥,٠١٩	٢٩,٤١٨	٥٨٩	٦٤٦,١٩٠	٢,١٦٨,٦١٠	٥,٢٧٣	١٦٢,٢٠٥	٥٧٦	١,٤	٠,٧
منتجات المعادن اللافلزية	٨,٢٣٩,١٣٢	٤,٤٩٥,٧٠٥	٣,٧٤٣,٤٢٧	١٦٨,٠٤٣	٣,٥٧٥,٣٨٤	٢٤,١٥١	-	٣,٥٥١,٢٣٣	٥,٠٧٨,٩١٧	٢٦,٨٢١	٧٧٧,٦١٧	٦٠٧	١,٦	٠,٦
صناعة الفلزات القاعدية الأساسية	١,٦٨٥,٣٤٨	١,٢٤٧,٣٧٢	٤٣٧,٩٧٦	١٣٠,٦٥١	٣٠٧,٣٢٥	٢,٣٥٠	٨	٣٠٤,٩٨٣	١,٨٦٤,٨٨١	٢,١١٩	٧٧,٨١٦	٧٩٥	٠,٩	١,١
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات	٨,٣٧١,٩١٩	٥,٤٦٧,٤٠٧	٢,٩٠٤,٥١٢	١٨١,٧٨٣	٢,٧٢٢,٧٢٩	١٩,٤٩٨	-	٢,٧٠٣,٢٣١	٥,٥١٤,٠٤٥	٣٠,٥٧٨	٧٢٥,٣٩٣	٢٧٤	١,٥	٠,٧

يتبع

تابع

الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	٢,١٥٢,٨٥٧	١,٥٠٨,٦٣١	٦٤٤,٢٢٦	٤٣,٧٦٤	٦٠٠,٤٦٢	٨,٣٣٣	-	٥٩٢,١٢٩	١,١٤٦,٨٢٨	٣,٠١٤	١١٦,٠٧٤	٧١٤	١,٩	٠,٥
الآلات والأجهزة الكهربائية	٣٩٧,٣٦٨	٣١١,٤٣٨	٨٥,٩٣٠	٧,٩٨٩	٧٧,٩٤١	٧٤٠	-	٧٧,٢٠١	٣٣٥,٩١٨	٥٤٩	١٨,٩٤٥	٧٢٤	١,٢	٠,٨
معدات وأجهزة التلفزيون	٦٢,٥٩٢	٥٢,٥٣١	١٠,٠٦١	٦٣١	٩,٤٣٠	٥٣٢	-	٨,٨٩٨	١١,٩٨٠	٦٠	١,٩٦١	١,٠٤٣	٥,٢	٠,٢
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية	٢٣٦,٣٧٩	١٤٥,١٤٧	٩١,٢٣٢	١٣,٢٥٦	٧٧,٩٧٦	٢,٣٢٦	-	٧٥,٦٥٠	٣٩٢,٠٣٢	٦٠٦	٩,٨٧٥	٣٩٠	٠,٦	١,٧
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٢٦٨,١٩٦	١٧١,٠٣٢	٩٧,١٦٤	٩,٨٨١	٨٧,٢٨٣	١,٢٩٨	-	٨٥,٩٨٥	٣٨٢,٥٧٣	٨٠٨	١٧,٦٦٨	٣٣٢	٠,٧	١,٤
معدات النقل الأخرى	١٥,٣٦٥	١٠,٠٥٦	٥,٣٠٩	٥٢٠	٤,٧٨٩	٢٣	-	٤,٧٦٦	١٢,٣٤٣	٤٣	٥٨٧	٣٥٧	١,٢	٠,٨
الأثاث، صنع منتجات غير مصنفة في مكان آخر	٩,٦١٦,٤٧٤	٦,٨١٥,٦٥٨	٢,٨٠٠,٨١٦	١٣٢,٠٧٨	٢,٦٦٨,٧٣٨	١٢,٨٣٩	-	٢,٦٥٥,٨٩٩	٤,٠٢٢,٤٧٧	٢٤,٣٨٢	٣٩٤,٩٧٨	٣٩٤	٢,٤	٠,٤
إعادة الدوران	٢٦٣,٥٧٣	١٨٢,٨٨٥	٨٠,٦٨٨	١١,٥٦٦	٦٩,١٢٢	١,٠٨٦	-	٦٨,٠٣٦	٢٢٣,٦٨٧	٧٧٧	١٧,٥٠١	٣٣٩	١,٢	٠,٨
جمع وتنقية وتوزيع المياه	١,٠٣١	٤٢١	٦١٠	١٩٢	٤١٨	-	-	٤١٨	٢,٧٥٠	١٢	-	٨٦	٠,٤	٢,٧
المجموع	٩٩,٢٦٦,٩١٠	٧٢,١٢٩,٠٦٢	٢٧,١٣٧,٨٤٨	٢,٢٥٨,٩٣٨	٢٤,٨٧٨,٩١٠	٣٥٦,٢٥٣	٥,٧٤٦	٢٤,٥٢٨,٤٠٣	٥٦,٩٤٧,١٧٤	٢١٤,٤٢٥	٥,٢٤٠,٢٧٤	٤٦٣	١,٧	٠,٦

المصدر: نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥.

تضم الصناعة الاستخراجية: استخراج النفط، الملح، الجير الإسفلتي، الفوسفات، البحص، الرمل، الرخام. ويقوم القطاع العام بالنشاط المشمول تحت الصناعة الاستخراجية تبعاً للشركات الخمس التالية والعديد من فروعها: الشركة السورية للنفط، الشركة العامة للفوسفات والمناجم، الشركة العامة للاسفلت، المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، دائرة المقالع والمحاجر، الشركة العامة لاستثمار الرخام وأحجار الزينة.

أما صناعة الماء والكهرباء فتقوم بها المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والمؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية ومؤسسة المياه الواقعة في مراكز المحافظات وجميعها تتبع للقطاع العام. إضافة إلى ذلك يقوم القطاع الخاص بتوليد الكهرباء بمولدات خاصة واستخراج المياه من الآبار الارتوازية حسب الضرورة أو الحاجة. يتوزع نشاط الصناعة التحويلية بين كل من القطاعين العام والخاص ويضم بشكل إجمالي سبعة عشر نشاطاً بحسب التوزيع المعتمد في المجموعة الإحصائية: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، صناعة التبغ، صناعة الغزل والنسيج، صناعة الملابس، وتهيئة وصبغ الفراء، دبغ وتهيئة وصناعة الجلود، صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، صناعة الورق ومنتجاته، صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، صناعة المواد والمنتجات الكيميائية، صنع منتجات المطاط واللدائن، صنع منتجات المعادن اللافلزية، صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)، صنع منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات، صنع الآلات والمعدات الأخرى، صنع الآلات والأجهزة الكهربائية، صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات، صنع الأثاث ومنتجات أخرى. ويتوزع قطاع الصناعات التحويلية حسب أشكال الملكية إلى أربعة قطاعات: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع المشترك.

القطاع العام: نشأ القطاع العام للصناعة التحويلية من المصانع التي أممت أو صودرت عقب قيام ثورة الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣. وقد ساهم هذا القطاع بما يقارب من ٦٢,٣ بالمئة من الإنتاج الصناعي، وقام بتوظيف حوالى أكثر من ١٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٨ محققاً ٧٤,٥ بالمئة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

وانطلاقاً من تصنيف الصناعات التحويلية في دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية في سوريا الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٧٧) تاريخ ١١/٥/١٩٧٠ فإن قطاع الصناعات التحويلية العام في سوريا يتكون من ١٦ وحدة إدارية وإنتاجية تتعدد تسمياتها بين لجنة وشركة ومؤسسة عامة، تخضع لإشراف خمس وزارات. وتشرف وزارة الصناعة على ست مؤسسات عامة: الصناعات النسيجية، والصناعات

الغذائية، والصناعات الهندسية والصناعات الكيميائية والسكر والاسمنت.

ـ تشرف وزارة النفط والثروة المعدنية على شركتي مصفاة حمص ومصفاة بانياس.

ـ تشرف وزارة الدفاع على المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية ومؤسسة معامل الدفاع.

ـ تشرف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على مؤسستين: المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والمؤسسة العامة للتبغ.

ـ تشرف وزارة التموين على: الشركة العامة للمطاحن، الشركة العامة للمخابز، لجنة المخابز الآلية، لجنة المخابز الاحتياطية.

ومن الواضح أن قطاع الصناعات التحويلية العام في سوريا قد ركّز على المشاريع أو النشاطات التالية:

ـ المشاريع ذات الصفة الاستراتيجية (وقد يسميها البعض قطاع المشاريع التي تنتج سلعاً أو خدمات غير قابلة للتجزئة) وعادة ما تعمل مشاريع هذا القطاع من دون عوائد مباشرة أو بعوائد متدنية.

ـ المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية العالية.

ـ المشاريع ذات العائد الطويل الأجل.

ركّزت مشاريع ومؤسسات القطاع العام أيضاً على تضييق عدد من الفجوات الاقتصادية[٥٢] والاجتماعية، مثل: الفجوة بين الموارد المتاحة للتنمية والاستخدامات المطلوبة للنهوض بمستلزماتها، وفجوة العمالة القائمة بين عرض العمل والطلب عليه، وفجوة تطلعات المجتمع الأساسية من أمن وغذاء وسكن. وفي المقابل، يواجه القطاع العام عدداً من القضايا التي أثرت في أدائه ومردوده الاقتصادي ودوره الاجتماعي. وقد قام د. توفيق سماق بشرح أهم هذه القضايا[٥٣]: القواعد الحاكمة للإدارة، أسلوب التخطيط، الأنظمة والتشريعات، المستوى التكنولوجي والفني، الرقابة والتفتيش، الحافز الفردي والجماعي.

وعرضت دراسة لليونيدو[٥٤] أيضاً، جملة أمور يعانيها القطاع العام الصناعي

---

(٥٢) سماق، **سياسات التصنيع في سورية: تجارب الماضي وضرورات المستقبل**، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٨.

(٥٤) اليونيدو، «الصناعة السورية والمستقبل،» ص ٢١ ـ ٢٣.

انعكست في انخفاض القيمة المضافة في الصناعات التحويلية لهذا القطاع.

وهناك تساؤلات كثيرة وطروحات متعددة حول مستقبل القطاع العام في ظل ترسيخ مبدأ التعددية الاقتصادية وتوسيع دور مساهمة القطاع الخاص في التنمية الصناعية من ناحية، والرفع التدريجي للدعم عن المواد الأساسية وموضوع الخصخصة الذي اعتمد من قبل العديد من الدول من ناحية أخرى. أمام هذه التساؤلات شكلت لجنة مكلفة من رئاسة مجلس الوزراء ووضعت خطة تتضمن إصلاح جميع أوجه القطاع العام من خلال اتجاهين مختلفين: **الأول**، تحسين الوضع الحالي المتردي لمصانع القطاع العام، وذلك بزيادة مردودها، وتطوير نظامها الإداري. ومع أن القطاع العام سيستمر على المدى المنظور مع بعض الإصلاحات الجوهرية، فإن مصير كثير من مصانعه هو موضع بحث على المدى البعيد. **الثاني**، اختيار المدير العام للشركات وفق المؤهلات العلمية والفنية والخبرة ومنحه صلاحيات أوسع وتحميله مسؤولية الإنتاج.

وقد تضمن تقرير اللجنة الوزارية أيضاً، مجموعة اقتراحات لتحسين فعالية مصانع القطاع العام أهمها:

- وضع تشريعات خاصة بإنشاء مؤسسات مالية قابضة لرؤوس أموال شركات القطاع العام.

- تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة يتم تحديد رأسمالها من خلال تقييم موجوداتها وبقدر قيمتها الحقيقية، وتملك أسهمها الشركات القابضة ومنحها الحق بتحديد أسعار السلع المنتجة وربطها بمعدلات التكلفة والريع، على أن يتم اعتبار رأسمال الشركة عند احتساب تكاليف الإنتاج وقيمة امتلاك معدات الشركة.

- إعادة النظر بسياسة التسعير الحالية (إذ لا تزال وزارة التموين السورية تحدد أسعار معظم الحاجيات) علماً أنه قد تم السماح تدريجياً لبعض المواد التموينية بأن يتحدد سعرها حسب العرض والطلب. كما ظهرت بعض الحريات في تحديد أسعار المنتجات على أساس التكلفة الحقيقية... ما عدا السلع المدعومة.

وفي محاولة لتحسين أداء المصانع وربحيتها شكلت الحكومة لجنة لدراسة جميع السبل لإعادة هيكلية القطاع العام، ونتيجة توصيات اللجنة بهذا الشأن صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٠) بشأن المؤسسات والشركات والمنشآت العامة حيث أعطى القانون مجالس الإدارة والمدراء العامين صلاحيات واسعة لرفع مستوى الأداء والكفاءة ومرونة كبرى تسمح باستعمال معايير ومعدلات الأداء الربحي ووضع سياسات

وأهداف الإنتاج والتصدير والاستثمار والعمالة ورسم الخطط التفصيلية لاستخدام الموارد المتاحة في ظل الربحية الاقتصادية.

أخيراً، أدّت شركات القطاع العام دوراً مهماً في نمو الاقتصاد السوري، إلا أنه حالياً توجه إلى هذا القطاع العديد من الانتقادات من حيث ترهله وتحمل الخزينة لكثير من أعبائه وتحول بعض مصانعه إلى أداة لاستيعاب العاطلين عن العمل وحل مشكلة البطالة، الأمر الذي أدى إلى إخفاقه في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطوير والتحديد وتفعيل الاقتصاد السوري.

بالمقابل هناك رفض لبيع معامل القطاع العام أو إغلاقها، فالدولة لا ترى في الخصخصة حلاً لمشاكل القطاع العام، علماً منها أن ذلك سيسبب خسارة كثير من العمال لوظائفهم وازدياد البطالة.

القطاع الخاص: تتمركز معظم منشآت القطاع الخاص الصناعي في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب، إذ تحظى هذه المحافظات الثلاث بما يقارب ٦٠ بالمئة من إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص الصناعي. وتتوزع المنشآت الأخرى ما بين حمص وحماة واللاذقية وإدلب والحسكة ودرعا. وتميزت صناعات القطاع الخاص بسيطرة المؤسسات الفردية وشركات الأفراد ذات الطابع العائلي. ففي عام ١٩٩٥ شكلت المؤسسات الفردية ٧١ بالمئة من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص.

وفي المقابل، شكل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ نقطة تحول في هيكلية ومساهمة وأداء القطاع الخاص، إذ إنه أفسح في المجال أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من أجل الاستثمار في سوريا. وقد تمت الموافقة لغاية عام ١٩٩٨ على شمل ٩٣٢ مشروعاً في مختلف النشاطات الصناعية قدرت كلفتها بـ ٣٧٣ مليون ليرة سورية وتوفر ٧٩,٤٠٢ فرصة عمل. أما عدد المشاريع الصناعية المرخصة حتى نهاية عام ١٩٩٨ فبلغت ٤٤٢ مشروعاً تم تنفيذ ١٩٦ منها، وقد وفرت الأخيرة ٨١٨٥ فرصة عمل. والجدير بالذكر أن غالبية المشاريع توجهت إلى مجالات الإنتاج السلعي والخدمي ذي العائد المرتفع والسريع.

لقد أدى تطبيق هذا القانون عملياً إلى إقامة صناعات لم تكن موجودة في سوريا سابقاً، كما سمح بإقامة صناعات كانت محتكرة من قبل القطاع العام، ومن هذه الصناعات:

في قطاع الصناعات الغذائية: الإنتاج وتكرير السكر، حمض الليمون، حفظ الخضار والفواكه، إنتاج وتكرير الزيوت، مكثفات الفواكه، القطر الصناعي، طحن الحبوب، إنتاج الإعلاف، ملح الطعام، المعكرونة.

في قطاع الصناعات النسيجية: إنتاج الغزول القطنية والأقمشة، وتوبس

الأكرليك والسجاد والموكيت وصباغة وطباعة الأقمشة والشاش الطبي وخيوط الأكرليك والخيوط القطنية من العوادم والخيوط الممزوجة.

في قطاع الصناعات الكيميائية: إنتاج الورق الصحي من عجينة الورق السيللوزي، المواد الأولية للمنظفات، المبيدات الحشرية، الدهانات، كربونات الكالسيوم، الأدوات والأواني والألواح الزجاجية والمصابيح وزجاج السيارات والجلد الصناعي.

في قطاع الصناعات الهندسية: الأنابيب المعدنية وتغليفها، قضبان اللحام، المضخات الغاطسة، البطاريات وقطع التبديل للآليات الزراعية والمحركات الكهربائية، الروافع والمصاعد والكابلات.

في قطاع مواد البناء: القرميد والآجر، الأدوات الصحية والسيراميك والرخام الصناعي، الاسمنت الأبيض والأسود.

أما المشاريع الصناعية المشملة والمرخصة والمنفذة[٥٥] تحت قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ فتدخل في النشاطات الأربعة الغذائية والكيميائية والهندسية والنسيجية (الجدول رقم (٢ ـ ٨)). وحتى نهاية عام ١٩٩٨ تم تنفيذ ٢٣٧ منشأة في الصناعات الغذائية و٢٣٥ منشأة في الصناعات الكيميائية و١٤٣ منشأة في الصناعات الهندسية و١٢٤ منشأة في الصناعات النسيجية، تقوم جميعها بتشغيل ٣٢,٤٦٤ عاملاً باستثمار إجمالي ١٦٣,٣٩٣ مليون ليرة سورية.

القطاع المشترك: يتوزع نشاط القطاع المشترك الصناعي بين الشركات الصناعية المرتبطة بوزارة الصناعة، كشركة الفرات للجرارات، وأخرى تمارس نشاطها الصناعي بعيداً عن خطة وزارة الصناعة أو الخطة العامة للدولة، كالشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية، وشركة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية لإنتاج الكونسروة، والشركة السورية الأردنية للصناعات. عملياً، لا تختلف هذه الشركات عن باقي الشركات الأخرى التي تمارس نشاطاً في الصناعة التحويلية، وهناك دعوات لتفعيل هذا القطاع، نظراً إلى ما يمكن أن يستقطب من رؤوس الأموال.

(٥٥) المشاريع المشملة تحت قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ هي المشاريع التي تم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتمت الموافقة على شملها ومباشرة العمل على ترخيصها وفق قانون الاستثمار رقم (١٠). المشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) هي المشاريع المشملة وجرى العمل على استكمال معاملات ترخيصها وفق القانون رقم (١٠). المشاريع المنفذة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) هي المشاريع المرخصة وفق القانون رقم (١٠) وتم استكمال تنفيذها.

الجدول رقم (٢ ـ ١٨)

أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب أبواب النشاط (نشاط رئيسي) (عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	إعانات تصدير الإنتاج	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٢,٠١٧,٨٠٨	٩,٩١٧,٠١٥	٢,١٠٠,٧٩٣	٤١٥,١٦٣	١,٦٨٥,٦٣٠	٤٢,٨٣٠	١٠٠	١,٦٤٢,٩٠٠	٩,٠٤٤,٥٣٦	١٧,٥٥٠	٥٩٠,٩٨٤	٦٨٥	١,٣	٠,٨
صناعة المنسوجات	١٠,٤٣٣,٧٦٨	٨,٢٢٩,٧١٥	٢,٢٠٤,٠٥٣	٢٣٦,٤٢٨	١,٩٦٧,٦٢٥	٤٤,٥٦٦	-	١,٩٢٣,٠٥٩	٤,٧٤٠,٥٨٤	١٤,٧١٥	٣٨٥,٦٥٨	٧٠٩	٢,٢	٠,٥
الملابس وتهيئة الفراء	٩,٧٣٦,٩١٧	٦,٦٧٠,١١١	٣,٠٦٦,٨٠٦	١٧٦,٥٢٨	٢,٨٩٠,٢٧٨	٤١,٦٥١	-	٢,٨٤٨,٦٢٧	٥,٦٦٥,٩٦٦	٢٤,٦٧٢	٦٩٩,٠٧٤	٣٩٥	١,٧	٠,٦
دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	٣,١٧٤,٠٢٨	١,٩٦٥,٢٠٣	١,٢٠٨,٨٢٥	٤٩,٢٣٥	١,١٥٩,٥٩٠	٣,٠٠٨	-	١,١٥٦,٥٨٢	٢,٥٦٦,٢٧٦	٨,٦٤١	٢٥٥,٢٩٦	٣٦٧	١,٢	٠,٨
صنع الخشب والمنتجات الخشبية	٣٦٧,٤٢٤	٢٧٤,٦٣٣	٩٢,٧٩١	٦,٤٢٧	٨٦,٣٦٤	٣٨٠	-	٨٥,٩٨٤	١٥٤,٧٠٨	٣,٧٩٠	١٥,٨١٩	٩٧	٢,٤	٠,٤
صنع الورق ومنتجات الورق	٤٧٠,٨٦٠	٣٧٧,١٨١	٩٣,٦٧٩	٢٥,٤٠١	٦٨,٢٧٨	٩٨٨	-	٦٧,٢٩٠	٣٢١,١٢٤	٥٢٠	١٩,١٥٠	٩٠٦	١,٥	٠,٧
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٣,٦٣٩,٦٩٢	٢,٦٣٦,٥٧٢	١,٠٠٣,١٢٠	١٠٤,٩٤٣	٨٩٨,١٧٧	٥٣,٧٣٨	-	٨٤٤,٤٣٩	٢,٥٥٤,٤٧٤	٢,٦٩١	١٢٦,٢٧٣	١٣٥٣	١,٤	٠,٧
صنع منتجات المعادن اللافلزية	١,٨٥٩,٣٧٨	١,٠٧٣,٨٧٨	٧٨٥,٥٠٠	٥٨,٦٧٩	٧٢٦,٨٢١	٩,١٤٤	-	٧١٧,٦٧٧	١,٣٨٨,٥٧٣	٥,٩٤٧	١٨٥,٩٠٠	٣١٣	١,٣	٠,٧
صنع الفلزات القاعدية الأساسية	١,٣٦٩,٥٠٣	١,٠٣٤,٢٢٩	٣٣٥,٢٧٤	١١٣,٧٠٨	٢٢١,٥٦٦	١,٣١٣	٨	٢٢٠,٢٦١	١,٤٣٦,٥٨٩	١,٠٠٤	٥٣,٤٣٦	١٣٦٤	١	١
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	١,٣٩٥,٥٤٥	٩٨١,٥٥٠	٤١٣,٩٩٥	٢٥,٢٨٩	٣٨٨,٧٠٦	٥,٣٤٤	-	٣٨٣,٣٦٢	٥٣٧,٤٨٥	١,٦٤٤	٧٢,٦١٢	٨٤٩	٢,٦	٠,٤
الآلات والأجهزة الكهربائية	٢٦٤,٥١٩	٢١٨,٢٨٨	٤٦,٢٣١	٤,٩٧٨	٤١,٢٥٣	٥٢١	-	٤٠,٧٣٢	٢٣٩,٥٨٨	٣٠٥	١١,٠٧٠	٨٦٧	١,١	٠,٩
المجموع	٤٤,٧٢٩,٤٤٢	٣٣,٣٧٨,٣٧٥	١١,٣٥١,٠٦٧	١,٢١٦,٧٧٩	١٠,١٣٤,٢٨٨	٢٠٣,٤٨٣	١٠٨	٩,٩٣٠,٩١٣	٢٨,٦٤٩,٩٠٣	٨١,٤٧٩	٢,٤١٥,٢٧٢	٥٤٩	١,٦	٠,٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ١٩)

أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب أبواب النشاط (نشاط ثانوي) (عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	إعانات تصدير الإنتاج	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
تعدين الفحم واللفيت واستخراج الحث	٣٧٥	١٥٠	٢٢٥	٣	٢٢٢	-	-	٢٢٢	١٧٠	١٠٨	٢٢	٣	٢,٢	٠,٥
تعدين ركازات الفلزات	٣,١٦١	٢,٣٢٥	٨٣٦	١٦٥	٦٧١	-	-	٦٧١	٨,٨٧٧	١٣	-	٢٣٤	٠,٤	٢,٨
أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	١٥,٦٦٣	٥,٩٦٤	٩,٦٩٩	٦٥٨	٩,٠٤١	٤٩	-	٨,٩٩٢	١٦,٦٢٤	٥٨	١,٦٤٧	٢٧٠	٠,٩	١,١
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٠,٧٦٦,٧٠٣	٨,٩٠٤,٧٤٣	١,٨٦١,٩٦٠	١٣٨,٤٩٤	١,٧٢٣,٤٦٦	١٨,٩٩٣	٥,٠٣٠	١,٧٠٩,٥٠٣	٣,٢١٣,٤٤٢	١٢,٠٤٦	٢٥٤,٠٢٠	٨٩٤	٣,٤	٠,٣
منتجات التبغ	٢٣٨,٣٤٨	١٦٣,٤٩٠	٧٤,٨٥٨	١,٥٨٢	٧٣,٢٧٦	٤٢	-	٧٣,٢٣٤	١٥٢,٢٤٩	٩,١٢٩	٨,٢٤٢	٢٦	١,٦	٠,٦
صناعة المنسوجات	٣,١٣٢,٧١١	٢,٤٧٦,٣٩٠	٦٥٦,٣٢١	٨٣,٧٦٦	٥٨٢,٥٥٥	١٠,٤٦٢	١٩	٥٦٢,١١٢	١,٦٩٧,٧٩٨	٤,٦٢٤	٩٠,٧٧٧	٦٧٧	١,٨	٠,٥
صنع الملابس وتهيئة الفراء	٩٣٩,٢٧٧	٧٥٠,٥٧٤	١٨٨,٧٠٣	١٢,٤٧٠	١٧٦,٣٣٣	١,٣١٨	-	١٧٤,٩١٥	٤٦٧,٦٤٩	١,٧٣٢	٤٠,٤٥٩	٥٤٢	٢,٠	٠,٥
دبغ وتهيئة الجلود، وصنع حقائب الأمتعة والأحذية	٢,٠٦٤,٠٢٥	١,٣٦٧,٢٩١	٦٩٦,٧٣٤	١٥,٧٩١	٦٨٠,٩٤٣	١٠,١٨٣	-	٦٧٠,٧٦٠	٦٤٣,٦٥٩	٢,٣٧٦	٦٩,٥٦٤	٨٦٩	٣,٣	٠,٣
صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	٣,٤٠٩,٥٩٣	٢,٠٥٨,٩٤١	١,٣٥٠,٦٥٢	٦٤,٥٨٩	١,٢٨٦,٠٦٣	٧,٠٧١	-	١,٢٧٨,٩٩٢	٢,٠٩٤,٦١١	١١,٩٧٨	٢١٠,١٧٧	٢٨٥	١,٦	٠,٦
صنع الورق ومنتجات الورق	٣٦٤,٦٣٠	٢٨١,١٥٥	٨٣,٤٧٥	١٢,٢٦٠	٧١,٢١٥	١,٠٨٠	-	٧٠,١٣٥	٢٢٤,٩٢٥	٥٦٢	٢٥,١٨٢	٦٤٩	١,٦	٠,٦
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	٢,٦٧٠,١٢٥	٢,٢٢٧,٣٦٩	٤٤٢,٧٥٦	٥١,٠٩٧	٣٩١,٦٥٩	٣,٢٤١	-	٣٨٨,٤١٨	١,١٨٩,٢٥٨	٢,٦٣٦	٧٤,٦٧١	١,٠١٣	٢,٢	٠,٤
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٨٣,٣٤٢	٥٣,٢٨٦	٣٠,٠٥٦	٣,٨٧٧	٢٦,١٧٩	٢٣٨	-	٢٥,٩٤١	١٠٩,٤٠٠	١٥٧	٤,٣٧٥	٥٣١	٠,٨	١,٣
المنتجات الكيميائية	١,٣٩٢,٠٩٦	١,١١٦,٢٢٦	٢٧٥,٨٧٠	٤١,٠٤١	٢٣٤,٨٢٩	١٣,٨٢١	-	٢٢١,٠٠٨	٩٣٢,٨٠٤	١,٣٨٤	٤٨,٢٦١	١,٠٠٦	١,٥	٠,٧
منتجات المطاط واللدائن	٣,٠٣٦,١٢٩	٢,٢٤٢,٤٤٦	٧٩٣,٦٨٣	١١٨,٦٦٤	٦٧٥,٠١٩	٢٩,٤١٨	٥٨٩	٦٤٦,١٩٠	٢,١٦٨,٦١٠	٥,٢٧٣	١٦٢,٢٠٥	٥٧٦	١,٤	٠,٧
منتجات المعادن اللافلزية	٦,٣٧٩,٧٥٤	٣,٤٢١,٨٢٦	٢,٩٥٧,٩٢٨	١٠٩,٣٦٥	٢,٨٤٨,٥٦٣	١٥,٠٠٧	-	٢,٨٣٣,٥٥٦	٣,٦٩٠,٣٤٤	٢٠,٨٧٤	٥٩١,٧١٦	٣٠٦	١,٧	٠,٦
صناعة الفلزات القاعدية الأساسية	٣١٥,٨٤٤	٢١٣,١٤٣	١٠٢,٧٠١	١٦,٩٤٣	٨٥,٧٥٨	١,٠٣٧	-	٨٤,٧٢١	٤٢٨,٢٩٢	١,١١٤	٢٤,٣٨٠	٢٨٤	٠,٧	١,٤
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات	٨,٣٧١,٩١٩	٥,٤٦٧,٤٠٧	٢,٩٠٤,٥١٢	١٨١,٧٨٣	٢,٧٢٢,٧٢٩	١٩,٤٩٨	-	٢,٧٠٣,٢٣١	٥,٥١٤,٠٤٥	٣٠,٥٧٨	٧٢٥,٣٩٣	١٧٤	١,٥	٠,٧

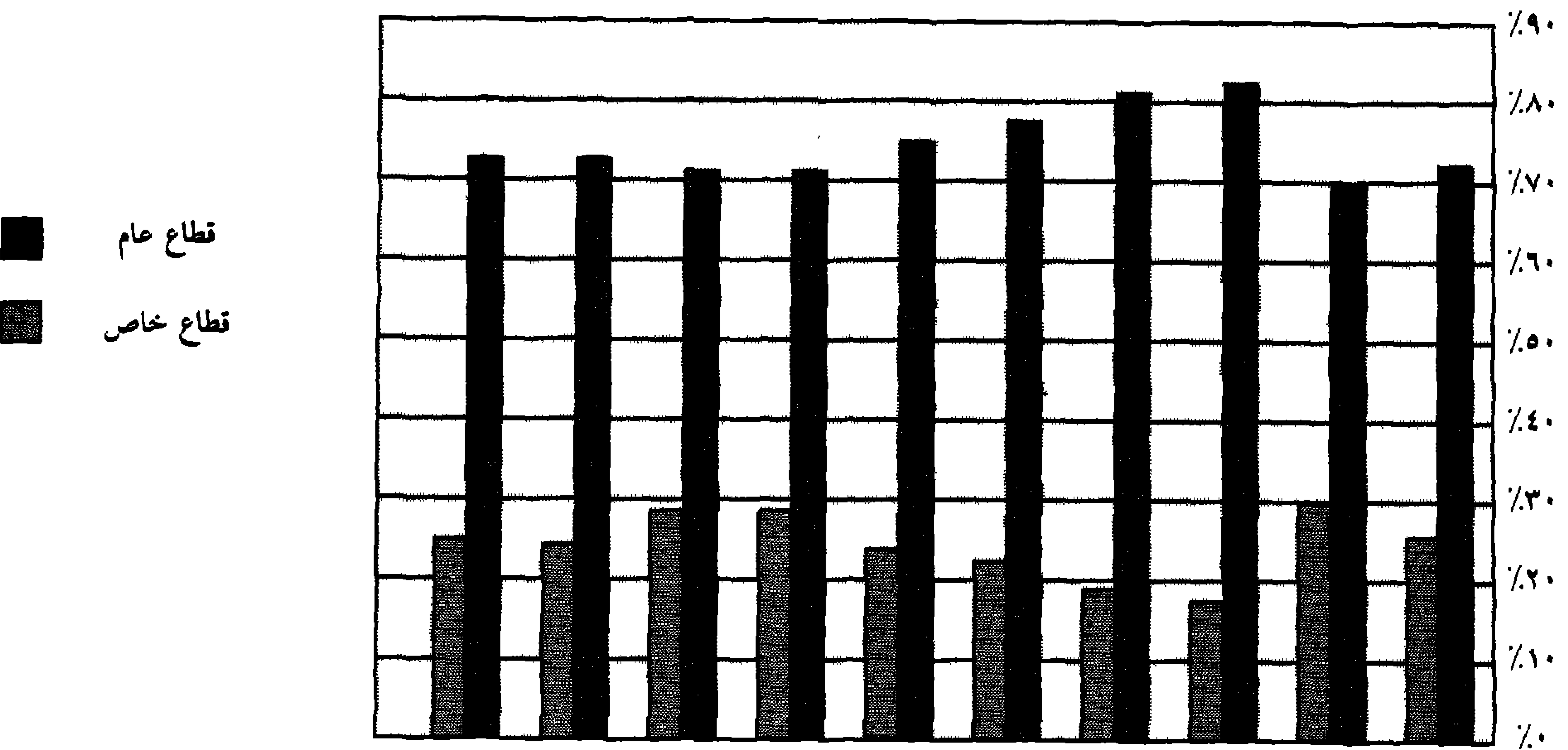
يتبع

تابع

الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	٧٥٧,٣١٢	٥٢٧,٠٨١	٢٣٠,٢٣١	١٨,٤٧٦	٢١١,٧٥٥	٢,٩٨٨	-	٢٠٨,٧٦٧	٦٠٩,٣٤٤	١,٣٧٠	٤٣,٤٦٣	٥٥٣	١,٢	٠,٨
الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	١٣٢,٨٤٩	٩٣,١٥٠	٣٩,٦٩٩	٣,٠١١	٣٦,٦٨٨	٢١٩	-	٣٦,٤٦٩	٩٦,٣٣٠	٢٤٤	٧,٨٧٥	٥٤٤	١,٤	٠,٧
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون	٦٢,٥٩٢	٥٢,٥٣١	١٠,٠٦١	٦٣١	٩,٤٣٠	٥٣٢	-	٨,٨٩٨	١١,٩٨٠	٦٠	١,٩٦١	١,٠٤٣	٥,٢	٠,٢
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية	٢٣٦,٣٧٩	١٤٥,١٤٧	٩١,٢٣٢	١٣,٢٥٦	٧٧,٩٧٦	٢,٣٢٦	-	٧٥,٦٥٠	٣٩٢,٠٣٢	٦٠٦	٩,٨٧٥	٣٩٠	٠,٦	١,٧
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٢٦٨,١٩٦	١٧١,٠٣٢	٩٧,١٦٤	٩,٨٨١	٨٧,٢٨٣	١,٢٩٨	-	٨٥,٩٨٥	٣٨٢,٥٧٣	٨٠٨	١٧,٦٦٨	٣٣٢	٠,٧	١,٤
معدات النقل الأخرى	١٥,٣٦٥	١٠,٠٥٦	٥,٣٠٩	٥٢٠	٤,٧٨٩	٢٣	-	٤,٧٦٦	١٢,٣٤٣	٤٣	٥٨٨	٣٥٧	١,٢	٠,٨
الأثاث، صنع منتجات غير مصنفة في مكان آخر	٩,٦١٦,٤٧٤	٦,٨١٥,٦٥٨	٢,٨٠٠,٨١٦	١٣٢,٠٧٨	٢,٦٦٨,٧٣٨	١٢,٨٣٩	-	٢,٦٥٥,٨٩٩	٤,٠٢٢,٤٧٧	٢٤,٣٨٢	٣٩٤,٩٧٩	٣٩٤	٢,٤	٠,٤
إعادة الدوران	٢٦٣,٥٧٣	١٨٢,٨٨٥	٨٠,٦٨٨	١١,٥٦٦	٦٩,١٢٢	١,٠٨٦	-	٦٨,٠٣٦	٢٢٣,٦٨٧	٧٧٧	١٧,٥٠١	٣٣٩	١,٢	٠,٨
جمع وتنقية وتوزيع المياه	١,٠٣١	٤٢١	٦١٠	١٩٢	٤١٨	-	-	٤١٨	٢,٧٥٠	١٢	-	٨٦	٠,٤	٢,٧
المجموع	٥٤,٥٣٧,٤٦٦	٣٨,٧٥٠,٦٨٧	١٥,٧٨٦,٧٧٩	١,٠٤٢,١٥٩	١٤,٧٥٤,٦٢٠	١٥٢,٧٦٩	٥,٦٣٨	١٤,٥٩٧,٤٨٩	٢٨,٣٠٦,٢٧٣	١٣٢,٩٤٤	٢,٨٢٥,٠٠١	٤١٠	١,٩	٠,٥

المصدر: المصدر نفسه.

الشكل رقم (٢ ـ ١)
توزيع صافي الإنتاج الصناعي بين القطاعين العام والخاص في سوريا، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٧



د ـ العاملون في المؤسسات الصناعية والأجور المدفوعة

إن تزايد حجم الاستثمارات الموظفة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من أهم العوامل التي توفر فرص العمل لقوة العمل المتنامية والمتدفقة سنوياً في سوريا، حيث إنه تم تقدير معدل النمو السكاني في سوريا بـ ٣,٣ بالمئة سنوياً، أي بزيادة سكانية سنوية تقدر بـ ٤٢٠ ألف نسمة، وبالتالي فإن سوق العمل يستقبل سنوياً ما بين ١٨٠ ـ ٢٠٠ ألف طالب عمل جديد. ويشكل قطاع الصناعة أحد أهم المجالات في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة. وفي المقابل، فإن سوق العمل بتركيبته التعليمية والتأهيلية الحالية غير قادر بشكل كامل على مواكبة التطور التقني الحالي والقادم. فمن المعروف أن التطور التقني يسير بشكل متسارع جداً يتجاوز زمنياً الإعداد التعليمي للقوى العاملة المعدة لدخول سوق العمل. وبدورها، اتخذت الدولة إجراءات بهدف إعادة تأهيل القوى العاملة تبعاً للتطورات التكنولوجية، إضافة إلى تحديث البرامج التعليمية المهنية، والفنية منها على وجه الخصوص.

وبلغ مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعة عام ١٩٩٧ ٤٦٩,٣٧٧ عاملاً موزعاً على القطاع العام الصناعي ١٦١,٤٣٣ عاملاً، والقطاع الخاص الصناعي ٣٠٧,٩٤٠ عاملاً، أي بنسبة ٦٦ بالمئة سنوياً في القطاع الخاص الصناعي مقابل ٣٣ بالمئة في القطاع العام الصناعي. ويعمل كلا القطاعين سنوياً على استيعاب قوى عاملة جديدة ولكن بنسب ومعدلات مختلفة. ففي القطاع العام الصناعي ازداد عدد العاملين من ١٤٠,٧١٠ عمال عام ١٩٨٥ إلى ١٤١,٤١١ عاملاً عام ١٩٩٠، ليصل إلى ١٥١,٣٦٢ عاملاً عام ١٩٩٥ و١٦١,٤٣٧ عاملاً عام ١٩٩٧، أي بمعدل تزايد سنوي ١,٢ بالمئة للفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٧، ويتوزع العاملون في القطاع العام الصناعي بين العاملين في الصناعة التحويلية والاستخراجية والمياه والكهرباء بنسبة ٦٥ بالمئة و١٠ بالمئة و٢٥ بالمئة على التوالي العام ١٩٩٧. وقد توزع العاملون في الصناعة التحويلية في مختلف النشاطات، وتركزت النسبة الكبرى عام ١٩٩٧ في صناعة الغزل والنسيج، ٢٣ بالمئة مقابل ٢١,٥ بالمئة يعملون في الصناعات الغذائية والمشروبات، و١٨,٧ بالمئة يعملون في صناعة منتجات المعادن اللافلزية، ٨,٧ بالمئة يعملون في صناعة التبغ، و٦,٨ بالمئة يعملون في صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، و٥,١ بالمئة يعملون في صناعة المواد والمنتجات الكيميائية. أما باقي نشاطات الصناعة التحويلية في القطاع العام فتستوعب كل منها ما بين ٢ بالمئة و٠,٥ بالمئة من إجمالي اليد العاملة في الصناعة التحويلية للقطاع العام.

أما في القطاع الخاص الصناعي فقد ازداد عدد العاملين (حسب التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ لوزارة الصناعة لعام ١٩٩٧) ٣٠٧,٩٤٠ عاملاً مقابل

٢٩٦,٩٩٧ عاملاً لعام ١٩٩٥، و٢٨٤,١٢٤ عاملاً لعام ١٩٩٣، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرقام المقدمة من وزارة الصناعة تختلف عن نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥. وتبعاً لإحصاءات وزارة الصناعة فإن العمالة في القطاع الخاص الصناعي قد شهدت معدل نمو قدره ٢ بالمئة سنوياً منذ أوائل عقد التسعينيات. ويتوزع العاملون في القطاع الخاص الصناعي بنسبة ٢١,٤ بالمئة في الصناعات النسيجية، و١٤,٣ بالمئة في صناعة المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات، و١٣,٨ بالمئة في الصناعات الغذائية، و١٢,٥ بالمئة في صناعة منتجات المعادن اللافلزية، و١١,٤ بالمئة في صناعة الأثاث، مقابل ٧,٤ بالمئة يعملون في صناعة الخشب والمنتجات الخشبية غير الأثاث، و٥,١ بالمئة يعملون في صناعة المنتجات الجلدية ودبغ الجلود، ويتوزع الباقي بنسب منخفضة في العديد من الصناعات الكيميائية والأجهزة الكهربائية والمعدات والأجهزة الطبية على اختلافها. كما أن أعلى نسبة تشغيل في القطاع الخاص الصناعي تتم في محافظة حلب بمعدل ٣٣ بالمئة من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الخاص، ويلي ذلك محافظتا دمشق وريف دمشق بمعدل ٢٨ بالمئة، لكل منهما ومحافظة حماة ٨,٦ بالمئة، ومحافظة حمص ٦,٥ بالمئة، ومحافظة اللاذقية ٤,٤، والحسكة ٤,٠ بالمئة، ويتوزع باقي العاملين على بقية المحافظات.

وكذلك في ما يتعلق بإحصاءات كتلة الأجور للقطاع العام، هنالك تباين بسيط بين الأرقام الواردة في جداول المجموعة الإحصائية والأرقام المقدمة في بيانات الإنتاج والناتج والتكاليف والفائض أو العجز في القطاع العام الصناعي خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ونظراً إلى تطابق أبواب النشاط الصناعي (عدد العاملين في القطاع الصناعي وكتلة الرواتب والأجور في القطاع العام) أمكن احتساب متوسط أجر العاملين في القطاع العام. عملياً لقد ارتفع متوسط الأجر السنوي للعاملين في القطاع الصناعي العام في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ (٩٥ ألف ليرة سورية) مقارنة بالنصف الأول من عقد التسعينيات (٩٢ ألف ليرة سورية). أما متوسط الأجر السنوي للعاملين في الصناعة التحويلية للقطاع العام، فقد ارتفع أيضاً إلى ٩٨,٥ ألف ليرة سورية في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ مقارنة بـ ٩٣,٥ ألف ليرة سورية في المتوسط للنصف الأول من عقد التسعينيات. وفي المقابل، فإن أعلى متوسط للأجور في الصناعة التحويلية للقطاع العام لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ هو الذي يدفع للعاملين في النشاط الصناعي للمنتجات النفطية المكررة وصناعة فحم الكوك وقد بلغ ١٤٠,٢ ألف ليرة سورية. ويلي ذلك أجر العاملين في قطاع منتجات المطاط واللدائن (١١٤,٥ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٧). وقد تراوح متوسط أجر العاملين في القطاعات التالية: الورق ومنتجاته، المنتجات الكيميائية، منتجات المعادن اللافلزية،

صناعة الفلزات القاعدية الأساسية، وصناعة الآلات والمعدات، وصناعة التبغ بين ١١٢ ألف ليرة سورية و١٠٨ آلاف ليرة سورية سنوياً. أما باقي النشاطات من صناعة الغزل والنسيج والجلود والخشب والمنتجات الخشبية والأثاث، والمعادن المشكلة، والآلات والأجهزة الكهربائية المختلفة، فقد تراوح وسطي الأجر السنوي للعاملين بين ٩٠ ألف ليرة سورية و٥٩٦ ألف ليرة سورية. وأخيراً فإن أدنى أجور في الصناعات التحويلية للقطاع العام تعطى للعاملين في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ٧٩ ألف ليرة سورية سنوياً، وصناعة الملبوسات ٨١,٥ الف ليرة سورية سنوياً لعام ١٩٩٧. ولدى مراجعة وسطي الأجر في الصناعات التحويلية في القطاع العام لعقدي الثمانينيات والتسعينيات، تبيّن أنه كان أقل من وسطي الأجر في القطاع العام الصناعي بشكل عام.

أما بالنسبة إلى أجور العاملين في القطاع الخاص الصناعي، فإن أعلى وسطي لأجر العامل هو الذي يدفع في صناعة المواد والمنتجات الكيميائية، ويلي ذلك على التوالي صناعة الورق ومنتجات الورق وصناعة الفلزات القاعدية الأساسية، ثم الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية على أنواعها، ومنتجات المعادن اللافلزية وغير المعدنية والمنتجات الجلدية على أنواعها، ومن ثم الأجور المدفوعة في الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس وصناعة الأثاث... وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقارنة نسبية وتبعاً لنتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥، علماً أنه لدى حساب وسطي أجر العامل في مختلف أبواب النشاط الصناعي للقطاع الخاص تبين أنها أجور أدنى من تلك المدفوعة من قبل القطاع العام الصناعي في الصناعة التحويلية، كما أن العكس صحيح، نظراً إلى كون الأخيرة تشمل تعويضات متعددة، ولكون المنشآت الصناعية في القطاع الخاص معظمها فردية، كما أنها كتلة أجور تعكس أجور المستخدمين المساعدين. أما أجور أرباب العمل فمعظمها دخلت كأرباح محققة في المنشأة.

الجدول رقم (٢ ـ ٢٠)

أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب النشاط وفئة العمال (عامل واحد ـ ٥ عمال)

(عامل/ ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
تعدين ركازات الفلزات	٣,١٦١	٢,٣٢٥	٨٣٦	١٦٥	٦٧١	-	٦٧١	٨,٨٧٧	١٣	-	٢٤٣	٠,٤	٢,٨
أنشطة تعدين واستغلال المحاجر	٧,٦٦٣	٤,٣٦٩	٣,٢٩٤	٤١٠	٢,٨٨٤	٥	٢,٨٧٩	٦,٨٢٤	٣٤	٧٠٤	٢٢٥	٠,٩	١,١
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	١٢,٥٦١,٥٤٠	١٠,٤٢٧,٠٥٤	٢,١٣٤,٤٨٦	١٥٢,٣٩١	١,٩٨١,٥٥٥	١٤,٤١٢	١,٩٦٧,١٤٣	٥,٢٢٣,٠٩٩	١٦,٠٢٤	٣٣٣,٤٤١	٧٨٤	٢,٤	٠,٤
صنع منتجات التبغ	١٥٤,١٦٩	١٠٤,٧٦٥	٤٩,٤٠٤	٩٦٦	٤٨,٤٣٨	٣٠	٤٨,٤٠٨	٧٨,٥٩٩	٨,١٥١	٦,١٣٥	١٩	١,٨	٠,٦
صنع المنسوجات	٨,٣١٨,٩٤٢	٦,٥٧٢,٨٤٦	١,٧٤٦,٠٩٦	١٦٥,٣٣٥	١,٥٨٠,٧٦١	٣٥,٧٣٦	١,٥٤٥,٠٤٤	٣,٤٨٠,٥٦٥	١٢,٤٤٢	٢١٧,٠٢٩	٦٦٩	٢,٤	٠,٤
الملابس وتهيئة الفراء	٦,٠٥٥,٠٣٦	٤,٣٠٨,٨٢٤	١,٧٤٦,٢١٢	١٠٤,٣٨٨	١,٦٤١,٨٢٤	١٢,١٢٨	١,٦٢٩,٦٩٦	٣,٤٣٠,٨٢٤	١٧,٠٣٥	٣٤٠,٠٦٧	٣٥٥	١,٨	٠,٦
دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	٣,٧٣٠,٤٩٦	٢,٣٩٧,٨٨٥	١,٣٣٢,٦١١	٣٦,٠٣٥	١,٢٩٦,٥٧٦	٥,٢٣١	١,٢٩١,٣٤٥	١,٥٤١,٠٧٧	٧,٦٨٣	١٩١,٣٠٥	٤٨٦	٢,٤	٠,٤
صنع الخشب والمنتجات الخشبية	٣,٥١٣,٠٥٢	٢,١٥٣,٩٣٤	١,٣٥٩,١١٨	٦٥,٦١٧	١,٢٩٣,٥٠١	٧,٠٨٩	١,٢٨٦,٤١٢	٢,٠٨٦,١٣٢	١٥,٠٧٥	٢٠٦,١٩٨	٢٣٣	١,٧	٠,٦
صنع الورق ومنتجات الورق	١٦٦,٨٢٩	١٢٤,٧٨١	٤٢,٠٤٨	٣,٩٧٤	٣٨,٠٧٤	٣٦٤	٣٧,٧١٠	٧٨,٧٢٥	٣٤٢	٧,٦١١	٤٨٨	٢,١	٠,٥
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	١,١٨٨,٠٢٦	١,٠٣١,٣٩٧	١٥٦,٦٢٩	١٤,٣٤٥	١٤٢,٢٨٤	١,٣١٢	١٤٠,٩٧٢	٣٣١,٣٦٥	١,٤٢١	٢٩,٤٠٢	٨٣٦	٣,٦	٠,٣
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٥٦,٠١٧	٣٧,١٩٦	١٨,٨٢١	١,٥٣٥	١٧,٢٨٦	٢٣٥	١٧,٠٥١	٦٨,٣٠٠	٧٨	٢,٦٦٣	٧١٨	٠,٨	١,٢
المنتجات الكيميائية	٦٧١,٥٥٠	٤٧١,٧١٨	١٩٩,٨٣٢	١١,٨٧١	١٨٧,٩٦١	٢,٢٧٧	١٨٥,٦٨٤	٣٠٣,٩٨٤	٨٣١	٢٢,٩١٨	٨٠٨	٢,٢	٠,٥
منتجات المطاط واللدائن	١,٠٦٤,٧٨٢	٦٥٧,١٠٢	٤٠٧,٦٨٠	٦٧,١٩٦	٣٤٠,٤٨٤	٣,٨٤٨	٣٣٧,٠٣٦	١,١٣٧,٧٣٩	٣,٤٣٠	٨٨,٦٤٢	٣١٠	٠,٩	١,١
منتجات المعادن اللافلزية	٦,٦٧٨,٨٤٧	٣,٦٥٢,٩٦٣	٣,٠٢٥,٨٨٤	١١٢,١٥٦	٢,٩١٣,٧٢٨	١٥,١٥٦	٢,٨٩٨,٥٧٢	٣,٨٣٣,٤٢١	٢٢,٨٧٧	٦٤٢,٣٦٧	٢٩٢	١,٧	٠,٦
صناعة الفلزات القاعدية الأساسية	٢٥٧,٨٣٢	١٧٥,٠٢٢	٨٢,٨١٠	٦,١٢٧	٧٦,٦٨٣	٦٧٠	٧٦,٠٢١	١٧٣,٥٤٢	٩٨٦	١٥,٦٩٢	٢٦١	١,٥	٠,٧
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات	٧,٥٢٥,٤٥٥	٤,٩٠١,٨٨٩	٢,٦٢٣,٥٦٦	١٦٢,٩٣٤	٢,٤٦٠,٦٣٢	١٤,٦٨٠	٢,٤٤٥,٩٥٢	٥,٠١١,٧١٨	٢٨,١٥٤	٥١٥,١٩٥	٢٦٧	١,٥	٠,٧

يتبع

تابع

الآلات والمعدات باستثناء الماكينات	٩٢٦,١٠٨	٦٥٣,٢٣٥	٢٧٢,٨٧٣	١٦,٧٦٤	٢٥٦,١٠٩	٢,١٧٩	٢٥٣,٩٣٠	٤٩٥,٠٩١	١,٨٠٦	٣٩,٨٩٣	٥١٣	١,٩	٠,٥
الآلات والأجهزة الكهربائية	١٥١,٢٨٩	١٠٨,٠١٣	٤٣,٢٧٦	٣,٢٦٨	٤٠,٠٠٨	١٩٠	٣٩,٨١٨	٩٩,١٤٣	٣٢٤	٩,٢٥٠	٤٦٧	١,٥	٠,٧
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون	١٣,٧١٧	٩,٩٨٧	٣,٧٣٠	٤٥١	٣,٢٧٩	٥١٧	٢,٧٦٢	٧,٦٨٠	٢٦	٦٢١	٥٢٨	١,٨	٠,٦
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية	١٩٣,٨٤٩	١٢٠,٩٠٦	٧٢,٩٤٣	١١,٩٩٣	٦٠,٩٥٠	١,٣٦٧	٥٩,٥٨٣	٣٥١,٩٣٢	٥١٧	٦,٤٦١	٣٧٥	٠,٦	١,٨
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	١٧٤,٩١٢	١١٣,٤١٢	٦١,٥٠٠	٤,٧٩٨	٥٦,٧٠٢	٣١٨	٥٦,٣٨٤	٢١٧,٦٢٦	٥٤٣	٧,٩٢٤	٣٢٢	٠,٨	١,٢
معدات النقل	١٥,٣٦٥	١٠,٠٥٦	٥,٣٠٩	٥٢٠	٤,٧٨٩	٢٣	٤,٧٦٦	١٢,٣٤٣	٤٣	٥٨٧	٣٥٧	١,٢	٠,٨
صناعة الأثاث	٩,٠٤٧,٠١٦	٦,٤٥١,٥٢٢	٢,٥٩٥,٤٩٤	١١٩,٨٣٦	٢,٤٧٥,٦٥٨	٩,٧٩٣	٢,٤٦٥,٨٦٥	٣,٧٠٩,٠٦٥	٢٢,٥٨٦	٣٤٢,٤٤٩	٤٠١	٢,٤	٠,٤
إعادة الدوران	١٥٧,٦١٧	١٠٣,٣٢٦	٥٤,٢٩١	٩,٣٨١	٤٤,٩١٠	١٩٨	٤٤,٧١٢	١٦٩,٥٦٢	٤٤٧	١١,٢٧٤	٣٥٣	٠,٩	١,١
جمع وتنقية وتوزيع المياه	٦٥٦	٢٦٣	٣٩٣	١٢٦	٢٦٧	-	٢٦٧	١,٧٥٠	٥	-	١٣١	٠,٤	٢,٧
المجموع	٦٢,٦٣٣,٩٢٦	٤٤,٥٩٤,٧٩٠	١٨,٠٣٩,١٣٦	١,٠٧٢,٥٨٢	١٦,٩٦٦,٠١٤	١٢٧,٧٥٨	١٦,٨٣٨,٦٨٣	٣١,٨٥٨,٩٨٣	١٦٠,٨٧٣	٣,٠٣٧,٨٢٨	٣٨٩	٣,٠	٠,٥

الجدول رقم (٢ ـ ٢١)

أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب النشاط وفئة العمال (٦ ـ ٩ عمال)

(عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
تعدين الفحم	٣٧٥	١٥٠	٢٢٥	٣	٢٢٢	-	٢٢٢	١٧٠	١٠٨	٢٢	٣	٢,٢	٠,٥
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	٢,٠٠٠	١,١٢٠	٨٨٠	٤٦	٨٣٤	٣٦	٧٩٨	٥,٠٠٠	٧	٣٧٦	٢٨٦	٠,٤	٢,٥
المنتجات الغذائية والمشروبات	٤,٨٩٣,٤٨٨	٤,٠٤٤,٢٦١	٨٤٩,٢٢٧	٨١,١٦٢	٧٦٨,٠٦٥	٥,٥٥٨	٧٦٢,٥٠٧	١,٨٠٧,٨٩٣	٦,٦٨٤	٣٠١,٨٦٤	٧٣٢	٢,٧	٠,٨
منتجات التبغ	٧٦,١٢٠	٥٣,٦٦٨	٢٢,٤٥٢	٥٤٤	٢١,٩٠٨	-	٢١,٩٠٨	٥٩,٦٢٥	٨٥١	١,٨٤٣	٨٩	١,٣	٠,٨
صنع المنسوجات	٢٠٢,٥٧١	١,٥٤٤,٦٧٧	٤٨١,٠٣٣	٦٠,١٥٤	٤٢٠,٨٧٩	٥,٤٩٢	٤١٥,٣٨٧	١,١٢٧,٤٢٠	٣,٣٠٤	١٠٠,٦٢٥	٦١٣	١,٨	٠,٦
صنع الملابس وتهيئة الفراء	١,٨١٨,٦٠٣	١,٣٠٩,٤٠٨	٥٠٩,١٩٥	٢٧,٦١٧	٤٨١,٥٧٨	٥,٣٠٢	٤٧٦,٢٧٦	١,٥٠١,١٢٥	٤,٧٤٣	١٤٠,٩٧٩	٣٨٣	١,٢	٠,٨
المصنوعات الجلدية	٧٧١,٤٠٥	٤٦٠,٠٥٠	٣١١,٣٥٥	١٣,١٧٨	٢٩٨,١٧٧	٢,٤٣٤	٢٩٥,٧٤٣	٤٤٨,٥٧٥	٢,١٥٩	٧٢,٩٠١	٣٥٧	١,٧	٠,٦
صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	١٠٨,٢٣٦	٦٤,٧٣٥	٤٣,٥٠١	٢,٥٠٤	٤٠,٩٩٧	٢٠٣	٤٠,٧٩٤	٦٣,٦٦٤	٤٢٧	٩,٣٩١	٢٥٣	١,٧	٠,٦
صنع الورق ومنتجات الورق	١٧٤,٠٣٩	١٢١,٢٣٤	٥٢,٨٠٥	٣,٢٨٣	٤٩,٥٢٢	٣٩١	٤٩,١٣١	٥١,٠٢٤	١٥٦	٥,٠٦٠	١,١١٦	٣,٤	٠,٣
طباعة ونشر واستنساخ وسائط الإعلام	٨٨٧,٢٦٧	٧٢٠,٨٢٥	١٦٦,٤٤٣	٢١,٥٧٨	١٤٤,٨٦٤	١,٠٩٢	١٤٣,٧٧٢	٣٤٣,١٩٣	٣٥٣	٩,٤٢٣	١,٦٥٨	٢,٦	٠,٤
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	١٠,٩٥٠	٥,٣٤٥	٥,٦٠٥	٣١٣	٥,٢٩٢	٣	٥,٢٨٩	٥,٨٠٠	٦٢	١,١٤٢	١٧٧	١,١	٠,٩
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٥٠١,٧٣٦	٣٨٠,٨٥٦	١٢٠,٨٨٠	٣,٨٨٠	١١٧,٠٠٠	٢,٦١٢	١١٤,٣٨٨	١٥٦,١٠٢	٥١٨	١٦,٩٦١	٩٦٩	٣,٢	٠,٣
صنع منتجات المطاط واللدائن	٤١٣,٥٤٦	٣٠٠,٦٣٩	١١٢,٩٠٧	١١,٠٣٩	١٠١,٨٦٨	٢,٥٩٤	٩٩,٢٧٤	٢٣٦,٦٨٣	٧١٧	١٩,٢٣٠	٥٧٧	١,٧	٠,٦
منتجات المعادن اللافلزية (المنتجات غير المعدنية)	٨٢٣,٣٣١	٤٢١,٢٣٤	٤٠٢,٠٩٧	٢٠,٩٤٤	٣٨١,١٥٣	٣,٤١٧	٣٧٧,٧٣٦	٤٩٩,٦٣٤	٢,٤١٩	٧٣,٧٩٩	٣٤٠	١,٦	٠,٦
صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	٤٢١,٣٧٢	٣٤٠,٩٢٨	٨٠,٤٤٤	١,٦١٣	٧٨,٨٣١	٤٤١	٧٨,٣٩٠	٩١,٩٣٩	٣٩١	١٠,٢٧٤	١,٠٧٨	٤,٦	٠,٢
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	٤٢٧,٩٠٠	٢٨٨,٠٠٣	١٣٩,٨٩٧	٩,٤٢٣	١٣٠,٤٧٤	١,٦٦٠	١٢٨,٨١٤	٢٣٦,٤٦٩	١,٤٢١	٣٤,٤٨٩	٣٠١	١,٨	٠,٦

يتبع

تابع

آلات ومعدات غير مصنفة في مكان آخر	٣٠٦,٠٤١	٢٣١,٦٠٣	٧٤,٤٣٨	٦,٢٠٠	٦٨,٢٣٨	٢١٩	٦٨,٠١٩	٢٠٨,٢٧٥	٣٧٥	١٧,٥٤٤	٨١٦	١,٥	٠,٧
آلات وأجهزة كهربائية	٨١,٥٧١	٦٧,٤٣٧	١٤,١٣٤	٩٤٢	١٣,١٩٢	٤٢	١٣,١٥٠	٢٩,٦٥٠	٩٤	٢,٩٥٠	٨٦٨	٢,٨	٠,٤
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون	٢٠,٨٧٥	١٦,٩٨٦	٣,٨٨٩	٢٥	٣,٨٦٤	١٥	٣,٨٤٩	٩٠٠	١٣	٦٠١	١,٦٠٦	٢٣,٢	-
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة	٢٨,٣٨٠	١٣,٨٧٥	١٤,٥٠٥	٧٨٧	١٣,٧١٨	٩٠٢	١٢,٨١٦	٢٧,٣٠٠	٥٢	١,٩٥٢	٥٤٦	١,٠	١,٠
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة	٥١,٣٧٣	٣٢,٤٩٨	١٨,٨٧٥	١,١٩١	١٧,٦٨٤	١٦٠	١٧,٥٢٤	٦٧,٥٢٣	١٦٨	٤,٨٨١	٣٠٦	٠,٨	١,٣
صنع الأثاث	٣١٥,٦٠٩	٢٠٣,٢١٥	١١٢,٣٩٤	٥,١٥٦	١٠٧,٢٣٨	٥٥٦	١٠٦,٦٨٢	١٥٤,٢٥٦	١,١٦٨	٢٩,٢٠٢	٢٧٠	٢,٠	٠,٥
إعادة الدوران	٨١,٦٣٥	٦٢,٣٨٢	١٩,٢٥٣	١,٨٩٨	١٧,٣٥٥	٣٤٤	١٧,٠١١	٤١,٢٢٥	٢٥٤	٤,٤٥٨	٣٢١	٢,٠	٠,٥
جمع وتنقية وتوزيع المياه	٣٧٥	١٥٨	٢١٧	٦٦	١٥١	-	١٥١	١,٠٠٠	٧	-	٥٤	٠,٤	٢,٧
المجموع	١٤,٢٤١,٩٣٦	١٠,٦٨٥,٢٨٧	٣٥٥,٦٤٩	٢٧٣,٥٤٥	٣,٢٨٣,١٠٤	٣٣,٤٧١	٣,٢٤٩,٦٣٣	٧,١٦٨,٤٤٣	٢٦,٦٣١	٨٥٩,٩٦٦	٣٥٣	٢,٠	٠,٥

الجدول رقم (٢ ـ ٢٢)
أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب النشاط وفئة العمال (١٠ عمال ـ ٥٠ عاملاً)
(عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	٦,٠٠٠	٤٧٥	٥,٥٢٥	٢٠٢	٥,٣٢٣	٨	٥,٣١٣	٣,٠٠٠	١٧	٥٦٧	٣٥٣	٢,٠	٠,٥
المنتجات الغذائية والمشروبات	٣,٩١٠,٤٥٦	٣,٢٤٦,٢٣٤	٦٦٤,٢٢٢	١٦٤,٩٢٨	٤٩٩,٢٩٤	١٧,٢٥١	٤٨٧,١٧٣	٣,١٠٩,٨٧٤	٥,٦٢٠	١٤٨,٤٤٥	٦٩٦	١,٣	٠,٨
منتجات التبغ	٨,٠٥٩	٥,٠٥٧	٣,٠٠٢	٧٢	٢,٩٣٠	١٢	٢,٩١٨	٥,٠٢٦	١٢٧	٢٦٤	٦٣	١,٦	٠,٦
صنع المنسوجات	٢,٤٤٠,٣٩٥	١,٩٥٣,٠١٢	٤٨٧,٣٨٣	٦٤,٥٦١	٤٢٢,٨٢٢	٨,٢٩٥	٤١٤,٥٢٧	١,٣٨٢,٤٤٧	٢,٥١٢	١٠٦,٢٨٠	٩٧١	١,٨	٠,٦
صنع الملابس وتهيئة الفراء	١,٣٩٧,٧٠٩	٩٧٧,٨٧٦	٤١٩,٨٣٣	٢٢,٢٩٠	٣٩٧,٥٤٣	١١,٦٦٨	٣٨٥,٨٧٥	٥٨٩,٨٦٥	٣,٣٥٥	١٥٨,٥٣٦	٤١٧	٢,٤	٠,٤
المصنوعات الجلدية	٦٨١,٧٦٨	٤٣٥,٣٣٣	٢٤٦,٤٣٥	١٣,٩٨٨	٢٣٢,٤٤٧	٥,٢٦١	٢٢٧,١٨٦	١,١٨٤,٢٨٣	١,٠٦٦	٥٤,٨٩٦	٦٤٠	٠,٦	١,٧
صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	١٥٥,٧٣٠	١١٤,٩٠٥	٤٠,٨٣٥	٢,٨٩٥	٣٧,٩٣٠	١٥٩	٣٧,٧٧١	٩٩,٥٢٣	٢٦٥	١٠,٤٠٦	٥٨٨	١,٦	٠,٦
صنع الورق ومنتجات الورق	٤٢٣,٠٩٤	٣٥٣,٤١٦	٦٩,٦٧٨	١٩,٧٢٥	٤٩,٩٥٣	١,٢٩١	٤٨,٦٦٢	٢٨١,٣٠٠	٣٠١	٢٤,٣٤٧	١,٤٠٦	١,٥	٠,٧
طباعة ونشر واستنساخ وسائط الإعلام	٣١٥,٤٣٢	٢٤٨,٤٢٦	٦٧,٠٠٦	٨,٤٩٣	٥٨,٥١٣	٥٢٥	٥٧,٩٨٨	١٤٤,٧٠٠	٣٤٠	١٨,١٧٦	٩٢٨	٢,٢	٠,٥
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	١٦,٣٧٥	١٠,٧٤٥	٥,٦٣٠	٢,٠٢٩	٣,٦٠١	-	٣,٦٠١	٣١,٣٠٠	١٧	٥٧٠	٩٦٣	٠,٥	١,٩
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٣,٣٧٦,٦٧٢	٢,٥٣٩,٤٨٠	٨٣٧,١٩٢	١٠٥,٦٨٩	٧٣١,٥٠٣	٥٣,٢٨٠	٦٧٨,٢٢٣	٢,٥٧٢,٤٦٧	٢,١٠٧	١١٣,٦٦٦	١,٦٠٣	١,٣	٠,٨
صنع منتجات المطاط واللدائن	١,٢٦٦,٤٦٩	١,٠٣٨,٥٤٦	٢٢٧,٩٢٣	٣٤,٤٧٨	١٩٣,٤٤٥	٢٠,٦٦٤	١٧٢,٧٨١	٦٤٦,٦٨٨	١,٠٢١	٥٧,٣٩٠	١,٢٤٠	٢,٠	٠,٥
منتجات المعادن اللافلزية (المنتجات غير المعدنية)	٤٩٢,٤٣٤	٢٥١,٠٤٣	٢٤١,٣٩١	١٣,٩٥٣	٢٢٧,٤٣٨	٢,٣١٨	٢٢٥,١٢٠	٤٠٥,٨٦٢	١,١٣٥	٤٧,١٣٠	٣٤٣	١,٢	٠,٨
صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	٦١٩,٨١٤	٤٣٢,٣٨٤	١٨٧,٤٣٠	٦٢,٨٩٦	١٢٤,٥٣٤	١,١١٤	١٢٣,٤٢٠	٩٤٧,٩٠٠	٤٩٧	٣٤,١٣٠	١,٢٤٧	٠,٧	١,٥
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	٤١٣,٠٣٥	٢٧٤,٠٧١	١٣٨,٩٦٤	٩,٤٢٣	١٢٩,٥٤١	٣,١٤٩	١٢٦,٣٩٢	٢٦١,٨٥٨	٩٨٨	١٧٤,٨١٢	٤١٨	١,٦	٠,٦
آلات ومعدات غير مصنفة في مكان آخر	٥٩,٥٧٤	٤١٤,٣٢٢	١٨١,٤٢٥	٦,٣٨٨	١٧٥,٠٣٧	٣,٨٨٨	١٧١,١٧٩	٢٧٦,٤٦٢	٤٣٧	٢١,٠٦١	١,٣٦٣	٢,٢	٠,٥

يتبع

تابع

آلات وأجهزة كهربائية	١٦٤,٥٠٨	١٣٥,٩٨٨	٢٨,٥٢٠	٣,٧٧٩	٢٤,٧٤١	٥٠٨	٢٤,٢٣٣	٢٠٧,١٢٥	١٣١	٦,٧٤٥	١,٢٥٦	٠,٨	١,٣
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون	٢٨,٠٠٠	٢٥,٥٥٨	٢,٤٤٢	١٥٥	٢,٢٨٧	-	٢,٢٨٧	٣,٤٠٠	٢١	٧٣٩	١,٣٣٣	٨,٢	٠,١
الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة	١٤,١٥٠	١٠,٣٦٦	٢,٧٨٤	٤٧٦	٣,٣٠٨	٥٧	٣,٢٥١	١٢,٨٠٠	٣٧	١,٤٦٢	٣٨٢	١,١	٠,٩
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة	٤١,٩١١	٢٥,١٢٢	١٦,٧٨٩	٣,٧٩١	١٢,٨٩٨	٨٢١	١٢,٠٧٧	٩٧,٤٢٥	٩٧	٤,٨٦٣	٤٣٢	٠,٤	٢,٣
صنع الأثاث	٢٥٣,٨٤٨	١٦٠,٩٢١	٩٢,٩٢٧	٧,٠٨٦	٨٥,٨٤١	٢,٤٩٠	٨٣,٣٥١	١٥٩,١٥٦	٦٢٩	٢٣,٣٢٧	٤٠٤	١,٦	٠,٦
إعادة الدوران	٢٤,٦٢١	١٧,١٧٧	٧,١٤٤	٢٨٧	٦,٨٥٧	٥٤٤	٦,٣١٣	١٢,٩٠٠	٧٦	١,٧٦٩	٣٢٠	١,٩	٠,٥
المجموع	١٦٦٤٥٩٢٦	١٢٦٧٠٤٥٨	٣٩٧٥٤٦٨	٥٤٧٦٨٣	٣٤٢٧٧٨٥	١٣٣٣٠٣	٣٢٩٩٦١٢	١٢٤٣٥٣٦١	٢٠٧٩٧	١٠٠٩٥٨٢	٨٠٠	١,٣	٠,٧

الجدول رقم (٢ ـ ٢٣)
أهم مؤشرات القطاع الصناعي السوري الخاص لعام ١٩٩٥ بحسب النشاط وفئة العمال (١٠١ عامل فأكثر)
(عامل/ألف ليرة سورية)

الباب	إجمالي قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة الإجمالية	الاهتلاك المقدر	صافي القيمة المضافة	الضرائب	القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	رأس المال المستثمر	عدد العمال الوسطي السنوي	الرواتب والأجور	إنتاجية العامل السنوي	عائدية رأس المال المستثمر	معامل رأس المال المستثمر
المنتجات الغذائية والمشروبات	١,١٣٨,١٢٠	٨٩٢,١٤٧	٢٤٤,٩٧٣	١٣٨,٧٩٠	١٠٦,١٨٣	٢١,٠٧٣	٨٥,١١٠	١,٧٤٣,٧١٣	٨,٧٧٧	٤٦,٤٠٩	١,٢٩٧	٠,٧	١,٥
منتجات التبغ	٤٨٧,٩٣٤	٣٩٤,٤١٧	٩٣,٥١٧	٢٠,٧٥٤	٧٢,٧٦٣	٥,٢١١	٦٧,٥٥٢	٣٢٤,٥٠٠	٦٢٩	٢٨,٣١١	٧٧٦	١,٥	٠,٧
الملابس وتهيئة الفراء	٥٢٢,٦٢٥	٣٢٠,٦٨٦	٢٠١,٩٣٩	٢١,٠٤٩	١٨٠,٨٩٠	١٠,٨٤٤	١٧٠,٠٤٦	٣٥٦,٧٠١	٤٤٧	٥١,١٦٩	١,١٦٩	١,٥	٠,٧
صناعة الورق ومنتجات الورق	٥٠,١٧٨	٣٩,٣٧٣	١٠,٨٠٥	٢,٧٥٩	٨,٠٤٦	-	٨,٠٤٦	٤٥,٠٠٠	٢١١	٢,٥٢٦	٢٣٨	١,١	٠,٩
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	١٧٩,٤٠٠	١٤٥,٣٠٤	٣٤,٠٩٦	٤,٣٩٨	٢٩,٦٩٨	١٤٦	٢٩,٥٥٢	٣٤٠,٠٠٠	٣٠٩	١٥,٧٤٢	٥٨١	٠,٥	١,٩
المواد والمنتجات الكيميائية	١٢٢,١٨٦	١٠٨,٨٨٠	١٣,٣٠٦	٦,١٠٦	٧,٢٠٠	٣,٧٣٨	٣,٤٦٢	٢٩٩,٠٠٠	٢٥٤	٦,٦٦٥	٤٨١	٠,٤	٢,٤
منتجات المطاط واللدائن	٦٠,٣٣٣	٤٤,٠١٣	١٦,٣٢٠	١,٠٠٣	١٥,٣١٧	٢,٣٠١	١٣,٢٠٥	٨٧,٥٠٠	٧٣	٦,٦٦٥	٨٢٦	٠,٧	١,٥
منتجات المعادن اللافلزية	٢٣٥,٤٠٠	١٦٦,٧٥٥	٦٨,٦٤٥	١٨,٨٠٠	٤٩,٨٤٥	٣,٠٠٠	٤٦,٨٤٥	٣٠٠,٠٠٠	٣٦٧	١٣,٥٠٢	٦٤١	٠,٨	١,٣
الفلزات القاعدية الأساسية	٣٨٣,٩٥٠	٢٩٧,٨٩٣	٨٦,٠٥٨	٥٩,٩٦٠	٢٦,٠٩٨	١١٧	٢٥,٩٨١	٦٥٠,٠٠٠	٢١٨	١٧,٠٣٣	١,٧٦١	٠,٦	١,٧
صنع الآلات والمعدات غير المصنعة في مكان آخر	٢٩٥,٤٦١	١٨٨,٩٦١	١٠٦,٥٠٠	١٣,٧١٤	٩٢,٧٨٦	٩٨٧	٩١,٧٩٩	١٥٥,٠٠٠	٣٤٥	٣٧,١٧٠	٨٥٦	١,٩	٠,٥
المجموع	٣,٤٧٤,٥٨٧	٢,٥٩٨,٤٢٨	٨٧٦,١٥٩	٢٨٧,٣٣٣	٥٨٨,٨٢٦	٤٧,٤١٧	٥٤١,٥٩٨	٤,٣٠١,٤١٤	٣,٧٣٠	٢٢٥,١٩٢	٩٣٢	٠,٨	١,٢

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ هيكلية القطاع الصناعي في لبنان

تميزت الصناعة اللبنانية باستمرار بسيطرة المؤسسات الفردية وشركات الأفراد ذات الطابع العائلي. ففي عام ١٩٦٤ شكلّت المؤسسة الفردية ٥٤,٥ بالمئة من المؤسسات الصناعية اللبنانية. وعلى الرغم من أن صدور قانون عام ١٩٧٢ سهّل تأسيس الشركات المغفلة من أجل تفعيل إقبال المستثمرين، فقد حافظت المؤسسات الفردية على هيمنتها داخل القطاع الصناعي وشكلّت ٥٦ بالمئة من مجموع المؤسسات الصناعية عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٩٣ أيضاً شكلّت المؤسسة الفردية نسبة ٤٨ بالمئة في حين توزعت المؤسسات الأخرى بين شركات الأشخاص (٢٤ بالمئة) وشركات الأموال (٢٨ بالمئة) (من أصلها ١١,٨ بالمئة شركات مساهمة). وفي المسح الصناعي الذي تم عام ١٩٩٥ كان بين ٢٠,٥٤٥ مؤسسة أجابت عن استمارة المسح ١٧,٨٤٤ وحدة تتخذ شكل شركة أشخاص، أي ما نسبته ٨٦ بالمئة، مما يدل على سيطرة الطابعين الفردي والعائلي على المؤسسات الصناعية وصغر حجمها. وبشكل عام، وقبل الدخول في تفاصيل هيكلية القطاع الصناعي لا بد من الإشارة إلى احصاءات القطاع الصناعي والمسوحات التي قامت بها المؤسسات المعنية، علماً أن تحليل تركيبة هذا القطاع وتطوره ودوره في الناتج المحلي وانعكاسه على مجمل البنية الاقتصادية تستوجب دراسة المؤشرات الاقتصادية للقطاع من إنتاج، ونمو فرص العمل، وتمركز جغرافي، وعلاقات مع قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والزراعة والنقل والتعليم والبنية التحتية والتطور التكنولوجي واكتساب المعارف التكنولوجية الخارجية.

أ ـ الإحصاءات الصناعية

حتى انتهاء العمل في المرحلة الثانية من المسح الصناعي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ لم تتوافر في لبنان إحصاءات شاملة عن القطاع الصناعي، إذ إن معظم الإحصاءات والمسوحات السابقة جاءت جزئية، وغالباً غير موثوقة، نظراً إلى أن مجموعة واسعة من المؤسسات الصناعية تعمل دون إجازة لأسباب إدارية وضريبية، وبذلك فقد اتسمت إحصاءات وزارة الصناعة ما قبل مسح ١٩٩٥ بالجزئية والنقص في تحديد مجموع الصناعات في لبنان.

عملياً، قامت مؤسسات متعددة منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٩٥ بخمسة مسوحات[٥٦] للقطاع الصناعي بهدف توفير المعلومات المتاحة عن ذلك القطاع:

(١) المسح المنفذ من قبل وزارة الاقتصاد الوطني عام ١٩٥٥ بالتعاون مع

---

(٥٦) يشوعي، **اقتصاد لبنان**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

مؤسسة الأبحاث الاقتصادية في الجامعة الأميركية في بيروت، والذي استهدف المؤسسات الصناعية التي توظف خمسة أشخاص أو أكثر.

(٢) المسح المنفذ عام ١٩٦١ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الذي طال المؤسسات الاقتصادية والصناعية التي توظف على الأقل مستخدماً واحداً.

(٣) المسح الذي قامت به مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٦٤.

(٤) المسح الصناعي الذي نفذ من قبل وزارة الصناعية والنفط ومجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٨٦، والذي شمل المؤسسات الصناعية التي توظف أكثر من خمسة مستخدمين.

(٥) المسح الصناعي لعام ١٩٩٥ الذي قامت به وزارة الصناعة والنفط بدعم تقني ومالي من جمهورية ألمانيا الاتحادية بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون التقني. شمل المسح في المرحلة الأولى تعداد الصناعات القائمة مع عناوينها ونشاطاتها الرئيسية وعدد عمالها. وفي المرحلة الثانية شمل المسح المؤسسات التي يعمل فيها عشرة أشخاص وأكثر، وذلك باتخاذ عينة سحبت بطريقة عشوائية من المؤسسات التي تم تعدادها في المرحلة الأولى.

وقد جاء القسم الثاني من المسح الصناعي الأخير ١٩٩٥ كتتمة منطقية للمرحلة الأولى الوصفية الاستكشافية، وتم تقييم القطاع الصناعي في لبنان من خلال تقدير إنتاجه الفعلي ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي.

عملياً، استند وصف القطاع الصناعي اللبناني، وتقييمه في المراحل الأربع الأولى، إلى مؤشرات ناقصة ومعاينات جزئية. والواقع، في غياب جهاز إحصائي مركزي، وبوجود معطيات غير كافية وغير موثوقة بما فيه الكفاية، كان من الصعب تقويم عمل هذا القطاع وتكميم نتائجه. لقد حاولت وزارة الصناعة في عام ١٩٨٥ إجراء مسح مماثل لما قامت به بعد ذاك في عام ١٩٩٤، ولكن نظراً إلى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك بدت هذه الأعمال ناقصة، لأنها لم تغط سوى جزء من الأراضي اللبنانية وأهملت عدداً كبيراً من الوحدات القائمة في المناطق التي شملها المسح[٥٧]، وفي المقابل، فإن عودة الوضع السياسي إلى طبيعته شكّل عاملاً مساعداً وشرطاً ضرورياً لإجراء مسح عام ١٩٩٥، إلا أنه لا يزال هناك ارتياب يحوم حول جمع الإحصاءات ومجموعة من الملاحظات (إن لم تكن في الحقيقة

---

(٥٧) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، **تقرير عن المسح الصناعي: النتائج النهائية** ([بيروت]: المديرية، ١٩٩٥)، ص ٦ - ١٠.

معوقات) حالت دون الوصول إلى الأرقام الحقيقية. وتتلخص هذه الملاحظات بالنقاط التالية:

- عدم دقة المعلومات المعطاة بسبب عدم توفر أرقام صحيحة في عدد كبير من المؤسسات.

- غياب الإدارة العصرية والمحاسبة الحديثة وما يترتب على ذلك من نقص في تدريب المستخدمين على الإجابة عن الأسئلة والاستمارات الإحصائية.

- الميل إلى تقليل الإيرادات وتضخيم النفقات، ويفسر هذا الموقف حذر المؤسسات (الكبيرة خصوصاً)، وتجنبها إعطاء المعلومات الصحيحة المطلوبة.

- عزوف حوالى ٥,٦ بالمئة من المؤسسات المشمولة بالمسح عن الإجابة عن استمارات المحققين (١٣١٢ وحدة). كما وصلت نسبة عدم الإجابة هذه، في ما يخص بعض المعايير إلى ١٢ بالمئة. يعود ذلك إلى عدم اعتياد الصناعي على تحقيقات إحصائية دقيقة وشاملة وتخوفه من أن تستعمل المعلومات المعطاة لتصحيحات ضريبية من قبل وزارة المالية أو للتدقيق من قبل الضمان الاجتماعي، إضافة إلى عدم وجود حسابات ومعلومات دقيقة وواضحة لدى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة المسجلة رسمياً في السجل التجاري، مما أدى إلى رفضها من قبل نموذج التقييم المعلوماتي.

- فقدان الذاكرة في جهاز الحاسب الإلكتروني في بعض المؤسسات، والتباس التواريخ، وتغير بعض الأعباء أو تبديل بعض عمليات الاستثمار. لكن على رغم هذه التحفظات فإن التقرير النهائي للمسح الصناعي عام ١٩٩٥ يقدر بأن هامش الخطأ محدود جداً ومقبول، ويختلف باختلاف المناطق والفروع الصناعية.

وقد أظهرت نتائج المسح الصناعي لعام ١٩٨٦ أن مجموع المؤسسات الصناعية لعام ١٩٨٥ التي توظف خمسة عمال وأكثر بلغت ٥٠٨١ مؤسسة. أما عدد العاملين في مختلف القطاعات الصناعية فقد بلغ ٦٢,٤٦٤ عاملاً.

وفي المقابل، فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية المحصاة في لبنان في المرحلة الثانية من المسح الصناعي عام ١٩٩٥ هو ٢٢,١٠٧ وحدات موزعة بين مختلف فروع القطاع (من دون الطاقة والمياه). وتستخدم هذه الوحدات الصناعية العاملة في لبنان حوالى ١٤٥ ألف أجير بحسب المرحلة الثانية من المسح الصناعي عام ١٩٩٥. ومن أهم النتائج العامة أيضاً للمرحلة الثانية، أن متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة هو ٦,٥٢ شخص، وينخفض هذا المتوسط إلى ٤,٩٢ شخص لدى اعتماد عدد الاجراء فقط.

كما أن إجمالي مبيعات القطاع السنوية هو ٣,٧٢ مليار دولار أمريكي. بناء

عليه يكون متوسط مجموع مبيعات المؤسسة حوالى ١٦٥,٧٠٠ دولار. وإذا قسم هذا الرقم على عدد الأجراء، فإن حصة كل عامل من المبيعات تقارب ٢٥,٧٠٠ دولار سنوياً. كذلك احتسبت القيمة المضافة الإجمالية بحوالى ١,٨٢ مليار دولار، بما يعادل ٤٩ بالمئة من مجموع مبيعات القطاع. وعليه يكون متوسط القيمة المضافة المستخرجة هو ٨٠ ألف دولار للمؤسسة الواحدة و١٢,٥٠٠ دولار للعامل الواحد سنوياً.

أخيراً، بينت نتائج المسح أن:

ـ أكثر من ٩٦ بالمئة من الوحدات الصناعية مركزة في الصناعة التحويلية، فيما يمثل قطاع البناء ٢,٣ بالمئة من مجموع الوحدات، والمقالع ومعامل البلاط بحدود ١,١ بالمئة.

ـ ٣٠ بالمئة من الوحدات المحصاة قد تأسست ما بين عام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩٤.

ـ أغلبية رؤوس أموال الوحدات ترجعُ إلى الأجانب و٨٩ وحدة فقط يتوزع رأسمالها بالتساوي بين لبنانيين وأجانب.

ب ـ حجم المؤسسات الصناعية

توضح النتائج النهائية في التقرير المقدم عن المسح الصناعي لعام ١٩٩٥ أن عدد المؤسسات بين حرفية ومشاغل وأفران ومهن بناء ومؤسسات صناعية هو بحدود ٢٢,١٠٧ مؤسسات. وقد اعتمدت تسمية «مؤسسة» بناءً على وجود أربعة عناصر؛ آلة، عامل، مدخلات، ومنتج نهائي (الجدول رقم (٢ ـ ١٢). وفي المقابل، وضعت جمعية الصناعيين مقاييس لتحديد عدد المؤسسات التي تحمل اسم مصنع أو معمل، وبذلك أصبح بالإمكان فرز عملية الدمج الموسعة المعتمدة في المسح الصناعي لعام ١٩٩٥.

وبحسب مقاييس جمعية الصناعيين فإن ٨ بالمئة من المؤسسات المحصاة هي مشاغل ومؤسسات حرفية وأفران ومهن وأعمال ميكانيك، كما أن ٢٢ بالمئة تتخذ شكل شركات ومعامل. وبذلك يكون عدد المؤسسات الصناعية محدداً بحوالى ٢٣٧٠ مؤسسة بينها حوالى ١٩٤ مؤسسة تستخدم أكثر من ٥٠ عاملاً (علماً أن ٧٨ مؤسسة صناعية تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل منها ٣٥ وحدة فقط تشغل أكثر من ٢٥٠ شخصاً).

وقد جاءت النتائج النهائية للمسح الصناعي لتؤكد صغر حجم المؤسسات الصناعية في لبنان. كذلك ثمة فروقات في حجم المؤسسات بين فرع وآخر. إن

حصة الوحدات التي تستخدم أقل من خمسة أجراء من الفروع الرئيسية للصناعة اللبنانية تتراوح بين ٦٢,٥ بالمئة في الصناعة الغذائية والمشروبات، و٧٢ بالمئة من صناعة الألبسة، و٧٩ بالمئة في صناعة الأثاث، و٥٠ بالمئة في صناعة الجلود والدباغة. أما في ما يخص الوحدات الكبيرة التي تضم أكثر من ٢٥٠ أجيراً، فهناك ٧ وحدات من أصل ٣٥ وحدة (٢٠ بالمئة) تعمل في الصناعة الغذائية والمشروبات.

لقد انعكس حجم المؤسسات الصناعية على إنتاجية العامل والأجور الإجمالية للعاملين في القطاع الصناعي، ذلك أن الوحدات الصغيرة التي تشغل أقل من ١٠ عمال (والتي تمثل ٨٧,٧٢ بالمئة من إجمالي عدد المؤسسات) تستخدم ٥٥,٣ من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي، وهي لا تحقق سوى ٣٥,٣ بالمئة من مجموع مبيعات القطاع، وتتحمل ٣٧ بالمئة من الأعباء الأجرية الإجمالية، وهذا الأمر يُظهر ضعف إنتاجية المؤسسات الصغيرة مقارنة مع المؤسسة المتوسطة والكبيرة الحجم.

إن أي نوع من عمليات الدمج أو التوسع في المؤسسات الصغيرة مطلوب نظراً إلى ما يحقق من زيادة في الإنتاجية والقيمة المضافة، وبالتالي زيادة في الأرباح التي يمكن استثمارها في مجالات عدة، كتوسيع الوحدات الإنتاجية أو رفع مستوى الأجور، وتجديد وحدات الإنتاج، وتحسين الجودة، واعتماد مقاييس الإنتاج الدولية... وغير ذلك من فعاليات جميعها تنصبّ بصورة إيجابية على مجمل أداء القطاع الصناعي في لبنان.

ج ـ التوزيع الجغرافي والقطاعي للصناعة اللبنانية

بلغ عدد المؤسسات الصناعية عام ١٩٧٢ (إحصاءات صندوق الضمان الاجتماعي) ٩٣٨١ مؤسسة موزعة قطاعياً وجغرافياً. وبحسب تلك الإحصاءات فمن الملاحظ أن مدينة بيروت وضواحيها قد حظيت بأكثر من ٧٥ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصناعية، ومن ثم مدينة طرابلس ١٠,٧. وقد تنوعت أساليب الإنتاج من تقليدية في صناعة النسيج والألبسة والجلد والخشب، ومتقدمة في الصناعات الكيميائية والمعادن والميكانيك والكهرباء، أما الصناعات الغذائية والورق والمطابع ومواد البناء، فبعضها عمد إلى تجديد خطوط الإنتاج واعتماد أساليب حديثة، بينما بقي بعضها الآخر معتمداً الأساليب التقليدية.

وقد تطور عدد المؤسسات الصناعية التي توظف أكثر من ٧ عمال بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ من ١٦٠٠ وحدة صناعية إلى ١٩٧٣ وحدة بمعدل زيادة ٢٣ بالمئة، وقد بقيت مدينة بيروت وضواحيها تشكل مركز استقطاب للمؤسسات الجديدة.

وبحسب إحصاءات المسح الصناعي عام ١٩٨٦ تصدرت الصناعات الغذائية

(من حيث العدد) قائمة الفروع الصناعية: ١٢٦٠ وحدة، تلتها صناعات الخشب والمفروشات: ٩٢١ وحدة، ومن ثم صناعات النسيج والملبوسات والجلد: ٨٦٩ وحدة. وأصبح جبل لبنان الذي يشمل ضواحي بيروت المنطقة الأكثر تصنيعاً، إذ استحوذ على ٢٠٨٠ وحدة، تلتها منطقة لبنان الشمالي التي شملت ١٥٦٩ وحدة، وتميز البقاع بأقل درجة من التصنيع، إذ لم يبلغ عدد الوحدات الصناعية فيه سوى ٣٠٨ وحدات.

حالياً وبحسب المسح الصناعي عام ١٩٩٥، فإن معظم المؤسسات الصناعية في لبنان مركّز في النشاطات التحويلية التي تمثل حوالى ٩٦ بالمئة من مجموع الوحدات التي تم إحصاؤها. أما البقية فهي موزعة بين وحدات البناء والمناجم والمقالع.

أما أهم الصناعات التحويلية في لبنان فهي: الصناعات الغذائية، مواد البناء والصناعات المنجمية غير المعدنية، الصناعات الكيميائية، الجلود، الأخشاب، الكرتون والصناعات الورقية، الطباعة والتعبئة والتغليف، النسيج والملبوسات، المعادن، الماكينات والكهربائيات، المفروشات...

الصناعات الغذائية: تؤدي الصناعات الزراعية الغذائية في لبنان دوراً مهماً في تأمين الغذاء للاستهلاك المحلي من جهة، وتوافر العملة الأجنبية من خلال الصادرات إلى أمريكا وأوروبا والبلدان العربية من جهة أخرى، كما توفر فرص عمل لآلاف العمال، فضلاً عن دورها في تصنيع جزء من الإنتاج الزراعي. وتضم زهاء ٤,٤٥٦ وحدة، أو ما يعادل ٢٠,٢ بالمئة من إجمالي المؤسسات التي تم احصاؤها في مسح عام ١٩٩٥، وتعد أحد أكبر القطاعات الصناعية اللبنانية وأكثرها تشعباً، وقد استقطبت ما يقارب ٢١,٣ بالمئة من إجمالي العاملين في الصناعة، وتساهم بنسبة ٢٣,٣ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي، وتصدر ما يقارب ٥٠ بالمئة من إنتاجها، كما تحقق ٢٣,٣ بالمئة من القيمة المضافة.

بحسب تصنيف جمعية الصناعيين، فإن مؤسسات هذا القطاع تضم ٦٠٠ مصنع، بينها ١٠ بالمئة تحتل المرتبة الأولى شرق أوسطياً. علماً أن المؤسسات الصغيرة الحجم (أقل من خمسة عمال) تشكل ٩٢,٥ بالمئة من إجمالي عدد مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية. وتساهم الأفران ومعامل الحلويات بـ ٩ بالمئة و٥ بالمئة من مجموع الوحدات الصناعية على التوالي في هذا القطاع. أما باقي المصانع فتركز نشاطاتها في: صناعة الألبان والأجبان، صناعة الزيوت ومشتقاته صناعة المشروبات، صناعة الحلاوة، صناعة المأكولات صناعة الحبوب والتوابل، صناعة الشوكولا والسكاكر صناعة تحميص وطحن البن، صناعة تكرير السكر والملح، صناعة المثلجات، تعبئة

المياه المعدنية، صناعة المأكولات الجاهزة والمعجنات، إضافة إلى مصنعين مختصين بالفروج ومشتقاته، ومصنعين للتخزين وتبريد الأسماك المثلجة، ومصنع لتعليب الطون والسردين، ومصنع لعلف الحيوانات، ومصنع للحم الحلال، وشركة عامة للصيد البحري.

وتقوم هذه الصناعات بتنشيط صناعات أخرى مثل صناعة الكرتون والورق والمعلبات البلاستيكية والمعدنية وغير ذلك... ولقد وضع ١٣ مصنعاً عناوين على نظام المعلومات الدولي (Internet) لتفعيل عملية التصدير من منتجات هذا القطاع. كذلك، باستطاعة بعض فروع الصناعات الغذائية تصنيع الإنتاج الزراعي اللبناني بكامله، إذا تم توجيهها وتفعيلها، وتنسيقها تبعاً لقدرة الطاقات والإمكانات للصناعة الغذائية، علماً أن إمكانات التصنيع هي أكبر بكثير من الإنتاج الزراعي النباتي. وهناك هامش واسع من مصانع هذا القطاع يعتمد على زراعات في سوريا والعراق والأردن (كمصانع البندورة التي تعمل ١٢٠ يوماً في السنة فقط مع اعتمادها على إنتاج البندورة الساحلية والعكارية) وفي الأردن وحوران والساحل السوري.

وفي المقابل، فإن عملية تحديث وتطوير الصناعات الغذائية مرتبطة بصورة طردية مع عملية التحديث الزراعي، وان أية خطوة في إطار إنشاء المزارع وتوعيتها بحاجات السوق وآلياته وتأهيل المزارع لاستبدال الزراعات الصناعية الملائمة بالزراعات غير الملائمة، تخلق أساساً لتطوير القطاعين معاً، وفي هذا الإطار تدعم الدولة الشمندر السكري والقمح والتبغ بهدف تثبيت المزارع في أرضه من جهة، وإعادة تفعيل وربط الزراعة بالصناعة من جهة أخرى. وهناك محاولات عدة للتأكيد على ضرورة استمرار الدعم بصورة جدية عملاً على تلازم وتكامل هذين القطاعين.

من أقدم الصناعات الغذائية صناعة تكرير السكر التي بدأت بمصنع واحد في الشمال عام ١٩٣٠، ثم أنشئ مصنعان آخران في جل الديب وطرابلس، وتنتج هذه المصانع الثلاثة حوالى ١٨٠ ألف طن من السكر الأبيض المكرر من السكر الأحمر، ويمكن أن تصل طاقة المعامل الثلاثة إلى ٢٢٠ ألف طن (مع الإشارة إلى أن حاجة السوق المحلية تفوق الإنتاج المحلي بـ ١٠٠ ألف طن سنوياً). يعمل في هذه الصناعة حوالى ٣٠٠ عامل ومستخدم تقدر أجورهم السنوية بمليون دولار. وينتج من هذه الصناعات كميات من الميلاس التي تشكل مادة أساسية وأولية للعديد من الصناعات اللبنانية كصناعة الكحول والعلف وطفايات الحريق. كما تعمل هذه الصناعة على تنشيط صناعة أخرى هي صناعة الأكياس الخاصة المعدة لتعبئة السكر (فهي تحتاج إلى مليوني كيس سنوياً). وتعد صناعة الزيوت النباتية من الصناعات الحديثة، إذ عرفت توسعاً ملحوظاً في السبعينيات أيضاً. وتشمل هذه الصناعة

أساس المنتجات المعبأة لزيوت الصويا ودوار الشمس والذرة والقطن، وقد جهزت المعامل اللبنانية بتجهيزات كافية لتلبية حاجات المعامل المحلية وتشغيل جزء من طاقة الإنتاج للتصدير.

صناعة البيرة: يوجد في لبنان مصنعان للبيرة يعمل فيهما حوالى ٦٠٠ عامل، ويمكن أن يصل عدد المستخدمين إلى ١٠٠٠ عامل في حال استخدام المصنعين كامل طاقتهما الإنتاجية. وينتج المصنعان البيرة وبيرة من دون كحول، وتبلغ كمية الإنتاج حوالى ١٥ ألف هكتوليتر أو ما يعادل مليوناً و٣٠٠ ألف كرتونة، علماً أن الطاقة القصوى تصل إلى ٣٥ ألف هكتوليتر، أي ما يعادل ٤ ملايين كرتونة إذا توفر لها سوق لاستيعابها.

وتواجه هذه الصناعة المنافسة الخارجية، علماً أن الرسوم الجمركية على البيرة المستوردة هي بمعدل ٣٠ بالمئة، ولم تشكل حماية فعلية ضد الاستيراد الإغراقي، إذ توجد في السوق حوالى ٢٥ ماركة أجنبية.

وتعد شركة بيبسي كولا، أو الشركة العصرية اللبنانية للتجارة المساهمة، المعبئ الحصري للبيبسي كولا في لبنان، وتوظف أكثر من ١٢٠٠ عامل، وتحتوي على أحدث المعدات الصناعية لتعبئة المرطبات على مستوى عال من البرمجة والمعلوماتية. كما شرعت بيبسي كولا في اعتماد سلسلة من المبادرات التسويقية في لبنان تساهم في توليد الاهتمام لدى المستهلكين الشباب وعملائها من التجار، نظراً إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة عن الطلب المحلي. ومما يذكر أن بيبسي كولا تتفوق على أقرب شركة منافسة لها في مجال المبيعات في لبنان بمعدل ٤ : ١ وحصة مبيعاتها السوقية تصنف بين أعلى الحصص في العالم.

قطاع مواد البناء والصناعات المنجمية: وتتنوع منتجات هذه الصناعة في لبنان وتندرج ضمن لائحة السلع الوسيطة في غالبيتها. وتتوزع مؤسسات هذا القطاع بين صناعة البيتون والإسمنت والاترنيت والقرميد الناري وقرميد السطوح، وصناعة البلاط والرخام والغرانيت وبلاط البورسلين والسيراميك والأدوات الصحية ومصبوبات الأسمنت والاترنيت والقساطل على أنواعها والزجاج، وتلحق به بعض الصناعات الداخلة في قطاعات صناعية أخرى كقطاع المعادن والخشب والفورمايكا. وتتميز هذه الصناعات بضخامة منشآتها ومساحاتها وحجم الآلات المستخدمة، ويقارب عدد العاملين والأجراء والموظفين في هذا القطاع الـ ١٥ ألفاً. وباستثناء المعامل التي تصنع أحجار الإسمنت أو البيتون فقط والمنتشرة بكثرة في لبنان، فقد صنفت جمعية الصناعيين اللبنانيين ٨٥ معملاً للرخام والغرانيت كمصانع، إضافة إلى تصنيفها لأربعة معامل للإسمنت كأكبر معامل الشرق الأوسط، ومعملاً للاترنيت

ومصنعاً للبلاط والبورسلان والأدوات الصحية، وهي معامل ذات سمعة عالمية. أخيراً، فقد صنفت جمعية الصناعيين عدداً من معامل البيتون الجاهز ومصبوبات الإسمنت كمصانع تضاهي في تقنياتها وإنتاجها أحدث المصانع الأجنبية.

الصناعات الكيميائية: على الرغم من تنوع السلع المنتجة من قبل هذا القطاع وتشعبها وتداخلها، فإن عدد المؤسسات والمصانع لا يتجاوز ٢٥٠ وحدة، مشكلة بذلك ١,١ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصناعية. تضم الصناعات: صناعة البلاستيك ومشتقاته، العطور ومواد التجميل والشامبو والصابون ومساحيق التنظيف ومستحضرات طبية وزيوت صناعية، دهانات ومعجون، بولي إيثيلين ومواد أولية، زجاج بلاستيكي، كاوتشوك، أشرطة تسجيل وأسطوانات غاز، أكسجين ومشتقاته، رافيا، أسماد كيميائية، أعلاف، فيبر غلاس، ألواح بلاستيكية منضدة، فورمايكا، مطافئ، إسفنج وعبوات بلاستيكية.

وتسهم هذه المؤسسات بـ ٢,٧ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي، وتحقق ٢,٣ بالمئة من القيمة المضافة، كما تعمل على تشغيل ٢,١ بالمئة من إجمالي العاملين في الصناعة. إن غالبية مؤسسات هذا القطاع من الفئة الصناعية الأولى بحسب تصنيف الصناعيين اللبنانيين، لاحتياجها إلى تجهيزات ومكنات متطورة إلى جانب التكنولوجيا واليد العاملة المتخصصة ذات الكفاءات والخبرات العالية ولا سيما في المستحضرات الطبية. تشكل المصانع التي تستخدم أكثر من عشرة عمال ٦٦ وحدة، أي ٢,٧ بالمئة من إجمالي المصانع الكيميائية وعددها ٢٤٥، أما المصانع التي تستخدم ما بين ٥ ـ ١٠ عمال فتضم ٣٠ وحدة، أي ١٢ بالمئة من إجمالي المصانع الكيميائية، والمصانع التي تستخدم ٢٠ ـ ٣٥ عاملاً تضم ١٥ مؤسسة، أما المصانع التي تضم أكثر من ٥٠ عاملاً فيبلغ عددها ١١ مؤسسة. في المقابل، هناك ما يقارب من الـ ٢٥ مصنعاً يعمل على تصدير منتجاته، ستة عشر منها ذات عناوين على نظام المعلومات الدولي (Internet). أما أهم فروع هذا القطاع:

ـ صناعة الصابون ومساحيق التنظيف وتؤلف ٢٥ بالمئة من إجمالي الصناعات الكيميائية من حيث رأس المال الموظف وعدد العمال والمستخدمين. فهناك ٥٤ مصنعاً من بينها ٤ مصانع من الحجم الكبير يشغل كل منها ما يزيد على ٥٠ عاملاً.

ـ صناعة مستحضرات التطرية والتجميل (لا يشمل مصانع الشامبو الصغيرة المنتشرة بأعداد كبيرة في لبنان) تؤلف ثلث الصناعات الكيميائية من حيث التوصيف الصناعي وعدد السلع المنتجة. إضافة إلى ذلك تساهم هذه الصناعة في تشغيل أكثر من ألف مستخدم يتركز عملهم في مجالات التوزيع والترويج والبيع. تنتج هذه

المعامل مجموعة من أنواع مستحضرات الزينة والعطور ومعجون الأسنان وشامبو الشعر وتتراوح نسبة استغلال طاقة المعامل بين ١٠ بالمئة و٨٠ بالمئة بحسب حاجة السوق المحلية وعملية الترويج.

ـ صناعة الدهانات بجميع أنواعها من الطرش والبويا (مائية وزيتية ونارية) وبوليستر وبوليتران وعازل للرطوبة والماء والحرارة، ولاصقات بلاستيكية، ودهانات بحرية وصناعية ومقاومة للكيماويات، وتأسيسية مانعة للصدأ واللاكر للخشب والموبيليا. . .

قطاع الجلود والمصنوعات الجلدية: يضم هذا القطاع الدباغة وصناعة الحقائب الجلدية والأحذية والجلد المقوى والزنانير والأشغال الجلدية. وتعد صناعة الدباغة من أقدم الصناعات اللبنانية وأعرقها على رغم تعرضها لمضايقات إغراقية نتيجة انعدام المراقبة والاهتمام بهذه الصناعة. وتنحصر صناعة الدباغة في مشغرة في منطقة البقاع الغربي المعروفة بغزارة مياهها ونقاوة مناخها، مما يزيد من صلاحية الجلد. وقد تطورت هذه الصناعة واعتمدت أحدث الأساليب التقنية، إلا أنها حالياً تعاني أزمة خطيرة نتيجة الإغراق دفعت البعض إلى التوقف عن العمل. أما صناعة الأحذية فهي صناعة عريقة في لبنان وذات تقنية مميزة، وحالياً يعتمد العديد من مصانعها التجهيزات والمعدات والآلات الحديثة المتطورة التي تفتقر إليها بعض الفروع الصناعية الأخرى، ولكنها تعاني أيضاً المنافسة الأجنبية. أما صناعة الحقائب الجلدية والأحزمة والزنانير فتعد من الصناعات الحديثة في لبنان.

يتسم قطاع الجلود عامة باعتماده أحدث التقنيات باستثناء المؤسسات الشعبية الصغيرة (وبخاصة في صناعة الأحذية)، وهناك حوالى ٥٠ مؤسسة صناعية في هذا القطاع من الفئة الأولى بحسب تصنيف جمعية الصناعيين اللبنانيين، في حين أن عدد مؤسسات الفئتين الثانية والثالثة يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مؤسسة إلى جانب نسبة هائلة من المؤسسات الحرفية. عملياً، هناك ٥٤ وحدة تستخدم أكثر من عشرة عمال و١٣٧ وحدة تستخدم ما بين ٥ و١٠ عمال، والباقي يعمل بأقل من خمسة عمال. أما عدد المؤسسات المصدرة في هذا القطاع فتقارب الخمس مؤسسات، واحدة منها فقط أخذت عنواناً على نظام المعلومات الدولي (Internet).

إن منتجات هذا القطاع تغطي الحاجات المحلية، وتعمل المؤسسات على تصدير مجموعة من منتجاتها ذات الجودة العالية إلى بلدان المجموعة الأوروبية وأمريكا وأفريقيا والأسواق العربية. وقد تطور هذا القطاع بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، إذ إنه حتى عام ١٩٨٥ لم يتجاوز عدد المؤسسات في هذا القطاع خمسين مؤسسة تضم ١٤٠٠ عامل، وقد ارتفع عدد المؤسسات إلى ٨٤٣

مؤسسة تضم ٦٠٤٤ عاملاً مشكلة بذلك ٣,٨ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصناعية في لبنان، مستقطبة ما يقارب ٤,٢ بالمئة من إجمالي العاملين في القطاع، وتساهم في ٢,٨ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي، كما تحقق ٢,٨ بالمئة من القيمة المضافة.

قطاع الورق ومشتقاته: يتوزع نشاط هذا القطاع في فروع ثلاثة: الطباعة، والورق والكرتون ومشتقاته، وصناعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة. وتعد صناعة الطباعة بفروعها المتعددة إحدى أعرق الصناعات اللبنانية، وقد حققت خلال سنوات طويلة مكانة مرموقة عززها دور لبنان الثقافي الرائد في محيطه.

أما بالنسبة إلى صناعة الورق والكرتون ومشتقاتها، فقد بدأت في لبنان منذ الخمسينيات وتطورت في الستينيات، إذ نشأت مصانع تمكن بعضها مؤخراً من أن ينافس الصناعات الأجنبية المماثلة نوعاً وكماً. وقد حققت صناعة التعبئة والتغليف أيضاً تطوراً في الهيكلية الإنتاجية انعكست إيجابياً على الصناعات الأخرى. كذلك تطورت صناعة إنتاج وسائل الإعلام المسجلة بصورة ملحوظة في النصف الأول من التسعينيات. وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز هذا القطاع من غيره من القطاعات الصناعية هو أنه يمكن إعادة تصنيع إنتاجه. ومن هنا نشأت العلاقة الخاصة بينه وبين البيئة لأنه يساعد على نظافة البيئة.

وينتج هذا القطاع ما مجموعه ٥٤ نوعاً من السلع الورقية، ٤٥ سلعة منها تعد سلع استهلاك نهائي والتسع الباقية سلعاً وسيطة.

تأخذ معظم المطابع في لبنان شكل المؤسسات الحرفية التي تضم عاملين إلى خمسة عمال، علماً أنه لا تكاد تخلو بلدة أو قرية لبنانية من وجود مطبعة. وبذلك فإن ٧٥ بالمئة من المطابع تعمل بأقل من خمسة عمال و١٢,٣ بالمئة تعمل بأكثر من ١٠ عمال، ويقارب عدد هذه المؤسسات الأخيرة الـ ١٥٠ مؤسسة بينها معامل التجليد وصناعة الدفاتر والقرطاسية والسولفان والعلب الكرتونية، علماً أن ١٠ معامل تختص في إنتاج الورق والكرتون المضلع والصناديق والورق الصحي، وحوالى ٣٠ مؤسسة تنتج علب الحلويات والصحون الكرتونية وأكياس الورق. وتعتمد هذه الصناعة على المكننة الحديثة والآلات المتطورة، وبذلك فإن ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع محدود عملياً، كما أن معظم العاملين في القطاع يتركزون في مجال المطابع الصغيرة، إذ يقارب عدد العمال والموظفين والوسطاء في هذا المجال ١٢ ألف شخص، أي ٧٥ بالمئة من إجمالي العاملين في هذا القطاع.

أخيراً، تساهم هذه الصناعة بفروعها الثلاثة في تحقيق ٥,٢٣ بالمئة من الإنتاج الصناعي، ٤,٣٤ بالمئة من القيمة المضافة، وتشغيل ٥,٣٩ بالمئة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي، وهناك ما يقارب عشرين مؤسسة تعمل على تصدير إنتاجها،

سبع وحدات منها ذات عناوين على نظام المعلومات الدولي (Internet).

صناعة النسيج: كان قطاع النسيج والتريكو القطاع الأكثر فعالية بين القطاعات الصناعية اللبنانية لمدة طويلة. وقد شهد عصره الذهبي في المرحلة الممتدة من أوائل الستينيات وحتى النصف الأول من الثمانينيات، ومن ثم مر في حالات صعود وهبوط أثرت في تطوره ونموه. وقد يكون عام ١٩٩٨ الأسوأ في تاريخ هذا القطاع نتيجة إقفال ثلاثة من أكبر مصانع النسيج في لبنان. وكما أشارت الدائرة المعلوماتية في وزارة الصناعة، فإن قطاع الغزل أيضاً يشهد انتكاساً كبيراً، إذ انخفضت وحداته من ٢٤ معملاً إلى ثلاثة. أما مصانع الكلسات فقاربت ١٥٠ وحدة، ويعود ذلك إلى جملة من التحديات أهمها عدم قدرة هذا القطاع على مواجهة السياسة الإغراقية للسوق المحلي وضيق الأسواق التصديرية وغياب الاتفاقيات الإقليمية، إلى جانب ما تعرض له طوال مدة الأحداث من خسائر في الأبنية والمنشآت وعدم القدرة الحالية على تحديث الآلات وتطويرها بسبب ضعف التسليفات المالية الميسرة.

وتشمل هذه الصناعة معامل الخيوط والأقمشة والحياكة والمصنرات والسجاد والمناشف والتريكو. وقد بلغ عدد المصانع العاملة بأكثر من عشرة عمال عام ١٩٩٥ (٥٢) وحدة، أو ما يقارب ٨,٦ بالمئة من إجمالي المصانع العاملة في هذا القطاع. إن هذا القطاع يضم ٦٠٤ وحدات صناعية، ويعمل على تشغيل ٤٦١٨ عاملاً (٣,٢ بالمئة) من إجمالي العاملين في الصناعة. وقد ساهم في ٣ بالمئة من الإنتاج الصناعي وحقق قيمة مضافة بما يقارب ٢,٢ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة للإنتاج الصناعي (الجدول رقم (٢ - ١١)).

صناعة الملابس، وصباغة ودبغ الفرو: كانت صناعة الألبسة الجاهزة طليعية من ناحية إنشاء المصانع في لبنان، وبخاصة في العقدين الماضيين، الثمانينيات والتسعينيات، وقد نافست منتجاتها بحرارة المنتجات الأوروبية. إلا أن منتجات الشرق الأقصى ضربتها في عقر دارها لغياب قانون يحميها من الإغراق والخلل في سياسة الرسوم الجمركية وعدم اعتماد الرسم النوعي على بعض الأصناف المثيلة. ويواجه قطاع الملابس حالياً منافسة من المنتجات السورية والكورية ذات الجودة المقارنة بها، أما تلك ذات الجودة والتقنية المقارنة بالفرنسية والإيطالية، فمستمرة ولا تواجه أي تهديد من الإغراق.

وتعد صناعة الملابس وصباغة الفرو من الصناعات العريقة في لبنان، إذ كانت تؤلف ١٧,١ بالمئة من مجموع عدد المؤسسات الصناعية حسب إحصاء عام ١٩٨٥، وهو ما يقارب ٨٣٠ وحدة صناعية. وتضم هذه الصناعة حالياً زهاء ٣,٠٠٤

وحدات (بحسب المرحلة الثانية للمسح الصناعي عام ١٩٩٥)، وبذلك تشكل ٠,٦ بالمئة من إجمالي المؤسسات التي تم إحصاؤها في المسح المذكور. وقد استقطبت نسبة ١٢,٤ بالمئة من مجموع العاملين في الصناعة، وتساهم في ٨,٩ بالمئة من القيمة المضافة (الجدول رقم (٢ ـ ١١)). وهناك ما يقارب ٢٥ مؤسسة تصدر منتجاتها من الألبسة والمنسوجات، ست وحدات منها ذات عناوين على نظام المعلومات الدولي (Internet). أما حجم مؤسسات صناعة الملابس وصبغ ودبغ الفرو، فهناك ٣٧٢ وحدة (١٢,٤ بالمئة) تستخدم أكثر من عشرة عمال، و١٩٤ وحدة (٦,٥ بالمئة) تستخدم ما بين عشرة عمال إلى ١٩ عاملاً، وما بين ٧٦ وحدة تستخدم ما بين ٢٠ إلى ٣٤ عاملاً، و١٩ تستخدم ما بين ٣٥ ـ ٥٠ عاملاً، و٢٠ وحدة تعمل بأكثر من ٥٠ عاملاً. وينتج هذا القطاع أكبر عدد من الأصناف والسلع مقارنة ببقية القطاعات الصناعية الأخرى[٥٨].

وتنتج هذه الأصناف بأشكال وموديلات عدة، كما تستعمل في الإنتاج أقمشة متنوعة التراكيب (قطن صرف، حرير طبيعي صرف، قطن ممزوج بألياف اصطناعية أو تركيبية وغيرها).

عملياً، إن صناعة الألبسة في لبنان قادرة فيما لو تأمنت الحماية اللازمة لها على أن تغطي حاجة السوق المحلية، خصوصاً من بعض أصناف الألبسة التي تخصصت بها الصناعة اللبنانية كالكنزات والبنطلونات. وحالياً تؤمن ما يقارب ٧٥ بالمئة من الحاجة المحلية إلى البنطلونات و٥٥ بالمئة من القمصان. علماً أنه يوجد في لبنان ثلاثة مصانع فيها حوالى ٣٠٠ عامل، ويمكن أن يرتفع هذا العدد إلى ١١٠٠ عامل في حال الإنتاج والعمل بكامل الطاقة الإنتاجية التي قد تصل إلى مليون ونصف مليون قطعة سنوياً.

أخيراً، تعتمد هذه الصناعة في تطورها على ثلاثة عوامل هي: الموديل أو التصميم، وإدخال على الأتمتة وبرامج الكومبيوتر الحديثة في الإنتاج، وخصوصاً في إخراج التصاميم وتطبيقها، إضافة إلى اليد العاملة الماهرة والمتقنة والإنتاج ذي الجودة والتقنية المقارن بالفرنسي والإيطالي.

صناعة المفروشات: تعد صناعة المفروشات من أولى الصناعات اللبنانية المتميزة بطابع حرفي يجمع بين مسحة الفن وقاعدة المتانة. ويغطي إنتاجه السوق المحلية والأسواق العربية، وتحديداً الأسواق الخليجية. وفي هذا القطاع أسماء عريقة تضاهي بإنتاجها الصناعات العالمية.

---

(٥٨) صناعة الملابس وصبغ ودبغ الفرو تغطي أصنافها غير فصل في تعريفة الرسوم الجمركية.

تضم هذه الصناعة زهاء ٣,٦٥٥ وحدة بحسب المسح الصناعي عام ١٩٩٥ تتوزع بين الحرفية وعددها حوالى ٣٠٠٠ مؤسسة حرفية (تضم كل واحدة بين ٣ ـ ٥ عمال)، ومصانع الموبيليا وعددها ٤٠٠ مصنع (يضم كل منها أكثر من ١٥ عاملاً)، ومصانع المفروشات المعدنية وعددها حوالى ١٠٠ مصنع ويضم كل منها أكثر من ١٠ عمال، ومصانع الفرشات والإسفنج وعددها ١٥ مصنعاً. وتتركز غالبية المصانع (٩٨ بالمئة) في جبل لبنان، ويتوزع الباقي في بيروت والشمال والجنوب والبقاع. ويتنوع الإنتاج في هذه الصناعة في ٦٨٠ سلعة مختلفة من بينها ٦٥٠ سلعة للاستهلاك النهائي والباقي ٣٠ سلعة وسيطة.

وتنتج صناعة المفروشات الخشبية مختلف الأثاث المنزلي (غرف نوم، غرف طعام، صالونات، مقاعد، أرائك، مطابخ)، إلى جانب المفروشات المكتبية والمفروشات المتخصصة للمكاتب والديكور. أما صناعة المفروشات المعدنية، فتنتج مفروشات المكاتب والمدارس ومفروشات مخصصة لاستعمالات طبية ومخبرية وصناعية وغيرها. وتتعرض هذه الصناعة إلى المنافسة من المنتجات المستوردة، وخصوصاً الإيطالية والإسبانية، مما جعلها غير قادرة على الاستغلال الأمثل لقدرتها الإنتاجية، كما أجبر العديد منها على التحول إلى الاستيراد خلال مدة الحرب لتأمين ديمومة عملها وتشغيل مصانعها بالحد الأدنى. وتستخدم هذه الصناعات أيضاً، عدداً من المواد الأولية المنتجة محلياً منها: الخشب المعاكس والمضغوط، المسامير، البراغي، الأغلاق، الأطر، الأبازيم، وبعض الكميات من الجلد الاصطناعي المخصص لصناعة المفروشات.

وقد استقطبت هذه الصناعة مؤخراً ما يقارب ١٢,٥ بالمئة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي وتساهم في ٩,٦ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي محققة بذلك ٩,٧ بالمئة من القيمة المضافة في قطاع الصناعة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١١)) وهناك ما يقارب ١٤ مؤسسة تعمل على تصدير إنتاجها ثماني وحدات منها ذات عناوين على نظام المعلومات الدولي (Internet).

صناعة المعادن: يتوزع نشاط هذا القطاع بين صناعات ثقيلة متعددة (صناعة المعادن الأساسية والمعادن المصنعة وصناعة الآلات والمعدات وصناعة السيارات والمقطورات والأكسسوار التابعة لها ومعدات النقل) وبين صناعات أخرى: صناعة الستانلس الستيل والفضيات والمجوهرات على اختلافها. وتتميز بعض نشاطات هذا القطاع بأنها فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، وبقدرتها على المنافسة على رغم ما تتعرض له من مضاربات إغراقية أسوة بسائر القطاعات الصناعية. هذا وينتج من صناعة المعادن مجموعة واسعة من السلع الوسيطة والنهائية أهمها:

المجوهرات، الفضيات، الألمنيوم، الفولاذ وأسلاك الفولاذ، صقل الألماس، المصاعد، الأفران الآلية، البرادات والسخانات، الموازين، الأجراس، أجهزة الأمان، القازانات، أبواب الحديد، معدات وتجهيزات صناعية مختلفة، أشكمانات، رادياتورات، فرامل، وخراطيم ضغط. وقد قارب عدد مؤسسات هذا القطاع في المسح الصناعي عام ١٩٩٥ (٤٣٨٦) وحدة تعمل على تشغيل ما يقارب ١٦ بالمئة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي، وتساهم في ١٨,٢ بالمئة من الإنتاج الصناعي محققة ١٧,٧ بالمئة من القيمة المضافة. وتعمل أكثر من ٣٢ مؤسسة على تصدير منتجاتها، ١٣ منها ذات عناوين على نظام المعلومات الدولي الإنترنت (Internet).

صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية: تدخل هذه الصناعة كلوازم ومواد مكملة لعددٍ من الصناعات الأخرى، وبخاصة المعدنية والزجاجية والبناء والكهربائية. وفي لبنان ما يقارب ٤٠٠ وحدة متخصصة في إنتاج مجموعة من المنتجات البلاستيكية والنايلون والمطاط، وتساهم في تشغيل ٢,٢ بالمئة من إجمالي العاملين في الصناعة. وتنتج ٣,٢ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي محققة قيمة مضافة بما يقارب ٣ بالمئة، وتوجد ٢٧ وحدة صناعية (٦,٧ بالمئة) تعمل بأكثر من عشرة عمال، و٣٨ وحدة صناعية (٩,٥ بالمئة) تستخدم من خمسة إلى عشرة عمال. أما الباقي فوحدات صغيرة.

أخيراً، يضم القطاع الصناعي في لبنان فروعاً أخرى، كالأجهزة التلفزيونية، والإذاعية، وأجهزة الاتصالات والمعدات، صناعة التبغ، تصنيع الفحم ومشتقات النفط المكرر والوقود النووي، صناعة المعدات الطبية الدقيقة والبصرية والساعات والآلات والمعدات الكهربائية. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) مجمل المعلومات عن تعدادها ومجموع العاملين فيها وإنتاجيتها والقيمة المضافة المحققة والتكوين الإجمالي للرأسمال فيها.

د ـ العاملون في المؤسسات الصناعية والأجور المدفوعة

بلغ عدد العاملين في مختلف القطاعات الصناعية ٦٢,٤٦٤ عاملاً عام ١٩٨٥ مقابل ٩٤,٦٢٠ كانوا يعملون في الصناعة عام ١٩٧٠ بتراجع نسبته ٣٤ بالمئة. وبحسب المسح الصناعي لعام ١٩٨٦ وظفت الصناعات الغذائية أكبر عدد من العاملين يبلغ عددهم ١٤,٨٥١ عاملاً، تلتها صناعات النسيج والجلد التي يعمل لديها ١٣,٦٥٧ عاملاً، وصناعات الخشب والمفروشات التي تستخدم ٨٤٩٧ عاملاً.

أما بحسب التقرير النهائي للمسح الصناعي عام ١٩٩٥، فإن القطاع الصناعي يستخدم بصورة دائمة حوالى ١٤٤,١٧٧ عاملاً، يضاف إليهم نحو ٣٨,٠٠٠ عامل ظرفي أو مؤقت، علماً أن هذه الفئة الأخيرة تضم العمال الموسميين (٣٣,٥٠٧)

أشخاص) والعاملين في المنازل (٤٣٨٣ شخصاً). ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات التي تضم ١٠ أجراء فما فوق ٦٤,٤٧٠ مستخدماً يعملون في ٢٦٩١ وحدة، أي بمعدل ٢٤ شخصاً في المؤسسة الواحدة.

إن أكبر تركز قطاعي للعمال هو ذلك الملاحظ في قطاع التبغ، إذ يبلغ المتوسط في المؤسسة الواحدة ٢٠٠,٧ أجير، والحال أن من خصائص هذا القطاع أنه يضم إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) التي تتمتع باحتكار السوق، وتعد أول مؤسسة صناعية في لبنان.

وفي المقام الثاني، يأتي قطاع المشتقات النفطية المكررة، إذ يبلغ متوسط عدد العاملين فيه ٤٥,٣ شخص لكل مؤسسة من المؤسسات العشرين التي جرى إحصاؤها، ويليه قطاع عمال البناء، حيث يبلغ المتوسط ١٠,٣ أجير للمؤسسة الواحدة.

وينخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة في فروع المنتجات المعدنية والمصنوعات الخشبية إلى ٤,٣ أجير، أما في فرع الأغذية والمشروبات، فالمتوسط هو ٦,٩ أجير في المؤسسة.

أما في ما يتعلق بالوحدات التي تستخدم أكثر من ٢٥٠ شخصاً، فهناك ٨ مصانع للمنتجات المنجمية غير المعدنية، ٦ مصانع للسلع الغذائية والمشروبات، ٣ وحدات لكل من قطاعات الألبسة والورق وأعمال البناء، وفي المقابل، يبلغ متوسط عدد العاملين في أكبر ٣٥ مؤسسة صناعية ٤٥٠٨ أجراء.

وبما أن معظم المؤسسات الصناعية فردية، فلا يزيد عدد العمال بدوام كامل على ١٤٤,١٧٧ شخصاً، يقابلهم أكثر من ٣٥,٥٠٠ صاحب معمل ومعاون عائلي، علماً أن أكثر من ٦١ بالمئة من عناصر الفئة الأخيرة موجودة في الوحدات الصغيرة التي تستخدم أقل من ٥ أجراء، ولا يمثل الأجراء سوى ٦٠ بالمئة من مجموع العاملين في المؤسسات الصغيرة. كما أن هذه الوحدات الصغيرة تستخدم أيضاً أكبر عدد من العمال الظرفيين بحوالى ٤٥,٧ بالمئة من مجموع العاملين في القطاع.

أما الكتلة الأجرية المدفوعة للعاملين بدوام كامل فتقارب ٤٥٣ مليون دولار، يضاف إليها أكثر من ٥٦ مليون دولار أعباء أجرية موسمية. ويمكن من ذلك احتساب متوسط الأجر السنوي للفرد بـ ٤١٦٤ دولاراً لعام ١٩٩٤. عملياً، يختلف هذا المتوسط باختلاف حجم المؤسسة ويراوح بين ٣٢٥٤ دولاراً للعامل في الوحدات الصغيرة و٦٠٣٢ دولاراً للعامل في أكبر المصانع.

وقد جاء في التقرير النهائي للمسح الصناعي لعام ١٩٩٥ أنه لدى دراسة توزع الأجور حسب فروع النشاط، تبين أن فرع التبغ هو الأكثر سخاء، لكن التقديرات حرفت المعطيات الحقيقية نظراً إلى غياب جواب «الريجي» على استمارة

المسح الصناعي المقدمة. وبذلك توصل التقرير إلى أن أحسن الأجور تعود إلى مستخدمين في قطاع النفط وفرع الأدوات الكهربائية، إذ بلغ متوسط الأجر السنوي للفرد ٥٢٤٩,٥٤٩٦ دولاراً على التوالي، وفي المقابل، فإن أدنى الأجور تدفع إلى المستخدمين في أعمال البناء.

أخيراً، يشكل الراتب الأساسي ٨٥,٨ بالمئة من مجموع الأعباء الأجرية، والباقي يشمل الأعباء الاجتماعية ومختلف التعويضات (النقل، المنح المدرسية، الضمان الصحي. . .). وتعد التعويضات في القطاع الصناعي منخفضة مقارنة بتلك في القطاع المصرفي التي تشكل أكثر من ٣٥ بالمئة من الأعباء الأجرية وتندرج في مكملات الأجور. هذا إضافة إلى أن قسماً كبيراً من أجور الأجانب (آسيويين وسوريين) غير مصرح عنهم عموماً بهدف عدم شملهم بالتعويضات.

رابعاً: الاستثمار الصناعي

١ ـ الاستثمار الصناعي في سوريا

حظي الاستثمار الصناعي في سوريا باهتمام كل من الدولة والقطاع الخاص انطلاقاً من نهج التعددية الاقتصادية الذي تم تبنيه كخيار تنموي يهدف إلى تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية. ومنذ بداية الستينيات خصص لقطاع الصناعة نسبة معينة من مجمل الإنفاق الاستثماري ضمن الخطط الخمسية. وقد تراوحت هذه النسبة من ٢٢,٥ بالمئة في النصف الأول من عقد الستينيات (الخطة الخمسية الأولى) إلى ٢٨,٢ بالمئة في النصف الثاني من العقد (الخطة الخمسية الثانية).

وقد ارتفعت هذه النسبة في عقد السبعينيات واستحوذ قطاع الصناعة على اهتمام واسع من الدولة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، إذ شكلت الاستثمارات الفعلية التي تم توظيفها في قطاع الصناعة (القطاع العام) من مجمل الإنفاق الاستثماري نسبة ٣٨,٩ بالمئة للنصف الأول من عقد السبعينيات (الخطة الخمسية الثالثة) و٣٩,٩ بالمئة للنصف الثاني من ذلك العقد (الخطة الخمسية الرابعة). وقد تم التوسع في كل من هاتين الخطتين في مشاريع بدائل المستوردات.

وفي المقابل، انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري لقطاع الصناعة في عقد الثمانينيات لصالح كل من قطاعي الزراعة والخدمات، وبدوره حظي قطاع الصناعة بنسبة ٢٣,٨ بالمئة من مجمل الإنفاق الاستثماري في النصف الأول من عقد الثمانينيات (الخطة الخمسية الخامسة) و١٩,٧ بالمئة في النصف الثاني من ذلك العقد. وكما ذكرنا سابقاً، فقد تميزت الخطط الثلاث المذكورة بالدور الأكبر للقطاع العام في

عملية الإنفاق والاستثمار الصناعي، وخصوصاً في الصناعات الاستراتيجية والأساسية، في حين ترك للقطاع الخاص مجال واسع للاستثمار في إطار الصناعات التحويلية الخفيفة والاستهلاكية ضمن منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لتشكل حلقات متممة ومكملة لنشاط القطاع العام.

ومنذ أواخر الثمانينيات اعتمدت الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار الصناعي، وذلك بإفساح مجال أوسع للاستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والرأسمال العربي والأجنبي. وقد استكملت هذه الإجراءات عام ١٩٩١ بصدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي اعتبر نقلة نوعية في عملية خلق وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى كونه خطوة مكملة للقوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار الوطني كالمرسوم التشريعي (١٠٣) لعام ١٩٥٢. لكن في المقابل حرصت الدولة في الوقت نفسه على تعزيز وتدعيم القطاع العام الصناعي كونه يشكل القاعدة المادية المهمة في قطاع الصناعة السورية، وبذلك كانت حصة الاستثمارات الفعلية لذلك القطاع في النصف الأول من عقد التسعينيات ٤٠,٣ بالمئة من إجمالي استثمارات القطاع العام، أي ما يقارب ٩١,٠٢٣ مليون ليرة سورية. وقد شكل الإنفاق الإنمائي الفعلي في القطاع العام الصناعي لعام ١٩٩٥ (٣٠,٩٦٨) مليون ليرة سورية، وازداد هذا الإنفاق في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بمعدل نمو ٣,٥ بالمئة سنوياً ليصل إلى ٣٤٣٧٤ مليون ليرة سورية لعام ١٩٩٧.

أخيراً، يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) القيمة الاستثمارية، إضافة إلى عدد من المؤشرات للمشاريع الصناعية المنفذة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠)، منذ عام ١٩٩٢. كما توضح الإحصاءات جملة من المؤشرات للمشاريع المشملة والمرخصة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١. عملياً، هنالك تزايد سنوي في عدد المشاريع الصناعية المنفذة وفق قانون الاستثمار رقم (١٠)، وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة فقد تم تنفيذ ٧٣٩ مشروعاً صناعياً مع نهاية عام ١٩٩٨ بإجمالي رأس مال مستثمر ١٦٣,٣٩٣ مليون ليرة سورية. وقد عملت هذه المشاريع على تشغيل ٣٢,٤٦٤ عاملاً وأجيراً. هذا وقد توزع إجمالي الاستثمار المنفذ للسنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨) في النشاطات الصناعية الأربعة: الغذائية ٣٢ بالمئة، والكيميائية ٣٢ بالمئة، والهندسية ١٩ بالمئة، والنسيجية ١٧ بالمئة، ومع تفاوت النسب خلال السنوات السبع (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨) وتفاوت القيمة الاستثمارية في مختلف النشاطات. وقد شهدت القيم الاستثمارية في المشاريع المنفذة وفق قانون الاستثمار (١٠) ١٩٩١ معدل نمو سنوياً قدره ٣٣ بالمئة خلال السنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨)، أمّا بالنسبة إلى المشاريع المشملة لتلك الفترة وتبعاً للإحصاءات، فإن مجمل عدد المشاريع الصناعية المشملة للسنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨) كانت ٤٥٩٩ مشروعاً. وقد تم إجراء ترخيص

لـ ٢٣٠٩ مشاريع. وانعكس ذلك على القيمة الاستثمارية لرؤوس الأموال وعدد العمال، إذ إن مجموع القيم الاستثمارية المشملة لتلك السنوات قدرت بـ ١,٤٦٩,٥٣٩ مليون ليرة سورية بالعملة السورية و١,٠٥٧,٩٢٦ مليون ليرة سورية بالقطع الأجنبي، على أن يتم تشغيل ٣٨٦٠٦٢ عاملاً. في المقابل، جاءت القيمة الاستثمارية للمشاريع الصناعية المرخصة ٣٧١,٧١٩ مليون ليرة سورية بالعملة المحلية و٢١٨,٨٦٤ مليون ليرة سورية بالقطع الأجنبي، على أن يتم تشغيل ١٦٧,٦٠٩ عمال. ومن الواضح أن الاستثمار في إطار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ جاء أقل من الطموحات المطلوبة، إذ إن المشاريع الصناعية المنفذة شكلت ١٦,٣ بالمئة من إجمالي المشاريع الصناعية المشملة و٣٢,٥ بالمئة من إجمالي المشاريع المرخصة. وقد قارب إجمالي القيمة الاستثمارية المنفقة ٩ بالمئة من إجمالي القيمة الاستثمارية المشملة و٤٤,٧ بالمئة من القيمة الاستثمارية المرخصة. وبالتالي لم يتم تشغيل سوى ٨,٤ بالمئة من عدد العمال المتوقع تشغيلهم في المشاريع الصناعية المشملة، و١٩,٦ بالمئة من عدد العمال المتوقع تشغيلهم في المشاريع الصناعية المرخصة ضمن القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

من ناحية أخرى، هناك مشاريع صناعية واستثمارات للقطاع الخاص الصناعي تنفذ سنوياً وفق المرسوم التشريعي رقم (١٠٣) لعام ١٩٥٢ تبعاً لجملة من المزايا الممنوحة لتشجيع الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص. وأهم هذه المزايا[٥٩]:

(أ) **الإعفاءات من ضريبة الدخل**: تستفيد المنشآت الصناعية الجديدة التي ترخص بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ من الإعفاءات التالية:

ـ إعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ٣ سنوات اعتباراً من تاريخ البدء بالاستثمار.

ـ إعفاء المبالغ الاحتياطية للتوسع من الضريبة بما لا يتجاوز ١٠ بالمئة من الأرباح السنوية من الضريبة على أن يتم توظيفها في توسيع تأسيسات العمل الصناعي.

ـ الإعفاء من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات عن الإنشاءات الجديدة بما فيها مساكن الموظفين والعمال والآلات الصناعية التابعة لها.

(ب) **الإعفاءات من الرسوم الجمركية**: إذ تعفى الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء التي تستوردها المؤسسات الصناعية لحاجة مشروعها الصناعي.

---

(٥٩) تشريعات وأنظمة الاستثمار في القطاع الصناعي، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

(ج) **تسهيلات نقدية**، إذ تضمّن المرسوم التشريعي رقم (٣٤٨) لعام ١٩٦٩ المتعلق بتنظيم استثمار رؤوس أموال المغتربين ومن رعايا الدول العربية على عدد من الميزات النقدية أهمها: السماح بتحويل ٥٠ بالمئة من الربح الصافي الناتج من الاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال إلى الخارج بالعملة نفسها التي ورد بها المال إلى البلاد أو بأية عملة أخرى تقبل بها السلطات الضريبية المختصة، والسماح بتحويل القيمة الصافية لرأس المال المستثمر إلى الخارج بعد مضي خمس سنوات على استثمار المشروع وبنسبة ٢٥ بالمئة سنوياً، ومنح رؤوس أموال المغتربين ورعايا الدول العربية مزايا إضافية على ما ورد في المرسوم المذكور وفقاً لشروط محددة تصدر بمراسيم خاصة بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وموافقة اللجنة الاقتصادية، ومنح المشاريع الاستثمارية الحماية الكافية من المزاحمة الأجنبية، وذلك في نطاق السياسة الجمركية للدولة، والسماح للموظفين والخبراء العاملين في المشاريع الاستثمارية بحرية التنقل والإقامة، وذلك في ما لا يتعارض مع الأحكام القانونية النافذة.

٢ ـ الاستثمار الصناعي في لبنان

قدر التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت عام ١٩٩٤ بـ ١٩٧ مليون دولار، أي بمعدل ٨٨٨٩ دولاراً للمؤسسة الواحدة تبعاً لما جاء في التقرير النهائي للمسح الصناعي لعام ١٩٩٥. يشمل هذا المبلغ قيمة الآلات والمعدات الصناعية المستوردة (١١٧ مليون دولار).

هذا وقد شكل هذا التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ١٠,٨ بالمئة من مجموع القيمة المضافة المستخرجة من القطاع. كما أن معظم الاستثمارات الصناعية قد تم تأمينها بواسطة التمويل الذاتي.

ويشير الجدول رقم (٢ ـ ١٠) إلى أن معدل الاستثمارات متوقف على حجم المؤسسة، ففي المؤسسات الصغيرة (١ ـ ٤ عمال) لا يتعدى متوسط الاستثمار ٢٣٥٥ دولاراً لكل وحدة صناعية، بينما يقارب حدود المليون دولار في المؤسسات التي تستخدم أكثر من ٢٥٠ عاملاً وأجيراً.

وبلغ متوسط الاستثمار أيضاً مقابل المستخدم (أو العامل) الواحد ١٣٦٣ دولاراً، وينخفض إلى ٦٥٨ دولاراً في المؤسسات الصغيرة، بينما يزيد على ٢١٤٣ دولاراً في المؤسسات التي تضم أكثر من ٢٥٠ أجيراً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الاستثمار كان كبيراً جداً في المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٠٠ و٢٥٠ أجيراً، إذ بلغ ٤١٤٩ دولاراً في عام ١٩٩٤.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٤) تطور الاستثمارات في قطاع الصناعة للسنوات التي تلت المسح الصناعي (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨). وتبين أن عدد الرخص المنفذة والتي تم من خلالها تأسيس مصانع جديدة ازداد في السنوات (١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧) بمعدل سنوي مقداره (٩,٥ بالمئة) ليبلغ ٥١٧ رخصة عام ١٩٩٧، ومن ثم انخفض إلى ٤٥٦ رخصة عام ١٩٩٨. لكن في المقابل، فإن حجم الرأسمال المستثمر في السنوات الأربع المذكورة في تزايد مستمر بمعدل سنوي يبلغ ٢١ بالمئة، وقد بلغ ذروته (١٢٧,٣ مليون دولار) في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى اتجاه المستثمرين إلى الصناعات الكثيفة الرأس المال. وقد تزايد متوسط رأس المال المستثمر في المؤسسة الواحدة من ١٣٠ ألف دولار لعام ١٩٩٥ إلى ١٥٠ ألف دولار لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ وليقترب من ٢٨٠ ألف دولار عام ١٩٩٨. وفي المقابل، فقد تراوح متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة بين ٧ ـ ٨ أفراد. وقد حظيت الصناعات الغذائية والمشروبات بالقسم الأكبر من الرأسمال المستثمر للسنوات (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)، إذ قارب ٨٨ مليون دولار مقارنة مع ٣٥,٣ مليون دولار مستثمرة في صناعة المعادن الأساسية و٢٥,٧ مليون دولار لصناعة الخشب والأثاث، على الرغم من ارتفاع الرخص الممنوحة في الفرعين المذكورين. وفي المقابل، جذبت كل من صناعة المواد المنجمية غير المعدنية ٤٩ مليون دولار والصناعات الكيميائية ٣٩ مليون دولار للاستثمار. أما في صناعة النسيج والملبوسات، فقد تم استثمار ١٤,٨ مليون دولار في السنوات الأربع المذكورة، وكذلك في صناعة الورق والمنتجات الورقية فقد تم استثمار ١٤,٣ مليون دولار.

وفي إطار هذه المعطيات الإحصائية، من الواضح أن نظام لبنان الاقتصادي اختزن ولا يزال يختزن جملة من المزايا المهنية لخلق مناخ جيد للاستثمار بشكل عام، وفي الصناعة بشكل خاص. وتتلخص هذه المزايا بموقعه الاستراتيجي، وتراثه العريق كمركز مصرفي دولي معزز بقانون السرية المصرفية، وقانون العقود الائتمانية، والانخفاض النسبي في معدلات الضرائب، وحرية تحويل العملة، وغياب القيود كلياً على انتقال الرساميل، ووجود عنصر بشري يتمتع بالقدرة والفاعلية في المبادرة والتنفيذ، إضافة إلى بنية تحتية تشريعية وتنظيمية منفتحة على الخارج.

ومع انتهاء حالة الحرب في لبنان، بذلت الدولة أيضاً، ولا تزال تبذل، الجهود الحثيثة لوضع لبنان في مصاف أكثر الدول استعداداً لتقبل الاستثمار الصناعي من خلال حركة الإنماء وإعادة الإعمار للبنية التحتية في مختلف القطاعات: المياه والكهرباء، الاتصالات والمواصلات، الخدمات المصرفية والمعلوماتية... وقد رافقت عملية الإنماء والإعمار أيضاً سياسات اقتصادية رامية إلى استقرار النقد، وخفض

مستوى التضخم، وتوفير الأطر القانونية السليمة والمناسبة لخلق مناخ استثماري فاعل.

وفي إطار جذب رؤوس الأموال الباحثة عن فرص توظيف في دول ناهضة أنشأت الدولة عام ١٩٩٤ بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء «المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان» (إيدال). ويتمحور عمل إيدال عملياً حول استقطاب الاستثمارات الخاصة وتشجيع توظيفها في القطاعات الإنتاجية ومشاريع البنى التحتية والخدمات العامة، وتشجيع المؤسسات الاستثمارية على إدراج أسهمها في بورصة بيروت. كما أنها تُعرّف عن فرص الاستثمار بما فيها مشاريع بناء وتشغيل واسترداد (B.O.T.) وتسهل تنفيذها، وتقدم الدعم في اختيار المواقع للمشاريع الصناعية. إضافة إلى ذلك، تساعد إيدال المستثمرين العرب والأجانب على تكوين إحاطة كافية بفرص ومحاولات الاستثمار في لبنان وتؤمن المعلومات حول الحوافز والمستلزمات القانونية والإجراءات الإدارية وغيرها. وأخيراً تعمل على إدارة المناطق التجارية والصناعية الحرة[٦٠].

وقد عملت الدولة اللبنانية باستمرار أيضاً على تقويم حوافز خاصة في القطاع الصناعي لتشجيع الاستثمار. فإضافة إلى مساهمة مصرف لبنان بدفع نسبة ٥ بالمئة من فائدة القيمة الأساسية للقروض التي تمنحها المصارف الخاصة للمشاريع الصناعية التي أنشئت حديثاً، هناك حوافز ضريبية وحوافز مالية ومركز خدمات سريعة. ويمكن تلخيص الحوافز الضريبية بالنقاط التالية:

- وضع رسم جمركي بنسبة ٦ بالمئة على المواد الأولية وشبه الأولية المستخدمة في صناعة المواد الصناعية، وعلى آلات لبناء مصانع جديدة في لبنان.

- إعفاء المؤسسات الصناعية المنشأة في المناطق الصناعية المصنفة من الدولة من ضريبة دخل الشركات لمدة تتراوح بين ست وعشر سنوات.

- إعفاء مؤقت من دفع الرسوم الجمركية على البضائع التي تدخل لبنان بهدف استخدامها في إنتاج السلع المعدة لإعادة التصدير.

أما الحوافز المالية، فتأتي ضمن إطار عامل التنافس القائم بين المصارف في التنويع والبحث عن طرق جديدة ومبتكرة لتقديم الخدمات. وفي ذلك توفر المؤسسة المالية الدولية (I.F.C.) لقطاع الصناعة تمويلاً عن طريق القروض. كما يوفر البنك الأوروبي للاستثمار (E.I.B.) تمويلاً لمشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

---

(٦٠) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، رئاسة مجلس الوزراء.

وأخيراً، ستشكل وزارة الصناعة لجنة لتبسيط الإجراءات الإدارية والمعاملات والتدابير البيروقراطية ولتسهيل منح التراخيص، والإجابة عن كل الطلبات المتعلقة بإنشاء مشاريع أعمال وتأسيس الشركات والمؤسسات الصناعية، إذ يتم إبلاغ الشركات بقرارات اللجنة خلال ٦٠ يوماً وتمنح بعدها التراخيص. وتجري الاستشارات القائمة بين اللجنة والسلطات المختصة على أساس دراسة كل قضية على حدة.

بدورها، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بجهود متنوعة في دعم عملية الاستثمار والتنمية الصناعية في لبنان، فقد قدمت عام ١٩٩٧ تقريراً لدعم الصناعة اللبنانية بعنوان: «Country Support Strategy, Lebanon» وضعت من خلاله أطراً للتعاون الصناعي بحسب ما تراه مناسباً للبلد ولخبراتها في مجال الصناعة وتقنياتها للحقبة الواقعة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ضمن إطار أولويات الدولة اللبنانية. وتتلخص النقاط الرئيسة للعمل المشترك بين كل من اليونيدو والحكومة اللبنانية في التالي[٦١]:

أ ـ وضع استراتيجية دعم وتعزيز المؤسسات الإدارية، وعقد المؤتمرات حول الصناعة من خلال وضع أنظمة لصوغ سياسات صناعية وإعادة تشييد المؤسسات الحكومية ودعم التنمية المحلية.

ب ـ وضع استراتيجية لزيادة فاعلية استعمال الطاقة الصناعية، وتعزيز أنظمة الطاقة المتجددة، وتحسين قدرات إدارة الطاقة، ونشر المعلومات بالنسبة إلى تزويد الطاقة واستعمالها، والتوعية بالنسبة إلى مصادر تمويل مشاريع تزويد الطاقة. يأتي مجمل ذلك في إطار العمل على خفض تكاليف الاستثمار، والحفاظ على الموارد البيئية، وتفادي العوائق التي قد تنجم عن المقاييس البيئية العلمية، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بما في ذلك بروتوكول مونتريال وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ وسلامة الإنتاج ونظافته واعتماد مقاييس ومعايير تتعلق بالصناعة.

ج ـ تعزيز التنمية الصناعية الريفية وإيجاد حلقة وصل بين الزراعة والصناعة ضمن إطار وضع سلسلة صناعية للقطاع الزراعي، بما فيه تنمية موارد البروتينات الحيوانية وتحسين نوعية الإنتاج الغذائي، وتنمية صناعة النسيج والخشب، وخفض مصاريف السكن ومواد البناء، وتعزيز المعلومات للاستثمار، وإيجاد شبكة اتصالات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتوجيه التجاري لخفض المصاريف والتنسيق والاتصال ببرامج المنظمات الأخرى.

---

(٦١) UNIDO, «Country Support Strategy, Lebanon,» pp. 21-44.

د ـ العمل على اجتذاب الاستثمار الخارجي بهدف تعزيز إدخال التقنيات والابتكارات الصناعية الحديثة، والاتصال بالسوق العالمي. ويأتي دعم اليونيدو في هذا الإطار في إعطاء معلومات استثمارية وتكنولوجية، وتعزيز حلقة الاتصالات بوسائل بث المعلومات العالمية مثل خدمات الاستثمار على الانترنيت، وتعزيز ودعم الاستثمار مع شبكات الاتصال العالمية.

مؤخراً، وفي شباط/فبراير عام ١٩٩٩ عملت كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) (IDAL) على تنظيم المنتدى الاستثماري الصناعي الدولي الأول في بيروت. وقد قام المنتدى بتعريف المشاركين فيه على آخر مستجدات وتطورات الوضع الاقتصادي في لبنان، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار الصناعي، وعرض مجالات وفرص إقامة مشاريع صنفتها منظمة اليونيدو في ميادين القطاع الزراعي ـ الغذائي، وقطاع تجهيزات البناء ومجال تطوير برامج المعلوماتية. وقد عرضت قائمة بالمشاريع الصناعية في القطاعين المذكورين مع بيان تفصيلي عن الشركة اللبنانية التي تعرض المشروع، فضلاً عن خلفية المشروع التقنية وطبيعة التعاون المنشود مع قائمة الشركاء. وقد أتاح المنتدى للمستثمرين العرب والأجانب فرصة إجراء مفاوضات ثنائية، والبحث في سبيل تطوير العلاقات والتوصل إلى تعاون مثمر في المستقبل[(٦٢)].

خامساً: الإنتاج الصناعي

١ ـ الإنتاج وصافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة في سوريا

بلغت قيمة الإنتاج الصناعي ١٤٩٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ بالأسعار الجارية مشكلة نسبة ٢٢ بالمئة من الناتج الإجمالي، في حين قدرت قيمة هذا الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ بـ ١٣,٦٦٠ مليون ليرة سورية، أي ١٠ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ نظراً إلى تسعير المنتجات الصناعية بمعدلات أقل من تسعير المنتجات الأخرى.

وقد شهد الإنتاج الصناعي نمواً متزايداً خلال عقد السبعينيات، إذ بلغت قيمة الإنتاج الصناعي عام ١٩٨٠ حوالى ٨٣٧٣ مليون ليرة سورية بالأسعار الجارية بما يعادل ٢٥,٦٠٨ ملايين ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ (الجدولان رقما

---

(٦٢) منتدى الاستثمار الصناعي في لبنان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [اليونيدو] والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]، بيروت، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(١ ـ ١) و(١ ـ ٢))، واستمر نمو الإنتاج الصناعي في النصف الأول من عقد الثمانينيات بمعدل سنوي قدره ٥,٦ بالمئة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من هذا النمو، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠ بالمئة في المتوسط بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة لعقد السبعينيات إلى ٨ بالمئة في المتوسط للنصف الأول من الثمانينيات.

أما في النصف الثاني من عقد الثمانينيات فقد استمر تزايد الإنتاج الصناعي للفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) وشهد معدل نمو سنوياً مقداره ١٢,٤ بالمئة و٦,٨ بالمئة خلال التسعينيات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧).

وتراوحت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي بين ١٤ بالمئة و٢٠ بالمئة للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) لتصل إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٩٧ بالأسعار الجارية. وفي المقابل، حافظ الإنتاج الصناعي على نسبة ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥) خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧). ويتوزع الإنتاج الصناعي بين القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص.

في القطاع العام توزع الإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٦ بنسبة ٤٩,٦ بالمئة للصناعات التحويلية و٤٠,٢ بالمئة للصناعات الاستخراجية و١٠,٢ بالمئة لصناعة الماء والكهرباء. وقد بلغت إنتاجية العامل ١,٦ مليون ليرة سورية (ما يعادل ٣٢ ألف دولار أمريكي) في مجمل القطاع الصناعي، بينما بلغت ١,٢ مليون ليرة سورية فقط في الصناعات التحويلية (ما يعادل ٢٤ ألف دولار أمريكي).

وتركز إنتاج الصناعات التحويلية في القطاع العام الصناعي للسنوات (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨) بشكل أساسي في الصناعات النسيجية، إذ ساهمت في المتوسط للسنوات الأربع (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) بـ ١٧ بالمئة من إجمالي الإنتاج للصناعات التحويلية في القطاع العام، يلي ذلك الصناعات الكيميائية والهندسية والتبغ والتنباك التي ساهمت بـ ١٠ بالمئة في المتوسط. أما الصناعات الغذائية فساهمت بـ ٦,٥ بالمئة في المتوسط. عملياً، ساهمت الشركة العامة للمطاحن بما يقارب ١٧ بالمئة في المتوسط في إجمالي إنتاج القطاع العام، إلا أن القيمة المضافة الإضافية والناتج الصافي لذلك النشاط كانا سلبيين خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)، والجدير بالإشارة هنا أنه بالنسبة إلى الحلج، فإنه منذ عام ١٩٩٥ لم يعد يدخل في القطاع الصناعي، إذ أصبح يعد نشاطاً زراعياً يتم احتسابه ضمن قطاع الزراعة.

وأخيراً، كما في الصناعات التحويلية للقطاع العام، كذلك شكلت صناعة الغزل والنسيج خلال عقد التسعينيات الجزء الأكبر في الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص، وقد تراوحت نسبة مساهمته بين ٢٧,٩ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ٢٩,٩ بالمئة عام ١٩٩٦. في المقابل انخفضت نسة مساهمة صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في

إنتاج الصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال عقد التسعينيات من ٣٠ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ١٢,٧ بالمئة عام ١٩٩٦. وعلى العكس، ارتفعت نسبة مساهمة صناعة المنتجات المعدنية المصنعة في الإنتاج من ١٤,٩ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة للأعوام نفسها، لتمثل بذلك المرتبة الثانية في الإنتاج للصناعات التحويلية للقطاع الخاص. ويتوزع باقي الإنتاج بنسب متفاوتة على مختلف نشاطات القطاع الخاص، فهو ١٤,٦ بالمئة في صناعة المنتجات غير المعدنية، و١٠,٥ في صناعة الخشب والموبيليا والأثاث، و٧,٦ بالمئة في الصناعات الكيميائية ومنتجاتها وتكرير البترول، و٢,٤ بالمئة في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة، و١,٧ بالمئة في الصناعات المعدنية الأساسية.

صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة (القيمة المضافة)

يوضح الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٧) في **المجموعة الإحصائية** (المكتب المركزي للإحصاء) كيفية احتساب القيمة المضافة الإجمالية، وصافي القيمة المضافة، والقيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج تبعاً للنظام المعتمد في المكتب المركزي للإحصاء في سوريا. وهي تعكس الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج، وصافي الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص منذ الثمانينيات. عملياً ولدى مراجعة مكتب الإحصاء استطعنا أن نتبين أن صافي الناتج المحلي يعكس القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج.

حقق قطاع الصناعة نمواً في صافي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدل سنوي قدره ٢٠ بالمئة خلال عقد الثمانينيات. عملياً، شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات نمواً في صافي الناتج المحلي بمعدل سنوي قدره ٤١ بالمئة، إذ ازداد من ١٠,٧٠٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٥ إلى ٥٩,١٣٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠. من ناحية أخرى، تناوب كل من القطاع العام والخاص في المساهمة لتحقيق هذا النمو، إذ إن نسبة مساهمة القطاع الخاص ازدادت من ٢٦,٣ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٣٠,٢ بالمئة عام ١٩٨٥، ومن ثم انخفضت إلى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٩٠.

وشهد النصف الأول من عقد التسعينيات زيادة مطردة في نسبة مساهمة القطاع الخاص في صافي الإنتاج الصناعي المحلي، وقد بلغت أعلى نسبة ٢٨,٩ عام ١٩٩٥، ومن ثم انخفضت نسبة المساهمة إلى ٢٥,٥ بالمئة عام ١٩٩٧. وقد حقق صافي الناتج المحلي للصناعة معدل نمو سنوياً بمقدار ١٨ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، إذ بلغ ١٨٩,٠٥١ مليون ليرة سورية مقابل ٥٩,١٣٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥. وقد ساهم القطاع العام الصناعي بقيمة ٧٥ بالمئة، والقطاع الخاص الصناعي بقيمة ٢٥ بالمئة في المتوسط لتلك الفترة.

تساهم كل من الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر من صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي وتتباين نسبة مساهمة النشاطين من عام إلى

آخر، ففي عام ١٩٩٥ بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية ٥٣ بالمئة مقابل ٤٢,٨ بالمئة للصناعة الاستخراجية و٤,٢ بالمئة لصناعة المياه والكهرباء. أما في عام ١٩٩٦، فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى ٣٦ بالمئة لتزداد في المقابل نسبة الصناعة الاستخراجية إلى ٦٠,٨ بالمئة و٣,٢ بالمئة لصناعة المياه والكهرباء. وضمن الصناعة التحويلية، تتباين أيضاً نسبة مساهمة مختلف الصناعات من عام إلى آخر. ويوضح البيان التالي اختلاف هذه النسبة:

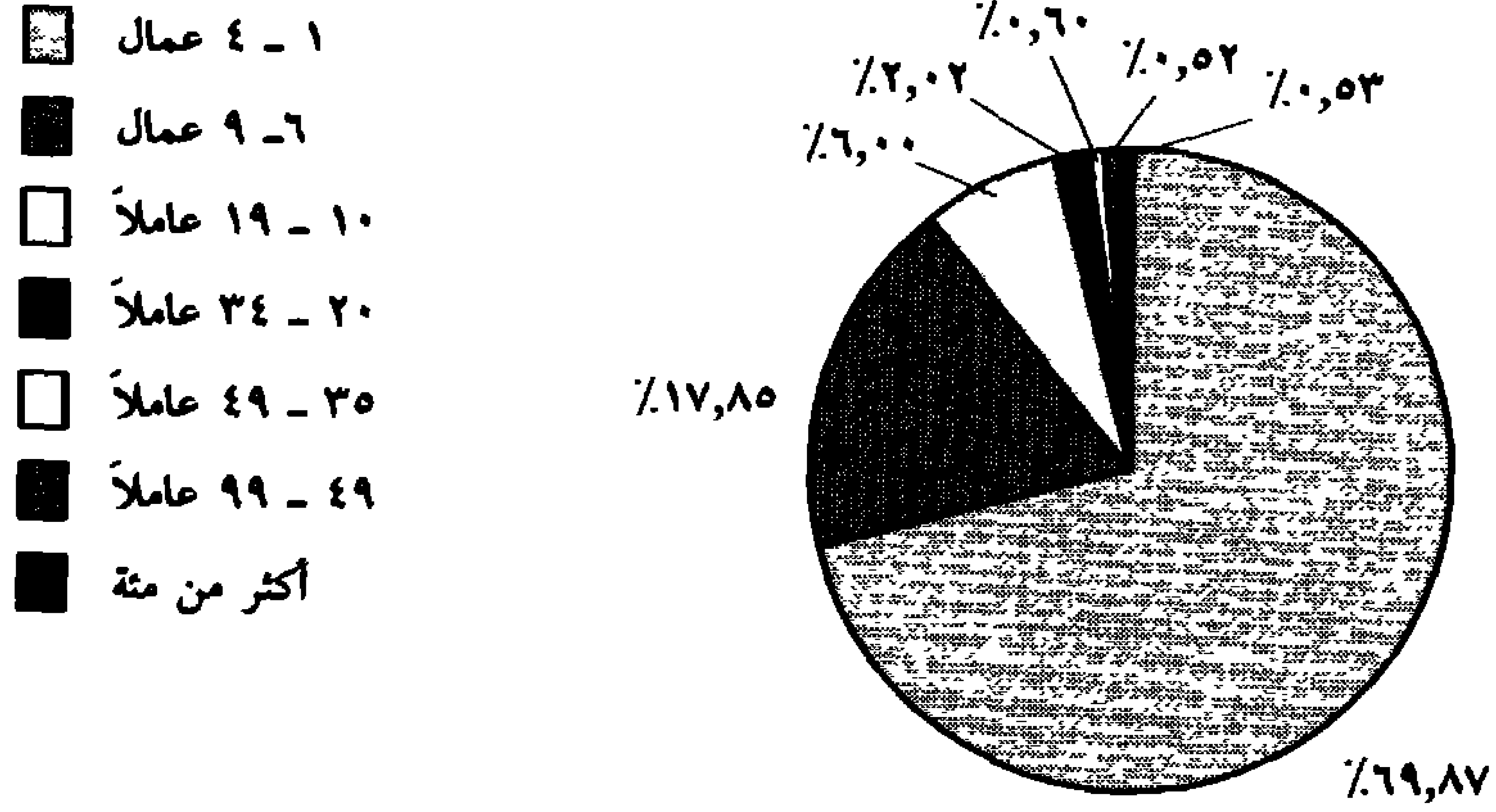
	١٩٩٥	١٩٩٦
ـ المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ	١٨,٣	١٩,٦
ـ صناعة الغزل والنسيج والجلود	٢٢,٨	٢١,٧
ـ صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٥,٧	٥,٧
ـ صناعة الورق ومنتجاته	١,٣	١,٣
ـ الصناعات الكيميائية ومنتجاتها وتكرير البترول	٢١,٥	٢١,٧
ـ صناعة المنتجات غير المعدنية	١٤,٩	١٣,٧
ـ الصناعات المعدنية الأساسية	١,٣	١,٣
ـ الصناعات المعدنية المصنعة	١٣,٨	١٤,٤
ـ صناعات متنوعة	٠,٤	٠,٣

ومن الواضح أن صناعة الغزل والنسيج والجلود، والصناعة الكيميائية وتكرير النفط يساهمان بأكثر من ٤٠ بالمئة سنوياً من صافي الناتج المحلي. وتساهم الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ أيضاً، بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة سنوياً.

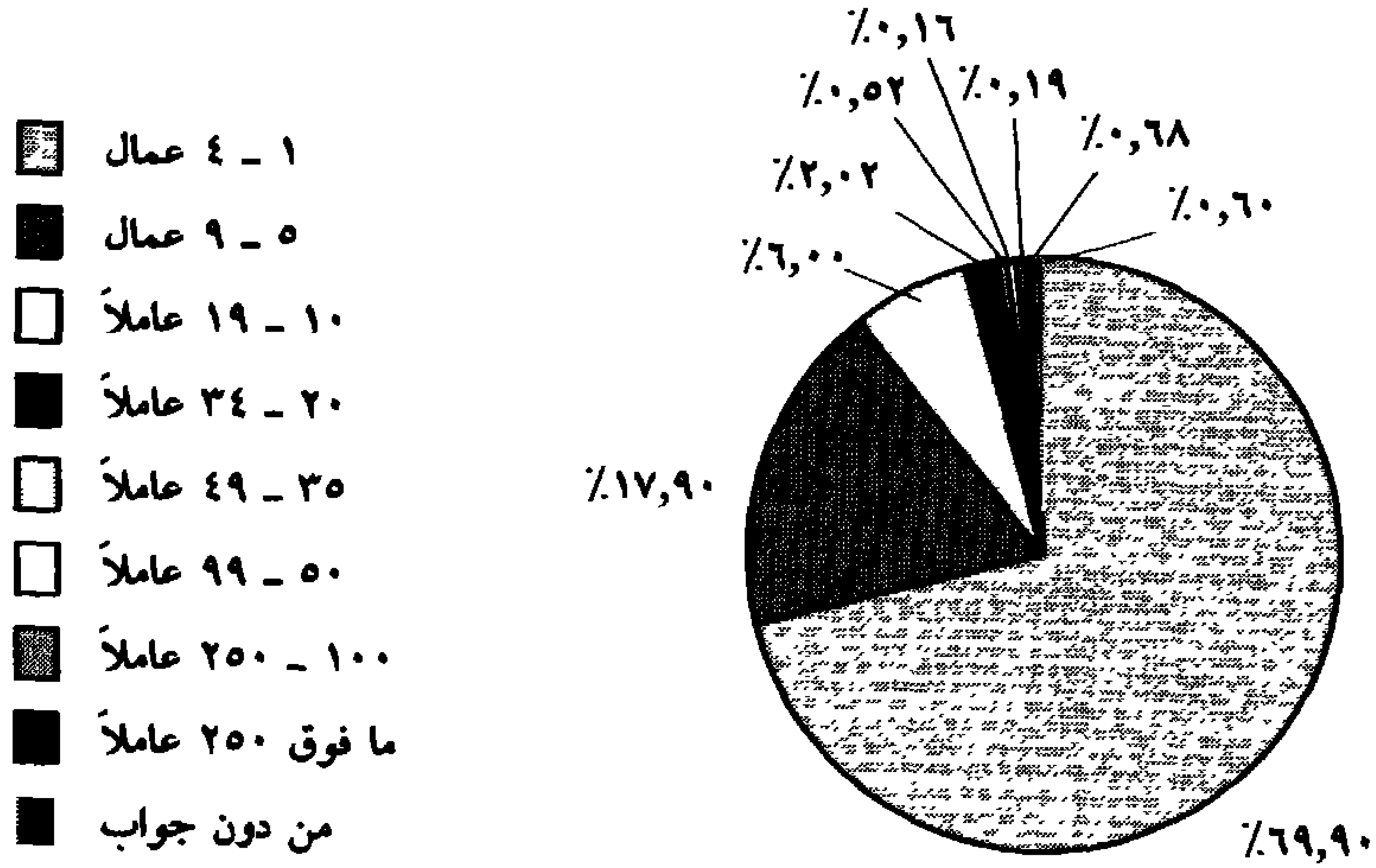
أخيراً، بلغ وسطي القيمة المضافة بالأسعار الجارية للعامل في الصناعات التحويلية في القطاع العام ٨٣ ألف ليرة سورية عام ١٩٨٩، وازداد إلى ١٩٤ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٤، وإلى ٢١٤ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٥، و٢٣٢ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٦. أما أعلى وسطي قيمة مضافة للعامل فقد تركزت منذ أواخر التسعينيات في الصناعات الكيميائية وتكرير البترول. وقد ازدادت من ١٦٧ ألف ليرة سورية عام ١٩٨٩ إلى ٤٩٣ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٤، وبلغت ٥٨٧ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٦، تليها الصناعات الهندسية (المنتجات المعدنية المصنعة) التي بلغت فيها ١١٧ ألف ليرة سورية عام ١٩٨٩، و٣١٢ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٤٩٧ ألف ليرة سورية عام ١٩٩٦. أما أعلى وسطي للقيمة المضافة للأجر عام ١٩٩٦ في القطاع العام الصناعي، فكان في النشاط القائم على صناعة المنتجات المعدنية المصنعة: ٤,٢ ليرة سورية تلي ذلك الصناعات الكيميائية وتكرير البترول: ٣,٣ ليرة سورية، ثم الصناعات الغذائية: ٢,٢ ليرة سورية، والنسيجية: ١,٧ ليرة سورية.

الشكل رقم (٢ ـ ٢)
حجم المؤسسات الصناعية في سوريا ولبنان، ١٩٩٥

سوريا



لبنان



٢ ـ الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة في لبنان

أ ـ الإنتاج الصناعي

شهد الإنتاج الصناعي نمواً بطيئاً خلال مدة الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) بمعدل سنوي قارب ١,١ بالمئة. ومن المؤكد أن هذا المعدل قد تباين صعوداً وهبوطاً في تلك المرحلة تبعاً للأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الإنفاق والاستهلاك. إن غياب الإحصاءات الدقيقة لم يسمح بدراسة الإنتاج الصناعي بشكل موسع، وقد حاول العديد من الصناعيين إيضاح صورة الأداء الصناعي في تلك المرحلة من خلال عرضهم للعقبات. إن معدل النمو للإنتاج الصناعي لم يختلف باختلاف السنوات فقط، بل باختلاف وتباين نوعية الإنتاج للمؤسسات الصناعية بشكل عام وبنوعية الإنتاج داخل المؤسسة الواحدة بشكل خاص. فقد شهدت بعض المصانع تزايداً في الإنتاج نظراً إلى قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبخاصة الخليجية كصناعة الملابس والمنتجات الغذائية، وفي المقابل، عانت المنتجات الخشبية والمفروشات منافسة منتجات الدول الأوروبية، وبالتالي اضطر بعضها إلى تخفيض مستوى الإنتاج أو العمل كمؤسسات تجارة لتسويق المنتجات الإيطالية والأمريكية، إضافة إلى كونها مؤسسات صناعية عملاً على ضمان استمرارية العمل. وحالياً تعاني مجموعة من فروع الإنتاج الصناعي منافسة البضائع الأجنبية (وخصوصاً النسيجية والملبوسات والجلود والمجوهرات). كما تبحث الأخرى عن أسواق للتصدير والتسويق، وبالتالي فإن عدداً من المؤسسات الصناعية لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وتسعى لتأمين الأسواق لتحقيق معدلات إنتاج أفضل.

عملياً، شهد النصف الأول من عقد التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) تزايداً مستمراً في الإنتاج الصناعي على الرغم من أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ١٤,٣ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٩,١ بالمئة للسنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥). وقد قدرت النتائج النهائية للمسح الصناعي عام ١٩٩٥ الإنتاج بـ ٣,٧٢ مليار دولار، ٣,٧ بالمئة منها تم تأمينه من قبل ٨٧,٨ بالمئة من المؤسسات الصناعية التي تعمل بأقل من عشرة عمال (١٩,٤١٦ مؤسسة). وفي المقابل، فإن ٣٥ مؤسسة فقط، أي ما يقارب ٠,٢ بالمئة من إجمالي المؤسسات الصناعية تؤمن ١٤,٧ بالمئة من الإنتاج، والباقي (٣٨,٣ بالمئة من الإنتاج) تم تأمينه من قبل ١٢ بالمئة من المؤسسات الصناعية. وبصورة أخرى فإن ١٢,٢ بالمئة من المؤسسات الصناعية تؤمن ٥٣ بالمئة من الإنتاج الصناعي. وقد أظهرت النتائج النهائية للمسح الصناعي عام ١٩٩٥ أيضاً أن متوسط إنتاج المؤسسة الواحدة قد قارب ٥٤,٣٥٨ دولاراً في الوحدات التي تضم أقل من خمسة عمال، بينما فاق ١٥,٦ مليون دولار في المؤسسات التي

تستخدم أكثر من ٢٥٠ أجيراً. وفي المتوسط فقد بلغ إنتاج المؤسسة الواحدة ١٦٨,٢٤١ دولاراً في السنة.

أما متوسط إنتاج العامل الواحد في القطاع الصناعي فقدر بـ ٢٥,٧٩٧ دولاراً، علماً أن الوحدات التي تستخدم ما بين ٥٥ و٩٩ عاملاً قد سجلت أفضل إنتاج فردي وبمتوسط ٥٢,٥٤٠ دولاراً للعامل الواحد. وينخفض هذا المتوسط إلى ١٥ ألف دولار و٢٢ ألف دولار و٣٥ ألف دولار في الفئات التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والفئة من خمسة إلى عشرة عمال، والفئة من عشرين إلى ٣٤ عاملاً على التوالي. كما يقارب ٣٥ ألف دولار للمؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل. وإذا أخذنا مقياس فروع النشاط فإن أعلى متوسط لإنتاج العامل الواحد هو في القطاع النفطي، حيث يبلغ ٧٩,٤٦٣ دولاراً بينما لا يزيد على حوالى ١٧,٠٠٠ دولار في فرع الألبسة والجلود.

أخيراً، قدر إنتاج فرع الأغذية والمشروبات لعام ١٩٩٥ بـ ٨٦٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٣,٣ بالمئة من مجموع الإنتاج، وقد تلاه في المرتبة الثانية فرع الأثاث الذي أنتج بقيمة ٣٥٨ مليون دولار، وبالتالي أمن ٩,٦ بالمئة من إجمالي الإنتاج، بينما تشكل مؤسسات الفرع الأخير ١٦,٥ بالمئة من مجموع المؤسسات وتستخدم ١٢,٥ بالمئة من مجموع العمال.

ب ـ القيمة المضافة الصناعية

قدرت القيمة المضافة في المسح الصناعي عام ١٩٩٥ بـ ١,٨٣ مليار دولار لعام ١٩٩٤. من جهة أخرى قدر الناتج المحلي الإجمالي اللبناني لعام ١٩٩٤ بحوالى ٩,٢ مليارات دولار، وعليه يبلغ نصيب الصناعة أقل بقليل من ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مختلفة عن التقديرات التي تجريها مختلف الهيئات، لكن التقرير النهائي للمسح الصناعي عام ١٩٩٥ عد هذا التقدير للقيمة المضافة ملائماً للتقسيم المعتمد لهذا المسح، وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون حصة هذا القطاع مقدرة بشكل زائد إلى حد ما. في المقابل ، وبحسب التقسيم الجديد الذي أجراه مصرف لبنان للتسليفات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية، فإن حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يحققه من قيمة مضافة) تراوحت بين ١٧ ـ ١٨ بالمئة في حين جاء التوزيع التقليدي بأنها تقل عن ١٠ بالمئة.

وتشكل القيمة المضافة الإجمالية لجميع المؤسسات ٤٩,٠١ بالمئة من الإنتاج، وقلما تتغير هذه النسبة بين فئة وأخرى من المؤسسات، غير أن المؤسسات الصغيرة تشمل أفضل قيمة مضافة/إنتاج وهي ٥٨,٦ بالمئة. وتفسر هذه النتيجة بكون

أصحاب العمل وأفراد عائلاتهم الذين لا يقبضون أجوراً يستفيدون من فائض القيمة.

وإذا ما استثنيت أعمال البناء، فإن قطاع الأدوات الطبية والدقيقة يعطي أكبر قيمة مضافة (حوالى ٥٧,٨ بالمئة)، ومن ناحية أخرى، المقابل فإن أقل قيمة مضافة تعود إلى بعض معدات النقل (٢١,٦ بالمئة). أما في ما يتعلق بالفروع الأكثر نشاطاً، فتعادل القيمة المضافة ٤٩,٩ بالمئة من الإنتاج الإجمالي لفرع الألبسة و٤٨,٧ بالمئة لفرع الأغذية والمشروبات و٤٩,١٢ بالمئة لفرع الأثاث.

ومن خلال قراءة الجدول رقم (٢ ـ ١٠) يلاحظ شيء من التقارب بين القيمة المضافة ومجموع الأعباء الأجرية لمختلف فئات المؤسسات، إذ تشكل الأعباء الأجرية في المتوسط ٢٨ بالمئة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، مما يعكس ضعف أجور القطاع الصناعي بسبب اتصافه بكثافة العمل إلى حد بعيد. عملياً، تتوزع القيمة المضافة بين الأجور والاهتلاكات والأرباح، لكن نظراً إلى وجود الكثير من أصحاب العمل والمعاونين العائليين الذين لا يتقاضون أجوراً، فإن جزءاً من الأرباح يمكن اعتباره بمثابة أجور، لكن من الصعب تحديد هذا الجزء كونه يتطلب دراسة لعدد المسجلين في الضمان الاجتماعي من ناحية، وإجراء مسح صناعي يميز بين أصحاب العمل والعمال أو الأجراء، من ناحية أخرى.

سادساً: التبادل التجاري الخاص بالصناعة التحويلية

١ ـ الصادرات والواردات الخاصة بالصناعة التحويلية في سوريا

تعبر الصادرات والواردات من الصناعات التحويلية عن حصيلة النشاط الاقتصادي بشكل عام، ونشاط الصناعة بشكل خاص، كونها الحلقة الرئيسية في تأمين مستلزمات الإنتاج المستوردة والضرورية لعمل ونشاط قطاعات الإنتاج من جهة، ولتصدير فوائض هذا الإنتاج وتأمين القطع الأجنبي اللازم لضمان استمرارية المؤسسة الإنتاجية من جهة أخرى. وقد شكلت صادرات الصناعات التحويلية ٢٢,٦ بالمئة من إجمالي الصادرات السورية عام ١٩٩٧ (٥٥,٥ بالمئة صادرات نفطية و٢١,٨ بالمئة صادرات للمنتجات الزراعية و٠,١ بالمئة صادرات استخراجية غير نفطية)، مقارنة بـ ٢١,٨ بالمئة عام ١٩٨٩ و٢٢ بالمئة عام ١٩٩٣، ٢٩ بالمئة عام ١٩٩٥. عملياً، تواجه المنتجات السورية تنافساً اقتصادياً شديداً نظراً إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي من انفتاح وتبادل تجاري، بمعنى آخر، الاتجاه بخطى حثيثة نحو عولمة الاقتصاد. وبالتالي، تطلب ذلك اعتماد مستوى عالٍ من الأداء والكفاءة والانسجام

مع المعايير الدولية في المواصفة والجودة، إضافة إلى العناصر الأخرى المتعلقة بالقدرة على تقليص تكاليف الإنتاج والهدر في الموارد. وتوضح الإحصاءات مدى الانعكاس الإيجابي في تحسين الأداء والإنتاج الصناعي بمختلف جوانبه على خلق فائض وتخفيض العجز في مختلف المنتجات الصناعية. وقد شهد كل من القطاع العام والخاص عملية إعادة هيكلة عدد من النشاطات الصناعية بهدف مواجهة المناخ التنافسي الجديد، وإعادة إعداد الصناعات ضمن إطار يفي باحتياجات السوق المحلية وأسواق التصدير، فهناك جهود مستمرة للتكيف مع قواعد المنافسة والاستفادة من المنجزات التقنية العلمية في مختلف المجالات وتوظيفها لتخفيض العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية. وهكذا، انخفضت قيمة المنتجات المصنوعة المستوردة من ٢٦,٩٣٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ إلى ١٨,٤٨٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨، وانخفضت أيضاً قيمة المنتجات نصف المصنوعة من ٢٨,٩١٧ مليون ليرة سورية إلى ٢٠,٩٩٩ مليون ليرة سورية. كان ذلك بنتيجة تغطية المنتجات المحلية لجزء كبير من هذه المستوردات في السلع الرأسمالية. عملياً، هناك تقليص في العجز للميزان التجاري منذ عام ١٩٧٧، فقد انخفض من ـ ٤٦,٤٨٣,٩ عام ١٩٩٦ إلى ـ ٣٠,٣٧٧,٧ عام ١٩٩٨.

وسجل القطاع الخاص تذبذباً واضحاً في صادراته من منتجات الصناعة التحويلية إلى الأسواق الخارجية خلال عقد التسعينيات، إذ انخفضت صادراته من منتجات الصناعة التحويلية من ١٤,٥٢٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٩٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٣، ومن ثم ارتفعت إلى ٩١٨٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ لتعود وتنخفض إلى ٥١٥٩ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧. ويعود السبب في الانخفاض في أول عقد التسعينيات إلى انتهاء مدة الاتفاقيات المبرمة مع دول أوروبا الشرقية سابقاً. أما الانخفاض الذي حصل مؤخراً، فيعود إلى ضعف الطلب في الأسواق الخارجية المستوردة للمنتجات السورية وضعف القدرة على المنافسة وسوء تصرف بعض التجار، وذلك بتصدير بضائع رديئة انعكست سلباً على الثقة بالمنتجات السورية.

وبدورها انخفضت صادرات القطاع العام لمنتجات الصناعة التحويلية من ٦٦٤٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ إلى أقل من النصف عام ١٩٩٣، إذ بلغت ٣,١٠٠ مليون ليرة سورية، ومن ثم شهدت زيادة مطردة، إذ بلغت ٣٧٥٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ و٤٧٧٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧، وبشكل عام شهدت الصادرات السورية لمنتجات الصناعة التحويلية نمواً خلال السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ بمعدل سنوي قارب ١٩ بالمئة. ومؤخراً في عام ١٩٩٦ انخفضت إلى ثلثي ما كانت عليه عام ١٩٩٥ لتعود وتعوض بعض ما فقدته عام ١٩٩٧، إذ بلغ إجمالي

الصادرات للمنتجات الصناعية التحويلية ٩٩٣٧,١ مليون ليرة سورية.

ولدى مراجعة بنية الصادرات للمنتجات الصناعية التحويلية في سوريا، يتضح أن نشاطي المنسوجات وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة قد حظيا بأعلى نسب في هذه الصادرات خلال السنوات الخمس (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨)، فقد ساهمت صادرات فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة ٢٧,٢ بالمئة في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية و١٩,٧ بالمئة من إجمالي الصادرات للصناعة التحويلية للفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، كما ساهمت صناعة المنسوجات بنسبة ٢٨,٦ بالمئة من إجمالي تلك الصادرات للفترة نفسها. أما صادرات المنتجات الغذائية والمشروبات، فساهمت بنسبة ١٦,٣ بالمئة في المتوسط، تلتها صادرات الملابس وتهيئة الجلود (١٠,٨ بالمئة، مؤخراً) وارتفعت نسبة مساهمة الصادرات من المواد والمنتجات الكيميائية، إذ ساهمت بنسبة ١٢ بالمئة لعام ١٩٩٨ مقابل ٣,٢ بالمئة لعام ١٩٩٣، فيما انخفضت نسبة مساهمة الملابس وتهيئة الفراء من ١٢,٨ بالمئة عام ١٩٩٣ إلى ٥,٦ بالمئة عام ١٩٩٨. أما باقي صادرات النشاطات الصناعية فتراوحت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات للصناعة التحويلية بين ١,٩ بالمئة وما دون ذلك.

وفي المقابل، تشهد واردات سوريا لمنتجات الصناعات التحويلية تذبذباً ملحوظاً للسنوات (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧). وبدورها تراوحت نسبة الواردات للقطاع الخاص من إجمالي واردات الصناعة التحويلية من ٤٦ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٩٣ و٦٣ بالمئة عام ١٩٩٥، لتصل إلى ٦٨ بالمئة عام ١٩٩٧ وبمعدل نمو سنوي ١٥ بالمئة، إذ ازدادت واردات القطاع الخاص من ٢٤٥٢ مليون ليرة سورية ١٩٨٩ لتصل إلى ٣١,٤٠٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧.

أما واردات القطاع العام الصناعي، فقد شهدت نمواً بما يقارب ٣ بالمئة خلال المدة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٧، إذ ازدادت من ١٠,٧٢٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ لتصل إلى ١٣,١٠٩ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧.

وتتنوع واردات سوريا من منتجات الصناعات التحويلية، ففي الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٨) شكلت واردات المنتجات الكيميائية ١٥,٥ بالمئة في المتوسط من إجمالي الواردات للصناعة التحويلية، تلتها نسبة ١٤,٢ بالمئة في المتوسط، والمنتجات الغذائية والمشروبات ١٢,٢ بالمئة، ومنتجات الفلزات القاعدية ١٤,٢ بالمئة، والمركبات ذات المحركات المقطورة ونصف المقطورة ١٢,٢ بالمئة، والمنسوجات ٦,٤ بالمئة، والآلات والأجهزة الكهربائية ٤,٨ بالمئة، والورق ومنتجات الورق ٢,٣ بالمئة، ومنتجات المطاط واللدائن ٢,١ بالمئة للفترة نفسها.

ومن الواضح وجود فجوة واسعة بين الواردات والصادرات الصناعية في

سوريا، على الرغم من الجهود المبذولة لتخفيضها، إلا أن هذه الجهود قد نجحت في بعض السنوات وفشلت في الأخرى، إذ شهد التبادل التجاري لمنتجات الصناعة التحويلية انخفاضاً في العجز للسنوات ١٩٩٣، و١٩٩٥، و١٩٩٧، وقد بلغ أدنى مستوى عام ١٩٩٨، إذ قدر بـ ٣٠,٣٧٧,٧ مليون ليرة سورية نظراً إلى الجهود المبذولة في تخفيض الواردات وزيادة الصادرات للمنتجات الصناعية. عملياً، لا بد من بذل الجهود في إطار تحسين خبرات التسويق والترويج والمعلومات عن الأسواق والأذواق وتحسين التعبئة والتغليف، إضافةً إلى التركيز على ضبط الجودة والمواصفات ومعالجة نظام القطع ودعم عمليات التصدير للتخفيض من الفجوة الواسعة بين الصادرات والواردات لمنتجات الصناعة التحويلية في سوريا. وكنا قد شرحنا في الفصل الأول الصادرات والواردات السورية بشكل عام، ومن الواضح أن الجهود المبذولة قد انعكست في زيادة نسبة مساهمة المنتجات المصنعة في إجمالي الصادرات في منتصف التسعينيات، فهذه الفترة عكست جدياً قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في الأسواق الخارجية نظراً إلى توقف التصدير عبر الاتفاقات المبرمة مع دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.

أخيراً، ومن حيث التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات فقد بينا في الفصل الأول التوزيع الإجمالي، وينطبق ذلك إلى حد كبير على منتجات الصناعة التحويلية. حالياً أصبح الاتحاد الأوروبي (وبخاصة دول ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) الشريك الأول لسوريا في التصدير والاستيراد بعد ما كان في الثمانينيات الشريك الأول في الاستيراد فقط (الجدول رقم (١ ـ ١٧)). ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تبدل الأنظمة في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية، علماً أن بروتوكولات تجارية واتفاقيات مدفوعات كانت تعمل على خلق تجارة نشطة بين سوريا وكل من تلك الدول. هذا وتحتل الدول العربية مؤخراً المركز الثاني بعد دول أوروبا في عملية التبادل للمنتجات الصناعية، وذلك تبعاً للجهود المبذولة في إقامة سوق عربية حرة ولاتفاقيات مبرمة بين كل من سوريا ولبنان وسوريا ومصر الأردن والسعودية.

أخيراً، لخصت دراسة اليونيدو أسباب انخفاض الصادرات السورية كالتالي:

ـ ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية بسبب تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

ـ تدني نوعية المنتجات الصناعية بسبب عدم الالتزام بالمواصفات المحددة في المواد الأولية وفي المنتج النهائي وضعف مراقبة الصادرات.

ـ ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي السوري بالمقارنة مع منتجات الدول الأخرى

بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، إضافةً إلى فرض رسوم جمركية عالية في حال استيرادها. وقد انعكس ذلك بارتفاع أسعار الإنتاج السوري.

- فرض ضرائب ورسوم على الصادرات وإلزام المصدرين ببيع نسبة ٢٥ بالمئة من عائدات تصديرهم إلى المصرف التجاري السوري.

- ضعف الخبرات التسويقية والترويجية بشكل عام وضعف، إن لم يكن غياب، الاعتمادات اللازمة لحملات الترويج لدى شركات القطاع العام.

- الافتقار إلى فعاليات التوضيب والتحضير مع تدني مستوى التعبئة والتغليف.

- ارتفاع أجور الشحن بسبب التسعير الإداري ووجود قرارات بهذا الخصوص تؤدي إلى زيادة كلفة نقل المنتج الصناعي المصدر.

- الاعتماد على مبدأ تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية.

٢ ـ الصادرات الصناعية الخاصة بالصناعة التحويلية في لبنان

شهد النصف الأول من عقد الثمانينيات تغييراً في نسبة مساهمة مختلف القطاعات الصناعية في الصادرات الصناعية، إذ تنوعت الصادرات الصناعية مع منتصف عقد الثمانينيات، وتقاربت نسبة مساهمة العديد من الفروع كالمنتجات غير المعدنية والآلات والمعدات والنسيج والملبوسات والجلد والمنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الكيميائية والكاوتشوك والبلاستيك.

بلغ مجموع الصادرات الصناعية سنة ١٩٨٥، ٢٦٢٦ مليون ليرة، أي ما يعادل ١٣٨ مليون دولار، وقد تصدرت العربية السعودية البلدان المستوردة، إذ بلغت نسبة الصادرات إليها ٣٧ بالمئة من إجمالي الصادرات الصناعية، تلتها الكويت ٧,٦ بالمئة والإمارات العربية المتحدة ٧,٥ بالمئة. وفي المقابل، تم تصدير ٧,٧ بالمئة من إجمالي السلع المصدرة لدول السوق الأوروبية و١ بالمئة إلى أمريكا الشمالية. وقد شكلت منتجات قطاع النسيج والملبوسات والجلد نسبة ٢٠ بالمئة من الصادرات الصناعية، والآلات والمعدات ١٩,٩ بالمئة و ١٨,٥ بالمئة، وقطاع الورق والمطابع ودور النشر والمنتجات غير المعدنية ١٧,٤ بالمئة، والمنتجات الغذائية والمشروبات ١٢,٤ بالمئة.

ولدى دراسة بنية الصادرات الصناعية في السنوات العشر الأخيرة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨)، يعكس الجدول رقم (٢ ـ ١٥) بنية الصادرات الصناعية اللبنانية المصادق على منشئها لدى المديرية العامة للصناعة. ومن الملاحظ أن هذه الصادرات قد شهدت نمواً خلال هذه المدة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨). بمعدل سنوي قدره ١٥ بالمئة، إذا

ما احتسبت قيمتها بالليرة اللبنانية، لكن هذا المعدل السنوي ينخفض إلى ١٠ بالمئة إذا ما احتسبت قيمتها بسعر الدولار الحقيقي سنة أساس ١٩٩٠.

وشهدت الصادرات الصناعية انتعاشاً فعلياً خلال أربع سنوات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢)، وانخفضت في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤ سواء قدرت قيمتها بالليرة اللبنانية أو بالدولار، لتعود وتحقق أعلى قيمة سنة ١٩٩٥، إذ قاربت ٥٥٦ مليار ليرة لبنانية، أي ما يفوق ٣ مليارات دولار أمريكي مقومة بالسعر الحقيقي لصرف الليرة.

ويبين الجدول رقم (٢ ـ ١٥) نسبة مساهمة مختلف الفروع الصناعية في الصادرات اللبنانية، ومن الملاحظ اختلاف هذه النسب باختلاف السنوات، لكن لا بد من الإشارة إلى بعض التطورات في توزيع هيكلية الصادرات الصناعية اللبنانية، فمن الواضح أن:

ـ نسبة مساهمة الورق والمطابع ودور النشر قد تضاعفت مرتين ونصف خلال السنوات العشر بمعدل نمو سنوي ٢٤ بالمئة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنتجات الكيميائية فقد تضاعفت ٣,٢ مرة، والمنتجات المعدنية ١,٧ مرة بمعدل نمو سنوي ٢٥ بالمئة، و١٦,٧ بالمئة على التوالي.

ـ في المقابل فقد انخفضت نسبة مساهمة المصوغات الذهبية بستة أضعاف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخشب والمفروشات انخفاضاً بنسبة مساهمته في الصادرات الصناعية على الرغم الزيادة التي حققها في قيمة صادراته بمعدل نمو سنوي ١٠,٩ بالمئة للسنوات (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨).

ـ أما المصنوعات البلاستيكية، والمنتجات غير المعدنية والآلات والمعدات، فإن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الصناعية لم تتغير بشكل واسع، علماً أن قيمة السلع المصدرة لتلك الفروع قد نمت بمعدل ١١,٣ بالمئة و٨,٧ بالمئة و٧,٦ بالمئة على التوالي.

وقد تميزت الصادرات الغذائية والمشروبات خلال السنوات العشر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨) بارتفاع نسبة مساهمتها في الصادرات الصناعية من ١٣,١ بالمئة لسنة ١٩٨٩ إلى ١٨,٢ بالمئة لسنة ١٩٩٣، محققة بذلك زيادة فعلية بمعدل ٤٢ بالمئة سنوياً. بعد ذلك ومنذ عام ١٩٩٤ وعلى الرغم من محافظتها نسبياً على نسبة مساهمتها في الصادرات الصناعية، إلا أن قيمة صادراتها انخفضت بمعدل سنوي (ـ ٩ بالمئة).

أخيراً، تعد صادرات النسيج والملبوسات والجلود أهم الصادرات الصناعية نظراً إلى مساهمتها بأعلى نسبة في إجمالي الصادرات الصناعية على مدى السنوات العشر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨). وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٧,٨ كحد أدنى عام

١٩٩٨ و٢٩,٢ بالمئة كحد أقصى عام ١٩٩٦. عملياً شهدت صادرات هذا الفرع نمواً مهماً خلال السنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ بمعدل سنوي قدره ٢٧ بالمئة. ومن ثم انخفضت صادرات هذا الفرع بمعدل سنوي (ـ ٢٥ بالمئة) للسنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨، إلا أنها ساهمت بأعلى نسبة في الصادرات الصناعية لعام ١٩٩٦ نظراً إلى الانخفاض الذي طرأ على إجمالي الصادرات الصناعية منذ عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥.

حالياً، وبشكل عام تحتل صادرات النسيج والملبوسات والجلود المرتبة الأولى بين الصادرات الصناعية اللبنانية، وتتنافس كل من المنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الكيميائية على المرتبة الثانية. وتحتل كل من صناعة الورق والمطابع ودور النشر والمنتجات المعدنية المرتبة الثالثة، وتأتي صادرات الآلات والمعدات في المرتبة الرابعة، ومن ثم المنتجات غير المعدنية في المرتبة الخامسة، والمصنوعات البلاستيكية في المرتبة السادسة. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من صناعة الخشب والمفروشات وصناعة المصوغات الذهبية خسرت عدداً من أسواقها التصديرية، وانخفضت مساهمتها في الصادرات الصناعية كما يوضح (الجدول رقم (٢ ـ ١٥)). أما أهم زبائن لبنان، فكما ذكرنا في فصل التجارة الخارجية؛ فقد تناوبت كل من العربية السعودية والإمارات على احتلال المركز الأول لاستيراد المنتجات الصناعية اللبنانية، وتأتي سوريا في المرتبة الثالثة، علماً أنها احتلت المركز الثاني عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، وتتصدر فرنسا مجموعة الدول الأوروبية المستوردة للمنتجات اللبنانية. وكان من أهم زبائن لبنان عام ١٩٩٧ في الصادرات: السعودية (٢٢,٨ بالمئة)، وسوريا وفرنسا كل منهما (١٠,٥ بالمئة)، وأمريكا (٩,١ بالمئة)، والإمارات (٢,٧ بالمئة)، وبريطانيا (٥,٥ بالمئة)، وإيطاليا (٤,٦ بالمئة)، ومصر (٣٣ بالمئة)، والأردن (٦,٧ بالمئة)، والكويت (١,٤ بالمئة).

أخيراً، وقّع لبنان جملة من الاتفاقيات التجارية بهدف تأمين أسواق للمنتجات الصناعية اللبنانية، أهمها معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون مع سوريا التي سنقوم بدراستها بالتفصيل في الفصل الثالث، واتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الهادفة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات العربية بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً لمدة عشر سنوات ابتداء من ١/١/١٩٩٨.

ويجري تبادل السلع بين لبنان والاتحاد الأوروبي أيضاً ضمن اتفاق تعاون، وقد ألغيت في إطاره الرسوم الجمركية على الواردات اللبنانية من لبنان في الأول من تموز/يوليو ١٩٧٧ على المنتجات الصناعية، كما يستفيد ٨٠ بالمئة من الصادرات الزراعية اللبنانية من تخفيضات تتراوح ما بين ٤٠ و ٨٠ بالمئة على الرسوم. على أنه

ولأسباب عديدة لم تسمح الامتيازات الجمركية بعد بالحد من الخلل الحاصل في الميزان التجاري في لبنان.

وبدورها اقترحت جمعية الصناعيين اللبنانيين إنشاء مجلس خاص لتنمية الصادرات اللبنانية تتلخص أهدافه الرئيسية بالنقاط التالية:

- تنسيق أعمال ونشاطات المؤسسة التصديرية في تخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة على صعيد تصريف إنتاج هذه المؤسسات.
- جمع المعلومات التسويقية ووضعها بتصرف الصناعات التصديرية.
- إيجاد مكاتب تمثيل خارجية.
- القيام بمسوحات ميدانية للأسواق غير التقليدية.
- تنظيم الوفود للمؤسسات التصديرية إلى الخارج.
- تنظيم المشاركة في معارض دولية متخصصة أو إقامة أسابيع لبنانية خاصة.
- ضمان الصادرات اللبنانية.
- عقد ندوات متخصصة.
- إعداد وتوزيع نشرة تسويقية متخصصة.

الفصـــل الثالـــث

التكامل والتنافر
بين القطاع الصناعي السوري واللبناني

أولاً: الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين سوريا ولبنان

١ ـ تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية

منذ عصور ما قبل الميلاد، ومنذ أن دخلت الجيوش العربية إلى بلاد الشام في القرن السابع الميلادي، عاشت شعوب المنطقة وتماسكت في وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وجغرافية. واستمر هذا الواقع الوحدوي في العصور الأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والمملوكية. ولما سيطر العثمانيون على بلاد الشام ومصر بين عامي ١٥١٦ و١٥١٧ قسمت بلاد الشام إلى مجموعة ولايات (ولاية دمشق، وولاية حلب، وولاية بيروت) ومجموعة متصرفيات (دير الزور، وجبل لبنان، والقدس). وقد شكلت هذه السيطرة أيضاً امتداداً وحدوياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجغرافياً لشعوب المنطقة استمر على الرغم من الاستثناءات أو الأحداث المصطنعة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨. وأسفرت إحدى نتائج الحرب العالمية عن تقسيم البلدان العربية بين دول الاستعمار الغربي، ولا سيما بريطانيا وفرنسا تبعاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية (عام ١٩١٦)، وتم تكريس تقسيم البلدان العربية سياسياً في مؤتمر «سان ريمو» في إيطاليا (عام ١٩٢٠)[1]. وبذلك أصبح لبنان وسوريا وحدة اقتصادية وسياسية تحت سلطة الانتداب الفرنسي، في حين أصبحت القدس وشرق الأردن تحت سلطة الانتداب الإنكليزي، مما أدى إلى حدوث الانفصال الأول في بلاد الشام سياسياً واقتصادياً.

قام المشروع الاستعماري الفرنسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بإحكام القبضة السياسية والاقتصادية على سوريا ولبنان مرتكزاً على قرارين: **الأول**

---

(١) حول العلاقات اللبنانية ـ السورية، انظر: حسان حلاق، «مسيرة الوحدة في تاريخ لبنان وسورية،» **معلومات** (المركز العربي للمعلومات، بيروت)، العدد ٣٠ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٤٣.

التجزئة السياسية بين المناطق السورية واللبنانية، **والثاني** قرار التوحيد الاقتصادي بين سائر الدويلات التي أنشأها الانتداب الفرنسي، والتي كانت بإشراف مباشر من قبل سلطة مركزية هي المفوضية العليا الفرنسية. وقد تم تنفيذ هذا المشروع الاستعماري ضمن جملة من القرارات قام بإصدارها الجنرال غورو والتي قضت بإنشاء دويلات في المشرق العربي هي:

- دولة لبنان الكبير ـ آب/أغسطس ١٩٢٠.
- دولة العلويين ـ آب/أغسطس ١٩٢٠.
- دولة حلب ـ أول أيلول/سبتمبر ١٩٢٠.
- دولة دمشق ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠.
- دولة جبل الدروز ـ آذار/مارس ١٩٢٢[٢].

ولم تكن هذه الدويلات التي أنشأتها فرنسا تستند إلى أساس واقعي يسمح لها بالاستمرار، ولكنها كانت محكومة بسياسة الأمر الواقع التي فرضها الفرنسيون بهدف إضعاف مناطق الانتداب التابعة لهم من الداخل والسيطرة عليها مجزأة، بدلاً من أن تشكل دولة واحدة قوية قادرة على الحياة والاستمرار. في المقابل، فإن هذا العزل السياسي بين سوريا ولبنان لم يَحُلْ دون تلاقي المصالح المشتركة بين البلدين، إذ فرض واقعاً قوياً للتلاقي والتقارب بين سائر الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في كل من سوريا ولبنان مشكلاً وحدة اقتصادية تحت سلطة الانتداب الفرنسي. وقد تجسدت الوحدة الاقتصادية بإصدار قوانين نقدية موحدة قضت بإيقاف التعامل بالعملة التركية والليرة المصرية وإصدار ليرات ورقية سورية ـ لبنانية من خلال «بنك سورية» الذي بدأ بإصدار أوراقه اعتباراً من أيار/مايو ١٩٢٠[٣]. وتبعاً لجملة من المفاوضات بين الحكومات المحلية والمفوض السامي وبنك سورية تم التوقيع على اتفاقية نقدية عرفت باسم «اتفاقية كانون الثاني ١٩٢٣» قضت بإصدار نقود سورية ـ لبنانية، وأقرت منح امتياز بالإصدار لبنك سورية ولبنان لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نيسان/أبريل ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٩، ثم أعادت فرنسا بالاتفاق مع الحكومات المحلية تجديد الاتفاقية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٨ وملحقاتها واعتبرت سارية

---

(٢) مصطفى العبد الله، «تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية: الواقع والآفاق، ١٨/١١/١٩٩٦، جامعة دمشق** (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧)، ص ٧٠.

(٣) علي كنعان، «العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية وآفاق تطويرها في المرحلة المقبلة،» **الحياة**، ١٦/١/١٩٩٨، ص ١٢.

المفعول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٠ ولمدة ٢٥ عاماً. أما عناصر التغطية فكانت مشتركة ما بين الذهب بحدود ١٠ بالمئة والودائع الفرنسية بحدود ٢٥ بالمئة والسندات التجارية الأخرى مقابل الصادرات. وقد حاولت بريطانيا التدخل وربط الليرة السورية ـ اللبنانية بالجنيه الاسترليني عام ١٩٤٤، لكن فرنسا ما لبثت أن أعادت ربط الليرة السورية ـ اللبنانية بالفرنك.

واستمرت الارتباطات النقدية حتى عام ١٩٤٨ على الرغم من استقلال كل من لبنان عام ١٩٤٣ وسوريا عام ١٩٤٦، إلا أن انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي مرات عدة أثر في قيمة الليرة السورية ـ اللبنانية، مما أدى إلى انفصال الليرة السورية عن اللبنانية ومن ثم الانفصال عن الفرنك الفرنسي.

في ضوء الوحدة النقدية والجمركية التي قامت بين كل من سوريا ولبنان وأطر تدعيمها تم انعقاد:

المؤتمر الصناعي الاقتصادي في دمشق بإشراف غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٩، وقد هدف إلى الوقوف على حالة الصناعات الوطنية ودراسة الطرق المؤدية إلى تنشيطها وتسهيل سبل نهضتها وبث فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها. وجاءت أهم توصياتها: تهيئة الشباب وتعليمهم الصنعة وتدريب العمال، وتحديث النقابات الصناعية، وإقامة مصرف صناعي، وحماية العمال وإحداث صناديق حماية وتأمينات، وتعديل التعرفة الجمركية.

المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٣٨ المنعقد في غرفة تجارة بيروت، إذ نصت قراراته على وجوب بقاء المصالح المشتركة موحدة ما بين البلدين، وعدم الموافقة على مبدأ الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان، والإصرار على تعميق الروابط الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية بينهما، وتحديد حصة كل من البلدين من مداخيل الجمارك تبعاً لدرجة الاستهلاك العام في كل منهما.

اتفاق المصير المشترك والوحدة الجمركية/اتفاق المصالح المشتركة والوحدة الجمركية عام ١٩٤٣: كان ذلك في عهد الرئيس بشارة الخوري والرئيس سعد الله الجابري بعد نيل البلدين استقلالهما وقبل تسلم السلطات الصلاحيات الاقتصادية من السلطة المنتدبة. ومن أهم نتائج هذا الاتفاق تحديد المصالح المشتركة وإقامة «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» لمتابعة جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين. وتولى هذا المجلس الإشراف على جميع المصالح المشتركة وإدارتها وإعداد التشريعات اللازمة والاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لإقرارها. وقد نصت الاتفاقية أيضاً على أن سوريا ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنقل البضائع ضمنها بحرية كاملة ومن دون

أية ضريبة أو رسم جمركي، وعلى هذا الأساس يكون للدولتين إدارة جمركية واحدة. أخيراً نص على توزيع موارد المصالح المشتركة بنسبة ٥٦ بالمئة لسوريا و٤٤ بالمئة للبنان، وحددت مدة الاتفاق بسنتين تجدد حكماً ما لم يطلب أحد الطرفين نقضه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

من ثم طرأت تطورات مهمة على بنية الاقتصاد وهيكله في كل من سوريا ولبنان قادت البلدين نحو الانفصال التدريجي للمصالح المشتركة. وتمثلت الخطوة الأولى في الانفصال في اتفاق شتورة عام ١٩٤٣ حيث أصبحت الكونفدرالية الاقتصادية مقصورة فقط على الاتحاد الجمركي دون باقي المصالح المشتركة.

أما الخطوة الثانية، فتمثلت بالانفصال النقدي عام ١٩٤٨. ومن ثم اتبعت سوريا سياسة الحماية الاقتصادية فيما اتبع لبنان سياسة التجارة الحرة، وبدورها قادت هذه السياسات إلى الانفصال الجمركي في ١٣ آذار/مارس ١٩٥٠، وكان لهذه السياسات المتعاكسة آثار سلبية في الاقتصادين معاً، مما دفع الحكومتين اللبنانية والسورية إلى التعاون والتكامل. وجاء ذلك في جملة من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

٢ ـ الاتفاقيات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية

شهد كل من الاقتصاد السوري واللبناني مراحل متماثلة نسبياً حتى عام ١٩٥٠ عام الانفصال الجمركي الذي كان له الأثر السلبي في كلا الاقتصادين. وبالتالي عاد البلدان من جديد إلى التعاون والعمل على المضي في خطوات الوحدة الاقتصادية، وكان ذلك من خلال الاتفاقات الموقعة بين البلدين وأهمها:

أ ـ الاتفاق التجاري بين سوريا ولبنان (عام ١٩٥٣) والمعدل عام ١٩٦٨: تم توقيع الاتفاق التجاري بين سوريا ولبنان بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٥ وأصبح ساري المفعول بعد المصادقة عليه اعتباراً من ١٩٥٣/٢/٢٥. تم تعديل هذا الاتفاق في ٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٨، وتضمن التعديل النقاط التالية:

ـ إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية المنتجة في سوريا ولبنان من الرسوم الجمركية وإجازات الاستيراد ويحق للمنتجين مباشرة بيع هذه المنتجات في أحد البلدين.

ـ ألحقت بالاتفاقية أربعة جداول تتضمن منتجات صناعية لبنانية وسورية تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية أو بالتخفيض الجمركي بنسبة ٥٠ بالمئة أو ٢٥ بالمئة لدى تبادلها بين البلدين، إضافة إلى بعض المصنوعات غير المعفاة كلياً.

- إعفاء المنتجات الصناعية المنتجة في سوريا ولبنان التي تعتمد في قسم كبير منها على المواد نصف المصنعة من ٥٠ بالمئة من الرسوم الجمركية المفروضة عليها بهدف تشجيع الصناعة الوطنية الخالصة.

- تحديد الرسوم الجمركية على بقية السلع والخدمات بمقدار ٥٠ بالمئة. وترفق البضائع المعفاة من الرسوم كلياً أو جزئياً بشهادة منشأ صادرة عن جهة حكومية مختصة وبشرط أن لا تقل نسبة المواد الأولية واليد العاملة عن ٤٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج الكلي لتعبير البضاعة من بلد المنشأ البلد المصدر.

- تسهيل حركة الترانزيت والنقل وانتقال الأشخاص والبضائع والأمتعة الشخصية في ما بين البلدين.

- يحق لكل طرف في الاتفاقية منع تصدير أو استيراد أية منتجات من بلد الطرف الآخر أو إخضاعها لإجازة استيراد شريطة أن يكون المنع شاملاً جميع البلدان.

ب ـ **الاتفاق الأول للوحدة الاقتصادية اللبنانية ـ السورية (عام ١٩٥٥)**: تم التوقيع على الاتفاق الأول بعنوان: الوحدة الاقتصادية اللبنانية ـ السورية في ٢٤ آذار/مارس عام ١٩٥٥. تضمن هذا الاتفاق تنظيم العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينهما وتحقق أفضل الشروط لازدهار اقتصادهما ولتنمية ثرواتهما وتأمين رفاهية شعبيهما ولتوثيق التعاون والتآخي بينهما.

ونصت الاتفاقية على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين سوريا ولبنان بصورة تدريجية تضمن بصورة خاصة لرعايا البلدين على قدم المساواة:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية العمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التملك والإيصاء والإرث.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات.

كما تقرر إقامة «المجلس الاقتصادي المشترك للوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية». ويؤازر المجلس الاقتصادي المشترك لجان اقتصادية وإدارية تعمل تحت إشرافه بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة. ومن هذه اللجان لجنة جمركية ولجنة اقتصادية ولجنة مالية.

ج ـ **بروتوكول ١٩٧٠**: عرفت العلاقات اللبنانية ـ السورية منحى إيجابياً بعد قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، وكان قيام الهيئة الدائمة اللبنانية السورية بموجب بروتوكول ٢٢/٢/١٩٧٠ الخطوة الجدية الأولى في تنظيم العلاقات بين البلدين. وقد حدد بروتوكول عام ١٩٧٠ مهمات الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية بالنقاط التالية:

ـ تتولى الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية معالجة القضايا التي تهم البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل منهما.

ـ إعداد مشاريع الاتفاقات واتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لتأمين تنفيذها والنظر في الاعتراضات التي يقدمها أصحاب المصالح مع السعي إلى إيجاد حلول لها.

ـ معالجة العلاقات الاقتصادية وقضايا الحدود بنوع خاص.

ـ إنشاء لجان فرعية مختصة تهتم بكل من المواضيع التالية: التبادل التجاري، الترانزيت والنقل، السياحة، سكة الحديد، أملاك ومصالح اللبنانيين في سوريا، العمل والعمال، الحسابات المشتركة، المياه المشتركة.

وقد بدأت الهيئة الدائمة ولجانها نشاطات مكثفة في عام ١٩٧١ بعقد اجتماعات شهرية، وتم تحضير مقترحات لمعالجة القضايا دون أن تتمكن هذه الهيئة من معالجة القضايا الأساسية بين البلدين، فتوقفت عن متابعة الكثير من هذه الأمور.

د ـ **معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق**: تم توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين سوريا ولبنان بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١[٤]. وركزت المعاهدة على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، وذلك بهدف توفير الازدهار والاستقرار وضمان الأمن القومي والوطني وتوسيع وتعزيز المصالح المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك. ويتم ذلك من خلال التنسيق داخلياً بين البلدين في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة وتنسيق خطط التنمية. وتقوم السياسة الخارجية العربية

---

(٤) المجلس الأعلى السوري اللبناني، الأمانة العامة، «الاتفاقيات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق،» (دمشق، ١٩٩٩)، ص ١ ـ ٥.

والدولية للدولتين على المبادئ التالية:

ـ لبنان وسوريا بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها، وعضوان في حركة عدم الانحياز.

ـ المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

ـ يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.

ويترافق ذلك مع تنسيق البلدين للسياسات الخارجية العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. أما بالنسبة إلى الأجهزة التي سوف تقوم بعملية تحقيق أهداف هذه المعاهدة، فقد سمت المعاهدة ستة أجهزة وحددت مهماتها:

- المجلس الأعلى.
- هيئة المتابعة والتنسيق.
- لجنة الشؤون الخارجية.
- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة شؤون الدفاع.
- الأمانة العامة.

كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى.

وقد تلا معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق منذ عام ١٩٩١ وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سبعة عشر اتفاقاً استناداً إلى المعاهدة المذكورة وهي:

ـ اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في شتورا بتاريخ ١٩٩١/٩/١.

ـ اتفاق بشأن أوجه التنسيق والتعاون في المجال الزراعي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في بيروت بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٦.

ـ اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية في بيروت بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٦.

ـ الاتفاق الصحي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٣.

ـ اتفاق تنظيم انتقال الأشخاص ونقل البضائع بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٣.

ـ اتفاق خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤.

ـ اتفاق ثقافي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في دمشق عام ١٩٩٤.

ـ اتفاقية ثنائية في مجال العمل بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في بيروت عام ١٩٩٤.

ـ اتفاق تعاون وتنسيق في مجالات التربية والشباب والرياضة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في دمشق عام ١٩٩٦.

ـ اتفاق التعاون في مجال التعليم الفني والمهني والتقني بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في دمشق عام ١٩٩٦.

ـ اتفاقية من أجل تجنب ازدواج التكليف الضريبي ومنع التهريب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في دمشق بتاريخ ١٢/١/١٩٩٧.

ـ اتفاق لتشجيع الاستثمار وحمايته بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في دمشق بتاريخ ٢/١/١٩٩٧.

ـ اتفاقية ملحقة بالاتفاق القضائي المعقود بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥١ بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في بيروت بتاريخ ٢٦/٩/١٩٩٦.

ـ اتفاق تعاون علمي بين وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ووزارة التعليم المهني والتقني في الجمهورية اللبنانية في دمشق بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٥.

ـ اتفاق يتعلق بتوزيع مياه نهر العاصي النابعة من الأراضي اللبنانية بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية في دمشق بتاريخ ٢٠/٩/١٩٩٤.

ـ اتفاق تعاون في مجال البيئة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية في دمشق بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٦.

ـ اتفاقية إنشاء مكاتب حدودية مشتركة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في دمشق بتاريخ ١٢/١/١٩٩٧.

٣ ـ الخطوات التكاملية المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق

إن خلاصة ما جاء في الاتفاقيات وما لحق بها من بروتوكولات واتفاقيات تنفيذ في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي تندرج في النقاط التالية:

أ ـ إقامة أعلى درجات التعاون والتنسيق بين البلدين بما يضمن مصالحهما الأساسية والعمل على تحقيق ذلك بصورة تدريجية وعلى أساس المعاملة بالمثل وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، أما المدخل إلى ذلك فيكمن في تحقيق السوق المشتركة بينهما بصورة تدريجية من خلال: إطلاق حرية انتقال المواطنين اللبنانيين والسوريين بين البلدين وإلغاء القيود التي تحد من هذه الحرية.

ب ـ تنسيق الأعباء الداخلية للسلع الوطنية المتبادلة وصولاً إلى:

ـ تحقيق المساواة في هذه الأعباء ومن ثم تحريرها من قيود المبادلة بينهما.

ـ السير تدريجياً في إطلاق حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية بين البلدين وتحريرها من جميع القيود وإعفائها من الرسوم الجمركية ومتمماتها.

ـ تنظيم شهادات المنشأ في كل من البلدين وفقاً للمبادئ المقررة في اتفاقية السوق العربية المشتركة.

ـ تنسيق تشريعات النقل والمواصلات والترانزيت بين البلدين بما يكفل حرية العمل وتكافؤ الفرص للعاملين في هذه القطاعات.

ج ـ تنسيق السياسات الزراعية بما يؤدي إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا المجال وضعت خطة للتكامل الزراعي تشمل ما يلي:

ـ تنسيق سياسات الإنتاج الزراعي.

ـ العمل على توحيد التشريعات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

ـ توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والدورة الزراعية.

ـ إنتاج المحاصيل الزراعية.

ـ الروزنامة الزراعية (البرنامج الزمني لتبادل المنتجات).

ـ تسويق المنتجات الزراعية المختلفة.

ـ إنشاء هيئة مشتركة للتسويق.

ـ إقامة مشاريع زراعية مشتركة بين البلدين.

وفي إطار تنفيذ خطة التكامل الزراعي وضعت مجموعة من البروتوكولات التنفيذية[٥]:

ـ بروتوكول تعاون في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني.

ـ بروتوكول تعاون في مجال الحجر الصحي ووقاية الثروة الحيوانية.

ـ بروتوكول خاص بالحجر الصحي الزراعي ووقاية النبات.

ـ بروتوكول اتفاق تنفيذي لتبادل سماد التربيل سوبر فوسفات الثلاثي.

ـ اتفاق تنفيذي زراعي يعمل على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني بين البلدين بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٩، وتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وفق النظام المنسق والنافذ بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٩٩ بالنسبة إلى كل من لبنان وسوريا للمنتوجات النباتية والحيوانية اللبنانية والسورية عند تبادلها مباشرة بين البلدين (المدرجة في جدول خاص) وفق النسب التالية: تخفيض ٥٠ بالمئة للرسوم بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٩، ومن ثم ١٠ بالمئة سنوياً ولمدة خمس سنوات، وبذلك ومع حلول ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٤ سيتم تبادل السلع الزراعية المنتجة في البلدين معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل.

د ـ **تنسيق السياسات المشجعة للنشاط الصناعي** بما يؤدي إلى تعزيز القطاع الصناعي في البلدين وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة ذات الفائدة الحيوية للجانبين. وسنورد تفاصيل ذلك لاحقاً.

هـ ـ التبادل والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائية والمائية والنفطية والثروة المعدنية، وفي هذا الإطار تم عقد اتفاقيتين لإتمام عملية استجرار الطاقة الكهربائية بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٩٨ و٢١/ ٥/ ١٩٩٨، وقد اندرجت هاتان الاتفاقيتان ضمن مجموعة البروتوكولات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق.

و ـ **تنسيق السياسة السياحية** والعمل في اتجاه خلق إقليم سياحي واحد متكامل من خلال عمليات تنشيط تلك الحركة وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق وتوحيد عمليات الترويج والتسويق في هذا المجال. وفي هذا الإطار وضع برنامج

(٥) المجلس الأعلى السوري اللبناني، الأمانة العامة، «البروتوكولات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق،» (دمشق، ١٩٩٩)، ص ٩ ـ ٢٥ و١٠٧ ـ ١٠٩.

تنفيذي لاتفاق التعاون السياحي في مدينة حماة بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣[٦] وبروتوكول تنفيذي للتعاون السياحي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية[٧]، وقد ألحق ببرنامج تنفيذي لاتفاق التعاون السياحي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية للأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ تم توقيعه بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٩.

ز ـ إطلاق حرية العمل والاستخدام والإقامة وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والمهنية لرعايا البلدين، مما يكفل لهم فرصاً متساوية وذلك وفق القوانين في كل من البلدين. وفي هذا المضمار يجري العمل على تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي في كل من البلدين، بما يؤدي إلى التقارب بينهما لجهة الحقوق والواجبات والاشتراكات والتقويمات.

ح ـ التعاون والتنسيق في مجال الصحة والشؤون الاجتماعية وذلك عن طريق:

ـ اعتماد لائحة موحدة للأدوية الأساسية تتم مراجعتها دورياً وفقاً لنظام خاص.

ـ اعتماد أسس موحدة لشهادات المنشأ ولإصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية.

ـ اعتماد أسس موحدة لأصول وشروط تسجيل الدواء.

ـ إعداد وتدريب العاملين في حقول الصناعة والرقابة الدوائية والتسجيل والتسعير.

ـ تبادل المعلومات بصورة دورية حول مختلف أنواع الأمراض السارية.

ـ تأهيل الأطر الطبية والصحية المساعدة في المجالات كافة، ولا سيما في ما يخص: شؤون الدواء، الصحة العامة، التثقيف الصحي المستمر، الصيانة، الهندسة الطبية، المعلوماتية والبرمجة والتمريض.

ـ التنسيق والتعاون في مواجهة الكوارث والحالات الصحية الطارئة التي قد يتعرض لها أحد البلدين.

ط ـ تدعيم النشاط الاستثماري في البلدين وخلق المناخ الاستثماري اللازم للمستثمرين ورجال الأعمال السوريين واللبنانيين وحفزهم على تأسيس وإقامة

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٣.

مشاريع استثمارية بهدف دعم التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته الموقعة بين حكومتي الدولتين في دمشق بتاريخ ١٢/١/١٩٩٧[٨]، واضعة الأسس المطلوبة ضمن المواد الاثنتي عشرة المدرجة لتعريف المستثمر والاستثمارات والعائدات وتشجيع الاستثمار وحمايته، وإعادة تحويل رأس المال والعائدات وتسوية منازعات الاستثمار بين المستثمر والدولة المضيفة، وتسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين في مختلف مجالات الاستثمار.

ي ـ **تنسيق التشريع الضريبي والمالي** بهدف تشجيع القيام بمشروعات اقتصادية مشتركة. يراعى في هذا الصدد بشكل خاص تنسيق وتوحيد المزايا والضمانات والتسهيلات والإعفاءات وتطبيق أحكام الاتفاقات المرعية بهذا الشأن والمعقودة في نطاق جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المنبثقة عنها.

إن العمل في هذا المجال يجري من أجل تلافي ازدواج الضرائب على المكلفين من رعايا الدولتين، ومنع التهرب الضريبي في ما يتعلق بالضرائب على الدخل. وفي هذا الإطار جاءت المواد التسع والعشرون في «الاتفاقية من أجل تجنب ازدواج التكليف الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ما يتعلق بالضرائب على الدخل بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية» المحررة في دمشق بتاريخ ١٢/١/١٩٩٧[٩] واضعة جملة من التعاريف العامة، ومجموعة الضرائب المشمولة بالاتفاقية، وأحكام الضرائب على الدخل من: الممتلكات غير المنقولة وأرباح الأعمال وأرباح الأسهم المالية والفوائد والعائدات وأرباح تحسن رأس المال وعائدات الخدمات الشخصية المستقلة وغير المستقلة، وأجور وبدل أتعاب المديرين والدخل الناجم عن نشاطات الفنانين والرياضيين، والمعاشات التقاعدية والتعويضات ومعاشات التقاعد المدفوعة من قبل جهات حكومية والطلبة المتدربين والعاملين والأساتذة والباحثين.

وأخيراً، وضعت مجموعة من البرامج التنفيذية الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني والتقني، إضافة إلى مذكرات تفاهم من مؤسسة الاتصالات ووزارة البريد حول التعريفات المحاسبة للحركة الهاتفية الدولية ومشروع اتفاقية لاستخدام الوصلات البرية والبحرية لتمرير الحركة الهاتفية.

---

(٨) المجلس الأعلى السوري اللبناني، الأمانة العامة، «الاتفاقيات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق،» ص ٦٩ ـ ٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٦٨.

٤ ـ الخطوات التكاملية المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الخاصة بقطاع الصناعة

جاءت الخطوة الأساسية الأولى في مسيرة التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني ثمرة الاجتماع السوري ـ اللبناني المنعقد في دمشق بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ برئاسة رئيسي حكومتي البلدين ووفدين وزاريين، إذ تقرر إطلاق حرية تبادل جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأة بين سوريا ولبنان اعتباراً من ١/١/١٩٩٩، وذلك ضمن أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أن يقترن ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية السارية المفعول بين البلدين على هذه المنتجات بواقع ٢٥ بالمئة سنوياً اعتباراً من التاريخ المذكور.

وتنفيذاً لما تقدم عمد الجانبان السوري واللبناني على التوالي إلى اتخاذ التدابير التالية:

ـ إصدار رئيس الجمهورية السورية القانون رقم ٤، تاريخ ٤/٨/١٩٩٨، الذي نص في مادته الأولى على تخفيض الرسوم الجمركية ومتمماتها النافذة حالياً بموجب التعريفة الجمركية (السورية) الصادرة بموجب المرسوم رقم ٢٥، تاريخ ٣١/١/١٩٨٩ بمعدل ٢٥ بالمئة سنوياً على المنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٩٩.

ـ إصدار رئيس الجمهورية اللبنانية المرسوم رقم ١٢٩٤٢، تاريخ ٣١/٨/١٩٩٨، وقد نص في مادته الأولى على تخفيض الرسوم الجمركية النافذة حالياً بموجب تعريفة الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق الصادر بموجب قرار المجلس الأعلى للجمارك رقم (٩٥) تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٧ بمعدل ٢٥ بالمئة سنوياً على المنتجات الصناعية السورية المنشأ، وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٩٩. وقد نصت المادة الثالثة من القانون السوري والمادة الثانية من المرسوم اللبناني على تكليف كل من وزيري المالية في البلدين بإصدار التعليمات التنفيذية لتطبيق أحكام الاتفاق، وذلك بالتنسيق مع وزيري الاقتصاد والصناعة في البلدين.

ومع صدور هذه الاتفاقية أصبح التبادل التجاري للمنتجات الصناعية بين كل من سوريا ولبنان يواجه تطبيق ثلاث اتفاقيات:

أ ـ اتفاقية العام ١٩٥٣ حول التبادل التجاري المذكور في الفقرة السابقة.

ب ـ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي انضم إليها كل من لبنان وسوريا التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة ٢٠ بالمئة اعتباراً من ١/١/١٩٩٩.

ج ـ الاتفاق الثنائي الجديد بين البلدين القاضي بتخفيض الرسوم ذاتها بنسبة ٢٥ بالمئة سنوياً على السلع الصناعية السورية أو اللبنانية المنشأ المتبادلة بين البلدين. علماً أن اتفاقية التيسير العربية نصت على أن تراعي لدى تطبيق أحكامها بالتخفيض أحكام الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية الأخرى المعقودة أو التي ستعقد بين الدول العربية التي تشمل إعفاءات أو تخفيضات أخرى للرسوم الجمركية تتجاوز تلك المنصوص عليها في الاتفاقية.

وفي ذلك قدم لبنان مذكرة بخصوص خفض الرسوم عن المنتجات اللبنانية ـ السورية رأى فيها التالي:

ـ ان السلع المعفاة بموجب اتفاق ١٩٥٣ تبقى حكماً معفاة.

ـ ان السلع الصناعية الخاضعة للرسوم العادية بموجب اتفاقية ١٩٥٣ تخفض الرسوم عنها بمعدل ٢٥ بالمئة سنوياً باعتبار أن هذا التخفيض المقرر بموجب الاتفاق الثنائي قد استوعب التخفيض المقرر بموجب اتفاقية التيسير البالغ ٢٠ بالمئة في ١/ ١/١٩٩٩ و٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٠ و٤٠ بالمئة عام ٢٠٠١... الخ.

وتبقى مشكلة السلع الصناعية التي تستفيد من تخفيض قدره ٥٠ بالمئة بموجب اتفاقية ١٩٥٣ (ولا يوجد تخفيض يقل أو يزيد على هذا المعدل في هذه الاتفاقية)، وحلها رهن بالتفاهم مع الجانب السوري على التفسير الذي سيعطى لمفهوم الرسوم النافذة كما وردت في قانون التخفيض السوري ومرسوم التخفيض اللبناني.

وقد أشارت المذكرة اللبنانية أيضاً، إلى ضرورة الإحاطة بالفروقات الناتجة من جداول التعرفة المعتمدة والمطبقة في كل من سوريا ولبنان، علماً أن جدول التعرفة المعتمد والمطبق في سوريا منبثق من اتفاقية بروكسل الصادرة عام ١٩٥٠ ذات الأرقام الأساسية الأربعة، بينما جدول التعرفة المطبق في لبنان مستند إلى اتفاقية النظام المنسق الحديث الصادر عام ١٩٨٥، والتي مثلت بديلاً من اتفاقية بروكسل المذكورة، وهي تعتمد أرقاماً شبه أساسية لرموز البضائع. وبانتظار انضمام سوريا لاتفاقية النظام المنسق ولاعتماد جدولها التعريفي فإن الاختلاف الحالي في هيكلية التعرفة بين البلدين يخلق صعوبات لا يستهان بها لدى الطرفين في تصنيف السلع المتبادلة بينهما وفي تبنيدها وحتى تسميتها الفنية وشروحاتها التفسيرية، وذلك نظراً إلى التطور التقني الذي طرأ على تعريف السلع وتفسير مواصفاتها الفنية والذي لحظه النظام المنسق.

كما أن التعرفة السورية تتضمن جدولاً أساسياً بالرسوم الجمركية وملاحق الرسوم المتممة لها ذات الأثر المماثل، وقد سميت هذه الأخيرة بجداول الضريبة

الموحدة. وقد وحدت نسب هذه الضريبة بصورة تصاعدية تبعاً لتطور نسبة الرسم الجمركي في جدول التعريفة السورية. أما التعريفة اللبنانية فإن جميع رسوم الاستيراد موحدة فيها ضمن رسم جمركي واحد اعتباراً من ١٩٩٥/٧/٧، علماً أن الاختلاف بين جدولي التعريفتين يخلق صعوبات تواجه كلاً من المصدّر السوري واللبناني لجهة مقارنة بنود السلع ومعدلات رسومها المطبقة في كلا البلدين.

أخيراً، أشارت المذكرة اللبنانية إلى الأسعار التحويلية للدولار، إذ يعتمد لبنان سعراً تحويلياً واحداً للدولار الأمريكي وسائر العملات الأجنبية الأخرى، وذلك وفقاً للنشرة التي يصدرها مصرف لبنان في مطلع كل شهر، وهذا السعر تعتمده الجمارك في تحويلها قيمة السلع المصرح بها بهذه العملات إلى العملة اللبنانية. وفي المقابل تعتمد الجمارك السورية أسعاراً تحويلية مختلفة للدولار مرتبطة بمعدلات الرسوم التصاعدية في تعريفها.

ملاحظة: وفي هذا الصدد، تقترح المذكرة اللبنانية اعتماد سعر تحويلي موحد للدولار الأمريكي على قيمة البضائع اللبنانية الخاضعة لأحكام الإعفاء والخفض المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية والجماعية المعقودة بين البلدين، وذلك أسوة بالسعر الموحد للدولار الذي يعتمده لبنان للبضائع السورية وغير السورية الداخلة إلى أراضيه.

إزاء هذه التساؤلات والاختلافات أقرت اللجنة الاقتصادية اللبنانية ـ السورية المشتركة جزءاً من آلية تطبيق الاتفاق المتعلق بخفض الرسوم الجمركية عن المنتجات الصناعية اللبنانية. وبدورها أصدرت الحكومتان السورية واللبنانية تعليمات تنفيذية لتبادل المنتجات الصناعية. ويمكن تلخيص جملة هذه التعليمات التنفيذية المعتمدة ابتداء من ١٩٩٩/١/١ بالنقاط التالية:

أ ـ بالنسبة إلى الرسوم الجمركية ومتمماتها التي سيطبق عليها التخفيض المقرر بنسبة ٢٥ بالمئة وفق القانونين السوري واللبناني:

(١) أن يطبق التخفيض المشار إليه أعلاه في سوريا على أساس معدلات الرسوم الجمركية ومتمماتها (الضريبة الموحدة) النافذة بتاريخ صدور القانون الرقم (٤) بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤.

(٢) أن يطبق في لبنان التخفيض على أساس معدلات الرسوم الجمركية النافذة بتاريخ صدور المرسوم رقم ١٢٩٤٢ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١.

ب ـ بالنسبة إلى التخفيضات المنصوص عليها في اتفاق عام ١٩٥٣:

(١) السلع المسموح باستيرادها والمعفاة بموجب اتفاق عام ١٩٥٣ تبقى معفاة وفقاً لأحكامه.

(٢) السلع المسموح باستيرادها والتي تستفيد من إعفاء جزئي بموجب اتفاق عام ١٩٥٣ يطبق عليها التخفيض المقرر ٢٥ بالمئة سنوياً على أساس سعر الدولار الجمركي في الدول المجاورة، ولا تستفيد من الإعفاءات المنصوص عليها في اتفاق عام ١٩٥٣.

ج ـ الرسوم الجمركية ومتمماتها: هي الرسوم الجمركية ومتمماتها (الضريبة الموحدة) الواردة في جدول التعرفة الجمركية النافذة بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤، ولا يدخل في هذا المفهوم رسم الترخيص بالاستيراد البالغ قدره ٢ بالمئة ولا رسم الطابع.

د ـ بالنسبة إلى الدولار الجمركي سيقوم الجانب السوري بتزويد الجانب اللبناني باللوائح اللازمة لتوضيح سعر الدولار الجمركي بالنسبة إلى رمز المستوردات تحقيقاً للشفافية في هذا المجال.

هـ ـ بالنسبة إلى الاستثناءات: تمت الموافقة على استثناء السلع التالية ذات المنشأ الوطني في البلدين من أحكام تحرير التبادل والتخفيضات الجمركية:

(١) التبغ ومشتقاته ومصنوعاته (يمنع استيراده إلا عن طريق مؤسسة الحصر ولا يستفيد من التخفيض الجمركي).

(٢) المشروبات الروحية (يسمح باستيرادها إلى سوريا عن طريق مؤسسة غوطة ولا تستفيد من التخفيضات الجمركية).

(٣) الألبسة المستعملة.

(٤) السيراميك والبورسلان والرخام بكافة أشكاله والمكثفات والعصائر والمشروبات الغازية.

و ـ بالنسبة إلى آلية تطبيق قواعد المنشأ:

(١) العمل بقواعد المنشأ العربية المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنفيذ أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(٢) الاستمرار بتطبيق نموذج شهادة المنشأ المتفق عليه بين الجانبين والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي بتاريخ ١٩٩٧/٧/١ على أن لا تقل القيمة المضافة عن ٤٠ بالمئة من القيمة النهائية للمنتج.

(٣) تبادل البيانات الخاصة بالمسح الصناعي بين البلدين في أقرب وقت ممكن.

(٤) الإيعاز للجهات المختصة في كلا البلدين بضرورة تبادل نماذج الأختام والتوقيع.

(٥) التأكيد على أن الجهات التي تصدر شهادات المنشأ وتصادق عليها في البلدين هي كما يلي: في سوريا غرف الصناعة والتجارة والزراعة وتصادق عليها الوزارة المختصة. في لبنان، غرف التجارة والصناعة والزراعة ويصادق عليها من قبل الوزارة المختصة.

(٦) في حال الشك بصحة شهادة المنشأ تحال على لجنة التحقيق الفوري المشكلة من قبل الجانبين لاتخاذ الإجراء المناسب بالتنسيق فيما بينها. ويطبق عليها المؤيدات الجزائية المعمول بها في نطاق الاتحاد الأوروبي وفقاً لما ورد في الاجتماع المنعقد برئاسة السيدين رئيسي مجلسي الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٩.

(٧) عملاً بأحكام المادة (٢) من القانون رقم ٤ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤ يتم إعفاء شهادات المنشأ والفواتير التجارية العائدة للبضائع اللبنانية المنشأ المستوردة إلى سوريا مباشرة من رسم التصديق القنصلي المنصوص عليه بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ ١٩٧٧/٨/٩ وتعديلاته، شريطة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

ز ـ بالنسبة إلى لوائح بنود التعريفة الجمركية:

تم الاتفاق على تنظيم لوائح مطابقة بين البنود التعريفية للسلع الصناعية المشمولة بالاتفاق وفقاً لتصنيف التعريفة المنسقة المعتمدة في لبنان وتعريفة بروكسل المعتمدة في سوريا بهدف توحيد التبنيد وتسهيل عملية التبادل التجاري ريثما يتم إصدار التعريفة المنسقة في سوريا.

المادتان الأولى والثانية من اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٣ وضحت الهدف الرئيسي من إقامة أعلى درجات التعاون والتنسيق بين البلدين ألا وهو: تحقيق تكامل اقتصادي ويتم ذلك بصورة تدريجية بدءاً بتحقيق السوق المشتركة. وفي هذا الإطار جاءت الاتفاقيات الثنائية اللاحقة والبروتوكولات والبرامج التنفيذية لتضع وتحدد الخطوات الثنائية المطلوبة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

عملياً، سعت الحكومتان السورية واللبنانية خلال عام ١٩٩٩ إلى تحقيق أعلى درجات التعاون الاقتصادي، فقد تمت دراسة وضع جدول زمني لتحرير تبادل السيراميك والبورسلان والمكثفات، ودراسة إمكانية إقامة وضع مشترك بين البلدين لتصنيع التبغ والتنباك، إضافة إلى اتخاذ واعتماد لوائح المطابقة بين البنود التعريفية

الجمركية للسلع الصناعية المشمولة بالاتفاقات من قبل اللجنة الفنية الجمركية المشتركة. كما تم اعتماد آلية بشأن قواعد تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية، وذلك وفقاً للأهمية والأولوية، ثم تزويد الجانب اللبناني باللوائح اللازمة لتوضيح سعر الدولار الجمركي بالنسبة إلى أمر المستوردات. وهناك دراسة لإمكانية توحيد الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة والداخلة في الصناعات الوطنية. وهناك اتفاق مبدئي على التعاون في مجال مسح الطاقات الصناعية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

على أنه في المقابل، حتى الآن وعلى ما يبدو فإن الجهات المعنية بهذه القرارات تجد صعوبة في تنفيذها وترجمتها إلى الواقع. يعود ذلك إلى أمور كثيرة تتعلق بكيفية التنفيذ للأنظمة والقوانين السائدة وجملة من العوائق الأخرى التي تبطئ عملية التبادل التجاري (الخطوة الأولى لعملية التكامل بين سوريا ولبنان).

ثانياً: المشاريع المشتركة السورية ـ اللبنانية

تمثل المشاريع المشتركة بين سوريا ولبنان ظاهرة لها انعكاساتها الإيجابية وتأثيرها المميز باتجاه تسريع عملية التكامل الاقتصادي بين البلدين. إن عملية تجميع رؤوس أموال واستثمارها في المشاريع المشتركة تشكل خطوة مهمة وجوهرية في تفعيل عملية التكامل والاستثمار الاقتصادي وخلق الأسس القاعدية لتثبيتها. وقد أوردنا سابقاً أهمية المشاريع المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن، إذا أردنا أن نقوّم إنجازات المشروعات المشتركة اللبنانية ـ السورية ومعرفة مقدار أهميتها في النشاط الاقتصادي المشترك، لا بد من الإشارة في ذلك إلى ملاحظتين أساسيتين:

١ ـ قلة توفر البيانات الضرورية لقياس ربحية المشروعات المشتركة القائمة وآثارها، حيث إن المتوفر منها ليس أكثر من تقارير عامة لا تعطي تفصيلات كمية تحليلية لنشاطات هذه المشروعات ونتائج أفعالها.

٢ ـ حداثة المشاريع (كونها ما زالت في مراحلها الأولى، وبعض منها في المراحل التأسيسية) تجعل من عملية تحليل تفاعلها وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي ودفع عملية التكامل تأخذ الجانب النظري في هذه المرحلة، بينما التحليل القياسي يمكن أن يتحقق في مرحلة قادمة في حال اعتمدت هذه المشاريع الشفافية في إدراج حساباتها للعلن.

١ ـ الاستثمارات اللبنانية ـ السورية

أفاد واقع الإحصاءات والمعلومات الرسمية أن نسبة الاستثمارات السورية في

لبنان بلغت ٤,٥ بالمئة من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية إلى لبنان مقدرة بمبلغ ١٨٧,٣٦٨ ألف دولار من إجمالي الاستثمارات العربية البالغة ٤٧٦,٢٣٥ ألف دولار خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٨).

في المقابل شكلت الاستثمارات اللبنانية في سوريا ١٧,٩ بالمئة من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية إلى سوريا بمجموع قدره ١٠٠,٦٣٩ ألف دولار من إجمالي التدفقات العربية البالغة ٤٣٥,٨٢٣ ألف دولار خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٨).

إن عملية البحث في جوانب توزيع هذه التدفقات بحسب القطاعات المختلفة والأطراف المنشئة لها متعذرة إلى حد بعيد. في سوريا قدمت إحصاءات مكتب الاستثمار (المنشأ بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠ ـ ١٩٩١) توزيعاً حسب النشاط الاستثماري لتدفقات رؤوس الأموال المستثمرة في إطار قانون الاستثمار رقم (١٠). وتشير قائمة المشاريع الاستثمارية المشتركة مع جهات عربية إلى النقاط التالية:

ـ يأتي لبنان في المركز الثاني بعد العربية السعودية بين الدول التي تستثمر في سوريا في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

ـ بلغ عدد المشاريع المرخصة بموجب هذا القانون بمشاركة لبنانية عشرين مشروعاً، شكلت ما يقارب ١٣ بالمئة تقريباً من إجمالي المشاريع المرخصة بمساهمات خارجية حتى بداية عام ١٩٩٩.

ـ توزعت نشاطات المشاريع كالتالي: ثلاثة مشاريع في مجال النقل وسبعة عشر في النشاط الصناعي.

ـ هناك تسعة مشاريع من أصل العشرين غير محددة نسبة المشاركة فيها.

ـ بلغ عدد المشاريع المنفذة في مجال الصناعة سبعة مشاريع فقط. ثلاثة منها منفذ ١٠٠ بالمئة ومشروعان ٦٠ بالمئة، ومشروع ١٠ بالمئة، ومشروع آخر ٢٠ بالمئة.

وشملت مساهمات الرساميل اللبنانية المستثمرة في النشاط الصناعي السوري إقامة مشاريع (لإنتاج وتكرير الزيوت النباتية، حفظ وتعبئة الخضار، إنتاج المواد الأساسية من الدهانات، الأدوية البشرية، ألواح اللاتيه والمركزات العلفية)، وقد بلغت قيمة الاستثمارات اللبنانية في هذه المشاريع ٣٥٩,٣٥٧ ألف ليرة سورية من إجمالي استثمارات هذه المشاريع البالغ ١,٥٢٧,٣٤٤ ألف ليرة سورية.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
قائمة بالمشاريع الاستثمارية المشتركة مع جهات لبنانية ونسبة المشاركة اللبنانية

اسم المشروع	مجموع التكاليف (ألف ليرة سورية)	نسبة المشاركة (بالمئة)	قيمة الحصة (ألف ليرة سورية)	ملاحظات (بالمئة)
١ ـ إنتاج حمض كلور الماء	٤٧٤,٥٦٠	٨	٣٧,٩٤٧	منفذ ٦٠
٢ ـ حفظ وتعبئة الخضار	٢٣٥,٥٨٦	٣٣	٧٧,٧٤٣	منفذ ١٠٠
٣ ـ إنتاج الأدوية البشرية	١٨٥,١٨٠	١٠	١٨,٥١٨	منفذ ١٠٠
٤ ـ إنتاج ألواح اللاتيه	١٠٠,٣١٠	٣٧,٥	٣٧,٦١٦	منفذ ١٠٠
٥ ـ إنتاج المواد الأساسية الدهانات	٢٣٢,٠٠٠	٣٣,٣٣	٧٧,٣٢٦	منفذ ٦٠
٦ ـ تكرير الزيوت النباتية	٢٢٢,٩٤٢	١٥	٣٣,٤٤١	منفذ ٢٠
٧ ـ المركزات العلفية	٧٦,٧٦٦	١٠٠	٧٦,٧٦٦	منفذ ١٠
٨ ـ نقل ركاب	٤٥,٧٤٥	٣	١,٣٧٢	نقل
٩ ـ نقل ركاب	١٧,٧٠٦		ـ	نقل
١٠ ـ نقل بضائع	١٣٠,٠٠٠		ـ	نقل
١١ ـ الإسمنت الأبيض	١,٤٢٨,٣٣٢		ـ	دون إجراء
١٢ ـ البطائن الاحتكاكية	٥٢,٠٣٢		ـ	دون إجراء
١٣ ـ المواد الأولية لصناعة المنظفات	٤٠,٣٦٠		ـ	دون إجراء
١٤ ـ إنتاج الكرتون	١٢,٢٩١		ـ	دون إجراء
١٥ ـ إنتاج الورق	٤٣,٤٨٨		ـ	دون إجراء
١٦ ـ إنتاج معجون الألتيك	٤٤,٠٠٠	٨٥	٣٧,٤٠٠	دون إجراء
١٧ ـ الإسمنت الأسود	٧,٩١٣,٧٠٧		ـ	دون إجراء
١٨ ـ إنتاج حمض الليمون	٤٣٥,٦٠٨	٥٠	٢١٧,٨٠٤	
١٩ ـ إنتاج الأجبان	٨٣,٥١٩		ـ	
٢٠ ـ إنتاج خيوط الأكريليك	١١٨,٣٠٠		ـ	
الإجمالي	١١,٨٩٢,٤٣٢			

وهناك أيضاً مجموعة من المشاريع اللبنانية ـ السورية المشتركة التي تمت دراستها وإعداد الجدوى الاقتصادية لها وبدأت بخطوات جدية لتنفيذها عند انتهاء الخطوات والإجراءات اللازمة. من أبرز هذه المشاريع:

أ ـ الشركة السورية ـ اللبنانية لتصنيع الفوسفات بطاقة مليون طن في السنة. تقوم هذه الشركة بتصنيع الفوسفات المغسول والمجفف ضمن المواصفات العالمية وتنتج مختلف الأسمدة الفوسفاتية.

ب ـ الشركة السورية ـ اللبنانية المشتركة للمنتجات الغذائية (سادرو) في حمص برأس مال عند التأسيس ٧٤ مليون ليرة سورية، وطاقة إنتاجية سنوية ٢٠ ألف طن سمن نباتي و٦ آلاف طن زيوت نباتية و٥ آلاف طن مرغرين.

ج ـ شركة توصية في طرطوس لإنتاج العبوات والقوارير الزجاجية برأس مال ١٣ مليون دولار أمريكي، الطاقة الإنتاجية ٤٥ ألف طن من العبوات والقوارير الزجاجية.

د ـ شركة إنتاج قضبان الفولاذ والتسليح والمقاطع الصناعية الحديدية الخفيفة. المركز حمص، رأس المال ٧٦ مليون دولار أمريكي مع ملاحظة كونها شركة سورية ـ لبنانية ـ سويسرية مشتركة. كلفة الإنشاء ٣١٩ مليون ليرة سورية بطاقة إنتاجية سنوية ٤٥ ألف طن حديد مسلح و٢٧ ألف طن مقاطع صناعية.

هـ ـ الشركة التقنية للطباعة المحدودة المسؤولية، ريف دمشق بكلفة ١٦٧ مليون ليرة سورية وطاقة إنتاجية سنوية ٥٨٦ طن رقائق بروبلين ورقائق ألمنيوم.

و ـ شركة توصية بسيطة لإنتاج الألبان برأس مال ٢٨ مليون ليرة سورية تهدف إلى إنتاج ١٥٠٠ طن لبن وجبن سنوياً.

ز ـ الشركة السورية للتجارة والتغليف (سيرساك) ذات مسؤولية محدودة، برأس مال قدره مليونا دولار. تهدف الشركة إلى بناء مصنع لإنتاج مواد التعبئة والتغليف، بطاقة إنتاجية سنوية نحو ٧٥ ألف كيس لتعبئة الإسمنت والأسمدة والمواد التموينية. يساهم في الشركة كل من الشركة اللبنانية للمقاولات الصناعية والمجموعة العربية للاستثمار والتنمية السورية.

ح ـ شركة المستقبل لصناعة المطاط، برأس مال قدره ٢٠ مليون ليرة سورية، تهدف إلى تصنيع الحلقات المطاطية. قدرت الكلفة الإجمالية لإنشاء الشركة ومصنعها بحدود ٥٥ مليون ليرة سورية، طاقتها الإنتاجية السنوية ٢٥٠ طناً من مختلف أنواع الحلقات المطاطية المستخدمة في توصيلات الأنابيب.

ط ـ الشركة التضامنية لتربية وتصنيع الأسماك في طرطوس. قدرت الكلفة التأسيسية بنحو ٣٣٥ مليون ليرة سورية وطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ ٩١٢ طناً.

ي ـ شركة مساهمة مغفلة للإنتاج الفني وإنتاج الإعلانات والمسلسلات الثقافية والدراسية والأعمال السينمائية وتأجير المواد الفنية، برأسمال قدره ١٠٠ مليون ليرة سورية.

ك ـ شركة مساهمة مغفلة للإنتاج الفني والإعلاني وإنتاج الأفلام السينمائية ودبلجتها بطاقة ٧٥ عملاً إعلانياً ودبلجة فيلمين وإنتاج مسلسلين تلفزيونيين سنوياً. رأس مالها ٢,٢ مليون دولار.

ل ـ شركة قابضة مشتركة ملكيتها لرجال الأعمال السوريين واللبنانيين برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار.

أما المشاريع قيد البحث بين الجانبين اللبناني والسوري عبر مجلس رجال الأعمال، فهي:

ـ شركة مشتركة لتكرير زيت الزيتون وتسويقه في الخارج.

ـ شركة لتصنيع أقمشة الجينز من الخيط المنتج من القطن السوري وخياطة السراويل.

ـ معمل لصناعة الزجاج تستخدم فيه الرمال السورية ذات النوعية الممتازة والمتوفرة بكميات كبيرة.

ـ معمل لصناعة الأخشاب وإنتاج الخشب المضغوط من أشجار الحور المتوفرة في سوريا.

ـ مشروع زراعي مشترك لإنتاج الموز في سوريا. يقضي المشروع بزراعة شتول الموز تحت البيوت البلاستيكية على الساحل السوري على مساحة ٣٠ ألف متر مربع لإنتاج ٣٠٠ طن من الموز.

ـ مصنع للإسمنت بطاقة مليون طن يضم رجال أعمال من القطاع الخاص في البلدين مع إمكانية مشاركة القطاع العام.

بدوره يقوم المجلس الأعلى السوري ـ اللبناني بعقد اجتماعات للقطاعات المتخصصة وحثها على البحث في وسائل التكامل ووسائل إنشاء المشاريع المشتركة أو كيفية تحويل المشاريع القائمة إلى مشاريع مشتركة.

ويركز العمل على قطاع الصناعات الغذائية، ويتم إعداد عقود تكاملية في هذا النشاط.

وهناك أيضاً توجه إلى العمل في قطاع الصناعات النسيجية ودراسة إمكانية التكامل من خلال عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة المشتركة في هذا القطاع لوضع التصور المناسب لتحقيق العمل المشترك وما يتطلبه ذلك من تسهيلات قانونية وإجرائية.

٢ ـ الشركة السورية ـ اللبنانية للاستثمار والتمويل

الشركة السورية ـ اللبنانية للاستثمار والتمويل هي شركة قابضة برأسمال قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي، مقرها مدينة دمشق. يساهم في رأسمالها ممولون من رعايا البلدين. وبدورها تقوم الشركة بتأسيس شركات متخصصة في مختلف الحقول لترعى مشاريع منتجة تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتحتاج إلى ديناميكية وقوانين

ترعاها وتنظمها. تقدم بمشروع إنشائها مجلس رجال الأعمال السوري - اللبناني إلى حكومة سوريا، وذلك انسجاماً مع أهداف المجلس في تدعيم وترسيخ تكامل المشاريع الاستثمارية في البلدين وتنفيذاً لما تضمنته معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة بين البلدين في ٢٢/١/١٩٩٩.

حرر مشروع عقد تأسيس هذه الشركة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من قبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية عدنان القصار، ورئيس غرفة التجارة والصناعة في دمشق د. راتب الشلاح، ورجلي الأعمال رفله دبانه وصائب نحاس. يضم مشروع عقد تأسيس الشركة إحدى وعشرين مادة شملت النظام الداخلي لـ «الشركة السورية اللبنانية للاستثمار والتمويل» حددت فيها الشخصية القانونية الاعتبارية، وسائر الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمال الشركة في سوريا ولبنان.

وقد حددت أيضاً، أغراض الشركة بالاستثمار في جميع المشاريع ولا سيما المشاريع الزراعية والصناعية والغذائية والسياحية والخدمية والنقل البري والبحري، وفق أسس اقتصادية وتجارة سليمة وذات ريعية جيدة، وبما يحقق سلامة أموالها المستثمرة، وعلى أن تكون الأولوية للمشاريع والقطاعات التي تساعد على التكامل الاقتصادي بين البلدين والتي تشير الدراسات الاقتصادية التي تقوم بها الشركة بأنها تتمتع بفرص استثمارية مناسبة مع مراعاة درجة الأولويات التي تبينها تلك الدراسات.

أما مركز الشركة الرئيسي فهو في مدينة دمشق وفرعها الأول في بيروت، ويجوز لها بقرار من مجلس الإدارة أن تنشئ فروعاً أو مكاتب داخل سوريا ولبنان وخارجهما. كما حدد رأسمال الشركة بعشرة ملايين دولار أمريكي موزعاً على ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها مائة دولار.

ومن المفترض أن تعتبر الشركة مشروعاً من المشاريع الموافق على إقامتها وفق أحكام القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١، وتطبق عليها أحكام القانون المذكور.

وللشركة أن تحدث شركات فرعية يمكنها الاستفادة من المزايا والإعفاءات والاستثناءات المقررة للشركة الأم شرط استكمال شروط محددة من قبل الشركة الأم.

وينظم أعمال الشركة مجلس إدارة وفق اللوائح والأنظمة الخاصة بشؤون عملها، وبخاصة في ما يخص الأنظمة الخاصة بشؤون العاملين دون التقيد، وحصص الأرباح والمشاركة في عضوية مجلس الإدارة.

أما منتجات هذه الشركة فهي منتجات وطنية محلية في سوريا في حال تم إنتاجها في مشاريع تملكها هذه الشركة أو تساهم فيها بأكثر من ٢١ بالمئة من

رأسمالها ومقامة على أراضي الجمهورية اللبنانية. كما تسعى الشركة وبمساعدة حكومة سوريا لدى الحكومة اللبنانية لاعتبار منتجات هذه الشركة منتجات وطنية لبنانية في حال أنتجت في مشاريع مقامة على أراضي سوريا من قبل شركات تملك الشركة ٢١ بالمئة من رأسمالها، وذلك اعتماداً على مبدأ المعاملة بالمثل ولما نصت عليه معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق والاتفاق الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين.

وقد تقدم مجلس رجال الأعمال السوري ـ اللبناني لجانب الحكومة السورية بطلب تأسيس الشركة القابضة، وبدورها تقوم الحكومة السورية بدراسة مشروع عقد التأسيس لإتمام الموافقة على إنشاء الشركة. عملياً، كانت هناك مجموعة من النقاط المطروحة في مشروع عقد التأسيس موضع دراسة من قبل الحكومة السورية لكن مع صدور المرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ (القاضي بتعديل عشر مواد من قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١) هناك العديد من النقاط التي كانت موضع دراسة تم تناولها في المرسوم الجديد. أبرز هذه النقاط جاءت في النقطتين الثانية والثالثة من المادة الثانية، والمواد السادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة من مشروع عقد تأسيس الشركة. وقد شملت التعديلات الأمور التالية: إقامة شركة قابضة تحت قانون الاستثمار (١٠) لعام ١٩٩١، تملك الأراضي، الصرف وتحويل العملات، عضوية مجلس الإدارة، عائدات التصدير، رسم الطابع، مدة التنفيذ، الإعفاء الضريبي.

من الواضح أن تعديلات قانون الاستثمار رقم (١٠) غطت الجزء الأكبر من متطلبات مشروع عقد تأسيس الشركة السورية ـ اللبنانية للاستثمار والتمويل، وهي في حال إقامتها سوف تشكل قاعدة محورية للاستثمارات والمشاريع الثنائية في كل من سوريا ولبنان.

ثالثاً: مؤشرات التكامل والتنافر للنشاط الصناعي في كل من سوريا ولبنان

في الفصل الثاني تم بحث أهم مؤشرات الأداء الصناعي في كل من سوريا ولبنان لجهة البعد التاريخي للقطاع الصناعي في البلدين، والسياسات الصناعية، والتنمية الصناعية، وهيكلية القطاع الصناعي، والاستثمار الصناعي، والإنتاج الصناعي ومساهمته في الصادرات في كل من البلدين.

هذه المعطيات التأشيرية تشكل القاعدة الأساسية لأوجه التكامل والتنافر

للنشاط الصناعي في البلدين، إضافة إلى ذلك هنالك جملة مؤشرات منبثقة من تلك القاعدة أبرزها: مؤشر التبادل التجاري للمنتجات الصناعية بين البلدين، ومؤشر القيمة المضافة المحققة في أبواب النشاط الصناعي في كلا البلدين.

إن عملية تحليل للتبادل التجاري السلعي البيني لسوريا ولبنان تعكس إلى حد بعيد صورة واضحة عن أوجه التكامل والتنافس في الإنتاج الصناعي ودرجة الاعتماد المتبادل لجهة السلع الأولية والوسيطة والنهائية. كما أن دراسة مقارنة القيمة المضافة المحققة في كل نشاط صناعي قائم في سوريا ولبنان تساعد في بنيان فوائد تخصص الأنشطة الصناعية في البلدين وأهمية تكاملها على مستوى الاقتصادين السوري واللبناني.

١ ـ مؤشرات الأداء الصناعي في كل من سوريا ولبنان

أ ـ من ناحية التسمية الصناعية: تضم التسمية الصناعية في سوريا النشاطات الإنتاجية المشمولة في قطاع الصناعات الاستخراجية (بما فيها النفط والغاز الطبيعي) والصناعات التحويلية وصناعة المياه والكهرباء. أما في لبنان فتضم التسمية الصناعية النشاطات الإنتاجية المشمولة في قطاع الصناعات الاستخراجية (دون النفط والغاز الطبيعي)، والصناعات التحويلية ولا تشمل قطاع الماء والكهرباء.

ب ـ من ناحية الملكية: يكاد يكون القطاع الصناعي بأكمله في لبنان باستثناء مصافي النفط وإدارة حصر التبغ والتنباك، من نشاط القطاع الخاص. أما في سوريا، ومع تبني منهج التعددية الاقتصادية، فيشترك كل من القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني في النشاط الصناعي. وقد تم توزيع النشاط الصناعي بين القطاع العام والخاص ضمن لوائح مقدمة من وزارة الصناعة ومصدقة من رئاسة مجلس الوزراء.

وقد تميز القطاع العام بالصناعات الاستراتيجية وانفرد في الصناعات الاستخراجية وصناعة الكهرباء والماء، وقد تخصص القطاع الخاص في الصناعات التحويلية المحددة مسبقاً. ويوزع النشاط الصناعي بين القطاعين العام والخاص تبعاً للقرار رقم (٥٧٠٣) لعام ١٩٧٩ الخاص بنشاط القطاع العام، والقرار (٣٥) لعام ١٩٨٥ الخاص بنشاط القطاع الخاص، ويشارك كل من القطاع التعاوني والقطاع المشترك في سوريا في الصناعات التحويلية المخصصة للقطاع الخاص.

أخيراً لا يوجد أي توجه على المدى القصير إلى خصخصة أي من مؤسسات القطاع العام الصناعي، وفي المقابل فإن السياسة المستقبلية المتوقعة تركز على إصلاح وتجديد مؤسسات هذا القطاع.

ج ـ **من ناحية البعد التاريخي الحديث:** عرفت الصناعة السورية منذ منتصف الخمسينيات بنشاط أساسي متركز بالغزل والنسيج، وتلا ذلك على التوالي: إنتاج الزيوت، حلج القطن، الأسمنت، السكر، الصابون، البناء، الزجاج، التريكو، معلبات الكونسروة، ومن ثم تكرير النفط. أما أبرز ما تم في فترة الستينيات فهو تأميم ١٠٨ منشآت صناعية، وتراجع دور القطاع الخاص مع تنام مواز في دور القطاع العام. ومنذ بداية السبعينيات تعاظم الاهتمام بالتصنيع وتم إحداث تغيير هيكلي أساسي في بنية القطاع الصناعي لصالح فروع الصناعة الثقيلة (الهندسية والبتروكيميائية والأسمنت)، إضافة إلى الصناعات الإلكترونية واستخراج النفط للمرة الأولى في نهاية عام ١٩٦٨. وقد شهد عقد التسعينيات خطوة مميزة في تشجيع الاستثمار، وبالأخص في القطاع الصناعي إثر صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ وإفساح مجال أوسع أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من أجل الاستثمار في سوريا، وبذلك فتحت للقطاع الخاص مجالات كانت محتكرة من قبل القطاع العام مع محافظة الدولة على القطاع العام وتحديد أهمية دوره ضمن مفهوم التعددية الاقتصادية.

ـ في لبنان شهدت الصناعة منذ النصف النهائي للخمسينيات نمواً ملحوظاً استمر حتى بداية الحرب الأهلية التي مزقت الاقتصاد اللبناني انطلاقاً من البنية التحتية وصولاً إلى مختلف المؤسسات العامة والخاصة. وقد نال قطاع الصناعة جزءاً كبيراً من هذا الدمار، ولكن عملياً لم يتوقف النشاط الصناعي على الرغم من جملة المعوقات الناتجة من الحرب الأهلية. وقد وصل إلى ذروة أدائه في النصف الثاني من عقد الثمانينيات (نتيجة انخفاض الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية). ولم يدم الانتعاش طويلاً فأحداث عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ دمرت جزءاً كبيراً من المصانع، إضافة إلى انعكاساتها السلبية على البنية التحتية. أخيراً مر القطاع الصناعي بمرحلة مخاض في النصف الأول من عقد التسعينيات، وحالياً لا يزال يشهد عملية إعادة النهوض ضمن سياسة جديدة شاملة بالتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويعكس البعد التاريخي انطلاقة جديدة للنشاط الصناعي منذ أوائل عقد التسعينيات في كلا البلدين.

د ـ **من ناحية السياسة الصناعية:** في سوريا تقوم وزارة الصناعة بموجب القانون رقم (٢١٢) لعام ١٩٥٨ بمراقبة الصناعات المختلفة وتوجيهها إلى ما يتفق مع برامج التنمية الصناعية، إما عن طريق التشجيع أو الحماية، إضافة إلى الإشراف على تطبيق أحكام المراسيم التشريعية المتعلقة بالصناعة. وبدورها تشمل المراسيم التشريعية بنوداً في: تنظيم الصناعة، وحماية الملكية التجارية والصناعية، ومنح

الإعفاءات والامتيازات، ومكافحة الغش، ونظم تطبيق وضبط الجودة...

ويعود بعض هذه التشريعات إلى عقد الخمسينيات والبعض الآخر إلى الستينيات وقرار واحد رقم (٧.م) وتعليمات كل من القانون رقم (١٠) لعام (١٩٩١) في عقد التسعينيات والمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ في أوائل هذا القرن، وقد شملت السياسة الصناعية عدداً من استراتيجيات التصنيع: استراتيجية إحلال الواردات، استراتيجية الصناعات التصديرية، واستراتيجية استثمار الثروات المحلية.

وتقوم السياسة الصناعية منذ أوائل عقد التسعينيات على مبدأ التعددية الاقتصادية وخلق مناخ أفضل لاستثمار الادخارات المحلية والعربية والأجنبية. في هذا الإطار، وضعت جملة من الإعفاءات والتسهيلات للمشاريع الصناعية، كان آخرها المرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠.

وقد اعتمدت السياسة الجمركية في سوريا مبدأ حماية الصناعة المحلية ودعمها وترشيد التصدير. وبذلك يجب التصريح عن جميع البضائع المستوردة أو المصدرة لدى دائرة الجمارك بغرض الكشف عليها وتأدية الرسوم إن توجبت. وتخفض الرسوم على المواد الأولية اللازمة لغايات زراعية أو صناعية، وعلى المواد الغذائية ولا سيما المواد المدعومة تموينياً، بينما ترفع معدلات الرسوم على المواد الكمالية وعلى السلع المماثلة للمنتجات الصناعية المحلية، إضافة إلى وجود موانع اسمية على استيراد السلع المماثلة. وفي المقابل، اقترنت السياسة الجمركية بمقومات أخرى تجمع الإعفاءات الجمركية واتفاقيات خاصة، ثنائية وجماعية، وإعفاءات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع أو بقصد الاستخدام. ومؤخراً صدرت مجموعة من القرارات غيرت مفهوم المتاح للتصدير من الفائض عن حاجات الاستهلاك والاستخدامات الأخرى إلى مفهوم الممكن للتصدير.

أما بالنسبة إلى سياسة التدريب المهني، فقد أخذت الدولة على عاتقها معظم عمليات التدريب والتأهيل وإعداد الكوادر المهنية، بما في ذلك تدريب العمال الفنيين في الخارج في حال تعذر إعداد الفنيين بهدف مد قطاع الصناعة بالقوى العاملة المؤهلة والخبرات والمهارات الضرورية واللازمة.

- في لبنان تتولى وزارة الصناعة بموجب القانون رقم (٦٤٢) عمليات: ترخيص وتنظيم الصناعات الوطنية وتنسيقها وحمايتها وتطويرها وإعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لإنشاء صناعات جديدة، وتطوير الصناعات القائمة، ومكافحة الإغراق، ومراقبة الجودة، والاهتمام بالتشريع الصناعي، والاشتراك في تحضير الاتفاقات الدولية المتعلقة بالصناعة أو الإنتاج الصناعي. أما بالنسبة إلى السياسة الصناعية، فقد

تركزت على مبدأي إحلال الواردات والتصنيع للتصدير، متخذة بذلك أسساً وتدابير تشجيعية للاستثمار الصناعي والتسويق والترويج المحلي والخارجي واكتساب أسواق تصديرية. ونظراً إلى ضيق السوق جاءت التدابير المتخذة لدعم الإنتاج الصناعي اللبناني في إطار: الحماية الجمركية للمنتجات المصنعة محلياً وإعفاءات جمركية على المعدات وقطع الغيار والمواد الأولية ومكافحة الإغراق، إعفاء ضريبي لبعض الاستثمارات الصناعية الجديدة، إنشاء مؤسسات تسليف متخصصة، دعم أسعار الطاقة، إعطاء أفضلية للصناعة المحلية في صفقات الدولة، تطوير التعليم المهني والتقني، وتفعيل مؤسسة البحوث الصناعية. وقد اقترن ذلك مع: تأمين الخدمات العامة المساعدة على التنمية الصناعية، إقامة المعارض الصناعية المحلية، الاشتراك بالمعارض الصناعية الدولية. وقد استحدثت وزارة خاصة للتعليم المهني منذ منتصف التسعينيات بهدف تأمين يد عاملة عملية ذات خبرات وتخصصات متنوعة لدعم التنمية الصناعية المحلية.

خلاصة: تقوم السياسة الصناعية في كلا البلدين منذ التسعينيات على مبدأ خلق مناخ للاستثمار الصناعي ومساعدة المنتج الصناعي المحلي في إطار سياسة الحماية الجمركية من جهة، وفتح فرص التصدير من جهة أخرى، مع اختلاف في أساسيات الحماية الجمركية.

هـ ـ من ناحية التنمية الصناعية

ـ **في سوريا**: شهد قطاع الصناعة معدلات نمو إيجابية: ٩,٩ بالمئة سنوياً في المتوسط في عقد السبعينيات، و٧,٢ بالمئة في النصف الأول من عقد التسعينيات، وسلبية في الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) (-٣,٠ بالمئة). وقد تباينت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ بالمئة عام ١٩٦٣ و٢٢ بالمئة عام ١٩٧٠، إلى ١٤ بالمئة في الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) لتعود وتساهم في ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٦. أما إذا استثنينا مساهمة فرعي الصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء، فإن دور الصناعة التحويلية يصبح أقل أهمية، أي بنسبة ٨,٥ بالمئة عام ١٩٩٧.

ـ **في لبنان**: شهد قطاع الصناعة نمواً وتطوراً ملحوظاً في التسعينيات. أما خلال مرحلة الحرب، فقد اختلط الازدهار والنمو بالدمار والتراجع، وتباينت نسب النمو للإنتاج الصناعي خلال السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨). وجاء معدل النمو السنوي ١,٨ بالمئة في المتوسط وازدادت نسبة مساهمته في مجمل الناتج المحلي من ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ٢٠,٥ بالمئة لعام ١٩٨٨. وقد طغت تأثيرات الحرب الأهلية أيضاً في تلك الفترة على بنية القطاع الصناعي وخريطة انتشاره، إذ تعززت

نسبة الوحدات الصغيرة وزادت حصتها من ٦٧ بالمئة من إجمالي الوحدات الصناعية عام ١٩٧١ إلى ٧١ بالمئة عام ١٩٨٥، وبرزت التنمية الصناعية في المناطق الريفية وأطراف المدن. ولم يدم هذا الانتعاش، فأحداث عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ دمرت جزءاً كبيراً من المصانع، إضافة إلى جملة الأضرار التي كانت لها انعكاسات سلبية على التنمية الصناعية. وفي عقد التسعينيات شهد قطاع الصناعة عملية إعادة نهوض، وحالياً يساهم بنسبة ٩ بالمئة في الناتج المحلي، وبنمو بمعدل ٢ بالمئة في المتوسط سنوياً.

خلاصة: إن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من سوريا ولبنان متقاربة خلال النصف الأول من عقد التسعينيات: ٨ بالمئة في سوريا و٩ بالمئة في لبنان. وفي المقابل هنالك تفاوت في متوسط معدلات النمو السنوية لتلك الفترة. ففي سوريا شهدت الصناعة التحويلية معدل نمو سنوياً قدره ٣٦ بالمئة في المتوسط في النصف الأول من عقد التسعينيات. أما معدل النمو في الصناعات التحويلية في لبنان فلم يتجاوز ٢٠ بالمئة.

و ـ من ناحية المعوقات التي تواجه التنمية الصناعية

ـ **في سوريا:** أهم المعوقات التي تواجه التنمية الصناعية هو انخفاض القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها: انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، تسعير عدد من المنتجات إدارياً وبأسعار تقل عن كلفة عوامل الإنتاج تبعاً لسياسة الدعم المعتمدة من الدولة تجاه بعض السلع، غياب تقديم الخدمات الاستشارية للصناعة، قدم القوانين المعمول بها في تنظيم عمل المؤسسات الصناعية، وعدم توافق بعضها مع قوانين التجارة الخارجية والداخلية والمالية والنظام الضريبي والنظام الجمركي.

ـ **في لبنان:** انعكست الآثار التدميرية للحرب الأهلية مباشرة على التنمية الصناعية، وبالأخص على القيمة المضافة المحققة لمختلف أبواب النشاط الصناعي، فانهيار البنية التحتية اللازمة والداعمة لقطاع الصناعة رفعت من التكلفة الإنتاجية وانخفضت القيمة المضافة، وبالتالي ضعفت القدرة التنافسية للسلع الصناعية.

أيضاً كانت للحرب الأهلية انعكاسات سلبية غير مباشرة أهمها:

ـ غياب الحماية الفعلية للصناعة المحلية، ونشاط عمليات التهريب الذي أفقد العديد من الصناعات القدرة التنافسية.

ـ النقص الشديد في التمويل المتوسط والطويل الأجل للنشاط الصناعي وضعف حجمه، علماً أن المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي لا يزال غائباً عن التنفيذ.

ـ الركود الاقتصادي المتشكل في النصف الثاني من عقد التسعينيات وانعكاسه على عملية تصريف الإنتاج، وفي المقابل صعدت عملية الإغراق من السلع الأجنبية الرديئة وبأسعار رخيصة من موجة التهديد للمنتجات المحلية، ودفعت البعض إلى تخفيض الإنتاج.

وتواجه كل من الصناعتين السورية واللبنانية تحديات خارجية تمثلت في المنهجية الجديدة للسياسة الاقتصادية العالمية، وتحرير التجارة والحدود المفتوحة والتكتلات الاقتصادية، مما ضيق على النشاط الصناعي المؤهل للمنافسة الإقليمية، ناهيك عن العالمية.

ز ـ من ناحية آلية التنمية الصناعية

في سوريا: تنوعت الجهود المبذولة والآليات المعتمدة في دفع عملية التنمية الصناعية أبرزها:

(١) **التعددية الاقتصادية** وتوظيف إمكانات وقدرات القطاعات الثلاثة، العام والخاص والمشترك، في التنمية الصناعية. وفي إطار هذه التعددية اعتمد العديد من التشريعات والقرارات واتخذت مجموعة من الإجراءات التنظيمية لدفع الاستثمار الصناعي.

(٢) **التمويل الصناعي**: اعتمدت الدولة المصرف الصناعي لتمويل ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف الإنتاجية، إضافة إلى مساهمة المصرف العقاري في تمويل إقامة وتوسيع الأبنية الصناعية، ومساهمة مصرفي التسليف الشعبي والتجاري السوري في تمويل بعض الأنشطة.

(٣) **آلية التسويق والترويج للمنتجات الصناعية**: عقد اتفاقيات مع مختلف البلدان العربية والأجنبية وإقامة معارض وترتيب ندوات ولقاءات لرجال الأعمال العرب والأجانب.

(٤) **آلية الإشراف والرقابة والمواصفة**: منحت وزارة الصناعة صلاحيات الرقابة على السلع والمنتجات وتحديد المواصفات والمعايير، وبدورها وزعت وزارة الصناعة مهام الإشراف والرقابة والمواصفة على المراكز والهيئات المختصة التالية: مركز

الاختبارات والأبحاث الصناعية، مركز تطوير الإدارة الإنتاجية، هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية.

في لبنان: منذ أوائل التسعينيات ومع انتهاء الحرب الأهلية جاءت:

الخطوة الأولى: في آلية التنمية الصناعية بإعادة تأهيل العديد من القطاعات اللازمة والداعمة للقطاع الصناعي (كهرباء ـ ماء ـ اتصالات ـ مواصلات ـ مدارس مهنية وتقنية ـ كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية).

الخطوة الثانية: تركيز جزء من البرنامج الإنمائي ضمن الخطة على التنمية الصناعية. وقد شمل البرنامج عدداً من النقاط الهادفة إلى تشجيع قيام صناعات ذات تقنيات متطورة، إضافة إلى تجهيز مختبرات معهد البحوث الصناعية، وإعادة إحياء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، وإنشاء وتأسيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان.

الخطوة الثالثة: جاءت في تبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع الصناعية واعتماد آلية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الصناعي.

الخطوة الرابعة: استخدام آلية الحوافز المالية في التنمية الصناعية بصورة أكثر فعالية. ويدعم المصرف المركزي القروض الممنوحة إلى القطاع الصناعي بنسبة ٥ بالمئة. وقد دعم التأجير الصناعي أسعار الطاقة المستخدمة بالقطاع الصناعي، وإنشاء شركات للتأجير (Leasing) الصناعي، وضمان اعتمادات التصدير من قبل هيئات ضمان عربية وفرنسية وألمانية وبريطانية وأمريكية.

الخطوة الخامسة: التسويق والترويج في إطار إبرام اتفاقيات عديدة مع الدول العربية والأوروبية، إضافة إلى المعارض الصناعية المقامة بين حين وآخر.

الخطوة السادسة: ضبط الجودة وتحسين آلية مراقبة تطبيق المواصفات الإلزامية عبر تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات ليبنور (LIBNOR)، إضافة إلى التنمية العلمية التكنولوجية عبر تفعيل معهد البحوث الصناعية وإقامة مؤتمرات حول البحث العلمي والتنمية الاقتصادية سنوياً للعام الثالث على التوالي منذ عام ١٩٩٧.

ح ـ من ناحية المناطق الصناعية: اقتصرت المناطق الصناعية في سوريا على أراض خاضعة للمخطط التنظيمي للمحافظات ومحددة من قبل التنظيم المقدم للبلديات في كل منطقة. وقد خصص في كل محافظة من المحافظات السورية مناطق

صناعية صغيرة ومتوزعة لتلبية الحاجات المحلية للمنطقة أو المحافظة. وتضم هذه المناطق ورشات بمختلف الاختصاصات. أما المؤسسات الصناعية الكبيرة، فتنتشر بشكل عشوائي في مختلف المناطق على حساب الأراضي الزراعية والعمرانية. وفي لبنان مناطق صناعية نظامية بمساحة ١٣,٧ مليون م٢، ومناطق صناعية واقعية مساحتها ٤,٤ مليون م٢، نشأت بتراخيص مؤقتة من المحافظين تجدد سنوياً دون نص نظامي صادر بإقامتها. وتتداخل أيضاً المناطق الصناعية والسكنية والزراعية والحرجية، كما تعاني المناطق الصناعية تردي أوضاع البنية التحتية أو حتى عدم توافرها، وتتخبط في فوضى هندسية وعمرانية... وفي المقابل بقيت المناطق الصناعية النظامية غير مستثمرة بسبب ارتفاع سعر الأراضي أو لدواعٍ أمنية.

ط ـ من ناحية هيكلية القطاع الصناعي: أجرى المكتب المركزي للإحصاء القومي في سوريا استقصاءً صناعياً شاملاً لجميع أبواب النشاط الصناعي للقطاع الخاص لعام ١٩٩٥، كما أجرت وزارة الصناعة في لبنان مسحاً صناعياً شاملاً لجميع أبواب النشاط الصناعي لعام ١٩٩٥.

توزع النشاط الصناعي في سوريا بشكل أساسي بين القطاعين العام والخاص، تبعاً للقرار رقم (٥٧٠٣) لعام ١٩٧٩ والقرار رقم (٣٥) لعام ١٩٨٥. ويساهم كل من القطاع المشترك والتعاوني في نشاط الصناعات التحويلية بشكل ثانوي.

هيكلية النشاط الصناعي في القطاع العام

(١) **الصناعات الاستخراجية**: استخراج البترول، الملح، الجير الإسفلتي، البحص، الرمل والرخام، وتقوم بهذه الصناعات خمس شركات رئيسية (مع مجموعة الفروع المتوزعة في المحافظات) هي: الشركة السورية للنفط، الشركة العامة للفوسفات والمناجم، الشركة العامة للإسفلت، الشركة العامة لاستثمار الرخام وأحجار الزينة.

(٢) **صناعة الماء والكهرباء**: تتولى المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية تأمين توليد الطاقة الكهربائية في سوريا، والمؤسسة العامة لتوزيع واستثمار المياه في مراكز المحافظات بعملية تنقية وتوزيع المياه.

(٣) **الصناعات التحويلية**: يتوزع نشاط الصناعات التحويلية للقطاع العام في: الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية الكيميائية، السكر، الإسمنت، تكرير النفط، الصناعات الطبية، حلج القطن، صناعة التبغ، المطاحن والمخابز الآلية.

في ضوء الاستقصاء الصناعي الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في سوريا لعام ١٩٩٥، والمسح الصناعي الشامل الذي قامت به وزارة الصناعة في لبنان أيضاً لعام ١٩٩٥، يمكن توزيع النشاط الصناعي في البلدين على النحو التالي: في سوريا، تتشكل هيكلية القطاع الصناعي في القطاع الخاص ضمن ٢٩ باباً أو نشاطاً،وقد تضمنت المجموعة الأولى صناعات استخراجية ثانوية (ضمن بنود مرقمة ١٠ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ١٤): المقالع والمناجم، تعدين ركازات الفلزات. وقد توزعت المجموعات الأخرى في صناعات تحويلية.

هيكلية الصناعة التحويلية في لبنان: وزع المسح الصناعي في لبنان عام ١٩٩٥ النشاط الصناعي ضمن ٢٣ باباً أو نشاطاً. تضمن الباب الأول نشاط الصناعة الاستخراجية الذي اقتصر على المناجم والمقالع. أما الصناعة التحويلية فجاءت ضمن الأبواب الاثنين والعشرين الباقية.

من الواضح أن الهيكلية الأساسية المعتمدة لتوزيع أبواب النشاط الصناعي المعتمد في الاستقصاء الصناعي في سوريا، والمسح الصناعي في لبنان، متقاربة إلى حد بعيد، إذ إن جميع أبواب النشاط الصناعي في لبنان ما عدا البناء لها أبواب مطابقة في قطاع الصناعات التحويلية في سوريا، إضافة إلى أربعة أبواب أخرى مصنفة أيضاً في سوريا: صنع آلات المكاتب والمحاسبة، آلات الحاسب الإلكتروني وإعادة الدوران، إمدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة، جمع وتنقية وتوزيع المياه.

وضمن هذين التصنيفين قدم كل من الاستقصاء الصناعي للقطاع الخاص في سوريا والمسح الصناعي في لبنان الإحصاءات الأساسية التي تسمح بمقارنة نشاط الصناعات التحويلية للقطاع الخاص في كلا البلدين. أما نشاط القطاع العام في سوريا فيقوم على الاستثمارات الضخمة، ويعمل على تشغيل آلاف العمال، ويعتمد سياسات تصنيع مختلفة عن سياسات القطاع الخاص (لا تقوم على مبدأ الربحية بقدر ما تقوم على مبدأ تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن بأسعار مدعومة).

ويندرج ضمن كل باب من أبواب الصناعات التحويلية في كلا البلدين مجموعة واسعة من المنتجات المتشابهة كمنتج نهائي، والمتباينة من ناحية تكلفة ومصاريف مستلزمات الإنتاج، والتقنية الإنتاجية المعتمدة، ومستوى جودة المنتج النهائي، وطريقة التعبئة والتغليف والتسعير.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
توزيع أبواب الصناعات التحويلية

في سوريا	في لبنان
ـ صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	ـ صنع المنتجات الغذائية والمشروبات
ـ صنع منتجات التبغ	ـ منتجات التبغ
ـ صنع المنسوجات	ـ صناعة النسيج
ـ صنع الملابس وتهيئة الفراء	ـ صناعة الملابس، صنع ودبغ الفرو
ـ دبغ وتهيئة الجلود، حقائب الأمتعة واليد والسروج والأحذية	ـ صناعة ودباغة الجلد، صناعة الحقائب والشنط والأحذية
ـ صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	ـ صناعة الخشب ومشتقاته باستثناء الأثاث والفلين والقش
ـ صنع الورق ومنتجات الورق	ـ صناعة الورق ومشتقاته
ـ الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	ـ النشر والطباعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة
ـ صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	ـ تصنيع الفحم ومشتقات النفط المكرر والوقود النووي
ـ صنع المواد والمنتجات الكيميائية	ـ صناعة المواد الكيميائية ومشتقاتها
ـ صنع منتجات المطاط واللدائن	ـ صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية
ـ صنع منتجات المعادن اللافلزية	ـ مواد استخراجية أخرى غير معدنية
ـ صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	ـ صناعة المعادن الأساسية
ـ صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	ـ صناعة المعادن المصنعة باستثناء الآلات والمعدات
ـ صنع الآلات والمعدات المتنوعة	ـ صنع الآلات والمعدات
ـ صنع آلات المكاتب والمحاسبة وآلات الحاسب الإلكتروني	
ـ صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	ـ صناعة الآلات والمعدات الكهربائية
ـ صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصال	ـ صناعة الأجهزة التلفزيونية والإذاعية وأجهزة الاتصالات
ـ صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات	ـ صناعة المواد الطبية الدقيقة والبصرية والساعات
ـ صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	ـ صناعة السيارات والمقطورات والاكسسوارات التابعة لها
ـ صنع معدات النقل	ـ صناعة معدات النقل الأخرى
ـ صنع الأثاث	ـ صناعة الأثاث
ـ إعادة الدوران	ـ صناعة البناء
ـ إمدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة	
ـ جمع وتنقية وتوزيع المياه	

٢ ـ مؤشر التبادل التجاري بين سوريا ولبنان

النشاط التجاري القائم: شهد حجم التبادل التجاري الإجمالي بين سوريا ولبنان منذ منتصف الثمانينيات تزايداً مطرداً ولفترة عقد من الزمن (الجدول رقم (١ ـ ٢٧)) فبلغ ١٥٣,١ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٥ و٤٩٩٤,٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٤. ومنذ عام ١٩٩٥ بدأ بالتناقص من ٤١٠٥,٠ مليون ليرة سورية ليصل إلى ٣١٨٩,٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨.

والميزان التجاري بين البلدين كان لصالح لبنان بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ منذ منتصف الثمانينيات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، ومن ثم أصبح لصالح سوريا.

وتزايد رصيد الميزان التجاري السوري مع لبنان من ٣١٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٨ إلى ٢٣٦٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨، وقد بلغ أعلى قيمة عام ١٩٩٢ (٣٩٩٦,٩ مليون ليرة سورية).

أما بالنسبة إلى الصادرات الصناعية السورية إلى لبنان، فقد بلغت ١,٢٧٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٤، وارتفعت إلى ١,٩١٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥، وتراوحت ضمن هذا المعدل لتبلغ ١,٩٧٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨.

أما بالنسبة إلى المستوردات الصناعية السورية من لبنان، فقد بلغت عام ١٩٩٤ ما قيمته ٥٧٥ مليون ليرة سورية، ثم انخفضت إلى ٥١٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ وإلى ٣٩٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨.

إن مقارنة الإنتاج الصناعي في كل من سوريا ولبنان لجهة السلع المنتجة المتكاملة المتنافسة سلعة بسلعة توضح بصورة أساسية أوجه التكامل والتنافر في الإنتاج الصناعي السوري واللبناني، وفي المقابل فإن إمكانية الحصول على جداول مفصلة بذلك، سواء في سوريا أو في لبنان، تتطلب تعاون المؤسسات الصناعية إلى جانب الإحصائية. وبدورها تطرح جداول التبادل التجاري السلعي المدرجة في إحصاءات التجارة الخارجية (الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في دمشق) الخيار الثاني الأفضل للقيام بعملية تصنيف السلع المتكاملة والمتنافسة. وتأخذ عملية تصنيف السلع المنتجة محلياً في سوريا ولبنان بين سلع متكاملة ومتنافسة دوراً مهماً في تحديد مستوى النتائج الموجبة والسالبة لقيام اتحاد جمركي.

تبعاً للتحليل النظري للآثار السكونية للاتحاد الجمركي فإن مقدار الربح يزيد كلما تشابهت المنتجات المحمية وزادت درجة المنافسة. بمعنى آخر، ان المنافسة في إطار اتحاد جمركي تستبعد المنتج الأقل كفاءة وتطرح للمستهلك سلعاً ذات جودة وكفاءة أفضل وأسعار منافسة. وبنتيجة المنافسة أيضاً ستتم إعادة توزيع للموارد باتجاه أكثر كفاءة كما سيقل وينخفض عبء المؤسسات القائمة ذات الأداء والكفاءة المتدنية. وبالتالي، فإن لدرجة أو كمية السلع المتنافسة أهمية في تحديد الآثار الإيجابية وربحية الاتحاد الجمركي، على الرغم من انعكاسها السلبي المباشر على المؤسسات ذات الأداء والكفاءة المنخفضة.

أما بالنسبة إلى السلع المتكاملة، فإن قيام الاتحاد إلى جانب كونه سيخلق سوقاً موسعة لتلك المنتجات، فإنه أيضاً سيخلق مناخاً للاستثمار لسلع تكاملية غير منتجة

محلياً يمكن إقامتها في ضوء الحماية الجمركية التي يفرضها قيام الاتحاد الجمركي. وتقدر الربحية والآثار الإيجابية بمستوى الكفاءة في الإنتاج ودرجة الجودة للسلع المنتجة والمحمية في ظل الاتحاد الجمركي. نتيجة ذلك فإن الربحية الناتجة من قيام الاتحاد ذات علاقة عكسية مع كمية السلع المتكاملة المحمية ذات الكفاءة المتدنية.

وفي محاولة لاستخدام لوائح التبادل التجاري الصناعي القائمة بين سوريا ولبنان كمؤشر لقراءة أوجه التكامل والتنافس في المنتجات الصناعية للبلدين، فقد تمت مراجعة التبادل التجاري بين سوريا ولبنان للسنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، وأدرجت المنتجات التي تم تداولها لأكثر من سنتين، ومن ثم تم تصنيفها حسب الاستعمال إلى مواد أولية ووسيطة ونهائية أو تكوين رأسمالي. كما تم توزيعها بين المنتجات المتكاملة والمنتجات المتنافسة على خطوتين:

أ ـ تتم مقارنة السلعة المستوردة من لبنان إلى سوريا بلوائح الإنتاج الصناعي في سوريا والمصنفة في **المجموعة الإحصائية** (المكتب المركزي للإحصاء في سوريا) لعام ١٩٩٨، كما تتم مقارنة السلعة المستوردة من سوريا إلى لبنان بلائحة مقدمة من جمعية الصناعيين للمنتجات اللبنانية.

ب ـ تعتبر السلعة تكاملية في حال إنتاج السلعة محلياً في أي من سوريا أو لبنان أو في حال إنتاجها في البلدين، ولكن بكميات قليلة جداً، وبالتالي تتم تغطية معظم الطلب المحلي عن طريق الاستيراد. وتعتبر السلعة تنافسية في حال توفر إنتاج محلي منها في كلا البلدين ودخولها في المبادلات التجارية بينهما أو مع الدول الأخرى.

إن عملية التفريق بين المنتجات المتكاملة والمتنافسة توضح مدى إمكانات التخصص وأوجه المنافسة بالنسبة إلى المنتجين الصناعيين السوريين واللبنانيين على السواء. فالحالة التكاملية تستدعي التخصص والنمو أو زيادة الإنتاج. أما الحالة التنافسية فتتطلب تحسين الجودة ومضاعفة عمليات التسويق. وفي حال تم اتفاق بين المنتجين، فإنها قد تؤدي إلى اندماج المصنعين في البلد الواحد أو إقامة شركات مشتركة بين البلدين، وبالتالي التخصص بجودة أفضل.

وتدرج البيانات المفصلة لوائح بالمنتجات المتبادلة بين سوريا ولبنان، وتوزعها بين سلع تكاملية وسلع تنافسية أيضاً، وبين سلع أولية وسلع وسيطة وسلع نهائية وتكوين رأسمالي.

- **في نشاط الصناعات الغذائية:**

في سوريا هنالك ٣٣ منتجاً[١٠] تكاملياً و٢٠ منتجاً تنافسياً يتم تصديرها إلى لبنان. وفي المقابل من لبنان هناك ٤ منتجات تكاملية و٩ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى سوريا.

- **في نشاط صناعة المنسوجات:**

من سوريا هناك ١٥ منتجاً تكاملياً و٨ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى لبنان، ومن لبنان هناك ٤ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى سوريا.

- **في نشاط صنع الملابس وتهيئة الفراء:**

من سوريا يتم تصدير ٩ منتجات تنافسية. وفي المقابل لم يتم تصدير الملابس من لبنان إلى سوريا إلا عن طريق الأفراد والاستهلاك الشخصي.

- **في نشاط دبغ وتهيئة الجلود وحقائب الأمتعة واليد والأحذية:**

من سوريا هناك ٥ منتجات تكاملية و٧ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى لبنان. وفي المقابل لم يتم تصدير منتجات هذا النشاط إلى سوريا إلا عن طريق الأفراد والاستهلاك الشخصي.

- **في نشاط صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة:**

من سوريا هناك ١٢ منتجاً تكاملياً يتم تصديرها إلى لبنان، ومن لبنان هناك ٩ منتجات تكاملية و٧ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى سوريا.

- **في نشاط صناعة المواد والمنتجات الكيميائية:**

من سوريا هناك ٢٠ منتجاً تكاملياً و٣ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى لبنان، ومن لبنان هناك ٢١ منتجاً تكاملياً و١٠ منتجات تنافسية يتم تصديرها إلى سوريا.

- **في نشاط المنتجات النفطية المكررة:**

من سوريا هناك ٥ منتجات تكاملية ومنتج تنافسي تصدر إلى لبنان، ومن لبنان هناك منتج واحد تنافسي يصدر إلى سوريا.

---

(١٠) تندرج تحت كلمة المنتج مجموعة واسعة من السلع بمواصفات مختلفة لكنها مصنفة تحت المنتج نفسه.

- في نشاط المواد الاستخراجية ومواد البناء:

من سوريا هناك ٢٦ منتجاً تكاملياً و١١ منتجاً تنافسياً تصدر إلى لبنان، ومن لبنان هناك منتج تكاملي واحد و٦ منتجات تنافسية تصدر إلى سوريا.

- في نشاط صناعة منتجات المطاط واللدائن البلاستيكية:

من سوريا هناك ١٣ منتجاً تكاملياً و١٣ منتجاً تنافسياً تصدر إلى لبنان، ومن لبنان هناك ٣ منتجات تكاملية و٤ منتجات تنافسية تصدر إلى سوريا.

- في نشاط صناعة الآلات والمعدات المتنوعة:

من سوريا هناك ٣٩ منتجاً تكاملياً و١٤ منتجاً تنافسياً تصدر إلى لبنان، ومن لبنان هناك ١١ منتجاً تكاملياً و١٢ منتجاً تنافسياً تصدر إلى سوريا.

- في نشاط صناعة منتجات المعادن الفلزية واللافلزية:

من سوريا هناك ١٩ منتجاً تكاملياً و٢٢ منتجاً تنافسياً تصدر إلى لبنان، ومن لبنان هناك ٨ منتجات تكاملية و١٠ منتجات تنافسية تصدر إلى سوريا.

خلاصة: هناك ٢٤٦ منتجاً تكاملياً يتم تبادلها تجارياً بين سوريا ولبنان و١٧١ منتجاً تنافسياً.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

توزيع التبادل السلعي بين سوريا ولبنان

بيان بالصادرات السورية الصناعية إلى لبنان			بيان بالصادرات اللبنانية الصناعية إلى سوريا		
نوع الصادرات	استخدام المواد	العلاقات التجارية	نوع الصادرات	استخدام المواد	العلاقات التجارية
المنتجات الغذائية			المنتجات الغذائية		
ـ أوتار عضلات ونفايات مماثلة	وسيطة	تكاملية	ـ حبوب وأثمار البذار التي لا يمكن استخدامها إلا للبذار	وسيطة	تكاملية
ـ أغراس وطعم غرس	=	=	ـ مكثفات العصائر	=	=
ـ بذار متنوعة	=	=	ـ عجائن غذائية متنوعة	نهائية	=
ـ نشاء معد للصناعات الغذائية	=	=	ـ شمبانيا، منتجات كحولية مصنوعة من العنب أو غير ذلك	=	=
ـ بزر دوار الشمس	=	=	ـ كسب تفل زيتون وغيرها من نواتج استخراج الزيتون	وسيطة	=
ـ زيت سلفو لصناعة الصابون	=	=	ـ بن محمص، مطحون	نهائية	تنافسية
ـ زيت فستق	=	=	ـ مصنوعات سكرية	=	=
ـ عصير عنب مخثر جزئياً	=	=	ـ شوكولا، بسكويت	=	=
ـ نخالة وبقايا غربلة وطحن الحبوب والبقول	=	=	ـ فطور وكمأة محفوظة	=	=
ـ زيت بزر القطن	نهائية	=	ـ دبس	=	=
ـ أسماك محفوظة	=	=	ـ خضروات وفواكه محفوظة	=	=
ـ حليب محضر يحتوي على كاكاو	=	=	ـ مياه معدنية	=	=
ـ معكرونة شعيرية	=	=	ـ بيرة، نبيذ، عرق	=	=
ـ زيتون محضر ومحفوظ	=	=			
ـ أغذية أطفال، خضار، فواكه، عصير	=	=			
ـ قمر الدين، ملبن	=	=			
ـ دبس (عنب، رمان، خرنوب)	=	=			
ـ متة	=	=			
ـ اسفنج طبيعي، مجهز	وسيطة	تنافسية			
ـ فول (للبذار)	=	=			
ـ بزر بطيخ أحمر	=	=			

يتبع

ـ كسب تفل الزيتون وغيرها من نواتج استخراج الزيوت النباتية	=	=			
ـ قشدة، زبدة، سمن	نهائية	تنافسية			
ـ جبن أبيض، جبن قشقوان	=	=			
ـ زيت زيتون	=	=			
ـ مصنوعات سكرية	=	=			
ـ شوكولا ألواح وقوالب	=	=			
ـ بسكويت منوع	=	=			
ـ فطور وكمأة محفوظة	=	=			
ـ خضروات محضرة ومحفوظة	=	=			
ـ رب البندورة	=	=			
ـ عصير البندورة	=	=			
ـ مياه غازية معطرة	=	=			
ـ عرق	=	=			
ـ ملح	=	=			
صناعة المنسوجات			صناعة المنسوجات		
ـ الكريب خاماً	أولية	تكاملية	ـ الكريب مطبوعاً أو مزيناً أو مفنناً	وسيطة	تنافسية
ـ قطن	=	=	ـ خيوط الألياف القصيرة من مواد نسيجية تركيبية واصطناعية	=	=
ـ قطن خام وغير ممشط أو مندوف	=	=	ـ أقمشة مشربة أو مطلية	=	=
ـ فضلات قطن غير مندوف	=	=	ـ صوف وبر ناعم أو خشن	أولية	=
ـ خيوط قطنية، شرائط مضفورة وغيرها من أصناف العقاد من	وسيطة	=	ـ شعيرات تركيبية واصطناعية	=	تكاملية
حرير تركيبي أو اصطناعي			ـ ألياف تركيبية واصطناعية	=	=
ـ زغب وعقد	=	=	ـ حشو لباد ومنسوجات	وسيطة	تنافسية
ـ نسيج جاهز لتصحيح الألبسة من حرير تركيبي أو من صوف	=	=	ـ سجاد وأغطية أرضيات أخرى	نهائية	=
ـ خيوط حزم وأمراس مضفورة أو غير مضفورة من سيدال أو	=	=	ـ نسج خاصة ومسننات ومطرزات	وسيطة	تكاملية
من ألياف جوز الهند			ـ أقمشة مصنرة	=	تنافسية
ـ لباد وأصواف من لباد مشربة أو مطلية أو غير مشربة أو مطلية	=	=			

يتبع

تابع

ـ شرائط وشرائط بدون لحمة من خيوط وألياف متوازية	=	=			
ـ حشوات نسيجية	=	=			
ـ قطيفة لخمل من حرير تركيبي أو اصطناعي	نهائية	تنافسية			
ـ ستائر وأقمشة مفروشات من حرير تركيبي أو اصطناعي أو من صوف أو وبر ناعم أو قطن	=	=			
ـ أكياس تعبئة وتغليف من جوت أو من قطن أو من مواد نسيجية أخرى	=	=			
ـ بياضات للتنشيف من قطن	=	=			
ـ نسيج من ألياف نسيجية تركيبية واصطناعية مستمرة	وسيطة	تنافسية			
ـ أقمشة مشربة أو مطلية معدة للصناعة	=	=			
ـ نسج اصطناعية غير مزينة ومفننة	=	=			
ـ نسج من قطن	=	=			
ـ نسج من ألياف قصيرة من مواد نسيجية تركيبية أو اصطناعية	=	=			
ـ الكريب مطبوعاً أو مزيناً أو مفنناً	=	=			
ـ خيوط الألياف القصيرة من مواد نسيجية تركيبية أو اصطناعية	=	=			
ـ سجاد من حرير تركيبي أو اصطناعي	نهائية	=			
صناعة الملابس وتهيئة الفراء			صناعة الملابس وتهيئة الفراء		
ـ جوارب قصيرة من جميع الأنواع غير مطاطية ولا مخطة من حرير تركيبي أو اصطناعي	نهائية	تنافسية	ـ ألبسة وتوابع مصنرة	نهائية	تنافسية
ـ ألبسة داخلية مصنرة غير مطاطية ولا كتيمة (لانجري) من حرير تركيبي	=	=	ـ ألبسة رجالية غير مصنرة	=	=
ـ أدثرة (ألبسة خارجية) من حرير تركيبي ومن قطن	=	=	ـ ألبسة نسائية غير مصنرة	=	=
ـ أدثرة (ألبسة خارجية) للرجال والصبية من حرير تركيبي أو اصطناعي أو من صوف أو وبر ناعم	=	=	ـ ألبسة من الجينز	=	=
ـ أدثرة للنساء والفتيات من حرير تركيبي أو اصطناعي	=	=	ـ ألبسة ولادية مصنرة	=	=
ـ أدثرة (ألبسة رجالية) للرجال والصبية من صوف أو من وبر ناعم	=	=	ـ ألبسة ولادية غير مصنرة	=	=

يتبع

تابع

ـ شالات، مناديل رأس، لفات عنق، براقع وأصناف مماثلة من قطن	=	=			
ـ مشدات، أحزمة شدادة، حمائل ثدي، سراويل وجوارب وأصناف مماثلة من نسيج ومصنرات	=	=			
ـ بياضات للأسرة والمناضد من حرير تركيبي أو اصطناعي أو من صوف أو من وبر ناعم أو من قطن	=	=			
ـ قبعات وأغطية رأس قصيرة مصنوعة من نسيج مزين أو غير مزين	=	=			
دبغ وتهيئة الجلود وحقائب الأمتعة واليد والأحذية			دبغ وتهيئة الجلود وحقائب الأمتعة واليد والأحذية		
ـ جلود طيور	وسيطة	تكاملية	ـ أحذية بنعال خارجية من جلد طبيعي أو اصطناعي	نهائية	تنافسية
ـ خرق وخيوط حزم وصال وأمراس	=	=	ـ أغطية رأس من جلد طبيعي أو اصطناعي	نهائية	تكاملية
ـ نعال وكعوب	=	=	ـ طماقات وأجزاؤها	وسيطة	تكاملية
ـ أحذية بنعال خارجية ووجوه من المطاط أو من لدائن اصطناعية	نهائية	تنافسية	ـ جزادين وحقائب ولوازم سفر بجميع أنواعها	نهائية	تنافسية
ـ أحذية خشب	=	=			
ـ أحذية بنعال خارجية من جلد طبيعي أو اصطناعي	=	=			
ـ أحذية بنعال فلين	=	=			
ـ أقشاط وزنانير لتثبيت السراويل	=	=			
ـ قفازات من جلد طبيعي أو اصطناعي	=	=			
ـ أساور، ساعات اليد	=	=			
ـ لوازم سفر بجميع أنواعها وبكافة أنواع الجلد التي تصنع من جلد طبيعي أو اصطناعي	=	=			
صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة			صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة		
ـ كتل وألواح مرشحة من عجائن الورق	وسيطة	تكاملية	ـ عجائن الورق المختلفة	وسيطة	تكاملية
ـ الورق المقوى المضغوط المعد لصناعة صناديق السفر	=	=	ـ حشو السيليلوز	=	=
ـ الورق المعد لصناعة الغلافات مطبوع ومزخرف سطحياً	=	=	ـ ورق كرافت معد فقط لصنع الأكياس المستعملة	=	=
ـ الورق المعد لصناعة المغلفات بشكل لفافة مقطعة	=	=	ـ الإسمنت والفحوم	=	=

يتبع

تابع

ـ رقاع من جميع الأنواع مطبوعة أو غير مطبوعة	=	=	ـ ورق كرافت معد لصناعة علب المقوى	=	=
ـ مجموعات ورق رسائل	نهائية	=	ـ ورق كرافت لصنع المغلفات	=	=
ـ مغلفات	=	=	ـ ورق رفيع	=	=
ـ بطاقات بريد، بطاقات للمراسلة	=	=	ـ ورق مقوى مجمع لفات أو صفائح	=	=
ـ علب من ورق مقوى	=	=	ـ الورق المشحم المقطع	=	=
ـ العلب والغلف المعدة لتعليب الأدوية	=	=	ـ ألواح صلبة ناتجة عن تنضيد وضغط الورق وتشريبها بمواد راتنجية	=	=
ـ الأكياس المصنوعة من الورق المعد للتعبئة	=	=	ـ الورق المعد لصناعة الغلافات مطبوع ومزخرف	وسيطة	تنافسية
ـ قرطاسية، دفاتر مزينة بجلد أو صوف أو قماش مطبوعة أو مقصورة	=	=	ـ ورق مقوى	=	=
ـ بكرات ومواسير من عجائن الورق والورق المقوى	=	=	ـ مناديل	نهائية	=
ـ بكرات لصناعة الغزل والنسيج	=	=	ـ العلب والغلف	=	=
ـ مناديل، مناشف صحية	=	=	ـ كتب ومطبوعات	=	=
ـ كتب ومطبوعات	=	=	ـ صحف ومجلات ونشرات دورية	=	=
ـ مجاميع رسم وتلوين	=	=	ـ مطبوعات مختلفة بما فيها الصور المحفورة	=	=
ـ الصور والصور المحفورة	=	=			
المنتجات النفطية المكررة			المنتجات النفطية المكررة		
ـ كوك النفط	وسيطة	تكاملية	ـ زيوت تشحيم	نهائية	تنافسية
ـ الإسفلت لتزفيت الطرق	=	=			
ـ بنزين	نهائية	=			
ـ غاز أويل (سولار)	=	=			
ـ فيول أويل (مازوت)	=	=			
ـ زيوت تشحيم	=	تنافسية			
المواد والمنتجات الكيميائية			المواد والمنتجات الكيميائية		
ـ آزوت	أولية	تكاملية	ـ مركبات الأوكسيجين	أولية	تكاملية
ـ نشادر	=	=	ـ هيدروجين	=	=
ـ كربونات الكالسيوم	=	=	ـ أوكسيجين	=	=
ـ خلاصات الدباغة من أصل نباتي	وسيطة	=	ـ غازات نادرة	=	=
ـ مخاليط مركبة معدة لصناعة محضرات التجميل	=	=	ـ ثاني أوكسيد الكربون	=	=

يتبع

تابع

ـ فواصل عضوية معدة لصناعة الصابون	=	=	ـ تولوين وكزيلين معدات للصناعة	وسيطة	=
ـ غاليط الأكليل بنزين معدة للصناعة	=	=	ـ هيبوكلوينات الكالسيوم	=	=
ـ منتجات ومحضرات الصناعة الكيميائية	=	=	ـ هيبوكوريتات الصوديوم	=	=
ـ الأدوية الخاصة بمكافحة مرض السكر	نهائية	=	ـ مواد عضوية تركيبية	=	=
ـ قطن طبي	=	=	ـ مذيبات للورنيش	=	=
ـ أربطة قطنية	=	=	ـ منتجات ومحضرات الصناعات الكيميائية	=	=
ـ محضرات تلميع الأحذية	=	=	ـ مساحيق معدة للصناعات الكيميائية	=	=
ـ محضرات التلميع ومساحيق الجلي والتنظيف	=	=	ـ الأدوية الخاصة بمكافحة مرض السرطان	نهائية	=
ـ ألوان سطحية زيتية	=	=	ـ محضرات مضادة للجراثيم	=	تنافسية
ـ ماء كولونيا	=	=	ـ أدوية	=	=
ـ روائح عطرية كحولية	=	=	ـ أسمدة فوسفاتية معدنية أو كيميائية	=	تكاملية
ـ صابون زينة وحلاقة	=	=	ـ أسمدة متنوعة	=	=
ـ صابون لين وصابون مائع	=	=	ـ ورنيش	=	=
ـ محضرات غسيل للاستعمال غير الصناعي	=	=	ـ حبر كتابة وطباعة	=	=
ـ معاجين لتثبيت الزجاج، مواد لهوب	وسيطة	تنافسية	ـ مطهرات ومبيدات حشرات وفطريات	=	=
ـ أنابيب بأقطار مختلفة	=	=	ـ محضرات تنظيف المعادن	=	=
			ـ معاجين لتثبيت الزجاج	وسيطة	تنافسية
			ـ شموع قابلة للذوبان	=	=
			ـ مواد لهوب	=	=
			ـ ألوان سطحية زيتية	نهائية	=
			ـ ماء الزهر وماء الورد	=	=
			ـ محضرات غسيل للاستعمال غير الصناعي	=	=
			ـ شموع اصطناعية	=	=
			ـ فحم منشط	=	=
			ـ منتجات اسفنجية وخاوية	=	=

يتبع

تابع

مواد استخراجية ومواد بناء		
ـ غضار	أولية	تكاملية
ـ أتربة ملونة مكلسة	=	=
ـ أتربة ملونة مخلوطة بأوكسيد الحديد الطبيعي	=	=
ـ فوسفات ألمنيوم كلسي طبيعي (بزاريت)	=	=
ـ سنباذج خام	=	=
ـ سنباذج مسحوق	=	=
ـ رخام خام غير منشور أو مصقول	=	=
ـ أحجار الزينة	=	=
ـ غرانيت حجر سماقي	=	=
ـ حجر رملي	=	=
ـ أحجار النحت والبناء	=	=
ـ مكعبات الفسيفساء	=	=
ـ حجر الأردواز	=	=
ـ أحجار صقل وشحذ طبيعية	=	=
ـ حبيبات وشظايا وسحوق الرخام	وسيطة	=
ـ حصى وأحجار مبروشة	=	=
ـ جبس، جبس مكلس	=	=
ـ كلس حي، مطفأ، كلس مائي	=	=
ـ بلاط وترابيع وقراميد للبناء أو لرصف الطرق	=	=
ـ ألياف صخرية	=	=
ـ قرميد سقوف	=	=
ـ آجر كتل بلاط نارية متحملة للحرارة	=	=
ـ طباشير	نهائية	تكاملية
ـ مصنوعات من إسمنت أو حجر أو فخار	=	=
ـ زجاج مصبوب أو مسحوب أو منفوخ	وسيطة	تنافسية
ـ بلاط وترابيع للتبليط	=	=

مواد استخراجية ومواد بناء		
ـ إسمنت أبيض، ملون، مصهور والمانيزي	وسيطة	تكاملية
ـ أحجار الزينة	أولية	تنافسية
ـ خليط من حجر امبستوس	=	=
ـ الأميانيت	=	=
ـ خليط ألياف وسيليلوز بإسمنت	وسيطة	=
ـ بلاط وترابيع للتبليط والمواقد ملمصة أو مطلية بالمينا	=	=
ـ زجاج مؤمون، مقسى أو منضد	=	=
ـ أحجار نصب وبناء مشغولة	نهائية	=

يتبع

تابع

ـ مواقد ملمصة أو مطلية بالمينا	=	=			
ـ سدادات وأغطية من زجاج	نهائية	=			
ـ قوارير ملونة	=	=			
ـ أحجار نصب وبناء مشغولة	=	=			
ـ تماثيل صغيرة معدة للزينة أو للزخرفة	=	=			
ـ أجهزة صحية ثابتة (أحواض غسيل واستحمام ومراحيض)	=	=			
ـ أوانٍ وأدوات للاستعمال المنزلي من مواد خزفية	=	=			
ـ أدوات زجاج للمائدة والمطبخ والزينة	=	=			
ـ أجهزة وأصناف من الزجاج للإشارة	=	=			
ـ عربات غير آلية الحركية ومقطورات	=	=			
ـ ساعات منبهات، ساعات قياس الفترة الزمنية	=	=			
ـ مقاعد أطباء أسنان	=	=			
ـ مناضد عمليات جراحية	=	=			
ـ حابكات مسننة وأجزاؤها	=	=			
ـ أراجيح متنوعة	=	=			
ـ أجزاء وقطع منفصلة لآلات الغسيل والتنظيف والتجفيف والعصر	=	=			
ـ الحنفيات والأدوات للمواسير والمراجل والخزانات	=	=			
ـ أجزاء وقطع منفصلة ولوازم الجرارات والسيارات	=	=			
ـ وحدات تكييف الهواء وتجهيزات لتعديل الرطوبة	=	=			
ـ ثلاجات وأجهزة تبريد بتجهيزات كهربائية للاستعمال المنزلي وللصناعة	=	=			
ـ وحدات تبريد على قاعدة مشتركة	=	=			
ـ مكثفات ومجمدات	=	=			
ـ أجهزة لصنع المشروبات الغازية	=	=			
ـ غرف المصاعد	=	=			
ـ أجهزة وآلات لصناعة منتجات المخابز والشوكولا والمصنوعات السكرية	=	=			

يتبع

تابع

- آلات وأجهزة وأدوات آلية للاستعمال الصناعي	=	=
- مراكب لصيد الأسماك	=	=
- أدوات موسيقية تعمل بالقرع	=	=
صنع منتجات المعادن الفلزية واللافلزية		
- خلائط حديدية	أولية	تكاملية
- خردة وفضلات حديد صب وحديد صلب	=	=
- قطع منفصلة معدة للصناعة	=	=
- نحاس خام نقي وغير نقي	=	=
- فضلات أو خردة نحاس	=	=
- ألياف معدنية للاستعمالات المتعددة	وسيطة	=
- رؤوس ألمنيوم لمواقد الغاز معدة للصناعة	=	=
- قضبان، عيدان، مقاطع من رصاص	=	=
- أشكال من رصاص	=	=
- مواسير ولوازمها مصنوعة من الفولاذ	تكوين رأسمالي	=
- مسامير أو أسنان للندف والتفتيح	=	=
- علب وخزن من حديد للاستخدام الشخصي	=	=
- ألواح من صب معدة للأكنية والمجاري	=	=
- أسلاك نحاس	=	=
- قضبان صهاريج، خواب من ألمنيوم مبطنة وعازلة للحرارة	=	=
أدوات منزلية ومطبخية بما فيها الجدران والأبواب	=	=
- أجهزة إنارة خارجية للشوارع والحدائق	=	=
- أجهزة إنارة متنوعة داخلية وخارجية	=	=
- ألواح وصفائح من حديد أو صلب أو مغلفنة بالحرارة	=	تنافسية
- ألواح وصفائح من حديد أو صلب مطلية بالزنك أو بالرصاص	=	=
نسيج وشباك معدنية	=	=

صنع منتجات المعادن الفلزية واللافلزية		
- ألمنيوم خام	أولية	تكاملية
- فضلات وخردة	=	=
- زنك خام، فضلات خردة من زنك	=	=
- قضبان وعيدان من حديد أو صلب	تكوين رأسمالي	=
- أسلاك وعيدان من حديد مجهزة دون حرارة	=	=
- أسلاك من حديد أو صلب مطلية مسحوبة	=	=
- أنابيب وأوعية لتعبئة منتجات الصيدلة والأصباغ والمعاجين قاسية أو طرية	=	=
- أغلاق، أطر بأغلاق، أباريم بأغلاق، مشابك، محاجن	=	=
- لوازم تركيبات من معادن تستعمل في الأثاث، الأبواب، السلالم وصناعة العربات والحقائب	=	تنافسية
- ألواح أو صفائح من حديد أو صلب مجلخة بالحرارة	=	=
- ألواح أو صفائح من حديد مطلية بالزنك أو بالرصاص	=	=
- نسيج وشباك معدنية	=	=
- مواسير وأنابيب من حديد صب	=	=
- لوازم من حديد صب أو صلب	=	=
- منشآت وأشغال من حديد من أشكال وأنواع مختلفة	=	=
- صفائح وعلب من حديد	=	=
- أسطوانات من حديد أو صلب لتعبئة الغازات المضغوطة	=	=
- مواسير لولبية	=	=
- شناكل لولبية من حديد أو من صلب	=	=
- مواقد وأفران طبخ	=	=

يتبع

تابع

ـ لوازم تركيبات من معادن تستعمل في الأثاث والأبواب والسلالم وصناعة العربات والحقائب	=	=			
ـ براميل وأوعية اسطوانية	=	=			
ـ صفائح وعلب من حديد	=	=			
ـ إسطوانات من حديد أو صلب لتعبئة الغازات المضغوطة	=	=			
ـ مسامير برشام	=	=			
ـ مواقد وأفران طبخ	=	=			
ـ مدافئ وأدوات منزلية	=	=			
ـ مصنوعات من نحاس	=	=			
ـ مواسير وأنابيب من حديد صب	=	=			
ـ لوازم من حديد صب أو صلب	=	=			
ـ منشآت وأشغال من حديد	=	=			
ـ قضبان، عيدان، زوايا، مقطاع ألمنيوم	=	=			
ـ أدوات من ألمنيوم مقوى	=	=			
ـ مناشير يدوية مركبة	=	=			
ـ سكاكين بنصال قاطعة أو مسننة	=	=			
ـ أقفال ومغاليق وما شابه معدة للحقائب	=	=			
ـ سدادات من جميع الأنواع	=	=			
ـ أختام وتوابعها للتغليف	=	=			
ـ زوايا حافظة للصناديق	=	=			

٣ ـ مؤشر القيمة المضافة

تعكس نسبة القيمة المضافة في الإنتاج وإنتاجية العمال السنوية درجة الكفاءة في الإنتاج الصناعي، ويشمل مقدار القيمة المضافة[١١] جملة الرواتب والأجور والفائدة والربح المحققة نتيجة القيام بنشاط صناعي والحصول على كمية من السلع. أما مؤشر نصيب القيمة المضافة في الإنتاج (معدل القيمة المضافة)، فيعكس زيادة في العائدات (الرواتب، الأجور، الفائدة أو الربح) بالنسبة إلى كميات الإنتاج. ويمكن استخدام هذا المؤشر بدوره للمقارنة بين مختلف النشاطات الصناعية، بمعنى أن النشاطات الصناعية التي تحقق نسباً مرتفعة من معدل القيمة المضافة إلى الإنتاج مقارنة بنشاطات أخرى تتمتع بميزات نسبية أفضل. وتمثل إنتاجية العمل بدورها مؤشراً على نشاط العامل، وهو يقيس كمية السلع المنتجة من قبل العامل خلال الفترة الزمنية، وبالتالي إن أي زيادة في إنتاجية العامل (زيادة في كميات السلع المنتجة) تعكس زيادة في الكفاءة الإنتاجية للعامل والحصول على ميزات نسبية أفضل. من ذلك يمكن اعتماد مؤشر القيمة المضافة للنشاط الصناعي في البلدين وسيلة لمقارنة الميزات النسبية داخل كل نشاط. وهذا يساعد في وضع أسس أكثر موضوعية لاعتماد سياسة تنسيقية بين البلدين لتعميق تخصص الصناعات في كل منهما بالفروع والأنشطة ذات الميزات الأفضل (قيمة مضافة أو إنتاجية عامل أعلى). ويمكن لهذين المؤشرين أيضاً أن يشكلا القاعدة الصحيحة لتعاون الصناعيين اللبنانيين والسوريين فيما بينهم وتقسيم العمل تبعاً لما يتمتع به كل نشاط من ميزات نسبية أفضل.

من الناحية العملية الميدانية، أجري مسح صناعي في كل من سوريا ولبنان عام ١٩٩٥. وقد شمل المسح الصناعي في لبنان، كما شمل بحث الاستقصاء الصناعي في سوريا، جميع أبواب النشاط الصناعي القائمة للقطاع الخاص. واعتمد المسحان التصنيف أو التوزيع نفسهما في أبواب النشاط الصناعي، باستثناء الباب الأخير، إذ اعتمد في لبنان نشاط البناء في حال اعتمد في سوريا نشاط إعادة الدوران وجمع وتنقية المياه.

واعتمد المسحان أيضاً المؤشرات نفسها للقيام بوصف الأداء الصناعي داخل كل نشاط (قيمة الإنتاج، مستلزمات الإنتاج، القيمة المضافة، رأس المال المستثمر...) مع اختلاف في وحدات التقدير، إذ اعتمد الدولار الأمريكي في

---

(١١) قد تدخل الاهتلاكات لدى احتساب القيمة المضافة، لكن عند إجراء المسح الصناعي في كل من سوريا ولبنان لم تحتسب قيمة الاهتلاكات، وشملت فقط الرواتب والأجور والفائدة والربح.

المسح الصناعي اللبناني واعتمدت الليرة السورية في بحث الاستقصاء الصناعي في سوريا. إن النتائج المقدمة في كلا المسحين تطرح مجموعة من المؤشرات التفصيلية للأداء الصناعي في كل من سوريا ولبنان، وبدروها تساعد هذه المؤشرات على استخلاص مقارنة للميزات النسبية التي تتمتع بها الفروع والنشاطات الصناعية في البلدين.

عملياً، لقد توصلنا إلى نتائج مضللة لدى محاولتنا إجراء مقارنة مباشرة لمعدل القيمة المضافة المحققة أو إنتاجية العامل في كل من سوريا ولبنان، بسبب اختلاف مستوى الرواتب والأجور واختلاف في مؤشر الأسعار (Price Index) في البلدين. وهذا الاختلاف ينعكس وبشكل واضح في نصيب القيمة المضافة المحققة في الإنتاج في كل من نشاط وإنتاجية العامل السنوية (الجدول رقم (٣ ـ ٤))، إذ ان مقارنة مباشرة لنصيب القيمة المضافة المحققة إلى الإنتاج وإنتاجية العامل السنوية في مختلف النشاطات تشير إلى أن جميع النشاطات الصناعية في لبنان ذات ميزات نسبية أفضل وكفاءة إنتاجية أعلى (باستثناء النشاطين: صنع المركبات ذات المحركين، والمركبات المقطورة، وصنع معدات النقل)، إلا أن هذه المقارنة مضللة إلى حد بعيد عملياً كونها لا تجرد عامل اختلاف مقياس الأسعار واختلاف مستوى الرواتب والأجور.

ولتصحيح النتائج وتقريبها من الواقع، قمنا بإجراء تصحيح لكل من معدل القيمة المضافة المحققة في الإنتاج وإنتاجية العامل السنوي، وصولاً إلى تحقيق شروط التكافؤ في كل نشاط صناعي، للتمكن من إجراء المقارنة الصحيحة. لقد حاولنا تحييد (Neutralize) عامل اختلاف مستوى الأجور والرواتب في البلدين، وكذلك تحييد تأثير عامل اختلاف الدخل ومستوى الأسعار في البلدين في قيمة إنتاجية العامل.

وفقاً لذلك، قمنا بحساب معدل القيمة المضافة المصححة إلى الإنتاج في سوريا، ومن ثم مقارنتها بمثيلتها في لبنان، وكذلك الأمر لإنتاجية العامل السنوية وفق المعادلتين التاليتين:

$$\text{معدل القيمة المضافة المصححة في الإنتاج} = \frac{\text{معدل القيمة المضافة المحققة في الإنتاج} \times \text{نسبة الأجور إلى الناتج الصافي في لبنان}}{\text{نسبة الأجور إلى الناتج الصافي في سوريا}}$$

$$\text{إنتاجية العامل السنوية (المصححة) في سوريا (دولار أمريكي)} = \text{إنتاجية العامل السنوية المحققة في سوريا (دولار أمريكي)} \times \text{مقياس تصحيحي (Corrective Index)}$$

وحسبنا المقياس التصحيحي على النحو التالي:

المقياس التصحيحي = [قيمة متوسط دخل الفرد في لبنان بأسعار الصرف الجارية × قيمة متوسط دخل الفرد في سوريا بسعر القوة الشرائية] / [قيمة متوسط دخل الفرد في لبنان بسعر القوة الشرائية × قيمة متوسط دخل الفرد في سوريا بأسعار الصرف الجارية]

١,٢٨ = ($٢٩٧٠ × $٣٠٢٠) / ($٦٠٦٠ × $١١٦٠)

وقد اعتمدنا في حساب المقياس التصحيحي على حسابات الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٩٦ والمنشورة في كتاب *L'Etat du monde*[١٢].

ويمكن استخدام مؤشر القيمة المضافة وإنتاجية العمل تبعاً للأرقام المصححة لمقارنة الميزات النسبية التي يتمتع بها كل نشاط صناعي في سوريا ولبنان.

ـ صنع المنتجات الغذائية والمشروبات:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ١٠ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص في سوريا، بينما يساهم بـ ٣ بالمئة فقط في لبنان.

ويحقق هذا النشاط أيضاً ميزات نسبية أفضل في سوريا من ناحية النسبة المئوية للقيمة المضافة المصححة إلى الإنتاج، وبالتالي يعاني هذا النشاط في لبنان منافسة المنتجات السورية حقيقة. وقد أشار إلى ذلك العديد من المصنعين، وبالتالي تحظى سوريا على المدى البعيد بأفضلية التخصص في هذا النشاط، آخذين بعين الاعتبار توفر المواد الأولية اللازمة في سوريا.

ـ صناعة الملابس وتهيئة الفراء:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ١٢ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص في سوريا، ويقارب ٩ بالمئة في لبنان.

ويتمتع هذا النشاط بميزات نسبية أفضل في سوريا من لبنان من ناحية القيمة المضافة، لكن إنتاجية العامل السنوية في لبنان تفوق مثيلتها في سوريا بأكثر من ٧

(١٢) *L'Etat du monde: Annuaire économique et géopolitique mondial* (Paris: La Découverte, 1999).

آلاف دولار سنوياً، مما يستدعي إجراء دراسة لتقسيم العمل في فروع هذا النشاط في البلدين، علماً أنه من الصناعات الحية والمستمرة في لبنان، كما وضحت الدراسات الميدانية التي قامت بها المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال).

ـ صناعة دبغ وتهيئة الجلود والحقائب والأمتعة والأحذية:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ٧ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص في سوريا، بينما يساهم بأقل من ٣ بالمئة في لبنان.

ويتمتع هذا النشاط بميزات نسبية أفضل في سوريا من ناحية النسبة المئوية للقيمة المضافة المصححة إلى الإنتاج. أما إنتاجية العامل السنوية في لبنان، فتفوق مثيلتها بما يقارب ٥ آلاف دولار أمريكي سنوياً، علماً أن المنتجات اللبنانية في هذا النشاط تنافس مثيلتها السورية من ناحية الجودة والمتانة.

ـ صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ٥,٥ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص في سوريا، بينما يساهم بـ ٣ بالمئة في لبنان.

يتمتع هذا النشاط بميزات نسبية أفضل في سوريا من ناحية النسبة المئوية للقيمة المضافة المصححة إلى الإنتاج، أما إنتاجية العامل السنوية في لبنان فتشكل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل في سوريا، مما يساعد على استمراريتها على رغم المنافسة من قبل المنشآت السورية المماثلة.

ـ صنع الورق ومنتجات الورق:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ٢ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في لبنان، بينما لا تتجاوز مساهمته ٠,٦ بالمئة في سوريا.

يتميز هذا النشاط بتقارب الميزات النسبية من ناحية النسبة المئوية لحصة القيمة المضافة، لكن إنتاجية العامل السنوية في لبنان تفوق مثيلتها في سوريا بأكثر من ٨ آلاف دولار أمريكي. ويعود ذلك إلى ما تتمتع به منتجات هذا القطاع من جودة عالية تمكنها من التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، وفي المقابل تستورد سوريا جزءاً كبيراً من المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط، ويقتصر الإنتاج على التسويق المحلي.

ـ صناعة المواد الكيميائية:

يساهم هذا النشاط بأكثر من ٤,٥ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في سوريا وما يقارب ٢,٣ بالمئة في لبنان.

وتتمتع سوريا بميزات نسبية في هذا النشاط من ناحية النسبة المئوية لحصة القيمة المضافة، ومن ناحية إنتاجية العامل السنوية، وتنافس غالبية منتجات هذا النشاط مثيلتها المنتجة في لبنان.

ـ صنع منتجات المطاط واللدائن:

تتقارب نسبة مساهمة هذا النشاط في إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في كل من سوريا ولبنان، إذ تقارب نسبة مساهمتها ٣ بالمئة في البلدين. وتحظى سوريا بميزات نسبية أفضل في الإنتاج لكن إنتاجية العامل السنوية في لبنان تفوق إنتاجية مثيله في سوريا بأكثر من ٢٢ ألف دولار، مما يحفز على استمراريتها وتطويرها.

ـ صنع منتجات المعادن اللافلزية:

يساهم هذا النشاط بأعلى نسبة (١٤,٤ بالمئة) من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في سوريا، بينما تأتي أعلى نسبة (١١,١ بالمئة) في لبنان.

وتحظى سوريا بميزات نسبية أفضل في الإنتاج، ولكن مع التكنولوجيا المتطورة المعتمدة في المنشآت اللبنانية، فإن إنتاجية العامل السنوية في لبنان تشكل ضعفي إنتاجية مثيله في سوريا.

ـ صناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات:

يساهم هذا النشاط بما يقارب ١١ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في سوريا وبأكثر من ٨ بالمئة في لبنان.

وتتمتع المؤسسات اللبنانية العاملة في هذا القطاع بميزات نسبية أفضل من مثيلتها في سوريا، سواء من حيث النسب المئوية لحصة القيمة المضافة إلى الإنتاج أو من حيث إنتاجية العامل السنوية.

ـ صنع الأثاث:

يساهم هذا النشاط بما يقارب ١١ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص الصناعي في سوريا، وأيضاً بما يقارب ١٠ بالمئة في لبنان.

وتتقارب أيضاً النسب المئوية من حصة القيمة المضافة إلى الإنتاج، مشيرة في المقابل إلى أن إنتاجية العامل السنوية في لبنان تشكل ضعف إنتاجية مثيله في سوريا، محققةً بذلك ربحاً أعلى. ويعود ذلك إلى الجودة العالية في الإنتاج، علماً أن

المنتجات اللبنانية في هذا النشاط تنافس مثيلتها المستوردة من الدول الأوروبية.

خلاصة

من الواضح أن النشاطات الأحد عشر المدرجة سابقاً تساهم في أعلى نسبة مئوية في القيمة المضافة في البلدين، بمعنى أن القطاع الخاص الصناعي في كلا البلدين يقوم بشكل أساسي على نشاطات صناعية متماثلة.

ويتميز القطاع الصناعي في لبنان أيضاً، بإنتاجية عمل سنوية مرتفعة، لكن في المقابل يتمتع القطاع الخاص الصناعي السوري بميزات نسبية أفضل بما يقارب ١٦ نشاطاً مدرجاً في الجدول رقم (٣ ـ ٤) مقابل خمسة نشاطات في لبنان.

وتعكس هذه المؤشرات بشكل عام درجة المنافسة العالية التي يمكن أن تشهدها المنشآت الصناعية مع أول خطوة من خطوات التكامل الصناعي، ألا وهي تحرير التجارة للمنتجات الصناعية للبلدين.

وكما أشرنا في الفقرة (٢)، فإنه كلما زادت درجة المنافسة، ازداد مستوى الربحية المحققة من عملية التكامل.

أخيراً، ونتيجة ارتفاع إنتاجية العامل السنوية في القطاع الصناعي اللبناني المقترنة مع ميزات نسبية أفضل محققة في القطاع الخاص الصناعي السوري، فإن عملية توزيع العمل بين البلدين على أساس التخصص التام في نشاط صناعي دون آخر لا يمكن أن يتم. وفي المقابل فإن التخصص لتقسيم العمل يمكن أن يتم داخل الفروع في كل نشاط. وقد أدرجنا في الفقرة (٢) السلع المنتجة في كل من سوريا ولبنان، وتم تصنيفها بين السلع التكاملية والتنافسية. في هذا الإطار يمكن أن تتم عملية تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج لتحقيق مستويات أفضل في الكفاءة والجودة والربحية، وما يساهم به مجمل ذلك في تحقيق مستويات أفضل من الرفاه الناتج من عملية التكامل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تشكيل لجان مختصة من قبل المنتجين الصناعيين في البلدين تساهم بشكل أساسي في تقسيم العمل ضمن الفروع والنشاطات الصناعية. وسوف نوضح ذلك لاحقاً في الفقرة «خامساً» الخاصة بمداخل التكامل الصناعي.

أخيراً، إن أي إجراء يعمل على إزالة المعوقات التي تواجه أياً من الصناعة السورية أو اللبنانية، سيرفع من مستوى الأداء الصناعي بشكل عام، وسينعكس على مستوى النشاط الصناعي بزيادة في القيمة المضافة، وبالتالي الحصول على مستويات أفضل في سلم الميزات النسبية لإنتاج السلع الصناعية، كما سنوضح في ما يلي.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
مقارنة لبعض مؤشرات الأداء الصناعي في سوريا ولبنان

	توزيع صافي القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص (نسبة مئوية)		حصة القيمة المضافة المحققة إلى الإنتاج (نسبة مئوية)	حصة القيمة المضافة المصححة إلى الإنتاج (نسبة مئوية)		إنتاجية العامل السنوية المحققة (دولار أمريكي)	إنتاجية العامل السنوية المصححة (دولار أمريكي)(*)	
	سوريا	لبنان	سوريا	سوريا	لبنان	سوريا	سوريا	لبنان
ـ مقالع ومناجم وصناعات استخراجية	٠,٠٤	١,٣٤	٣٨,٢٠	٣٨,٢	٥١,٦	١٠,١٤٠	١٢,٩٧٩	٢٤,٩٣١
ـ صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٣,٧	٢٣,١٨	١٧,٠٠	٤٥,٨	٤٨,٧	١٥,٤٠٠	١٩,٧١٢	٢٨,٢٦٩
ـ صنع منتجات التبغ	٠,٣٠	١,٧٤	٣٢,١٠	٥٨,٢	٤٦,٠	٥٢٠	٦٦٦	٣٤,٤٢٥
ـ صنع المنسوجات	١٠,٢١	٣,٠٦	٢١,٠٠	٧٥,٦	٤٩,٩	١٤,٠٤٠	١٧,٩٧١	٢٤,٢٠١
ـ صنع الملابس وتهيئة الفراء	١٢,٣٣	٨,٨٨	٢٨,٨٠	٦١,٢	٥١,٣	٨,٠٨٠	١٠,٣٤٢	١٧,٧٠٧
ـ دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأمتعة والأحذية	٧,٤٠	٢,٧٨	٣٥,٧٠	٥٨,١	٤٨,٢	٩,٥٠٠	١٢,١٦٠	١٧,٤٠٣
ـ صنع الخشب والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث	٥,٥٢	٣,١٠	٣٨,٧٠	٥١,٢	٤٦,٠	٤,٨٠٠	٦,١٤٤	١٩,٦١٠
ـ صنع الورق ومنتجات الورق	٠,٥٦	٢,١٧	٢٥,٢٢	٤٨,٢	٤٦,٣	١٥,٤٤٠	١٩,٧٦٣	٢٨,٤١٨
ـ الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	١,٥٧	٢,١٧	١٣,٢٠	٦٢,٧	٤٦,٢	٢٠,٢٦٠	٢٥,٩٣٣	٢١,٧٢٤
ـ صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٠,١١	١,٤٥	٣٣,٦٠	٤٣,٧	٣٦,٧	١٠,٦٢٠	١٣,٥٩٤	٧٩,٤٦٣
ـ صناعة المواد الكيميائية	٤,٥٥	٢,٢٤	٢٩,٨٠	٤٩,٨	٤٦,٨	٢٤,٧٠٠	٣١,٦١٦	٢٩,٣٠٧
ـ صنع منتجات المطاط واللدائن	٢,٧١	٢,٩٥	٣٨,٣٠	٥١,٣	٤٥,٤	١١,٥٢٠	١٤,٧٤٦	٣٧,٠٨٧
ـ صنع منتجات المعادن اللافلزية	١٤,٤٠	١١,٠٩	٤٥,٣٠	٥٨,٩	٥٠,٦	١٢,١٤٠	١٥,٥٣٩	٢٨,٩٨٨
ـ صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	١,٢٤	٤,٥٠	٣٢,١٠	٤٥,٢	٤١,٧	١٥,٩٠٠	٢,٠٣٥	٧٥,٩١٠
ـ صناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات	١٠,٩٢	٨,٢٢	٣٤,٩٠	٤٥,٤	٥٥,٣	٥,٤٨٠	٧,٠١٤	٢٠,٦٦٢
ـ صنع الآلات والمعادن غير المصنعة في مكان آخر	٢,٤١	٢,٠٣	٢٩,٥٠	٦٢,٣	٤٢,٧	١٤,٢٨٠	١٨,٢٧٨	٢٦,٦٦٤
ـ صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	٠,٣١	١,٨٨	٢٨,٦٠	٤٩,٢	٥١,٥	١٤,٤٨٠	١٨,٥٣٤	٢٨,١١٧
ـ صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصال	٠,٠٤	٠,٠٧	٢٧,٢٠	٥١,٢	٥٥,٤	٢٠,٨٦٠	٢٦,٧٠١	٢٥,٥٦٠

يتبع

تابع

ـ صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات	٠,٣٠	٠,٠٣	٣٧,٦٠	٤٢,١	٥٧,٨	٧,٨٠٠	٩,٩٨٤	١٣,٣٦٧
ـ صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٠,٣٥	٠,٨٨	٣٥,٢٠	٤٥,٦	٣٣,٦	٦,٦٤٠	٨,٤٩٩	٣٢,٢٢٨
ـ صنع معدات النقل	٠,٠٢	٠,٠٤	٣٤,٦٠	٣٦,٢	٢١,٦	٧,١٤٠	٩,١٣٩	٢٦,٦٣١
ـ صنع الأثاث	١٠,٧٣	٩,٦٥	٢٨,٧٠	٤٨,٣	٤٩,١	٧,٨٨٠	١٠,٠٨٦	١٩,٨٧٦
ـ إعادة الدوران وتنقية المياه (سوريا) البناء (لبنان)	٠,٢٨	٦,٥٥	٣٨,٧٠			٨,٥٠٠	١٠,٨٨٠	٣٤,٣٥٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

(*) تم احتساب إنتاجية العمال في سوريا على أساس سعر الصرف في الدول المجاورة ٤٦ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي.

رابعاً: متطلبات تكامل القطاع الصناعي السوري ـ اللبناني

شهد التاريخ الحديث للعلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية نظمت العلاقات على أساس الصلات الطبيعية بين البلدين. وتضمنت هذه الاتفاقات الكثير من المعاملة التفضيلية التي سمحت بانسياب البضائع والمنتجات الوطنية (الفقرة «أولاً»)، كان أولها (بعد الانفصال الجمركي عام ١٩٥٠) اتفاقية عام ١٩٥٣، المعدلة عام ١٩٦٥. ومع تباين الأنظمة والسياسات وآليات التنمية الاقتصادية المعتمدة بين البلدين خلال العقود الثلاثة من الستينيات حتى الثمانينيات أفرغت اتفاقية ١٩٥٣ من مضمونها، مما أوجب توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق عام ١٩٩١. وقد جددت المعاهدة الأخيرة آفاق التنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية بما يخدم مصلحة البلدين، وفي إطار سيادة واستقلال كل منهما. وقد أعقبها مجموعة اتفاقيات أبرزها «اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي» (عام ١٩٩٣) الهادف إلى إقامة سوق مشتركة.

وقد تم مؤخراً توقيع اتفاق تحرير مبادلة جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأة بين سوريا ولبنان اعتباراً من ١/١/١٩٩٩: الخطوة الأولى في مسار التكامل الصناعي، أما الخطوات الأخرى لهذا المسار التكاملي فهي إقامة منطقة تجارة حرة لمنتجات البلدين. أما الوحدة الجمركية لمختلف المنتجات الصناعية والمواد الأولية اللازمة في الصناعات المحلية، وتحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة وتنظيمها في تحقيق التكامل الصناعي الكامل بين البلدين فلا تزال بعيدة المنال، لما تتطلبه من تحقيق شروط محلية ومتطلبات لا يمكن إغفالها أو تجاوزها. وتتضمن متطلبات التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني محورين أساسيين: يتناول المحور **الأول** متطلبات التكامل الصناعي على صعيد الأداء الاقتصادي المحلي لكل من سوريا ولبنان. ويشمل المحور **الثاني** متطلبات على صعيد العلاقات الاقتصادية الثنائية بين سوريا ولبنان من جهة، والعلاقات الاقتصادية للبلدين مع المحيطين العربي والإقليمي والمحيط الدولي من جهة أخرى.

١ ـ متطلبات التكامل الصناعي على صعيد الأداء الاقتصادي المحلي في كل من سوريا ولبنان

كان الأداء الاقتصادي والنشاط الصناعي خلال النصف الثاني من القرن الماضي في سوريا ولبنان نتيجة سياسات وآليات التنمية التي تم شرحها في الفصلين الأول والثاني والثالث. وفي إطار توضيح متطلبات التكامل الصناعي لا بد من الإشارة إلى النقاط الثلاث التالية:

ـ **درجة التحرر الاقتصادي**: على الرغم من أن سوريا قد بدأت منذ أواخر الثمانينيات بتعزيز سياسة التعددية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الإنتاج والتجارة الخارجية وخففت من قيودها على الاستيراد وشجعت التصدير، فإن استراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية ما زالت من حيث الفلسفة والتطبيق بعيدة عن الحرية الاقتصادية. وقد أصدرت مؤسسة «Heritage Foundation» (عام ١٩٩٤) مؤشراً اقتصادياً يدعى «مؤشر الحرية الاقتصادية» (Index of Economic Freedom)[١٣]، وهذا المؤشر يقيس الدرجة التي يتمتع بها الأشخاص بحرية الإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات ودرجة تدخل الدولة في العمليات الثلاث من خلال التشريعات والقيود المفروضة من قبلها. وتعد سوريا بحسب هذا المؤشر من «الاقتصادات المقيدة» (Repressed Economy)، حيث إن تدخل الدولة يأخذ هامشاً واسعاً في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي المقابل، يعتمد لبنان نظام الاقتصاد الحر، لكنه في الواقع أفضل بدرجة واحدة فقط من سوريا من حيث الحرية الاقتصادية، إذ يصنف لبنان في الدرجة التي تأتي تماماً قبل سوريا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، ويعتبر ضمن «الاقتصادات غير الحرة غالباً» (Mostly Not Free)، نظراً إلى ما يشهد الأداء الاقتصادي من تدخل الدولة في العمليات الثلاث (الإنتاج وتوزيع السلع والاستهلاك). هذا، ويشتمل مؤشر الحرية الاقتصادية على المقاييس التالية: الرسوم الجمركية المفروضة، وشروط وعوائق الاستثمار الأجنبي، وضوابط تملك الأجانب، والإنفاق الحكومي، وتحديد الملكية، وحقوق الملكية الخاصة، والبيروقراطية، وتنظيم العمالة.

ـ **التنمية الاقتصادية ومساهمة قطاع الصناعة**: خلال عقد التسعينيات حقق الاقتصاد السوري معدل نمو سنوياً مقداره ٧,٢ بالمئة، توزعت بنسبة ٨,٠ بالمئة للنصف الأول من العقد ونسبة ٥,١ بالمئة للسنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). وفي المقابل ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ١٤ بالمئة في النصف الأول من عقد التسعينيات إلى ٢٢ بالمئة في النصف الثاني من ذلك العقد؛ بمعدل نمو مقداره ٩ بالمئة للفترة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨).

بالنسبة إلى لبنان، فقد شهد الاقتصاد اللبناني معدلات نمو سالبة في عقد التسعينيات للسنوات (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) بنسبة -١٣,٤ بالمئة و-٣٨,٢ بالمئة على

(١٣) عبد الرزاق شريجي، «أين يقع كل من لبنان وسوريا على مؤشر الحرية الاقتصادية،» ورقة قدمت إلى: ندوة العولمة وآثارها على الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، بيروت، ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، ص ٣ ـ ٤.

التوالي. أما أعلى معدل نمو حقيقي، فكان عام ١٩٩٤ (٨,٠ بالمئة)، ومن ثم بدأت البلاد تشهد انخفاضاً في معدلات النمو (٤ بالمئة و٣ بالمئة)، ومؤخراً وبحسب تقديرات بعض المؤسسات المالية، فإن معدل النمو قارب الصفر لعام ١٩٩٩. بمعنى آخر، فقد دخل الاقتصاد اللبناني منذ عام ١٩٩٥ حالة ركود مع تراجع الإنتاج ولا تزال مستمرة، وفي المقابل شهد القطاع الصناعي اللبناني منذ مطلع التسعينيات تحولات أساسية في ما يتعلق بإعادة هيكلته ولا يزال. وحقق الاستثمار الصناعي في لبنان خلال السنوات (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨) معدل نمو سنوياً مقداره ٢١ بالمئة على الرغم من الصعوبات الجمة التي ما زال يعانيها النشاط الصناعي، مما يشير إلى اتجاه المستثمرين إلى الصناعات الكثيفة رأس المال.

ـ **التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي**: تشهد اقتصادات الدول النامية بصورة عامة تحديات خارجية (نتيجة ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي) عظّمت من عامل المنافسة في جميع النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية على السواء. وإزاء ذلك تزايدت الدعوات لبذل الجهود إزاء هذه المعطيات لإعادة ترتيب الهيكلية الاقتصادية في الدول النامية، مما أطلق عليه التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي. وبالنسبة إلى كل من سوريا ولبنان، فقد تزايدت الدعوات لإتمام جملة من الإصلاحات الاقتصادية للضرورات التي فرضتها التحديات الخارجية، بالإضافة إلى المعوقات والصعوبات المحلية، وما يترتب عنها من ضعف في معدلات النمو إن لم يكن حالة ركود. إن أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي العام أو التكامل الصناعي الخاص بين سوريا ولبنان تتطلب بادئ ذي بدء، إتمام العديد من التغييرات والإصلاحات في الأداء الاقتصادي المحلي للبلدين من أجل خلق مناخ حقيقي للاستثمار الصناعي ضمن شروط متكافئة للمنافسة في الأداء والإنتاج، مع العلم أن التكامل الصناعي بدوره يسهم أيضاً في عملية خلق مناخ استثماري في البلدين.

وقد كثر الحديث في سوريا عن الإصلاح الاقتصادي بعد أن دخل الاقتصاد السوري مرحلة الركود منذ بداية النصف الثاني من التسعينيات. وقدمت اقتراحات عدة مثل: إصلاح القطاع العام، الإصلاح المصرفي، الإصلاح الإداري ومعالجة الروتين باختصاره، تخفيض الضرائب، رفع الأجور، تشجيع التصدير، ترشيد الاستيراد، ترشيد الإنفاق العام، إلغاء القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦، تعديل قانون الاستثمار لعام ١٩٩١، تعديل قانون التجارة وغير ذلك. وقد ركز كل من د. عصام الزعيم ود. نبيل سكر (في ندوة الثلاثاء الاقتصادي عام ١٩٩٩) على مدخل رئيسي للبدء بعملية الإصلاح، وهو ضرورة وضع تصور للأولويات الاقتصادية وللعلاقات التجارية والاستثمارية المستقبلية وللدور الاقتصادي والسياسي المرجو أن تقوم به سوريا في المنطقة. وبالتالي، لا بد من وضع استراتيجية مستقبلية لعملية

التنمية ضمن خطة شاملة تغطي مختلف الجوانب التي يتوجب القيام بإصلاحها (البشرية والتكنولوجية والاجتماعية، العلمية منها والتعليمية والثقافية...).

وقد قدمت مجموعة من المؤسسات بدورها تقارير عن أسباب حالة الركود في لبنان[١٤] (بنك عودة، فرنسبنك ومصرف لبنان)، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية: ضبابية المناخ الاستثماري والاقتصادي العام، انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة، توقف عملية السلام في المنطقة واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، استمرار التجاذبات السياسية الداخلية ومضاعفاتها على الناحية الاقتصادية، انكماش الطلب الكلي في الاقتصاد، تراجع صافي التدفقات المالية الخارجية، وأخيراً عجز الموازنة العامة مترافقة مع سياسة مالية انكماشية.

وفي هذا الإطار أيضاً، وضع بعض المختصين في لبنان سيناريو مالياً اقتصادياً لإخراج الوضع المالي من العجز. ويهدف هذا السيناريو إلى تحقيق السيطرة على العجز خلال خمس سنوات، أي مع نهاية عام ٢٠٠٤[١٥]. وقد قام السيناريو على مجموعة من الفرضيات أو الاقتراحات: الخصخصة (لمؤسسات بقيمة ٥ مليارات دولار)، تحصيل ضريبي متزايد مع زيادة دخل الأفراد، ترشيد الإنفاق الحكومي، تخفيض الفوائد العالية على الدين العام في السوق المحلية، تشديد المطالبة بالتعويضات عن الهجمات الإسرائيلية، ولا سيما الخسائر الاقتصادية التي عاناها لبنان جراء الاجتياح عام ١٩٨٢.

وقد طرح تقرير بنك عودة أيضاً، سيناريوهات للتوازن الاقتصادي الأمني (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣)[١٦] أشار فيه إلى أن تحقيق التوازن يفترض: رفع معدلات الاقتطاع الضريبي إلى ما نسبته ٢٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، تأمين ٥ مليارات دولار من الخصخصة على مدى خمس سنوات مع اعتماد نمو فعلي للراتب بنسبة لا تتجاوز ٧٥ بالمئة من نمو الإنتاجية، اعتماد سياسة نقدية تشجع الاستثمارات الخاصة بقيمة ٤ مليارات دولار سنوياً، خلق سوق للرساميل المحلية تؤمن تمويلاً بمليار دولار سنوياً.

وقد قدم التقرير السنوي لجمعية المصارف (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) بدوره عرضاً للمشكلة القائمة من عجز المالية والميزان التجاري والركود، وهو يعرض حلاً بإصلاح القطاع العام، وزيادة إنتاجية القطاع الخاص، ورفع قدرة المؤسسات الوطنية

---

(١٤) فمعدل النمو حسب تقرير بنك عودة لعام ١٩٩٩ قُدّر بـ ٢ بالمئة بالقيم الفعلية.

(١٥) **النهار**، ١٩٩٩/١١/٢٩، ص ٩.

(١٦) **السفير**، ١٩٩٩/٥/١٧، ص ٧.

التنافسية داخلياً وخارجياً، وخصوصاً لجهة التصدير إلى الأسواق العربية والأسواق العالمية. ويتم ذلك بتخفيض تكلفة الإنتاج المحلي وتغيير سياسة تنمية الصادرات باعتماد التدابير المقدمة من وزارة الصناعة، كما ورد آنفاً، والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

٢ ـ التكامل الصناعي والإصلاح الاقتصادي المطلوب

إن التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني يتطلب بادئ ذي بدء اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي. وتتمثل ضرورة إتمام الإصلاح الاقتصادي بشكل عام في رفع مستوى الأداء الاقتصادي المحلي وتفعيله وتأهيله لمواجهة تحديات الانفتاح الخارجي. أما في ما يخص التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني، فتتمثل ضرورة إتمام الإصلاحات التالية بهدف خلق المناخ المناسب لأي درجة من التعاون أو التكامل الاقتصادي، وبذلك فإن عملية إتمام ومعالجة هذه الإصلاحات تحقق درجة عالية من المساواة في شروط الإنتاج الصناعي. وبالتالي يتم تجاوز جزء كبير من الانعكاسات السلبية الناجمة عن التكامل الصناعي للبلدين ضمن شروط إنتاج وعمل غير متكافئة:

أ ـ الإصلاح الاقتصادي المطلوب في سوريا:

(١) **وضع استراتيجية مستقبلية للتنمية الصناعية والترخيص الصناعي**، وفقاً لاستراتيجية التنمية للاقتصاد الكلي، آخذين بعين الاعتبار تحديات انفتاح الأسواق الإقليمية، وأولها الانفتاح على الأسواق اللبنانية (سواء أكانت السلع وسيطة أم نهائية)، بهدف خلق نسيج متماسك من المنتجات الصناعية اللبنانية وتجنب العديد من الاستثناءات القائمة حالياً. بمعنى آخر، التخصص في إنتاج سلع قادرة على المنافسة سواء في السوق اللبناني أو الأسواق الإقليمية.

(٢) **تأهيل القوى البشرية والقوى العاملة بما يتناسب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والاستراتيجية المستقبلية** الخاصة بالتنمية الصناعية المحلية والإقليمية، بهدف الحد من تصدير العمالة غير المؤهلة والرخيصة إلى لبنان.

(٣) **اعتماد دراسة مقارنة للسلع المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج** وتحديد مدى كفاءة وجودة الأداء المحلي ومدى جدوى حماية الصناعات المحلية.

(٤) **الحد من التبادل التجاري في إطار السوق السوداء والحد من عمليات التهريب البينية**. فالمنتجات الكيميائية مثلاً، وبخاصة الدوائية، تهرب إلى لبنان (كون معامل الدواء في سوريا لا تستوفي الشروط المطلوبة المحددة من قبل وزارة الصحة في لبنان). وفي المقابل، هناك لائحة طويلة من المنتجات اللبنانية التي تدخل إلى

سوريا بطرق غير نظامية نظراً إلى التعهدات وحظر أو منع الاستيراد (ألبسة جاهزة، سجاد، أحذية. . . إلخ). إن تحقيق أي درجة من درجات التكامل الصناعي يتطلب حلاً جذرياً لمشكلة السوق السوداء والتهريب التي تخلق حالة منافسة غير متكافئة للمنتجات السورية، وخصوصاً الصناعية منها.

(٥) **رفع مستوى الأجور والرواتب والحفاظ على الخبرات المحلية، وبخاصة في القطاع الصناعي العام**، إذ يتم تدريب وتأهيل الكوادر بهدف النهوض به ورفع الكفاءة، ومن ثم تجد هذه الخبرات طريقها سعياً لمردود مادي أعلى.

(٦) **تعديل التشريعات والقوانين بما يتناسب مع مسار التكامل الاقتصادي بشكل عام، والصناعي بشكل خاص**، فسوريا دخلت في منطقة التجارة الحرة العربية وأطلقت حرية التبادل التجاري للمنتج الصناعي مع لبنان، وتعمل على تهيئة العوامل واستيفاء شروط الدخول في جملة من الاتفاقات الإقليمية والدولية. وفي المقابل، فإن المؤسسات الصناعية المحلية لا تزال تعمل بنظم وتشريعات أعدت ضمن ظروف محلية وإقليمية مغايرة للواقع الحالي، وبالتالي فإن شروط المنافسة للمنتج الصناعي مع أي منتج صناعي أجنبي غير متكافئة في غير مصلحة المنتج السوري.

(٧) **التركيز والحث على دمج الوحدات الصناعية الصغيرة المتماثلة ومنح المؤسسات المندمجة ميزات خاصة**: اعتماد آلية دمج تتجاوز الروتين والبيروقراطية، ودعم المؤسسات المدموجة في عمليات التجديد والتطوير، على أن يترافق ذلك مع رقابة محكمة على الجودة وتطبيق الأمن الصناعي والتقيد بالمواصفات القياسية.

(٨) **تهيئة المناطق الصناعية بأسلوب حديث** وتخدم لجهة البنية التحتية (ماء، كهرباء، مواصلات، اتصالات) والمكاتب الإدارية، وضرورة تسهيل عمليات الترخيص في هذه المناطق، بالإضافة إلى جعله ترخيصاً نهائياً بدلاً من المؤقت كما هو حاصل حالياً.

(٩) **توفير معلومات عن الأسواق الخارجية ودعم إقامة مؤسسات متخصصة في التجارة الخارجية.**

(١٠) **دعم التمويل الصناعي** بما يشمل من تسهيلات مصرفية في إطار عملية الاستيراد لمستلزمات الإنتاج وعملية التصنيع ومختلف ما يتطلب النشاط الصناعي من خدمات مصرفية.

(١١) **إعادة النظر بالهيكل الضريبي بما يخدم التطور الصناعي**، علماً أن جدوى ميزة الإعفاء الضريبي تبعاً لقانون الاستثمار رقم (١٠) لم تحظ بقبول العديد من المستثمرين، نظراً إلى ما يترتب بعدئذٍ من ضرائب مرتفعة.

(١٢) توفير قاعدة معلومات وبيانات إحصائية وتكنولوجية للمستثمرين والجهات المهتمة بالنشاط الصناعي: الاهتمام بمسألة البحث العلمي والتطور التكنولوجي ودخول عالم المعلوماتية والاتصالات المتقدمة، والعمل المستمر للتعاون في هذا المجال مع الدول الأخرى العربية والإقليمية، نظراً إلى ما يتسم به هذا المجال من تغير مستمر شهرياً، إن لم يكن يومياً، وما يترتب على ذلك من تكلفة باهظة.

(١٣) تثقيف أصحاب الفعاليات بأهمية التكامل الصناعي وبضرورة تطوير العلاقات التجارية والصناعية، والاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني في تقديم المساندة ونشر التوعية لضرورة التغير بهدف التطوير والاندماج بأسلوب صحيح، مع التركيز على ما توصل إليه البلدان من تطور في العلاقات الثنائية، وما يمكن للتكامل من تحقيق انعكاسات إيجابية على المجتمع السوري، اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ب ـ الإصلاح الاقتصادي المطلوب في لبنان

(١) كما في سوريا فكذلك في لبنان، يجب **اعتماد استراتيجية مستقبلية في عملية الترخيص** سواء من حيث نوعية المنتج أو من حيث توزيعه الجغرافي في محاولة لتنمية المناطق النائية.

(٢) تفعيل مشروع إقامة المناطق الصناعية في جميع المناطق اللبنانية الريفية المهدورة، إضافةً إلى تأمين البنية التحتية الضرورية والطاقة بأسعار مخفضة، إذ تشكل الأرض والعقارات أحد أسباب ارتفاع كلفة المنتج اللبناني، وبالتالي فإن تفعيل هذا المشروع سيأخذ بعداً من حيث زيادة الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتوازية.

(٣) الحدّ من استخدام اليد العاملة الأجنبية، وبخاصة الآسيوية، والعمل على تنظيم العمالة العربية، وبخاصة السورية، ومنحها التأمينات الضرورية تبعاً للاتفاقية الثنائية المبرمة عام ١٩٩٤ في مجال العمل.

(٤) دعم التمويل الصناعي وتفعيل المصرف الصناعي للقيام بالدور المطلوب، فالدعم المقدم من قبل المصرف المركزي (تخفيض ٥ بالمئة على الفائدة المقدمة للمنشآت الصناعية) لم يأخذ بعداً، كما كان مرجواً في دفع عملية الاستثمار الصناعي.

(٥) تأهيل المؤسسات الصناعية للمساهمة في عملية الانفتاح على العالم الخارجي بشكل عام، والعربي بشكل خاص. ويكون ذلك من خلال المشاركة في المعارض الصناعية والمؤتمرات والندوات العلمية والصناعية، بالإضافة إلى حثها على استقطاب ومحاولة تطبيق أحدث ما توصل إليه علم إدارة المشاريع والتسويق والإنتاج.

(٦) تنشيط دور الهيئات والنقابات في تجنيد الطاقات المساهمة في التحديث والحث على فعالية التضامن والاندماج. تتمثل المساهمة المطلوبة في مختلف النقابات والهيئات الصناعية في إعادة جدولة شروط استمرارية المؤسسات الصناعية ودمج ما يمكن دمجه منها، وتعويض المؤسسات الصغيرة غير المنافسة في حال ثبات ضعف قدرتها على المنافسة.

(٧) تجاوز التركيبات العائلية في المؤسسات الصغيرة لخلق مؤسسات صناعية متوسطة وكبيرة الحجم قادرة على توسيع رساميلها وزيادة فعاليتها: بمعنى آخر، خلق مؤسسات صناعية تتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءات الإنتاجية وسلع ذات جودة منافسة إقليمياً ودولياً.

(٨) تعديل بعض التشريعات ومعالجة الروتين الإداري والقانوني نظراً إلى انعكاسه السلبي على مناخ الاستثمار.

(٩) تفعيل دور المؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي بدءاً بوزارة الصناعة وانتهاءً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي المحدث حالياً، بالإضافة إلى جمعية الصناعيين وغرفتي التجارة والصناعة، ومؤسسة المقاييس والمواصفات، ومعهد البحوث الصناعية، وخلق نسيج من النشاط المشترك لتلك المؤسسات من خلال تقديم الدراسات المطلوبة في مختلف النشاطات الصناعية القابلة للحياة والحية في القطاع الصناعي اللبناني، والعمل على دعم وتنفيذ هذه الدراسات بمساهمة مختلف المؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي كل بحسب دوره.

(١٠) الاهتمام بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي والعمل بالتعاون مع مختلف الدول نظراً إلى ما يتطلب ذلك من خبرات واستثمارات باهظة.

تلخص النقاط المطروحة متطلبات التكامل من ناحية العرض السلعي القائمة على أساس: إنتاج سلع ذات جودة عالية بتكلفة متدنية أو مضغوطة إلى أدنى درجة وطرحها في الأسواق المحلية والخارجية بأسعار منافسة. وفي المقابل، هناك متطلبات للتكامل من ناحية الطلب القائمة على أساس: القدرة الشرائية، والذوق والنمط الاستهلاكي، والتسويق والترويج. ويتحدد الطلب على السلعة عملياً من خلال السعر المطروح والرغبة والقدرة على الشراء. أما التسويق بدوره التقليدي فيخلق العامل الرابط بين العرض والطلب. وقد أصبح حالياً، ومع تطور الإنتاج وظهور أنماط متعددة من السلع المنتجة لعمليات التسويق والترويج، دور جديد وحديث، ألا وهو خلق الرغبة في الاستهلاك وتوجيهها في أنماط استهلاكية غير محددة من قبل المستهلك في الماضي.

بالنسبة إلى القدرة الشرائية، فهي تتحدد بالدخل وأسعار السلع. ومن الواضح أن تخفيض معدلات البطالة وزيادة أو رفع الرواتب والأجور وتأمين الخدمات الاجتماعية المتعددة (تعليم، طبابة.. الخ) بأسعار مدروسة، هي عوامل ذات تأثير مباشر في رفع القدرة الشرائية وتحفيز الطلب، وبالأخص في حالة الركود التي يشهدها كل من الاقتصادين السوري واللبناني، علماً أنه في المقابل سيخلق التكامل الصناعي بدوره مناخاً لتشجيع الاستثمار ويعالج مشكلة البطالة إلى حد بعيد. بمعنى آخر، ان أي خطوة في طريق التكامل ستشكل أرضية مناسبة لاستكمال الخطوة التالية من ناحية الطلب، لكونها ستخفف من حدة البطالة وسترفع من القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الدخل وعرض المنتجات بأسعار منافسة.

ويأتي دور الهيئات والمؤسسات المدنية في التوعية الاستهلاكية للمنتج اللبناني والسوري بشكل واسع. وقد اتخذ السلوك الاستهلاكي لمواطني البلدين مؤخراً اتجاهاً جديداً لجهة السلع المحلية اللبنانية والسورية، وخصوصاً على صعيد التسوق الشخصي، نتيجة السياحة البينية. وقد عكس ذلك بدوره تقارباً في الذوق الاستهلاكي للمواطنين في البلدين. وهو أبرز متطلبات التكامل لكونه يحقق الهدف المرجو: استهلاك الإنتاج.

أخيراً، حدد البلدان مدة أربع سنوات لاستكمال الخطوة الأولى في طريق التكامل الصناعي، ويسعى أصحاب الشأن بدورهم لتذليل العديد من العقبات الطارئة في استكمال هذه الخطوة. إن التكامل في الدول النامية، إلى جانب كونه خطوات متتالية تأخذ كل منها بعداً في عملية التكامل، يتطلب أيضاً بادئ ذي بدء تكاملاً في الاقتصادات المحلية وإتمام الإصلاحات المطلوبة. ويرمي ذلك بشكل رئيسي إلى تهيئة الاقتصادات للدخول والاندماج مع الاقتصادات الأخرى بشكل مبني على أسس وقواعد سليمة. ولا يزال أمام كل من سوريا ولبنان سنتان لإنهاء إجراءات الخطوة التكاملية الأولى، ومن المفيد استغلال هذه المدة لإتمام المتطلبات المحلية المحفزة والدافعة في خطى الاندماج والتكامل والتصحيح.

٣ ـ متطلبات التكامل الصناعي على صعيد العلاقات الاقتصادية للبلدين

لقد تضمنت الاتفاقيات المدرجة في الملحق رقم (١) المنبثقة من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق (عام ١٩٩١) الإطار الأساسي لبناء تكامل اقتصادي بصورة تدريجية.

وتضمنت المادة الأولى لاتفاق «التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي» (عام ١٩٩٣) الهدف الأساسي من إقامة التعاون والتنسيق بين البلدين، ألا وهو الوصول

إلى تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إطلاق حرية حركة الأشخاص والعمل وتبادل البضائع والمنتجات وانتقال الرساميل والنقل والترانزيت والادخار والآلات والتملك، واضعة بذلك الخطوط العريضة لمجمل عملية التكامل. وتضمنت المادة الثانية لتلك الاتفاقية الخطوات التنفيذية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي إقامة السوق المشتركة.

أما في ما يخص تكامل القطاع الصناعي، فقد جاء في المادة الثانية النقطة (ب) من الاتفاقية نفسها ما يلي:

- السير في تنسيق الأعباء الداخلية للسلع الوطنية المتبادلة بين البلدين وصولاً إلى تحقيق المساواة في هذه الأعباء، ومن ثم تحريرها من قيود المبادلة بينهما.

- السير تدريجياً في إطلاق حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية بين البلدين، وتحريرها من جميع القيود، وإعفائها من الرسوم الجمركية ومتمماتها، وذلك وفقاً لقوائم السلع والمنتجات التي تتساوى أعباؤها الداخلية وتقرها اللجنة الاقتصادية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

- تنظيم شهادات المنشأ في كل من البلدين وفقاً للمبادئ المقررة في اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومن حيث الجهة التي تقوم بإصدارها والمعلومات التي تتضمنها بما يكفل صحة ودقة هذه المعلومات.

- تنسيق تشريعات النقل والمواصلات والترانزيت بين البلدين بما يكفل حرية العمل وتكافؤ الفرص للعاملين في هذه القطاعات.

من الواضح أن كلاً من سوريا ولبنان قد بدأ أول خطوة في التكامل الصناعي من منظور اقتصاد السوق، والمتمثلة في عملية تحرير تجارة السلع والمنتجات الصناعية المنتجة محلياً عبر اتفاقيات التجارة التفضيلية في البلدين ابتداءً من ١/١/١٩٩٩. فتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المنتجة محلياً تشكل أولى خطوات إزالة العوائق التجارية من منظور اقتصاد السوق.

كذلك تركزت مجموعة الاقتراحات المقدمة من المفكرين وأصحاب القرار على المضي في إقامة منطقة تجارة حرة يتم من خلالها تبسيط الإجراءات الجمركية، إن لم يكن إزالتها والتخلص كلياً من مجمل العوائق التجارية والاستثناءات. ويأخذ البعض بعداً آخر في الدعوة لإقامة جدار جمركي موحد، وتحرير حركة العمال ورؤوس الأموال، وتعديل العديد من القوانين والتشريعات، وتحرير سعر صرف الليرة السورية وحرية استعمالها، وإيجاد سوق مالية، وإعطاء مزايا محفزة للمستثمرين وغيرها. وقد جاءت هذه الاقتراحات مبعثرة ما بين مجرد إطلاق حرية التبادل

التجاري والتكامل الاقتصادي. عملياً، إن مسألة إطلاق حرية تبادل السلع المنتجة تتطلب بادئ ذي بدء إجراءات تنفيذية «لتحقيق المساواة في الأعباء» بهدف خلق حالة من المنافسة المتكافئة، وتحقيق الهدف المرجو من حرية التبادل التجاري بشكل سليم يتفادى الانعكاسات السلبية إلى أدنى درجة ممكنة، ويعظم من الانعكاسات الإيجابية إلى أقصى حد.

وتحت عملية **تحقيق المساواة في الأعباء** تندرج جملة من الإجراءات التحضيرية للدخول في مرحلة إطلاق حرية التبادل التجاري:

(١) توحيد الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في الصناعات المحلية في البلدين. حالياً، هناك تقارب في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية اللازمة للصناعة في كل من سوريا ولبنان، وفي المقابل، فإن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع نصف المصنعة المصدرة إلى سوريا مرتفعة، وبالتالي يضعف من قدرتها التنافسية مع المنتج المماثل في لبنان.

(٢) تنسيق الإجراءات المتعلقة بانتقال الرساميل والعمليات المصرفية وتبسيط الإجراءات المصرفية والمالية بين البلدين ووضع آلية تسهيل فتح الاعتمادات.

(٣) توحيد أنظمة التجارة الخارجية في المعاملات بين البلدين وفي ما يتعلق بفتح الاعتمادات والتسهيلات الائتمانية.

(٤) رفع الحواجز غير الجمركية للتجارة البينية بما فيها الحواجز الإدارية والمعوقات والروتين والاستثناءات. حالياً، خطت الدولتان خطوات مهمة في رفع عدد من الاستثناءات وتحرير التجارة البينية.

(٥) توحيد المواصفات والمقاييس للسلع المتبادلة لتسيير عملية التبادل التجاري والتعامل ضمن شفافية مطلوبة ومرونة توطد العلاقات التجارية (تنفيذ بروتوكول عام ١٩٩٤ بشأن التعاون العلمي والفني في مجال المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شارات المطابقة بين هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية).

(٦) تقليص معاملات تخليص البضائع على حدود البلدين وتبسيطها ومكننتها، وبالأخص في ما يتعلق بشهادة المنشأ وعملية تدقيقها.

(٧) العمل على تفعيل إنشاء المكاتب الحدودية المشتركة المتفق عليها.

(٨) معالجة أوضاع المنتجات غير المتكافئة بالأعباء.

(٩) وضع اتفاق خاص بالمشاريع المشتركة يتضمن تعريفاً واضحاً لما هو

مقصود بهذه المشاريع ومنح المشروعات المشتركة إعفاءات إضافية لتشجيع إقامتها في البلدين.

(١٠) توفير الخدمات المعلوماتية والاستشارية اللازمة المتعلقة بالنشاط الصناعي وعمليات التسويق.

(١١) تشكيل لجان لمختلف النشاطات الصناعية مع ضرورة العمل على إزالة الصعوبات والمعوقات المطروحة من قبل اللجان.

(١٢) تنفيذ المهام المقترحة في المادة الثالثة لبروتوكول التعاون في مجال الصناعة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية (٤/١٢/١٩٩٣) والمتمثلة في تنسيق السياسات المشجعة للنشاط الصناعي وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة ذات الفائدة الحيوية للجانبين، والإشراف على وضع الدراسات الرامية إلى توحيد المواصفات والمقاييس، والجدوى الاقتصادية والمالية، وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق وتذليل الصعوبات التي قد تنشأ لدى التطبيق.

(١٣) استغلال مدة السنتين القادمتين في كل من سوريا ولبنان لتهيئة قطاع الصناعة والقطاعات الداعمة له استعداداً لإقامة منطقة التجارة الحرة، المرحلة الثانية في عملية التكامل الصناعي.

تأتي الخطوة الثانية للتكامل الصناعي السوري ـ اللبناني من منظور اقتصاد السوق في إقامة منطقة تجارة حرة. ويعني ذلك التخلص كلياً من العوائق التجارية القائمة بين البلدين مع المحافظة على العوائق التجارية إزاء الدول الأخرى. عملياً، مع حلول ١/١/٢٠٠٢ ستتمتع المنتجات الوطنية السورية واللبنانية المتبادلة على نحو عام بين الطرفين بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، محققة بذلك الشرط المطلوب لتحرير التجارة، أما عملية التخلص كلياً من العوائق التجارية مع المحافظة على العوائق التجارية إزاء الدول الأخرى، فتتطلب إبرام اتفاق ثنائي ينص على ذلك ويحدد آلية العمل والتنفيذ.

وتتناول متطلبات هذه المرحلة بادئ ذي بدء تحديد المقصود بـ «المنطقة التجارية الحرة» وآلية تنفيذها وتطبيقها، آخذين في الاعتبار أن كلاً من البلدين قد أقام مسبقاً مناطق تجارية حرّة متوزعة في مراكز عدة، سواءً في سوريا أو لبنان. وتعمل هذه المناطق ضمن تشريعات وآليات خاصة بكل بلد على حدة. أما بالنسبة إلى النشاط الصناعي، فإن إقامة مناطق صناعية حرة تتمتع بخصائص الإنتاج والتصدير والمنافسة، ستأخذ بعداً أكبر من مجرد التبادل الحر للمنتجات. وقد مرت سوريا

بتجربة المنطقة الحرة الصناعية مع جارتها الأردن ووضع نظام داخلي لآلية العمل في تلك المنطقة، وحالياً ومع ابتداء عام ٢٠٠٠ يتم تفعيل النشاط الصناعي في هذه المنطقة.

إن الاستفادة من التجربة السورية ـ الأردنية ودراسة جميع المعوقات التي واجهتها، وجملة المتطلبات المنفذة والتي ما زالت عالقة، ستعمل على توفير الجهد والوقت في تنفيذ منطقة حرة صناعية سورية ـ لبنانية، علماً أن الأفضلية والأولوية يجب أن تتركز في إقامة منطقة حرة صناعية للدول الثلاث وخلق نواة قوية لعملية التكامل العربي.

تتمثل الخطوة الثالثة للتكامل الصناعي السوري ـ اللبناني في إقامة اتحاد جمركي. وتأتي هذه المرحلة بعد استكمال عملية إقامة منطقة التجارة الحرة وما يترتب على ذلك من إزالة لكل القيود على التجارة البينية. ومن ثم فإن إقامة اتحاد جمركي يتوجب فرض تعريفة وإجراءات أخرى موحدة في التبادل مع الخارج. إن عملية إقامة اتحاد جمركي ليست بالسهولة والمرونة التي تصفها النظريات والتحليلات الموضوعة والمشروحة من قبل العديد من الباحثين والداعين والراغبين في إتمام هذا النشاط. إن إقامة اتحاد جمركي يعني إلغاء جميع العوائق التجارية على السلع المتاحة داخل الاتحاد وتبنّي نظام عوائق تجارية موحدة على السلع المستوردة من دول الخارج. وبالنسبة إلى النشاط الصناعي، يمكن أن ينحصر ذلك في المنتجات الصناعية في السلع الأولية والوسيطة والنهائية أو التكوين الرأسمالي. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الخطوة التكاملية تتطلب جهداً أبعد من مجرد مراجعة جدول الرسوم الجمركية وتوحيدها في البلدين، إذ تتطرق بشكل أساسي إلى:

ـ مجموعة الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية المبرمة من قبل كل دولة مع العالم الخارجي، ودراسة مدة صلاحياتها وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل بلد.

ـ دراسة مدى إمكانية تعديلها أو تكييفها في إطار إقامة الاتحاد الجمركي. هذه الخطوة قد تكون من الصعوبة بمكان لكون بعض الاتفاقيات تأخذ بعداً استراتيجياً سياسياً أكثر من كونه تحقيق مصالح اقتصادية، لكن في المقابل، إن الدخول في أي اتفاقية جديدة يقوم بها البلدان كطرف واحد مندمج سيحقق مصالح مشتركة أبعد بكثير مما يحققه كل بلد على حدة، سواء بالنسبة إلى سوريا أو لبنان، وبخاصة في النشاط الصناعي. فاتحاد جمركي للبلدين سيخلق سوقاً من ٢١ مليون نسمة وناتجاً محلياً إجمالياً قدره ٣٣,٥٤٤ مليون دولار أمريكي يسمح بإقامة صناعات متوسطة للاستهلاك المحلي، وصناعات كبيرة إذا ما تم إيجاد أسواق خارجية لتسويقها. هذه

الميزة، إضافة إلى ما يتميز به البلدان من موارد طبيعية وبشرية، ستعمل على جذب استثمارات محلية إقليمية أو دولية وإدخال تكنولوجيا معاصرة وتزويد النشاط الصناعي للبلدين بالدعم الخارجي المطلوب لكونه يشكل أرضية خصبة للاستثمار.

تأتي الخطوة الرابعة في التكامل الصناعي وهي تنفيذ متطلبات إقامة السوق المشتركة؛ الهدف الأساسي من «اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي» (عام ١٩٩٣)، المنبثق من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق. ويترتب على هذا الاتفاق/العملية حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمال ورأس المال) بشكل أساسي، وفي المقابل تتطلب هذه العملية تنسيقاً في السياسات الاقتصادية بإدارة هيئة مشتركة لصناعة القرارات.

في ما يتعلق بالنشاط الصناعي، فإن إقامة سوق مشتركة تشمل جزءاً من قطاع العمل ورأس المال المستثمر في هذا النشاط، كما أن تنسيق السياسات بين البلدين يأخذ بعداً أوسع بدوره من سياسات التصنيع والإنتاج ضمن مقاييس ومواصفات محددة ليشمل التسويق والترويج والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي. عملياً، وقّع البلدان منذ عام ١٩٩٣ مجموعة من الاتفاقات الرامية (على المدى البعيد) إلى إقامة السوق المشتركة. وقد جاءت الاتفاقات لتغطي العديد من النشاطات الداعمة والمكملة لمتطلبات التكامل بين البلدين. وإذا ما تم تنفيذها فعلياً على أرض الواقع مع المتابعة لما يمكن أن تواجه من إشكالات كل بحسب المؤسسات المختصة والمرتبطة بها، فإن عملية إقامة سوق مشتركة ستنفذ بصورة آلية.

أخيراً، إن النقاط المدرجة في سلسلة الاتفاقيات المدرجة في الملحق رقم (١) تشكل الأرضية الأساسية للمضي في إنشاء السوق المشتركة، لكن في المقابل فإن آلية التحريك والتنفيذ لا تزال مخاضاً صعباً. يعود ذلك إلى الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي والسياسات التنموية المعتمدة في البلدين، إذ على الرغم من توجه السياسات الاقتصادية في سوريا، وبخاصة ما يتناول نشاط القطاع الصناعي، نحو التعددية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمشترك في الإنتاج والتجارة الخارجية، تبقى استراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية في سوريا معتمدتين من حيث الفلسفة والتطبيق على الحماية كأساس، ولا تزال هذه الاستراتيجية شديدة الرقابة على الأسعار وعلى انتقال رؤوس الأموال. كما أن خصخصة القطاع العام غير واردة على الأقل في المدى المنظور، بالإضافة إلى أن سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي والمالي لا تزال من القضايا الخلافية في أوساط الفكر الاقتصادي السوري. بمعنى أنه لا يزال على سوريا توضيح رؤيتها المستقبلية قبل الشروع بإقامة وحدة جمركية بين البلدين وصولاً إلى السوق المشتركة. وفي لبنان، وعلى الرغم من توسع دور الدولة

في عملية إعادة الإنماء والإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية، ما زالت الخصخصة تشكل الهاجس الرئيسي في الفكر الاقتصادي الوافد مع العولمة وآليات السوق. ولا يزال للقطاع الخاص الدور الرائد في الاستثمار والإنتاج الصناعي، ويقتصر دور الدولة على التوجيه والترخيص ودعم القروض الصناعية. وما لم تتوحد الإرادات الاقتصادية في البلدين في نهج يقترب إلى تحقيق وتنفيذ هذه الاتفاقيات، فستبقى هذه الاتفاقيات مجرد تمنيات لا تعبر عن أكثر من حسن النية لكل من الطرفين إزاء الآخر.

خامساً: مداخل تكامل القطاع الصناعي السوري ـ اللبناني

في إطار التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني يمكن للعمل المشترك في هذا النشاط أن يتمم من خلال مجموعة من مداخل وآليات، كل منها يمتلك فعالية أو خاصية منفصلة عن الأخرى، وجميعها في النهاية تقوم بتنفيذ عملية التكامل الصناعي ضمن النشاط المختص.

وتشمل هذه المداخل بشكل أساسي:

ـ تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين.

ـ تفعيل نشاط اللجان المختصة السورية ـ اللبنانية وتعزيز دورها في عملية توزيع النشاط الصناعي البيني.

ـ إقامة المشاريع المشتركة في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الداعمة لهذا النشاط.

ـ الترخيص التأشيري وتوزيع الاستثمار الصناعي تبعاً للجدوى الاقتصادية.

١ ـ تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين

تتميز الاتفاقيات الثنائية المبرمة بأهمية خاصة في تأسيس أرضية متينة لقيام سوق مشتركة لكونها تضع آلية للتعامل بين مختلف المؤسسات القائمة في سوريا ولبنان، وتحدد الأطر القانونية للعمل الثنائي. في ما يختص بالنشاط الصناعي، فقد وقّع البلدان مجموعة من الاتفاقات الهادفة إلى تفعيل عملية التكامل الصناعي. وقد تضمنت هذه الاتفاقيات المحاور التالية:

أ ـ **إطلاق حرية التجارة للمنتجات الصناعية**: شكلت اتفاقية تحرير التجارة البينية للمنتجات الصناعية وفتح الأسواق الآلية الأساسية للتكامل الصناعي السوري ـ اللبناني. وإن عملية تعظيم فاعليتها تكمن في إزالة مختلف العوائق التي

تواجه القائمين على تنفيذها والتقليل من الاستثناءات إلى أدنى درجة. وتخلق آلية تحرير التجارة البينية بدورها مصالح مشتركة في مختلف القطاعات المرتبطة بها ويشمل ذلك: المؤسسات الصناعية، شركات النقل، المؤسسات المصرفية، شركات التأمين، شركات الإعلان والتسويق... إن التنسيق والتعاون على إزالة مختلف العقبات في المؤسسات المذكورة يدعمان بشكل أساسي ويفعلان اتفاق إطلاق التبادل التجاري البيني. ويشكل العمل التجاري عملياً، ثمرة نشاط مجموعة من الفعاليات أعلاه: تسويق وآليات نقل، بالإضافة إلى بوالص التأمين وجملة المعاملات المصرفية (فتح اعتماد، ... الخ)، وبذلك فإن أي عملية تبادل تجاري لا بد من أن تستعين بالخدمات المقدمة من القطاعات المذكورة.

ب ـ **الاتفاقيات الثنائية الداعمة للنشاط الصناعي**: تناولت الاتفاقيات المدرجة في الملحق رقم (١) مجموع القطاعات الداعمة للنشاط الصناعي، وتفعيل أو تنفيذ تلك الاتفاقيات يدفع عملية التكامل الصناعي لجهة تنظيم العلاقات البينية في مختلف المؤسسات. ومن هذه الاتفاقيات:

(١) **الاتفاقية الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي**: البروتوكولات التنفيذية الخاصة بالتعليم العالي والبحوث العلمية المتعددة تشكل بمجملها الحجر الأساسي لآلية البحث العلمي المشترك. وتتركز آلية تفعيل هذه الاتفاقية في بذل الجهود في الإطارات التالية:

ـ جمع أصحاب الطاقات الجامعية والتكنولوجية والعلمية من مقيمين ومغتربين في البلدين، وحضهم على البحث والإبداع ووضع آلية لدعمهم.

ـ تأمين جو لتبادل الخبرات والآراء والمهارات بين الجامعات ومراكز البحوث اللبنانية ـ السورية يشجع على التعاون في النشاط التكنولوجي بين لبنان وسوريا.

ـ خلق المناخ المناسب لاستقطاب التكنولوجيا المتطورة المناسبة لعملية التنمية الصناعية المحلية في البلدين.

ـ تنمية النشاطات الموجودة، سواء أكان ذلك في تبادل المعلومات أم إجراء أبحاث علمية مشتركة أو اعتماد مراكز بحوث مشتركة تشجع الابتكارات التكنولوجية والعملية.

أخيراً، إن أي خطوة ثنائية تبذل في إطار تفعيل النشاطات المدرجة أعلاه سوف تدعم نشاط البحث العلمي المشترك. وفي المقابل، يأخذ النشاط في البحث العلمي المشترك دوراً مهماً وأساسياً في عملية التطوير والتقدم لمختلف القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعية. إن أي خطوة تعمل على توسيع دور البحث العلمي

الميداني هي حاجة وضرورة لكونه يشكل القاعدة الصحيحة لتطوير وتفعيل عملية التكامل الصناعي، بدءاً من تقديم البحوث العلمية الميدانية لدراسة واقع هذا النشاط، وصولاً بالتنفيذ العملي، إلى آخر ما توصل إليه البحث العلمي المشترك.

(٢) الاتفاق الخاص بالتعاون في مجال التعليم الفني والمهني والتقني: يهدف هذا الاتفاق إلى إنماء التعاون والتنسيق والتكامل في مختلف مجالات التعليم الفني والمهني والتقني. إن عملية تنفيذ بنود الاتفاق المذكور (الملحق رقم (١)) لا بد من أن تأخذ بعداً أكبر من مجرد إعداد الكوادر والخبرات ومد الاقتصادات المحلية باليد العاملة المؤهلة. إذن لا بد من توظيف هذه العمالة والاستفادة منها بالشكل الأمثل، وهو خلق آلية لتبادل العمال وحركتها بين البلدين بشكل منظم عن طريق المؤسسات التأهيلية المختصة.

(٣) الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال الأشخاص والعمالة وإنشاء مكاتب حدودية مشتركة: وضعت الآلية الخاصة بتنظيم حركة الأفراد والعمالة البينية وانتقال الأشخاص، ونظمت حركة وتسهيل إجراءات العبور لآليات النقل السياحية والعمومية والشاحنات. إن تنفيذ ما ورد في الاتفاقيات الثلاث يدعم آليات التكامل الصناعي بشكل أساسي على المدى القريب ويشكل الحجر الأساسي في إنشاء سوق مشتركة على المدى البعيد. علماً أن أي خطوة في التكامل الصناعي تتطلب الحركة على صعيد الأفراد أو العمالة أو آليات النقل، بدءاً بتحرير تجارة المنتجات الصناعية، وانتهاءً بسوق مشتركة للمنتجات الصناعية في البلدين.

(٤) اتفاق تشجيع الاستثمار وحمايته: يمثل هذا الاتفاق القاعدة الأساسية للنشاط الاستثماري في كل من سوريا ولبنان. حدد هذا الاتفاق:

ـ آلية التسهيلات والحوافز وأشكال التشجيع بما فيها الإعفاءات من الضرائب والرسوم.

ـ حدد بصورة أولية الأحكام لحماية الاستثمارات وإعادة تحويل رأس المال والعائدات وتسوية منازعات الاستثمار سواء بين المستثمر والدولة المضيفة، أو بين الطرفين المتعاقدين.

ـ تشكيل لجنة مشتركة لتشجيع وحماية الاستثمارات.

تشكل النقاط الثلاث السابقة الآليات الأساسية لتفعيل هذا الاتفاق، لكن لا بد من التعمق في بنود هذا الاتفاق وجعلها أكثر دقة وأقل عمومية. علماً أن تعظيم استخدام وتفعيل هذا الاتفاق سيشكل المرجعية الأساسية للاستثمارات البينية وسيمثل الآلية المحركة والأساسية في خلق مصالح اقتصادية مشتركة، وبخاصة في حال

الاستثمار الإنتاجي (في قطاع الصناعة)، بالإضافة إلى أن تسيير وتسهيل حركة رؤوس الأموال ستدفع العملية التكاملية في القطاع الصناعي بشكل أساسي لكونها تمثل أحد متطلبات إنشاء سوق مشتركة.

(٥) اتفاق تجنب ازدواج التكليف الضريبي ومنع التهرب الضريبي: هدفت هذه الاتفاقية إلى توثيق التعاون الاقتصادي، وبذلك تشكل هذه الاتفاقية آلية لدعم وتنظيم حركة العمالة ورؤوس الأموال البينية والاستثمارات في النشاطات التجارية والصناعية والزراعية وما يترتب على ذلك من ضرائب من دخل (رواتب، أجور، أرباح وعائدات بما يشمل الإضافات والعلاوات ومعاشات التقاعد، . . .). وحددت الاتفاقية التفاصيل اللازمة بشأن منع الازدواج الضريبي، وحالياً وضعت حيز التنفيذ.

(٦) مشروع اتفاق للتعاون العلمي والفني في مجال المواصفات والمقاييس: يخدم كآلية لتسهيل التبادل التجاري وانسياب السلع بشكل فعال. إن آلية التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس تكمن في:

- توفيق وملاءمة مواصفات السلع والمواد الخاضعة للتبادل التجاري بين البلدين.

- وضع جداول أو إصدار مواصفات مشتركة للسلع والمواد.

- توحيد الإجراءات الخاصة بنظام منح شارة المطابقة.

- اعتماد نتائج التحاليل والفحوص الموثقة من قبل أحد الطرفين لدى الطرف الآخر.

- تنسيق المواقف داخل الاجتماعات والدورات والمجالس التي تنظمها المنظمات العربية الإقليمية والدولية.

وتحليل مضمون هذه الاتفاقيات، يبين مجموعة من النقاط التي حالت وستحول دون تفعيلها أو تنفيذها:

- اعتمادها مبدأ العمومية.

- اشتراط تنفيذها بموافقة المؤسسات الدستورية المختصة في البلدين (لم تتم في العديد من الاتفاقيات).

- صعوبة تطبيق العديد من هذه الاتفاقيات لكون تطبيقها يقتضي اتفاقاً مسبقاً يضع الآلية الصحيحة للمضي في تنفيذها. فاتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته وحركة

العمالة ومنع الازدواج الضريبي جميعها تصب في إقامة سوق مشتركة. وفي المقابل، فإن متطلبات إقامة وحدة جمركية (اعتماد عوائق تجارية خارجية وموحدة مع العالم الخارجي) لا تزال غائبة. وفي هذا الإطار، فإن تفعيل اتفاقية تشجيع الاستثمار مثلاً من الصعوبة بمكان لكونه يخدم الاستثمار في بلد دون آخر تبعاً لما يحظى به المستثمر من تسهيلات ومقومات للنشاط الاستثماري المرغوب في إقامته.

٢ ـ تفعيل نشاط اللجان المختصة السورية ـ اللبنانية

أ ـ **الهدف من اللجان المشتركة**: يشكل مدخل اللجان المشتركة المحرك أو الآلية ذات الصوت والصدى الأكبر للعمل على إزالة المشاكل والمعوقات عن النشاط التكاملي. لا يقتصر دور اللجان المشتركة في مختلف النشاطات الاقتصادية على كونها لجاناً للتعارف ووضع التقارير المتضمنة حيثيات الاجتماعات، وإنما لا بد من أن تتطرق بشكل جدّي إلى تحديد المعوقات والمشاكل القائمة ومناقشتها ووضع آلية حلها، ومن ثم رفعها إلى الجهات المختصة والمتابعة مع هذه الجهات بهدف تفعيل معالجتها والوصول إلى نتائج وحلول إيجابية.

من الطبيعي والمعروف نظرياً وتطبيقياً أن كل خطوة من خطوات التنسيق والتكامل الاقتصادي تصطدم بمجموعة من العقبات والمعوقات التي قد تتفاوت في درجة تعقيدها وانعكاسها على عمليات التنسيق والأداء التكاملي، وبالتالي فإن التطبيق العملي لأي درجة أو مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي بشكل عام، والصناعي بشكل خاص (موضع اهتمامنا)، يتطلب مراجعة وتدخل المؤسسات والهيئات المختصة لتذليل وحل هذه المعوقات. عملياً، تأخذ معالجة وحل هذه العقبات والصعوبات فترات من الزمن نظراً إلى تعدد المؤسسات والهيئات التي تتطلب مراجعتها.

وعلى صعيد الواقع حالياً، وفي إطار التطبيق لخطوة تحرير تجارة المنتجات الوطنية (الخطوة الأولى من عملية التنسيق والتعاون)، هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات تواجه الناشطين في هذا العمل التكاملي، بعضها بسيط وشكلي والبعض الآخر أكثر صعوبة وتعقيداً. إن النظرة الواقعية إلى عملية التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني تستدعي الاستعداد لما تواجهه حالياً وما ستواجهه من صعوبات. فالاتفاقات الثنائية المبرمة لا تزال معلقة، وعملية تفعيلها لا تزال مرهونة بموافقة المؤسسات المختصة في البلدين. وقد يأخذ هذا الأمر أشهراً إن لم يكن سنوات، وستبقى هذه الاتفاقيات دون مستوى فعاليتها لغياب المحرك المستمر للحث والمطالبة على تفعيلها.

ب ـ **اللجان القطاعية المشكلة في إطار عملية التكامل الصناعي**: تم تشكيل

لجان قطاعية صناعية لبنانية ـ سورية، وقد اجتمعت هذه اللجان في سوريا عام ١٩٩٩ واقتصرت مهمتها على التعارف ومناقشة بعض الأمور. عملياً، إن اقتصار الأمر على ذلك لا يكفي، بل لا بد من تفعيلها وإعطائها دوراً أكبر في دراسة الواقع الحالي للنشاطات الصناعية كل بحسب اختصاصها وإلزامها بالقيام بالدور المطلوب بالتعاون مع المؤسسات والهيئات صاحبة القرار. لقد شملت اللجان القطاعية المشكلة المجالات التالية:

قطاع الصناعات الغذائية، ويضم:

- لجنة صناعة الألبان والأجبان والبوظة.
- لجنة صناعة الكونسروة واللحوم والمعلبات.
- لجنة صناعة المنتجات السكرية والمعجنات (سكاكر، شوكولا، بسكويت، مقبلات).
- لجنة صناعة العصائر والمياه والمشروبات.
- لجنة صناعة الزيوت النباتية للطعام.

قطاع الصناعات الكيميائية، ويضم:

- لجنة صناعة الأدوية.
- لجنة صناعة مواد التجميل والزينة.
- لجنة صناعة المنظفات والصابون.
- لجنة صناعة الكيميائيات (أصباغ ودهان).
- لجنة الصناعات البلاستيكية.

قطاع الصناعات النسيجية، ويضم:

- لجنة صناعة الألبسة الجاهزة.
- لجنة صناعة الغزل والنسيج.
- لجنة صناعة التريكو والألبسة الداخلية.
- لجنة صناعة الجوارب.

قطاع الصناعات الهندسية، ويضم:

- لجنة الأجهزة الكهربائية والمنزلية.

- لجنة صناعة الآلات والإنشاءات المعدنية.
- لجنة صناعة المفروشات والأثاث.
- لجنة الطباعة.
- لجنة صناعة الورق والكرتون.
- لجنة البلاط والرخام ومصبوبات الإسمنت والسيراميك والبورسلان والخزف.

ج ـ **آلية عمل اللجان المشتركة:** في إطار عملية التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني تشكل آلية اللجان المشتركة آلية ديناميكية محركة لهذا التكامل، نظراً إلى أهميتها في خلق تكامل صناعي مبني على أسس وقواعد مدروسة ضمن كل نشاط. في الواقع، وفي حال الرغبة في إقامة سوق مشتركة في النشاط الصناعي لا بد من أن تستند آلية اللجان المشتركة المختصة إلى النقاط التالية:

ـ تخصص كل لجنة في نشاط اقتصادي محدد وتجنب الشمولية في العمل.

ـ اعتماد الدراسات الميدانية في كل نشاط صناعي تعمل على تقويم مستوى الأداء في النشاط المعني من ناحية عدد المؤسسات، عدد العاملين، مستوى الإنتاج، آليات التسويق، القيمة المضافة المحققة، إنتاجية العمل.

ـ دراسة نقاط التقارب ونقاط التنافر داخل كل نشاط تبعاً لمعطيات الدراسات الميدانية أو ما يقدمه أصحاب المؤسسات القائمون بالنشاط الصناعي.

ـ دراسة إمكانية دمج المؤسسات الصغيرة المحلية داخل البلد الواحد مع توسيع هذا الدمج ليشمل البلدين مع تحديد متطلبات وانعكاسات هذا الدمج.

ـ دراسة إمكانية خلق تشابك وترابط بين المؤسسات الصناعية في البلدين ونوعية النسيج الصناعي المستقبلي المرغوب.

ـ خلق روابط وعلاقات بين المؤسسات المنتجة في البلدين وتحديد آليات العمل المشترك في التصنيع والتسويق المحلي وفي العالم الخارجي.

ـ بيان المؤسسات المتضررة من عمليتي الدمج أو التكامل الصناعي في البلدين.

ـ تحديد جملة التشريعات أو القوانين التي تتعارض مع الأداء التكاملي وتحديد النقاط التي يتوجب تعديلها أو تغييرها.

ـ ربط هذه اللجان بالمؤسسات المختصة صاحبة القرار لعرض ما توصلت له من نتائج ومتابعة ما تتطلب عملية التكامل من إبرام اتفاقيات جديدة أو اتخاذ

إجراءات تعديل أو تغيير في التشريعات أو القوانين المعمول بها في البلدين.

- تفعيل دور المجلس الأعلى السوري اللبناني،وذلك من خلال اعتماده كهيئة رئيسة لشؤون المتابعة من قبل اللجان المختصة مع المؤسسات صاحبة القرار في البلدين.

- تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة في البلدين في عملية تشكيل اللجان المشتركة المختصة وتنظيم نشاطها والإشراف على أدائها، وبالتالي اعتماد دراساتها ونتائجها ورفعها إلى المؤسسات صاحبة القرار عن طريق المجلس الأعلى السوري اللبناني. ولا يكفي تشكيل اللجان، بل يجب اعتمادها كآلية لتحريك وتسريع عملية التكامل الصناعي بشكل أقرب إلى الواقعية، وبالتالي أكثر صدقية.

في الواقع، إن آلية عمل اللجان المشتركة المختصة، على الرغم من صعوبة العمل ضمن المنهجية المطروحة، إلا أنها تشكل الآلية الأساسية لقيام تكامل صناعي مبني على أسس صحيحة وواضحة تجنب الطرفين الانعكاسات السلبية إلى أدنى درجة وتعمل على تعظيم الآثار الإيجابية، فضلاً عن كونها (بمساعدة المجلس الأعلى السوري اللبناني وجمعية الصناعيين وغرف التجارة والصناعة) تبلور صورة واضحة لأصحاب القرار عن آليات التغير المطلوبة في البلدين، وبالتالي تعمل كآلية دافعة للتعديل والتغيير والتنسيق في التشريعات والقرارات المعتمدة في البلدين.

ولا تقتصر آلية عمل اللجان المشتركة المختصة على لجان القطاعات الصناعية المتشكلة حالياً، بل إن التكامل الصناعي يتطلب تشكيل واعتماد لجان مشتركة مختصة في مختلف القطاعات المرتبطة بهذا النشاط من حيث الإنتاج أو تأمين مستلزمات الإنتاج أو عمليات التسويق. وبمعنى آخر، لا بد من تشكيل:

- لجان مشتركة في هيئة الجمارك السورية واللبنانية لدراسة مختلف الأمور والعوائق والصعوبات الجمركية.

- لجان مشتركة في وزارتي الصناعة والتجارة الخارجية في البلدين لدراسة جميع التشريعات والقوانين المرتبطة بعمليات التصنيع والتجارة الخارجية في البلدين واقتراح التعديلات عليها.

- لجان مشتركة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البلدين لدراسة تنظيم تبادل العمالة وضبطها ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها والحفاظ على حقوقها في البلدين.

- لجان مشتركة من المؤسسات المختصة في مراقبة المواصفات والمقاييس في البلدين ودراستها، وبالتالي تحديد مواصفات الإنتاج المطلوبة وتوحيدها حسب المواصفات العالمية.

ـ لجان مشتركة من مختلف مؤسسات التدريب والإعداد المهني والتقني في البلدين بهدف تحديد سوق العمل المستقبلي من ناحية الطلب والعمل على تكييف العرض معه، وبالتالي التنسيق في خلق توازن العرض والطلب في سوق العمل للبلدين.

ـ لجان مشتركة في التنسيق والعمل المشترك في البحث العلمي والحث على دمج المؤسسات المختصة في البلدين، وبالتالي تعظيم نتائج الجهود المبذولة من ناحية، وتوجيهها لمتطلبات النشاط الصناعي في البلدين من ناحية أخرى.

٣ ـ مدخل المشاريع المشتركة السورية ـ اللبنانية

تمثل المشاريع المشتركة مدخلاً مميزاً ذا ثقل وتأثير مباشر باتجاه تسريع التكامل الاقتصادي بما فيه الجانب الصناعي. إن المساهمة الثنائية من قبل رجال الأعمال في كل من سوريا ولبنان في استغلال الموارد المحلية وتجميع رؤوس الأموال واستثمارها في مشروعات مشتركة، تأخذ بعداً أكبر من مجرد تحقيق تنمية محلية نتيجة الاستثمار في المشروع المشترك. فهي تقوم بشكل مباشر على:

ـ تحسين مناخ الاستثمار.

ـ خلق مصالح مشتركة في القطاعات الأخرى المرتبطة بنشاط هذه بالمشاريع.

ـ تحقيق تداخل في القطاع الإنتاجي والخدمي، بالإضافة إلى التداخل الاجتماعي في البلدين.

ـ تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة في البلدين في حال تم توجيه هذه المشروعات في إطار الترخيص التأشيري للاستثمارات المتوسطة والكبيرة الحجم.

إن اعتماد صفة خاصة مميزة أو وضع إطار قانوني معتمد للمشاريع المشتركة في سوريا ولبنان يجعل من مداخل المشاريع المشتركة أداة تنفيذية فاعلة في اتجاه التكامل الصناعي وانعكاساته الإيجابية. وبمعنى آخر:

أ ـ تحديد المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمتماشية مع الاستراتيجية التنموية في كل من سوريا ولبنان، أي أن لا تقام المشروعات الجديدة بطريقة عشوائية، دون تصور تنموي تكاملي وبرامج إنمائية تعمل على ربط المشروعات المشتركة بالاقتصادات المحلية وإرساء دعائم تلاحم وتشابك واسع في البلدين، وعلى أن يتم اتفاق بين الجهات المعنية في البلدين على قائمة بهذه المشروعات.

ب ـ اعتماد نظام خاص للمشاريع المشتركة لجهة الرسوم والضرائب،

والعمالة، وتحويل رؤوس الأموال، وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الشركة والدولة المضيفة وبينها وبين الدولة الثانية المشاركة، وتجنب تنظيم هذه المشاريع وفقاً لآلية اجتهادات الجهات المسؤولة في البلد المضيف بمفردها.

ج ـ إعطاء الأولوية للعمالة السورية واللبنانية والاهتمام بتدريبها والسعي الجاد لإعطاء حوافز إضافية لجذب العمالة المتخصصة في البلدين، ووضع آلية تسهيل انتقال العاملين في المشروعات المشتركة بين البلدين.

د ـ وضع قاعدة إلزامية في العملية التقويمية لتحديد المشاريع ومنح تراخيصها، وبخاصة في ما يتعلق بالمشاريع الحيوية الأساسية وأماكن إنشائها وتوظيفها ووضع المعايير وأساليب التطبيق المتلائمة مع معطيات الظروف المحلية في كلا البلدين.

هـ ـ تجنب منح أي مزايا دعم أو حماية جمركية للصناعات التي ستقام، وبخاصة في حال إنشائها بهدف التصنيع للتصدير.

و ـ تقديم مزايا موحدة متفق عليها من قبل البلدين لمنتجات المشروعات المشتركة، ويتم ذلك من خلال:

ـ تقديم تسهيلات في تأمين مدخلات الإنتاج بأسعار مقبولة.

ـ إنشاء مناطق صناعية مخدمة أو تأمين الأرض اللازمة ومنح المشاريع المشتركة أسعاراً تشجيعية مقبولة لا تؤثر في إجمالي الكلفة الإنتاجية، ومن ثم تأمين البنى التحتية اللازمة من طاقة ومواصلات.

ـ تزويد الناشطين في الاستثمار الصناعي بالمعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، وتوضيح الفرص الاستثمارية المنتقاة.

ـ حرية التصرف بالأرباح ومنح حق الاحتفاظ والتصرف في القطع الأجنبي لجميع القطاعات بما فيها القطاع الصناعي.

ـ دعم عملية دمج المشروعات الصغيرة ذات الطبيعة المتشابهة في البلدين وتشميلها في نظام المشاريع المشتركة بهدف التخلص من الازدواجية وتخفيض الكلفة وخلق مؤسسات متوسطة أو كبيرة قادرة على مواكبة التغيرات المحلية والإقليمية.

ز ـ التصديق على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة السورية ـ اللبنانية للاستثمار والتمويل المقترحة (الشركة القابضة) لكونها إحدى أدوات تنشيط المشاريع المشتركة والاستفادة من دورها في عملية التكامل الصناعي للبلدين، وتوفير المعلومات وتقديم الدراسات التي تمكّن الشركات القابضة من تحديد مجالات الاستثمار.

فالشركة القابضة ستوجه الجهود لسد النقص في تمويل المشروعات الصناعية من خلال تعميم التمويل المشترك، وستفسح في المجال أمام أكبر عدد من الفاعلين الاقتصاديين للمساهمة في الاستثمار، آخذين في الاعتبار ما يتمتع به القطاع الخاص من حيوية ومرونة وقدرة على السعي الدؤوب في العمل ضمن إطار المنافسة دون الحاجة إلى أي نوع من الحماية، أي العمل ضمن النظام الاقتصادي الجديد. علماً أن هذه الشركة يساهم في رأسمالها (١٠ ملايين دولار أمريكي) ممولون من رعايا البلدين وتقوم بتأسيس شركات متخصصة في مختلف الحقول، وترعى مشاريع منتجة تتطلب رؤوس أموال ضخمة تحتاج بدورها إلى قوانين ترعاها وتنظمها.

إن تحديد مستقبل المشروعات المشتركة السورية ـ اللبنانية لا يتم إلا بالتصدي لمعوقاتها وإشكالاتها والاتفاق على وضع الحلول الناجعة بما يكفل استمرار تطورها ونموها.

٤ ـ مدخل الترخيص التأشيري للقطاع الصناعي السوري ـ اللبناني

تعمل آلية الترخيص التأشيري في النشاط الاستثماري الصناعي على تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة في الدول المعنية، وتمهد الفرصة لكل بلد في بناء هيكلية صناعية ملائمة قائمة على أسس التخصص والاعتماد المتبادل. وتتميز هذه الآلية من سابقاتها من الآليات المذكورة بكونها لا تتطلب بالضرورة تنسيقاً كاملاً للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني على الأقل في المدى القريب كخطوة داعمة لعملية تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية في البلدين، إذ تقوم بتفعيل المصالح المشتركة القائمة وخلق مصالح أخرى جديدة دون إلزام الدولتين باتخاذ خطوات تتدخل في خصوصيتها وسياساتها الاقتصادية المحلية.

وتتطلب هذه الآلية من زاوية الاقتصاد الكلي دراسة الوضع والأداء الاقتصادي والاجتماعي لكل من سوريا ولبنان، وتقصي التغيرات المنعكسة على الأداء المحلي وإسقاطها على النشاط الصناعي موضع الدراسة. في المقابل، ومن ناحية الاقتصاد الجزئي، فإن عملية دراسة ومقارنة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية تمثل الطريقة الأمثل في اختيار وتوزيع المشاريع، ومن ثم الترخيص والبدء بالعمل. وتكمن صعوبة دراسة الجدوى في تجميع وتوفير المعلومات والإحصاءات المطلوبة. أما بالنسبة إلى العمليات الحسابية وإجراء المقارنة، فهناك مجموعة من البرامج المحضرة مسبقاً في الحاسوب الإلكتروني تجعل من احتساب مختلف مؤشرات الجدوى الاقتصادية للمشروع عملية أوتوماتيكية ذات نتائج مضمونة وقابلة للمقارنة.

وقد قدمت المؤسسات المهتمة بالاستثمار وبتنشيطه في كل من سوريا ولبنان مجموعة من الدراسات تعرض من خلالها المشاريع التي يمكن إقامتها في القطاع الصناعي. وعليه يمكن التوفيق والمواءمة وترشيد المستثمرين في القطاع الخاص (على صعيد كل بلد على حدة) إلى نهج الترخيص التأشيري بصورة تتوافق مع خلاصة توصيات الدراسات المقدمة؛ بمعنى إعطاء المستثمرين في أي من البلدين حق إقامة مشروعاتهم في إطار الترخيص التأشيري في البلد الآخر على قدم المساواة مع مواطني هذا البلد. ويتطلب ذلك بدوره اجتماعات دورية للعاملين في المؤسسات المختصة للاتفاق على نقاط تقاطع للمشاريع الصناعية المستقبلية. وبذلك يتم تقسيم العمل بين البلدين بالترخيص الصناعي القائم على مبدأ الميزة النسبية وكفاءة الأداء. هذا التقسيم التفاوضي للعمل في المجال الصناعي وما يعقبه من ترخيص تأشيري يعمل على التوفيق بين هدفين: **الأول** الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة في كل بلد، ومن ثم إقامة الهياكل الصناعية تبعاً لمبدأ الكفاءة. **الثاني** توفير الفرصة لكل بلد لبناء قواعد صناعية تبعاً لمبدأ التخصص والاعتماد المتبادل فيما بينهما.

في هذا المجال، قدمت كل من غرفة الصناعة في سوريا ومكتب الاستثمار السوري لائحة ببعض المشاريع الصناعية التي تحتاج سوريا إلى إقامتها من قبل القطاعين الخاص والمشترك. وقد قدمت المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات (إيدال) أيضاً، مجموعة الصناعات التي تتناسب مع الميزات النسبية في لبنان تبعاً لاحتياجات السوق والسياسات الصناعية والبيئية المعتمدة والمخططة والاتفاقات الاقليمية والدولية المستقبلية.

إن اتخاذ أي قرار تبعاً لمدخل الترخيص التأشيري المعتمد بين البلدين وتحديد نمط توزيع الصناعات الجديدة، يتطلبان خبرة وفيرة ومهارة عالية من التقنيين والخبراء لمختلف النشاطات الصناعية، بالإضافة إلى ما يقدمه الاقتصاديون المحليون من دراسات للجدوى الاقتصادية للمشاريع. كما أن هذا النوع من التوزيع يستلزم وجود الإرادة السياسية والفنية. وعملياً، مع وجود الإرادة السياسية وتفعيلها بجدية، فإن الشروط الفنية قابلة للحل مهما تكن مصاعبها.

وتتمثل الشروط الفنية في جملة النتائج الصادرة عن دراسة موضوعية للجدوى الاقتصادية والمالية لإقامة المشروع الصناعي. أما دراسة الجدوى فتشمل عملية البحث في مجموعة من الأمور يمكن تلخيصها كالتالي:

- تخطيط أحداث المشروع وبرمجة عملية تنفيذه.

- اختيار المكان الأفضل لإنشائه.

ـ تحديد آلية تشغيل المشروع: التكنولوجيا وسلع التكوين الرأسمالي المطلوبة.

ـ تحديد المستلزمات التشغيلية المطلوبة من حيث المواد الأولية والوسيطة والنهائية والموارد المائية والطاقة.

ـ تحديد جهاز التشغيل من خبرات بشرية وقوى عاملة، بالإضافة إلى جهاز الإدارة والرقابة.

ـ تحديد أسواق التصريف المتوقعة وتحديد مدى مساهمة المشروع في تحقيق غايات وأهداف مالكيه وريعيته وعائديته الفردية والاجتماعية (من حيث: القيمة المضافة المحققة، التدفقات النقدية السنوية خلال سنوات تشغيل المشروع، عائدية رأس المال، إنتاجية العامل...).

وبدورها، تقوم عملية تقسيم العمل الموضوعية بين البلدين تبعاً للشروط الفنية الناتجة من دراسة الجدوى الاقتصادية؛ بمعنى أن أفضلية إقامة المشروع الصناعي في أي من سوريا أو لبنان تقوم تبعاً للمعايير الرئيسية التالية: المواد الأولية المطلوبة ومستلزمات الإنتاج الأخرى، ومدى توفرها في أي من سوريا ولبنان، وتوفر الخبرات البشرية المطلوبة واليد العاملة المؤهلة، وإمكانية الاستفادة من هذه الطاقات البشرية في حال وجودها في أي من البلدين، وتوفر آليات وطرق للتسويق والترويج والتصدير.

أخيراً، وفي إطار هذه المعايير، قدمت كل من غرفة الصناعة في سوريا ومكتب الاستثمار السوري لائحة بمجموعة من المشاريع الصناعية التي تحتاج سوريا إلى إقامتها، وقد تم إدراج هذه اللائحة تبعاً للمعايير التالية: توافر المواد الأولية اللازمة والخبرات والطاقات البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى توفر طلب محلي للسلع المنتجة تتم تغطيته حالياً عن طريق الاستيراد.

أما في لبنان، فقد قدمت المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات تقويماً لدرجة الميزة النسبية للعديد من فروع النشاطات الصناعية. وقد عكس هذا التقويم أفضلية التخصص تبعاً لمستوى الميزة النسبية التي حصلت عليها هذه النشاطات. عملياً، تقدم هاتان القائمتان بصورة مبدئية أفضلية التخصص للإنتاج الصناعي في كل من سوريا ولبنان، وهما تخدمان آلية ومدخل الترخيص التأشيري والتوزيع المستقبلي للنشاط الصناعي بين البلدين.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)
أفضلية الاستثمار الصناعي في سوريا ولبنان

في سوريا	في لبنان
الصناعات الغذائية	
ـ الجبن الرومي (القشقوان)	ـ معالجة وحفظ البطاطا
ـ الأجبان الطرية، الزبدة، الحليب المجفف والألبان	ـ صناعة الشوكولاتة والحلويات
ـ فرز وتشميع الفواكه، حفظ الفواكه والخضار، مربيات وخشافات، إلخ. . .	ـ صناعة منتجات الشوكولاتة
ـ المعكرونة والشعيرية	ـ صناعة تحضير الطعام المتجانس وأطعمة الحمية
ـ السمن الحيواني المصنوع آلياً	ـ إنتاج أغذية الأطفال الرضع
ـ الفواكه والخضار المجففة	ـ صناعة وتقطير المشروبات الكحولية
ـ زيوت نباتية (نخيل، خروع، كتان، الذرة، الصويا، دوار الشمس والسمسم)	ـ إنتاج الكحول الإثيلي من المواد المتخمرة
ـ المرغرين والزيوت المهدرجة	ـ صناعة النبيذ
ـ عصير الفواكه والمركزات والمكثفات الغذائية	ـ صناعة عصير التفاح ونبيذ الفواكه
ـ أغذية الأطفال	ـ صناعة البيرة
ـ تصنيع وتعبئة الأعشاب الطبيعية ومستحضراتها	ـ إنتاج الوجبات السريعة والوجبات الجاهزة
ـ الأعلاف الجاهزة والمركزة	ـ صناعة عصائر الفواكه والخضار
ـ إنتاج عصير العنب والدبس	ـ معالجة وحفظ الفواكه والخضار (مثل المربيات، المخللات، تجميد وتجفيف الخضار)
ـ حفظ اللحوم وتعليبها بأنواعها (أبقار، أغنام، أسماك، إلخ. . .) شريطة إنتاجها محلياً	ـ إنتاج الأجبان والألبان والحليب المطعم، إلخ. . .
ـ حمض الليمون	ـ صناعة الآيس كريم
ـ تنقية وتكرير الملح الصخري	ـ صناعة البسكويت والعجينة المحفوظة والكعك
ـ قطر الكلوكوز	ـ صناعة النشاء
ـ ملح الطعام	ـ صناعة الأعلاف لحيوانات المزارع
ـ النشاء الغذائي	ـ صناعة أطعمة الحيوانات المنزلية
ـ النشاء الصناعي	ـ صناعة المعكرونة، الشعيرية، الكوسكوسي ومنتجات نشوية مشابهة
ـ السيروم	ـ إنتاج المشروبات اللاكحولية والمرطبات والمياه المعدنية
ـ الكحول	ـ تجميع وتنقية وتوزيع المياه
ـ مكثفات عصير الفواكه والخضار	ـ معالجة وحفظ الأسماك ولحوم الأسماك
ـ مشتقات الألبان بأنواعها	ـ صناعة تكرير الملح
ـ الحليب المجفف	
ـ النشاء وقطر الكلوكوز	
ـ عصير الفواكه	

يتبع

تابع

الصناعات الهندسية

- المحركات الكهربائية غير المنتجة لدى القطاع العام
- قضبان اللحام
- الآليات ووسائل الإنتاج الصناعي والزراعي في ما عدا الجرارات والحصادات والسيارات
- القوالب
- تشكيل المعادن بطريقتي الصب والحرق والتشكيل (عدا البيتون والحديد الصناعي والصفائح)
- تلبيس الصفائح وغلفتها
- سحب الأسلاك الرفيعة
- المكاوي والمراوح وعصارات الفواكه وفرامات اللحمة
- الأنابيب المعدنية المسحوبة على البارد في ما عدا الأنابيب المغلفة السوداء
- القطع التبديلية بأنواعها للأجهزة والمعدات والسيارات والراديو والتلفزيون والمسجلات
- ماكينات الخياطة
- كراسٍ معدنية حديثة
- راديو ومسجلات كهربائية
- مانعات زيت وماء
- حنفيات ماء وغاز
- خلاطات الماء
- عربات الأطفال
- عربات صناعية
- نظارات شمسية وطبية
- سقاية المعادن (فولذة المعادن)
- عدد يدوية صناعية وزراعية
- الدراسات، الحصادات والبذارات
- أدوات مخبرية
- الغالات والأقفال ولوازم الأباجورات والأبواب
- الساعات والمنبهات
- تشكيل الحديد بالسحب والتصفيح والطرق والدرفلة على البارد

- نماذج صب الأدوات والمكعبات
- صناعة أجهزة الوزن وأجهزة محلات البيع بالمفرق
- صناعة مولدات توزيع الكهرباء وأجهزة التحكم
- أجهزة عدم انقطاع الكهرباء
- أجهزة الحماية والإنذار
- إنتاج الأقراص المضغوطة
- صناعة أجهزة التحكم الصناعي (كهربائية أو دارات إلكترونية)
- صناعة المعادن الثمينة
- صناعة البراميل، خزانات ماء والحاويات المعدنية (وبخاصة المصنعة من حديد مقاوم للصدأ، الستانليس ستيل)
- صناعة مشعات التدفئة المركزية والغلايات
- معالجة وطلاء المعادن والمصنوعات المعدنية
- صناعة لوازم المائدة، الأدوات وأجهزة عامة
- صناعة الأقفال والمفصلات
- تجميع المضخات والضواغط
- صناعة الحنفيات، الصمامات وعدد مشابهة
- أحزمة النقل المطاطية
- صناعة أجهزة الرفع والمصاعد
- تجميع العدد الكهربائية المنزلية
- صناعة العدد المنزلية غير الكهربائية
- صناعة الأسلاك المعزولة
- صناعة البطاريات، الخلايا الضوئية الكهربائية المرخصة
- صناعة أجهزة الإضاءة والمصابيح الكهربائية
- تجميع الراديو والتلفزيون وأجهزة ومعدات الاتصالات
- صناعة قطع الغيار والأكسسوارات المعدة للسيارات ومحركات السيارات
- الآلات والتجهيزات الكهربائية والإلكترونية
- معدات وتجهيزات معالجة مياه الصرف الصحي
- صناعة المجسمات (صناعة الحافلات والعربات) للسيارات
- صناعة المقطورات والنصف مقطورات
- صناعة الأنابيب وبواري الحديد الصلب والفولاذ

يتبع

تابع

- أدوات المائدة والمطبخ (ملاعق، شوك وسكاكين)
- أجهزة توليد البخار (مراجل كبيرة دون ١ طن)
- الأنابيب المعدنية المرنة المستخدمة كوصلات للمغاسل وسخانات المياه
- البراغي المعدنية الحدادية
- القداحات
- شفرات الحلاقة
- أنوال النسيج
- قوالب كوي الجوارب
- الألعاب الإلكترونية
- أجهزة اللحام الكهربائية
- أفران الميكروويف
- آلات الحلاقة وأدواتها الكهربائية للنساء والرجال
- أجهزة سحق الحشرات كهربائياً
- الكوليات
- الدراجات العادية
- آلات التصوير والنسخ ومستلزماتها
- بلاكات إلكترونية للآلات
- أجهزة التكييف والتدفئة المركزية
- مضخات الماء الكهربائية (غاطسات)
- أنابيب الفونت
- المكابس الهيدروليكية
- سحب صفائح الألمنيوم وتشكيل الرقائق من الألمنيوم
- المجموعات الكهربائية لتوليد الطاقة
- الحاسبات الإلكترونية
- السيور الناقلة لأغراض البناء والصناعة
- أدوات وآلات البناء (جبالات، جرافات وروافع برجية)
- مستلزمات المشافي (أسرة، خزائن، عربات وأجهزة تعقيم)
- مشعات التدفئة المركزية
- الموبيليا المعدنية
- تلبيس المعادن (بالكهرباء والتغطيس الحراري)
- وحدات التحكم الإلكترونية للآلات والمعدات
- أجهزة التبريد

- تصنيع الحديد والفولاذ والمعادن الخفيفة
- تصنيع مواد معدنية أخرى
- صناعة الأبنية المعدنية (أو أجزاء من الأبنية)
- تكرير وإعادة مخلفات ونفايات المعادن
- صناعة الآلات والتجهيزات الرياضية
- صناعة الآلات الموسيقية
- صناعة الألعاب

يتبع

تابع

- تلبيس البلاستيك بالمعادن - السلاسل المعدنية السوداء والمغلفنة - الشبك المعدني والأسلاك المعدنية - تلبيس الأسلاك الكهربائية - عدد يدوية كهربائية - أدوات القطع والثقب - المفاتيح والقواطع الكهربائية - العواكس الكهربائية لأجهزة الإنارة - أعمدة الإنارة للشوارع - السفن الصغيرة ومراكب الصيد والزوارق - صناعة آلات التعبئة والتغليف - الطباعة على التنك - عدد يدوية، بانسات، مطارق، كماشات وغيرها من العدد المستعملة في النجارة والحدادة - صناعات القطع التبديلية - الحديد الصناعي - الضواغط الكهربائية للبرادات - المصاعد الكهربائية - صناعة آلات وتشكيل المعادن - صناعة القوالب المعدنية - صناعة المحركات الكهربائية ذات الحركتين للغسالات الآلية - أجهزة توليد البخار (الوزن ١ طن) وما فوق - بروفيلات الألمنيوم - الأجهزة السلكية واللاسلكية - السيارات الشاحنة والبيك آب ووسائط النقل المختلفة	
الصناعات الكيميائية - ورق اللف والصر (ناعم وخشن) - الورق المقوى والكرتون - الكراسات والدفاتر آلياً - الخيوط الطبية الجراحية - الكحول الإثيلي - مواد الدباغة بأنواعها	- صناعة المواد الكيميائية الطبية الصيدلية والمنتجات النباتية - محاليل توسيع الأوردة - صناعة الصابون والمطهرات وتحضير المنظفات والملمعات والعطور ومستحضرات التجميل ومستلزمات حمام متنوعة - نشر وطباعة الكتب، الصحف، الأدلة، نشرات دورية - نشر الأقراص المضغوطة الصوتية وأشرطة الكاسيت وأشرطة الفيديو - طباعة ونشر أشرطة الفيديو

يتبع

تابع

- مواد الصباغة بأنواعها
- المبيدات الحشرية المنزلية والزراعية
- الخزف والأدوات الخزفية
- الخيوط والحبال البلاستيكية
- المادة الأولية للمنظفات
- عجينة الورق البلاستيكي الرغوي
- أحبار الطباعة
- أحبار الكتابة
- مواد التخدير بما فيها غاز N_2O (النتروز)
- الغازات السائلة (الأوكسيجين والاستيلين الفريون)
- ورق الكربون
- أشرطة الكاسيت والفيديو
- الحبيبات البلاستيكية
- ورق الجدران البلاستيكي
- الزجاج ومنتجاته (عدا الألواح)
- الحقن الطبية البلاستيكية
- الجلد الصناعي
- الفيبر (من نفايات الجلد)
- زجاج النظارات
- الزجاج المقسى عدا الألواح الزجاجية فهي قطاع عام
- الزجاج المقوى والمسلح عدا الألواح الزجاجية
- قوارير الأدوية
- ورق الزجاج للمعادن والخشب
- صناعة فحمات الصوديوم
- ماءات الصوديوم وفحمات الصوديوم الحامضية وكبريتات الصوديوم
- الغراء الأبيض الصناعي
- صودا كوستيك (صودا كاوية)
- حمض كلور الماء
- صناعة الحلي التقليدية
- أدوات رياضية
- زهور صناعية

- إعادة إنتاج برامج الحواسب
- مستخلصات نباتية وصيدلية، عطارة ومستحضرات التجميل وصناعة الأغذية (إمكانية)
- إعادة معالجة وتصنيع الإطارات المطاطية
- المنتجات البلاستيكية المعدة للاستعمالات الهندسية
- صناعة الورق والورق المقوى أو الورق المضلع المستخدم لأغراض التغليف
- صناعة حاويات الورق والورق المقوى مثل الصناديق
- طباعة مواد التغليف والتعبئة
- صناعة الكراسي والمقاعد
- صناعة أثاث العمل
- صناعة أثاث المطبخ
- أطلية خاصة وطلاء تغطية
- صناعة الأصماغ والجيلاتين، الصفائح، الأنابيب، مقاطع الـ PVC/PET وصفائح البوليستيرين وصناعة صحون البلاستيك والشراشف
- صناعة مواد التغليف البلاستيكية (الزجاجات، الصواني، الكؤوس، إلخ...)
- صناعة مواد التغليف المعدنية الخفيفة (مثل علب التنك)
- صناعة الأصباغ
- صناعة الأسمدة ومركبات النتروجين
- تشكيل ومعالجة الزجاج المسطح
- صناعة الطابوق والقرميد ومواد البناء
- صناعة المنتجات الإسمنتية والحجارة الاصطناعية لأغراض البناء
- صناعة مواد البناء ورصف الطرق الجيرية
- صناعة الحاويات الزجاجية (مثل الزجاجات)
- صناعة القرميد والسيراميك
- صناعة منتجات البناء المعدنية، أبواب ونوافذ، إطارات النوافذ والأبواب
- صناعة ألبسة خاصة لعمال البناء من البلاستيك
- صناعة الأبواب الخشبية، النوافذ، إطارات النوافذ والأبواب
- صناعة مواد الجير وقرميد السقوف
- صناعة ورق الجدران
- صناعة البطاقات اللاصقة
- صناعة المواد المصنعة من السيراميك والخزف لديكور المنزل

يتبع

تابع

- أثاث منزلي من البلاستيك - فورميكا - تلبيس المعادن بالبلاستيك - البلاستيك المقوى بالألياف الزجاجية - استخراج ورق المحارم الصحية من السللوز - كرارات لزيق للامبلاج واللزيق بأنواعه - كفوف منزلية وصناعية وطبية - البطاريات السائلة - تنقية فحم الكوك لاستخدامه في الصناعة والتدفئة - استخراج زيت البارفين من الزيوت المعدنية - بويا الأحذية والأصبغة الجلدية - الألياف الزجاجية - أكياس البولي بروبيلين - المواد المانعة للترشيح - العوازل المستخدمة في البناء وغيره - حمض السلفونيك وبدائله - البطاريات الجافة - الأنابيب الزراعية - مشتقات الملح (ماءات الصوديوم، كربونات الصوديوم، السيليكات، حمض كلور الماء والكلور، إلخ...) - الصناعات البتروكيماوية (الحبيبات البلاستيكية، الحبيبات المطاطية والريزينات، إلخ...) - صناعة الخزف والفخاريات - صناعة الكرتون - صناعة أحبار الطباعة - صناعات الغازات السائلة - الألكيدات والدهيدات - ورق الكتابة - الإطارات الخارجية والداخلية - البورسلان والسيراميك - أقلام الحبر الجافة - زجاج اللمبات والنيونات	

يتبع

تابع

الصناعات النسيجية - نسيج الصوف (أجواخ وحرامات صوفية) - المنسوجات من عوادم القطن والصوف والألياف - المنسوجات من عوادم الأقمشة «براتو» - كلف الألبسة الجاهزة (أكمار، بنطلونات، حشوة قبات وغيرها) - أكياس الخيش من الجوت - تحضير الأقمشة وصباغتها - الألبسة الجلدية - السجاد من الخيوط التركيبية أو الصنعية - الموكيت - طباعة الأقمشة - نسج الأقمشة من الحرير الطبيعي - نسج الأقمشة النسائية ذات النوعية الفاخرة - نسج أقمشة القمصان الرجالية ذات النوعية الفاخرة - صناعة الغزول القطنية - صناعة الخيوط الصنعية والتركيبية - صناعة الخيوط الصوفية - صناعة الخيوط الحريرية - صناعة خيوط الجوت - صناعة الأجواخ - السجاد الصوفي	- صناعة وحياكة البلوزات، المعاطف وصناعة أخرى مشابهة - صناعة ملابس السيدات الخارجية (العباءات، ملابس العمل، الجلديات، الألبسة الرياضية) - صناعة أنواع أخرى من الألبسة والأكسسوارات - صناعة أقمشة ألبسة الأطفال (ملابس) - صناعة القبعات، أغطية الرأس، لوازم الألبسة، مطرزات وملابس خارجية مختلفة وأكسسوارات - صناعة الأمتعة الجلدية وحقائب اليد وملحقاتها - صناعة الأحذية الجلدية - صناعة الحلي - صناعة الحلي التقليدية - صناعة الألبسة الجلدية - صناعة ملابس الخروج وملابس العمل والملبوسات الجلدية - صناعة ملابس النوم والملابس الداخلية - صناعة الملابس الداخلية الرجالية، ملابس العمل، ألبسة جلدية ورياضية - صناعة وخياطة الألبسة الرجالية - صناعة وخياطة الألبسة النسائية حسب الطلب بما فيها الألبسة المصنعة للجنسين - صناعة الألبسة الرياضية - صناعة المنسوجات ما عدا الألبسة - صناعة الأشرعة والخيم والأقمشة المشمعة - صناعة السجاد والبسط - صناعة الحبال والبرمة والشباك - صناعة ملابس العمل - صناعة المنسوجات غير المحبوكة ومنتجات مصنعة من مواد غير محبوكة ما عدا الألبسة
الصناعات الخشبية	- صناعة الأثاث المنزلي - صناعة المفارش - تنجيد الأثاث - صناعة أدوات النجارة والبناء - صناعة المستلزمات المنزلية، الأدوات الصحية وصناعة ورق الحمام (الصناعات التحويلية) - صناعة الورق والقرطاسية - صناعة صفائح التغليف - صناعة الخشب المعاكس والألياف الزجاجية - صناعة ورق الطباعة وألواح ورق الطباعة - صناعة الورق المضلع

خاتمة

إن ما يشهده النشاط الاقتصادي العالمي من تطور مستمر في مختلف النشاطات الإنتاجية والخدمية، وبخاصة المعلوماتية منها والتكنولوجية، يخلق جملة من التحديات الخارجية لكل من سوريا ولبنان، ويجعل من عملية التكامل الاقتصادي بشكل عام، والصناعي بشكل خاص، ضرورة قائمة ذات متطلبات وآليات وانعكاسات متباينة عما كانت عليه منذ نصف قرن.

يتمثل التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني بسلسلة عمليات متعاقبة يفضي كل منها إلى حالة معينة من حالات التكامل. أما جوهر هذه العمليات فيتمثل في خلق نسيج متماسك للنشاط الصناعي لكلا البلدين متميز بأدائه لجهة الجودة والنوعية المقترنة بأسعار منافسة. وتصب إيجابيات هذا النسيج في النشاط الصناعي مباشرةً عند المستهلك لكونه سيتمتع بسلع (منتجة محلياً في سوريا ولبنان) ذات جودة أفضل وبأسعار منافسة، إن لم تكن أدنى من المعدل للعديد من المنتجات المتماثلة. وفي المقابل، يمكن تفادي سلبيات هذا التكامل إلى درجاته الدنيا من خلال اعتماد آليات مبنية على دراسة مقومات كل نشاط صناعي على حدة في البلدين، وإيجاد أفضل صيغة لعملية نسج هذا النشاط؛ أو بمعنى آخر، وضع آلية لعملية التكامل الصناعي مبنية على دراسة موضوعية لواقع كل نشاط صناعي، والعمل على اتخاذ الاجراءات المطلوبة في حينها.

إن الظروف والشروط والمعطيات، وبالتالي متطلبات وآليات تنفيذ الاتفاق التجاري بين سوريا ولبنان في عام ١٩٥٣ والمعدل عام ١٩٦٥ كانت متباينة عن نظيرتها عام ١٩٩١ حين توقيع معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق ـ فالتحديات الخارجية اختلفت منذ الخمسينيات حتى بداية هذا القرن، وكذلك المعطيات الداخلية للأداء الاقتصادي في البلدين، وخصوصاً في النشاط الصناعي والتجارة الداخلية والخارجية، فقد تطورت وتعقدت ضمن تشريعات وقوانين تخص كلاً من الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني على حدة. وبالتالي، فإن العودة إلى عملية اتفاق ١٩٥٣

بشروطه ومتطلباته أصبحت غير مؤاتية. وهذا يوجب إعاة دراسة الواقع الاقتصادي للبلدين واستجلاء الشروط والمتطلبات التي تتوجب الإحاطة بها لتنفيذ اتفاقات التنسيق والتعاون والدخول في عمليات التكامل.

لقد تناول كل من الفصل الثاني والثالث الأداء الاقتصادي في كل من سوريا ولبنان، وشمل ذلك سياسات وآليات ومعوقات التنمية الاقتصادية لعدد من القطاعات (الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والمصارف والكهرباء) خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وأبرز ما يمكن استخلاصه في الأداء الاقتصادي السوري واللبناني النقاط التالية:

أولاً: حقق **الاقتصاد السوري** خلال عقد السبعينيات معدل نمو سنوياً بلغ ٩,٩ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. كان ذلك نتيجة الاستثمارات المكثفة التي قام بها القطاع العام.

وفي النصف الأول من عقد الثمانينيات انخفض معدل النمو السنوي إلى ٢,٤ بالمئة، ثم تراجع سلبياً إلى -٣,٠ بالمئة خلال النصف الثاني لذلك العقد. وجاء ذلك نتيجة جملة من الاختلالات في المستوى الاقتصادي الكلي مترافقة مع انحسار المساعدات الخارجية وتدني تدفق القطع الأجنبي.

وفي التسعينيات شهد الناتج المحلي معدل نمو سنوياً بلغ ٧,٢ بالمئة،وكان ذلك نتيجة تشريعات وقرارات اتخذتها الحكومة بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية ضمن منهج اقتصادي قائم على مبدأ ترسيخ وتدعيم التعددية الاقتصادية وفتح الأبواب أمام القطاعات الثلاثة، العام والخاص والمشترك، لدفع التنمية الاقتصادية: بالتحرر التدريجي المنظم والمخطط في السياسة السعرية، ورفع أسعار المنتجات الزراعية، والتعديل التدريجي لأسعار الصرف، ومحاولات لإصلاح القطاع العام. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى تباين معدلات النمو خلال عقد التسعينيات، فكانت ٨,٠ بالمئة للنصف الأول من العقد (٥,١ بالمئة للسنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨). ويعزو العديد من الاقتصاديين والمحللين هذا التباطؤ لعملية النمو إلى جملة من الأسباب أبرزها: اعتماد سياسة نقدية متشددة، وانخفاض الصادرات والواردات، وضعف جاذبية الاستثمار للمدخرات المحلية والأجنبية، وانخفاض أسعار النفط وانحسار الأمطار وغيرها، مما انعكس بحالة من الركود الاقتصادي استمرت أيضاً خلال عام ١٩٩٩.

ثانياً: حقق **الاقتصاد اللبناني** خلال السنوات العشر (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي قدره ٩,٨ بالمئة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠. أما خلال المدة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) فشهد نمواً سلبياً (بحسب التقارير الواردة خلال تلك المدة، إذ جاء معدل التضخم (١٩بالمئة) أعلى من معدل النمو

السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ٥,٦ بالمئة). واستمر معدل النمو سلبياً حتى عام ١٩٩٢: (-١٣,٤ بالمئة) لعام ١٩٩١ و(-٣٨,٢ بالمئة) لعام ١٩٩٢. أما أعلى معدل للنمو فكان عام ١٩٩٤، (٨,٠ بالمئة) ليعود وينخفض إلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٥، وتراوح بين ٣ بالمئة و٤ بالمئة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، واستقر على ٣ بالمئة عام ١٩٩٨، وبذلك بدأت البلاد تشهد حالة ركود استمرت مع عام ١٩٩٩ مقومّة بالدولار الأمريكي، إذ قدرت السلطات النقدية النمو الفعلي للناتج المحلي لعام ١٩٩٩ بـ ١ بالمئة مقابل المصادر غير الرسمية التي قدرت تحقيق نمو سلبي بنسبة - ١ بالمئة.

وقد ساهمت تطورات عديدة على الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي في هذا التباطؤ أو الركود الحاصل منذ منتصف التسعينيات. فعلى الصعيد الدولي مؤخراً أثرت الأزمة الآسيوية في الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧ (ولو بشكل محدد)، وقد أدى الانهيار المالي في روسيا وتفاقم الركود في اليابان وتكرار الاضطرابات المالية في بلدان عدة أيضاً إلى ازدياد الضغوطات على القطاعات اللبنانية المنفتحة على الخارج. أما على الصعيد الاقليمي، فكان لهبوط أسعار النفط أثر سلبي في توافر الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية. وأخيراً، على الصعيد المحلي، انخفضت استثمارات الشركات الصناعية والتجارية، وأغلقت مؤسسات عديدة، وتدنى عدد الموظفين وترافق ذلك مع عجز مستمر للموازنة العامة وعدم إنجاز الإصلاح الإداري وتأخر في بعض مراحل إعادة تأهيل البنية التحتية.

ثالثاً: منذ عام ١٩٩٦ ساهم قطاع الصناعة في سوريا بنسبة ٢٢ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مقابل ١٤ بالمئة للنصف الأول لعقد التسعينيات، وفي المقابل حقق هذا القطاع معدل نمو سنوياً بلغ ٩,٥ بالمئة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) وانخفض إلى ٩,٠ بالمئة للفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٨). ويواجه قطاع الصناعة في سوريا جملة من المعوقات، أبرزها: غياب المناطق الصناعية المخدمة، وضعف التمويل الصناعي، ونقص المواد الأولية وقطع الغيار، وعدم كفاية المواد الأولية المحلية اللازمة للإنتاج، وصغر حجم السوق الداخلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب الخدمات الاستشارية للقطاع الصناعي، وقدم التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الصناعي والتجارة الخارجية وغيرها.

رابعاً: شهد قطاع الصناعة في لبنان منذ مطلع التسعينيات تحولات أساسية في ما يتعلق بإعادة هيكلته ولا يزال. عملياً، لقد تمكنت الصناعة اللبنانية منذ مطلع التسعينيات من تحقيق أهداف جديدة وتعزيز دورها في إطار التحولات الاقليمية

والعالمية (بدءاً بتحرير التجارة العالمية والدخول في اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية)، إذ يسعى القطاع الصناعي جاهداً للحصول على أفضل التقنيات الحديثة الموجودة في السوق الدولية وتقديم أفضل السلع التي تضاهي السلع الأجنبية. وقد حقق الاستثمار الصناعي خلال السنوات الأخيرة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨) معدل نمو سنوياً بلغ ٣٨ بالمئة، بنسبة تغيير ٦٦,٥ بالمئة لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي المقابل، ما زالت الصناعة اللبنانية تعاني مشاكل ومعوقات عدة أهمها: ارتفاع كلفة الإنتاج، وضعف الأسواق الخارجية وضيق السوق الداخلية، وعدم توفير التمويل الصناعي بكلفة متدنية وآجال طويلة الأمد، ولا سيما للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لدعم التمويل للقطاعات الإنتاجية والبدء بتحسين المعايير، بقيت هذه الإجراءات محدودة على صعيد تطوير الصناعة وتحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي يواجهها يبقى القطاع الصناعي اللبناني من أكبر أرباب العمل، إذ يؤمن أكثر من ١٤٤ ألف وظيفة ويساهم سنوياً في تأمين ما يقارب من ٣٥٠٠ فرصة عمل، وذلك بحسب تقديرات **التقرير العربي الموحد،** فإن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٢ بلغت ٩,١ بالمئة.

خامساً: تساهم الصناعة السورية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من مثيلتها في لبنان ٢٤ بالمئة، و٩,١ بالمئة على التوالي، وبالتالي يحتل قطاع الصناعة دوراً أكبر في سوريا منه في لبنان (نظراً إلى ما لقطاع الخدمات من دور في تحقيق قيمة مضافة للناتج الإجمالي المحلي اللبناني). وفي المقابل، فإن حصة القيمة المضافة إلى الإنتاج وإنتاجية العامل السنوية في القطاع الخاص الصناعي اللبناني (وفي معظم النشاطات الصناعية) أعلى من مثيلاتها في سوريا نتيجة مجموعة من المعوقات والصعوبات التي يعمل في ظلها قطاع الصناعة السورية. وفي ذلك إشارة واضحة إلى وجود عوامل وشروط للمنافسة غير متكافئة للنشاط الصناعي في البلدين.

سادساً: في إطار السياسات الاقتصادية بدأت سوريا منذ أواخر الثمانينيات بتعزيز سياسة التعددية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الإنتاج والتجارة الخارجية، فخففت من قيودها على الاستيراد وشجعت التصدير. على أن استراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية ما زالتا من حيث الفلسفة والتطبيق بعيدتين عن الحرية الاقتصادية. وقد أصدرت «**Heritage Foundation**» عام ١٩٩٤ مؤشراً اقتصادياً يدعى مؤشر الحرية الاقتصادية (**Index of Economic Freedom**) يقيس الدرجة التي يتمتع بها الأشخاص في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها،

كما يقيس درجة تدخل الدولة في العمليات الثلاث من خلال التشريعات والقيود المفروضة من قبلها. وبحسب هذا المؤشر يعد اقتصاد سوريا من «الاقتصادات المقيدة» (Repressed Economy)، وفي المقابل، فإن وضع لبنان أفضل من سوريا بدرجة واحدة فقط من حيث الحرية الاقتصادية، إذ يصنف لبنان في الدرجة التي تأتي تماماً قبل سوريا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ويعتبر ضمن «الاقتصادات غير الحرة غالباً» (Mostly Not Free).

وتلخص النقاط الست المطروحة المعطيات المحلية للأداء الاقتصادي السوري واللبناني وواقع النشاط الصناعي القائم. وأبرز ما يمكن الإشارة إليه منذ النصف الثاني لعقد التسعينيات هو حالة الركود التي يشهدها الأداء الاقتصادي في البلدين (والتي لا تزال مستمرة)، والدعوات المستمرة للإصلاح على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. من ناحية أخرى، وبالترافق مع هذه المعطيات، تواجه كل من الصناعة السورية والصناعة اللبنانية تحديات خارجية تمثلت في المنهجية الجديدة للسياسات الاقتصادية العالمية وتطبيق اتفاقية التجارة وتحرير التجارة، والحدود المفتوحة، والتكتلات الاقتصادية. هذه العوامل مجتمعة قلصت هامش النشاط الصناعي السوري واللبناني المؤهل للمنافسة اقليمياً وعربياً.

إزاء هذه التحديات الداخلية والخارجية يشكل التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني إحدى الآليات الناجحة بإخراج الاقتصادات المحلية من حالة الركود، فضلاً عما يمثله من مرحلة تأهيلية انتقالية تحضر اقتصادات كل من سوريا ولبنان للدخول (طوعاً أو رغماً عنها) في بوتقة الاقتصاد العالمي المنفتح، ويكون دور البلدين اقليمياً رائداً في عملية التكامل والاندماج العربي.

آثار التكامل الصناعي في الاقتصادات المحلية

لقد تم إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية السورية ـ اللبنانية بهدف أساسي، وهو خلق فرص تجارية بينية جديدة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وما تحمل من تكنولوجيا حديثة تصب جميعها في دفع عملية النمو في البلدين. أما التكامل الصناعي فيأخذ بعداً أكثر من ذلك، ألا وهو وضع الاستثمارات في المكان الأكثر جدوى، وخلق نسيج داخل النشاط الصناعي للبلدين قادر على جذب أحدث التقنيات الإنتاجية واستيعابها وتشغيل طاقاتها الإنتاجية بمستوى أقرب إلى الطاقة الإنتاجية القصوى. بمعنى آخر، يضع التكامل الصناعي الإطار الصحيح والأمثل لتوزيع الاستثمارات والتدفقات المالية، ويخلق شبكة ترابط في النشاط الصناعي تحسن من مستوى الأداء الصناعي وكفاءته، وترفع نسبة القيمة

المضافة، وينعكس ذلك بمجمله في زيادة مستوى الرفاه المحقق للمستهلك.

الآثار الإيجابية للتكامل الصناعي

(١) زيادة في مستوى الرفاه المحقق للمستهلك في البلدين (Increase in Consumers' Welfare).

(٢) يقوم التكامل الصناعي بصورة أساسية بعملية إعادة توزيع الموارد المحلية في البلدين بشكل أفضل بما فيها مصادر الطاقة ورأس المال والموارد الأولية والثروة البشرية، إذ إن إزالة الرسوم الجمركية البينية سوف تخلق سوقاً موسعة للمنتجات المحلية في البلدين، مما يساعد على تسويق السلع التكاملية ويدفع إلى إنتاج مزيد منها. وفي المقابل، فإن إزالة الرسوم الجمركية البينية، وإلغاء مختلف العوائق للتبادل التجاري أيضاً، سوف يعظم من عامل المنافسة بالنسبة إلى السلع المتنافسة المنتجة محلياً في البلدين. وهذا بدوره سوف يدفع المنتجين إلى تحسين مستوى الإنتاج وتحسين الجودة والالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية إلى حد بعيد. وبالتالي سوف يتمتع المستهلك بمنتجات أفضل وبأسعار منافسة، مما يحقق زيادة في مستوى الرفاه للمواطنين في البلدين.

(٣) خلق تجارة (Trade Creation) وإعادة تشكيل هيكلية جدول الصادرات والواردات تبعاً للتحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي، فإن الاتحاد الجمركي (الخطوة الثالثة من عملية التكامل) سوف يحقق انعكاساً إيجابياً بنتيجة خلق تجارة بين دول الاتحاد، بمعنى أنه سيدخل على قائمة جدول التبادل التجاري للبلدين سلعاً جديدة وسترفع نسبة التبادل التجاري السوري اللبناني من إجمالي التبادل التجاري في البلدين. عملياً، إن الزيادة في التبادل التجاري البيني، وبخاصة فيما يتناول السلع الوسيطة والنهائية وذات التكوين الرأسمالي المنتجة من الدول الأجنبية، سوف تشكل حالة من خلق تجارة، علماً أن أي عملية تصنيع في هذا الإطار ستساهم في زيادة القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي داخل البلد المصنع، وستساهم في عملية النمو، أو بمعنى آخر، تثمر تصنيعاً وتسويقاً وزيادة في معدل النمو.

(٤) توجيه الاستثمارات تحت مظلة التكامل الصناعي السوري واللبناني.

(٥) توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر جدوى بدلاً من الاستثمار في القطاعات الخدمية، كما حصل خلال عقد التسعينيات. وقد تنوعت الاستثمارات المرخصة بموجب قانون الاستثمار رقم (١٠) في سوريا وتركز معظمها في قطاع النقل والسيارات والصناعات الخفيفة السريعة المردود (علكة، بسكويت... إلخ)، وقد توقفت عن العمل مع انتهاء مدة

الإعفاء الضريبي. وفي لبنان، تركزت الاستثمارات في قطاع البناء وتوجهت المدخرات إلى سندات الخزينة وسوق الأسهم (البورصة). أما حالياً، فقد ضعف أداء بورصة بيروت وهي مهددة بالإغلاق، كما تسبب ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة في إرهاق الدولة بخدمة الدَيْن وتفاقم عجز الخزينة العامة. إن توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال تحت مظلة التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني في القطاع الصناعي الإنتاجي سيحقق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدين ويزيد من معدلات النمو الحقيقية، ويخلق فرص عمل للخبرات ويستوعب جزءاً كبيراً من البطالة، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات ستركز على إنتاج سلع بالمواصفات والمقاييس العالمية ذات القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

(٦) يخضع القطاع الصناعي في البلدين إلى شروط الاقتصاد العالمي الحديث بصورة تدريجية: يساهم التكامل الصناعي في تهيئة المؤسسات الصناعية على الدخول في عالم التكتل وبشكل تدريجي، علماً أنه عاجلاً أم آجلاً ستشهد هذه المؤسسات تهديداً نتيجة المنافسة من المنتجات العربية والاقليمية. وبمعنى آخر، ان التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني سيخلق حالة منافسة للصناعات المنتجة محلياً وستشهد المؤسسات الصغيرة ذات الكفاءة المنخفضة تهديداً يدفع بعضها إلى الإغلاق وبعضها الآخر إلى الاندماج مع مؤسسات أخرى. في حال الإغلاق فإن ذلك سينعكس إيجاباً على المدى الطويل وسيجنب الاقتصاد المحلي أداء مؤسسات ذات كفاءة منخفضة تعمل على الحماية والدعم الحكومي. وفي حال الاندماج أو التطوير أيضاً ستحقق معدلات نمو أفضل نتيجة التطور ورفع الكفاءة في الأداء والإنتاج.

(٧) تفعيل الدور الريادي للصناعة في دفع عملية التنمية: سيشكل التكامل الصناعي المحرك الريادي للتنمية في مختلف القطاعات المرتبطة بقطاع الصناعة. فالصناعات الغذائية مثلاً ستدعم الإنتاج الزراعي وتخفض من الهدر في الإنتاج الزراعي وتعمل على الاستفادة القصوى منه، فضلاً عما يثيره تنشيط الصناعة في البلدين من تفعيل النشاط المصرفي والخدمي من اتصالات ومواصلات ونقل واستقطاب المهارات والخبرات والاستفادة المثلى من تخصصاتها.

الانعكاسات السلبية المحلية

تتوزع الانعكاسات السلبية على أربع نقاط: انخفاض الإيرادات المالية للدولة من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة، وتهديد الصناعات ذات الكفاءات المنخفضة وتعثر بعضها، وتحويل التجارة وتأثيره في مستوى رفاه المستهلك، وتهديد العمالة ذات الخبرات البسيطة غير المؤهلة لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة بفقدان العمل. هذه الانعكاسات السلبية تأخذ بعداً على المدى القصير، وبإمكان كل من

سوريا ولبنان تجاوزها إما بشكل إفرادي أو أن يعمل البلدان بالتنسيق بينهما على استيعاب هذه الانعكاسات وتفادي تأثيرها في النشاط الصناعي في إطار عمل اللجان المشتركة لمختلف القطاعات.

(١) انخفاض الإيرادات المالية للدولة

ـ إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة بينياً سيخفض من إيرادات الدولة، كما أن قائمة المنتجات المعفاة من الرسوم ستزداد مع كل مرحلة من مراحل التكامل. وبالتالي، فإن تقديرات الانخفاض في الإيرادات لا تنحسر بأرقام التجارة البينية، بل تتجاوزها نظراً إلى إمكانية تحويل التجارة كلما تقدم البلدان في مراحل التكامل. عملياً، ستواجه سوريا ولبنان هذه النتيجة (عاجلاً أم آجلاً وفي إطار أوسع) في حال دخولهما أي تكتل، حالياً من خلال السوق العربية المشتركة، أو في المستقبل في حال دخولهما منظمة التجارة العالمية أو أي تكتل اقليمي.

ـ في المقابل، إن هذا الأثر السلبي سيكون أشدّ وقعاً على إيرادات الموازنة العامة في لبنان منه في سوريا. ويعود ذلك إلى أن سوريا تعتمد على المنع الكمي للاستيراد وتقييد الاستيراد لحماية الصناعة وموارد الدولة من القطع الأجنبي. كما يتم حساب قيمة الرسوم الجمركية على كثير من المستوردات، وبخاصة السلع الأساسية على أساس الدولار الجمركي (١١,٢٥ ليرة سورية أو ٢٣ ليرة سورية للدولار)، في حين يتم احتساب قيمة الدولار الجمركي في لبنان بـ ٩٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد، أي ما يعادل ٣٠ ليرة سورية للدولار.

ـ أيضاً، وبسبب التعثر الذي سيصيب الصناعات السورية واللبنانية ذات الكفاءة المتدنية سينخفض التحصيل الضريبي من هذه المؤسسات. وفي حال الإغلاق سينخفض أيضاً التحصيل الضريبي على الرواتب والأجور. وهناك إمكانية لتعوض بعض هذه الضرائب من خلال التحصيل من الصناعات والشركات الجديدة التي ستنشأ نتيجة التكامل أو تتوسع بسببه.

(٢) تهديد الصناعات ذات الكفاءة المتدنية وتعثر بعضها. وسيواجه العديد من الصناعات السورية التحويلية تهديداً مباشراً من مثيلتها في لبنان والعكس صحيح. وقبل الدخول في بعض التفاصيل لا بد من الإشارة إلى أن هذا التهديد والأثر السلبي يقتصران على المدى القصير، لأن الشركات المهددة بالمنافسة ستحاول التأقلم والتحصين بشتى الوسائل أو الإغلاق والمباشرة في نشاط آخر. وفي مختلف هذه التغيرات لا شك في أن الصناعة السورية واللبنانية ستستفيد من المنافسة على المدى البعيد، إذ ستكون مضطرة إلى تحسين مواصفاتها وأن تخفض من كلفتها وتتخلص من المؤسسات الصغيرة ذات الكفاءة المتدنية والقيمة المضافة المنخفضة، وبذلك ستتهيأ

وتتأهل للدخول في الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة العالمية القائمة نتيجة التغيرات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

(٣) أما الصناعات التي ستتهدد أكثر من غيرها، فهي:

- الصناعات المتماثلة في البلدين و/أو الصناعات المتنافسة ذات القيمة المضافة المنخفضة.

- الصناعات الصغيرة الحجم والوحدات الإنتاجية العائلية التي تعتمد أساليب تقليدية قديمة في الإدارة والإنتاج.

- الصناعات المعتمدة على الحماية عن طريق فرض رسوم جمركية/والتحديد الكمي للاستيراد.

- الصناعات غير القادرة على التطوير والتحديث وإدخال التكنولوجيا الحديثة بما يرفع من إنتاجيتها أو القيمة المضافة المحققة.

- الصناعات غير القادرة على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية والمنتجة فقط للسوق المحلية.

وأخيراً، فإن هذا الأثر السلبي سيكون أشد وقعاً على الصناعات التحويلية السورية من الصناعات اللبنانية نظراً إلى العوامل التالية:

- نمت الصناعة السورية وراء جدار من الحماية الجمركية أو المنع الكمي.

- نسبة القيمة المضافة في الإنتاج لمختلف النشاطات الصناعية السورية أقل من مثيلتها في لبنان. وهذا يضعف قدرتها على تحمل انخفاض في الربحية. عملياً، إن هامش الربح محدود في الصناعات السورية نتيجة تعدد الضرائب المفروضة (الإنتاج والتسويق والتصدير) وارتفاع نسبتها مقارنة بلبنان، فضلاً عن الرسوم والإتاوات والتكاليف غير المنظورة التي يتحملها القطاع الصناعي في سوريا. ويتمثل الانعكاس السلبي الكبير في انخفاض الربحية للأسباب التالية:

- انخفاض الأسعار بسبب المضاربة والمنافسة في الأسواق.

- زيادة تكاليف الاستثمار لتحسين خطوط الإنتاج أو الإنتاج بشكل عام، وتقديم منتجات ذات جودة أفضل بأسعار منافسة.

- زيادة في الأجور والرواتب وتشغيل خبراء وعمال وإداريين مختصين ذوي أجور مرتفعة.

هذه العوامل مجتمعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى بحث متطلبات التكامل

الصناعي السوري ـ اللبناني. إن اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية (تخفيض في الضرائب، إنشاء مراكز بحث وتطوير، المحافظة على الخبرات المحلية وتطويرها بدلاً من الخبرات الأجنبية... الخ) يمكن أن ينقص من هذا الأثر السلبي إلى أدنى درجاته على المدى القصير والاستفادة من انعكاسه الإيجابي في المدى الطويل.

(٤) تهديد العمالة غير المؤهلة

ـ إن تهديد الصناعات ذات الكفاءة المتدنية لا يتوقف على مجرد إغلاق هذه المؤسسات، بل يأخذ بعداً أكبر نتيجة الزيادة في حجم البطالة للعمالة غير المؤهلة وغير المرنة أو غير القادرة على التأقلم والدخول في عالم التكنولوجيا الحديث. ولا بد هنا أيضاً من استكمال أحد متطلبات التكامل في إعادة التأهيل والتدريب ورفع المستوى العلمي والتقني للعمال والموظفين بما تتطلبه سوق العمل المحلية في كل من سوريا ولبنان، ويأتي ذلك ضمن الإصلاحات الاجتماعية في تأهيل العمالة والحفاظ على الخبرات المحلية وتوفير فرص العمل المناسبة للحد من الهجرة والبطالة.

ـ تحويل التجارة وتأثيرها في مستوى رفاه المستهلك. وأخيراً، لا بد من أن ينتج من إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة تحويل تجارة، بمعنى أنه في حال تحقيق وحدة جمركية سورية ـ لبنانية أو سوق مشتركة سيعرض للمستهلك السوري واللبناني منتجات محلية ذات جودة وأسعار منخفضة مقارنة بمثيلتها المستوردة من الدول الأجنبية، حيث ستفقد السلع الأجنبية ميزة التنافس في الأسعار نتيجة توحيد الحواجز الجمركية في البلدين تجاه العالم الخارجي وفرض رسوم جمركية مرتفعة لحماية الصناعات المحلية.

وينعكس عن تحويل التجارة انخفاض في مستوى الرفاه المحقق للمواطن في البلدين، علماً أنه بالإمكان التمتع ببضائع ذات جودة أفضل وبأسعار مماثلة، إن لم تكن أقل في حال إزالة الرسوم الجمركية مع العالم الخارجي على المنتج المستهلك.

إن تحويل التجارة، على الرغم من انعكاسه السلبي على المستهلك، يدعم الناشطين في المنتج المحمي ويكون إيجابياً في حال تحديد فترة الحماية، إذ يمنح المنتج فترة محددة تمكنه من الدخول في النشاط الصناعي المعين وتسويق إنتاجه محلياً، ويحقق هامشاً من الربح، ومن ثم ومع إنهاء الحماية (في حال دخول أي تكتل جديد) يكون لدى المنتج الإمكانية لتحسين الإنتاج أو الجودة أو خفض الأسعار. كما تشكل الرسوم الجمركية المرتفعة المحصلة من قبل الدولتين على الواردات من العالم الخارجي أحد الموارد المالية التي تغطي الخسارة عن إزالة الرسوم عن المبادلات البينية. وتكون هذه الرسوم ذات فعالية على واردات الخزينة في حال وجود تباين واضح في الجودة وفرق بسيط في الأسعار بين المنتج المحلي والأجنبي. حينها،

ستأخذ إمكانية استهلاك المنتج الأجنبي هامشاً واسعاً من إجمالي الاستهلاك.

أخيراً، على الصعيد المحلي، تنعكس ثمرة حصيلة التكامل الصناعي إيجابياً على الأداء الاقتصادي في كل من سوريا ولبنان. فالتكامل الصناعي يفتح آفاق سوق متنامية الحجم (تفوق ٢١ مليون نسمة) ذات مقومات تمكن المؤسسات الصناعية من تحقيق وفورات الحجم، كما أنه يؤهل المناخ المناسب للاستثمار في صناعات جديدة متطورة تساهم في إخراج الاقتصادات من حالة الركود. إضافة إلى ذلك، إن حالة التنافس الناتجة من حرية التبادل التجاري تساهم في غربلة الصناعات ذات الكفاءة المتدنية وغير المرنة أو غير القادرة على الاستجابة للمتغيرات المتسارعة في السوق. ويشكل التكامل الصناعي أيضاً عاملاً محفزاً على تنمية القطاعات الداعمة للصناعة، وأهم من ذلك كله، يحث بادئ ذي بدء على إتمام الخطوات المطلوبة في الإصلاح الاقتصادي للبلدين.

وعلى الصعيد الاقليمي، وضمن معطيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ستستكمل عام ٢٠٠٧، وما يجري من مفاوضات سورية ولبنانية مع الاتحاد الأوروبي وإمكانية الشراكة، وما يشكل ذلك من أبعاد موسعة، يشكل التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني أبرز الخطوات السليمة في طريق تأهيل اقتصادات البلدين للدخول في الأسواق العربية والاقليمية بقطاع صناعي قوي ومؤهل لمواجهة تحديات المنافسة، علماً أنه أصبح من الصعب وعلى المدين المتوسط والبعيد الانزواء وراء جدار الحماية والابتعاد عن مجابهة التحديات والتغيرات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

المـراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

آدا، جاك. **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**. ترجمه عن الفرنسية مطانيوس حبيب. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٨.

أبو خليل، جوزيف. **لبنان وسوريا: مشقة الأخوة**. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩١. (سلسلة الدراسات السياسية والتاريخية اللبنانية)

أبو ليل، فهمي. **دور التصنيع والتعاون الاقتصادي ومكانهما في تنمية البلدان النامية**. نيقوسيا: دار وهران، [١٩٨٥؟].

أبو مصلح، غالب. **دراسة عن المالية العامة: المشكلات وانعكاساتها الاجتماعية**. بيروت: مصرف لبنان، مكتب الإعداد والتدريب، ١٩٩٨.

إحصاءات التجارة الخارجية. بيروت: وزارة الصناعة، مركز المعلوماتية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨.

ــــــ . دمشق: مديرية الجمارك العامة، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨.

الإنتاج والناتج والتكاليف والفائض أو العجز في القطاع العام الصناعي، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩.

إيكوشيفر. بيروت: مركز ميرنا شالوحي؛ البنك اللبناني الفرنسي، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦.

بالاسا، بيلا. **نظرية التكامل الاقتصادي**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٤.

بشير، اسكندر. **التنمية في لبنان: الفرصة الثانية للنهوض الاقتصادي والإداري**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤.

البعلبكي، أحمد. **محاولات في دراسة التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤.

تشريعات وأنظمة الاستثمار في القطاع الصناعي. إعداد وزارة الصناعة والغرفة الصناعية بدمشق وعبد الحميد ملكاني. [دمشق]: الوزارة، الغرفة، ١٩٩٣.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩**.

الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء. **المجموعة الإحصائية** (للأعوام ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٢ و١٩٩٤ ـ ١٩٩٩).

الجمهورية العربية السورية، المؤسسة العامة للمناطق الحرة. **أنظمة الاستثمار في المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: [المؤسسة]، ١٩٩٨.

الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية، مديرية الجمارك. **جدول تعرفة الرسوم الجمركية**. دمشق: المديرية، ١٩٨٩.

الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة. **تقرير عن المسح الصناعي: النتائج النهائية**. [بيروت]: المديرية، ١٩٩٥.

ـــــ . **قانون رقم ٦٤٢، إحداث وزارة الصناعة**. بيروت: [المديرية]، ١٩٩٧.

ـــــ . **المسح الصناعي، ١٩٨٦**. بيروت: المديرية، [د.ت.].

ـــــ . **المسح الصناعي الشامل في لبنان، ١٩٩٥**. بيروت: المديرية، [د.ت.].

حبيب، مطانيوس. **الاقتصاد اللاسياسي: العولمة وتداعياتها في الوطن العربي**. دمشق: دار الرضا للنشر، ١٩٩٩.

ـــــ . **التنمية الاقتصادية**. دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٣.

ـــــ . **متطلبات الشراكة السورية ـ الأوروبية**. دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٩.

الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين. دمشق: القيادة القطرية، ١٩٩٧.

الحريري، محمد خالد. **العلاقات الاقتصادية الدولية**. دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٥.

حسين، خالد محمد. **سورية المعاصرة، ١٩٦٣ ـ ١٩٩٣**. [دمشق]: المؤلف، [١٩٩٦؟].

حسين، عادل [وآخرون]. **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١)

حلباوي، يوسف. **الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

الحمش، منير. **الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين**. دمشق: دار مشرق مغرب، ١٩٩٧.

ـــــ . **تطور الاقتصاد السوري الحديث**. دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣.

ـــــ . **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها**. دمشق: دار الجليل، ١٩٩٢.

ـــــ . **العولمة... ليست الخيار الوحيد**. دمشق: الأهالي، ١٩٩٨.

الخطيب، عبد المهيمن. **الصناعة وتطورها في سورية**. دمشق: وزارة الإعلام، ١٩٧٧.

خليل، خليل حسن [وآخرون]. **آليات التكامل الاقتصادي العربي**. تحرير طه عبد العليم طه. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

خمسون لبنان المستقل: قدر في حال إنجاز. بيروت: المؤتمر الدائم للحوار اللبناني، ١٩٩٨. (قضايا لبنانية، المجتمع والدولة؛ ٢)

درويش، عيسى. **الصناعة والطاقة في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٣.

دليل الاستثمار في القطر العربي السوري. دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩٦.

... **دليل المستثمر: لبنان**. بيروت: دراسات واستشارات اقتصادية، ١٩٩٤.

السباعي، بدر الدين. **أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨**. دمشق: دار الجماهير، [١٩٦٧].

سكر، نبيل. **دخول سورية في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية والبديل العربي والإصلاح الاقتصادي الشامل**. دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٩٨.

ـــــ . **نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري**. دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٨٧.

ـــــ . **النظام المصرفي والمالي السوري أمام الانفتاح على الأسواق الدولية**. دمشق: المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، ١٩٩٧.

سماق، محمد توفيق. **سياسات التصنيع في سورية: تجارب الماضي وضرورات**

المستقبل. دمشق: المؤلف، ١٩٩٦.

السمان، نبيل. **الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة**. دمشق: المؤلف، ١٩٩٧.

شدود، ماجد. **العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها**. دمشق: مطبعة اليازجي، ١٩٩٨.

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صارم، سمير. **التجارة الخارجية: قضايا تنموية: نموذج القطر العربي السوري**. تقديم طه بالي. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٣.

ـــــ . **اليورو**. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩.

صالحة، مهيب. **التراكم والتنمية الزراعية في سورية**. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٥.

الصناعيون في لبنان. بيروت: جمعية الصناعيين اللبنانيين، ١٩٩٦.

صندوق النقد الدولي. **الإحصاءات المالية الدولية**. واشنطن: الصندوق، ١٩٩٣.

ـــــ . **الإحصاءات المالية الدولية، الكتاب السنوي**. واشنطن: الصندوق، ١٩٩٢.

ـــــ ، مديرية الإحصاءات التجارية. **الكتاب السنوي، ١٩٩٢**.

عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

عرودكي، يحيى. **عمليات التصدير والصادرات والمصدرون**. دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩٦.

عفر، محمد عبد المنعم. **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل**. جدة: دار المجمع العلمي، ١٩٨٥.

العمادي، محمد. **حول سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات**. دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩١.

العماش، حسين مرهج. **تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية**. دمشق: دار طلاس، [١٩٩٢].

العياش، غسان. **أزمة المالية العامة في لبنان: قصة الانهيار النقدي، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

غرفة تجارة دمشق. **دليل مؤسسات وشركات القطاع العام**. دمشق: الغرفة، ١٩٩٧.

ـــــــ . **مجموعة أحكام حماية الملكية التجارية والصناعية**. دمشق: الغرفة، ١٩٩٥.

ـــــــ . **المدخل إلى النظام الجمركي**. دمشق: الغرفة، ١٩٩٣.

ـــــــ . **المواد المسموح استيرادها والمواد المسموح تصديرها مع الاحتفاظ بقطع التصدير**. دمشق: الغرفة، ١٩٩٤.

الغرفة الصناعية بدمشق. **منتجات القطاعين العام والخاص الصناعي القابلة للتصدير في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: الغرفة، ١٩٩٧.

القاسمي، خالد بن محمد. **التكتلات الاقتصادية في العالم مع إشارة لحالة الوطن العربي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨.

مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. إعداد عبد الهادي يموت، نجيب عيسى وفريق الدراسات الاقتصادية؛ مراجعة عبد العزيز هيكل. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨. (الدراسات الاقتصادية؛ ٤)

مراد، محمد. **العلاقات اللبنانية ـ السورية: دراسة اقتصادية، اجتماعية، سياسية**. بيروت: دار الرشيد، ١٩٩٣.

مصرف لبنان. **التقرير السنوي، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨**.

ملكاني، عبد الحميد. **تشريعات الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين**. دمشق: غرفة التجارة والصناعة بدمشق، ١٩٩٦.

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]. **لبنان الاعمار فرصة للاستثمار**. بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨.

ـــــــ . **المناطق الحرة في لبنان**. بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨.

ـــــــ . **المناطق الصناعية في لبنان**. بيروت: المؤسسة، ١٩٩٨.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للأعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٦**. الكويت: المؤسسة، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٦.

نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٨.

هلال، محسن. **تنمية الصادرات السورية**. دمشق: غرفة تجارة دمشق، ١٩٩٧.

يشوعي، إيلي. **اقتصاد لبنان**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥.

دوريات

الاقتصاد (غرفة تجارة دمشق): العدد ٢، تموز/يوليو ١٩٩٨.

الاقتصاد اللبناني والعربي (غرفة التجارة والصناعة، بيروت): ١٩٩٦، و١٩٩٧.

البعث: ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠.

تشرين: ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦، و١٨/ ٥/ ١٩٩٧.

الثورة: ٩/ ٥/ ١٩٩٨.

جامع، أحمد. «مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: نيسان/ أبريل ١٩٧٥.

حبيب، مطانيوس. «المسألة الزراعية في سورية: واقعها وآفاق تطويرها.» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: السنة ١٤، العدد ٢، ١٩٩٨.

حتي، سعيد. «إطار لخفض العجز في موازنة الدولة: المركز اللبناني للدراسات.» **النهار**: ١٣/ ١١/ ١٩٩٧.

حلاق، حسان. «مسيرة الوحدة في تاريخ لبنان وسورية.» **معلومات** (المركز العربي للمعلومات، بيروت): العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٩٧.

الحمصي، عبدو. «الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري.» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: السنة ١٤، ١٩٩٨.

الحياة: ١٩/ ٩/ ١٩٩٧.

دراسات عربية: السنة ٢٨، الأعداد ١٠ ـ ١٢، آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، والسنة ٣٦، العددان ٥ ـ ٦، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

الديار: ٢٣/ ٣/ ١٩٩٨.

زلزلة، عبد الحسن. «التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

السعيدي، ناصر. «البعد الاجتماعي لإعادة الإعمار.» **السفير**: ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٧.

السفير: ١٧/ ٥/ ١٩٩٩؛ ١٠/ ٦/ ١٩٩٩، و١/ ٦/ ٢٠٠٠.

شؤون عربية: العدد ٧٣، آذار/ مارس ١٩٩٣.

كنعان، علي. «آثار سعر الفائدة على قرار المستثمر.» **تشرين**: ٩/ ٢/ ١٩٩٨.

ـــــــ . «العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية وآفاق تطويرها في المرحلة المقبلة.» **الحياة**: ١٦/ ١/ ١٩٩٨.

معلومات: العدد ٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

المقدسي، سمير. «في خلفيات توجهات السياسة الاقتصادية في لبنان.» **الزميل**: شباط/فبراير ١٩٩٣.

«ملف الإيزو ٩٠٠٠.» **الصناعة** (الغرفة الصناعية بدمشق): أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

النشرة التفصيلية (مصرف لبنان): الفصل الثاني ١٩٩٤؛ الفصل الثالث ١٩٩٥، والفصل الأول ١٩٩٨.

النشرة الشهرية (جمعية مصارف لبنان).

النهار: ٢٩/١٢/١٩٩٧؛ ١/١/١٩٩٨، و٢٩/١١/١٩٩٩.

نهار الشباب: ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الهلال: حزيران/يونيو ١٩٩٦.

هيثم، نبيل. «تفاصيل الإجراءات المالية والإدارية «لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والإداري ولتعزيز النمو».» **السفير**: ٢٦/١١/١٩٩٧.

هيلان، رزق الله. «تطور التجارة الخارجية السورية.» **تشرين**: ١٠/١٢/١٩٩٦.

يشوعي، إيلي. «المساواة أمام الضريبة والمساواة بواسطتها.» **النهار**: ٢٥/٣/١٩٩٨.

ندوات، مؤتمرات

آفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية: ندوة عقدت في فندق سمرلند في بيروت، يوم السبت الواقع في ٢١/١٠/١٩٩٥. [بيروت]: غرفة التجارة والصناعة في بيروت، [١٩٩٦؟].

الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩. تحرير طاهر حمدي كنعان وابراهيم سعد الدين عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩١.

منتدى الاستثمار الصناعي في لبنان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [اليونيدو] والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان [إيدال]، بيروت، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.

المؤتمر الثاني للبحث العلمي والتنمية الصناعية، المجلس الوطني للبحوث العلمية، بيروت، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية: الواقع والآفاق، ١٨/١١/١٩٩٦، جامعة دمشق. دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧.

ندوة تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية بدمشق، دمشق، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ندوة الثلاثاء الاقتصادي. دمشق: [د.ن.]، ١٩٩٥؛ ٢٠٠٠.

ندوة دور الجمارك في التنمية الصناعية، جمعية الصناعيين اللبنانيين، بيروت، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ندوة الصناعة السورية، دمشق، ١٩٩٧.

ندوة الصناعة في لبنان: واقع واستراتيجية للحاضر والمستقبل، الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، غرفة التجارة والصناعة، بيروت، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

ندوة العولمة وآثارها على الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، بيروت، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

تقارير، وثائق

الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. «الإحصاءات الصناعية وعلاقتها بنظام الحسابات القومية (التجربة السورية).» بيروت، ١٩٩٧.

«التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ المنبثق عن المؤتمر الرابع لمدراء الصناعة ورؤساء الغرف الصناعية.» دمشق، وزارة الصناعة، مديرية القطاع الصناعي الخاص والحرفي، ١٩٩٨.

«التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦.» [القاهرة]، جامعة الدول العربية، ١٩٩٧.

الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار. «تحديث تقرير تقدم العمل.» تموز/يوليو ١٩٩٧.

ـــــــ. «تقرير تقدم العمل.» تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ـــــــ. ـــــــ. تموز/يوليو ١٩٩٧.

ـــــــ. ـــــــ. كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ـــــــ. «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: التقرير الأساسي».

ـــــــ. «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: خدمات القطاع الخاص».

ـــــ . «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: الزراعة والري».

ـــــ . «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: الصناعة والنفط والغاز».

ـــــ . «الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء: الكهرباء».

داغر، ألبير. «واقع وآفاق منطقة التبادل الحر اللبنانية ـ السورية.» بيروت، برنامج بحوث الشرق الأوسط في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٩.

سعادة، رياض. «التقرير السنوي الرابع والأربعون عن الإنتاج الزراعي اللبناني.» ١٩٩٧.

المجلس الأعلى السوري اللبناني، الأمانة العامة. «الاتفاقيات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق.» دمشق، ١٩٩٩.

ـــــ . «البروتوكولات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق.» دمشق، ١٩٩٩.

مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني. «مشروع عقد تأسيس الشركة السورية اللبنانية للاستثمار والتمويل.» دمشق، ١٢/ ١٠/١٩٩٨.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [اليونيدو]. «السياسات والاستراتيجيات للقطاع الصناعي، برنامج الدول العربية.» فيينا، ١٩٩٨.

«ورقة عن الوضع الحالي للصناعة اللبنانية.» بيروت، وزارة الصناعة، ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Balassa, Bela. *The Theory of Economic Integration*. London: [n.pb.], 1996.

Bautina, Ninel. *CMEA Today: From Economic Co-operation to Economic Integration*. [Translated from the Russian by Yuri Sviridov; edited by Barry and Joyce Jennings]. Moscow: Progress Publishers, 1975.

Calvo, Guillermo [et al.] (eds.). *Debt, Stabilization, and Development: Essays in Memory of Carlos Diaz-Alejandro*. Oxford: B. Blackwell for WIDER, 1989.

Council for Mutual Economic Assistance. *Purposes, Principles, Structure, Activities*. Moscow: CMEA Secretariat, 1975.

Deutsch, Karl W. *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement*. Garden City, NY: Doubleday, 1954. (Doubleday Short Studies in Political Science; 1)

L'Etat du monde: Annuaire économique et géopolitique mondial. Paris: La Découverte, 1999.

Hodgson, John S. and Marc G. Herander. *International Economic Relations.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1983.

Iskandar, Marwan and Elias Baroudi (eds.). *The Lebanese Economy, 1982-1983.* Beirut: Middle East Economic Consultants, 1984.

———. *The Lebanese Economy, 1993.* Beirut: Middle East Economic Consultants, 1994.

Kahnert, F. [et al.]. *Economic Integration among Developing Countries.* Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, [1969]. (Development Centre Studies)

Kienle, Eberhard (ed.). *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace.* Preface by Patrick Seale. London: British Academic Press, 1994.

Kuznestov, V.I. *Economic Integration: Two Approaches.* [Translated from the Russian by Bean Brian]. Moscow: Progress Publishers, 1976. (Current Problems)

La Torre, Augusto de and Margaret R. Kelly. *Regional Trade Arrangements.* Washington, DC: International Monetary Fund, 1992. (Occasional Paper, 0251-6365; 93)

Lebanese Exporters. Beirut: Association of Lebanese Industrialists, 1998.

Meade, James Edward. *The Theory of Customs Unions.* Amsterdam: North-Holland Pub. Co., 1955. (Professor Dr. F. de Vries Lectures)

Mensah, J. H. *Planning the External Sector: Techniques, Problems and Policies: Report.* New York: United Nations, 1967. (Document (United Nations) (ST/TAO/ser. C/91))

Myrdal, Gunnar. *An International Economy: Problems and Prospects.* London: [n.pb.], 1959.

Saidi, Nasser. *Lebanon and Syria: Economic Relations Challenges and Strategic Opportunities.* [s. l.]: Raidy Printing Press, 1998.

Sannwald, Rolf and Jacques Stohler. *Economic Integration: Theoretical Assumptions and Consequences of European Unification.* Translated by Herman F. Karreman; foreword by Albert Coppé. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959.

Scitovsky, Tibor. *Economic Theory and Western European Integration.* London: [n.pb.], 1963.

———. *Papers on Welfare and Growth.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1964.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations.*

Södersten, Bo. *International Economics.* New York: Harper and Row; London: Macmillan, [1970].

Strenten, Paul. *Economic Integration: Aspects and Problems.* Leyden: A. W. Sythoff, 1961.

Tinbergen, Jan. *International Economic Integration.* 2nd ed. completely rev. Amsterdam: Elsevier, 1954.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Trade Expansion and Economic Integration among Developing Countries: Report.* New York: United Nations, 1967. ([United Nations. Document] TD/B/85/rev. 1)

Viner Jacob. *The Customs Union Issue.* New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950. (Carnegie Endowment for International Peace. Division of International Law. Studies in the Administration of International Law and Organization; no. 10)

———. *International Trade and Economic Development: Lectures Delivered at the National University of Brazil.* Oxford: Clarendon Press, 1953.

World Commerce and Governments. Trends and outlook [by] W. S. Woytinsky and E. S. Woytinsky. New York: Twentieth Century Fund, 1955.

Periodicals

Annual Business, Economic and Political Review, An-Nahar: 1999.

Balassa, Bela and Ardy Stoutjesdijk. «The Economic Integration among Developing Countries.» *World Bank Reprint Series:* no. 30, 1977.

Bator, F. M. «The Simple Analytics of Welfare Maximization.» *American Economic Review:* vol. 47, 1957.

Chenery, Holis. «Comparative Advantage and Development Policy.» *American Economic Review:* vol. 51, 1961.

Cooper, C. A. and B. F. Massell. «Towards a General Theory of Customs Union for Developing Countries.» *Journal of Political Economy:* vol. 73, 1965.

Gehrels, Franz. «Customs Union from a Single - Country Viewpoint.» *Review of Economic Studies:* vol. 24, no. 1, 1956.

Habeler, G. «Integration and Growth of the World Economy in Historical Perspective.» *American Economic Review:* vol. 4, 1963.

Leontief, Wassily W. «The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trade.» *Quarterly Journal of Economics:* vol. 47, 1964.

Lipsey, R.G. «The Theory of Customs Union: A General Survey.» *Economic Journal* (London): vol. 70, 1960.

———. «The Theory of Customs Union: Trade Diversion and Welfare.» *Economica:* vol. 24, no. 93, February 1956.

——— and Kelvin Lancaster. «The General Theory of Second Best.» *Review of Economic Studies:* vol. 24, no. 1, 1956.

Makower, H. and G. Morton. «A Contribution towards a Theory of Customs Union.» *Economic Journal:* vol. 63, 1953.

Meade, J. E. «The Removal of Trade Barriers: The Regional versus the Universal Approach.» *Economica:* May 1951.

Meyer, F. V. «Complementarity and Lowering of Tariffs.» *American Economic Review:* vol. 46, 1956.

Nurkse. «Comparative Advantage and Development Policy.» *American Economic Review:* vol. 51, 1961.

Oxford Business Group (Lebanon): 1997-1998.

Reynes, M. I. and D. H. Macgregos. «The Theory of International Trade Reconsidered.» *Economic Journal:* vol. 39, 1929.

Robertson, D. H. «The Future of International Trade.» *Economic Journal:* vol. 48, March 1993.

Conferences

The Arab Regional Industrial Forum, Enchancing the Competitiveness of the Industrial Sector to Meet the Challenges of Globalization, Cairo, 6 -7 November 1999.

Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral: Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association Held at Budapest, Hungary. Edited by Fritz Machlup. London; New York: Macmillan, 1976. (International Economic Association Publications)

Trade Policy Issues and Empirical Analysis. Edited by Robert E. Baldwin. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1988. (A National Bureau of Economic Research Conference Report)

Documents

Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. «The Higher Technology Sector in the Syrian Arab Republic (Electronics and Computers) in the Light of Impending Regional and International Change.» Beirut, 1997.

United Nations Industrial Development Organization [UNIDO]. «Country Support Strategy, Lebanon.» Vienna, 1997.

فهـــرس

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب إمكانية التكامل الصناعي السوري - اللبناني وجدواه، فيحلل واقع الأداء الاقتصادي والنشاط الصناعي في كلّ من سوريا ولبنان، ويبرز مؤشرات التكامل وأوجه التنافر للنشاط الصناعي في كل منهما، علماً بأن فكرة التكامل بمختلف درجاته لم تكن غائبة عن أصحاب القرار في سوريا ولبنان.. فمنذ الخمسينيات سعت الحكومتان السورية واللبنانية لتحقيق درجات عليا من التعاون والتنسيق من خلال مجموعة من الاتفاقات كان أبرزها معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١.

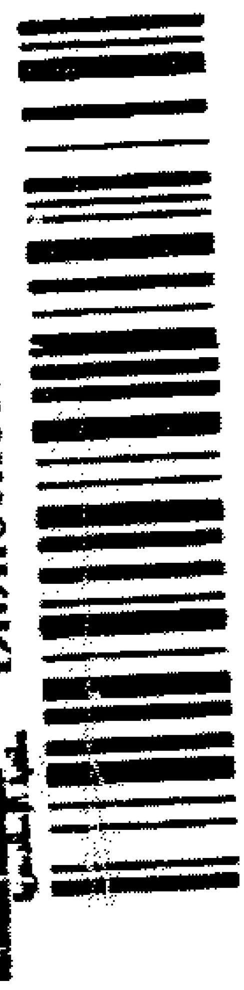
هذا الكتاب يركز أيضاً على وضع الاستثمارات في المكان الأكثر جدوى، وعلى خلق نسيج داخل النشاط الصناعي للبلدين. ويبرز مزايا التكامل الاقتصادي في علاقة البلدان العربية والعالم الخارجي بخاصة، كما أنه يؤكد أن التكامل الاقتصادي يشكل القاعدة الصحيحة لعمليات التنمية في البلدان العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن





ISBN 9953-431-14-0
9 789953 431147